



مركز  
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للعلوم



عيد ميلاد  
عمر الکرمان

www.ghaemiyeh.com  
www.ghaemiyeh.org  
www.ghaemiyeh.net  
www.ghaemiyeh.ir

# اصول الشيعة

لاستنباط احكام الشريعة

حجة الاسلام والمسلمين الشيخ

محمد حسين اليرسفي دامت تاييداته

مقدمة الأستاذ الفقيه الشيخ

محمد جواد الفاضل التكريتي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة

كاتب:

محمد حسين يوسفى

نشرت فى الطباعة:

مركز فقه الاثمه الاطهار ( عليهم السلام )

رقمى الناشر:

مركز القائمىة باصفهان للتحريات الكمبيوترىة

## الفهرس

٥	الفهرس
٢٥	اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة المجلد ٦
٢٥	اشارة
٢٥	الجزء السادس
٢٥	الاستصحاب
٢٥	البحث حول تعريفه
٢٥	اشارة
٢٧	الإشكالات الواردة على الشيخ الأنصارى رحمه الله
٢٨	إجراء المسائل الاصولية يختص بالمجتهد
٢٨	هل الاستصحاب من مصاديق الأدلة الأربعة أم لا؟
٢٨	كلام العلامة بحر العلوم رحمه الله فى المقام
٢٨	مناقشة الشيخ الأنصارى رحمه الله فى نظرية بحر العلوم
٢٩	نقد كلام الشيخ رحمه الله فى المسألة
٢٩	البحث حول الأقوال فى المسألة
٢٩	اشارة
٣٠	فى جريان الاستصحاب فى الحكم المستكشف بالدليل العقلى
٣٠	اشارة
٣٠	نقد نظرية الشيخ الأنصارى من قبل المحقق النائنى رحمه الله
٣١	البحث حول ما أفاده المحقق النائنى رحمه الله
٣١	بيان ما هو الحق فى المسألة
٣٢	فى جريان الاستصحاب فى الشك فى المقتضى
٣٢	اشارة
٣٢	صور الشك فى المقتضى والرافع

- ٣٣ ..... كلام المحقق النائيني رحمه الله في توضيح نظرية الشيخ رحمه الله
- ٣٤ ..... مناقشة الإمام الخميني «مدّ ظلّه» في كلام المحقق النائيني رحمه الله
- ٣٤ ..... دفع مناقشة الإمام «مدّ ظلّه» في كلام المحقق النائيني رحمه الله
- ٣٥ ..... تحليل أخبار الاستصحاب
- ٣٥ ..... اشارة
- ٣٥ ..... صحيحة زرارة الاولى
- ٣٥ ..... البحث حول الحديث
- ٣٥ ..... اشارة
- ٣٦ ..... تذكرة
- ٣٦ ..... معنى قوله عليه السلام: «وإلا فإنه على يقين من وضوئه إلخ»
- ٣٧ ..... الجواب عن الإشكال الأول
- ٣٧ ..... الجواب عن الإشكال الثاني
- ٣٧ ..... نقد ما أفاده الإمام «حفظه الله» في المقام
- ٣٨ ..... مقتضى التحقيق في ردّ الإشكال
- ٣٨ ..... مناقشة المحقق النائيني رحمه الله في هذا الوجه
- ٣٩ ..... دفع مناقشة المحقق النائيني رحمه الله عن الاحتمال الأول
- ٣٩ ..... نقد كلام المحقق النائيني رحمه الله في المقام
- ٤١ ..... بيان الإمام الخميني «مدّ ظلّه» رداً على المحقق النائيني رحمه الله
- ٤١ ..... نقد ما ذكره الإمام «مدّ ظلّه» في المقام
- ٤٢ ..... ما ذكر لإثبات اختصاص حجّية الاستصحاب بالشكّ في الرفع
- ٤٢ ..... ما استدللّ به الشيخ والمحقق الخوانساري على المسألة
- ٤٣ ..... كلام المحقق الهمداني رحمه الله في المسألة
- ٤٣ ..... ما تمسك به المحقق النائيني رحمه الله في المقام
- ٤٥ ..... نقد كلام الشيخ الأنصاري رحمه الله في المقام

- ٤٥ ..... نقد نظرية المحقق الهمداني رحمه الله في المسألة
- ٤٧ ..... نقد كلام المحقق النائيني رحمه الله في المقام
- ٤٧ ..... تحقيق الحق في الشك في الرفع والمقتضى
- ٤٨ ..... إشكال وجواب
- ٤٩ ..... هل الاستصحاب حجة من باب بناء العقلاء؟
- ٥٠ ..... منشأ وثوق العقلاء ببقاء الحالة السابقة لكلام الإمام الخميني «مدّ ظلّه» في ذلك
- ٥٠ ..... نقد كلام الإمام «مدّ ظلّه» في المقام
- ٥٠ ..... توضيح «ليس ينبغي لك أن تنقض اليقين بالشكّ أبداً»
- ٥١ ..... هل الاستصحاب أمانة شرعية أو أصل عملي؟
- ٥١ ..... صحيحة زرارة الثانية
- ٥١ ..... اشارة
- ٥٢ ..... البحث حول دلالة الرواية
- ٥٣ ..... إشكال وجواب
- ٥٤ ..... إشكال آخر وجواب
- ٥٥ ..... إشكال ثالث وجواب
- ٥٦ ..... صحيحة زرارة الثالثة
- ٥٦ ..... اشارة
- ٥٦ ..... هل الرواية وردت تقيّة أو لبيان الحكم الواقعي؟
- ٥٦ ..... الوجوه المحتملة في الحديث
- ٥٦ ..... نظرية المحدّث الكاشاني رحمه الله فيها
- ٥٧ ..... ما أفاده الشيخ الأنصاري رحمه الله في معنى الحديث
- ٥٨ ..... كلام صاحب الكفاية رحمه الله حول الرواية
- ٥٨ ..... نقد نظرية صاحب الكفاية في معنى الرواية
- ٥٩ ..... كلام الإمام الخميني «مدّ ظلّه» في معنى الرواية

- ٥٩ ..... نقد ما أفاده الإمام «مدّ ظلّه» في معنى الرواية
- ٦٠ ..... كلام المحقق الخوئي «مدّ ظلّه» في معنى الحديث
- ٦٠ ..... نقد نظريّة المحقق الخوئي «مدّ ظلّه» حول الرواية
- ٦١ ..... حقّ القول حول الرواية
- ٦٢ ..... وجه انفصال صلاة الاحتياط
- ٦٢ ..... موثقة إسحاق بن عمار
- ٦٢ ..... اشارة
- ٦٢ ..... البحث حول مفهوم الحديث
- ٦٣ ..... رواية أبي بصير ومحمد بن مسلم
- ٦٣ ..... اشارة
- ٦٣ ..... الكلام حول مفاد الحديث
- ٦٤ ..... نظريّة صاحب الكفاية في معنى الحديث
- ٦٤ ..... نقد نظريّة المحقق الخراساني رحمه الله في المقام
- ٦٤ ..... مكاتبة علي بن محمد القاساني
- ٦٤ ..... اشارة
- ٦٤ ..... الكلام حول سند الحديث ودلالته
- ٦٥ ..... كلام الشيخ الأنصاري والمحقق الخراساني في دلالتة
- ٦٦ ..... كلام المحقق النائيني رحمه الله في المقام
- ٦٦ ..... نقد ما أفاده المحقق الخراساني والنائيني رحمهما الله في المسألة
- ٦٧ ..... في دلالة قاعدتي «الحليّة» و «الطهارة» على الاستصحاب
- ٦٧ ..... القول في مدلول هذه الأحاديث
- ٦٧ ..... نظريّة المشهور في المقام
- ٦٧ ..... ما أفاده صاحب الكفاية في معنى هذه الروايات
- ٦٨ ..... كلام صاحب الفصول في مدلول هذه الأحاديث



- ٦٨ ..... إيراد الإمام الخميني «مدّ ظلّه» على صاحب الكفاية رحمه الله
- ٦٩ ..... نقد ما أفاده الإمام «مدّ ظلّه» ردّاً لكلام المحقق الخراساني رحمه الله
- ٦٩ ..... سائر الوجوه التي أوردها الإمام على الآخوند
- ٦٩ ..... نقد ما أفاده الإمام «مدّ ظلّه» في الوجه الأخير
- ٧٠ ..... إشكال المحقق النائيني على ما في الحاشية
- ٧٠ ..... نقد كلامه هذا
- ٧١ ..... نقد ما أفاده المحقق الخراساني رحمه الله في الكفاية
- ٧١ ..... هل اعتبار الاستصحاب يختص بالأحكام التكليفيّة؟
- ٧١ ..... اشارة
- ٧١ ..... الكلام حول الوضعيات
- ٧٢ ..... البحث حول الماهيات المخترعة ومثل الولاية والقضاوة
- ٧٢ ..... كلام المحقق النائيني قدس سره في ذلك
- ٧٣ ..... كلام الإمام الخميني «مدّ ظلّه» في ذلك
- ٧٤ ..... تنمّة
- ٧٤ ..... كيفيّة جعل الأحكام الوضعيّة
- ٧٤ ..... كلام صاحب الكفاية في ذلك
- ٧٥ ..... نقد كلام صاحب الكفاية في المقام
- ٧٦ ..... حقّ المقال في كيفيّة الجعل في شرائط التكليف
- ٧٦ ..... نقد كلام المحقق الخراساني رحمه الله في القسم الثاني
- ٧٧ ..... الكلام حول القسم الثالث من الأحكام الوضعيّة
- ٧٧ ..... نقد ما أفاده الشيخ الأنصاري رحمه الله في المسألة
- ٧٧ ..... نقد ما أفاده المحقق الخراساني رحمه الله في القسم الثالث
- ٧٧ ..... نقد كلام المحقق النائيني رحمه الله في المقام
- ٧٨ ..... نقد كلام الفاضل التوني رحمه الله في حجّية الاستصحاب

- ٧٨ ..... تنبيهات المسألة
- ٧٨ ..... اشارة
- ٧٩ ..... اعتبار فعليّة اليقين والشكّ في الاستصحاب
- ٧٩ ..... اشارة
- ٧٩ ..... ثمرة المسألة نظريّة الشيخ الأنصاري والمحقّق الخراساني • فيها
- ٧٩ ..... مناقشة الإمام الخميني «مدّ ظلّه» على الفرع الثاني
- ٨٠ ..... نقد ما ذكر من الفرعين للمسألة
- ٨١ ..... جريان الاستصحاب فيما يثبت بالأمارات
- ٨١ ..... اشارة
- ٨١ ..... كلام المحقّق الخراساني رحمه الله في حلّ الإشكال
- ٨١ ..... نقد ما أفاده صاحب الكفاية في المقام
- ٨٢ ..... جواب المحقّق النائيني رحمه الله عن الإشكال
- ٨٢ ..... نقد ما أفاده المحقّق النائيني رحمه الله في المسألة
- ٨٢ ..... الحقّ في حلّ الإشكال
- ٨٣ ..... استصحاب الكلّي والفرد
- ٨٣ ..... أقسام استصحاب الكلّي
- ٨٤ ..... اشارة
- ٨٤ ..... القسم الأول من استصحاب الكلّي
- ٨٤ ..... القسم الثاني من استصحاب الكلّي
- ٨٥ ..... منشأ الشكّ في القسم الثاني من استصحاب الكلّي
- ٨٥ ..... جواب صاحب الكفاية عن الإشكال
- ٨٥ ..... نقد الفقرة الأخيرة من كلام صاحب الكفاية رحمه الله
- ٨٦ ..... إشكال تغاير الفضيّتين في القسم الثاني من استصحاب الكلّي ودفعه
- ٨٦ ..... ما الفرق بين المقام وبين استصحاب البقاء في الشبهة المفهوميّة؟

- ٨٧ ..... بيان الإمام الخميني «مدّ ظلّه» في الجواب عن الإشكال
- ٨٧ ..... الشبهة العبائية
- ٨٧ ..... كلام الإمام الخميني «مدّ ظلّه» حول الشبهة العبائية
- ٨٨ ..... كلام المحقق النائيني رحمه الله في المقام
- ٨٨ ..... البحث حول ما أفاده المحقق النائيني رحمه الله
- ٨٩ ..... كلام آخر للمحقق النائيني رحمه الله حول الشبهة العبائية
- ٨٩ ..... نقد ما أفاده المحقق الخوئي «مدّ ظلّه» في المقام
- ٨٩ ..... نقد كلام المحقق النائيني رحمه الله حول الشبهة العبائية
- ٩٠ ..... جواب المحقق الخوئي «مدّ ظلّه» عن الشبهة العبائية ونقده
- ٩١ ..... القسم الثالث من استصحاب الكلّي
- ٩١ ..... القول في استصحاب الأعراض ذوات المراتب
- ٩١ ..... القول في استصحاب الطلب عند زوال الوجوب
- ٩٢ ..... البحث حول تفصيل الشيخ الأنصاري رحمه الله في المقام
- ٩٢ ..... أدلة المنكرين لجريان الاستصحاب في القسم الثالث من الكلّي
- ٩٢ ..... البحث في كلام صاحب الكفاية في المسألة
- ٩٣ ..... القول فيما أفاده المحقق الخوئي «مدّ ظلّه» في المسألة
- ٩٤ ..... إشكال آخر على استصحاب القسم الثالث من الكلّي
- ٩٤ ..... جواب المحقق الخوئي «مدّ ظلّه» عن هذا الإشكال
- ٩٥ ..... البحث حول كلام المحقق الخوئي «مدّ ظلّه» في المسألة
- ٩٥ ..... جواب آخر عن الشبهة
- ٩٦ ..... البحث حول قسم آخر لاستصحاب الكلّي
- ٩٧ ..... هل يجري استصحاب القسم الرابع من الكلّي أم لا؟
- ٩٨ ..... استصحاب المتصرّجات
- ٩٨ ..... إشارة

- ٩٨ ..... نظرية المحقق الحائري والشيخ الأنصاري ٠ في المسألة
- ٩٩ ..... بيان الحق في المسألة
- ٩٩ ..... البحث حول توقف الاستصحاب على الشك في البقاء
- ٩٩ ..... جريان الاستصحاب في الزمان ومثله
- ١٠٠ ..... مناقشة الشيخ رحمه الله في استصحاب المتصرّات
- ١٠٠ ..... نقد كلام الشيخ الأنصاري والمحقق الخراساني رحمهما الله في المقام
- ١٠١ ..... الحق في دفع الإشكال
- ١٠١ ..... كلام الإمام الخميني «مدّ ظلّه» في المقام
- ١٠١ ..... البحث حول استصحاب غير الحركة من الزمانيات المتصرّمة كلام الإمام الخميني «مدّ ظلّه» في ذلك
- ١٠٢ ..... في جريان الاستصحاب في موارد تعلق الحكم بالفعل المقيد بالزمان
- ١٠٣ ..... الكلام في شبهة الفاضل النراقي رحمه الله
- ١٠٣ ..... البحث حول ما أفاده المحقق النراقي رحمه الله في المسألة
- ١٠٣ ..... إشكال الشيخ الأنصاري رحمه الله على المحقق النراقي رحمه الله
- ١٠٣ ..... نقد ما أفاده الشيخ رحمه الله في المسألة
- ١٠٤ ..... تقرير صاحب الكفاية لكلام الفاضل النراقي ٠
- ١٠٤ ..... مناقشة المحقق الخراساني في كلام الفاضل النراقي رحمهما الله
- ١٠٤ ..... نقد ما أفاده المحقق الخراساني رحمه الله في المقام
- ١٠٥ ..... جواب المحقق النائيني عن شبهة الفاضل النراقي
- ١٠٦ ..... نقد كلام المحقق النائيني في المسألة
- ١٠٦ ..... الحق في الجواب عن هذه الشبهة
- ١٠٧ ..... الاستصحاب التعليقي
- ١٠٧ ..... إشارة
- ١٠٨ ..... الوجوه المحتملة في التعليقات الشرعية
- ١٠٨ ..... اختصاص النزاع بالتعليقات الشرعية

- ١٠٩ ..... بيان الحق في المسألة
- ١٠٩ ..... نظرية المحقق النائيني رحمه الله في المقام
- ١١١ ..... نقد نظرية المحقق النائيني رحمه الله في المقام
- ١١٢ ..... نظرية الشيخ الأنصاري رحمه الله في المقام
- ١١٢ ..... البحث حول نظرية الشيخ الأنصاري رحمه الله في المسألة
- ١١٣ ..... البحث حول معارضة الاستصحاب التعليقي مع التنجيزي
- ١١٤ ..... كلام الشيخ الأنصاري رحمه الله في الجواب عن الإشكال
- ١١٤ ..... ما أفاده صاحب الكفاية رحمه الله في المسألة
- ١١٤ ..... بيان ما أراده المحقق الخراساني رحمه الله في الحاشية والكفاية
- ١١٥ ..... نقد ما أفاده رحمه الله في الحاشية
- ١١٦ ..... مسلك الإمام الخميني «مدّ ظلّه» في المقام
- ١١٧ ..... نقد نظرية الإمام الخميني «مدّ ظلّه» في المسألة
- ١١٧ ..... الحق في المسألة
- ١١٨ ..... نقد ما أفاده المحقق الخراساني رحمه الله في الكفاية
- ١١٨ ..... استصحاب عدم النسخ
- ١١٨ ..... اشارة
- ١١٨ ..... شبهة تغاير الموضوع في استصحاب عدم النسخ
- ١١٩ ..... كلام الشيخ الأنصاري في الجواب عن الشبهة
- ١١٩ ..... كلام صاحب الكفاية في الجواب عن الشبهة
- ١١٩ ..... كلام الإمام الخميني «مدّ ظلّه» حول استصحاب أحكام الشرائع السابقة
- ١٢٠ ..... نظرية المحقق الخوئي «مدّ ظلّه» حول استصحاب عدم النسخ
- ١٢٠ ..... نقد نظرية المحقق الخوئي «مدّ ظلّه» في المسألة
- ١٢١ ..... كلام المحقق النائيني حول المسألة
- ١٢١ ..... نقد ما أفاده النائيني رحمه الله في استصحاب أحكام الشريعة السابقة

- ١٢٢ ..... كلام صاحب الكفاية في استصحاب أحكام الشريعة السابقة
- ١٢٢ ..... الاصول المثبتة
- ١٢٢ ..... اشارة
- ١٢٢ ..... تحرير محل النزاع
- ١٢٣ ..... وجه حجتيه مثبتات الأمارات دون الاصول
- ١٢٣ ..... كلام صاحب الكفاية في ذلك
- ١٢٣ ..... نقد كلام صاحب الكفاية في المسألة
- ١٢٤ ..... نقد كلام المحقق النائيني رحمه الله في المسألة
- ١٢٤ ..... نظريته الشيخ الأنصاري رحمه الله في المقام
- ١٢٤ ..... بيان ما هو الحق في المسألة
- ١٢٥ ..... البحث حول الآثار الشرعية المترتبة على اللوازم العقلية والعادية
- ١٢٦ ..... البحث حول الآثار الشرعية المترتبة على اللوازم الشرعية
- ١٢٦ ..... امتناع إثبات الموضوع بالحكم
- ١٢٨ ..... نقد ما أفاده صاحب الكفاية في الموضوع المستصحب
- ١٢٨ ..... آثار اللوازم العقلية والعادية
- ١٢٩ ..... آثار ملازمات المستصحب وملزوماته
- ١٢٩ ..... الآثار المترتبة على المستصحب مع الوسائط الخفية
- ١٣٠ ..... نقد كلام الشيخ رحمه الله فيما ذكره مثلاً لخفاء الواسطة
- ١٣١ ..... طرق ثبوت أول الشهر عند المسلمين
- ١٣٢ ..... خاتمة
- ١٣٢ ..... في حجتيه آثار العنوان المنطبق على المستصحب
- ١٣٢ ..... كلام صاحب الكفاية رحمه الله في ذلك
- ١٣٢ ..... نقد نظريته الشيخ رحمه الله في المقام
- ١٣٢ ..... نقد كلام صاحب الكفاية في المقام

- ١٣٣ ..... كلام المحقق الخوئي في دفع الإشكال ونقده
- ١٣٣ ..... الحق في دفع الإشكال
- ١٣٤ ..... القول في استصحاب الجزء والشرط وعدم المانع
- ١٣٥ ..... نقد كلام صاحب الكفاية في ذلك
- ١٣٥ ..... إشكال مهم في استصحاب بقاء الشرط
- ١٣٥ ..... جواب الإمام الخميني مدّ ظلّه عن الإشكال
- ١٣٦ ..... التحقيق في جواب الإشكال
- ١٣٧ ..... كلام المحقق الخوئي في حلّ الإشكال
- ١٣٧ ..... نقد نظرية المحقق الخوئي «مدّ ظلّه» في المقام
- ١٣٨ ..... القول في استصحاب بقاء المانع أو عدمه
- ١٣٨ ..... القول في الاستصحابات العدمية
- ١٣٨ ..... توضيح حول عدم ترتب الآثار غير الشرعية على المستصحب
- ١٣٩ ..... كلام الإمام الخميني «مدّ ظلّه» في المسألة
- ١٣٩ ..... في كفاية كون المستصحب حكماً شرعياً أو ذا حكم كذلك بقاءً
- ١٣٩ ..... أصالة تأخر الحادث
- ١٣٩ ..... اشارة
- ١٤٠ ..... لحاظ التقدّم والتأخر بالنسبة إلى أجزاء الزمان
- ١٤٠ ..... لحاظ التقدّم والتأخر بالنسبة إلى حادث آخر
- ١٤٠ ..... صور مجهولى التاريخ
- ١٤٢ ..... نظرية صاحب الكفاية والشيخ الأنصاري في المقام
- ١٤٢ ..... اعتبار اتصال زمان الشك بزمان اليقين في الاستصحاب
- ١٤٢ ..... عدم جواز التمسك بالدليل في شبهته المصادقية
- ١٤٣ ..... كلام صاحب الكفاية رحمه الله في المسألة
- ١٤٣ ..... نقد نظرية صاحب الكفاية رحمه الله في المسألة

- ١٤٤ ..... إشكال المحققين على كلام المحقق الخراساني رحمه الله
- ١٤٥ ..... كلام للمحقق النائيني رحمه الله مربوط بالمقام
- ١٤٦ ..... نقد نظرية المحقق النائيني رحمه الله
- ١٤٧ ..... اضطراب كلام الإمام الخميني «مدّ ظلّه» في ذلك
- ١٤٨ ..... صور ما إذا كان تاريخ أحدهما معلوماً
- ١٤٨ ..... كلام صاحب الكفاية في المسألة
- ١٤٩ ..... نظرية الشيخ الأنصاري رحمه الله في المسألة ونقدها
- ١٤٩ ..... البحث حول تعاقب الحالتين المتضادتين
- ١٤٩ ..... نظرية المشهور وصاحب الكفاية في المسألة
- ١٤٩ ..... كلام المحقق الحلّي والإمام الخميني في المقام
- ١٥٠ ..... بيان الحق في موارد الجهل بتاريخ الحالتين المتضادتين
- ١٥٠ ..... مقتضى التحقيق فيما إذا كان تاريخ إحدى الحالتين معلوماً
- ١٥١ ..... استصحاب الامور الاعتقادية
- ١٥١ ..... اشارة
- ١٥٢ ..... كلام المحقق الخراساني رحمه الله في المسألة
- ١٥٢ ..... استصحاب النبوة
- ١٥٢ ..... نقد استصحاب الكتابي نبوة النبي السابق
- ١٥٣ ..... عدم ثبوت نبوة النبي السابق لإخبار القرآن
- ١٥٤ ..... حكم الخاص فيما بعد زمان تخصيصه
- ١٥٤ ..... اشارة
- ١٥٤ ..... نظرية الشيخ الأنصاري رحمه الله في المسألة
- ١٥٤ ..... كلام صاحب الكفاية رحمه الله في المقام
- ١٥٥ ..... نظرية الإمام الخميني «مدّ ظلّه» في المسألة
- ١٥٧ ..... الفرق بين هذا المطلق وبين سائر المطلقات



- ١٥٨ ..... الفرق بين كون العموم الأزمانى قيذاً للحكم وبين كونه قيذاً لمتعلّقه
- ١٥٩ ..... فى تقرير التفصيل بين الخروج من الأول والأثناء
- ١٥٩ ..... توقّف التعارض على اتّحاد رتبة المتعارضين
- ١٦٠ ..... هل المسألة من مصاديق الدوران بين الأقلّ والأكثر أم لا؟
- ١٦٠ ..... بيان مجرى الاصول اللفظية
- ١٦١ ..... المراد بالشكّ فى أدلّة الاستصحاب
- ١٦١ ..... اشارة
- ١٦٢ ..... نقد ما استدلّ به الشيخ رحمه الله فى المقام
- ١٦٢ ..... خاتمه: فيما يعتبر فى جريان الاستصحاب
- ١٦٢ ..... اشارة
- ١٦٢ ..... الأول: فى اتّحاد القضية المتيقّنة والمشكوك فيها
- ١٦٣ ..... اشارة
- ١٦٣ ..... كلام الشيخ رحمه الله فى معنى اعتبار بقاء الموضوع
- ١٦٣ ..... نقد كلام الشيخ رحمه الله فى معنى اعتبار الموضوع
- ١٦٤ ..... نقد ما أفاده صاحب الكفاية فى المقام
- ١٦٤ ..... دليل الشيخ على ما اختاره فى المسألة ونقده
- ١٦٥ ..... كلام المحقّق النائينى رحمه الله فى المقام
- ١٦٥ ..... نقد ما أفاده المحقّق النائينى فى المقام
- ١٦٦ ..... ملاك الاتّحاد بين القضية المتيقّنة مع المشكوك
- ١٦٧ ..... إشكال ودفع
- ١٦٧ ..... كلام صاحب الكفاية فى الجواب عن الشبهة
- ١٦٧ ..... نقد كلام صاحب الكفاية فى ردّ الشبهة
- ١٦٨ ..... كلام الإمام «مدّ ظله» فى المسألة
- ١٦٨ ..... ملاك الاتّحاد

- ١٦٨ ..... الأمر الثاني: في ملاك تقدم الأمارات على الاستصحاب
- ١٦٨ ..... اشارة
- ١٦٩ ..... نظرية المحقق صاحب الكفاية في المسألة
- ١٦٩ ..... ملاك تقدم أحد الدليلين على الآخر
- ١٧١ ..... نتيجة الحكومة
- ١٧١ ..... كلام الإمام الخميني «مدّ ظلّه» في الحكومة والورود
- ١٧٢ ..... الحقّ في الفرق بين الورد والحكومة
- ١٧٢ ..... الحقّ في وجه تقدم الأمارات على الاستصحاب
- ١٧٢ ..... الفرق بين التخصص والورود
- ١٧٣ ..... ملاك تقدم الاستصحاب على سائر الاصول العمليّة
- ١٧٣ ..... وجه تقدم الاستصحاب على الاصول العقلية
- ١٧٣ ..... وجه تقدم الاستصحاب على الاصول الشرعية
- ١٧٤ ..... تعارض الاستصحابين
- ١٧٥ ..... ملاك تقدم الاستصحاب السببي على المسببي
- ١٧٥ ..... كلام الشيخ الأنصاري رحمه الله في ذلك
- ١٧٥ ..... نقد ما أفاده الشيخ الأنصاري والمحقق الخراساني
- ١٧٦ ..... الحقّ في المسألة
- ١٧٦ ..... تعارض الاستصحابين الذين بينهما سببية غير شرعية
- ١٧٧ ..... تعارض الاستصحابين الذين لا سببية بينهما
- ١٧٧ ..... محلّ النزاع في المقام
- ١٧٨ ..... تصوير تعارض الاستصحابين في غير موارد العلم الإجمالي
- ١٧٨ ..... حكم الاستصحابين المتعارضين
- ١٧٩ ..... الحقّ هو تساقط الاستصحابين المتعارضين
- ١٧٩ ..... نقد ما استدللّ به القائل بالتخيير في الاستصحابين المتعارضين

- ١٨١ ..... البحث حول تعارض الاستصحاب مع بعض القواعد الفقهيّة
- ١٨١ ..... تعارض الاستصحاب مع قاعدة اليد
- ١٨١ ..... تعارض الاستصحاب مع قاعدة التجاوز والفراغ وأصالة الصحّة
- ١٨٢ ..... تعارض الاستصحاب مع قاعدة القرعة مجرى قاعدة القرعة
- ١٨٢ ..... كلام الإمام الخميني «مدّ ظله» في مجرى قاعدة القرعة
- ١٨٣ ..... تقدّم الاستصحاب على قاعدة القرعة
- ١٨٣ ..... اضطراب كلام صاحب الكفاية في نسبة الاستصحاب مع القرعة
- ١٨٣ ..... المقصد الثامن في تعارض الأدلّة
- ١٨٣ ..... اشارة
- ١٨٤ ..... أهميّة البحث
- ١٨٤ ..... اشارة
- ١٨٤ ..... حدود البحث
- ١٨٤ ..... حكم العام والخاصّ الواردين في مقام التقنين
- ١٨٥ ..... كلام الشيخ في ذلك
- ١٨٦ ..... نقد كلام الشيخ الأنصاري رحمه الله في وجه تقدّم الخاصّ على العام
- ١٨٦ ..... نظريّة صاحب الكفاية في المقام ونقدها
- ١٨٧ ..... كلام المحقّق النائيني رحمه الله في وجه تقدّم الخاصّ على العام
- ١٨٧ ..... نقد ما أفاده المحقّق النائيني رحمه الله في المسألة
- ١٨٧ ..... خروج العام والخاصّ عن مبحث التعارض
- ١٨٨ ..... نظريّة صاحب الكفاية في شمول الأخبار العلاجيّة للعام والخاصّ
- ١٨٨ ..... نقد كلام المحقّق الخراساني رحمه الله في المسألة
- ١٨٨ ..... نظريّة المحقّق الحائري رحمه الله في شمول أخبار العلاج للعام والخاصّ
- ١٨٩ ..... نقد كلام المحقّق الحائري رحمه الله في المسألة
- ١٩٠ ..... البحث حول قاعدة الجمع

- ١٩١ ..... نظرية الشيخ رحمه الله في قاعدة الجمع ونقدها
- ١٩١ ..... البحث حول النص والظاهر والأظهر والظاهر
- ١٩١ ..... نقد ما أفاده الشيخ رحمه الله في الأظهر والظاهر
- ١٩٢ ..... نقد كلام آخر للشيخ رحمه الله حول النص والظاهر
- ١٩٢ ..... ما ادعى كونه من قبيل النص والظاهر
- ١٩٢ ..... فيما إذا كان لأحد العامين من وجه قدر متيقن في مقام التخاطب
- ١٩٣ ..... فيما إذا كان التخصيص في أحد المتعارضين مستهجناً
- ١٩٣ ..... في ورود أحد المتعارضين مورد التحديدات
- ١٩٤ ..... في ورود أحد المتعارضين في مورد الاجتماع
- ١٩٤ ..... ما ادعى كونه من قبيل الأظهر والظاهر
- ١٩٤ ..... البحث حول تعارض العام مع المطلق
- ١٩٤ ..... كلام الشيخ والمحقق النائيني في المسألة
- ١٩٥ ..... نقد ما أفاده الشيخ والنائيني رحمهما الله في المقام
- ١٩٥ ..... الحق في وجه تقدم العام على المطلق
- ١٩٦ ..... تقدم المفهوم اللفظي على الإطلاق
- ١٩٦ ..... عدم دلالة المطلق على الشمول
- ١٩٦ ..... دوران الأمر بين التخصيص والنسخ
- ١٩٧ ..... نظرية الشيخ والمحقق النائيني والخراساني في دفع الإشكال
- ١٩٧ ..... حق المقال في حل الإشكال
- ١٩٩ ..... تحرير محل النزاع في الدوران بين النسخ والتخصيص
- ٢٠٠ ..... صور دوران الأمر بين النسخ والتخصيص
- ٢٠٠ ..... حكم ما إذا صدر الخاص بعد حضور وقت العمل بالعام
- ٢٠٢ ..... حكم ما إذا صدر العام بعد حضور وقت العمل بالخاص
- ٢٠٣ ..... حكم دوران الأمر بين النسخ والتخصيص في مجهولي التاريخ

- ٢٠٣ ..... دوران الأمر بين التقييد وبين الحمل على الاستحباب أو الكراهة
- ٢٠٣ ..... نظرية المحقق المؤسس الحائري رحمه الله في المقام
- ٢٠٣ ..... كلام الإمام الخميني «مدّ ظلّه» في المسألة
- ٢٠٤ ..... البحث حول انقلاب النسبة
- ٢٠٤ ..... تعارض عامّ و خاصين
- ٢٠٤ ..... تعارض عامّ وخاصين متباينين
- ٢٠٥ ..... كيفية الجمع بين هذه الأدلة
- ٢٠٥ ..... الحقّ في المسألة
- ٢٠٦ ..... حكم ما إذا استلزم التخصيص بهما التخصيص المستهجن
- ٢٠٦ ..... نظرية الإمام الخميني «مدّ ظلّه» في المقام
- ٢٠٧ ..... تعارض عامّ وخاصين أحدهما أعمّ من الآخر
- ٢٠٨ ..... تعارض عامّ وخاصين بينهما عموم من وجه
- ٢٠٨ ..... تعارض عامين من وجه وخاص
- ٢٠٩ ..... تعارض عامين متباينين وخاص [٥٧٤]
- ٢٠٩ ..... بيان ضابط التعارض
- ٢١٠ ..... البحث حول شمول أخبار العلاج العامين من وجه
- ٢١١ ..... نظرية المحقق النائيني رحمه الله في ذلك
- ٢١١ ..... نقد كلام المحقق النائيني رحمه الله في المسألة
- ٢١٢ ..... البحث حول شمول أخبار العلاج المتعارضين بالعرض
- ٢١٢ ..... البحث حول شمول أخبار العلاج المتعارضين بالالتزام
- ٢١٢ ..... المقام الأول: في المتكافئين
- ٢١٣ ..... الأول: في مقتضى القاعدة الأولى [٥٩٤] في المقام
- ٢١٣ ..... القول في نفي الثالث بالمتعارضين المتكافئين
- ٢١٤ ..... كلام صاحب الكفاية رحمه الله في نفي الثالث بالمتعارضين

- ٢١٤ ..... نظرية المحقق النائيني رحمه الله في نفى الثالث بالمتعارضين
- ٢١٤ ..... نقد ما أفاده المحقق النائيني رحمه الله في المقام
- ٢١٥ ..... بيان الحق في وجه نفى الثالث بالمتعارضين
- ٢١٦ ..... الفرق بين بابي التزاحم والتعارض
- ٢١٧ ..... البحث الثاني: في مقتضى الأخبار الواردة في المتكافئين
- ٢١٧ ..... نقد كلام الشيخ في دعوى تواتر أحاديث التخيير
- ٢١٧ ..... نظرية المحقق النائيني رحمه الله في رفع المعارضة عن أخبار الباب
- ٢١٨ ..... نقد كلام المحقق النائيني رحمه الله في المقام
- ٢١٨ ..... مسلك الشيخ الأنصاري رحمه الله في الجمع بين أخبار الباب
- ٢١٨ ..... نقد ما أفاده الشيخ رحمه الله في الجمع بين روايات الباب
- ٢١٩ ..... نظرية المحقق الحائري رحمه الله في الجمع بين هذه الأحاديث
- ٢١٩ ..... نقد ما أفاده المحقق الحائري رحمه الله في المقام
- ٢٢٠ ..... الحق في الجمع بين أخبار التخيير والتوقف
- ٢٢٠ ..... جمع آخر بين أحاديث الباب ونقده
- ٢٢٢ ..... نتيجة البحث
- ٢٢٢ ..... بقى التنبيه على امور
- ٢٢٢ ..... في أن التخيير في المسألة الاصولية
- ٢٢٣ ..... كلام الإمام الخميني «مدّ ظلّه» في الجواب عن الإشكال
- ٢٢٣ ..... نقد كلام الإمام الخميني «مدّ ظلّه» في حلّ الإشكال
- ٢٢٣ ..... الحق في الجواب عن الإشكال
- ٢٢٤ ..... هل التخيير في المقام يعتم المقلد أم لا؟
- ٢٢٥ ..... في أن التخيير بدوى أو استمرارى
- ٢٢٥ ..... مناقشة الشيخ رحمه الله في دلالة أحاديث التخيير على استمراره
- ٢٢٥ ..... نقد كلام الشيخ رحمه الله من قبل الإمام الخميني

- ٢٢٦ ..... مناقشة الشيخ رحمه الله في جريان استصحاب التخيير ونقدها
- ٢٢٧ ..... عدم شمول الأخبار العلاجية لاختلاف النسخ
- ٢٢٨ ..... المقام الثاني: فيما إذا كان لأحد الخبرين مزية
- ٢٢٨ ..... القاعدة العقلية في المتعارضين المتفاضلين
- ٢٢٩ ..... قضية الأخبار العلاجية في المقام
- ٢٢٩ ..... الجواب عن الإشكال الأول
- ٢٣٠ ..... البحث حول سند المقبولة
- ٢٣١ ..... البحث حول متن المقبولة
- ٢٣٢ ..... كلام المحقق الرشتي رحمه الله في مدلول المقبولة
- ٢٣٢ ..... نقد ما اختاره الميرزا الرشتي رحمه الله في مفاد المقبولة
- ٢٣٤ ..... القول في الترجيح بالشهرة
- ٢٣٤ ..... كلام المحقق النائيني والخوئي حول كلمة «المجمع عليه»
- ٢٣٤ ..... نقد ما أفاده المحقق الخوئي في المسألة
- ٢٣٥ ..... بيان ما هو الحق في معنى «المجمع عليه»
- ٢٣٥ ..... كلام الإمام الخميني «مدّ ظله» حول «المجمع عليه»
- ٢٣٥ ..... نقد نظرية الإمام الخميني «مدّ ظله» في مفاد المقبولة
- ٢٣٧ ..... البحث حول مرفوعة زرارة
- ٢٣٧ ..... الجواب عن الإشكال الثاني
- ٢٣٨ ..... الأحاديث الواردة حول الخبر الموافق للكتاب والمخالف له
- ٢٣٨ ..... كلام المحقق النائيني رحمه الله في المقام
- ٢٣٩ ..... مناقشة الإمام الخميني في كلام المحقق النائيني
- ٢٣٩ ..... الروايات الواردة حول الخبر المخالف للعامّة
- ٢٤٠ ..... البحث في التعدي من المرجحات المنصوصة نظرية الشيخ الأنصاري رحمه الله في ذلك
- ٢٤١ ..... نقد كلام الشيخ الأنصاري قدس سره في المسألة

٢٤٢ ..... فهرس المصادر

٢٧٦ ..... تعريف مركز



## اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة المجلد ٦

### اشارة

نام كتاب: اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة

نويسنده: يوسفى گنابادى، محمد حسين

موضوع: فقه

زبان: عربى

تعداد جلد: ٦

ناشر: مركز فقه الاثمه الاطهار (ع)

مكان چاپ: قم

سال چاپ: ١٣٨٨ هـ. ش

نوبت چاپ: اول

### الجزء السادس

#### الاستصحاب

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٧

فى الاستصحاب

#### البحث حول تعريفه

### اشارة

قد عرّف الاستصحاب بتعاريف لا- يخلو شىء منها من الإشكال، بل فى بعضها تهافت وتناقض، وقبل الشروع فى البحث لابد من

تحقيق حقيقة الاستصحاب وموقعيته، فنقول:

يحتمل بحسب التصور فى حقيقة الاستصحاب أربعة امور:

الأول: أن يكون أصلاً عملياً مجعولاً للشاكّ الذى هو عالم بالحالة السابقة، كما أن أصالة الحليّة والطهارة أصلان مجعولان للشاكّ

الذى هو جاهل بالحالة السابقة، وعلى هذا يحتمل أن يكون أصلاً شرعياً كأصالة الطهارة والحليّة، ويحتمل أن يكون أصلاً عقلائياً

كأصالة عدم النقل [١] من غير ردع شرعاً.

الثانى: أن يكون طريقاً إلى الواقع، وعلى هذا يحتمل أن يكون طريقاً شرعياً، كخبر الثقة بناءً على اعتباره شرعاً، ويحتمل أن يكون

طريقاً عقلائياً أمضاه الشارع، كخبر الثقة بناءً على اعتباره من طريق بناء العقلاء، كما هو الحق، ومرّ تحقيقه فى مبحث حجّية الخبر

الواحد.

الثالث: أن يكون وظيفة مقرّرة للشاكّ، لكن لأجل التحفّظ على الواقع، كأصالة الاحتياط فى الشبهة البدويّة الحكميّة على مذهب

الأخباريين، فإنهم

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٨

قالوا بوجوب الاحتياط فيها للحفاظ على الواقع، فإنّ الشاكّ في طهارة ثوبه الذي كان نجساً لو استصحب النجاسة واجتنب عنه لا يفوت عنه الواقع قطعاً، كما أنّ الشاكّ في حرمة شرب التتن لو احتاط واجتنب عنه لا يفوت عنه الواقع. لكن يشكل هذا الاحتمال بأنّ استصحاب الطهارة ونحوه لا يكون تحفظاً على الواقع لو كان نجساً واقعاً.

الرابع: أن يكون دليلاً عقلياً من العقليّات غير المستقلّة، أى التي تنتهي إلى الحكم الشرعى لا- بالاستقلال، بل بضمّ مقدّمه شرعيّة، كالحكم بالملازمة بين وجوب الشىء شرعاً ووجوب مقدّمته كذلك، فالعقل - بناءً على كون الاستصحاب دليلاً عقلياً - يحكم بالملازمة بين وجوب صلاة الجمعة مثلاً شرعاً في زمن الحضور وبين وجوبها كذلك في زمن الغيبة.

فعلى الأوّل نبحت في باب الاستصحاب في كونه أصلاً عملياً ووظيفته مقرّرة للشاكّ في شىء العالم بحالته السابقة، وعلى الثانى نبحت في حجّيته بعنوان كونه طريقاً إلى الواقع، وعلى الثالث نبحت فيها بعنوان كونه أصلاً عملياً للشاكّ ووظيفته مقرّرة له لأجل التحفظ على الواقع، وعلى الرابع نبحت في أنّ العقل هل يحكم بالملازمة بين ثبوت الحكم في الحالة السابقة وبقائه في الحالة اللاحقة أم لا؟ إذا عرفت هذا فاعلم أنّ تعريف الاستصحاب يختلف حسب اختلاف هذه الاحتمالات الأربع، ولا يمكن أن يعرف بتعريف واحد ملائم لكليهما.

قال الشيخ رحمه الله في الرسائل: عرف الاستصحاب بتعاريف أسدها وأخصرها

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٩

«إبقاء ما كان» [٢].

أقول: هذا التعريف يناسب القول بكونه أصلاً عملياً، سواء كان بمعنى حكم الشارع ببقاء ما كان، أو بمعنى إبقاء المكلف ما كان في مقام العمل.

وأما على القول بكونه طريقاً إلى الواقع فلا يصحّ هذا التعريف، لأنّ حكم الشارع ببقاء ما كان نظير حكمه بوجوب تصديق العادل في باب حجّيته خبر الواحد، فكما أنّ حكمه بوجوب التصديق هناك لا يكون طريقاً إلى الواقع [٣] كذلك حكمه ببقاء ما كان هاهنا أيضاً لا- يكون طريقاً إليه، والإبقاء العملى الذى هو وظيفة المكلف يكون نظير عمله بالخبر الواحد، فكما أنّ العمل بقول العادل فى مسألة حجّية الخبر الواحد لا يكون طريقاً للإبقاء العملى هاهنا أيضاً لا يكون كذلك، فلا يصحّ تعريف الاستصحاب - بناءً على كونه أمانة على الواقع - ب «إبقاء ما كان» سواء فسّر بحكم الشارع بالبقاء أو بإبقاء المكلف عملاً، لعدم كون واحد منهما طريقاً إلى الواقع.

فلا بدّ من تعريفه - بناءً على كونه أمانة - ب «اليقين الملحق بالشكّ» [٤] أو «كون الشىء فى السابق» [٥]، لأنّهما يفيدان الظنّ ويكشفان عن الواقع، كما أنّ الخبر الواحد يكشف عنه، لإفادته الظنّ.

وأما على القول بكونه أصلاً لأجل التحفظ على الواقع فلا بدّ من تعريفه ب «الشكّ المسبوق باليقين»، لأنّ هذا الشكّ حجّية على المكلف ومنجز للواقع عليه بناءً على هذا الاحتمال.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١٠

وأما على القول بكونه حكماً عقلياً غير مستقلّ فالاستصحاب هو «الملازمة بين كون الشىء سابقاً وكونه لاحقاً»، لأنّها هى ما حكم به العقل بناءً على هذا الاحتمال.

والشاهد على عدم إمكان تعريف واحد له جامع لجميع الأقوال والاحتمالات أنّ المحقّق الخراسانى رحمه الله أيضاً قال فى حاشيته على الفرائد: لا- يخفى أنّ حقيقة الاستصحاب وماهيته يختلف بسبب اختلاف وجه حجّيته، وذلك لأنّه إن كان معتبراً من باب الأخبار [٦] كان عبارة عن حكم الشارع ببقاء ما لم يعلم ارتفاعه، وإن كان من باب الظنّ كان عبارة عن ظنّ خاصّ به، وإن كان من باب بناء العقلاء عليه عملاً تعديداً كان عبارة عن التزام العقلاء به فى مقام العمل، ولا يخفى مخالفة كلّ واحد منها مع الآخر بمثابة لا يكاد أن يحويها جامع عبارة خالية عن فساد استعمال اللفظ فى معنيين بلا تعسف وركاكة [٧]، إنتهى.

وهذا الكلام وإن كان بعض فقراته محل إشكال يظهر ممّا سبق ممّا أنّفأ إلّا أنّه شاهد على موافقة المحقق الخراساني رحمه الله إيانا في عدم إمكان تعريف جامع لجميع الأقوال والاحتمالات في الاستصحاب.

### الإشكالات الواردة على الشيخ الأنصاري رحمه الله

ثم إن للشيخ الأعظم رحمه الله هاهنا مطالب غير تامّة، لورود الإشكال على بعضها في نفسه، وعلى بعضها الآخر بملاحظة الجمع بينه وبين

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١١

كلام آخر له رحمه الله:

الأول: أنّه رحمه الله جعل النزاع الواقع بين الاصوليين في حجّية الاستصحاب [٨]، مع أنّه لا يمكن الجمع بينه وبين تعريفه ب «إبقاء ما كان» الذي جعله أسدّ التعاريف [٩]، سواء كان الإبقاء بمعنى عمل المكلف على طبق ما كان أو بمعنى الحكم بالبقاء.

أمّا الأول: فلأنّ البحث عن حجّية عمل المكلف غير معقول.

وأما الثاني: فلوضوح عدم كون النزاع في باب الاستصحاب في حجّية حكم الشارع ببقاء ما كان، فإنّه لو حكم به لما شكّ في حجّيته أحد، وهكذا لا يكون النزاع هاهنا في حجّية حكم العقل بالبقاء.

وبالجملة: بين تعريف الاستصحاب ب «إبقاء ما كان» وجعل النزاع في حجّيته تهافت وتناقض، سواء فسّرنا الإبقاء بالإبقاء العملي من المكلف أو بحكم الشارع أو العقل بالبقاء.

نعم، لو قلنا بكونه أمانة إلى الواقع وعرفناه ب «اليقين الملحق بالشك»، أو قلنا بكونه أصلاً للتحفظ عليه وعرفناه ب «الشك المسبوق باليقين» فلا بأس حينئذٍ بجعل البحث في حجّيته، لأنّ معنى الحجّية - كما قلنا كراراً - هو المنجزية في صورة الإصابة والمعدّرية في صورة الخطأ، ولا مانع من أن يقع النزاع في أنّ «اليقين الملحق بالشك» هل هو منجز ومعدّر في زمن الشك أم لا؟ وأيضاً لا مانع من أن يقع النزاع في أنّ مجرّد «الاحتمال المسبوق باليقين» هل هو منجز أم لا؟

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١٢

والنزاع الأوّل يكون كالنزاع في حجّية الخبر الواحد، والثاني كالنزاع في حجّية الشك في الشبهات البدوية الذي قال الأخباريون بحجّيته ووجوب الاحتياط، وقال الاصوليون بعدمها وجريان البراءة.

الثاني: أنّه رحمه الله ذهب إلى كون الاستصحاب مسألة اصولية.

ولا يمكن أيضاً الجمع بين تعريف الاستصحاب ب «إبقاء ما كان» وبين جعله من المسائل الاصولية لو فسّرنا الإبقاء بالجرى العملي من المكلف على طبق ما كان، لأنّ الضابط في كون مسألة اصولية أن يجعل نيتها كبرى قياس يستنبط منه حكم شرعي، وعمل المكلف على طبق الحالة السابقة لا دخل له في تشكيل القياس لاستنباط الحكم أصلاً.

نعم، لو فسّرنا الإبقاء بحكم الشارع ببقاء ما كان، ولما كان تشكيل القياس حينئذٍ، بأن نقول: «بقاء وجوب صلاة الجمعة في زمن الغيبة مشكوك فيه، والشارع حكم ببقاء ما كان» فينتج أنّ صلاة الجمعة في زمن الغيبة واجبة.

كما أنّنا لو جعلناه أمانة وعرفناه ب «اليقين الملحق بالشك» أو جعلناه أصلاً للتحفظ على الواقع وعرفناه ب «الشك المسبوق باليقين» يكون مسألة اصولية، لكون البحث عن حجّيته على الأوّل نظير البحث عن حجّية الخبر الواحد، وعلى الثاني نظير البحث عن حجّية

الشك في الشبهات البدوية الذي ذهب الأخباريون إلى حجّيته ووجوب الاحتياط، والاصوليون إلى عدم حجّيته وجريان البراءة.

والفرق بين المسألة الاصولية والفقهية أنّ الاولى لا تكون هدفاً للمجتهد، بل هي آلة لاستنباط الحكم الشرعي، وأما الثانية فهي غرض

نهائي له،

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١٣  
وبعبارة أخصر: القاعدة الاصولية «ما به [١٠] ينظر» والقاعدة الفقهية «ما فيه ينظر».

### إجراء المسائل الاصولية يختص بالمجتهد

الثالث: قال رحمه الله: إن من مختصات المسألة الاصولية أن يكون إجرائها في مواردها مختصاً بالمجتهد، وأن لا يكون للمقآمد حظ فيه، فالاستصحاب مثلها مسألة اصولية، لأنّ العامي لا- يتمكن من إجرائه في مورده، لأنّ موضوعه الشك في الحكم الواقعي، وهو لا يتمكن من تشخيص موارد الشك، لأننا لا نريد منه الشك مطلقاً، بل الشك بعد الفحص الذي هو موضوع الاستصحاب، وحيث إنّ العامي لا- يقدر على الفحص، فلا- يتمكن من تشخيص موارد الشك المعبر في موضوع الاستصحاب، فلا- يتمكن من إجرائه في موارده [١١]. هذا حاصل ما أفاده في هذه المسألة.

وفيه: أن إجراء كثير من المسائل الفقهية والقواعد الفرعية في مواردها أيضاً يختص بالمجتهد، كقاعدة «ما يضمن بصحيحه يضمن بفاسده»، فإنها قاعدة فرعية دالة على أن كل معاملة يضمن بصحيحها يضمن بفاسدها، ومع ذلك لا يتمكن من إجرائها إلّا بالمجتهد، لعدم قدرة العامي على تشخيص مصاديق «ما يضمن بصحيحه» كى يتمكن من الحكم بضمان فاسده، فإنه لا يطلع على أن البيع مثلاً هل يضمن بصحيحه أم لا؟ بل تشخيص بعض مصاديقه صعب على المجتهد فضلاً عن المقلد، كالبيع بلا ثمن والإجارة بلا اجرة، فإنّ الاطلاع على

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١٤

أنهما هل هما من مصاديق القاعدة أم لا مشكل جداً، وهكذا تشخيص أنها هل هي مختصة بالاجرة ومنفعة العين المستأجرة أو تعم نفس العين المستأجرة أيضاً مشكل. وقاعدة «لا ضرر» أيضاً قاعدة فقهية، ومع ذلك إجرائها في مواردها يحتاج إلى الاجتهاد، ولا يكون للعامي حظ فيه، فجعل هذا من مختصات المسائل الاصولية لا يتم.

### هل الاستصحاب من مصاديق الأدلة الأربعة أم لا؟

الرابع: يمكن المناقشة فيما أورده على السيد بحر العلوم .٠

### كلام العلامة بحر العلوم رحمه الله في المقام

بيان ذلك أن السيد العلامة بحر العلوم قدس سره جعل الاستصحاب دليلاً على الحكم في مورده، وجعل قوله عليه السلام: «لا تنقض اليقين بالشك» دليلاً على الدليل، نظير آية النبأ بالنسبة إلى خبر الثقة [١٢].

### مناقشة الشيخ الأنصاري رحمه الله في نظرية بحر العلوم

واستشكل عليه الشيخ الأعظم رحمه الله بأن معنى الاستصحاب الجزئي في المورد الخاص - كاستصحاب نجاسة الماء المتغير - ليس إلّا الحكم بثبوت النجاسة في ذلك الماء النجس سابقاً، وهل هذا إلّا نفس الحكم الشرعي؟ وهل الدليل

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١٥

عليه إلّا قولهم عليهم السلام: «لا- تنقض اليقين بالشك»؟ وبالجملة: فلا- فرق بين الاستصحاب وسائر القواعد المستفادة من العمومات [١٣]، إنتهى.

## نقد كلام الشيخ رحمه الله في المسألة

أقول: المناقشة في كلام الشيخ رحمه الله تتوقف على مقدمته:

وهي أننا لو قلنا بأن موضوع علم الاصول هو الأدلة الأربعة فالاستصحاب داخل في أي منها؟ هل هو من مصاديق الكتاب أو السنة أو العقل أو الإجماع؟

اعلم أن الاصولي بما هو اصولي لا يبحث عن السنة مطلقاً، بل يبحث عنها بما هي دليل على الحكم الشرعي، وهكذا البحث عن الأدلة الثلاثة الاخر، فظواهر الكتاب مثلها وإن كانت حجة في غير آيات الأحكام أيضاً، إلا أن حجيتها ظواهره بالنسبة إلى هذه الطائفة من الآيات لا تكون محط نظر الاصولي بما هو اصولي، لعدم كونها دليلاً على الحكم الشرعي، والعقل الذي يبحث عنه في علم الاصول أيضاً هو العقل الذي يكون دليلاً على الحكم الشرعي، وأما العقل الدال على أن مضروب الاثنين في الاثنين يساوي الأربعة لا يكون محط نظر الاصولي بما هو اصولي، وهكذا السنة والإجماع.

وعلى هذا فلا يكون الاستصحاب من الأدلة الأربعة، وذلك لأن الدليل على اعتباره إن كان هو الأخبار - كما هي العمدة في الباب - فقوله عليه السلام: «لا تنقض اليقين بالشك» لا يكون دليلاً على الحكم الشرعي، بل هو الدليل على الدليل، لأن وجوب صلاة الجمعة في زمن الغيبة مثلاً لا يكون مدلولاً للخبر

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١٦

بلا واسطة، بل الدال عليه هو الاستصحاب، والخبر هو الدليل على اعتبار الاستصحاب، كما أن الخبر الواحد إذا دل على حكم وقلنا بدلالة آية النبأ على حجيتها لا تكون الآية دليلاً على الحكم، بل الدليل هو الخبر، والآية هي الدليل على اعتباره، وما نحن فيه أيضاً كذلك.

وحيث إن السنة بما هي دليل على الحكم الشرعي الفرعي اخذت في موضوع علم الاصول - كما عرفت - فليس الاستصحاب من السنة حتى يدخل في الأدلة الأربعة التي جعلها المشهور موضوع علم الاصول.

وهكذا ليس من الأدلة الأربعة لو كان الدليل على اعتباره حكم العقل، لأن العقل أيضاً بما هو دليل على الحكم الشرعي اخذ موضوعاً لهذا العلم لا مطلقاً.

نعم، يمكن القول بعدم انحصار أدلة الأحكام بالأربعة، فالاستصحاب دليل برأسه وداخل في موضوع علم الاصول مستقلاً، كما ذهب إليه بعض المحققين منهم سيدنا الاستاذ الأعظم الإمام «مد ظله العالی» [١٤].

إذا عرفت هذا ظهر لك أن الحق ما ذهب إليه السيد العلامة بحر العلوم، وظهر أيضاً إشكال قول الشيخ الأعظم رحمه الله، فإن الدليل على ثبوت النجاسة في زمن الشك ليس إلا الاستصحاب الذي هو أصل ووظيفة مقررة للشاك، وقوله عليه السلام: «لا تنقض اليقين بالشك» هو الدليل على الدليل، كما قال السيد بحر العلوم رحمه الله.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١٧

في جريان الاستصحاب في الحكم المستكشف بالدليل العقلي

## البحث حول الأقوال في المسألة

### إشارة

إذا عرفت تعريف الاستصحاب وما يتعلق به فاعلم أن الاصوليين اختلفوا في جريان الاستصحاب وعدمه على أقوال كثيرة:

## في جريان الاستصحاب في الحكم المستكشف بالدليل العقلي

### إشارة

منها: التفصيل بين الحكم الشرعي الذي ثبت بدليل العقل بمعونته الملازمة [١٥]، وبين الحكم الشرعي الذي ثبت بغيره من الأدلة الثلاثة، فيجري في الثاني دون الأول.

وهذا التفصيل ما اختاره الشيخ الأعظم الأنصاري رحمه الله في فرائده، حيث قال: ولم أجد من فصّل بينهما، إلّا أنّ في تحقّق الاستصحاب مع ثبوت الحكم بالدليل العقلي - وهو الحكم العقلي المتوصّل به إلى حكم شرعي - تأمّلاً، نظراً إلى أنّ الأحكام العقلية كلّها مبيّنة مفصّلة من حيث مناط الحكم الشرعي، والشكّ في بقاء المستصحب وعدمه لا بدّ وأن يرجع إلى الشكّ في موضوع الحكم، لأنّ الجهات المقتضية للحكم العقلي بالحسن والقبح كلّها راجعة إلى

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١٨

قيود فعل المكلف الذي هو الموضوع، فالشكّ في حكم العقل حتّى لأجل وجود الرفع لا يكون إلّا للشكّ في موضوعه، والموضوع لا بدّ أن يكون محرّزاً معلوم البقاء في الاستصحاب - كما سيجيء - ولا فرق فيما ذكرنا بين أن يكون الشكّ من جهة الشكّ في وجود الرفع، وبين أن يكون لأجل الشكّ في استعداد الحكم، لأنّ ارتفاع الحكم العقلي لا يكون إلّا بارتفاع موضوعه، فرجع الأمر بالأخيرة إلى تبدّل العنوان، ألا - ترى أنّ العقل إذا حكم بقبح الصدق الضارّ فحكمه يرجع إلى أنّ الضارّ من حيث إنّّه ضارّ حرام، ومعلوم أنّ هذه القضية غير قابلة للاستصحاب عند الشكّ في الضرر مع العلم بتحقيقه سابقاً، لأنّ قولنا: «المضّرّ قبيح» حكم دائم لا يحتمل ارتفاعه أبداً ولا ينفع في إثبات القبح عند الشكّ في بقاء الضرر، ولا يجوز أن يقال: إنّ هذا الصدق كان قبيحاً سابقاً فيستصحب قبحه، لأنّ الموضوع في حكم العقل بالقبح ليس هذا الصدق، بل عنوان «المضّرّ»، والحكم له مقطوع البقاء، وهذا بخلاف الأحكام الشرعية، فإنّه قد يحكم الشارع على الصدق بكونه حراماً ولا يعلم أنّ المناط الحقيقي فيه باقٍ في زمان الشكّ أو مرتفع، فيستصحب الحكم الشرعي [١٦].

إنتهى كلامه رحمه الله.

### نقد نظرية الشيخ الأنصاري من قبل المحقّق النائيني رحمه الله

واستشكل عليه المحقّق النائيني رحمه الله بأمرين بقوله:

والحقّ فساد هذا التفصيل وعدم التفاوت في جريان الاستصحاب بذلك، فإنّ ما أفاده من لزوم كون موضوع حكم العقل مبيّناً بتمامه عنده إنّما يصحّ فيما

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١٩

إذا كان حكم العقل بقبح شيء منحلّاً إلى حكمين: أحدهما: الحكم بقبحه، وثانيهما: الحكم بعدم قبح غيره، نظير القضية الشرطية الدالّة على المفهوم، ومن الضروري أنّ الأمر ليس كذلك، إذ هو فرع أن يكون العقل محيطاً بتمام الجهات الواقعية المحسّنة والمقبّحة، وكثيراً ما يستقلّ العقل بحسن شيء أو قبحه باعتبار كونه القدر المتيقّن في ذلك، وإن كان يحتمل بقاء ملاك حكمه مع انتفاء بعض الخصوصيات [١٧] أيضاً، فإذا فرضنا الشكّ في بقاء الحكم العقلي مع انتفاء بعض الخصوصيات الغير المقوم للموضوع بنظر العرف فلا محالة يشكّ في بقاء الحكم الشرعي أيضاً ويجري الاستصحاب، لاتّحاد القضية المتيقّنة مع المشكوكة.

سَلّمنا أنّ موضوع حكم العقل لا بدّ من كونه مبيّناً عنده بتمامه والقطع بانتفائه عند انتفاء بعض خصوصياته، إلّا أنّ ما أفاده من ارتفاع

الحكم الشرعي بارتفاعه ممنوع، فإنَّ الحكم الشرعي إنما يتبع الحكم العقلي في مقام الاستكشاف والإثبات، لا في مقام الثبوت والواقع، وربما يكون قيد له دخل في استقلال العقل بشيء إلا أنه غير دخيل فيما هو الملاك عند الشارع أصلاً، فإنَّ الحكم الشرعي تابع للمصالح والمفاسد النفس الأمريّة، كانت مستكشفة عند العقل أو لم تكن، فإذا فرضنا ارتفاع الحكم العقلي التابع لاستكشافه الملاك الواقعي، فلا يلزم من ذلك ارتفاع الحكم الشرعي التابع لنفس الملاك الواقعي المحتمل بقاءه، لاحتمال عدم دخل تلك الخصوصية فيه حدوداً وبقاءً أو بقاءً فقط، فلا محالة يشكّ في بقاء الحكم الشرعي، ومع عدم كون تلك

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢٠

الخصوصية مقومة للموضوع بنظر العرف بل من حالاته الواسطة في ثبوت الحكم للموضوع تكون القضية المشكوكة متحدة مع القضية المتيقنة، فيجري الاستصحاب لا محالة [١٨]، إنتهى كلامه رحمه الله.

### البحث حول ما أفاده المحقق النائيني رحمه الله

وقد اجيب عن الإشكال الأول بأنَّ كون العقل جازماً بالمناط في الموضوع المركب على سبيل الإجمال والإهمال غير معقول، لأنَّه يقطع بأنَّ أى جزء من أجزاء الموضوع دخيل في مناط حكمه وأى جزء منها ليس له دخل فيه.

أقول: العقل القاطع بذلك هو العقل الكامل، كعقل المعصومين عليهم السلام، وأما عقولنا الناقصة التي نبحت فيها فقد تجزم بالمناط في موضوع مركب على سبيل الإجمال والإهمال، فتحكم بالحسن أو القبح في صورة اجتماع عدّة امور من باب القدر المتيقن، ومع ذهاب بعض الأجزاء والحيثيات يتردّد العقل في بقاء حكمه، لعدم علمه بكون هذا الذاهب هل هو دخيل في مناط حكمه أم لا؟ لعدم إحاطته بجميع وجوه الأشياء وجميع المناطات، فيستصحب الحكم الشرعي المستنبط من العقلي، فما أفاده المحقق النائيني رحمه الله في الوجه الأول صحيح متين.

لكن يمكن المناقشة في إشكاله الثاني بأنَّه لا يعقل ارتفاع الحكم العقلي وبقاء الحكم الشرعي التابع له، لأنَّ مقتضى الملازمة بينهما انتفاء اللازم عند انتفاء الملزوم، فلا يمكن القطع بارتفاع الملزوم - وهو الحكم العقلي - والشكّ في ارتفاع اللازم الذي هو الحكم الشرعي.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢١

نعم، يمكن أن يكون للحكم الشرعي ملاك أوسع من ملاك الحكم العقلي، فيكون للشارع حكم بعد انتفاء حكم العقل، لكن هذا حكم مستقل شرعي غير تابع للحكم العقلي ولا بد له من دليل غير الملازمة بين حكم العقل والشرع.

وبعبارة أخرى: إذا انتفى بعض خصوصيات الموضوع الذي له دخل في حكم العقل وانتفى حكم العقل ينتفى بتبعه الحكم الشرعي التابع له قطعاً، فلا يجرى الاستصحاب فيه ولو كان في المورد حكم شرعي آخر بحسب البقاء، فهو مشكوك الحدوث، فلا يكون في المقام حكم شرعي مقطوع الحدوث ومشكوك البقاء حتى يستصحب.

### بيان ما هو الحق في المسألة

والتحقيق في المقام ما أفاده سيدنا الاستاذ الأعظم الإمام «مدّ ظلّه العالی» في الرسائل، وهو أنّ القول بعدم جريان استصحاب الحكم الشرعي المكشوف من الحكم العقلي غير تامّ وإن قلنا بعدم تحيّر العقل في موضوع حكمه وعدم ترديده في ملاكه فلا يخلو إمّا أن يقطع بعدم مدخلية الخصوصية المرتفعة فيدرک بقاء حكمه قطعاً، وإمّا أن يقطع بمدخليتها فيقطع بارتفاع حكمه، ولا يكون في البين شكّ ثالث.



بيان ذلك يحتاج إلى ذكر مقدّمة، وهي أنّ العقل يحكم بحسن عنوان مبيّن وقبح عنوان مبيّن آخر، ثمّ قد يتصادق العنوانان في مصداق خارجي ويقع التراحم بين الحكمين، فيقدّم العقل ما هو أقوى ملاكاً، وإن تساوى حكم بالتخيير عملاً.

مثال ذلك: أنّ العقل يدرك قبح الكذب وحسن إنقاذ المؤمن من الهلاك، فلو

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢٢

كان الإنقاذ متوقّفاً على الكذب تصادق في الكذب الموجب للإنقاذ عنوانان:

أحدهما قبيح، والآخر حسن، لكنّ العقل بعد ملاحظة ملاك كلّ منهما يقطع بأنّ مناط حسن الإنقاذ أقوى من مناط قبح الكذب، فيحكم بحسن الإنقاذ وعدم قبح الكذب هاهنا. هذا محصل ما ذكره مقدّمة.

ثمّ قال: إذا عرفت ذلك فاعلم أنّه قد يصدق عنوان حسن على موجود خارجي من غير أن يصدق عليه عنوان قبيح، فيكون الموضوع الخارجي حسناً محضاً حسناً ملزماً، فيكشف العقل منه الوجوب الشرعي، ثمّ يشكّ في صدق عنوان قبيح عليه ممّا هو راجح مناطاً، فيقع الشكّ في الموضوع الخارجي [١٩] بأنّه حسن أو قبيح، وقد يكون بعكس ذلك.

مثال الأول: أنّ إنقاذ الغريق حسن عقلاً، فقد يغرق مؤمن، فيحكم العقل بلزوم إنقاذه ويكشف الحكم الشرعي بوجوبه، ثمّ يشكّ في تطبيق عنوان «السبّ لله ورسوله» عليه في حال الغرق، حيث يكون تطبيق هذا العنوان عليه ممّا يوجب قبح إنقاذه، ويكون هذا المناط أقوى من الأول، أو دافعاً له، فيشكّ [٢٠] العقل في حسن الإنقاذ الخارجي وقبحه، ويشكّ في حكمه الشرعي.

ومثال الثاني: أنّه قد يكون حيوان غير مؤذٍ في الخارج، فيحكم العقل بقبح قتله، ثمّ يشكّ - بعد رشده - في صيرورته مؤذياً، فيشكّ في حكمه الشرعي، فاستصحاب الحكم العقلي في هذه المقامات ممّا لا مجال له، لأنّ حكم العقل

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢٣

مقطوع العدم، فإنّ حكمه فرع إدراك المناط، والمفروض أنّه مشكوك فيه، وأمّا الحكم الشرعي المستكشف منه قبل الشكّ في عروض العنوان المزاحم عليه فلا مانع من استصحابه إذا كان عروض العنوان أو سلبه عن الموضوع الخارجي لا يضرّان ببقاء الموضوع عرفاً - كالمثالين المتقدمين - فإنّ عنوان «السبّ» و «المؤذي» من الطوائري التي لا يضرّ عروضها وسلبها بقاء الموضوع عرفاً. فتلخّص ممّا ذكرنا جواز جريان الاستصحاب في الأحكام المستكشفة عن الحكم العقلي [٢١]، إنتهى كلامه «حفظه الله تعالى» وهو صحيح متين.

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢٥

في جريان الاستصحاب في الشكّ في المقتضى

### في جريان الاستصحاب في الشكّ في المقتضى

#### إشارة

ومنها: التفصيل بين الشكّ في المقتضى والشكّ في الرفع، فيجری في الثاني دون الأول، وهذا أيضاً ما اختاره الشيخ العلامة الأنصاري رحمه الله [٢٢] في الرسائل [٢٣].

### صور الشكّ في المقتضى والرفع

ولمّا كانت هذه المسألة مهمّة بحسب الآثار الفقهيّة فلا بدّ من توضيح مراده من المقتضى والرفع حتّى يتّضح الحقّ، فنقول:



للمقتضى ثلاثة معانٍ:

أ- مناط الحكم، وهو المصلحة والمفسدة، فإنهما تقتضيان الوجوب والحرمة، وهذا المعنى هو الذى أرادته المحقق الخراسانى رحمه الله من قوله: أول مرتبة الحكم هو الاقتضاء.

والرافع على هذا عبارة عن المانع من تأثير المقتضى فى المقتضى - أى من تأثير المنط فى الحكم -.

اصول الشيعه لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢٦

وتطبيق هذا المعنى على المقام هو أنه تارة: شك فى بقاء مناط الحكم بعد حدوثه، فهو الشك فى المقتضى، واخرى: شك فى حدوث مانع عن تأثيره فى الحكم بقاء مع علمنا ببقاء المنط والمقتضى كما فى السابق، وهو الشك فى الرافع.

ب- السبب المجعول شرعاً تأسيساً أو إمضاءً، فإنه مقتضى لتحقق المسبب، كعقد النكاح المقتضى للزوجة وعقد البيع المقتضى للملكية، وعلى هذا فالرافع هو ما يرفع تأثير السبب فى المسبب، كالطلاق، وفسخ المعاملة.

وتطبيق هذا على ما نحن فيه هو أنه تارة: شك فى بقاء السبب بعد حدوثه، فهو الشك فى المقتضى، واخرى: شك فى حدوث شيء يمنع عن تأثيره فى المسبب بقاء مع علمنا ببقاء أصل السبب كما فى السابق، وهو الشك فى الرافع.

مثال ذلك: أن الوضوء سبب للطهارة، فإن شكنا فى أن المذى مثلاً هل هو يرفع الطهارة أم لا، فهذا الشك يمكن تصويره على وجهين: أحدهما: أن الوضوء هل هو سبب للطهارة إلى أن يخرج المذى فقط أم هو سبب بعد خروجه أيضاً، فهو الشك فى المقتضى، والآخر: أن خروج المذى هل هو يرفع تأثير الوضوء فى الطهارة بقاءً أم لا مع العلم باقتضائه وسببته لها حتى بعد خروج المذى أيضاً، وهو الشك فى الرافع.

ج- استعداد البقاء وقابليته، وعلى هذا فالرافع عبارة عن أمر حادث رافع له.

وتطبيق هذا المعنى على المقام أننا تارة: شك فى استعداد شيء واقتضائه للبقاء والدوام، فهو الشك فى المقتضى، واخرى: شك فى حدوث أمر رافع له مع العلم بأنه كان قابلاً للبقاء ومقتضياً للدوام، وهو الشك

اصول الشيعه لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢٧

فى الرافع.

مثال ذلك: أن الشك فى ذهاب اشتعال السراج يتصور على وجهين:

أحدهما: أن يكون منشأ الشك فى قابلية النفط الذى كان فى السراج واقتضائه للبقاء حتى فى زمن الشك، والآخر: أن يكون منشأ الشك فى حدوث أمر رافع للاشتعال مع العلم باقتضاء النفط للبقاء والاستمرار، فالأول هو الشك فى المقتضى، والثانى هو الشك فى الرافع.

وليعلم أن المراد من اقتضاء الدوام هو الدوام بالنسبة إلى زمن الشك، لا الدوام إلى الأبد، فيمكن أن يكون الشك فى زمان شكاً فى الرافع ولكنه لو حدث بعد ساعة لكان شكاً فى المقتضى كما هو واضح.

وظاهر الشيخ رحمه الله فى موارد من كلامه هو المعنى الثالث.

### كلام المحقق النائنى رحمه الله فى توضيح نظرية الشيخ رحمه الله

واستدل المحقق النائنى رحمه الله على كون مراد الشيخ من المقتضى والرافع هو المعنى الثالث بأن القول بعدم جريان الاستصحاب فى الشك فى المقتضى بالمعنيين الأولين يستلزم إنكار جريان الاستصحاب مطلقاً، لا التفصيل بين الشك فى المقتضى والرافع، مع أن الشيخ رحمه الله لا يكون منكرًا لحجية الاستصحاب رأساً، بل هو قائل بالتفصيل كما هو واضح.

توضيح ذلك: أنه بناءً على المعنى الأول لا يعقل الشك فى الرافع إلا فى صورة العلم ببقاء المنط، ولا طريق لنا إلى إحراز بقاء المنط

في صورة الشك في بقاء الحكم، ولا نجد مورداً يكون بقاء الحكم فيه مشكوكاً وبقاء ملاكه مقطوعاً، فكلّ مورد يتصوّر أنّه من موارد الشك في الرفع فهو من موارد الشك في المقتضى، مثلاً إذا شككنا في بقاء وجوب صلاة

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢٨

الجمعة شككنا في بقاء مناطه أيضاً، إذ لا طريق لنا إلى بقاء المناط في صورة الشك في الحكم.

وهكذا بناءً على المعنى الثاني، لأنه كلما صار المسبب الشرعي مشكوكاً فيه صار سببه أيضاً مشكوكاً فيه، إذ لا طريق لنا إلى القطع ببقاء السبب الشرعي في صورة الشك في بقاء المسبب، ولا نجد مورداً يكون بقاء المسبب فيه مشكوكاً وبقاء السبب محرزاً لنا، مثلاً كلما شككنا في ناقضية المذى للوضوء شككنا في أنّ الشارع هل جعله سبباً للطهارة حتى بعد خروج المذى أو جعله سبباً لها بالنسبة إلى ما قبل خروجه فقط، فبقاء السببية المجعولة شرعاً مشكوك فيه، وكلما شككنا في وقوع الطلاق بقول الزوج: «أنت خلية» شككنا في بقاء سببية عقد النكاح حتى بعد هذا القول وعدمه، ففي هذا المثال أيضاً يكون بقاء السببية المجعولة شرعاً مشكوكاً فيه، فكلّ مورد يتصوّر أنّه من موارد الشك في الرفع فهو من موارد الشك في المقتضى بهذا المعنى.

فتلخص من جميع ما ذكرناه أنّ القول بالتفصيل في جريان الاستصحاب بين الشك في المقتضى والرفع وإرادة المعنى الأول أو الثاني من المقتضى والرفع لا يجتمعان، وحيث إنّ الشيخ رحمه الله قائل بالتفصيل فلا محالة أراد منهما المعنى الثالث [٢٤].

هذا محصل كلام النائيني رحمه الله في مقام الاستدلال على أنّ مراد الشيخ رحمه الله من المقتضى هو قابلية البقاء والاستمرار ومن الرفع أمر رافع للشئ القابل للبقاء والاستمرار، لا المعنيين الأولين.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢٩

### مناقشة الإمام الخميني «مدّ ظلّه» في كلام المحقق النائيني رحمه الله

وأورد عليه سيدنا الاستاذ الأعظم الإمام «مدّ ظلّه» بأنّ إحراز استعداد [٢٥] بقاء الموضوعات الخارجيّة وإن كان ممكناً لنا، إلّا أنّه لا طريق لنا إلى إحراز قابلية بقاء الأحكام إلّا من قبل الدليل الشرعي، فكما أنّه يمكن إحراز بقاء الحكم من الدليل الشرعي يمكن إحراز بقاء ملاكه أيضاً، إذ بقاء الحكم يستلزم بقاء ملاكه قطعاً، فلو دلّ الدليل الشرعي على أنّ الحكم الفلاني مستمرّ ذاتاً لولا الرفع إلى الأبد، أو إلى غاية كذائية، يستكشف منه المقتضى بمعنى الملاك، فلا يكون الشك حينئذٍ في بقائه من قبيل الشك في المقتضى، لا بالمعنى الثالث ولا بالمعنى الأول يعني الملاك.

وبالجملة: لا يكون حكم إلّا عن ملاك، فأصل الحكم يكشف عن أصل الملاك، واستمراره عن استمراره [٢٦].

هذا ما أفاده سيدنا الاستاذ الأعظم الإمام «مدّ ظلّه» في المقام [٢٧].

### دفع مناقشة الإمام «مدّ ظلّه» في كلام المحقق النائيني رحمه الله

أقول: يمكن الجواب عن هذا الإشكال بأنّ استمرار الحكم وإن كان كاشفاً عن استمرار الملاك، إلّا أنّ المفروض عدم ثبوت استمرار الحكم عندنا، وإلّا

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣٠

فلم نفتقر إلى الاستصحاب، بل بقاء الحكم مشكوك لنا، غاية الأمر أنّ الدليل الشرعي يدلّ على قابليته للاستمرار والبقاء، لا على نفس الاستمرار، فإذا كان استمرار الحكم مشكوكاً كان بقاء ملاكه أيضاً مشكوكاً، فكان من قبيل الشك في المقتضى بالمعنى الأول، وإن كان من قبيل الشك في الرفع بالمعنى الثالث، فإشكال سيدنا الاستاذ «مدّ ظلّه» لا يتوجّه إلى المحقق النائيني رحمه الله.

وكيف كان، فمراد الشيخ رحمه الله من المقتضى والرافع هو المعنى الثالث، إمّا بقريته ظاهر كلامه في موارد عديده - كما ذكرنا - أو بما أفاده المحقق النائيني رحمه الله من البرهان. فالمهم هو التحقيق في صحته ما اختاره رحمه الله من التفصيل.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣١

## تحليل أخبار الاستصحاب

### إشارة

فلا بدّ من ملاحظة أخبار الباب حتّى يتّضح ما هو الحقّ، إذ ادّعى الشيخ رحمه الله ظهور هذه الأخبار في التفصيل بين الشكّ في المقتضى والرافع.

### صحيحة زرارة الاولى

فمنها: ما رواه الشيخ الطوسي رحمه الله بإسناده عن الحسين بن سعيد، عن حمّاد، عن حريز، عن زرارة قال: قلت له [٢٨]: الرجل ينام وهو على وضوء، أتوجب الخفقه والخفقتان عليه الوضوء؟ فقال: «يا زرارة قد تنام العين ولا ينام القلب والاذن، فإذا نامت العين والاذن والقلب فقد وجب الوضوء» قلت: فإن حرّك إلى جنبه شيء ولم يعلم به؟ قال: «لا، حتّى يستيقن أنّه قد نام، حتّى يجيء من ذلك أمرّ بين، وإلا فإنه على يقين من وضوئه ولا ينفص اليقين أبداً بالشكّ، ولكن ينقضه يقين آخر» [٢٩].

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣٣

فيما يقتضيه أخبار الاستصحاب

### البحث حول الحديث

### إشارة

هذه الرواية كما ترى مشتملة على فقرتين، والظاهر أنّ شبهة زرارة في الفقرة الاولى كانت شبهة حكمية، لا بمعنى أنّه لم يعلم ناقضية النوم للوضوء، لأنّ ذلك يعلمه العوامّ، فضلاً عن مثل زرارة، فشبهته لا تخلو عن احتمالات ثلاث:

أ- أنّه كان عالماً بعدم كون الخفقه والخفقتين من مصاديق النوم، ولكنّه شكّ في كون الخفقه ناقضة مستقلة.

ب- أنّه كان عالماً بكونهما من مصاديقه، ولكنّه شكّ في أنّ النوم الناقض هل هو خصوص النوم الثقيل الغالب على جميع الحواسّ أو مطلق النوم حتّى مرتبته الضعيفة التي يعبر عنه بالخفقه والخفقتين.

ج- أنّه شكّ في مفهوم النوم وأنّه هل يشمل الخفقه والخفقتين أم لا مع علمه بأنّ النوم ناقض بجميع مراتبه.

وعلى جميع هذه الاحتمالات لم يعلم زرارة أنّ الخفقه والخفقتين تنقضان الوضوء أم لا؟

وهل يمكن القول بتعيين الاحتمال الثاني بقريته قوله: «الرجل ينام» بتقريب أنّه قرينه على علمه بتحقيق النوم بالخفقه والخفقتين، ولكنّه سأل عن كونه ناقضاً بهذه المرتبة الضعيفة أم لا؟ وهذا هو الاحتمال الثاني.

أقول: لا، لأنّه بمعنى «يريد النوم» لا بمعنى «تحقق منه النوم»، لأنّه لو أراد

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣٤

تحقق النوم القطعي لعبّر بالفعل الماضي وقال: «الرجل قد نام» لأنّه التعبير المعمول في نظائره، مثل «رجل شكّ بين الثلاث والأربع».

## تذكرة

«القلب» في الخبر لا- يكون بمعناه المعروف في زماننا هذا، وهو العضو المخصوص من الجسم، لأنه لا- نوم فيه، بل بمعنى مركز الحواس، فأجاب الإمام عليه السلام بأن الناقض هو النوم الغالب على جميع الحواس، ورفعت شبهته.

ثم حدثت له شبهة أخرى سأل عنها في الفقرة الثانية، وهو أنه إذا شك في تحقق هذا النوم الناقض فهل إليه سبيل بالأمارات الظنية مثل حركة شيء إلى جنبه مع عدم علمه به أم لا؟

فأجاب عليه السلام: بأنه «لا، حتى يستيقن أنه قد نام، حتى يجيء من ذلك أمر بين، إلخ».

وهذه الفقرة الثانية هي التي استدلل بها الأصوليون في باب الاستصحاب، والمعروف بينهم هو الاستدلال بذيلها، وهو قوله عليه السلام: «ولا ينقض اليقين أبداً بالشك وإنما ينقضه بيقين آخر».

والظاهر إمكان الاستدلال بالصدر أيضاً، وهو قوله عليه السلام: «لا، حتى يستيقن أنه قد نام، حتى يجيء من ذلك أمر بين»، لأن معناه عدم وجوب الوضوء عليه عملاً في مورد الشك في تحقق النوم، أي له استصحاب عدم تحقق النوم حتى يستيقن أنه قد نام ويجيء من ذلك أمر بين، وليس معناه أن الناقض هو اليقين بالنوم، لأن الناقض - على ما يستفاد من الأخبار - هو النوم الواقعي،

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣٥

سواء يتيقن به أم لا، فلا معنى لقوله عليه السلام: «لا، حتى يستيقن أنه قد نام» إلا استصحاب عدم تحقق النوم.

## معنى قوله عليه السلام: «وإلا فإنه على يقين من وضوئه إلخ»

وأما قوله عليه السلام: «وإلا فإنه على يقين من وضوئه إلخ» ففيه احتمالات:

الاحتمال الأول: أن يكون الجزاء محذوفاً، أي إن لم يستيقن أنه قد نام فلا يجب عليه الوضوء، وقوله عليه السلام: «فإنه على يقين من وضوئه إلخ» تعليل للجزاء. وهذا أظهر الاحتمالات، واختاره الشيخ الأعظم رحمه الله في الرسائل [٣٠].

لكن هاهنا شبهتان:

الاولى: أنه دليل على جريان الاستصحاب في مورد الشك في بقاء الوضوء فقط، ولا يستفاد منه قاعدة كئيته.

إن قلت: يمكن التمسك بعموم التعليل، لعدم كون المورد مخصصاً.

قلت: التمسك بعموم التعليل هاهنا وعدم الاختصاص بالمورد إنما يقتضى جريان الاستصحاب فيما إذا شك في تحقق سائر النواقض غير النوم أيضاً، ولا يقتضى السراية بغير باب الوضوء كما هو واضح.

إن قلت: هذا صحيح بالنسبة إلى قوله: «فإنه على يقين من وضوئه» حيث قيد اليقين بالوضوء، إلا أن الاستدلال بقوله: «ولا ينقض اليقين بالشك إلخ» مما لا مانع منه، لأنه مطلق.

قلت: يحتمل أن يكون اللام في «اليقين» للعهد الذكري، لا للجنس، فالمراد

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣٦

به أيضاً هو اليقين بالوضوء، ولا إطلاق في البين، لأن من شرط تحقق الإطلاق عدم كون الكلام محفوفاً بما يصلح للقيدية، وإلا صار الكلام مجملاً، كما أن الاستثناء المتعقب للجمل يوجب إجمال ما قبل الأخيرة منها ولا يمكن التمسك بعمومها أو إطلاقها، وفيما نحن فيه قوله عليه السلام: «من وضوئه» كما أنه قيد لليقين المذكور في الصغرى يصلح لأن يكون قيداً لليقين المذكور في الكبرى، فاللام يحتمل أن يكون للجنس ويحتمل أن يكون للعهد الذكري، فاليقين مجمل لا إطلاق فيه.

الثانية: أن الظاهر على هذا الاحتمال أن الإمام عليه السلام أراد إجراء استصحاب الوضوء، مع أنه محكوم استصحاب عدم النوم الناقض، لأن الشك في بقاء الوضوء ناش من الشك في حصول الناقض، وأصاله عدم حصوله مقدّم على استصحاب الوضوء. وبعبارة أخرى: الظاهر من قوله عليه السلام: «لا، حتى يستيقن أنه قد نام، حتى يجيء من ذلك أمر بين» أنه تمسك بأصاله عدم النوم، والظاهر من قوله عليه السلام:

«فإنه على يقين من وضوئه، ولا ينقض اليقين بالشك» أنه تمسك باستصحاب الوضوء، وهذا إجراء الاستصحاب في ناحية السبب والمسبب جميعاً، مع أن الثاني محكوم الأول، وجريان الأصل المحكوم مقدّم على الحاكم أو في عرضه خلاف التحقيق.

### الجواب عن الإشكال الأول

والجواب عن الشبهة الأولى: أن المناط في معنى الروايات هو فهم العرف، ويمكن استفادة الكلّيّة من قوله عليه السلام: «ولا ينقض اليقين أبداً بالشك» بإلغاء

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣٧

الخصوصيّة عرفاً ومناسبة الحكم والموضوع [٣١]، ضرورة أن العرف يرى أن اليقين - لكونه مبرماً مستحكماً - لا ينقض بالشك الذي لا إبرام فيه ولا استحكام، فالعرف يستظهر منه بلحاظ مناسبة الحكم والموضوع أن اليقين مطلقاً - سواء كان متعلقاً بالوضوء أو غيره - لا ينقض بالشك، وقياس المقام بباب الاستثناء المتعقب للجمل مع الفارق، لأن العرف لا يفهم الإطلاق والعموم من الجمل المتقدمة على الأخيرة هناك، بخلاف المقام، ووجه الفرق هو وجود المناسبة بين الحكم والموضوع هاهنا وعدمها هناك.

### الجواب عن الإشكال الثاني

وأما الشبهة الثانية: فأجاب عنها سيّدنا الاستاذ الأعظم الإمام «مدّ ظلّه» بأنه عليه السلام كان بصدد بيان جواب المسألة - أي شبهة نقض الوضوء وعدمه - لا - بنحو الصناعة العلميّة وأن نكتة عدم وجوب الوضوء بعد كونه على يقين من وضوئه ويقين من عدم نومه هي جريان الأصل الحاكم أو المحكوم، بل أراد بيان نتيجة المسألة لزرارة، من دون أن يبيّن دليله، فإنه سأله عن وجوب الوضوء وعدمه عند الشك في تحقق النوم، فأجاب عليه السلام بعدم الوجوب، بل له البناء على وضوئه السابق، وأما كونه لأجل جريان أصالة الطهارة أو أصالة عدم الناقض للوضوء فهو غير منظور، فإن منظوره بيان تكليفه من حيث لزوم الإعادة وعدمه، لا - إقامة البرهان عليه بنحو الصناعة العلميّة، كما أن العامّي لو سأل المجتهد عن وجوب الوضوء عليه عند الشك في حدوث الناقض لأجابه بعدم الوجوب، من دون أن يبيّن دليله، لأنّ درك الدليل

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣٨

مشكل عليه، فالإمام عليه السلام أيضاً لم يكن بصدد بيان الدليل على الحكم للسائل العامّي الذي لا يدركه [٣٢]. هذا حاصل كلامه «مدّ ظلّه».

### نقد ما أفاده الإمام «حفظه الله» في المقام

ويرد عليه أولاً: أن زرارة لم يكن عاميّاً، بل كان من الفضلاء، ولذا سأل الإمام عليه السلام عن دليل كون المسح ببعض الرأس بقوله: «من أين علمت أن المسح ببعض الرأس؟» فأجابه عليه السلام بقوله: «لمكان [٣٣] الباء» [٣٤].

وثانياً: أن ظاهر الرواية بيان دليل الحكم، فإنّ قوله عليه السلام: «فإنه على يقين من وضوئه ولا ينقض اليقين أبداً بالشك» برهان

متشكّل من صغرى وكبرى، ولو كان بصدد بيان نتيجة المسألة فقط - وهو الحكم الشرعى - ولم يكن منظوره عليه السلام بيان دليله بنحو الصناعة العلميّة لاكتفى فى الجواب بقوله: «لا» فانضمام قوله: «حتى يستيقن أنّه قد نام، حتى يجيء من ذلك أمر بين، وإلا فإنه على يقين إلخ» إليه دليل على كونه فى مقام الاستدلال على عدم وجوب الوضوء، فهو عليه السلام بصدد بيان المسألة بنحو الصناعة العلميّة، فما أفاده سيّدنا الاستاذ الأعظم فى الجواب عن الشبهة لا يتمّ عندنا.

### مقتضى التحقيق فى ردّ الإشكال

والحقّ فى الجواب عنها أنّ تقدّم الأصل السببى على المسببى إنّما كان فيما إذا

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣٩

كانت السببية شرعية، لا فيما إذا كانت عقلية أو عادية.

توضيح ذلك: أنا إذا غسلنا الثوب النجس فى الماء الذى شكّ فى بقاء كزّيته وأجرينا استصحاب الكزّية ثبتت كزّيته تعبدًا وصارت موضوعًا للأخبار التى دلّت على طهارة الثوب النجس بالغسل بالماء الكزّ، لأنّ هذه الأخبار تدلّ على طهارة الثوب المغسول بالماء الكزّ، سواء ثبتت كزّيته بالوجدان أو تعبدًا، فلا تصل النوبة إلى استصحاب نجاسة الثوب بعد غسله بالماء المشكوك بقاء كزّيته، إذ الاصول لا تجرى فيما إذا كان الدليل الاجتهادى موجودًا.

وأما فى المقام فليس عدم النوم سببًا شرعيًا لكون الإنسان على وضوء، بل سبب عقلى، لأنّ الشارع لم يقل فى آية أو رواية: «من لم ينم كان على وضوء» بل العقل يدرك أنّ المتوضّى ما لم ينم فهو على وضوء، فعدم النوم سبب عقلى لكون الإنسان على وضوء، لا شرعى، فاستصحاب عدم النوم لا ينفّح موضوع دليل اجتهادى حتى لا يجرى استصحاب بقاء الوضوء.

وبالجملة: إنّ الأصل فى ناحية السبب مقدّم على الأصل فى ناحية المسبب إذا كانت السببية شرعية، وأما إذا كانت عقلية أو عادية فلا، ووجهه أنّنا إذا أجرينا الاستصحاب فى السبب الشرعى صرنا واجدًا لدليل اجتهادى فى ناحية المسبب، كاستصحاب الكزّية، فإنّ الشارع جعل الماء الكزّ سببًا للطهارة فى الأخبار، فإذا استصحبنا الكزّية كان المرجع هو هذه الأخبار، لا استصحاب نجاسة الثوب.

بخلاف إجراء الاستصحاب فى السبب العقلى، فإنه لا- يوجب أن نكون واجدين لدليل اجتهادى فى ناحية المسبب، فلا مانع من الاستصحاب فى ناحيته أيضاً، وما نحن فيه من هذا القبيل.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤٠

هذا ما استفدناه من بيان سيّدنا الاستاذ الأعظم الإمام «مدّ ظله» فى وجه تقدّم الأصل السببى على المسببى [٣٥]، وإن لم يكن بيانه واضحاً بهذا الوضوح الذى نحن ذكرناه.

واتّضح بما ذكرنا أنّ استصحاب عدم النوم فى المقام لا يجرى أصلاً، إذ لا بدّ فى باب الاستصحاب من كون المستصحب أثراً شرعيًا، أو موضوعاً لأثر شرعى، وعدم النوم لا يكون واحداً منهما.

فما ذكرناه [٣٦] من كون قوله عليه السلام: «حتى يستيقن أنّه قد نام، حتى يجيء من ذلك أمر بين» دليلًا على استصحاب عدم النوم مجرد استشعار لا يساعده القواعد.

فتحصّل من ذلك أنّ معنى الرواية - على هذا الاحتمال - أنّه إن لم يستيقن أنّه قد نام فلا يجب عليه الوضوء، لأنّه على يقين منه، وكلّ من كان على يقين من شيء لا ينقض يقينه بالشكّ أبداً.

وهذا الاحتمال - كما قلنا - هو الظاهر من الرواية، وهو الذى ذهب إليه الشيخ فى الرسائل.



لكن المحقق النائيني رحمه الله ضعفه بقوله: وأما احتمال أن يكون ذلك [٣٧] علمه للجزاء المقدر، وهو «فلا يجب عليه الوضوء» فهو ضعيف غايته، وإن قواه الشيخ قدس سره، بداهة أنه على هذا يلزم التكرار في الجواب وبيان حكم المسؤول اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤١

عنه مرتين بلا فائدة، فإن معنى قوله عليه السلام: «لا، حتى يستيقن» عقيب قول السائل: «فإن حرّك في جنبه شيء» هو أنه لا يجب عليه الوضوء، فلو قدر جزء قوله: «وإلا» بمثل «فلا يجب عليه الوضوء» يلزم التكرار في الجواب، من دون أن يتكرّر السؤال، وهو لا يخلو عن حرازة. فاحتمال أن يكون الجزء محذوفاً ضعيف غايته [٣٨]، إنتهى.

### دفع مناقشة المحقق النائيني رحمه الله عن الاحتمال الأول

ويمكن دفعه بأنه عليه السلام لم يكرّر الجواب في ظاهر كلامه، إذ اكتفى بقوله: «وإلا» ولم يذكر الجزء صريحاً حتى يستلزم التكرار وإن كان في المعنى تكراراً ولكنّه لا ضير فيه إذا كان توطئة لإفادة قاعدة كئيته كما في المقام، فإنه عليه السلام بعد بيان الحكم بقوله: «لا [٣٩]»، حتى يستيقن أنه قد نام، حتى يجيء من ذلك أمر بين قال: «وإلا» [٤٠] توطئة لبيان علم الحكم، وهي «فإنه على يقين من وضوئه ولا ينقض اليقين أبداً بالشك» حتى يستفيد منه السائل قاعدة كئيته في جميع موارد الشك في بقاء ما يتيقن به فيستصحبه.

الاحتمال الثاني: أن يكون الجزء قوله عليه السلام: «فإنه على يقين من وضوئه» وهو مختار المحقق النائيني رحمه الله حيث قال:

لا ينبغي الإشكال في كون الجزء هو نفس قوله عليه السلام: «فإنه على يقين من وضوئه».

لا يقال: إن وظيفة الإمام عليه السلام بيان الحكم الشرعي للسائل، لا الإخبار بأنه

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤٢

على وضوء.

فإنه يقال: تؤوّل هذه الجملة الإخباريّة إلى الإنشائيّة، فمعنى قوله عليه السلام: «فإنه على يقين من وضوئه» هو أنه يجب البناء والعمل على طبق اليقين بالوضوء [٤١].

### نقد كلام المحقق النائيني رحمه الله في المقام

أقول: تأويل هذه الجملة الخبريّة إلى الإنشائيّة يتصوّر على وجهين:

أ- أن تكون بمعنى «وإن لم يستيقن أنه قد نام يجب أن يكون على يقين من وضوئه».

ولكن هذا لا يوافق الصدر، وهو قوله عليه السلام: «لا، حتى يستيقن أنه قد نام»، فإنه يدلّ على عدم وجوب الوضوء عليه- عند الشك في تحقّق النوم- لأجل تحصيل اليقين بالوضوء، بل جاز له الدخول في الصلاة وأمثالها في صورة الشك في النوم المستلزم للشك في بقاء وضوئه.

ب- أن تكون بمعنى أنه «إن لم يستيقن أنه قد نام فإنه على يقين من وضوئه في محيط الشرع تعبداً» أي الشارع لم ير شكّه شكّاً إذا كان مسبوقاً باليقين، بل يراه يقيناً، فهو لا يكون شاكّاً عند الشارع، بل متيقن عنده تعبداً.

لكنه أيضاً لا يصحّ، لأنه مخالف للذيل، وهو قوله عليه السلام: «ولا ينقض اليقين أبداً بالشك»، فإنه ظاهر في أن الشارع يرى شكّه شكّاً، ولكنّه نهى عن نقض اليقين به.

فهذان الوجهان وإن كانا صحيحين لتأويل الجملة الخبريّة إلى الإنشائيّة مع قطع النظر عن سائر فقرات الرواية، إلّا أنّهما مخالفان لسائر

الفقرات، فلا

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤٣

يصار إليهما لأجل هذه الجهة.

وأما التأويل الذي ذكره المحقق النائيني رحمه الله فهو باطل في نفسه، إذ لا يكون في الرواية لكلمة «البناء» عين ولا أثر حتى يصح هذا المعنى.

وبعبارة اخرى وأوضح: لو سُئِلَ الإمام عليه السلام عمن صَلَّى إلى غير القبلة مثلاً فأجاب بأنه «يعيد» فهو إخبار بمعنى الإنشاء [٤٢]، أى «يجب الإعادة» فبدلنا هيئة الفعل المضارع بالحكم - وهو «يجب» - وجعلنا مادته - وهى «الإعادة» - متعلق الحكم من غير أن نضم إليه شيئاً من الخارج، هذا لا إشكال فيه، ولكن المحقق النائيني رحمه الله ضم إلى الجملة كلمة «البناء» وهو شيء خارج منها لا يجوز ضمها إليها.

نعم، لو قال: «وإلاً فإنه يبنى على يقين من وضوئه» لصح التأويل إلى الإنشاء بالمعنى الذى ذكره رحمه الله. هذا أولاً.

وثانياً: أنه رحمه الله مع جعله قوله عليه السلام: «فإنه على يقين من وضوئه» جزءاً للشرط وتفسيره ب «فإنه يجب البناء على يقين من وضوئه» جعله فى صدر كلامه صغرى لبرهان كبراه قوله عليه السلام: «لا ينقض اليقين أبداً بالشك» [٤٣]، مع أنه

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤٤

بناءً على كونه إنشاءً بالمعنى الذى ذكره يصير نتيجةً للبرهان لا صغرى له.

توضيح ذلك: أن نتيجة «فإنه على يقين من وضوئه، ولا ينقض اليقين أبداً بالشك» هى «لا ينقض اليقين بالوضوء بالشك فيه» وهذه عبارة اخرى لقوله:

«يجب البناء على يقين من وضوئه»، فجعله بمعنى الإنشاء مع جعله أيضاً صغرى للبرهان يستلزم الاتحاد بين الصغرى والنتيجة معاً وإن اختلفتا تعبيراً.

وبعبارة اخرى: يلزم أن يكون شيء واحد معلوماً ومجهولاً فى زمان واحد، فإن قوله: «يجب البناء على يقين من وضوئه» من حيث إنه مقدمه للقياس كان معلوماً حين تشكيل القياس، لأن كلاً من مقدمته أمرٌ معلوم يتوصل بهما إلى أمرٍ مجهول، ومن حيث إنه نتيجة للقياس كان مجهولاً حين تشكيله، وهذا واضح.

وثالثاً: أنه لا يمكن - بناءً على كون قوله عليه السلام: «فإنه على يقين من وضوئه» جزءاً للشرط - استفادة قاعدة كلياته دالمة على الاستصحاب حتى فى خصوص باب الوضوء، لأن لا يُلزمه أن يكون قوله عليه السلام: «ولا ينقض اليقين أبداً بالشك» معطوفاً على الجزاء وبمعناه، فكأنه قال: «وإن لم يستيقن أنه قد نام فليبن على يقين من وضوئه ولا ينقض اليقين بالوضوء بالشك فى النوم»، فالمراد عدم نقض اليقين بالوضوء بالشك فى النوم فقط، ولا يدل على عدم وجوب الوضوء عند الشك فى البول أو الريح أو نحوهما، فلا يستفاد منه قاعدة كلياته

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤٥

حتى فى خصوص باب الوضوء، فضلاً عن جميع الأبواب.

إن قلت: إنه ظاهر فى عدم خصوصية النوم أو الوضوء، فيمكن استفادة قاعدة كلياته دالمة على الاستصحاب فى جميع أبواب الفقه بإلغاء الخصوصية.

قلت: الظهور ممنوع، لأن الوجدان قاض بأن جملة «إن لم يستيقن أنه قد نام فلا ينقض اليقين بالشك» يكون معناها «من كان على وضوء وشك فى النوم فلا يجب عليه الوضوء» فيختص بالشك فى النوم فى باب الوضوء.

نعم، فيه إشعار فى عدم الخصوصية وأن تمام المناط هو اليقين والشك، لكنه لا يبلغ مرتبة الظهور فى إفادة قاعدة كلياته، بل مجرد



إشعار فيه.

لا يقال: فكيف ألغيت الخصوصية على الاحتمال الأول الذي اختاره الشيخ رحمه الله وقلت بشموله لجميع الأبواب؟ فإنه يقال: إن أصل الكليّة ثابتة لقوله: «ولا ينقض اليقين أبداً بالشك» على مذهب الشيخ ولو لم تلغ الخصوصية، لأنه يفيد جريان الاستصحاب في باب الوضوء بالنسبة إلى جميع النواقض، وإنما ألغينا الخصوصية لتوسعة هذه القاعدة الكليّة وسريانها إلى سائر الأبواب، ولكن المحقق النائيني رحمه الله يريد إلغاء الخصوصية لأجل أصل الكليّة، لا لتوسعتها. فلا يمكن على ما ذهب إليه تحصيل الغرض الذي هو بصدده، أعني إثبات حجّة الاستصحاب في جميع أبواب الفقه بهذا الخبر. إن قلت: لا يكون قوله عليه السلام: «لا ينقض اليقين أبداً بالشك» معطوفاً على الجزاء، بل علة له، يفيد الكليّة. قلت: لو كان علة لقال: «فإنه لا ينقض إلخ» أو «لأنه لا ينقض إلخ» ليدل على العليّة، ولم يأت ب «الواو» الدالة على العطف. اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤٦

### بيان الإمام الخميني «مدّ ظله» ردّاً على المحقق النائيني رحمه الله

وبعبارة اخرى أفادها سيدنا الاستاذ الأعظم «مدّ ظله»: إن قانون الاستدلال على نحوين:

١- ذكر المقدمتين ثم الاستنتاج، فيقال: «الخمير مسكر، وكل مسكر حرام، فالخمير حرام»، ويقال: «إنه على يقين من وضوئه فشكّ، وكل من كان على يقين من شيء فشكّ يجب البناء على يقينه، فيجب عليه البناء على يقينه من وضوئه». ٢- ذكر النتيجة أولاً، ثم الاستدلال عليه، وحينئذ لا بدّ من تخلّل كلمة «لأنّ» وأمثالها، فيقال: «الخمير حرام لأنه مسكر» ويقال: «يجب البناء على اليقين بالوضوء لأنه من كان كذلك لا ينقض يقينه بالشك» فلو جعلنا قوله: «فإنه على يقين من وضوئه» جزءاً، يكون المعنى: لا يجب عليه الوضوء، أو يجب عليه البناء العملي على يقينه السابق من وضوئه، وهذه نتيجة البرهان، فقوله: «ولا ينقض اليقين بالشك» لو كان برهاناً عليها لا بدّ وأن يصدر بما يفيد العليّة [٤٤]، إنتهى. ورابعاً: أنه رحمه الله جعل ما قواه الشيخ ضعيفاً للزوم التكرار في الجواب من غير تكرار السؤال، مع أنّ هذا الإشكال يرد على ما اختاره أيضاً، بل يلزم عليه التكرار مرتين، لأنه عليه السلام قال في صدر الجواب: «لا يجب عليه الوضوء حتى يستيقن أنه قد نام» وقال عليه السلام بعد ذلك: «إن لم يستيقن أنه قد نام يجب عليه البناء على يقين من وضوئه» ثم قال: «ولا ينقض اليقين أبداً بالشك» وكلّها بمعنى، والاختلاف في التعبير فقط.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤٧

على أنّ التكرار - على ما اختاره - صريح بلا موجب، وأما على ما اختاره الشيخ رحمه الله فقد عرفت أنّ التكرار ليس بصريح، لأنه لم يذكر الجزاء في ظاهر الكلام، وذكر قوله: «وإلّا» توطئة لإقامة البرهان وبيان القاعدة الكليّة. الاحتمال الثالث: أن يكون الجزاء قوله عليه السلام: «ولا ينقض اليقين أبداً بالشك» ويكون قوله: «فإنه على يقين من وضوئه» توطئة وتمهيداً للجواب.

قال سيدنا الاستاذ الأعظم الإمام «مدّ ظله»: هذا الاحتمال أقوى من الثاني وأسلم من الإشكالات، ولا يرد عليه ما تقدّم من إجراء الأصل المسببي مع وجود الأصل السببي، لأنّ قوله: «لا ينقض اليقين أبداً بالشك» لا يكون حينئذ كبرى لقوله: «فإنه على يقين من وضوئه»، بل لقوله: «فإن لم يستيقن أنه قد نام» المقدر المفهوم منه أنه على يقين من عدم النوم، فيستفاد منه استصحاب عدم النوم، وهو الأصل السببي، لا المسببي [٤٥].

نقد ما ذكره الإمام «مدّ ظله» في المقام

أقول: هذا الاحتمال أيضاً ظاهر في استصحاب الوضوء لا عدم النوم، لأنه لا يعقل عدم الارتباط بين الشيء وبين ما ذكر توطئه وتمهيداً له، فلو كان قوله عليه السلام: «فإنه على يقين من وضوئه» تمهيداً لقوله: «ولا ينقض اليقين أبداً بالشك» لابد من وجود الرابط بينهما، فيلزم على هذا الاحتمال أيضاً إشكال إجراء الأصل المسببي مع وجود الأصل السببي، فلا مزية له على الاحتمال الأول من هذه الجهة. ويرد عليه أيضاً ما أوردناه على الاحتمال الثاني، وهو عدم إمكان استفادة

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤٨

قاعدة كليته دالة على الاستصحاب حتى في خصوص باب الوضوء، فضلاً عن سائر الأبواب، لأن معناه حينئذ «من لم يستيقن أنه قد نام فلا ينقض يقينه بعدم النوم بالشك فيه».

نعم، فيه إشعار في أن تمام المناط هو اليقين والشك، ولكنه لا فائدة فيه ما لم يبلغ مرتبة الدلالة والظهور.

على أن هذا الاحتمال خلاف الظاهر، لأن القواعد الأدبية تابعة لذوق العرف، وخلو الجزاء عن الفاء ودخوله على مقدمته لا يوافق طبعهم أولاً، وتصدير الجزاء بالواو أيضاً لا يوافق ذوقهم ثانياً، لأن الواو يقطع ارتباطه بالجملة الشرطية. وها هنا احتمالات اخر واضحة البطلان، فلا نطيل الكلام بذكرها.

فاتضح من جميع ما ذكرنا أن الحق هو الاحتمال الأول الذي اختاره الشيخ الأعظم رحمه الله.

ولكن استشكل عليه بأن قوله عليه السلام: «ولا ينقض اليقين أبداً بالشك» وإن كان مفيداً للعموم، إلا أنه بمعنى «لا ينقض كل يقين بكل شك»، فيدل على سلب العموم لا عموم السلب، وعلى ذلك فغاية ما يستفاد من الرواية حرمة نقض مجموع أفراد اليقين بمجموع أفراد الشك، ولا يستفاد منها حرمة نقض كل فرد منه بكل فرد من الشك، فالدليل أخص من المدعى.

والجواب عنه: أن «اللام» في «اليقين» و «الشك» للجنس لا للاستغراق، فيدل على حرمة نقض جنس اليقين بجنس الشك.

وبعبارة اخرى: إن المفرد المحلى باللام يفيد الإطلاق، لا العموم، والمطلق هو طبيعة الشيء وجنسه، فوزان قوله: «لا ينقض اليقين أبداً بالشك» وزان قولك: «لا تكرم الجاهل» لا وزان قولك: «لا تكرم كل جاهل»، فيفيد عموم

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤٩

السلب ويطابق الدليل المدعى.

وأجاب المحقق النائيني رحمه الله عن الإشكال بوجه آخر [٤٦] لا حاجة فيه بعد هذا الجواب الواضح الذي ذكرناه.

### ما ذكر لإثبات اختصاص حجية الاستصحاب بالشك في الرفع

ثم اعلم أنه يظهر من الشيخ ومن [٤٧] تبعه في القول باختصاص حجية الاستصحاب بالشك في الرفع تقريرات في كيفية استفادته من الرواية.

### ما استدلل به الشيخ والمحقق الخوانساري على المسألة

أحدها: ما أفاده الشيخ الأعظم في الرسائل تبعاً للمحقق الخوانساري رحمه الله [٤٨] من أن حقيقة النقض هي رفع الهيئة الاتصالية، كما في نقض الحبل، والأقرب إليه على فرض المجازية هو رفع الأمر الثابت الذي له استعداد البقاء والاستمرار، فعلى هذا يتفقد اليقين بما تعلق بالأمر المستمر، فحينئذ كان قوله عليه السلام: «لا ينقض اليقين أبداً بالشك» مختصاً بالمتيقن الذي له استعداد البقاء وقابلية الاستمرار.

إن قلت: لم فسرت اليقين بالمتيقن؟

قلت: المراد من اليقين في الرواية هو الطريقي لا الموضوعي، فذكر اليقين بلحاظ المتيقن الذي هو المنكشف، لأنه المراد في الأصل، وأما اليقين فهو آله

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٥٠

ولا يكون مراداً بالأصالة، فحاصل المعنى أنه لا ينقض المتيقن الثابت، كالطهارة السابقة، أو أحكام اليقين الطريقي أى أحكام المتيقن الكذائي، لأن الأحكام مستمرة كنفس المتيقن [٤٩].

هذا حاصل ما أفاده الشيخ تبعاً للمحقق الخوانساري .٠

### كلام المحقق الهمداني رحمه الله في المسألة

وثانيها: ما أفاده الحاج آقا رضا الهمداني في تعليقه على الرسائل، وهو أن النقص ضد الإبرام، ومتعلقه لا بد وأن يكون له اتصال حقيقة أو ادعاء، ومعنى إضافة النقص إليه رفع الهيئة الاتصالية، فإضافته إلى اليقين والعهد باعتبار أن لهما نحو إبرام عقلي ينتقض ذلك الإبرام بعدم الالتزام بالعهد وبالترديد في ذلك الاعتقاد.

إذا عرفت ذلك فنقول: إما أن يُراد من نقض اليقين بالشك رفع اليد عن آثار اليقين السابق حقيقة في زمان الشك، كما إذا تيقن بالطهارة يوم الجمعة وصلّى ثم شك يوم السبت في طهارة ذلك اليوم - يعني الجمعة - ورفع اليد عن آثار ذلك اليقين والتزم بوجوب قضاء الصلاة التي صلاها يوم الجمعة، فعلى هذا كانت الرواية مربوطه بقاعدة اليقين ولا ترتبط بالمقام.

وإما أن يُراد من نقض اليقين بالشك رفع اليد عن اليقين بالشك في باب الاستصحاب، وحينئذ فليس إضافة النقص إلى اليقين بلحاظ وجوده في السابق، بل هو باعتبار تحققه في زمان الشك وتعلقه بعين ما تعلق به الشك حتى من جهة الزمان بنحو من المسامحة والاعتبار، إذ لا يرفع اليد عن اليقين

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٥١

السابق في الاستصحاب أصلاً، وإما يرفع اليد عن حكمه في زمان الشك، وليس هذا نقضاً لليقين، كما أن الأخذ بالحالة السابقة ليس عملاً به، بل هو أخذ بأحد طرفي الاحتمال، فلا بد لتصحيح إضافة النقص إليه بالنسبة إلى زمان الشك من اعتبار وجود تقديرى وفرضى له متعلق بعين ما تعلق به الشك حتى من حيث الزمان.

ومعلوم أن فرض اليقين مع قيام مقتضيه هين عرفاً، وأما فرضه في موارد الشك في المقتضى فبعيد جداً، بل لا يساعد عليه استعمال العرف أصلاً، فتعميم اليقين في قوله: «لا ينقض اليقين أبداً بالشك» بحيث يعم موارد الشك في المقتضى بعيد في الغاية [٥٠].

### ما تمسك به المحقق النائيني رحمه الله في المقام

وثالثها: ما أفاده المحقق النائيني رحمه الله في المقام حيث قال:

وأما عدم حجّيته في الشك في المقتضى فلعدم صدق النقص عليه، فلا يعمه قوله عليه السلام: «لا تنقض اليقين بالشك».

وتوضيح ذلك: هو أن إضافة النقص إلى اليقين إنما تكون باعتبار ما يستتبع اليقين من الجرى على ما يقتضيه المتيقن والعمل على وفقه، وليست إضافة النقص إلى اليقين باعتبار صفة اليقين والحالة المنقذحة في النفس بما هي هي، بداهة أن اليقين من الامور التكوينية الخارجية وقد انتقض بنفس الشك، فلا معنى للنهي عن نقضه.

وليس المراد من عدم نقض اليقين عدم نقض الآثار والأحكام الشرعية

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٥٢

المرتبة على وصف اليقين، فإنه لم يترتب حكم شرعي على وصف اليقين بما هو هو، وعلى فرض أن يكون لليقين أثر شرعي فليس المراد من قوله عليه السلام في أخبار الباب: «لا تنقض اليقين بالشك» نقض أثر اليقين، فإن ذلك أجنبي عن معنى الاستصحاب، فإضافة النقص إلى اليقين لا يمكن أن تكون بلحاظ نفس وصف اليقين، بل إنما تكون بلحاظ ما يستتبع اليقين من الجرى على ما يقتضيه المتيقن حكماً أو موضوعاً.

لا أقول: إن المراد من اليقين المتيقن، بحيث استعير للمتيقن لفظ اليقين ويكون قد اطلق اليقين واريده منه المتيقن مجازاً، فإن ذلك واضح الفساد، بدهاه أنه لا علاقة بين اليقين والمتيقن، فاستعمال أحدهما في مكان الآخر كاد أن يلحق بالأغلاط.

فما يظهر من الشيخ قدس سره في المقام: من أن المراد من اليقين نفس المتيقن مما لا يمكن المساعدة عليه، ولا بد من توجيه كلامه بما يرجع إلى ما ذكرنا: من أن المراد من نقض اليقين نقضه بما أنه يستتبع الحركة على وفق المتيقن، فأخذ اليقين في الأخبار إنما يكون باعتبار كونه كاشفاً وطريقاً إلى المتيقن، لا بما أنه صفة قائمة في النفس، فعناية النقص إنما تلحق اليقين من ناحية المتيقن.

بل يمكن أن يقال: إن شيوع إضافة النقص إلى اليقين دون العلم والقطع إنما يكون بهذا الاعتبار، فإنه لم يعهد استعمال النقص في العلم والقطع، فلا يقال:

«لا تنقض العلم والقطع» وليس ذلك إلا لأجل أن العلم والقطع غالباً يكون إطلاقهما في مقابل الظن والشك، وهذا بخلاف اليقين، فإن إطلاقه غالباً يكون بلحاظ ما يستتبعه من الجرى على ما يقتضيه المتيقن والعمل على طبقه، فالنظر إلى اليقين غالباً يكون طريقاً إلى ملاحظة المتيقن، بخلاف النظر إلى

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٥٣

العلم والقطع.

وبالجملة: لا إشكال في أن العناية المصححة لورود النقص على اليقين إنما هي باعتبار استتباع اليقين الجرى العملي على المتيقن والحركة على ما يقتضيه، فيكون مفاد قوله عليه السلام: «لا تنقض اليقين بالشك» هو أن الجرى العملي الذي كان يقتضيه الإحراز واليقين لا ينقض في الشك في بقاء المتيقن.

إذا عرفت ذلك فقد ظهر لك أن أخبار الباب إنما تختص بما إذا كان المتيقن مما يقتضى الجرى العملي على طبقه، بحيث لو خلى وطبعه لكان يبقى العمل على وفق اليقين ببقاء المتيقن، وهذا المعنى يتوقف على أن يكون للمتيقن اقتضاء البقاء في عمود الزمان، ليتحقق الجرى العملي على طبقه، فإنه في مثل ذلك يصح ورود النقص على اليقين بعناية المتيقن ويصدق عليه نقض اليقين بالشك وعدم نقضه به، بخلاف ما إذا لم يكن للمتيقن اقتضاء البقاء في سلسلة الزمان، فإن الجرى العملي بنفسه ينتقض ولا يصح ورود النقص على اليقين بعناية المتيقن، لأن المتيقن لا يقتضى الجرى العملي حتى يكون رفع اليد عنه نقضاً لليقين بالشك، والشك في اقتضاء المتيقن للبقاء يوجب الشك في صدق النقص عليه، فلا يندرج في عموم قوله عليه السلام: «لا تنقض اليقين بالشك».

وبتقريب آخر: يتوقف صدق نقض اليقين بالشك على أن يكون زمان الشك ممياً قد تعلق اليقين به في زمان حدوثه، بمعنى: أن الزمان اللاحق الذي يشك في بقاء المتيقن فيه كان متعلق اليقين عند حدوثه، وهذا إنما يكون إذا كان المتيقن مرسلاً بحسب الزمان لكي لا يكون اليقين بوجوده من أول الأمر محدوداً بزمان خاص ومقيداً بوقت مخصوص، وإلا فبيما بعد ذلك الحد والوقت يكون المتيقن مشكوك الوجود من أول الأمر، فلا يكون رفع اليد عن آثار

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٥٤

وجود المتيقن من نقض اليقين بالشك، لأن اليقين ما كان يقتضى ترتيب آثار وجود المتيقن بعد ذلك الحد، فكيف يكون رفع اليد عن الآثار من نقض اليقين بالشك؟

ألا ترى أنه لو علم أن المتيقن لا يبقى أزيد من ثلاثة أيام ففي اليوم الرابع لا يقال: انتقض اليقين بالوجود بيقين آخر بالعدم، فإن اليوم

الرابع ما كان متعلق اليقين بالوجود من أول الأمر حتى يقال: انتقض اليقين بيقين آخر، وهذا بخلاف ما إذا حدث في اليوم الثالث أمر زمانى - من مرض وقتل ونحو ذلك - أوجب رفع المتيقن، فإنه يصح أن يقال: إنه انتقض اليقين بالوجود بيقين العدم. وبالجملة: لا إشكال في أن العناية المصححة لإضافة النقص إلى اليقين إنما هي لكون اليقين يقتضى الجرى والحركة نحو المتيقن، وهذا إنما يكون إذا كان المتيقن مما يقتضى الجرى والحركة على ما يستتبعه من الآثار الشرعية والعقلية، فلا بد وأن يكون للمتيقن اقتضاء البقاء فى الزمان الذى يشك فى وجوده ليقضى ذلك، ولا بد من إحراز اقتضائه للبقاء، فالشك فى وجود المتيقن لأجل الشك فى المقتضى لا يندرج فى قوله عليه السلام: «لا تنقض اليقين بالشك» [٥١]، إنتهى كلامه رحمه الله بطوله. هذه تقريرات الأعلام فى اختصاص حجية الاستصحاب بالشك فى الرفع.

### نقد كلام الشيخ الأنصارى رحمه الله فى المقام

ويرد على ما أفاده الشيخ الأعظم أن كون اليقين فى الخبر بمعنى المتيقن خلاف الظاهر، إذ اليقين والشك يكونان فى عبارة واحدة، فكيف يجعل الأول اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٥٥ بمعنى المتيقن والثانى بمعناه لا- بمعنى المشكوك، وكونه طريقاً لا يقتضى ذلك، ألا ترى أننا إذا قلنا: «القطع حجة» تكون الحجية صفة للقطع لا للمقطع؟ لكونها بمعنى المنجزية والمعدريه وليس المنجز فى باب القطع إلا نفس القطع، وأما المقطوع - كوجوب الصلاة - فهو المنجز - بالفتح - لا المنجز - بالكسر - فالقطع مع كونه طريقاً فى قولنا: «القطع حجة» اخذ فى نفس هذه الجملة موضوعاً واسند الحجية إلى نفسه لا إلى المقطوع، فاليقين فى المقام أيضاً كذلك، فإنه مع كونه طريقاً فى الخبر اريد به نفسه لا المتيقن.

### نقد نظرية المحقق الهمدانى رحمه الله فى المسألة

وأما ما أفاده المحقق الهمدانى رحمه الله - من أن نسبة النقص باعتبار اليقين التقديرى فى زمان الشك لا- اليقين المتعلق بالحالة السابقة - فأورد عليه سيدنا الاستاذ الأعظم الإمام «مد ظله العالى» بوجه خمسة: الأول: عدم لزوم هذا التقدير فى صحة نسبته إليه، فإن اليقين المحقق فى زمان الشك وإن تعلق بالحالة السابقة، لكن تصح عند العرف نسبة النقص إليه ويقال: هذا اليقين المتعلق بالطهارة السابقة لا ينتقض بالشك وبنى عليه فى زمان الشك، وذلك لأن الزمان ظرف للمتيقن لا قيد له، فاليقين تعلق بنفس المتيقن لا به مقيداً بالزمان السابق، وإلا كان الموضوع فى زمن الشك غيره فى زمن اليقين، فلا يجرى الاستصحاب أصلاً. وأما كون متعلق اليقين فى السابق لا يضرب عرفاً فى صحة إسناد النقص إلى اليقين. الثانى: أن الظاهر من الروايات هو نسبة النقص إلى هذا اليقين الفعلى، لا التقديرى، لأن قوله فى الصحيحة المتقدمة: «وإلا فإنه على يقين من وضوئه»

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٥٦

مرتب بالبرى التى بعده، أى قوله: «ولا ينقض اليقين أبداً بالشك» سواء جعل صغرى لها - كما هو الظاهر - أو توطئة لذكرها، ولا شبهة فى أن المراد باليقين فى «إنه على يقين من وضوئه» هو اليقين المتعلق بالوضوء فى الزمان السابق، لا اليقين المقدر المعبر، فلا بد أن يُراد من اليقين فى الكبرى هو هذا اليقين لا التقديرى، لعدم صحة التفرقة بينهما، ضرورة عدم صحة أن يقال:

«إنه على يقين من وضوئه في الزمان السابق ولا ينقض اليقين التقديرى بالشك».

الثالث: أن مناسبة الحكم والموضوع إنما تقتضى أن لا ينتقض اليقين الواقعي الذي له إبرام واستحكام بالشك، لا اليقين التقديرى الاعتبارى.

الرابع: أن قوله: «أبدأ» لتأييد الحكم المتقدم، أى عدم نقض اليقين بالشك مستمر ومؤبد، فلا بد أولاً من جعل الحكم ثم إفادة تأييده بلفظ «أبدأ» الذى هو قائم مقام الإطلاق، فينحل عرفاً هذا الحكم المتقيد بالتأييد إلى أمرين:

أصل الحكم القابل للتأييد وعدمه، وتأييده واستمراره، فلو اعتبر اليقين فى تمام ظرف الشك، أى من أول وجوده إلى آخره يقدر اليقين فاسب إليه النقص فلا مصحح للتأييد، فإن الأمر المستمر الوجود إذا اعتبر من أول وجوده إلى آخره لا يصح اعتبار الاستمرار فيه ثانياً، فإن الشىء المستمر لا يقع فيه استمرار آخر، هذا إذا اعتبر اليقين فى تمام ظرف الشك، وإن اعتبر فى أول زمان الشك وأريد بيان تأييد حكمه بلفظ «أبدأ» لا مصحح لنسبة النقص إلى ما بعد ظرف التقدير بناءً على تحقّقه.

فتلخص ممّا ذكرنا أن الظاهر من تأييد الحكم أن اليقين المتعلق بأمر سابق على الشك لا ينقض فى ظرف الشك من أول زمانه إلى آخره.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٥٧

الخامس: أن قوله عليه السلام فى ذيل الصحيحة: «وإنما ينقضه بيقين آخر» وإن كان ظاهراً فى جعل الحكم، إلّا أن هذا الظاهر لا يكون مراداً، ضرورة امتناع جعل إيجاب العمل على طبق اليقين، فإنه بمنزلة جعل الحجية والكاشفية له، فلا محالة تكون هذه الجملة لتعيين الغاية للحكم المتقدم، فيكون تأكيداً لاستمرار الحكم إلى زمان يقين آخر، فيفهم عرفاً من هذه الغاية أن المتكلم اعتبر ثلاثة أمور: اليقين السابق، والشك المستمر، واليقين المتأخر، فقال: إن حكم اليقين بالأمر السابق مستمر فى زمان الشك ولا يرفع اليد عنه إلى زمان اليقين بخلافه، وأما تقدير اليقين فى ظرف الشك فلا يساعد عليه فهم العرف عند ملاحظة الرواية، ويؤيده أنه لو اعتبر فى ظرف الشك يقيناً غير ما تعلق بالحالة السابقة لقال فى الذيل: «وإنما ينقضه بيقين ثالث» مكان «بيقين آخر».

وبالجملة: إن التأمل فى الصحيحة صدرأً وذليلاً ممّا يشرف الفقيه بالقطع بأن اليقين فى الكبرى هو اليقين المحقق الفعلى المتعلق بالشىء فى الزمان السابق، لا المقدر المفروض فى زمان الشك [٥٢].

هذا ما أورده الإمام «مدّ ظله» على المحقق الهمدانى رحمه الله مع توضيح ممّا فى بعض فقراته.

لكن يمكن المناقشة فى الإيراد الأول بعدم تسليم صحّة إسناد النقص عند العرف إلى اليقين المتعلق بالحالة السابقة.

وفى الإيراد الرابع بأنّه خلط بين الحكم والموضوع، فإنّ تقدير اليقين فى تمام ظرف الشك يوجب استمرار الموضوع، وهو «نقض اليقين بالشك»، وقوله:

«أبدأ» جىء به لتأييد الحكم لا لتأييد الموضوع، أى «نقض هذا اليقين المعبر

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٥٨

فى تمام ظرف الشك به ممنوع أبدأ، وبعبارة اخرى: تقدير اليقين فى تمام ظرف الشك إنما هو لتصحيح إسناد النقص إليه، ولا يستفاد منه استمرار الحكم، والشاهد على هذا أنه لو لم يكن فى الكلام حكم كأن يقال: «هل يجوز نقض اليقين بالشك» لا بدّ على مذهب المحقق الهمدانى من اعتبار اليقين فى تمام ظرف الشك، وأما قوله: «أبدأ» فإنّما هو لتأييد الحكم [٥٣] ولا يرتبط بالموضوع، فلا يلزم وقوع استمرار آخر فى الشىء المستمر كما توهم «مدّ ظله».

ولكن مع ذلك أكثر إشكالات [٥٤] الإمام «مدّ ظله» وردة على المحقق الهمدانى رحمه الله، فما استدللّ به لإثبات التفصيل بين الشك فى المقتضى والشك فى الراجع فى حجّية الاستصحاب مردود.



## نقد كلام المحقق النائيني رحمه الله في المقام

وأما ما أفاده المحقق النائيني رحمه الله في تقريبه الأول فجوابه أن الفرق بين العلم والقطع وبين اليقين - بأن الثالث يفهم منه لزوم الجرى على طبقه عند تلفظه وتصوره دون الأولين - واضح البطلان، والتعبير باليقين في جميع أخبار الاستصحاب دون العلم والقطع لا يكون مؤيداً له، إذ لا إشكال في أنه لو قال:

«لا ينقض العلم بالشك» لكان صحيحاً، فهذه الألفاظ الثلاثة مترادفة، بل عند تصوّر القطع يخطر ببال الإنسان لزوم الحركة على وفقه، لأنّ أذهاننا مأنوسة بحجّيته ولزوم العمل على طبقه، وذلك لأنّ الأصوليين عبّروا في كتبهم بأنّ القطع حجّة، ولم يعبروا بأنّ اليقين حجّة.

على أن لزوم الجرى على طبق اليقين أثر من آثاره وحرمة نقضه بالشكّ

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٥٩

أيضاً أثر آخر له، وكلا الأثرين يكونان في عرض واحد لا تقدّم لأحدهما على الآخر، فكيف ترتّب الأول على نفس اليقين الفاقد لكلّ أثر، ثمّ ترتّب الثاني عليه حال كونه واجداً للأثر الأول؟

وكون لزوم الجرى على وفقه أثراً عقلياً وحرمة نقضه بالشكّ أثراً شرعياً لا - يوجب التقدّم والتأخر وترتب الثاني على اليقين الواجد للأول.

أضف إلى ذلك: أنه كما عرفت استشكل على الشيخ بأنّ المراد باليقين ليس هو المتيقّن، ثمّ قال: عناية النقص إنّما تلحق اليقين من ناحية المتيقّن وبلحاظ ما يستتبعه من الجرى على ما يقتضيه المتيقّن، وقال أيضاً: يختص أخبار الباب بما إذا كان المتيقّن ممّا يقتضى الجرى العملي على طبقه، بحيث لو خلّى وطبعه لكان يبقى العمل على وفق اليقين ببقاء المتيقّن، وهذا المعنى يتوقّف على أن يكون للمتيقّن اقتضاء البقاء في عمود الزمان، ليتحقّق الجرى العملي على طبقه، فإنّه في مثل ذلك يصحّ ورود النقص على اليقين بعناية المتيقّن ويصدق عليه نقض اليقين بالشكّ وعدم نقضه به، بخلاف ما إذا لم يكن للمتيقّن اقتضاء البقاء في سلسلة الزمان.

وهل هذا البيان منه رحمه الله إلماكرّ على ما فرّ؟ فإنّه قال بعدم كون اليقين بمعنى المتيقّن ثمّ جعله أساساً لصحّة ورود النقص على اليقين، فكان القول بكونه بمعنى المتيقّن أولى، لعدم استلزامه ذلك التكلّف الذي ارتكبه.

وأما تقريبه الثاني: فجوابه أنا لا نسلم كون زمان الشكّ دائماً ممّا تعلق به اليقين في زمان حدوثه وإن كان الشكّ من موارد الشكّ في الرفع، فإنّ الوجدان قاضٍ بأنّ من تَوْضُحاً أوّل الصبح يكون متيقّناً بالطهارة وبدوامها ما لم يتحقّق ناقض، فاليقين بالبقاء مقيد بعدم تحقّق الحدث، فلا يكون زمان الشكّ في الحدث ممّا تعلق به اليقين في زمان حدوثه.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٦٠

## تحقيق الحق في الشك في الرفع والمقتضى

أقول: اليقين في قوله عليه السلام: «لا ينقض اليقين بالشكّ» ظاهر في اليقين الحقيقي المتعلّق بالحالة السابقة، وظاهر أيضاً في كونه بمعناه لا بمعنى المتيقّن، والحقّ شموله للشكّ في الرفع والمقتضى كليهما، ولا إشكال في صحّة إسناد النقص إلى اليقين مع حفظ هذين الظهورين.

بيان ذلك: ما أفاده المحقق الخراساني رحمه الله في الكفاية [٥٥]، وأكمله سيدنا الاستاذ الأعظم الإمام «مدّ ظلّه» في الرسائل بتوضيحاته المفيدة، حيث قال:

اعلم أنّ اليقين قد يلاحظ بما أنّه صفة قائمة بالنفس - كالعطش والجوع والخوف والحزن من الصفات القائمة بها - من غير لحاظ

إضافته إلى الخارج، وقس عليه الشك والظن، وقد تلاحظ بما أنها مضافة إلى الخارج وأن اليقين كاشف كشافاً تاماً عن متعلقه والظن ناقصاً والشك غير كاشف أصلاً، بل يضاف إلى الخارج إضافة ترديدية.

لا- إشكال في أن اليقين بحسب الملاحظة الأولى لا- يكون ممتازاً عن الظن والشك بالإبرام والاستحكام وعدمهما، بل الإبرام والاستحكام بحسب هذه الملاحظة إنما يكون في كيفية قيامها بالنفس بحسب مبادئ المحضلة لها فيها، فقد تكون مبادئ حصول الشك قوية بحيث لا يزول بسهولة وتكون مبادئ حصول القطع واليقين ضعيفة بحيث يزول بتشكيك ما، وقد يكون الحال بخلاف ذلك.

وبالجملة: سهولة زوال تلك الأوصاف عن النفس وعسر زوالها تابعان لمبادئ حصولها، فلا يكون اليقين في هذه الملاحظة أبرم من الشك ولا الظن.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٦١

وأما بحسب الملاحظة الثانية- أي إضافتها إلى الخارج- فاليقين مبرم محكم ذاتاً دون الشك والظن، فكأن اليقين جبل مشدود، أحد طرفيه على النفس وطرفه الآخر على المتيقن ويكون حبلًا مبرماً مفتولاً مستحكماً وإن كانت مبادئ حصوله ضعيفة غير مستحكمة، بخلاف الظن والشك، فإنهما بحسب هذه الإضافة غير محكمين ولا مبرمين وإن كانت مبادئ حصولها قوية مستحكمة.

وبالجملة: امتياز اليقين عن الشك في كونه كالحبل المبرم دون الشك إنما هو بحسب تعلقها بالخارج، وهذا واضح. وأمّا الجرى العملى على طبق اليقين فهو خارج عن حقيقته، بل يكون من آثاره وأحكامه العقلية أو العقلانية، فلا- يكون إبرامه واستحكامه متفرعين على الجرى العملى، بل هو تابع لهما، وكذا إبرامه واستحكامه وكونه كالحبل المشدود دون الشك لا ارتباط لها بالمتيقن، بل هي من مقتضيات ذاته، سواء تعلق بأمر مبرم أو غيره، كما أن الشك غير مبرم بأي شىء تعلق.

فتحصّل مدياً ذكرنا أن الإبرام والاستحكام من مقتضيات ذات اليقين، وأنّ مقابلهما من مقتضيات ذات الشك في حال ملاحظتهما متعلقين بالخارج ومضافين إلى المتعلق، ولا- يكون الإبرام والاستحكام عارضين له من المتيقن، ولا من وجوب الجرى العملى على طبقه، كما أن اليمين المؤكّد يتوهم له إحكام وإبرام باعتبار نفس ذاته المضافة إلى المتعلق، ففى قوله تعالى: «وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا» [٥٦] إنّما نسب النقض إليها لا- باعتبار كونها من الكيفيات المسموعة القائمة بنفس المتكلم، ولا باعتبار كون متعلقها أمراً مستمرّاً مبرماً،

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٦٢

ولا- باعتبار الجرى العملى على طبقها، بل باعتبار ذاتها المضافة إلى متعلقاتها، فكأن اليمين بواسطة هذه الإضافة جبل مبرم مشدود، أحد جانبيه على عنق الحالف والآخر على متعلقه، فبهذه الملاحظة نسب إليه النقض، كما أن اليقين إنّما نسب إليه النقض بهذه الملاحظة [٥٧]، إنتهى كلامه «مدّ ظله».

وحاصله: أن اليقين بحسب ملاحظته إلى الخارج- أي المتيقن- يكون ذاتاً مبرماً ومستحكماً كالحبل المفتول، دون الظن والشك، لأنّ اليقين نور محض وكاشف تام، والظن نور مخلوط بالظلمة وكاشف ناقص، والشك ظلمة محض لا كشف فيه أصلاً، وبحسب هذه الملاحظة اسند النقض إلى اليقين فى الرواية، وحيث كان الإبرام والاستحكام فى هذه الملاحظة من مقتضيات ذات اليقين من دون دخل شىء آخر فالرواية تعمّ الشك فى المقتضى والرافع كليهما، فالتفصيل بينهما بشمولها للثانى دون الأوّل- كما ذهب إليه الأعلام الأربعة [٥٨]- غير تام.

## إشكال وجواب

بقى هنا إشكال: وهو أن إسناد النقض إلى اليقين المتعلق بالحالة السابقة خلاف ظاهر الرواية، لأنه كما لا يمكن نقض اليقين بحياة



زيد بالشك في ممات عمرو، لا- يمكن أيضاً نقض اليقين المتعلق بالزمان السابق بالشك المتعلق بالزمان الحاضر، ولأجل ذلك الإشكال ذهب المحقق الهمداني رحمه الله إلى تقدير يقين آخر، والمحقق النائيني رحمه الله في تقريبه الثاني إلى كون زمان الشك ممّا تعلق به

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٦٣

اليقين في زمان حدوثة.

والجواب عنه بعد عدم تمامية ما ذكره العلمان رحمهما الله أن الاحتمالات المتصورة للرواية في بادئ النظر ثلاثة:

أ- أن يكون وجود اليقين والشك فعلياً وكلاهما متعلقين بشيء واحد من جميع الجهات حتى من حيث الزمان، وهذا ممتنع كما هو واضح.

ب- أن يُراد من الرواية قاعدة اليقين، وهي أن يكون اليقين والشك كلاهما متعلقين بشيء واحد حتى من حيث الزمان، إلا أن الشك فعلي دون اليقين، فإن المكلف في هذه القاعدة كان متيقناً سابقاً بكونه متطهراً مثلاً ولكنه يشك الآن في تلك الطهارة السابقة، وهذا الاحتمال خلاف الظاهر، لأن قوله عليه السلام: «لا ينقض اليقين أبداً بالشك» ظاهر في كون اليقين أيضاً فعلياً، كالشك، فمفاده «لا ينقض اليقين الموجود بالفعل بالشك الموجود كذلك»، على أنه لا يلائم مورد الرواية أيضاً، لأن موردها هو اليقين بالوضوء والشك في ارتفاعه لأجل احتمال النوم، واحتمال النوم ناش عن تحريك شيء في جنبه وهو لا يعلم به.

ج- أن يكون وجود اليقين والشك فعلياً، إلا أن متعلقهما مختلف من حيث الزمان، بأن كان اليقين متعلقاً بالحالة السابقة والشك متعلقاً بالحالة الفعلية، وهذا الاحتمال- ولو كان خلاف الظاهر- متعين، لأنه احتمال ممكن أقل إشكالاً، فإن الاحتمال الأول كان محالاً، والثاني كان ذا إشكالين- كما عرفت- ولا احتمال رابع في البين، فتعين الاحتمال الثالث، وإن كان خلاف الظاهر فرضاً.

### هل الاستصحاب حجة من باب بناء العقلاء؟

ثم إنه قد استدلل أيضاً للقول باختصاص الاستصحاب بالشك في الرفع:

بأن أخبار الاستصحاب لا تكون تعبداً محضاً، بل وردت على طبق ارتكاز

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٦٤

العقلاء وبنائهم على العمل على طبق الحالة السابقة، ولا إشكال في اختصاص بنائهم على العمل على طبقها في الشك في الرفع دون المقتضى.

والشاهد على ورودها إضفاءً لبنائهم قوله عليه السلام في الصحيحة الثانية الآتية [٥٩]: «فليس ينبغي لك أن تنقض اليقين بالشك أبداً» فإن هذا التعبير يدل على إرجاعه إلى ارتكازه، لا أنه حكم تعبدى محض.

أقول: لا ريب في بناء العقلاء على العمل على طبق الحالة السابقة في الجملة، ولا ريب أيضاً في تحقق هذا البناء في الشك في الرفع، وأما بنائهم على العمل بها في الشك في المقتضى إماماً مقطوع العدم وإماماً مشكوك فيه، فالمتيقن من بنائهم هو خصوص موارد الشك في الرفع.

ولكن الوجه في حكم الشارع بالعمل على طبق الحالة السابقة بقوله: «لا ينقض اليقين أبداً بالشك» هو مجرد اليقين بها والشك في الحالة اللاحقة، لأنه جعل نقض اليقين بالشك موضوعاً لحكمه من غير دخالة شيء آخر، فيشمل الأخبار كل مورد تحقق فيه اليقين بالحالة السابقة والشك في الحالة اللاحقة، سواء حصل الوثوق ببقاء المتيقن أم لا، بل يشمل ما إذا حصل الظن غير المعبر بارتفاعه، والعلم بالحالة السابقة غير كاشف عن الحالة اللاحقة، لا كشافاً تاماً ولا ناقصاً يعبر عنه بالوثوق أو الظن.

وأما بناء العقلاء فالظاهر أن وجه حصول الوثوق والاطمئنان لهم بالبقاء، لا تعيد عقلائي، إذ لم نجدهم يعملون على طبق الحالة

السابقة في مورد لا- يكون في البين إلما اليقين بالكون السابق والشك في البقاء بحيث لا يحصل لهم وثوق واطمئنان ولا يكون عملهم مطابقاً للاحتياط، بل رجوع

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٦٥

الحيوانات إلى أوكارها لا يكون إلمان جهة حصول الوثوق بالبقاء.

وبالجملة: الظاهر أن بناء العقلاء لا يكون إلمان حصول الوثوق والاطمئنان لهم.

### منشأ وثوق العقلاء ببقاء الحالة السابقة كلام الإمام الخميني «مدّ ظلّه» في ذلك

ثمّ إنّه قال سيّدنا الاستاذ الأعظم الإمام «مدّ ظلّه»: حصول الوثوق بالبقاء ناشٍ عن ندره حصول الرفع للشئ الثابت المقتضى للبقاء، نظير أصالة السلامة في الثمن والمبيع الناشئة عن ندره حصول العيب في الأشياء، فإنّها أصل عقلائي يحصل الوثوق للعقلاء على طبقه، وحصول هذا الوثوق ناشٍ عن ندره حصول العيب في الأشياء وغلبه سلامتها [٦٠].

### نقد كلام الإمام «مدّ ظلّه» في المقام

لكنّه مخدوش عندنا، لأنّ الشكّ في الرفع ليس بمعنى بقاء المستصحب واستمراره واقعاً، بل بمعنى قابليته للبقاء والاستمرار، وحصول الرفع له ليس نادراً في جميع الموارد، ألا ترى كثرة حصول الرفع لبعض الأشياء الثابتة المقتضية للبقاء، كالطهارة، فإنّها مقتضية للبقاء إلى الأبد، مع أنّها كثيراً ما تنقض وترفع بالبول والنوم والريح وسائر النواقض.

نعم، بعض الامور الثابتة المقتضية للبقاء والاستمرار لا يعرضه الرفع إلّا نادراً، كالبناء المحكم القوي الذي لا يُخرّبه إلالزال شديد أو سيل عظيم.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٦٦

وبالجملة: قوله «مدّ ظلّه»: «حصول الوثوق بالبقاء لهم ناشٍ عن ندره حصول الرفع للشئ الثابت المقتضى للبقاء» غير تامّ.

وكيف كان، بناء العقلاء على العمل على طبق الحالة السابقة لا يكون إلّا لأجل حصول الوثوق والاطمئنان لهم بالبقاء، بخلاف حكم الشارع بحرمة نقض اليقين بالشكّ، فإنّ ملاكه نفس اليقين والشكّ من غير دخل شئ آخر فيه، فإذا اختلف المناطان فدعوى ورود أخبار الباب على طبق ارتكاز العقلاء غير مسموعة.

### توضيح «ليس ينبغي لك أن تنقض اليقين بالشكّ أبداً»

وأما التعبير ب «فليس ينبغي لك أن تنقض اليقين بالشكّ أبداً» كما ورد في الصحيحة الثانية الآتية فلا يدلّ على إرجاعه إلى ارتكاز الراوي [٦١]، لعدم دلالة التعبير ب «لا ينبغي» على الكراهة في لسان الشرع، بل يدلّ على الحرمة.

ويؤيده ورود هذا التعبير في سائر الأخبار لأجل بيان حكم تحريمي لا تنزيهي، بل وروده في نفس تلك الصحيحة- مع قطع النظر عن سائر الروايات- يقتضى أن يكون لبيان الحرمة، لأنّ موردها هو الصلاة الواجبة،

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٦٧

فلا فرق بين التعبير بقوله: «ليس ينبغي لك أن تنقض اليقين بالشكّ أبداً» وبين التعبير في الصحيحة الاولى بقوله: «لا ينقض اليقين أبداً بالشكّ» أصلاً.

وبالجملة: دعوى أنّ نكته اعتبار الاستصحاب هي مطابقتها لارتكاز العقلاء غير مسموعة، فمفاد أخبار الباب أعمّ من الشكّ في الرفع

والمقتضى، ومخالف لما هو سيرة العقلاء، لأنّ مناط الأخبار أعمّ من مناط السيرة ومخالف له، فتقريب اختصاص الاستصحاب بالشكّ في الرفع بورود أخباره على طبق بناء العقلاء مردود.

### هل الاستصحاب أمانة شرعية أو أصل عملي؟

واتّضح ممّا ذكرنا عدم كون الاستصحاب أمانة مجعولة شرعية، بل هو أصل عملي مجعول شرعي، لأنّ ملاك حرمة النقض في الرواية هو مجرّد اليقين بالحالة السابقة والشكّ في الحالة اللاحقة كما عرفت، فدعوى كونه أمانة إما أن تكون بلحاظ كون اليقين كاشفاً عن زمان الشكّ، وهي غير مسموعة، لأنّ اليقين كاشف عن الحالة السابقة لا عن زمان الشكّ، لأنّه تعلق بها لا به، فلا يكون كاشفاً عنه حتّى كشفاً ناقصاً، وإمّا أن تكون بلحاظ الشكّ لأجل كونه مسبوqاً باليقين، وهي أيضاً فاسدة، لأنّ مسبوqيته باليقين لا تستلزم كونه موجباً لتحقيق الظنّ بالبقاء.

وبعبارة اخرى: كلّما تحقّق اليقين بالحالة السابقة والشكّ بالحالة اللاحقة يجرى الاستصحاب بحسب مدلول الرواية، فلا يختصّ جريانه بالظنّ النوعي بالبقاء، بل يعمّ الشكّ المتساوي الطرفين، بل الظنّ بالارتفاع، لأنّ الشكّ يكون بمعنى عدم اليقين لا بمعناه المصطلح، فكيف يكون أمانة شرعية كاشفة عن الواقع؟

اصول الشيعه لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٦٨

لا يقال: ما الفرق بين أدلّة حجّية الخبر الواحد وأخبار الاستصحاب حيث ذهبتم إلى كون الخبر الواحد أمانة وإلى كون الاستصحاب أصلاً؟

فإنّه يقال: الفرق بينهما أنّ أدلّة حجّية الخبر الواحد ناظرة إلى بناء العقلاء على العمل بخبر العادل والثقة، بل دليله منحصر - على التحقيق - في بناء العقلاء، وهم لا يعملون بخبر الثقة إلّا لأجل حصول الوثوق والاطمئنان لهم، فخير الثقة حجّية من باب الظنّ النوعي، بخلاف الاستصحاب، فإنّ الأخبار الدالّة على حجّيته لا تكون مرتبطة بسيرة العقلاء كما عرفت، فوزان قوله عليه السلام: «لا- ينقض اليقين أبداً بالشكّ» وزان قوله: «كلّ شيء طاهر حتّى تعلم أنّه قدر» فكما أنّ الثاني وظيفه مقرّرة للشكّ في الطهارة في مقام العمل، فكذلك الأول وظيفه مقرّرة للشكّ في بقاء المتيقّن في مقام العمل، إلّا أنّ الشكّ فيه يكون مسبوqاً باليقين، دون الثاني. فتحصّل من جميع ما ذكرنا حول الرواية أنّ الاستصحاب حجّية في جميع أبواب الفقه بإلغاء الخصوصيّة، وأنّه حجّية في الشكّ في الرفع والمقتضى كليهما، وأنّه أصل لا- أمانة، فلا يكون معنى حجّيته عندنا أنّه أمانة كاشفة عن الواقع، بل معناها أنّه وظيفه عمليّة تعبدية عند الشكّ في البقاء.

وهذه الصحيحة كافية لاعتبار الاستصحاب وحجّيته، إلّا أنّنا نذكر سائر أخبار الباب، لأنّ من ناقش في إلغاء الخصوصيّة وقال باختصاص قوله عليه السلام: «لا- ينقض اليقين أبداً بالشكّ» باب الموضوع يتمكّن من تعميم الاستصحاب لسائر الأبواب، فإنّ مورد الأخبار الاخر غير الموضوع كما ستعرف.

اصول الشيعه لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٦٩

### صحيحة زرارة الثانية

#### إشارة

ومنها: ما رواه الشيخ أيضاً بإسناده عن الحسين بن سعيد، عن حمّاد، عن حريز، عن زرارة قال: قلت له [٦٢]: أصاب ثوبى دم رعاف [٦٣] أو غيره [٦٤] أو شيء من منى، فعلمت أثره إلى أن اصيب له الماء، فأصبت وحضرت الصلاة ونسيت أن بثوبى شيئاً

وصليت، ثم إنني ذكرت بعد ذلك، قال: «تعيد الصلاة وتغسله» قلت: فإن لم أكن رأيت موضعه وعلمت أنه قد أصابه فطلبته فلم أقدر عليه، فلما صليت [٦٥] وجدته، قال: «تغسله وتعيد»، قلت: فإن ظننت أنه قد أصابه ولم أتيقن ذلك، فنظرت فلم أر شيئاً ثم صلّيت فرأيت فيه، قال:

«تغسله ولا- تعيد الصلاة»، قلت: لم ذلك؟ قال: «لأنك كنت على يقين من طهارتك ثم شككت فليس ينبغي لك أن تنقض اليقين بالشكّ أبداً» قلت: فأنتي قد علمت أنه قد أصابه ولم أدري أين هو فأغسله، قال: «تغسل من ثوبك

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٧٠

الناحية التي ترى أنه قد أصابها حتى تكون على يقين من طهارتك» قلت:

فهل عليّ إن شككت في أنه أصابه شيء أن أنظر فيه؟ قال: «لا، ولكنك إنما تريد أن تذهب الشكّ الذي وقع في نفسك» قلت: إن رأيت في ثوبي وأنا في الصلاة، قال: «تنقض الصلاة وتعيد إذا شككت في موضع منه ثم رأيت، وإن لم تشكّ ثم رأيت رطباً فقطعت الصلاة وغسلته ثم بنيت على الصلاة، لأنك لا تدري لعله شيء أوقع عليك، فليس ينبغي أن تنقض اليقين بالشكّ» [٦٦]. وهذه الرواية وإن كانت مضمرة، إلّا أنّ إضمار مثل زراراً لا يضرب، لأنه لا يسأل غير الإمام المعصوم، على أنّ الصدوق رحمه الله رواها في «العلل» متصلاً بأبي جعفر عليه السلام، فلا إشكال فيها من حيث اتصالها بالمعصوم.

### البحث حول دلالة الرواية

وأما دلالتها: فلا إشكال في عدم دلالة الفقرتين الأوليين على الاستصحاب، بل مورد الاستدلال بها فقرتان:

إحدهما: الفقرة الثالثة، وهي قوله: «فإن ظننت أنه قد أصابه- إلى قوله عليه السلام- فليس ينبغي لك أن تنقض اليقين بالشكّ أبداً». وفي هذه الفقرة احتمالات؛ لأنّ في قوله: «فنظرت فلم أر شيئاً» احتمالين:

أحدهما: أنه بعد النظر وعدم رؤية شيء صار عالماً بعدم كون الثوب نجساً، ثانيهما: أنه بقي شكّه بإصابة النجاسة ولم يتبدّل شكّه بسبب النظر وعدم الرؤية إلى العلم بعدم الإصابة، وفي قوله: «ثم صلّيت فرأيت فيه» أيضاً

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٧١

احتمالان: أحدهما: أنه تيقن بكونه هو النجاسة التي ظنّ بها قبل الصلاة، فتيقن وقوع الصلاة فيها، ثانيهما: أنه شكّ في أنها هل وقعت على الثوب بعد الصلاة أو هي التي كانت قبلها وظنّ بها، فلاحتمالات أربعة حاصلة من ضرب الأولين إلى الأخيرين:

أ- أنه بعد الظنّ بالإصابة والنظر وعدم الرؤية صلّى من غير حصول علم أو اطمئنان له من النظر، فإذا صلّى رأى في ثوبه النجاسة وعلم بأنّها هي التي كانت مظنونه، فعلم أنّ صلاته وقعت في النجس.

ب- هذه الصورة، أي عدم حصول العلم له من النظر، لكن مع احتمال حدوث النجاسة بعدها واحتمال وقوع صلاته فيها.

ج- أنه حصل له بواسطة النظر العلم بعدم النجاسة، فإذا صلّى تبدّل علمه بالعلم بالخلاف، أي بأنّ النجاسة كانت من أول الأمر.

د- هذه الصورة مع احتمال بعد الصلاة حدوث النجاسة بعدها واحتمال وقوعها فيها.

فلا بدّ من النظر في أنها ظاهرة في أيّ منها؟ حتى يتّضح أنّها هل هي دالّة على الاستصحاب أم لا؟

فأقول: الاحتمال الثالث ينافي تعليل الجواب، أعني قوله عليه السلام: «لأنك كنت على يقين من طهارتك ثم شككت، فليس ينبغي لك أن تنقض اليقين بالشكّ أبداً»، إذ لا شكّ على هذا الاحتمال، لأنه- بناءً على هذا الاحتمال- دخل في الصلاة عالماً بكونه طاهراً،

وصار عالماً بالخلاف بعدها، فأين الشكّ الذي اشير إليه في تعليل الجواب؟! لا يقال: لعله أراد الشكّ الذي كان قبل النظر.

فإنّه يقال: ذلك الشكّ لا يرتبط بالحكم الشرعي، لأنّ الملاك فيه إنّما هو حال المصلّي عند دخوله في الصلاة وبعدها.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٧٢

والاحتمال الرابع المنطبق على قاعدة اليقين بعيد، لأنه خلاف ظاهر قوله:

«فليس ينبغي لك أن تنقض اليقين بالشكّ أبداً»، لأنه ظاهر في فعلية اليقين والشكّ كليهما، هذا أولاً.

وثانياً: لو حصل له العلم لكان عليه ذكره في السؤال، لوضوح احتمال دخله في الحكم، فعدم ذكره دليل على عدم حصوله، إذ لو حصل له العلم لقال في السؤال: «فنظرت فلم أر شيئاً فعلمت أنه طاهر».

فبقى الاحتمالان الأولان، وهما يشتركان في إفادة حجّية الاستصحاب، فلو كانت الرواية مجملّة من هذه الجهة لا يضرّ بها، لكنّها ظاهرة في الاحتمال الأول.

ويؤيده سؤال زرارة عن علّة الحكم بعدم وجوب الإعادة بقوله: «ولم ذلك؟»، فإنّه لو شكّ بعد الصلاة في وقوعها في النجاسة وعدمه لم يكن هذا السؤال مناسباً في المقام، لأنّ الحكم بعدم وجوب الإعادة حينئذ لا يكون غريباً عن الذهن، وإنّما يناسب السؤال عن علّة الحكم ما إذا علم بعد الصلاة بوقوعها في النجاسة، إذ حصل له شبهة، وهي أنّ الإمام عليه السلام حكم عقيب السؤالين الأولين بوجوب الغسل والإعادة وعقب الثالث بوجوب الغسل وعدم وجوب الإعادة مع أنّ الصلاة في جميع هذه الصور وقعت في النجاسة، فما علّة عدم وجوب الإعادة في الصورة الثالثة؟ مع أنّ القاعدة تقتضي وجوبها، لعدم كون المأثنيّ به مطابقاً للمأمور به.

الفقرة الثانية- التي تدلّ على حجّية الاستصحاب- هي الفقرة الأخيرة، أعني قوله عليه السلام: «وإن لم تشكّ» إلى آخر الرواية. إن قلت: هذه الفقرة تنطبق على قاعدة اليقين والشكّ لا على الاستصحاب، لأنّ قوله: «إن لم تشكّ» بمعنى «إن تيقنت بالطهارة» فإنّ عدم الشكّ عبارة أخرى عن اليقين، فحينئذ كان قبل ورود في الصلاة عالماً بالطهارة وصار في

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٧٣

أثناءها شاكّاً في نفس تلك الطهارة التي كانت معلومة، أي الطهارة قبل الورد، وهل هذا إلّا قاعدة اليقين والشكّ؟ فهذه الفقرة تدلّ على حرمة نقض اليقين بالشكّ في قاعدة اليقين ولا ترتبط بالاستصحاب.

قلت: الشكّ وإن كان مساوياً بالنسبة إلى طرفي الاحتمال، إلّا أنّ الطرف الذي يوجب تغيير الوضع الموجود يكون متعلّقاً له في التعبيرات لا الطرف الآخر، مثلاً إذا كان ثوبك طاهراً ثمّ عرض لك الشكّ، تقول: «شككت في نجاسة ثوبي» ولا تقول: «شككت في طهارته»، نعم، هذا التعبير صحيح لكنّه غير متعارف نوعاً.

إذا عرفت ذلك فظهر لك أنّ قوله عليه السلام: «إذا شككت في موضع منه ثمّ رأيت» يكون بمعنى «إذا شككت في نجاسة موضع منه ثمّ رأيت» فكان قوله: «إن لم تشكّ» أيضاً بمعنى «إن لم تشكّ في نجاسته» بقرينه المقابلة، فحينئذ لو كان عدم الشكّ عبارة أخرى عن اليقين- كما قلت- لكان المعنى «إن تيقنت بالنجاسة» لا «إن تيقنت بالطهارة» وعلى هذا المعنى فلم يكن دخوله في الصلاة جائزاً أصلاً، فكيف يحكم عليه السلام بصحّه ما مضى من صلاته مع أنّه دخل فيها عالماً بكون ثوبه نجساً؟!

فالمراد من عدم الشكّ هو الغفلة عن طهارة ثوبه ونجاسته، يعني أنّه كان عالماً بطهارته قبل الدخول في الصلاة، إلّا أنّه حال الدخول صار غافلاً عن الطهارة والنجاسة، ثمّ رأى نجاسة رطبة في أثناءها وشكّ في الإصابة قبل الصلاة أو في الأثناء، فعلى هذا لا إشكال في انطباق قوله عليه السلام: «فليس ينبغي أن تنقض اليقين بالشكّ» على الاستصحاب.

فتحصّل من جميع ما ذكرناه إلى الآن ظهور فقرتين من الرواية في حجّية الاستصحاب.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٧٤

## إشكال وجواب

لكن يتوجّه إشكال على الفقرة الأولى، وهو أنّه كيف يصحّ تعليل عدم وجوب إعادة الصلاة بعد العلم بوقوعها في النجس بقوله: «لأنّك كنت على يقين من طهارتك، ثمّ شككت، فليس ينبغي لك أن تنقض اليقين بالشكّ أبداً» مع كون الإعادة من النقض باليقين

لا بالشك.

نعم، التعليل المذكور يصلح أن يكون تعليلاً لجواز الدخول في الصلاة، لا لعدم وجوب الإعادة.

ويمكن الجواب عن هذا الإشكال بعد ذكر مقدمة:

وهي أن قوله عليه السلام: «لا تعيد الصلاة» يريد منه معنى كئائي لا معناه المطابقي، أعنى «لا تجب عليك إعادة الصلاة».

توضيح ذلك: أن لزوم الإعادة وعدمه مما حكم به العقل، فلو رأى المأتمّ به مطابقاً للمأمور به حكم بعدم لزوم الإعادة، ولو رآه غير مطابق له حكم بلزومها، وأمّا الشارع فليس له حكم سوى ما تعلق بالمأمور به، وإلا لزم أن يتوجّه إلى المكلف حكمان شرعيان فيما إذا لم يطابق المأتمّ به المأمور به، أحدهما: «أقم الصلاة» مثلاً، والآخر: «يجب عليك الإعادة»، فكلمة «يعيد» أو «لا يعيد» لم يكن معناه المطابقي مراداً، بل معناه الكئائي، فقوله عليه السلام في الفقرتين الأولىين: «تعيد الصلاة» كناية عن اشتراط الصلاة بطهارة الثوب.

إذا عرفت ذلك فاعلم أن أدلة الشرائط والموانع ظاهرة في كون الشيء بوجودها الواقعي شرطاً أو مانعاً، فما دلّ على وجوب الصلاة في الثوب الطاهر ظاهر في كون الطهارة الواقعية شرطاً لها، فزرارة رأى أن المأتمّ به في

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٧٥

الفرص الثالث أيضاً غير مطابق للمأمور به - كالأولين - فالقاعدة تقتضى لزوم الإعادة، مع أن الإمام عليه السلام حكم بعدم لزومها، فسأل عن علمه ذلك بقوله: «ولم ذلك؟»، وحاصل جواب الإمام عليه السلام أن الطهارة التي تكون شرطاً للصلاة أعم من الطهارة الواقعية والاستصحابية.

وبعبارة أخرى: قوله: «لا تعيد الصلاة» كناية عن أن الصلاة التي أتيت بها مطابقتها للمأمور بها، لأن الطهارة التي تكون شرطاً لها تعم الطهارة الواقعية والاستصحابية، فهذا حاكم على أدلة اشتراط طهارة الثوب في الصلاة بتوسعتها، كما أن قاعدة الطهارة المستفادة من قوله: «كلّ شيء طاهر حتى تعلم أنه قدر» حاكم عليها وموسع لدائرتها بأن الطهارة في أدلته اشتراطها أعم من الطهارة الواقعية والظاهرية.

### إشكال آخر وجواب

ثم إن في الرواية إشكالاً ثانياً، وهو لزوم التفرقة بين وقوع تمام الصلاة في الثوب النجس وبين وقوع بعضها فيه، حيث حكم في الأوّل بعدم لزوم الإعادة وفي الثاني بلزومها، كما هو ظاهر قوله بعد ذلك: «تنقض الصلاة وتعيد إذا شككت في موضع منه ثم رأيت»، فما وجه هذا الفرق؟ مع أن الثاني أولى بعدم الإعادة، لأنه عليه وقع بعض الصلاة في الثوب النجس، وعلى الأوّل جميعها.

هل يمكن الجواب بأن وجوب الإعادة في الثاني تعبد محض؟

أقول: لا، لأن الرواية وردت بلسان بيان العلة والدليل كما هو واضح، على أن عدم سؤال زرارة هاهنا عن العلة مع أنه كان سأل عنها في الفقرة السابقة مشعر بأن الحكم بالإعادة هاهنا مطابق للقاعدة، فالعلة كانت معلومة عنده،

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٧٦

ولو كان تعبداً محضاً ومخالفاً للقاعدة لسأل عن العلة وأجاب الإمام عليه السلام بكونه تعبداً غير معلول بعلة.

لكن يمكن الذبّ عن الإشكال بعد ذكر مقدمتين:

أ- أن النجاسة مانعة للصلاة مطلقاً - أي في حال الذكر والسكوت والقيام والقعود وسائر الأحوال - فلو حمل المصلّي في الأثناء ثوباً نجساً حال كونه ساكناً، بحيث لم يأت بكلمة من الصلاة فيه بطلت، لأجل المانع المطلق.

ب- أن لنا أخباراً [٦٧] دالة على أن المصلّي لو رَعَفَ [٦٨] في الأثناء لا تبطل صلاته، بل عليه أن يغسل أنفه ويعوض ثوبه المتنجس



بالرعا ف أو يغسله ويبنى على صلاته لو لم يستلزم الغسل أو التعويض الاستدبار أو الفعل الكثير. والرعا ف له خصوصيتان: إحداهما: أنه يخرج بلا اختيار، ثانيتهما: أنه إذا حدث في أثناء الصلاة نعلم به في بدء حدوثه، فنعلم أن شيئاً من الصلاة لم يقع معه، ومورد الأخبار وإن كان دم الرعا ف، لكننا نتمكن من إلغاء الخصوصية والتمسك بها لإثبات عدم بطلان الصلاة إذا تنجس ثوب المصلّي أو بدنه في الأثناء بنجاسة غير الرعا ف إذا كانت مشتملة على الخصوصيتين، وهما: التنجس بلا اختيار، وعدم وقوع شيء من الصلاة فيه، كأن يمسّ الطفل بيده النجسة ثوب المصلّي والتفت قبل إتيان شيء من الصلاة في الثوب النجس.

فهذه الأخبار تكون مخصّصةً لدليل مانعيّة النجاسة للصلاة، فكان حاصل دليل المانعيّة بملاحظة هذه الأخبار أن النجاسة مانعة للصلاة، إلّا إذا حدثت في أثنائها بحيث لم يقع شيء من الصلاة فيها وكان حدوثها بلا اختيار.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٧٧

إذا عرفت هاتين المقدمتين، فاعلم أن الفرق بين حصول العلم بعد الصلاة بوقوعها في النجاسة وبين حصوله في الأثناء أن الصلاة في الأوّل تامها وقع في الطهارة الاستصحابيّة، لأنّه كان شاكاً في إصابة النجاسة من أوّل الصلاة إلى آخرها، فيجرى الاستصحاب في جميع ذلك الوقت، بخلاف الثاني، فإنّ الاستصحاب فيه لا يجرى إلّا في خصوص ما مضى من الصلاة قبل العلم بالنجاسة، وأما حال العلم فلا يكون مجرى استصحاب الطهارة كما هو واضح، ولا يكون أيضاً من مصاديق أخبار الرعا ف، لأنّها كما قلنا لا تشمل إلّا نجاسة حادثه في أثناء الصلاة، وأما ما كان موجوداً من أوّل الصلاة فهو مانع لها، وإن حصل العلم به في الأثناء.

### إشكال ثالث وجواب

ثم حصلت هاهنا شبهة أخرى، وهي أنا لا نعلم وجه إجراء الاستصحاب والحكم بصحة الصلاة في الصورة الأخيرة، أعنى قوله عليه السلام: «وإن لم تشكّ ثم رأيت رطباً إلخ» لأنّ الفرض في هذه الصورة أن يرى المصلّي نجاسة في الأثناء واحتمل كونها معه من أوّل الصلاة وحدوثها في الأثناء، فحال العلم بها لا يكون مجرى استصحاب الطهارة ولا مصداقاً لأخبار الرعا ف، أمّا الأوّل: فظاهر، وأمّا الثاني: فلعدم العلم بحدوثها في الأثناء حتّى يكون مصداقاً لتلك الأخبار، فكيف حكم الإمام عليه السلام بصحة الصلاة، وعلّلها باستصحاب الطهارة؟

ولكن يمكن الجواب عنها بأنّه لا إشكال في جريان استصحاب الطهارة بالنسبة إلى ما قبل العلم بالنجاسة، وأثره الشرعي صحته ما وقع من الصلاة قبل العلم بها، وأمّا مسألة مانعيّة هذه النجاسة فيمكن حلّها بأننا نشكّ في كونها مانعة أم لا، ومنشأ هذا الشكّ أنا لا نعلم أنّها هل حدثت في الأثناء،

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٧٨

فلا تكون مانعة، أو كانت من أوّل الأمر، فتكون مانعة، فتجرى البراءة الشرعيّة والعقليّة، كما تجرى البراءة - على التحقيق - بقسميها فيما إذا شككنا في مانعيّة ثوب للصلاة، كما إذا شككنا في كونه من الحيوان المذكّى أم لا؟ فإنّ جريان البراءة في اللباس المشكوك كونه من المذكّى أو غيره وإن كان مختلفاً فيه، إلّا أنّ المحقّقين قالوا بجريانها عقليتها ونقلتها.

فحكم الإمام عليه السلام في هذه الصورة بصحة الصلاة معلول لأمرين: أحدهما: استصحاب الطهارة بالنسبة إلى ما قبل العلم بالنجاسة، الثاني: أصالة البراءة بالنسبة إلى حال العلم بها، والإمام عليه السلام لم يذكر في الرواية إلّا الأوّل منهما وإن كان قوله عليه السلام: «لأنّك لا تدري إلخ» ظاهراً في كون الاستصحاب تمام العلة، إلّا أنّه لا يمكن الأخذ بهذا الظهور، لما عرفت من الاحتياج إلى أصالة البراءة لرفع المانعيّة.

فتحصّل من جميع ما ذكرناه حول الرواية أن جميع فقراتها مطابقة للقواعد، والدالّ منها على حجّيّة الاستصحاب فقرتان بالتفصيل

المتقدم.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٧٩

### صحيحة زرارة الثالثة

#### إشارة

ومنها: صحيحة ثالثة لزرارة، وهي ما رواه الكليني رحمه الله عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، ومحمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان جميعاً، عن حماد بن عيسى، عن حريز، عن زرارة، عن أحدهما عليهما السلام قال: قلت له: من لم يدر في أربع هو أم في ثنتين وقد أحرز الثنتين؟ قال: «يركع ركعتين وأربع سجعات وهو قائم بفاتحة الكتاب ويتشهد ولا شيء عليه، وإذا لم يدر في ثلاث هو أم في أربع وقد أحرز الثلاث قام فأضاف إليها أخرى ولا شيء عليه، ولا ينقض اليقين بالشك ولا يدخل الشك في اليقين ولا يخلط أحدهما بالآخر، ولكنه ينقض الشك باليقين ويتم على اليقين فينبى عليه ولا يعتد بالشك في حال من الحالات» [٦٩].

#### هل الرواية وردت تقيّة أو لبيان الحكم الواقعي؟

مذهب العامية في الشك بين الأقل والأكثر هو البناء على الأقل والإتيان بما شك فيه متصلاً، ومذهب الشيعة هو البناء على الأكثر والإتيان بالمشكوك فيه منفصلاً، فهل هذه الرواية ظاهرة في الأول حتى تكون تقيّة أو في الثاني حتى

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٨٠

تكون لبيان الحكم الواقعي؟

قيل: إنها ظاهرة في بيان الحكم الواقعي، لأنّ قوله: «بفاتحة الكتاب» ظاهر في تعيين الفاتحة، وهذا لا يلائم الاتصال، إذ حكم الركعتين الأخيرتين في الصلاة الرباعية هو التخيير بينهما وبين التسيحات.

لكن ظاهر قوله عليه السلام: «يركع ركعتين» عقيب سؤال زرارة، وأيضاً ظاهر قوله: «قام فأضاف إليها أخرى» هو الاتصال وصدورها على وجه التقيّة.

والحكم بتعيين الفاتحة ليست على خلاف التقيّة، لما حكى عن الشافعي وأحمد بن حنبل وبعض آخر من فقهاء العامية القول بتعيين الفاتحة في الركعات كلها، فالظاهر منها هو إتيان الركعتين في الفرع الأول وإضافة الركعة في الفرع الثاني متصلاً.

والذي يبيد هذا الاحتمال هو الفرع الثاني المذكور في الرواية، لأنّه لا يرتبط بسؤال زرارة، فكيف ذكره الإمام عليه السلام من قبل نفسه وبين حكمه تقيّة مع أنّ الضرورات تتقدّر بقدرها؟!

فهذا يرشدنا إلى أنّ الإمام عليه السلام مع كونه في مقام التقيّة، أراد بيان المذهب الحقّ أيضاً، فالرواية لم تصدر للتقيّة المحض، بل إنّ عليه السلام أفتى بما هو ظاهر في خلاف المذهب الحقّ تقيّة وأراد بيانه في حجاب التقيّة.

#### الوجوه المحتملة في الحديث

ثمّ إنّ في الرواية احتمالات:

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٨١

#### نظرية المحدث الكاشاني رحمه الله فيها



منها: أن قوله عليه السلام: «لا ينقض اليقين بالشك» يعنى به لا يبطل الركعات المحرزة بسبب الشك في الزائدة بأن يستأنف الصلاة، بل يعتد بالمتيقن، و «لا يدخل الشك في اليقين» أى لا يعتد بالمشكوك فيها بأن يضمها إلى المحرزة ويتم بها الصلاة من غير تدارك، «ولا يخلط أحدهما بالآخر» عطف تفسير للنهي عن الإدخال، «ولكنه ينقض الشك باليقين» أى الشك في الركعة الزائدة، بأن لا يعتد بها، بل يأتي بالزيادة على الإيقان، «ويتم على اليقين» أى يبنى على المتيقن فيها [٧٠].

هذا ما أفاده المحدث الفيض الكاشاني رحمه الله حول الحديث.

وعليه لم يتعرض قوله عليه السلام: «ولا يدخل الشك في اليقين ولا يخلط أحدهما بالآخر» لذكر فصل الركعة ووصلها في الفرعين، ولم يتعرض أيضاً قوله: «لا ينقض اليقين بالشك» للاستصحاب كما هو واضح، فعلى هذا الاحتمال لا تكون الرواية دالة على الاستصحاب.

ومنها: أن قوله عليه السلام: «لا ينقض اليقين بالشك» يكون بالمعنى الذى ذكره المحدث الكاشاني رحمه الله، ولكن قوله: «لا يدخل الشك في اليقين» وقوله:

«لا يخلط أحدهما بالآخر» يعنى بهما فصل الركعتين أو الركعة المضافة للاحتياط، بأن يراد بهما عدم إدخال المشكوك فيها في المتيقن وعدم خلط أحدهما بالآخر، فيكون المراد بالشك واليقين: المشكوك فيها والمتيقن، أى أضاف الركعتين إلى الركعتين المحررتين والركعة إلى الثلاث المحرزة، لكن [٧١]

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة ؛ ج ٦ ؛ ص ٨١

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٨٢

لا يدخل المشكوك فيها في المتيقن ولا يخلط إحداها بالآخرى، بأن يأتي بالركعة والركعتين منفصلة لا متصلة، لئلا يتحقق الاختلاط وإدخال المشكوك فيها في المتيقن.

ولا يخفى أن هذا الاحتمال أظهر من الاحتمال الأول، حيث إن الظاهر من النهي عن الإدخال والخلط أنهما تحت اختيار المصلى، فيمكن له الإدخال والخلط وتركهما، والركعة المشكوك فيها إما هي داخله بحسب الواقع في المتيقن أو لا، وليس إدخالها فيها وخلطها بها باختياره [٧٢]، بخلاف الركعة التى يريد إضافتها إليها، فإن له الإدخال والخلط، بإتيانها متصلة، وعدمها، بإتيانها منفصلة.

لا يقال: إن هذا الاحتمال مخالف لظهور الصدر فى أن الركعة أو الركعتين لابد أن يؤتى بها متصلة.

فإنه يقال: ظهور الذيل فى الانفصال محكم على ظهور الصدر فى الاتصال، فإنهما من قبيل القرينة وذى القرينة، ولا شك فى تقدم ظهور القرينة على ظهور ذيلها، بل لا ينعقد للكلام ظهور أصلاً ما لم يتم الكلام، فكأنه قال: «قام فأضاف إليها أخرى من غير اختلاط الركعة المضافة المشكوك فى كونها الرابعة أو الخامسة بالركعات المتيقن».

وعلى هذا الاحتمال أيضاً لا تكون الرواية دليلاً على الاستصحاب.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٨٣

### ما أفاده الشيخ الأنصاري رحمه الله فى معنى الحديث

ومنها: ما احتمله الشيخ الأعظم قدس سره، وهو أن قوله عليه السلام: «قام فأضاف إليها أخرى» إما أن يراد منه إضافتها إليها متصلة، فكان المراد من اليقين والشك فى قوله: «لا ينقض اليقين بالشك» اليقين بعدم إتيان الرابعة والشك فى إتيانها، فكان مفاده الاستصحاب، إلا أن هذا خلاف المذهب الحق، فلا بد من أن يكون صادراً تقيئاً، ولا يجوز الاستدلال بما صدر كذلك.

إن قلت: نعم، يمكن القول بأنه عليه السلام أراد بقوله: «قام فأضاف إليها أخرى» الاتصال تقيّةً، ولكن قوله: «لا ينقض اليقين بالشك» صدر لبيان قاعدة كئيّة واقعيّة، فيكون دليلاً على الاستصحاب، ولا مانع من جواز التمسك به، لعدم صدوره تقيّةً.

قلت: هذا خلاف الظاهر، إذ الظاهر تطابق المعلول مع علته في كونهما على خلاف المذهب الحقّ أو على وفقه، وبعبارة أخرى: بيان قاعدة كئيّة مطابقة للواقع وتطبيقها على مورد تقيّة بحيث كان المورد خارجاً عن تحتها واقعاً خلاف الظاهر.

وإما أن يُراد منه [٧٣] إتيان ركعة منفصلة، فكان المراد من اليقين والشك في قوله: «لا ينقض اليقين بالشك» اليقين بالبراءة والشك فيها، فيكون المراد من قوله: «لا ينقض اليقين بالشك» وجوب الاحتياط وتحصيل اليقين بالبراءة بالبناء على الأكثر وفعل صلاة مستقلة قابلة لتدارك ما يحتمل نقصه، وقد اريد

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٨٤

من اليقين في بعض الأخبار هذا النحو من العمل، كما في قوله عليه السلام: «إذا شككت فابن على اليقين» [٧٤].

واليقين بالبراءة لا يحصل بما فعله العامّة من إتيان المشكوكه متّصلة، لاحتمال تحقّق الزيادة المبطلّة في الصلاة، بخلاف المذهب الحقّ، فإنّ الركعة المنفصلة مكملّة لها لو كانت في الواقع ناقصة، وتحسب نافله لو كانت كاملة، كما شهد به رواياتنا [٧٥]، فكيف كان، يحصل اليقين بالبراءة.

وهذا ممّا علّمنا الإمام عليه السلام بقوله للراوي: «ألا اعلمك شيئاً إذا فعلته ثم ذكرت أنك أتممت أو نقصت لم يكن عليك شيء؟» وبعد قول الراوي في جوابه: «بلى» قال عليه السلام: «إذا سهوت فابن على الأكثر، فإذا فرغت وسلّمت فقم، فصلّ ما ظننت أنك نقصت، فإن كنت قد أتممت لم يكن عليك في هذه شيء، وإن ذكرت أنك كنت نقصت كان ما صلّيت تمام ما نقصت» [٧٦].

هذا حاصل ما أفاده الشيخ الأعظم رحمه الله في الرسائل [٧٧].

ونتيجه: عدم دلالة الرواية على الاستصحاب أصلاً، لكونها على الاحتمال الأوّل صدرت عن تقيّة، وعلى الاحتمال الثاني دلّت على وجوب إتيان ما شكّ فيه منفصلاً، لتحصيل اليقين بالبراءة.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٨٥

### كلام صاحب الكفاية رحمه الله حول الرواية

ومنها: ما أفاده المحقّق الخراساني رحمه الله في الكفاية، وهو أنّ المراد من قوله عليه السلام: «لا ينقض اليقين بالشك» هو اليقين بعدم الإتيان بالركعة الرابعة والشك في إتيانها، فتدلّ الرواية على استصحاب عدم الركعة المشكوكه، فيجب عليه الإتيان بها، ولكنها لم تتعرّض لبيان إتيانها متّصلة أو منفصلة، بل هي مطلقة من هذه الجهة، ولكنّ إطلاقها يقيد بالأخبار الدالّة على وجوب البناء على الأكثر والإتيان بما يحتمل نقصه مفضولاً في الشكّ بين الأقلّ والأكثر.

فعلى هذا لا إشكال في دلالة الرواية على حجّيّة الاستصحاب [٧٨].

هذا حاصل ما أفاده المحقّق الخراساني رحمه الله.

### نقد نظريّة صاحب الكفاية في معنى الرواية

واستشكل [٧٩] عليه بأنّ الجمع بين دلالة الرواية على استصحاب عدم الركعة الرابعة وبين إطلاقها من جهة الإتيان بها متّصلة أو منفصلة ممّا لا ينبغي، لأنّ الاستصحاب يقتضى ترتّب آثار المستصحب كما لو كان متيقناً، ولو كان عدم الإتيان بالركعة الرابعة متيقناً لا يجوز الإتيان بها منفصلةً، فهكذا استصحابه، فاستصحاب عدم الركعة الرابعة مستلزم لوجوب الإتيان بها متّصلةً، فكيف يمكن القول بإطلاق

الرواية من هذه الجهة؟ بل هي على هذا مضادة للأخبار التي دلت على وجوب صلاة الاحتياط.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٨٦

### كلام الإمام الخميني «مدّ ظلّه» في معنى الرواية

ومنهما: ما أفاده سيّدنا الاستاذ الأعظم الإمام «مدّ ظلّه»، وهو أنّ اللام في «اليقين» و «الشكّ» للجنس، فقوله: «لا ينقض اليقين بالشكّ» نهى عن نقض جنس اليقين بجنس الشكّ، فيعمّ كلّ يقين وكلّ شكّ، ولعدم نقضه به فيما نحن فيه مصداقان: أحدهما: ما أفاده المحدّث الكاشاني رحمه الله، يعنى عدم إبطال الركعات المحرزة بسبب الشكّ في الرابعة، والثاني: استصحاب عدم الإتيان بالرابعة، أعنى عدم نقض اليقين بعدم الإتيان بالركعة الرابعة بسبب الشكّ في إتيانها.

ولقوله عليه السلام: «لا يُدخل الشكّ في اليقين ولا يخلط أحدهما بالآخر» أيضاً مصداقان فيما نحن فيه: أحدهما: ما أفاده المحدّث الكاشاني رحمه الله، وهو عدم الاكتفاء بالركعة المشكوك فيها من غير تدارك، وثانيهما: ما ذكر في الاحتمال الثاني، أعنى عدم إتيان الركعة المضافة المشكوك فيها متّصلة بالركعات المحرزة.

هذا إذا لم نقل بظهور النهي عن الإدخال والاختلاط في الفصل الاختياري، وإلّا يكون له مصداق واحد.

وعلى هذا تكون الرواية مع تعرّضها للمذهب الحقّ - أي الإتيان بالركعة منفصلةً - تتعرّض لعدم إبطال الركعات المحرزة ولاستصحاب عدم الركعة المشكوك فيها، وتكون على هذا من الأدلّة العامّة لحجّية الاستصحاب.

هذا حاصل ما أفاده سيّدنا الاستاذ «مدّ ظلّه»، وادّعى أنّه أظهر الاحتمالات في الرواية، ثمّ ذكر له مرجّحات:

الأوّل: أنّه لا يستلزم التفكيك بين الجمل المشتملة على الشكّ واليقين بأنّ

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٨٧

يُراد منهما في جملة معنى وفي اخرى معنى آخر، بل المراد منهما على ما ذهبنا إليه هو طبيعة اليقين والشكّ في الجمل كلّها، فالرواية محمولة على بيان قواعد كليّة: هي عدم نقض اليقين بالشكّ، وعدم إدخال الشكّ في اليقين، ونقض الشكّ باليقين، وعدم الاعتداد بالشكّ في حال من الأحوال، وهي قواعد كليّة يفهم منها حكم المقام، لانطباقها عليه، بخلاف سائر الاحتمالات، فإنّها تستلزم التفكيك بين الجمل المشتملة على الشكّ واليقين، بأن يُراد في جملة من اليقين والشكّ نفسهما، وفي جملة يراد من اليقين اليقين بالركعات المحرزة أو عدم الركعة الرابعة، وفي جملة يُراد بالشكّ المشكوك فيها، أي الركعة المضافة، وفي الاخرى الركعة المشكوك في إتيانها كما يظهر بالتأمّل في الجمل والاحتمالات، ألا ترى أنّه على ما ذهب إليه المحدّث الكاشاني رحمه الله اريد من الشكّ في قوله: «لا ينقض اليقين بالشكّ» نفسه واريده منه في قوله: «لا يُدخل الشكّ في اليقين» المشكوك، وهذا التفكيك خلاف الظاهر.

الثاني: أنّ لآزمه حفظ ظهور اللام في الجنس وعدم حملها على العهد، وحفظ ظهور اليقين بإرادة نفس الحقيقة، لا الخصوصيات والأفراد.

الثالث: أنّ الظاهر من قوله: «لا ينقض اليقين بالشكّ» في سائر أخبار الباب هو عدم رفع اليد عن اليقين بمجرد الشكّ، والاستصحاب أحد مصاديق هذه الكليّة، ووحدة السياق تقتضى أن يكون في هذه الرواية أيضاً بهذا المعنى [٨٠].

هذا ما أفاده سيّدنا الاستاذ «مدّ ظلّه» لبيان مرجّحات مختاره، وكلامه من أوّله إلى آخره كلام دقيق.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٨٨

### نقد ما أفاده الإمام «مدّ ظلّه» في معنى الرواية

لكن مع ذلك يرد عليه أن قوله عليه السلام: «لا ينقض اليقين بالشك» لو كان له مصداقان: أحدهما: ما ذهب إليه المحدث الكاشاني، والثاني: الاستصحاب، فلا بد من أن يكون اليقين بالنسبة إلى الأول بمعنى المتيقن، حيث إنه عبارة عن الركعات المحرزة، وبالنسبة إلى الثاني بمعنى نفس اليقين، لما قلنا سابقاً [٨١] في جواب الشيخ الأعظم - القائل باختصاص حجتيه الاستصحاب بالشك في الرفع - من عدم تسليم كون اليقين في أخبار الاستصحاب بمعنى المتيقن، بل هو بمعناه، وإسناد النقص بلحاظ إضافته وتعلقه بالخارج، فإن له بهذا اللحاظ إبراماً واستحكاماً، كالحبل المبرم.

والحاصل: أن المراد باليقين في قوله عليه السلام: «لا ينقض اليقين بالشك» على ما ذهب إليه المحدث الكاشاني هو المتيقن، والمراد به على الاستصحاب هو نفس اليقين، ولا يجوز إرادتهما معاً وإن قلنا بكون اللام للجنس، لعدم الجامع بينهما.

### كلام المحقق الخوئي «مدّ ظله» في معنى الحديث

ومنها: ما أفاده بعض الأعلام، وهو أن المراد من اليقين في قوله: «لا ينقض اليقين بالشك» هو اليقين بعدم الركعة الرابعة، فهو دليل على حجتيه الاستصحاب.

إن قلت: إن الاستصحاب يقتضي لزوم اتصال الرابعة إلى الركعات الماضية، وهذا مخالف للمذهب الحق.

قلت: لزوم الاتصال إنما كان فيما إذا كان عدم إتيان الرابعة متيقناً، وأما

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٨٩

لو كان إتيانها مشكوكاً ولم يؤت بها لزم الانفصال.

وبالجملة: موضوع الاتصال هو العلم بعدم إتيان الرابعة، وموضوع الانفصال - أعني صلاة الاحتياط - مركب من جزئين: أحدهما: الشك في إتيان الرابعة، والثاني: عدم إتيانها، والشاهد على كون عدم الإتيان بها جزءاً لموضوع صلاة الاحتياط أنه لو صار بعد الصلاة قاطعاً بكونها كاملة لا تجب عليه صلاة الاحتياط، فعلم من هذا أن مجرد الشك في إتيان الرابعة لم يكف لوجوب صلاة الاحتياط، بل هو أحد جزئي الموضوع، والجزء الآخر هو نفس عدم الإتيان بها، والموضوع بكلا - جزئيه في المقام موجود، أمّا الشك في إتيان الرابعة فواضح، وأمّا عدم الإتيان بها فلاجل الاستصحاب، وبعبارة أخرى: تحقق الجزء الأول وجداني، والثاني تعدي يقتضيه الاستصحاب، فيرتب حكمه، وهو وجوب الانفصال.

وحينئذ كان مفاد قوله: «لا يدخل الشك في اليقين ولا يخلط أحدهما بالآخر» انفصال الركعة، أعني إتيانها بنحو صلاة الاحتياط، ولا إشكال فيه.

والحاصل: أن الرواية تدل على حجتيه الاستصحاب، وتدل أيضاً على المذهب الحق [٨٢].

### نقد نظرية المحقق الخوئي «مدّ ظله» حول الرواية

ويرد عليه إشكالان:

أ- أنه «مدّ ظله» استشكل آنفاً [٨٣] على ما ذهب إليه المحقق الخراساني رحمه الله في معنى

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٩٠

الرواية بأن الجمع بين استصحاب عدم الإتيان بالركعة الرابعة وبين إطلاق الرواية من جهة الإتيان بها متصلة أو منفصلة مما لا ينبغي، لأن الاستصحاب يقتضي الاتصال، فأين الإطلاق؟!

هذا ما أورده على المحقق الخراساني، وهو ينافي ما اختاره هنا في معنى الرواية، لعدم تصوّر الجمع بين كون الاستصحاب تمام

الموضوع لاتصال الركعة المشكوكة وبين كونه جزء الموضوع لانفصالها.

ب- أن الشك موضوع الاستصحاب، لأن الاستصحاب المستفاد من قوله:

«لا- ينقض اليقين بالشك» حكم مترتب على اليقين والشك، فلا يكون الشك في رتبة الاستصحاب، بل هو مقدم عليه، لأجل تقدم

الموضوع على حكمه، فكيف يمكن أن يكونا في رتبة واحدة حتى يصح كون كل منهما جزءاً لموضوع صلاة الاحتياط؟

وبعبارة أخرى: يلزم أن يكون الشك مقدماً على الاستصحاب من حيث كونه موضوعاً له، وفي عرضه من حيث كونها جزئين

لموضوع يترتب عليه انفصال الركعة.

### حق القول حول الرواية

والذى يخطر ببالي في معنى الرواية: أنها ظاهرة في المذهب الحق وليس فيها تقيّة أصلاً، والشاهد على هذا ما أشرنا إليه من أنه عليه السلام لو كان في مقام التقيّة لوجب عليه الاكتفاء في الجواب بقدر الضرورة، فكيف ذكر الإمام عليه السلام الفرع الثاني - وهو الشك بين الثلاث والأربع - ثم أجاب عنه أيضاً تقيّة مع عدم كونه مرتبطاً بسؤال زرارة؟! فهذا دليل على كونه عليه السلام في مقام بيان الحكم الواقعي، لا في مقام التقيّة.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٩١

وأما قوله عليه السلام: «يركع ركعتين إلخ» عقيب سؤال زرارة لا يكون ظاهراً في التقيّة أصلاً، بل ظاهر في المذهب الحق، لظهور قوله: «بفاتحة الكتاب» في تعيين الفاتحة، وقول الشافعي وأحمد بتعيينها في جميع الركعات لا يوجب ظهورها في التقيّة، لأنها كانت متعيّنة أيضاً في صلاة الاحتياط.

وكذلك قوله: «قام فأضاف إليها أخرى» لا يكون أيضاً ظاهراً في الاتصال تقيّة وإن قلنا بظهوره فيه سابقاً [٨٤] تبعاً للقوم، وذلك لأن الظاهر تعيين الفاتحة فيها بقرينة تعيينها في الركعتين في الفرع الأول، وهذا يقتضيه وحدة السياق، هذا أولاً.

وثانياً: أن لقوله: «إذا لم يدر في ثلاث هو أو في أربع وقد أحرز الثلاث» مصاديق: واحد منها عروض الشك عليه حال كونه قائماً، فما معنى قوله: «قام فأضاف إليها أخرى»؟ وهل هذا إلّا الأمر بتحصيل الحاصل لو كان القيام بمعناه المعروف؟

فمن هنا نستكشف أن القيام هاهنا ليس بمعناه المعروف، بل بمعنى الفراغ من الصلاة والشروع في عمل آخر، وهو صلاة الاحتياط. وأما قوله: «لا ينقض اليقين بالشك ولا يدخل الشك في اليقين ولا يخلط أحدهما بالآخر» يريد بكل من هذه الجمل الثلاث جريان الاستصحاب وإفادة حجّيته.

والشاهد على هذا ورود التعبير بالجملة الثانية في بعض أخبار الاستصحاب، فإنه عليه السلام كتب في جواب السؤال عن اليوم الذي يشك فيه من رمضان هل يصام أم لا؟: «اليقين لا يدخل فيه الشك، صم للرؤية وأفطر

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٩٢

للرؤية» [٨٥].

هذا أولاً.

وثانياً: لو كان قوله: «لا يدخل الشك في اليقين ولا يخلط أحدهما بالآخر» لبيان قاعدة أخرى غير الاستصحاب للزم الفصل بين قوله:

«لا- ينقض اليقين بالشك» وبين قوله: «ولكنه ينقض الشك باليقين» وهما مرتبطان بالاستصحاب، بالأجنبي، بخلاف ما إذا كان جملة

«لا يدخل» و «لا يخلط» لبيان حجّية الاستصحاب، فإنهما لم تكونا أجنبيتين.

وحيث كان الشك في جميع الجمل بمعنى واحد، وهكذا اليقين، فلا يلزم تفكيك الجمل المشتملة عليهما بالنسبة إلى معانها.

## وجه انفصال صلاة الاحتياط

بقي سؤال الجمع في الرواية بين استصحاب عدم الركعة المشكوكه وبين الحكم بإتيانها منفصلةً. والجواب عنه أنه تعييد، يعني أصل وجوب الإتيان بها يستفاد من استصحاب عدم إتيانها، وأما لزوم كونها منفصلةً فهو تعييد محض، وإن كان مقتضى الاستصحاب هو الاتصال لو لم يكن هذا التعييد. فتلخص من جميع ما ذكرناه أن الرواية ظاهرة في حجية الاستصحاب مع كونها ظاهرة في بيان المذهب الحق أيضاً. اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٩٣

## مؤتفة إسحاق بن عمار

## إشارة

ومنها: مؤتفة إسحاق بن عمار عن أبي الحسن الأول عليه السلام أنه قال: «إذا شككت فابن على اليقين» قال: قلت: هذا أصل؟ قال: «نعم» [٨٦].

## البحث حول مفهوم الحديث

ذهب سيدنا الاستاذ الأعظم الإمام «مد ظله العالی» إلى أن الرواية وردت في الشك في ركعات الصلاة [٨٧]. لكن الظاهر أن مضمونها أصل كلي جارٍ في جميع أبواب الفقه، وهو الاستصحاب، وذلك لظهور الرواية في فعلية الشك واليقين معاً مع وحدة المتعلق [٨٨]، فمفادها عين مفاد قوله في الأخبار السابقة: «لا ينقض اليقين بالشك» وإن كان التعبير مختلفاً، حيث كان أحدهما بلسان الأمر بالبناء على اليقين في ظرف الشك، والآخر بلسان النهي عن نقض اليقين بالشك.

إن قلت: لو دلت هذه الرواية على الاستصحاب فلا بد من الالتزام باتصال

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٩٤

الركعة المشكوكه في الشك في عدد ركعات الصلاة، وهو خلاف المذهب، فإن أخبارنا تدل على وجوب البناء على الأكثر والإتيان بالركعة المشكوكه منفصلةً.

قلت: هذا الإشكال لا يختص بهذه الرواية، بل جارٍ في قوله عليه السلام: «لا ينقض اليقين بالشك» الوارد في سائر أخبار الاستصحاب، فإن التزم بكون الأخبار الدالة على وجوب البناء على الأكثر والإتيان بالركعة المشكوكه بنحو الانفصال مخصصة لقوله عليه السلام: «لا ينقض اليقين بالشك» التزمنا به هاهنا أيضاً، وإن ذهب في حل الإشكال إلى وجه آخر ذهبنا نحن أيضاً إليه.

وبالجملة: بأي وجه تمسكت للجمع بين أخبار صلاة الاحتياط وبين الأخبار السابقة الدالة على الاستصحاب نحن أيضاً نتمسك به للجمع بينها وبين هذه الرواية.

فعلى ما اخترناه من كونها قاعدة كلية في جميع الأبواب لا إشكال في دلالتها على حجية الاستصحاب.

وأما على ما اختاره سيدنا الاستاذ «مد ظله» من ظهورها في الشك في عدد الركعات فإما أن يكون المراد من اليقين ما ذهب إليه الشيخ الأعظم رحمه الله أعني «اليقين بالبراءة» بالبناء على الأكثر والإتيان بصلاة الاحتياط منفصلةً. وهذا المعنى خلاف الظاهر من وجهين:

أ- أن قوله: «إذا شككت» ظاهر في كل شك، فما الدليل على اختصاصه بالشك في عدد ركعات الصلاة؟!



ب- أن قوله: «فابن علي اليقين» ظاهر في وجوب البناء عليه بمجرد الشك، وهذا لا يلائم ما ذهب إليه الشيخ رحمه الله، إذ مفاده- بناءً عليه- تحصيل اليقين بالبراءة.

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٩٥

وبعبارة اخرى: ظاهره وجوب البناء على اليقين الموجود بالفعل في زمن الشك، لا على اليقين الذي لم يتحقق بعد. وإما أن يكون المراد منه اليقين بعدم الركعة المشكوكه.

ويرد عليه الإشكال الأول، دون الثاني، فإن اختصاص اليقين في الحديث باليقين بعدم الركعة المشكوكه خلاف الظاهر، وإن كان ظهوره في وجوب البناء على اليقين الموجود بالفعل في زمن الشك محفوظاً في هذا المعنى. وعلى هذا فهي دالة على الاستصحاب.

إلا أن مقتضى الاستصحاب لزوم اتصال الركعة المشكوكه بالركعات المتيقنه، وهو خلاف المذهب، فلا بد إما من الالتزام بصدورها تقيئاً، فلا يجوز التمسك بها لحجتيه الاستصحاب، لعدم كونها صادرة لبيان الحكم الواقعي، وإما من القول بأنها صادرة لبيان الحكم الواقعي، والجمع بينها وبين الأخبار الدالة على وجوب الإتيان بالركعة المشكوكه منفصلاً بأن هذه الرواية تدل على استصحاب عدم الركعة المشكوكه، فيجب الإتيان بها، وأما كفيته إتيانها فتدل عليها تلك الأخبار.

وبالجملة: لو لم يكن بأيدينا إلأقوله: «إذا شككت فابن علي اليقين» لذهبنا إلى اتصال الركعة المشكوكه إلى الركعات المتيقنه، إلأنا التزمنا بانفصالها، جمعاً بينه وبين ما دل على صلاة الاحتياط.

فتحصّل من جميع ما ذكرناه حول الموثقة أنها على المختار تدل على حجتيه الاستصحاب بلا إشكال، وأما على ما اختاره سيدنا الاستاذ «مدّ ظله» فهي تدل عليها أيضاً على الاحتمال الثالث في معناها، لا على الاحتمالين الأولين.

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٩٧

### رواية أبي بصير ومحمد بن مسلم

#### إشارة

ومنها: ما رواه الصدوق في الخصال بسنده عن أبي بصير ومحمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «حدّثني أبي، عن جدّي، عن آبائه أن أمير المؤمنين عليه السلام قال: ... من كان على يقين فشكّ فليمض على يقينه، فإن الشكّ لا ينقض اليقين» [٨٩]. وفي رواية اخرى: «من كان على يقين فأصابه شكّ فليمض على يقينه، فإن اليقين لا يدفع بالشكّ».

### الكلام حول مفاد الحديث

قد اورد على الاستدلال بهذه الرواية في المقام بأنها ظاهرة في قاعدة اليقين والشكّ، لظهورها في تقدّم اليقين على الشكّ، وظهورها فيه يستفاد من التعبير ب «كان» ثم ب «فاء التفريع» الدالين على كون حدوث الشكّ متأخراً من حدوث اليقين، سيّما التعبير ب «فأصابه شكّ» في الرواية الثانية.

وبالجملة: هذه الرواية ظاهرة في تحقّق الشكّ متأخراً عن تحقّق اليقين،

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٩٨

وهذا في قاعدة اليقين والشكّ السارى.

وأما الاستصحاب فلا يلزم فيه أن يحدث الشكّ متأخراً عن اليقين، بل يمكن أن يحدثا معاً، لكنّ اليقين يتعلّق بالحالة السابقة والشكّ

بالحالة الفعلية، بل يمكن أن يحدث الشك في الاستصحاب قبل حدوث اليقين، كأن يشك في الظهر في نجاسة ثوبه، بحيث لو سئل عن حالته السابقة لأجاب بأنه شاك فيها أيضاً، ثم يقطع في العصر بكونه نجساً قبل الظهر، فهذا مجرى الاستصحاب مع كون حدوث الشك متقدماً على حدوث اليقين.

فالرواية تختص بقاعدة اليقين والشك، لأجل ظهورها في تقدم اليقين، على أن الظاهر اتحاد متعلق اليقين والشك حتى من حيث الزمان، وهذا لا يمكن إلا في قاعدة الشك الساري.

### نظرية صاحب الكفاية في معنى الحديث

وأجاب عنه المحقق الخراساني رحمه الله في الكفاية بما حاصله: أن اليقين طريق إلى المتيقن، والمتداول في التعبير عن سبق المتيقن على المشكوك فيه هو التعبير بسبق اليقين على الشك، لما بين اليقين والمتيقن من نحو من الاتحاد، فالمراد هو سبق المتيقن على المشكوك، وهذا لا يجري إلا في الاستصحاب، لعدم تقدم المتيقن على المشكوك في قاعدة اليقين [٩٠].

### نقد نظرية المحقق الخراساني رحمه الله في المقام

أقول: ظاهر الرواية تقدم نفس اليقين على نفس الشك، والاتحاد بين اليقين الطريقي والمتيقن لا يوجب ترتب أحكام أحدهما على الآخر، ألا ترى أن

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٩٩

اليقين في قولنا: «اليقين حجّة» مع كونه مرآة لليقين الطريقي اريد في هذه الجملة حجّة نفس اليقين؟ فهو موضوع للحكم بالحجّة في هذه الجملة، ولا يمكن إرادة حجّة المتيقن، لأنّ الحجّة عبارة عن المنجزية والمعدّية، واتّصاف المتيقن بهذين الوصفين غير معقول. وما نحن فيه أيضاً كذلك، فإنّ الظاهر في الرواية أنّ التقدّم والتأخر لنفس اليقين والشك وإن كان اليقين مرآة لأفراده الطريقيّة، ولا موجب لجعل اليقين والشك بمعنى المتيقن والمشكوك فيه والقول بكون التقدّم والتأخر بينهما.

والحقّ في الجواب أنّ صدر الرواية وإن كان له ظهور ما في قاعدة اليقين والشك الساري، إلّا أنّ التعليل أعنى قوله: «فإنّ الشك لا ينقض اليقين» أو «فإنّ اليقين لا يدفع بالشك» ظاهر في فعلية اليقين والشك كليهما، وهذا لا يكون إلا في الاستصحاب، وإذا دار الأمر بين ظهور التعليل وظهور المعلّل فالأول مقدّم على الثاني.

فلا إشكال في دلالة هذه الرواية على حجّة الاستصحاب، إلّا أنّ في سندها القاسم بن يحيى، وهو لم يوثق في كتب الرجال.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١٠١

### مكاتبه علي بن محمد القاساني

#### إشارة

ومنها: مكاتبه علي بن محمد القاساني قال: كتبت إليه وأنا بالمدينة أسأله عن اليوم الذي يشك فيه من رمضان هل يُصام أم لا؟

فكتب: «اليقين لا يدخل فيه الشك، صم للرؤية وأفطر للرؤية» [٩١].

وفي نسخة أخرى: «اليقين لا يدخله الشك، صم للرؤية وأفطر للرؤية».

### الكلام حول سند الحديث ودلالته



والذى يوهن هذه الرواية كونها مضمرةً أولاً، ومكاتبهً ثانياً، فإن احتمال التقيّة في المكاتبه قوياً، لأنها سند كتيبى لا ينعدم، بخلاف القول، فإنه ينعدم بعد تحقّقه بلا فصل.

على أن الظاهر أن المكاتب هو على بن محمّد القاشانى - بالشين المعجمه، لا السين المهملة - والرجل لم يوثق، بل ضعّف فى كتب الرجال، وقد يشتهب هذا الرجل بعلى بن محمّد بن شيرة القاسانى - الذى وثقه أرباب الرجال - ومنشأ الاشتباه اتحاد عصرهما وهما من أصحاب الهادى عليه السلام، فالتمييز بينهما مشكل إلّا بمن يروى عنهما.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١٠٢

وقال العلامة المامقانى: إن الذى يروى عن القاشانى - بالمعجمه - هو محمّد بن الحسن الصفّار، والذى يروى عن القاسانى - بالمهملة - هو محمّد بن أحمد بن يحيى والحسن بن محمّد وإبراهيم بن هاشم وأحمد بن أبى عبد الله وسهل بن زياد. والذى يروى فى هذه الرواية عن على بن محمّد هو محمّد بن الحسن الصفّار، فهو على بن محمّد القاشانى - بالمعجمه - فالحديث ضعيف سنداً.

### كلام الشيخ الأنصارى والمحقّق الخراسانى فى دلالة

وأما دلالة: فقال الشيخ رحمه الله: تفريع تحديد كلّ من الصوم والإفطار على رؤية هلالى رمضان وسؤال لا يستقيم إلا بإرادة عدم جعل اليقين السابق مدخولاً بالشكّ، أى مزاحماً به، والإنصاف أن هذه الرواية أظهر ما فى هذا الباب من أخبار الاستصحاب [٩٢].

وأنكر المحقّق الخراسانى رحمه الله أصل دلالتها عليه، فضلاً عن أظهرتها [٩٣].

وينبغى قبل التحقيق فى دلالتها إيضاح يوم الشكّ الذى وقع فى السؤال، فأقول:

يحتمل أن يكون مقصود السائل من يوم الشكّ مطلق يوم الشكّ، سواء كان آخر شعبان أو آخر رمضان، ويحتمل أن يكون المراد يوم الشكّ بين شعبان ورمضان، أو بين رمضان وسؤال.

لكنّ الاحتمال الأخير بعيد؛ لأنّ يوم الشكّ وإن كان بحسب اللغة قابلاً

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١٠٣

لانطباقه عليه، إلّا أنه فى أذهان المتشرّعة ينصرف إلى اليوم الذى شكّ فى كونه آخر شعبان أو أوّل رمضان، فإرادة خصوص اليوم الذى شكّ فى كونه آخر رمضان أو أوّل سؤال بعيد، فلا بدّ من القول بإرادة مطلق يوم الشكّ أو بإرادة خصوص ما وقع فى أوّل رمضان، بل فى السؤال شاهد على إرادة خصوص هذا، وهو قوله: «هل يصام أم لا؟»، فإنه بمعنى أن صوم هذا اليوم هل يجب على أم لا - يجب؟ إذ الدوران بين الوجوب وعدمه إنّما يكون فى يوم الشكّ الذى وقع فى أوّل رمضان، وأما الذى وقع فى آخره فأمره دائر بين الوجوب والحرمة، كما هو واضح.

فالسؤال ظاهر فى الاحتمال الثانى، إلّا أنّ الجواب ورد تفضّلاً عن مطلق يوم الشكّ، سواء كان فى أوّل رمضان أو فى آخره.

ووجه الاستدلال بها فى المقام ظهور قوله عليه السلام: «اليقين لا يدخله الشكّ» فى أن اليقين بشىء لا يزاحمه الشكّ فى بقائه، هذه قاعدة كليّة تفرّع عليها قوله:

«صم للرؤية وأفطر للرؤية» وهو استصحاب عدم دخول رمضان وعدم دخول سؤال إلى زمان الرؤية.

واستشكله المحقّق الخراسانى رحمه الله فى الكفاية بأنّ مراجعة الأخبار الواردة فى يوم الشكّ يشرف على القطع بأنّ المراد باليقين هو اليقين بدخول شهر رمضان وأنه لا بدّ فى وجوب الصوم ووجوب الإفطار من اليقين بدخول شهر رمضان وخروجه، وأين هذا من الاستصحاب، فراجع ما عقد فى الوسائل لذلك من الباب تجده شاهداً عليه [٩٤]، إنتهى كلامه رحمه الله.

وحاصله: أن وجوب الصوم والإفطار علق في تلك الأخبار على رؤية

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١٠٤

الهلال، فيعلم أن اليقين بدخول شهر رمضان موضوع لوجوب الصوم واليقين بخروجه موضوع لوجوب الإفطار، وهذا قرينه على أن المراد باليقين في الرواية المبحوث عنها أيضاً هو اليقين بدخول شهر رمضان وخروجه، فلا فرق بين مدلول هذه الرواية وتلك الروايات.

وعلى هذا فكان قوله: «اليقين لا يدخل فيه الشك» بمعنى «لا يدخل المشكوك فيه في المتيقن».

### كلام المحقق النائيني رحمه الله في المقام

وأيدته المحقق النائيني رحمه الله بقوله: الاستدلال بها في المقام يتوقف على إرادة اليقين بشعبان أو عدم دخول هلال رمضان والشك في بقائهما من اليقين والشك المذكورين فيها، وهكذا الأمر بالنسبة إلى الشك في دخول شوال وعدمه حتى يكون المراد من عدم دخوله الشك عدم نقضه به، وهذا خلاف ظاهرها، لأن إرادة النقض من الدخول تحتاج إلى عناية ورعاية، بل الظاهر - الله العالم - هو إرادة عدم دخول متعلق الشك في متعلق اليقين، بمعنى أن شهر رمضان الذي يجب فيه الصوم، وكذا يوم العيد الذي يجب فيه الإفطار يعتبر فيهما اليقين، ويوم الشك الذي هو متعلق الشك لا يدخل في متعلق اليقين حتى يثبت له حكمه، ولا يخفى أن تفرغ قوله عليه السلام: «صم للرؤية وأفطر للرؤية» على الاستصحاب وإن كان صحيحاً، إلا أنه على ما ذكرناه أمس وأولى، ومع ذلك كيف يمكن أن يُقال: إنها أظهر في المقام من صحاح زرارة التي هي العمدة في أخبار الباب [٩٥]، إنتهى كلامه رحمه الله.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١٠٥

### نقد ما أفاده المحقق الخراساني والنائيني رحمهما الله في المسألة

أقول: إن الأخبار التي أشار إليها صاحب الكفاية ورد كلها في اليوم المشكوك كونه من شعبان أو من رمضان، وحينئذٍ زيادة قوله: «وأفطر للرؤية» تفرغاً على قوله: «اليقين لا يدخله الشك» تكون قرينه على أن هذا الخبر ليس بهذا الملاك، بل بملاك الاستصحاب. إن قلت: سلمنا ورود تلك الأخبار كلها في اليوم المشكوك كونه من شعبان أو من رمضان، فتدل على كون اليقين بدخول رمضان موضوعاً لوجوب الصوم، وأمّا كون خروجه موضوعاً لوجوب الإفطار فلا دلالة لها عليه، إلا أنها تنافي جعل قوله عليه السلام: «صم للرؤية» من مصاديق الاستصحاب، فإن قضيه تلك الأخبار أن عدم وجوب الصوم بملاك عدم تحقق موضوعه، وقضيه هذا الخبر أنه بملاك استصحاب عدم دخول شهر رمضان، وبينهما منافاة واضحة.

قلت: لا منافاة بينهما، إذ يمكن أن يكون عدم وجوب الصوم بملاكين قد تعرض لأحدهما في تلك الأخبار ولآخر في هذا الخبر.

وبالجملة: يوم الشك إن كان مردداً بين كونه آخر شعبان أو أول رمضان فلا يجب صومه بملاكين:

أ- عدم تحقق موضوعه.

ب- استصحاب عدم دخول شهر رمضان.

وإن كان مردداً بين كونه آخر رمضان أو أول شوال فلا يجب إبطاره بملاك واحد، وهو استصحاب عدم خروج رمضان.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١٠٦

وأمّا تفسير اليقين من قوله: «اليقين لا يدخل فيه الشك» باليوم المتيقن كونه من رمضان، وتفسير الشك منه باليوم المشكوك كونه من رمضان فخلاف ظاهر الرواية.

ولا وجه لقول المحقق النائيني رحمه الله بغرابة حمل القضية على الاستصحاب، لأنه لا فرق بين النقض والدخول، إذ دخول الشيء في الشيء يوجب رفع هيئته الاتصالية، كقضه به، فقوله: «اليقين لا يدخل فيه الشك» وقوله: «لا ينقض اليقين بالشك» بمعنى واحد، والتعبير مختلف.

والشاهد على هذا إرادة الاستصحاب من قوله عليه السلام - في الصحيحة الثالثة لزرارة -: «لا يدخل الشك في اليقين» كما أوضحناه. فتلخص من جميع ما ذكرنا ظهور الرواية في الاستصحاب، لكن كونها أظهر ما في الباب - كما قال به الشيخ الأعظم - ممنوع، لأن الصحيحة الأولى لزرارة المتقدم ذكرها [٩٦] أظهر منها بلا إشكال.

### في دلالة قاعدتي «الحلية» و «الطهارة» على الاستصحاب

ربما يستدل على اعتبار الاستصحاب بأدلة قاعدتي «الحلية» و «الطهارة» كرواية عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام - في حديث - قال: «كل شيء نظيف حتى تعلم أنه قدر، فإذا علمت فقد قدر، وما لم تعلم فليس عليك» [٩٧]. ورواية حماد بن عثمان، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «الماء كله طاهر حتى يعلم أنه قدر» [٩٨]. اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١٠٧ ورواية مسعدة بن صدقة، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سمعته يقول: «كل شيء هو لك حلال حتى تعلم أنه حرام بعينه فتدعه من قبل نفسك» [٩٩].

### القول في مدلول هذه الأحاديث

اختلفوا في مفاد هذه الأخبار على أقوال:

### نظريّة المشهور في المقام

منها: ما ذهب إليه المشهور، وهو أنّ مفادها خصوص قاعدة الطهارة والحلية، لأنّ الغاية قيد للموضوع لا للحكم، فمعناها: «كل شيء لم يعلم نجاسته طاهر» و «كل شيء لم يعلم حرمة حلال» فمفادها جعل طهارة ظاهرية وحلية كذلك فيما شك في حكمه الواقعي، ولا ارتباط لها بالاستصحاب ولا بالحكم الواقعي.

### ما أفاده صاحب الكفاية في معنى هذه الروايات

ومنها: ما ذهب إليه المحقق الخراساني رحمه الله في الكفاية: من دلالة الصدر على الحكم الواقعي، ودلالة الغاية على الاستصحاب، وفي الحاشية على الرسائل:

من دلالة الصدر على الحكم الواقعي وقاعدة الطهارة والحلية، ودلالة الغاية على الاستصحاب.

فقال في الكفاية ما حاصله: إنّ الصدر ظاهر في بيان حكم الأشياء

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١٠٨

بعناوينها الأولى، لا بما هي مشكوكة الحكم، والغاية تدلّ على أنّ ما حكم على الموضوع واقعا من الطهارة والحلية مستمرّ ظاهراً ما لم يعلم بطروء ضده أو نقيضه [١٠٠].

وقال في الحاشية ما حاصله أيضاً: إنّ الصدر بعمومه المستفاد من كلمة «كل» يدلّ على الحكم الواقعي، وبإطلاقه المستفاد من كلمة

«الشيء» و «الماء» يدلّ على قاعدة الطهارة والحليّة، فإنّ «الشيء» مطلق يشمل جميع حالاته التي من جملتها حالة الشكّ في حكمه الواقعي، والغاية تدلّ على استمرار الحكم الواقعي والظاهري المستفادين من المعنى ما لم يعلم بطرؤ ضده أو نقيضه، وهو الاستصحاب، فالغاية قيد للحكم لا للموضوع [١٠١].  
فهذه الأخبار - على ما في الحاشية - متعرّضة لثلاثة أحكام: حكم واقعي، وحكمين ظاهريين.

### كلام صاحب الفصول في مدلول هذه الأحاديث

ومنها: ما ذهب إليه صاحب الفصول رحمه الله، وهو أنّ هذه الروايات تدلّ على حكمين ظاهريين فقط: أحدهما: قاعدة الطهارة والحليّة، والثاني: استصحابهما، ولا ارتباط لها بالحكم الواقعي أصلاً [١٠٢].  
ووجهه يظهر ممّا تقدّم من كلام المحقق الخراساني المتقدّم آنفاً.  
ومنها: احتمال آخر في مقابل المشهور، وهو أنّ الغاية وإن كانت قيداً للموضوع، إلّا أنّ هذه الأخبار مع ذلك تدلّ على خصوص الاستصحاب، لا غير، فإنّ معناها: أنّ «كلّ شيء كان ثابت الطهارة طهارته مستمرة حتّى يعلم  
اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١٠٩  
أنّه قدر»، وهكذا أخبار الحلّ، وهذا ينطبق على الاستصحاب، لا على الحكم الواقعي، ولا على قاعدة الطهارة والحليّة.

### إيراد الإمام الخميني «مدّ ظلّه» على صاحب الكفاية رحمه الله

وناقش سيدنا الاستاذ الأعظم الإمام «مدّ ظلّه» في كلام المحقق الخراساني رحمه الله بوجوه، حيث قال:  
وفيما أفاده نظر:

أمّا أولاً: فلأنّ الطهارة والحليّة الواقعتين ليستا من الأحكام المجعولة الشرعيّة، للزوم إمكان كون شيء بحسب الواقع لا طاهراً ولا نجساً، ولا حلالاً ولا حراماً، لأنّ النجاسة والحرمة مجعولتان بلا إشكال وكلام، فلو فرض جعل النجاسة والحرمة لأشياء خاصّة وجعل الطهارة والحليّة لأشياء أخرى خاصّة يلزم أن تكون الأشياء الغير المتعلّقة للجعلين لا طاهراً ولا نجساً، ولا حلالاً ولا حراماً، وهذا واضح البطلان في ارتكاز المتشرّعة.

مضافاً إلى أنّ الأعيان الخارجيّة على قسمين: أحدهما: ما يستقذره العرف، والثاني: ما لا يستقذره، وإنّما يستقذر الثاني بملاقاته للأول وتلوّثه به، والتطهير عرفاً عبارة عن إزالة التلوّث بالغسل وإرجاع الشيء إلى حالته الأصليّة الغير المستقذرة، لا إيجاد شيء زائد على ذاته فيه يكون طهارةً، والظاهر أنّ نظر الشرع كالعرف في ذلك، إلّا في إلحاق بعض الامور الغير المستقذرة [١٠٣] عرفاً بالنجاسات، وإخراج بعض المستقذرات العرفيّة [١٠٤] عنها.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١١٠

وكذا الحليّة لم تكن مجعولة، فإنّ الشيء إذا لم يشتمل على المفسدة الأكيدة يكون حلالاً وإن لم يشتمل على مصلحة، فلا تكون الطهارة والحليّة من المجعولات الواقعيّة.

نعم، الطهارة والحليّة الظاهريتان مجعولتان.

فحينئذٍ نقول: إنّ قوله: «كلّ شيء حلال» أو «طاهر» لو حمل على الواقعتين منهما يكون إخباراً عن ذات الأشياء، لا إنشاء الطهارة والحليّة، فالجمع بين القاعدة والحكم الواقعي يلزم منه الجمع بين الإخبار والإنشاء في جملة واحدة، وهو غير ممكن [١٠٥]، إنتهى الوجه الأول.

### نقد ما أفاده الإمام «مدّ ظلّه» ردّاً لكلام المحقق الخراساني رحمه الله

وفيه نظر؛ لأنّ قوله عليه السلام: «كلّ شيء نظيف حتّى تعلم أنّه قذر» و «كلّ شيء هو لك حلال حتّى تعلم أنّه حرام» عامّ يشمل جميع الأشياء، وما دلّ على نجاسة البول وسائر النجاسات مخصّص له، وهكذا ما دلّ على حرمة الخمر وسائر المحرّمات، فكلّ شيء من الأشياء إمّا أن يكون من مصاديق المخصّص، فكان نجساً أو حراماً، وإمّا أن يكون ممّا بقى تحت العامّ بعد التخصيص، فكان طاهراً أو حلالاً، فلا نجد مورداً لم يجعل الشارع له الطهارة ولا النجاسة، أو لم يجعل له الحليّة ولا الحرمة، فلا يلزم أن يكون شيء لا طاهراً ولا نجساً أو لا حلالاً ولا حراماً لو قلنا بكون الطهارة والحليّة الواقعيّتين من الأحكام المجعولة الشرعيّة كالنجاسة والحرمة، فلو اريد الحكم الواقعي والظاهري معاً لا يلزم منه الجمع بين الإخبار والإنشاء في جملة واحدة، لأنّ حملها على اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١١١

الطهارة والحليّة الواقعيّتين يكون إنشاء حملها على الظاهريّتين منهما، فلا يرد هذا الإشكال على المحقق الخراساني رحمه الله.

### سائر الوجوه التي أوردتها الإمام على الآخوند

ثمّ قال «مدّ ظلّه»:

وأما ثانياً [١٠٦]: فلأنّ معنى جعل الطهارة والحليّة الظاهريّتين هو الحكم بالبناء العملي عليهما حتّى يعلم خلافهما، ومعنى جعل الواقعيّتين منهما هو إنشاء ذاتهما، لا البناء عليهما، والجمع بين هذين الجعلين ممّا لا يمكن [١٠٧].  
وأما ثالثاً [١٠٨]: فلأنّ الحكم الظاهري مجعول للمشكوك [١٠٩] بما أنّه مشكوك، والحكم الواقعي مجعول للذات مع قطع النظر عن الحكم الواقعي، ولا يمكن [١١٠] الجعل بين هذين اللحاظين المتنافيين.  
وأما رابعاً: فلأنّ في قاعدة الطهارة والحليّة يكون الحكم للمشكوك فيه، فلا محالة تكون غايتها العلم بالقدرارة والحرمة [١١١]، فجعل الغاية للحكم المغيبي بالغاية ذاتاً ممّا لا يمكن.  
اللهمّ إلّا أن يقال: إنّ الغاية إنّما تكون للطهارة والحليّة الواقعيّتين لأجل القرينة العقلية، وهي عدم إمكان جعل الغاية للحكم الظاهري، فيكون المعنى

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١١٢

أنّ الطهارة والحليّة الواقعيّتين مستمرّتان إلى أن يعلم خلافهما.

لكن جعل الغاية للطهارة والحليّة الواقعيّتين لازمه استمرار الواقعيّتين منهما في زمن الشكّ، لا الظاهريّتين، ويرجع حينئذٍ إلى تخصيص أدلّة النجاسات والمحرّمات الواقعيّة، فتكون النجاسات والمحرّمات في صورة الشكّ فيهما طاهرة وحلالاً واقعاً، وهو كما ترى باطل لو لم يكن ممتنعاً [١١٢]، إنتهى.

### نقد ما أفاده الإمام «مدّ ظلّه» في الوجه الأخير

وهذا الإشكال عجيب من سيّدنا الاستاذ «مدّ ظلّه» فإنّه قال بعده بظهور الروايات في قاعدة الحلّ والطهارة [١١٣]، فكيف يمكن القول بظهور الروايات في القاعدتين بعد الالتزام بامتناع جعل الغاية غاية للحكم الظاهري؟! وهل هذا إلّا كترّ على ما فرّ؟  
وحلّه أنّ الحكم الظاهري يستفاد من الغاية، إذ لو قال: «كلّ شيء نظيف» من دون ذكر الغاية لكان ظاهراً في جعل الحكم الواقعي، فذكرها لا يكون مضراً بإرادة الحكم الظاهري من الروايات، بل هو لازم.

## إشكال المحقق النائيني على ما في الحاشية

وأورد المحقق النائيني رحمه الله على ما ذهب إليه المحقق الخراساني في الحاشية بإشكالات:  
الأول: هو الإشكال الثالث المتقدم من سيدنا الاستاذ «مدّ ظلّه»، فلا نعيده [١١٤].

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١١٣

الثاني: أنه لا- يمكن إرادة الحكم الواقعي والظاهري معاً، نظراً إلى الغاية، وهي قوله عليه السلام: «حتى تعلم أنه قدر» لأنه إن كان المراد هو الحكم الواقعي، يكون العلم المأخوذ في الغاية طريقيّاً، فإنّ الحكم الواقعي لا يرفع بالعلم، ولا فرق فيه بين العالم والجاهل كما عليه أهل الحقّ، خلافاً لأهل التصويب، وإن كان المراد هو الحكم الظاهري يكون العلم المأخوذ في الغاية قيّداً للموضوع وغاية له، لأنّ موضوع الحكم الظاهري هو الشكّ وغايته العلم، إذ الشكّ يرتفع بالعلم، فيكون العلم ملحوظاً بنحو الاستقلال والموضوعيّة، ولا يمكن

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١١٤

اجتماع الطريقيّة والموضوعيّة في العلم، لأنّ معنى الموضوعيّة ارتفاع الحكم بالعلم، ومعنى الطريقيّة عدم ارتفاعه به، فيكون الجمع بينهما كالجمع بين المتناقضين [١١٥].  
هذا حاصل ما أفاده رحمه الله في الإشكال الثاني.

الثالث: أنه لا يمكن اجتماع الحكم الواقعي والظاهري في نفسه مع قطع النظر عن الغاية، وذلك لأنه إذا استند الحكم إلى العامّ الشامل للخصوصيّات الصنفيّة والخصوصيّات الفرديّة، فلا- محالة يكون الحكم مستنداً إلى الجامع بين الخصوصيّات، لا إلى الأصناف أو الأفراد بخصوصيّاتها، فإنه إذا قيل: «أكرم كلّ إنسان» فهذا الحكم وإن كان شاملاً لجميع أصناف الإنسان وأفراده، إلّا أنه مستند إلى الجامع، لا- إلى الخصوصيّات الصنفيّة أو الفرديّة، فإنه يُقال: هذا يجب إكرامه لأنه إنسان، لا لأنه عربي أو لأنه زيد مثلاً، فلا دخل للخصوصيّات في الحكم، فقوله عليه السلام: «كلّ شيء نظيف» وإن كان شاملاً للشيء المشكوك، إلّا أنه بعنوان أنه «شيء» لا بعنوان أنه «مشكوك» إذ كونه مشكوكاً من الخصوصيّات الصنفيّة، وقد ذكرنا عدم دخلها في الحكم المستند إلى العامّ، فلا يكون هناك حكم ظاهري، لأنّ موضوعه هو الشيء بما هو مشكوك فيه، فلا يكون في المقام إلّا الحكم الواقعي الوارد على جميع الأشياء المعلومة أو المشكوك فيها.

بل يمكن أن يُقال: إنّ الحكم المذكور في قوله عليه السلام: «كلّ شيء نظيف» لا يكون شاملاً للشيء المشكوك فيه أصلاً، لأنّ عموم قوله عليه السلام: «كلّ شيء» قد خصّص بمخصّصات كثيرة دالّة على نجاسة بعض الأشياء، كالكلب والكافر

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١١٥

والبول وسائر النجاسات، والمابع المرّد بين الماء والبول مثلاً لا يمكن التمسك لإثبات طهارته بعموم قوله عليه السلام: «كلّ شيء نظيف» لكونه من قبيل التمسك بالعامّ في الشبهة المصدقيّة للمخصّص، فالشياء المشكوك فيه لا يكون داخلًا في عموم قوله عليه السلام: «كلّ شيء نظيف» لا من حيث الحكم الظاهري، لأنّ الموضوع هو الشيء، لا المشكوك فيه، ولا من حيث الحكم الواقعي، لكونه مشكوكاً بالشبهة المصدقيّة [١١٦].

هذا حاصل ما أفاده رحمه الله في الوجه الثالث.

## نقد كلامه هذا

وهو وإن كان بياناً جيّداً بحسب الظاهر، إلّا أنه يرد على صدره أنّ المحقق الخراساني رحمه الله لم يتمسك بعموم قوله عليه السلام:

«كلّ شيء» للحكم الظاهري، بل بإطلاق «شيء» الشامل لجميع حالاته ومن جملتها كونه مشكوكاً فيه، فقوله رحمه الله: «إذا استند الحكم إلى العامّ الشامل للخصوصيات الصنفيّة والخصوصيات الفرديّة، فلا محالة يكون الحكم مستنداً إلى الجامع بين الخصوصيات» وإن كان صحيحاً متيناً، إلّا أنّه لا يكون دليلاً على عدم تماميّة كلام المحقّق الخراساني رحمه الله.

ويرد على ذيله أيضاً أنّه لا مانع من التمسك بالعامّ المخصّص في الشبهات الحكميّة، وإن لم يجز في الشبهات الموضوعيّة؛ لأجل كونه تمسكاً بالعامّ في الشبهة المصدقيّة، فعلى هذا وإن لم يجز التمسك بقوله عليه السلام: «كلّ شيءٍ نظيف» اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١١٦

لإثبات طهارة المائع المرّد بين الماء والبول، إلّا أنّه لا إشكال في التمسك به فيما إذا شككنا في أنّ المذي مثلاً طاهر أم لا، لأنّه من قبيل الشكّ في تخصيص الأكثر، ولا مانع من التمسك بالعامّ فيه. ثمّ إنّ هذه الإشكالات التي أوردها سيدنا الاستاذ والمحقّق الثاني أكثرها كان ناظراً إلى ما في الحاشية.

### نقد ما أفاده المحقّق الخراساني رحمه الله في الكفاية

وأما ما في الكفاية- وهو أن يكون المراد الطهارة الواقعيّة والاستصحاب- فيرد عليه أن قوله عليه السلام: «حتّى تعلم» إمّا أن يكون قيداً للموضوع أو للمحمول، فعلى الأوّل كان قوله عليه السلام: «كلّ شيءٍ نظيف حتّى تعلم أنّه قدر» بمعنى «كلّ شيءٍ حتّى تعلم نجاسته طاهر» وعلى الثاني كان بمعنى أن «الأشياء طاهرة ما لم تعلم نجاستها» أي ما دامت مشكوكاً فيها، وعلى أيّ تقدير يكون مفاده قاعدة الطهارة فقط.

نعم، لو كان في الكلام تقدير، وكان قوله عليه السلام: «حتّى تعلم» متعلّقاً بمحذوف وكان التقدير هكذا: «كلّ شيءٍ طاهر، وطهارته مستمرة حتّى تعلم أنّه نجس» لكان الكلام دالّاً على الطهارة الواقعيّة والاستصحاب، ولكنّ التقدير بجعل الجملة الواحدة جملتين خلاف الأصل ولا موجب للالتزام به.

فالحاصل: أن روايات الحّل والطهارة دالّة على خصوص قاعدة الطهارة والحليّة ولا ربط لها بالحكم الواقعي ولا بالاستصحاب أصلاً. لكن لا حاجة لنا في المقام إليها، فإنّ ما تقدّم من سائر روايات الباب يكفي لإثبات حجّيّة الاستصحاب.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١١٧

وقد عرفت عدم تماميّة التفصيلين اللذين ذكرهما الشيخ الأعظم رحمه الله، فإنّ ما تقدّم من الأخبار تدلّ على اعتبار الاستصحاب مطلقاً، سواء كان مورده ممّا ثبت بدليل العقل أو بغيره من الأدلّة الثلاثة الاخر، وسواء كان من قبيل الشكّ في المقتضى أو من قبيل الشكّ في الرفع.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١١٩

في اختصاص اعتبار الاستصحاب يختصّ بالأحكام التكليفيّة

### هل اعتبار الاستصحاب يختصّ بالأحكام التكليفيّة؟

#### إشارة

ثمّ اعلم أنّ الفاضل التوني رحمه الله ذهب إلى تفصيل آخر، وهو حجّيّته في الأحكام التكليفيّة دون الوضعيّة.

### الكلام حول الوضعيات



ولا بأس بصرف الكلام بهذه المناسبة إلى الأحكام الوضعيّة، فنقول:

اعلم أنّ الأحكام التكليفيّة هي الوجوب والحرمة والاستحباب والكرهه والإباحة بالمعنى الأخصّ، وتسميه هذه الخمسة تكليفاً إنّما هي من باب التغليب، ضرورة أنّه ليس في الإباحة كلفه ومشقّة.

والوجوب: هو البعث إلى الشيء لا- علم الشارع بكونه ذا مصلحة ملزمة، ألا- ترى أنّ المولى ما لم يأمر بإكرام العلماء مثلاً لا يكون إكرامهم واجباً على العبد وإن كان عالماً بأنّ في إكرامهم مصلحة ملزمة، والحرمة أيضاً عبارة عن زجر الشارع عن الشيء لا العلم بكونه ذا مفسدة ملزمة، وهكذا سائر الأحكام التكليفيّة.

والأحكام الوضعيّة ما اعتبره الشارع وقزره سوى هذه الأحكام الخمسة التكليفيّة.

اصول الشيعه لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١٢٠

وقيل: إنّها ثلاثة: السببية والشرطيّة والمانعيّة، وقيل: خمسة، بضميمة العليّة والعلاميّة [١١٧] إلى هذه الثلاثة، وقيل: تسعة، بضميمة الصحة والفساد والعزيمة والرخصة [١١٨] إلى هذه الخمسة.

لكن هذه الأقوال مخالفة للواقع، لعدم انحصار الوضعيات فيما ذكر، فإنّ الزوجيّة والملكيّة والحزبيّة والرقبيّة وأمثالها من المصاديق الواضحة للأحكام الوضعيّة، مع عدم كونها من التسعة المذكورة، فحصرها في عدد خاص غير صحيح، بل هي كلّما جعله الشارع واعتبره غير الأحكام التكليفيّة.

### البحث حول الماهيات المخترعة ومثل الولاية والقضاة

وقد وقع النزاع بين المحقق النائيني رحمه الله وسيدنا الاستاذ الأعظم الإمام «مدّ ظلّه العالی» في مسألتين:

أ- الماهيات المخترعة الشرعيّة، كالصلاة والصوم وأمثالهما.

ب- الولاية [١١٩] والقضاة ونحوهما.

فذهب المحقق النائيني رحمه الله إلى عدم كونهما من الوضعيات وسيدنا الاستاذ «مدّ ظلّه» إلى كونهما منها.

### كلام المحقق النائيني قدس سره في ذلك

قال المحقق النائيني رحمه الله: عُدّ من الأحكام الوضعيّة مثل القضاة والولاية، بل قيل: إنّ الماهيات المخترعة الشرعيّة كلّها من

الأحكام الوضعيّة، كالصوم

اصول الشيعه لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١٢١

والصلاة والحجّ ونحو ذلك.

وقد شُنع على القائل بذلك بأنّ الصوم والصلاة والحجّ ليست من مقولة الحكم، فكيف تكون من الأحكام الوضعيّة؟!

ولكن يمكن توجيهه بأنّ عدّ الماهيات المخترعة الشرعيّة من الأحكام الوضعيّة إنّما هو باعتبار كونها مركّبة من الأجزاء والشرائط والموانع [١٢٠]، وحيث كانت الجزئيّة والشرطيّة والمانعيّة من الأحكام الوضعيّة فيصحّ عدّ جملة المركّب من الأحكام الوضعيّة، وليس

مراد القائل بأنّ الماهيات المخترعة من الأحكام الوضعيّة كون الصلاة مثلاً بما هي هي حكماً وضعياً، فإنّ ذلك واضح الفساد لا يرضى المنصف أن ينسبه إلى من كان من أهل العلم.

نعم، عدّ الولاية والقضاة من الأحكام الوضعيّة لا يخلو عن تعسف، خصوصاً الولاية والقضاة الخاصّة التي كان يتفضّل بهما الإمام عليه السلام لبعض الصحابة، كولاية مالك الأشر، فإنّ الولاية والقضاة الخاصّة حكمها حكم النيابة والوكالة لا ينبغي عدّها من



الأحكام الوضعيّة، وإلّا فبناءً على هذا التعميم كان ينبغي عدّ الإمامة والنبوة أيضاً من الأحكام الوضعيّة، وهو كما ترى. فالتحقيق أنّ الأحكام الوضعيّة ليست بتلك المثابة من الاقتصار، بحيث تختصّ بالثلاثة أو الخمسة أو التسعة المتقدّمة، ولا هي بهذه المثابة من التعميم، بحيث تشمل الماهيات المخترعة والولاية والقضاة. بل ينبغي أن يُقال: إنّ المجموعات الشرعيّة التي هي من القضايا الكليّة الحقيقيّة على أنحاء ثلاثة: منها: ما يكون من الحكم التكليفي، ومنها: ما يكون

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١٢٢

من الحكم الوضعي، ومنها: ما يكون من الماهيات المخترعة، فتأمل جيّداً [١٢١].  
إنتهى كلامه رحمه الله.

### كلام الإمام الخميني «مدّ ظلّه» في ذلك

وقال سيّدنا الاستاذ الأعظم الإمام «مدّ ظلّه» في جوابه:

كلّ مقرّر وقانون عرفي أو شرعي ممّا له أهليّة التقرير والتقنين حكم تكليفاً أو وضعاً، ولا يخرج المقررات الشرعيّة أو العرفيّة من واحدٍ منهما ولا ثالث لهما، فمثل الرسالة والخلافة والإمامة والحكومة والإمارة والقضاة من الأحكام الوضعيّة.

قال تعالى: «وَكُلًّا جَعَلْنَا نَبِيًّا» [١٢٢]، وقال تعالى: «إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً» [١٢٣]، وقال تعالى: «إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ» [١٢٤]، فقد نصب رسول الله صلى الله عليه وآله أمير المؤمنين عليه السلام إماماً وأميراً على الناس يوم الغدير، وجعل القضاة من ناحية السلطان كجعل الأمير والحاكم معروف ومعلوم.

وبالجملة: لا- إشكال في كون النبوة والإمامة والخلافة من المناصب الإلهيّة التي جعلها وقررها، فهي من الأحكام الوضعيّة، أو من الوضعيات، وإن لم يصدق عليها الأحكام، فاستيحاش بعض أعظم العصر رحمه الله من كون أمثال ذلك من الأحكام الوضعيّة في غير محلّه، إلّا أن يرجع إلى بحث لغوي، وهو

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١٢٣

عدم صدق الحكم عليها، وهو كما ترى [١٢٥]، كاستيحاشه من كون الماهيات المخترعة- كالصلاة والصوم- منها، فإنّها قبل تعلق الأمر بها وإن لم تكن من الأحكام الوضعيّة، لكنّها لم تكن قبله من الماهيات المخترعة أيضاً، لعدم كونها حينئذٍ من المقررات الشرعيّة، وإنّما تصير مخترعات شرعيّة بعدما قرّرها الشارع في شريعته بجعلها متعلّقة للأوامر، وحينئذٍ تصير كالجزئيّة والشرطيّة والمانيّة للمأمور به من الأحكام الوضعيّة، ولا- فرق بين الجزئيّة والكليّة من كونهما أمرين منتزعين عن تعلق الأمر بالطبيعيّة، فيكون نحو تقرّرها في الشرعيّة بكونهما منتزعين عن الأوامر المتعلّقة بالطابع المركّب، فمن جعل الجزئيّة للمأمور به من الأحكام الوضعيّة مع اعترافه بكونها انتزاعيّة فليجعل المأمور بهيّة أيضاً كذلك، وكذا لا- مانع من جعل الماهيات الاختراعيّة من الأحكام الوضعيّة، أي من المقررات الشرعيّة والوضعيات الإلهيّة.

نعم، إطلاق الحكم عليها كإطلاقه على كثير من الوضعيات يحتاج إلى التأويل.

نعم، نفس الصلاة والصوم كنفس الفاتحة والركوع والسجود مع قطع النظر عن تعلق الأمر بهما وصيرورتهما من المقررات الشرعيّة لا تعدّان من الأحكام الوضعيّة ولا من الماهيات المخترعة.

فالتحقيق أنّ جميع المقررات الشرعيّة تنقسم إلى الوضع والتكليف ولا ثالث لهما.

نعم، صدق الحكم على بعضها أوضح من صدقه على الآخر، بل في بعضها

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١٢٤

غير صادق، لكن كلامنا ليس في صدق الحكم وعدمه، بل في مطلق الوضعيات، صدق عليها أو لا [١٢٦].  
إنتهى كلامه «مدّ ظلّه».

### تتمّة

أقول: لم يتعرّض الإمام «مدّ ظلّه» لما ذهب إليه المحقّق النائيني رحمه الله من كون الولاية والقضاة الخاصّة التي كان يتفضّل بهما الإمام عليه السلام لبعض الصحابة من قبيل النيابة والوكالة لا من الأحكام الوضعيّة، ونحن نتعرّض له، فنقول:  
أمّا الولاية الخاصّة المشار إليها فالظاهر عدم كونها حكماً شرعياً وضعياً، لعدم كونها مجعولة من قبل الله تعالى، بل جعلها الإمام، فهي من قبيل النيابة والوكالة كما قاله المحقّق النائيني رحمه الله.  
بخلاف القضاة الخاصّة، لأنّ الظاهر أنّ تعيين أمير المؤمنين عليه السلام شريعاً مثلاً للقضاة يكون من قبيل تعيين المصدق لمن جعله الله تعالى قاضياً، فالقضاة مجعولة من قبل الله تعالى لجامع شرائطها، فهي حكم شرعي وضعي، لا نيابة ووكالة، وإلاّ جاز للإمام نصب فاقده شرائط القضاء في الشرع للقضاة، إذ لا يلزم رعايته تحقّق هذه الشرائط في النائب والوكيل، مع أنّه لا يجوز نصبه.  
فكلامه رحمه الله بالنسبة إلى الولاية المجعولة من قبل الإمام عليه السلام لبعض الصحابة حقّ، لا- بالنسبة إلى القضاة المجعولة كذلك.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١٢٥

### كيفية جعل الأحكام الوضعيّة

هل الأحكام الوضعيّة مجعولة من قبل الشارع بنحو الاستقلال- كما قيل- أو بتبع الأحكام التكليفيّة- كما قال به الشيخ الأعظم الأنصاري رحمه الله [١٢٧]- أو فيها تفصيل؟

### كلام صاحب الكفاية في ذلك

قال المحقّق الخراساني رحمه الله: والتحقيق أنّ ما عدّ من الوضع على أنحاء ثلاثة:  
أحدها: ما لا يكاد يتطرّق إليه الجعل تشريعاً أصلاً، لا استقلالاً ولا تبعاً، وإن كان مجعولاً تكويناً بعين جعل موضوعه كذلك، وذلك مثل السببيّة والشرطيّة والمانعيّة والرافعيّة لما هو سبب التكليف أو شرطه أو مانعه أو رافعه، أمّا عدم جعلها التشريعي التبعي فلأنّ سببيّة مثل دلوك الشمس مثلاً لوجوب الصلاة لو كانت منتزعة من وجوبها للزم تقدّم المنتزع على منشأ انتزاعه، وهو مستحيل.  
توضيح ذلك: أنّ سبب التكليف مقدّم عليه ذاتاً، وكذا شرطه وعدم مانعه وعدم رافعه، فالتكليف متأخّر ذاتاً عن السببيّة والشرطيّة والمانعيّة والرافعيّة، ولو كان منشأ لانتزاع هذه الصفات لكان مقدّماً عليها، للزوم تقدّم منشأ الانتزاع على ما انتزع منه.  
إن قلت: تأخّر التكليف عن السببيّة والشرطيّة والمانعيّة واضح دون الرافعيّة، فإنّ الرافع يرفع التكليف الموجود، كالاضطراب الرافع لحرمة أكل الميتة، فالتكليف هاهنا مقدّم على الرافعيّة.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١٢٦

قلت: الرافعيّة وإن كانت متأخّرة عن حدوث التكليف، إلّا أنّها متقدّمة على بقاءه، لأنّ بقاء التكليف مشروط بعدم الرافع، كما أنّ حدوثه مشروط بعدم المانع، وبالجملة: إنّ الرافعيّة مربوطة بالبقاء وبقاء التكليف يكون متأخراً عنها.

وأمّا عدم جعلها تشريعاً مستقلاً فلأنّ ذات السبب إذا كان أمراً تكوينياً- مثل دلوك الشمس- فلا محالة كانت سببيّة أيضاً تكوينية، فلا

يعقل تشريعها، وكذلك الشرطية والمانعية والرافعية، فأنصاف الأمور التكوينية بهذه الأوصاف ليس إلّالاًجل ما عليها من الخصوصية المستدعية لذلك تكويناً.

ثانيها: ما لا يكاد يتطرق إليه الجعل التشريعي إلّاتباعاً للتكليف، وذلك مثل الجزئية والشرطية والمانعية لما هو جزء المأمور به وشرطه ومانعه، حيث إن أنصاف شيء جزئية المأمور به أو شرطية أو مانعية لا يكاد يكون إلّالاًبالأمر بجملة أمور مقيدة بأمر وجودي أو عدمي، ولا يكاد يتصف شيء بكونه جزءاً للمأمور به إلّالاًبملاحظة الأمر بجملة أمور هذا أحدها، وكذا لا يكاد يتصف بكونه شرطاً أو مانعاً له إلّالاًبملاحظة الأمر بشيء مقيد بوجوده أو عدمه، فجزئية شيء أو شرطية أو مانعية للمأمور به إنما تنتزع من الحكم التكليفي.

ثالثها: ما يمكن فيه الجعل استقلالاً وتبعاً للتكليف وإن كان الصحيح جعله مستقلاً وكون التكليف من آثاره وأحكامه، وذلك مثل الزوجية والملكية والحزبية والرقيية، إلى غير ذلك، فإنها وإن كان من الممكن انتزاعها من الأحكام التكليفية التي تكون في موارد، كانتزاع الزوجية من إيجاب الإنفاق على الزوج وإيجاب التمكين على الزوجة وانتزاع الملكية من جواز

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١٢٧

تصرف البائع في الثمن والمشتري في المبيع كيف شاء، إلّالأن الصحيح أنها مجعولة مستقلة، والأحكام التكليفية التي تكون في موارد من أحكامها وآثارها، فهذه الاعتبارات إنما تكون مجعولة بنفسها كالتكليف، لا مجعولة بتبعه ومنتزعة عنه، وإن كان جعلها كذلك أيضاً ممكناً، إلّالأن كل ممكن ليس بواقع [١٢٨].

هذا حاصل ما أفاده رحمه الله.

### نقد كلام صاحب الكفاية في المقام

ويرد على ما ذهب إليه في القسم الأول:

أولاً: أن الجمع بين القول بكون السببية والشرطية والمانعية والرافعية للتكليف من الأحكام الوضعية وبين القول بعدم كونها مجعولة تشريعاً أصلاً مما لا ينبغي، لأننا نقول في مقام التقسيم:

الأحكام الشرعية على قسمين: تكليفي ووضعي، وعلى ما ذهب إليه المحقق النائيني [١٢٩]، المجعولات الشرعية على ثلاثة أقسام: حكم تكليفي وحكم وضعي وماهية مخترعة.

فكيف كان، الحكم الوضعي يكون قسماً من المجعولات الشرعية، ولا يعقل كون المقسم مجعولاً شرعياً دون قسمه، فلا بد له رحمه الله إما من الالتزام بعدم كون السببية للتكليف وأمثالها من الأحكام الوضعية، وإما من الالتزام بكونها من المجعولات الشرعية.

وثانياً: أن للتكليف معنيين: أحدهما: فعل المكلف، أي الإيجاب والتحريم

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١٢٨

ونحوهما، وثانيهما: هو الحكم التكليفي، أعني الوجوب والحرمة ونحوهما، والمحقق الخراساني رحمه الله خلط بينهما، فإن ما لا يمكن جعله تشريعاً هو ما يرتبط بالتكليف بالمعنى الأول، أعني السببية لما هو سبب لإيجاب الشارع مثلاً، وهكذا الشرطية والمانعية والرافعية، فإن ما يرتبط بفعل الشارع ويكون مقدّمه له قد يكون أمراً قهرياً غير اختياري، فكيف يمكن جعله تشريعاً؟

ألا ترى أن أوضح ما له دخل في عمل الشارع هو المصلحة والمفسدة في موضوع الحكم على مذهب العدلية، مع عدم إمكان جعلهما في عالم التشريع كما هو واضح.

ولكن التكليف المصطلح عليه بين الاصوليين هو التكليف بالمعنى الثاني، ولا- إشكال في إمكان جعل ما يرتبط به من المقدمات تشريعاً، بل الظاهر جعله كذلك، لأن شرطية الاستطاعة لوجوب الحجّ تستفاد من قوله تعالى:

«وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا» [١٣٠] ومانعية الحيض لوجوب الصلاة تستفاد من قوله صلى الله عليه وآله: «دعى

الصلاة أيام أقرانك» [١٣١] ورافعية الاضطرار لحرمة أكل الميتة ونحوه تستفاد من حديث الرفع، أعنى قوله صلى الله عليه وآله: «رفع ما اضطروا إليه» [١٣٢] ولو لم تكن الآية والروايتان ما استفدنا كون الاستطاعة شرطاً لوجوب الحج، ولا- كون الحيض مانعاً لوجوب الصلاة، ولا كون الاضطرار رافعاً للتكليف.

والعجب من صاحب الكفاية حيث ذهب في مبحث الواجب المشروط إلى

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١٢٩

أنّ الشرط في قولنا: «إن جاءك زيد فأكرمه» من قيود الهيئة التي هي الوجوب [١٣٣]، مع ذهابه هنا إلى كون الشرطية لما هو شرط للتكليف أمراً تكوينياً لا- مجموعاً شرعياً، فإنّ المجيء لم يكن مؤثراً في وجوب الإكرام لو لم يكن قول المتكلم: «إن جاءك زيد فأكرمه» فأين تأثير الشرط في الحكم تكوينياً؟!

ولابدّ هاهنا من ذكر نكتة: وهي أنّ الشرط في باب التكليف لا يكون ما هو المقابل للسبب، بل هو أعمّ من كلّ ما لوجوده دخل في التكليف، إذ لم يعبر في الآيات والروايات عمّا له دخل في تحقّق التكليف إلّا بالشرط، ولم يحضرنى ورود رواية دالة على كون الشيء الفلاني سبباً للتكليف الفلاني، بخلاف باب الأحكام الوضعيّة، فإنّ التعبيرات هناك تدلّ على سببية ما لوجوده دخل فيها، مثل أنّ الملاقاة سبب لنجاسة الملقى، وعقد البيع سبب للملكية، وعقد النكاح سبب للزوجية، ونحوها.

إن قلت: فكيف جعل زوال الشمس سبباً لوجوب الظهرين وغروبها سبباً لوجوب العشاءين؟

قلت: التعبير في الروايات في مورد ههما أيضاً ورد بنحو القضية الشرطية، فمن أبي جعفر عليه السلام قال: «إذا زالت الشمس دخل الوقتان: الظهر والعصر، فإذا غابت الشمس دخل الوقتان: المغرب والعشاء الآخرة» [١٣٤]. وسائر الروايات أيضاً وردت بهذه الكيفية.

ولو فرضنا ورود رواية ظاهرة في سببية زوال الشمس وغروبها لوجوب الظهرين والعشاءين فلا بدّ من تفسيرها بهذه الروايات الدالة على الشرطية.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١٣٠

### حقّ المقال في كيفية الجعل في شرائط التكليف

ثمّ اعلم أنّ هذا القسم من الأحكام الوضعيّة يمكن جعلها تبعاً للتكليف، كأن يقال: «إن استطعتم يجب عليكم الحجّ» ويمكن جعلها بنحو الاستقلال، كأن يقال: «يجب عليكم الحجّ» ثمّ يقال في ضمن دليل آخر: «الاستطاعة شرط لوجوب الحجّ».

### نقد كلام المحقق الخراساني رحمه الله في القسم الثاني

وأما ما ذهب إليه صاحب الكفاية في القسم الثاني- وهو أنّ الجزئية والشرطية والمانعية لما هو جزء أو شرط أو مانع للمأمور به مجعولة تبعاً للتكليف لا بالأصالة- فإن أراد به إمكان جعلها تبعاً فلا إشكال فيه، وأما إن أراد به انحصار جعلها كذلك وعدم إمكان جعلها بالأصالة- كما هو ظاهر كلامه- فهو ممنوع، فإنّه كما يمكن أن يقال: «صلّ صلاةً مشتملةً على السورة» يمكن أيضاً أن يقال بعد إيجاب الصلاة: «السورة جزء للصلاة»، بل قوله: «لا صلاة إلّا بفاتحة الكتاب» [١٣٥] و «لا صلاة إلّا بطهور» [١٣٦] ظاهر في جعل الفاتحة جزءً للصلاة بنحو الاستقلال وفي جعل الطهور شرطاً لها كذلك، لعدم اشتمالهما على التكليف.

وقوله تعالى: «قَوْلٌ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ» [١٣٧] يكون دالاً على تعويض القبلة وأنّ استقبال الكعبة شرط للصلاة مكان استقبال المسجد الأقصى، لا أنّه تعالى رفع بهذه الآية الأمر بالصلاة إلى المسجد الأقصى وأمر

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١٣١  
بالصلاة إلى المسجد الحرام حتى يكون شرطية استقبال الكعبة للصلاة منتزعة عن التكليف.

### الكلام حول القسم الثالث من الأحكام الوضعية

وأما القسم الثالث: فلنا فيه كلام مع الشيخ الأعظم، وكلام أيضاً مع صاحب الكفاية .

#### نقد ما أفاده الشيخ الأنصاري رحمه الله في المسألة

أما كلامنا مع الشيخ رحمه الله: فإنه قال بكون الأحكام الوضعية كلها منتزعة عن الأحكام التكليفية ومجعولة بتبعها، فنقول: إن أراد به عدم إمكان جعلها بالأصالة، فهو ممنوع، لأننا لا نرى اعتبار الملكية عقيب البيع مستحيلاً، بل ما يخطر بالبال عقيب عقد البيع والنكاح هو حصول الملكية والزوجية، لا جواز مطلق التصرفات وجواز الوطى مثلاً حتى يترتب عليهما الملكية والزوجية، وكذا إذا رأينا كتاباً في يد زيد مثلاً لا يخطر بالبال إلا أنه مالك له، ولو كان الملكية منتزعة عن جواز التصرف فلا بد من حضوره في الذهن أولاً ثم حضورها تبعاً له.

وإن أراد به ظهور ما ورد في الشريعة في الجعل التبعي - وإن كان الجعل الاستقلالي أيضاً ممكناً - فهو أيضاً ممنوع، لأن قوله: «من حاز ملكاً» [١٣٨] و «من أحبب أرضاً مواتاً فهي له» [١٣٩] ظاهر في اعتبار الملكية عقيب الحيازة والإحياء، من دون أن تكون مربوطه بالحكم التكليفي، وما دل على أنه «يجوز للزوج

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١٣٢

النظر إلى زوجته ويجوز للزوجة النظر إلى زوجها» ظاهر أيضاً في تحقق الزوجية قبل الحكم بجواز النظر، لتقدم الموضوع على الحكم، فجواز النظر أثر مترتب على الزوجية لا منشأ لانتزاعها، وقوله صلى الله عليه وآله: «إن الناس مسلطون على أموالهم» [١٤٠] ظاهر أيضاً في تقدم كون شيء مائلاً للشخص على كونه مسلطاً عليه.

#### نقد ما أفاده المحقق الخراساني رحمه الله في القسم الثالث

وأما كلامنا مع صاحب الكفاية رحمه الله: فهو أن الظاهر أن المجعول في هذا القسم هو سبب عقد البيع والنكاح ونحوهما للملكية والزوجية ونحوهما، فهذا القسم من الأحكام الوضعية وإن لم تكن تابعة للأحكام التكليفية إلا أن المجعول مستقيماً هو سبب العقود والإيقاعات ولا يكون المجعول ما حصل منها عقيب تحققها.

والشاهد على هذا قوله تعالى: «أحلَّ اللهُ البَيْعَ» [١٤١] فإنه - بعد عدم إرادة الحلية التكليفية - ظاهر في أنه تعالى جعل البيع سبباً للملكية، فالبيع سبب للملكية وموضوع لاعتبارها عقيبه، لا أن الملكية تكون مجعولة بنحو الاستقلال.

#### نقد كلام المحقق النائيني رحمه الله في المقام

وبهذا ظهر فساد ما ذهب إليه المحقق النائيني رحمه الله من أن سبب العقود والإيقاعات لمسبباتها ذاتية لها ومن لوازم ماهيتها كزوجية

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١٣٣

الأربعة [١٤٢].

فإن لازمه عدم إمكان جعل السبب لها مع صحته أن يقال: «جعلت البيع سبباً للملكية»، وكون بيع الخمر والخنزير سبباً للملكية عند

بعض الناس وعدم كونه سبباً لها عند المتشريعة أوضح شاهد على عدم كون البيع سبباً للملكية ذاتاً، وإلا فلا بد من تحققها عقبيه فهدراً عند جميع الناس، كتحقق الزوجية عند تحقق الأربعة.

وهذا القول واضح البطلان بحيث لا يذهب إليه من له حظ من العلم، فهو غريب من مثل المحقق النائيني رحمه الله، والظاهر أنه خلط بين السببية التكوينية والتشريعية.

هذا تمام الكلام في الأحكام الوضعية.

### نقد كلام الفاضل التوني رحمه الله في حجية الاستصحاب

إذا عرفت ذلك فنقول: لا فرق في حجية الاستصحاب بين الأحكام التكوينية والوضعية، سواء كانت مجعولة بنحو الاستقلال أو بتبع التكليف.

أما القسم الأول: فواضح، لأن قوله عليه السلام: «لا تنقض اليقين بالشك» كما يشمل مثل استصحاب وجوب صلاة الجمعة كذلك يشمل مثل استصحاب الزوجية والملكية ونحوهما من الأحكام الوضعية المجعولة بالأصالة، لأنها من المجعولات الشرعية كالأحكام التكوينية.

ولا فرق في جريان الاستصحاب في الأحكام الوضعية بين كون الشبهة حكمية أو موضوعية.

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١٣٤

وأما القسم الثاني: فيمكن فيه استصحاب نفس الحكم الوضعي ويمكن أيضاً استصحاب منشأ انتزاعه.

توضيح ذلك: أنه لو قيل: «صل مع الطهارة» ينتزع منه شرطية الطهارة للصلاة، وإذا شكنا في بقاء شرطيتها لها في حال من الحالات يمكن استصحاب نفس الشرطية ويمكن أيضاً استصحاب الأمر بالصلاة المقتيدة بالطهارة، فإن الشك في بقاء الشرطية مسبب عن الشك في بقاء الأمر، فيجوز الاستصحاب في ناحية السبب.

فلا وجه لما ذهب إليه الفاضل التوني رحمه الله من التفصيل بين الأحكام التكوينية والوضعية والقول بحجية الاستصحاب في الأولى دون الثانية.

نعم، لا بد في جريان الاستصحاب في الأحكام الوضعية من كونها من المجعولات الشرعية، لكنك عرفت أن كلها كذلك، وما لا يكون مجعولاً شرعاً - لا بالأصالة ولا بالتبع - لا يصدق عليه الحكم الوضعي أصلاً.

فتحصّل من جميع ما ذكرنا حول الاستصحاب أنه حجة بمقتضى الأخبار مطلقاً، أي لا فرق فيه بين الأحكام المأخوذة من الكتاب والسنة وبين الأحكام المأخوذة من دليل العقل، ولا فرق أيضاً بين الشك في المقتضى والرافع، ولا بين الأحكام التكوينية والوضعية.

وهاهنا أقوال كثيرة أخرى لا مجال لتعرضها، وما ذكرناه من الأقوال كان عمدتها.

هذا تمام الكلام في حجية الاستصحاب.

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١٣٥

في اعتبار فعليته اليقين والشك في الاستصحاب

### تنبيهات المسألة

وينبغي التنبيه على امور:

## اعتبار فعلية اليقين والشك في الاستصحاب

### إشارة

الأول: أنه يعتبر في الاستصحاب فعلية اليقين والشك [١٤٣] بناءً على ما اخترناه من أخذهما موضوعاً [١٤٤] فيه، لظهور أدلة الاستصحاب في فعليتهما، إذ لا يقال لمن كان على يقين سابق وشك لاحق لكنه غفل عنهما:

«لا- تنقض اليقين بالشك»، وبعبارة أخرى: توجه التكليف يتوقف على العلم والالتفات به وبموضوعه، فإذا قال: «لا تشرب الخمر» لا يشمل من غفل عن هذا الخطاب ولا- من كان عالمًا بخمريّة شيء ثم غفل عنها، بل لا يشمل الملتفت إليها الشاك فيها، بناءً على جريان البراءة العقلية في الشبهات الموضوعية [١٤٥].

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١٣٦

### ثمره المسألة نظرية الشيخ الأنصاري والمحقق الخراساني • فيها

وفرح الشيخ رحمه الله [١٤٦] على اعتبار فعلية اليقين والشك في جريان الاستصحاب فرعين، وتبعه صاحب الكفاية رحمه الله [١٤٧] في ذلك:

الفرع الأول: أنه لو كان أحد محدثاً فغفل وصلى ثم شك في أنه تطهر قبل الصلاة أم لا فلا يجرى استصحاب الحدث بالنسبة إلى الصلاة التي أتى بها، لأنه كان غافلاً قبل الصلاة ولم يكن له الشك الفعلي كي يجرى الاستصحاب وتكون صلاته واقعة مع الحدث الاستصحابي، وبعد الصلاة وإن صار شاكاً، إلا أن قاعدة الفراغ حاكمة على الاستصحاب أو مخصصة له، فيحكم بعدم وجوب الإعادة عليه.

الفرع الثاني: أنه لو كان محدثاً ثم شك في أنه تطهر أم لا ثم غفل وصلى ثم التفت إلى حاله قبل الصلاة [١٤٨]، فتكون صلاته باطلة، لتحقق الشك الفعلي قبل الصلاة، فقد وقعت مع الحدث الاستصحابي، ولا تجرى قاعدة الفراغ هاهنا، لأنها مختصة بما إذا حدث الشك بعد العمل، والشك هاهنا حدث قبل الصلاة ثم صار مغفولاً عنه.

### مناقشة الإمام الخميني «مدّ ظلّه» على الفرع الثاني

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١٣٧

ثم إن سيدنا الاستاذ الأعظم الإمام «مدّ ظلّه» لم يذكر الفرع الأول، بل اكتفى بذكر الفرع الثاني، واستشكل على جريان الاستصحاب فيه بقوله:

يعتبر في الاستصحاب فعلية الشك واليقين بناءً على أخذهما موضوعاً وركناً فيه، كما سيأتي التعرض لذلك، وليس المراد من فعليتهما تحققهما في خزانة النفس ولو كان الإنسان ذاهلاً عنهما، بل بمعنى الالتفات إلى يقينه السابق وشكّه اللاحق، فحينئذ لو كان المكلف قبل الصلاة شاكاً في الطهارة مع العلم بالحدث سابقاً وصار ذاهلاً وصلى، ثم بعد صلاته التفت إلى شكّه ويقينه لا يكون مجرى للاستصحاب بالنسبة إلى قبل شروعه في الصلاة، للذهول عن الشك واليقين [١٤٩].

إنتهى موضع الحاجة من كلامه ملخصاً.



وكلامه هذا وإن كان حقاً، إلا أنه لا ينبغي ترك الفرع الأول، لأنه أصل ثمره النزاع بين من قال باعتبار فعلية اليقين والشك في جريان الاستصحاب وبين من قال بعدم اعتبارها فيه، فإن الأول يقول بعدم جريانه والثاني يقول بجريانه في موارد عدم فعليتهما، وأما الفرع الثاني فذكره الشيخ والمحقق الخراساني رحمهما الله بعنوان المقايضة بينه وبين الفرع الأول، وإلا فلا ثمره فيه أصلاً.

### نقد ما ذكر من الفرعين للمسألة

ولكن في كلا الفرعين نظر:

أما الأول: فلائنه لا يكون مجرى قاعدة الفراغ، لأنها مختصة بما إذا كان الشك حائلاً بين المكلف وبين عمله، كأن يشك بعد الفراغ في إتيان الركوع أو السجدين، فإنه جاهل بالإتيان وعدمه، بخلاف المقام الذي لا جهل فيه

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١٣٨

بالعمل، لأن المكلف يعلم بأنه كان محدثاً ثم صار غافلاً عن حدثه وصلّى، فلا حائل بينه وبين عمله، فلا يجرى قاعدة الفراغ، بل يجرى [١٥٠] بعد الصلاة استصحاب كونه محدثاً قبلها [١٥١] من دون أن يكون في البين دليل حاكم عليه أو مخصّص له، فيجب عليه الإعادة، وليطلب زيادة التوضيح لذلك في قاعدة الفراغ.

وأما الثاني: ففيه أن بطلان الصلاة في هذا الفرض مسلم، لكنه ليس مستنداً إلى جريان استصحاب الحدث قبل الصلاة، بل إلى قاعدة الاشتغال.

توضيح ذلك: أن الاستصحاب لا يجرى هاهنا كي يقتضى البطلان، لأنه بعد الالتفات وتحقق الشك عرضت له الغفلة ثانياً على الفرض، وبعد عروض الغفلة لا يجرى الاستصحاب، لأنه كما يعتبر في جريانه اليقين والشك حدوثاً كذا يعتبران بقاءً، فما دام شاكاً يكون محدثاً بالحدث الاستصحابي، وبمجرد طرؤ الغفلة يسقط الاستصحاب، فلا يكون محدثاً بالحدث الاستصحابي، والمفروض أنه بعد الشك غفل ودخل في الصلاة.

فظهر بما ذكرناه ما في الكفاية من تعليل بطلان الصلاة بأنه دخل فيها محدثاً بالحدث الاستصحابي، فإنه لا استصحاب حين الدخول في الصلاة، لانتهاء موضوعه - وهو اليقين والشك الفعلي - بسبب الغفلة.

وكما لا يجرى الاستصحاب، كذلك لا تجرى قاعدة الفراغ أيضاً، لاختصاصها أولاً: بما إذا حدث الشك بعد الفراغ - كما أشرنا إليه - وهذا الشك

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١٣٩

الموجود بعد الفراغ كان قبل الصلاة، فإن هذا الشك متحد عرفاً مع الشك الذي كان قبل الصلاة، وإن كان غيره بالدقة العقلية، وملاك فهم الأخبار هو العرف، لا العقل، وثانياً: لاختصاصها - كما عرفت آنفاً - بما إذا كان الشك بعد العمل حائلاً بين المكلف وبين عمله، بخلاف المقام الذي لا جهل فيه بالعمل أصلاً، لأنه بعد الفراغ عن الصلاة يعلم بأنه كان محدثاً عند زوال الظهر مثلاً، ويعلم أيضاً بصيرورته بعد ذلك واجداً لاستصحاب الحدث، ويعلم أيضاً بأنه صار بعد ذلك غافلاً ودخل في الصلاة من دون أن يتوضأ، فلا إبهام في عمله.

وبعد عدم جريان قاعدة الفراغ هاهنا يبقى المكلف شاكاً في صحته صلاته، والاشتغال اليقيني بها يستدعي البراءة اليقينية، فيجب عليه تحصيل الطهارة وإعادة الصلاة.

وبالجملة: بطلان الصلاة في هذا الفرض لا يستند إلى جريان استصحاب الحدث، بل إلى استدعاء الاشتغال اليقيني البراءة اليقينية [١٥٢].

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١٤١



في جريان الاستصحاب فيما يثبت بالأمارات

## جريان الاستصحاب فيما يثبت بالأمارات

### إشارة

التنبية الثاني: إذا علمنا وجداناً بحدوث شيء ثم شككنا في بقاءه فلا إشكال في جريان الاستصحاب، وأمّا إذا شكّ في بقاء شيء على تقدير حدوثه ولم يحرز حدوثه بالوجدان- كما إذا قامت الأمانة على حدوث شيء ثم شكّ في بقاءه على تقدير حدوثه- ففي جريان الاستصحاب إشكال، لعدم اليقين بالحدوث، وهو واضح، بل لعدم الشكّ في البقاء أيضاً؛ لأنّ الشكّ المأخوذ في موضوع الاستصحاب هو الشكّ في بقاء المتيقّن، لا- مطلق الشكّ، وليس في المقام الشكّ في بقاء المتيقّن، بل الشكّ في البقاء على تقدير الحدوث.

وهذا الإشكال بناءً على ما هو التحقيق من كون حجّية الأمارات من باب الطريقيّة أوضح، فإنّ حجّيتها على هذا بمعنى المنجزية على تقدير الإصابة والمعدّرية على تقدير الخطأ من دون أن يتغيّر الواقع ويتبدّل إلى مؤدّاهما، بل لا يجعل حكم ظاهري على وفقها على تقدير الخطأ، فضلاً عن الواقعي.

لكن لو قلنا باختصاص جريان الاستصحاب فيما إذا علمنا وجداناً بحدوث شيء ثم شككنا في بقاءه والتزمنا بعدم جريانه في موارد الأمارات لانسدّ باب الاستصحاب إلّا في موارد قليلة، فكيف نصنع؟

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١٤٢

### كلام المحقّق الخراساني رحمه الله في حلّ الإشكال

وأجاب عنه صاحب الكفاية رحمه الله بأنّ اعتبار اليقين في أدلّة الاستصحاب إنّما هو لأجل التعيّد بالبقاء لا بالحدوث، فمفاد أدلّة الاستصحاب هو جعل الملازمة بين الحدوث والبقاء، فيكفي في جريانه الشكّ في البقاء على تقدير الحدوث ولا يلزم الشكّ الفعلي في البقاء.

ثمّ استشكل على نفسه بأنّ اليقين جعل موضوع الاستصحاب في لسان الأدلّة، فكيف يصحّ جريانه مع عدم اليقين؟ فأجاب عنه بأنّ اليقين المأخوذ في أدلّة الاستصحاب ليس موضوعاً له، بل طريق إلى الثبوت، فيكون التعيّد بالبقاء مبتتاً على أصل الثبوت لا- على اليقين به، وذكر اليقين في الأدلّة إنّما هو لمجرّد كونه طريقاً إليه، ففي موارد قيام الأمانة على شيء يحرز ثبوته بها وبقائه بأدلّة الاستصحاب الدالّة على الملازمة بين الثبوت والبقاء[١٥٣].

### نقد ما أفاده صاحب الكفاية في المقام

ويرد عليه إشكالان:

أ- ما أورد عليه سيّدنا الاستاذ الأعظم الإمام «مدّ ظلّه»، وهو وقوع التهافت والتناقض بين هذا الكلام وبين ما اختاره في التنبية الأوّل من اعتبار اليقين والشكّ الفعليين في جريان الاستصحاب، لأنّ لازم القول باعتبار فعليّة اليقين والشكّ فيه هو كونهما موضوعاً له، وهو لا يلائم القول بعدم كون اليقين

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١٤٣

موضوعاً للاستصحاب كما قال به في هذا التنبيه [١٥٤].

ب- أنه لا منافاة بين كون اليقين في أخبار الاستصحاب طريقيًا وموضوعيًا، فإنه طريقي باعتبار متعلقه، وموضوعي باعتبار الاستصحاب، فحرمة نقض اليقين بالشك تدور مدار اليقين، لأنه موضوعها.

### جواب المحقق النائيني رحمه الله عن الإشكال

وأجاب المحقق النائيني رحمه الله وبعض تلامذته عن الإشكال بأن أدلته حجّية الطرق والأمارات حاكمه على أخبار الاستصحاب بتوسعتها لها، فإن دليل حجّية الخبر الواحد مثلما يدل على أن من قام عنده الخبر متيقن بنظر الشارع ويأمره الدليل بإلغاء احتمال الخلاف.

والحاصل: أنه لو لم يكن أدلته حجّية الأمارات لم يجر الاستصحاب في موردها، لانحصار اليقين باليقين الوجداني، إلا أن أدلته حجّيتها تدل على كون اليقين على قسمين: وجداني وتعبدى، وكل منهما كافٍ لجريان الاستصحاب [١٥٥].

### نقد ما أفاده المحقق النائيني رحمه الله في المسألة

ويرد عليه أن دليل حجّية الأمارات منحصر في بناء العقلاء، فإنهم عند فقد العلم يعملون بعدة أمارات قد أمضى الشارع بعضها - كخبر الواحد - وردع عن بعض آخر - كالقياس والاستحسان - والعقلاء لا يرون أنفسهم عند العمل بخبر الواحد مثلًا متيقنين، بل يعملون عند فقدان القطع بخبر

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١٤٤

الواحد وسائر الأمارات من دون تنزيلها منزلة اليقين ومن دون إلغاء احتمال الخلاف أصلًا، بل تدل سيرتهم على الحجّية فقط، وهي بمعنى المنجزية والمعدّرية.

على أن سائر الأدلة التي ادعى دلالتها على حجّية الأمارات أيضاً لا تدل على تنزيلها منزلة اليقين، ألا ترى أن مفهوم آية النبأ الذي ادعى دلالته على حجّية خبر الواحد عبارة عن «إن جاءكم عادل بنبأ فلا يجب التبين»؟ وعلى فرض تسليمه أين دلالته على لزوم إلغاء احتمال الخلاف وتنزيل خبر العادل منزلة اليقين؟

### الحق في حل الإشكال

ويمكن الجواب عن الإشكال بأن اليقين - كما قلنا سابقاً - اخذ موضوعاً للاستصحاب بلحاظ تعلقه بالمتيقن، لا بلحاظ كونه من الصفات القائمة بنفس المتيقن، فإن اليقين بذلك اللحاظ له إبرام مصحح لإسناد النقض إليه، لا باللحاظ الثاني، وقد مرّ توضيح ذلك سابقاً [١٥٦].

ولابد من ضمّ نكته اخرى إليه حتى يتبين جواب الإشكال، وهي أن ملاك إبرام اليقين واستحكامه بالنسبة إلى المتيقن لا يكون كشفه عن الواقع دائماً، إذ كثيراً ما يكون جهلاً مركباً، بل الملاك هو حجّيته وعدم حجّية الشك، فكأنه قيل: «لا تنقض اليقين بالشك لأن اليقين حجّة والشك ليس بحجّة» فالحكم - عنى حرمة النقض - يدور مدار العلة، والمعنى «لا تنقض الحجّة باللاحجة».

فلا إشكال في جريان الاستصحاب في مورد الأمارات المعتمدة، لكونها

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١٤٥

حجّة، إلا أن حجّيتها شرعية وحجّية اليقين الوجداني عقلية.

هذا ما أجاب به سيدنا الاستاذ الإمام «مدّ ظلّه» عن الإشكال مع توضيح منّا [١٥٧].

ثم ذكر له مؤيّدات نذكر اثنين منها:

١- قوله «مدّ ظلّه»: ويؤيد ذلك، بل يدلّ عليه قوله في صحيحة زرارة الثانية:

«لأنك كنت على يقين من طهارتك فشككت وليس ينبغي لك أن تنقض اليقين بالشكّ أبداً» الظاهر منه إجراء استصحاب طهارة اللباس، ولا بد أن تحمل الطهارة على الواقعية منها، لعدم جريان الاستصحاب في الطهارة الظاهرية، ومعلوم أن العلم الوجداني بالطهارة الواقعية ممّا لا يمكن عادة [١٥٨]، بل العلم إنّما يحصل بالأمّارات، كأصالة الصحّة وإخبار ذي اليد وأمثالهما، فيرجع مفاده إلى أنه لا يرفع اليد عن الحجّة القائمة بالطهارة بالشكّ.

٢- قوله: بل يمكن أن يؤيد بصحيحته الاولى أيضاً، فإنّ اليقين الوجداني بالوضوء الصحيح أيضاً ممّا لا يمكن عادة، بل الغالب وقوع الشكّ في الصحّة بعده ويحكم بصحّته بقاعدة الفراغ، بل الشكّ في طهارة ماء الوضوء يوجب الشكّ فيه، فاليقين بالوضوء أيضاً لا يكون يقيناً وجدانياً غالباً [١٥٩].

إنتهى كلامه «مدّ ظلّه العالى».

فلاستصحاب جارٍ في مورد الأمّارات، كما يجرى في مورد اليقين الوجداني.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١٤٧

في استصحاب الكلّي

### استصحاب الكلّي والفرد

التنبية الثالث: المستصحب قد يكون فرداً وقد يكون كلياً.

والفرد إمّا أن يكون فرداً معيناً- كوجود زيد- فلا إشكال في جريان الاستصحاب فيه وترتيب آثاره عليه، وإمّا أن يكون فرداً مردّداً- كما إذا علمنا بوجود زيد أو عمرو في الدار ثم شككنا في بقائه فيها- فلا إشكال أيضاً في جريان الاستصحاب فيه وترتيب الآثار المشتركة بين وجود زيد وعمرو في الدار عليه، لا- الآثار المختصّة بكلّ واحدٍ منهما، لأنّ كلّاً منهما وجوده في الدار مشكوك الحدوث، فلا يجرى الاستصحاب فيه كي يترتب آثاره المختصّة به عليه.

وقيل: للفرد قسم ثالث: وهو الفرد المنتشر المعبر عنه بالكلّي المعين في الخارج، ومثّل له ب «صاع من الصبرة».

أقول: لا يمكن أن يكون شيء فرداً منتشراً، فإنّ الفردية تستلزم التشخص، والانتشار يستلزم عدم التشخص.

وأما مثال «صاع من الصبرة» فهو مثال للكلّي، لا للفرد، لأنّ الكلّي إذا قيّد بقيود متعدّدة لا يخرج عن الكلّيّة، لأنّ التقييد لا يوجب إلّا ضيق دائرة المقيّد من دون أن يخرج عن الكلّيّة، بل لبعض الكلّيات مصداق واحد، كمفهوم

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١٤٨

واجب الوجود، فالفرق بين «صاع من الحنطة» و «صاع من هذه الصبرة» إنّما يكون في سعة الدائرة وضيقها مع كون كلٍّ منهما كلياً، فلا يمكن أن يكون شيء جزئياً ومع ذلك كان منتشراً.

لا يقال: الفرد المرّدّد أيضاً لا يكون مشخصاً، فكيف قلت بأنّ الفردية فيه تستلزم جزئيتها وتشخصه؟!

فإنّه يقال: الفرد المرّدّد وإن كان عندنا مردّداً إلّا أنّه مشخص واقعاً، بخلاف «صاع من الصبرة» فإنّه لا تشخص فيه أصلاً.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١٤٩

### أقسام استصحاب الكلّي

## إشارة

والمتيقن السابق إذا كان كلياً وشك في بقائه فله أقسام:

## القسم الأول من استصحاب الكلي

الأول: أن يتحقق الكلي في ضمن فرد من أفراده ثم شك فيه من جهة الشك في بقاء ذلك الفرد، فالظاهر في هذا القسم جريان الاستصحاب في كل واحد من الفرد والكلي، لأن كلياً منهما متيقن الحدوث ومشكوك البقاء، إلا أنه لا حاجة لنا إلى جريان كليهما دائماً.

توضيح ذلك: أن الأثر الشرعي لو كان للفرد - كما إذا قال المولى: «أكرم زيداً الذي في الدار» - فلا بد من استصحاب الفرد لأجل ترتيب وجوب الإكرام عليه، ولا يغني عنه استصحاب الكلي - أعني وجود الإنسان في الدار - وترتيب هذا الأثر على الفرد، لكونه من قبيل الأصل المثبت، لأن بقاء الكلي يستلزم عقلاً كونه في ضمن هذا الفرد، لانحصاره به فرضاً، فاستصحاب الكلي لأجل إثبات الفرد وترتيب أثره عليه مثبت.

ولو كان الأثر للكلي - كما إذا قال المولى: «أكرم الإنسان الذي في الدار» - فلا بد من استصحاب الكلي، ولا يغني عنه استصحاب الفرد، لأن وجود الكلي

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١٥٠

الطبيعي وإن كان عين وجود أفراد عند المنطقيين والفلاسفة إلا أنهما متغايران عرفاً، والملاك في المقام نظر العرف، لأن المخاطب في الأخبار هو العرف، فالمتبع في فهم الأخبار الدالمة على الاستصحاب وتشخيص مصاديقها نظره لا - نظر المنطقيين والفلاسفة، فاستصحاب الفرد لا يوجب ترتيب الأثر على الكلي.

ولو كان كل منهما ذا أثر شرعي مختص به فلا بد من استصحاب الكلي والفرد كليهما وترتيب آثار كل منهما عليه.

نعم، لو كانا مشتركين في أثر واحد فلا إشكال في جريان الاستصحاب في كل منهما وترتيب هذا الأثر عليه.

فما ذهب إليه المحقق الخراساني رحمه الله من جريان الاستصحاب في الكلي والفرد في هذا القسم [١٦٠] لا يتم على إطلاقه.

هذا تمام الكلام في القسم الأول من استصحاب الكلي.

## القسم الثاني من استصحاب الكلي

الثاني: ما إذا علمنا بوجود الكلي في ضمن فرد مردد بين متيقن الارتفاع ومتيقن البقاء، كما إذا علمنا بوجود إنسان في الدار مع الشك في كونه زيداً أو عمراً، مع العلم بأنه لو كان زيداً لخرج قطعاً، ولو كان عمراً لبقى يقيناً، ومثاله في الشرعيات ما إذا رأينا رطوبةً مشتبهة بين البول والمنى فتوضأنا، فنعلم أنه لو كان الحدث الموجود هو الأصغر فقد ارتفع، ولو كان هو الأكبر فقد بقي.

ولا إشكال في عدم جريان استصحاب الفرد في هذا القسم، لعدم الشك

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١٥١

فيه، لأنه لو كان بولاً فقد ارتفع قطعاً ولو كان منياً فقد بقي يقيناً، فلا يمكن استصحاب البول ولا المنى.

لا يقال: ما الفرق بين المقام وبين ما سبق من الفرد المردد الذي قلت بجريان الاستصحاب فيه؟

فإنه يقال: الفرق واضح، فإن الفرد المردد الذي قلنا بجريان الاستصحاب فيه هو ما يكون مشكوك البقاء على كل تقدير، كما إذا علمنا بوجود شخص مردد بين زيد وعمرو في الدار ثم شككنا في بقائه، سواء كان زيداً أو عمراً، بخلاف المقام الذي يكون فيه الفرد

مقطوع البقاء على تقدير ومقطوع الارتفاع على تقدير آخر.

فلا إشكال في عدم جريان استصحاب الفرد في هذا القسم.

وأما استصحاب الكلّي فلا مانع من جريانه، فيجوز في المثال استصحاب الحدث الجامع بين الأكبر والأصغر ويحكم بترتب أثره عليه، كحرمه مسّ كتابة القرآن وعدم جواز الدخول في الصلاة، وأما عدم جواز المكث في المسجد فلا يترتب عليه، لعدم كونه أثراً لكلّي الحدث، بل لخصوص الجنابة، ولا مجال لجريان الاستصحاب فيها، لعدم اليقين بها [١٦١].

إن قلت: فلم يجب عليه الغسل مع كونه أيضاً من آثار خصوص الجنابة؟

قلت: وجوب الغسل عليه لا يكون لأجل استصحاب كلّي الحدث، بل لأجل رفع ما ترتب عليه من عدم جواز الدخول في الصلاة ونحوه، فلا ربط لوجوب الغسل بمسألة الاستصحاب.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١٥٢

### منشأ الشك في القسم الثاني من استصحاب الكلّي

واستشكل بعضهم في جريان الاستصحاب في هذا القسم بأن الاستصحاب فيه وإن كان جارياً في نفسه، لتمامية موضوعه من اليقين والشك، إلمائه محكوم بأصل سببي، فإنّ الشك في بقاء الكلّي مسبب عن الشك في حدوث الفرد الطويل، والأصل عدمه، ففي المثال يكون الشك في بقاء الحدث مسبباً عن الشك في حدوث الجنابة، فتجوز أصالة عدم حدوث الجنابة، وبانضمام هذا الأصل إلى الوجدان يحكم بارتفاع الحدث، فإنّ الحدث الأصغر مرتفع بالوجدان [١٦٢]، والحدث الأكبر منفي بالأصل.

لا يقال: أصالة عدم حدوث الجنابة معارضة بأصالة عدم حدوث البول، فيتساقط الأصلان في ناحية السبب وتصل النوبة إلى الأصل المسببي، وهو استصحاب بقاء الكلّي.

فإنه يقال: لا تجوز أصالة عدم حدوث البول، لعدم ترتب الأثر عليه، لأنه توضعاً فرضاً بعد حدوث الرطوبة المشتبهة بين البول والمنى.

### جواب صاحب الكفاية عن الإشكال

وقد أجاب عنه المحقق الخراساني رحمه الله أولاً: بأنّ الشك في بقاء الكلّي ليس مسبباً عن الشك في حدوث الفرد الطويل، بل مسبب عن الشك في كون الحادث طويلاً أو قصيراً، وبعبارة أخرى: الشك في بقاء الكلّي مسبب عن الشك في خصوصية الفرد الحادث، وليس له حالة سابقة حتى يكون مورداً للأصل، فتجوز فيه أصالة عدم كونه طويلاً، فما هو مسبوق بالعدم - وهو [١٦٣]

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة ؛ ج ٦ ؛ ص ١٥٣

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١٥٣

حدوث الفرد الطويل - ليس الشك في بقاء الكلّي مسبباً عنه، وما يكون الشك فيه مسبباً عنه - وهو كون الحادث طويلاً - ليس مسبوقاً بالعدم حتى يكون مورداً للأصل.

وثانياً: بأنّ بقاء الكلّي عين بقاء الفرد الطويل، فإنّ الكلّي عين الفرد، لا أنه من لوازمه ومسبباته، فلا تكون هناك سببية ومسببية [١٦٤].

هذا حاصل ما أفاده المحقق الخراساني رحمه الله في المقام.

### نقد الفقرة الأخيرة من كلام صاحب الكفاية رحمه الله

وفيه: أن العيية لا تنفع للقائل بجريان الاستصحاب في الكلّي، إذ لو كان جريان أصالة عدم حدوث الفرد الطويل على تقدير السببية قادحاً فهو أولى بذلك على تقدير العيية.

### إشكال تغاير القضيتين في القسم الثاني من استصحاب الكلّي ودفعه

وأورد سيدنا الاستاذ الأعظم الإمام «مدّ ظلّه» على جريان الاستصحاب في هذا القسم إشكالاً آخر، وهو أن المتيقن السابق مردّد بين الحيوانين [١٦٥]، والكلّي متكثر الوجود في الخارج، فالبق غير الفيل وجوداً وحيثيةً، حتّى أن حيوانية البق أيضاً غير حيوانية الفيل على ما هو التحقيق في باب الكلّي الطبيعي، وما هو مشكوك البقاء ليس هذا المتيقن المرّد بينهما، فلا تتحد القضيتان.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١٥٤

ثمّ أجاب «مدّ ظلّه» عنه بأنّ القضيتين وإن كانتا متغايرتين بالدقّة العقلية، إلّا أنّهما متحدتان عرفاً، والملاك فهم العرف، لأنّه مخاطب في الأخبار التي من جملتها قوله: «لا تنقض اليقين بالشك».

ثمّ قال: لكنّ الإنصاف أنّه لو اغمض النظر عن وحدتهما عرفاً فلا يمكن التخلّص عن الإشكال، سواء اريد إجراء استصحاب الكلّي المعرّي واقعاً عن الوجود والخصوصية أو استصحاب الكلّي المتشخص بإحدى الخصوصيتين أو الكلّي الموجود في الخارج مع قطع النظر عن الخصوصية، وذلك لاختلال ركني الاستصحاب أو أحدهما على جميع التقادير.

أمّا على التقدير الأوّل: فلأنّ حصول اليقين بوجود الكلّي المعرّي عن الوجود والخصوصية غير معقول، فلا يحصل الشكّ أيضاً، فيختلّ ركنه.

وأما على التقدير الثاني: فلأنّ ذلك عين العلم الإجمالي بوجود أحدهما، لأنّ الكلّي المتشخص بكلّ خصوصية يغيّر المتشخص بالخصوصية الأخرى، فتكون القضية المتيقنة العلم الإجمالي بوجود أحدهما، وقضية اعتبار وحدتها مع المشكوك فيها أن يشكّ في بقاء المعلوم بالإجمال، وفي المقام لا يكون الشكّ في بقاء المعلوم بالإجمال، بل يعلم في الزمان الثاني إجمالاً إمّا ببقاء الطويل أو ارتفاع القصير، وإمّا يكون الشكّ في البقاء إذا احتمل ارتفاع ما هو المعلوم، طويل العمر كان أو قصيره، فاختلف الركن الثاني من الاستصحاب، وهو الشكّ في بقاء المتيقن.

وأما على التقدير الثالث: فلعدم وجود الكلّي في الخارج مع قطع النظر عن الخصوصية إلّا على رأي الرجل الهمداني من أن نسبة الكلّي الطبيعي إلى أفرادها من قبيل نسبة الأب الواحد إلى أولاده، فالقدر المشترك بين زيد

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١٥٥

وعمره موجود في الخارج ويسمى الإنسان، وهما فردان من الإنسان، لا أنّهما إنسانان، وأمّا على ما هو المشهور بين الفلاسفة والمنطقيين - وهو المسلك المنصور - من أن نسبة الكلّي الطبيعي إلى أفرادها من قبيل نسبة الآباء المتعددة إلى أبنائهم والكلّي يكون متكثر الوجود بتكثر أفرادها وكلّ واحد من زيد وعمره إنسان فتكون الطبيعة في الخارج طبيعتين، فكما لا علم تفصيلي بإحدى الخصوصيتين لا علم تفصيلي بإحدى الطبيعتين.

نعم، نعلم إجمالاً بتحقق الكلّي في ضمن أحد الفردين، إلّا أنّنا لا نشكّ في الزمان الثاني في بقاء ذلك المعلوم بالإجمال، لأننا نعلم ببقائه على تقدير حدوثه في ضمن الفرد الطويل وبارتفاعه على تقدير حدوثه في ضمن الفرد القصير كما قلنا في التقدير الثاني، ففي هذا التقدير أيضاً اختلّ الركن الثاني من الاستصحاب، وهو الشكّ في بقاء المتيقن السابق.

فالتخلّص عن الإشكال هو ما أشرنا إليه من وحدة القضيتين عرفاً، وهي المعبرة في الاستصحاب [١٦٦].

### ما الفرق بين المقام وبين استصحاب البقاء في الشبهة المفهومية؟

ثم إن هاهنا إشكالاً آخر، وهو ما يرد على استصحاب بقاء النهار في الشبهة المفهومية في أن النهار ينتهي باستتار قرص الشمس أو يبقى إلى زوال الحمرة المشرقية؛ لأن الاستصحاب غير جارٍ فيه، لعدم الشك في الخارج، لأن استتار القرص معلوم وعدم زوال الحمرة معلوم أيضاً، فالأمر دائر بين المعلومين، وإنما الشك في انطباق مفهوم النهار على إحدى القطعتين.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١٥٦

وكذا الحال فيما نحن فيه، لدوران الأمر بين المقطوعين، لأن الحيوان الخارجى إما باقٍ قطعاً أو مرتفعاً كذلك، فلا شك في الخارج، وإنما الشك في انطباق عنوان الفيل أو البق عليه.

### بيان الإمام الخميني «مدّ ظلّه» في الجواب عن الإشكال

وأجاب عنه سيّدنا الاستاذ الأعظم الإمام «مدّ ظلّه» بأن قياس ما نحن فيه على الشبهة المفهومية مع الفارق، لأن الشك في الشبهة المفهومية ليس إلّا معنى اللغوى أو العرفى، أى يشك في أن لفظ «النهار» موضوع إلى هذا الحد أو ذلك الحد، وهو ليس مجرى الاستصحاب؛ لأن المعنى اللغوى أو العرفى لا يثبت بالاستصحاب.

بخلاف ما نحن فيه، فإن الشك إنما هو في بقاء الحيوان الخارجى، ومنشأ الشك إنما هو الشك في طول عمره وقصره واقعاً، ومثل ذلك لا إشكال في جريان الاستصحاب فيه، لأنه مربوط بالواقع، لا بالعرف واللغة، فلا ربط للمقام بالشبهة المفهومية [١٦٧].

### الشبهة العباية

بقي هنا إشكال آخر منسوب إلى الفقيه الجليل السيد إسماعيل الصدر رحمه الله، وهو المعروف بالشبهة العباية، وهى أنه لو علمنا بإصابة النجاسة أحد طرفى العباء من الأسفل أو الأعلى ثم طهرنا الطرف الأسفل فطهارته يورث الشك في بقاء النجاسة فى العباء؛ لاحتمال أن تكون النجاسة المعلومه قد أصابت الطرف الأعلى، فيجرى فيه استصحاب بقاء النجاسة ويلزمه القول بنجاسة الملاقى

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١٥٧

للطرفين، مع أنه لم يلتزم به أحد، لأن الطرف الأسفل مقطوع الطهارة والطرف الأعلى مشكوك النجاسة، للشك في إصابة النجاسة له، فلا يجرى الاستصحاب فى القسم الثانى من الكلّى، لعدم ترتب الأثر عليه.

### كلام الإمام الخميني «مدّ ظلّه» حول الشبهة العباية

وأجاب عنه سيّدنا الاستاذ الأعظم الإمام «مدّ ظلّه العالى» بأن جريان استصحاب النجاسة وإن كان ممّا لا مانع منه، لأن وجود النجاسة فى الثوب كان متيقناً، ومع تطهير أحد طرفيه يشك فى بقائها فيه، إلّا أنه لا يترتب على ملاقاته الثوب أثر ملاقاته النجس، فإن استصحاب بقاء الكلّى لا يثبت كون ملاقاته الأطراف ملاقاته النجس إلّا بالأصل المثبت، لأن ملاقاته الأطراف ملاقاته للنجس عقلاً.

توضيح ذلك: أنه لو حصل لنا العلم التفصيلى بنجاسة موضع من العباء مثلاً، ثم شكنا فى تطهيره يجرى الاستصحاب ويحكم بنجاسة ملاقيه مع الرطوبة، وذلك لأن الاستصحاب يحكم بنجاسة ذلك الموضع من العباء ظاهراً، وبضميمة حكم الشارع بتنجس ملاقى النجس يتم المدعى.

وبعبارة أخرى: هاهنا قياس منتج لنجاسة الملاقى فى هذا المثال، وهو أن هذا الموضع من العباء نجس شرعاً بحكم الاستصحاب، وملاقى النجس نجس بحكم الأخبار.

وأما لو علمنا إجمالاً بنجاسة أحد أطراف الفرش، ثم حصل الملاقاته لجمعها فالعقل يحكم بتحقق الملاقاته مع النجس لا محالة ونضم



إليه قوله:

«ملاقى النجس نجس» ونستنتج نجاسة الملاقى، وفي هذا المثال وإن كان ثبوت

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١٥٨

كون الملاقاة مع النجاسة بواسطة حكم العقل إلّا أنّ العلم لوازمه وملزوماته وملازماته كلّها حجّة، بخلاف الاستصحاب، ولذا لو شككنا في المثال في تطهير الفرش بعد حصول العلم بنجاسة أحد أطرافه فإن كان لكلى نجاسته أثر - كأن نذر إعطاء درهم في كلّ يوم كان فرشه نجساً - يجرى استصحاب كلى نجاسته ويترتب هذا الأثر عليه، بخلاف نجاسة ملاقى جميع الأطراف، لأنّ الشارع حكم بنجاسة ملاقى النجس، وكون هذه الملاقاة ملاقاة مع النجس من اللوازم العقلية المترتبة على استصحاب نجاسة الفرش، فلا يجرى استصحاب نجاسة الفرش بالنسبة إلى ترتب نجاسة ملاقيه، لأنّه مثبت.

وما نحن فيه من هذا القبيل، لأنّ استصحاب كلى النجاسة في العباء الذي كان أحد طرفيه نجساً وغسل طرفه الأسفل لا يثبت أنّ ملاقاة كلا طرفي العباء ملاقاة للنجاسة إلّا بالاستلزام العقلي؛ لأنّ المحرز بالوجدان هو ملاقاة العباء، لا ملاقاة النجس، فيكون أصلاً مثبتاً [١٦٨]. هذا حاصل ما أجاب به سيدنا الاستاذ «مدّ ظلّه» عن الشبهة مع توضيح منّا.

### كلام المحقق النائيني رحمه الله في المقام

وقرّر المحقق النائيني رحمه الله هذا الجواب ببيان علمي، وهو أنّه لو كان طرف معين من العباء نجساً يجرى الاستصحاب في مفاد «كان الناقصة» لأننا نقول:

هذا الموضع من العباء كان نجساً، والآن نشكّ في بقاء نجاسته، فيستصحب ويترتب عليه نجاسة ملاقيه بلا واسطة عقلية [١٦٩].

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١٥٩

وأما الاستصحاب المدعى في المقام فلا يمكن جريانه في مفاد «كان الناقصة» بأن يشار إلى طرف معين من العباء ويقال: إنّ هذا الطرف كان نجساً وشكّ في بقائها، فالاستصحاب يقتضى نجاسته، وذلك لأنّ أحد طرفي العباء مقطوع الطهارة، والطرف الآخر مشكوك النجاسة من أول الأمر، فليس لنا يقين بنجاسة طرف معين يشكّ في بقائها ليجرى الاستصحاب فيها.

نعم، يمكن إجرائه في مفاد «كان التامة» بأن يقال: إنّ النجاسة في العباء كانت موجودة وشكّ في ارتفاعها، فالآن كما كانت، إلّا أنّه لا تترتب نجاسة الملاقى على هذا الاستصحاب إلّا على القول بالأصل المثبت، لأنّ الحكم بنجاسة الملاقى يتوقف على نجاسة ما لاقاه وتحقق الملاقاة خارجاً، ومن الظاهر أنّ استصحاب وجود النجاسة في العباء لا يثبت ملاقاة النجس إلّا على القول بالأصل المثبت، ضرورة أنّ الملاقاة ليست من الآثار الشرعية لبقاء النجاسة، بل من الآثار العقلية، وعليه فلا تثبت نجاسة الملاقى للعباء [١٧٠]، إنتهى كلامه.

### البحث حول ما أفاده المحقق النائيني رحمه الله

وأورد على هذا الجواب أحد [١٧١] تلامذته مناقشة ظاهرة على زعمه، وهي أنّه يمكن جريان الاستصحاب في مفاد «كان الناقصة» مع عدم تعيين موضع النجاسة، بأن نشير إلى الموضع الواقعي، ونقول: خيط من هذا العباء كان نجساً والآن كما كان، أو نقول: طرف من هذا العباء كان نجساً والآن كما كان، فهذا الخيط أو الطرف محكوم بالنجاسة للاستصحاب، والملاقاة ثابتة بالوجدان، إذ

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١٦٠

المفروض تحقّق الملاقاة مع طرفي العباء، فيحكم بنجاسة الملاقى لا محالة [١٧٢]، إنتهى موضع الحاجة من كلامه.



لكنه مردود بأن التردد في موضع النجاسة هو الموجب لكون الأصل مثبتاً كما عرفت، فلا ينفعه إمكان جريان الاستصحاب في مفاد «كان الناقصة» بنحو التردد.

### كلام آخر للمحقق النائيني رحمه الله حول شبهة العبائية

وللمحقق النائيني رحمه الله جواب آخر من الشبهة، وهو أن الاستصحاب الجارى في مثل العباء ليس من استصحاب الكلّي في شيء؛ لأنّ استصحاب الكلّي إنّما هو فيما إذا كان الكلّي المتيقّن مردداً بين فرد من الصنف الطويل وفرد من الصنف القصير، كالحيوان المرّد بين البقّ والفيل على ما هو المعروف، بخلاف المقام، فإنّ التردد فيه في خصوصيّة محلّ النجس مع العلم بخصوصيّة الفرد، والتردد في خصوصيّة المكان أو الزمان لا يوجب كئيّة المتيقّن، فليس الشكّ حينئذٍ في بقاء الكلّي وارتفاعه حتّى يجرى الاستصحاب فيه، بل الشكّ في بقاء الفرد الحادث المرّد من حيث المكان.

وذكر لتوضيح مراده مثالين: الأوّل: ما إذا علمنا بوجود زيد في الدار، فانهدم الطرف الشرقي منها، فلو كان زيد فيه فقد مات بانهدامه، ولو كان في الطرف الغربي فهو حيّ، فحياة زيد وإن كان مشكوكاً فيها، إلّا أنّه لا مجال معه لاستصحاب الكلّي، والمقام من هذا القبيل بعينه، الثاني: ما إذا كان لزيد درهم واشتبه بين ثلاثة دراهم مثلاً، ثمّ تلف أحد الدراهم، فلا معنى لاستصحاب

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١٦١

الكلّي بالنسبة إلى درهم زيد، فإنّه جزئي واشتبه بين التالف والباقي [١٧٣]، إنتهى كلامه رحمه الله.

ثمّ أورد عليه بعض [١٧٤] الأعلام من تلامذته بأنّ هذا الجواب غير تامّ، فإنّ الإشكال ليس في تسمية الاستصحاب الجارى في مسألة العباء باستصحاب الكلّي، بل الإشكال إنّما هو في أنّ جريان استصحاب النجاسة لا يجتمع مع القول بطهارة الملاقي لأحد أطراف الشبهة، سواء كان الاستصحاب من قبيل استصحاب الكلّي أو الجزئي، فكما أنّه لا مانع من استصحاب حياة زيد في المثال الأوّل، كذلك لا مانع من جريان الاستصحاب في مسألة العباء.

وأما المثال الثاني فالاستصحاب فيه معارض بمثله، فإنّ أصالة عدم تلف درهم زيد معارض بأصالة عدم تلف درهم غيره، ولو فرض عدم الابتلاء بالمعارض لا مانع من جريان الاستصحاب فيه، كما إذا اشتبه خشبة زيد مثلاً بين أخشاب لا مالك لها لكونها من المباحات الأصليّة، فتلف أحدها، فتجرى أصالة عدم تلف خشبة زيد بلا معارض [١٧٥]، إنتهى كلامه.

### نقد ما أفاده المحقق الخوئي «مدّ ظلّه» في المقام

وفيه: أنّ من ألقى شبهة العبائية إنّما ألقاها لأجل سدّ جريان الاستصحاب في القسم الثاني من الكلّي، وهذا لا يتمّ إلّا إذا كان مسألة العباء من قبيل استصحاب الكلّي، وأمّا لو كان كما ذكره النائيني رحمه الله فلا ربط له بمسألة استصحاب الكلّي، لأنّ عدم جريان الاستصحاب في جزئي خاصّ لجهة

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١٦٢

- كمسألة العباء على فرض كونها من قبيل استصحاب الجزئي - لا يستلزم عدم جريانه في الكلّي ولا في سائر الجزئيات، فقوله «مدّ ظلّه»: «إنّ الإشكال ليس في تسمية الاستصحاب الجارى في مسألة العباء باستصحاب الكلّي» غير تامّ، فلا يرد على المحقق النائيني رحمه الله هذا الإشكال.

### نقد كلام المحقق النائيني رحمه الله حول شبهة العبائية

ولكن يرد عليه أنه إن أراد به استصحاب الفرد الخاص في مسألة العباء - أي مع إضافته إلى الأسفل أو الأعلى - فلا إشكال في عدم جريانه، لأنَّ الأسفل مقطوع الطهارة والأعلى كان مشكوك النجاسة من أول الأمر، وليس لنا فيه قضية متيقنة، وإن أراد به استصحاب الفرد المرّد فليس المقام منه، فإنَّ الفرد المرّد الذي يجري الاستصحاب فيه هو ما يكون مشكوك البقاء على كل تقدير كما عرفت [١٧٦]، وإلا فلا تتحد القضيتان، ألا ترى أنَّ القضية المتيقنة في المقام تكون نجاسة أعلى العباء أو أسفله على الإجمال، بخلاف المشكوكه، فإنَّ لا نشك في نجاسة أحدهما على الإجمال بعد غسل الأسفل، بل نشك في نجاسة الأعلى فقط، للقطع بطهارة الأسفل. نعم، لو شككنا في تطهير العباء بعد العلم الإجمالي بنجاسة أعلاه أو أسفله لكان من قبيل استصحاب الفرد المرّد، لكنّه خارج عمّا نحن فيه.

وأمّا نظير المقام بما إذا علمنا بوجود زيد في الدار، فانهدم الطرف الشرقي منها، فجوابه أولًا: أنه لا إشكال في جريان استصحاب الكلّي في هذا المثال أيضاً، لأنَّ بعد دخول زيد في الدار علمنا بوجود الإنسان فيها، وبعد انهدام اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١٦٣

الجانب الشرقي شككنا في بقائه، فيستصحب، فيجربى في المثال استصحاب الكلّي أيضاً كما يجري فيه استصحاب الفرد، لأنك عرفت [١٧٧] أنه لو كان للكلّي أثر شرعي لا يغني استصحاب الفرد عن استصحابه.

وثانياً: أنَّ مسألة العباء تفارق هذا المثال من حيث المورد، إذ مسألة العباء تكون ذات أثر شرعي على كل تقدير، لأنَّ النجس - سواء كان هو الأسفل أو الأعلى - يجب غسله واجتنباه، فالمتيقن أمر كلّي له فردان، بخلاف المثال، فإنَّ الأثر يكون لكون زيد في الدار، لا لكونه في الطرف الشرقي أو الغربي منها، فالمتيقن فيه أمر جزئي، وهو كون زيد في الدار.

وبعبارة اخرى: إنَّ الموضوع في مسألة العباء هو المتنجس، وهو مرّد بين الأسفل والأعلى، ولكلّ منهما أثر شرعي خاص به، وتعدّد الأثر كاشف عن تعدّد الموضوع، فهو كلّي، بخلاف المثال، فإنَّ الموضوع فيه هو كون زيد في الدار، والأثر له من دون إضافته إلى الطرف الشرقي أو الغربي منها، ووحده الأثر كاشفه عن وحدة الموضوع، فهو جزئي وشخصي، فقياس المقام بهذا المثال قياس مع الفارق.

### جواب المحقّق الخوئي «مدّ ظلّه» عن الشبهة العباية ونقده

ثمَّ إنَّ بعض الأعلام أجاب عن الشبهة بوجه آخر، حيث قال:

فالإنصاف في مثل مسألة العباء هو الحكم بنجاسة الملاقي، لا لرفع اليد عن الحكم بطهارة الملاقي لأحد أطراف الشبهة المحصورة على ما ذكره السيّد الصدر رحمه الله من أنه على القول بجريان استصحاب الكلّي لا بد من رفع اليد عن

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١٦٤

الحكم بطهارة الملاقي لأحد أطراف الشبهة، بل لعدم جريان القاعدة التي نحكم لأجلها بطهارة الملاقي في المقام، لأنَّ الحكم بطهارة الملاقي إمّا أن يكون لاستصحاب الطهارة في الملاقي، وإمّا أن يكون لجريان الاستصحاب الموضوعي وهو أصالة عدم ملاقاته النجس، وكيف كان، يكون الأصل الجارى في الملاقي في مثل مسألة العباء محكوماً باستصحاب النجاسة في العباء، فمن آثار هذا الاستصحاب هو الحكم بنجاسة الملاقي، ولا منافاة بين الحكم بطهارة الملاقي في سائر المقامات والحكم بنجاسته في مثل المقام للأصل الحاكم على الأصل الجارى في الملاقي، فإنَّ التفكيك في الاصول كثير جداً، فبعد ملاقات الماء مثلاً لجميع أطراف العباء نقول: إنَّ الماء قد لاقى شيئاً كان نجساً، فيحكم ببقائه على النجاسة للاستصحاب، فيحكم بنجاسة الماء [١٧٨]، إنتهى كلامه.

لكنّه مبني على عدم كون استصحاب نجاسة العباء بالنسبة إلى الحكم بنجاسة ملاقيه أصلاً مثبتاً، وقد عرفت أنه مثبت، فلا يتم ما أفاده هذا المحقّق الكبير، والحق في الجواب هو ما تقدّم [١٧٩].

فتحصّل من جميع ما ذكرناه أنّه يجرى الاستصحاب في القسم الثاني من الكلّي.

### القسم الثالث من استصحاب الكلّي

الثالث: ما إذا كان الشكّ في بقاء الكلّي لاحتمال قيام فرد آخر مقام الفرد المعلوم ارتفاعه، وهو يتصوّر على وجهين:

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١٦٥

أحدهما: ما إذا كان منشأ الشكّ احتمال مقارنة فرد آخر لوجود الفرد المعلوم، بحيث احتمل اجتماعهما في الوجود.

وثانيهما: ما إذا كان منشأ احتمال حدوث فرد آخر مقارناً لزوال الفرد المعلوم. فهل يجرى الاستصحاب في هذا القسم مطلقاً، أو لا يجرى مطلقاً، وهو ظاهر صاحب الكفاية، أو يجرى في الصورة الأولى دون الثانية، وهو ما قال به الشيخ الأعظم في الرسائل؟ فيه ثلاثة أقوال.

ولابدّ قبل التحقيق في المسألة من ذكر نكتتين:

### القول في استصحاب الأعراض ذوات المراتب

الأولى: أنّ الشيخ رحمه الله بعد تقوية القول الأخير - وهو التفصيل بين صورتين - استثنى مورداً من الصورة الثانية، وهو الأعراض ذوات المراتب، فذهب إلى جريان استصحاب الكلّي فيها حيث قال:

ويستثنى من عدم الجريان في القسم الثاني ما يتسامح في العرف فيعدّون الفرد اللاحق مع الفرد السابق كالمستمرّ الواحد، مثل ما لو علم السواد الشديد في محلّ وشكّ في تبدّله بالبياض أو بسواد أضعف من الأوّل، فإنّه يستصحب السواد [١٨٠]، إنتهى موضع الحاجة من كلامه رحمه الله.

ويرد عليه أنّه ليس من ما نحن فيه؛ لأنّ الشدّة والضعف في السواد ونحوه وصفان له عرفاً [١٨١]، كما أنّ الشباب والشيب وصفان لزيد مثلاً، فكما أنّهما لا يوجبان تحقّق فردين من الإنسان فالشدّة والضعف أيضاً في نظر العرف

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١٦٦

لا يوجبان تحقّق فردين من السواد، فإذا شكّ في تبدّل السواد الشديد إلى البياض أو إلى السواد الضعيف مع القطع بزوال شدّته يجرى استصحاب نفس السواد الأوّل، فهو من قبيل استصحاب الجزئي، لا الكلّي، كما أنّ استصحاب بقاء زيد فيما إذا شككنا في أنّه هل هو مات أو لا مع القطع بزوال شبابه استصحاب الجزئي لا الكلّي، وإن أبيت فراجع إلى وجدانك، فإنّك - إذا تبدّل اللون الشديد الذي في ثوبك إلى الضعيف - تقول: ضعف اللون، ولا تقول:

انعدم اللون الأوّل وعرض على الثوب لون جديد، وهذا شاهد على أنّهما لونٌ واحد، والشدّة والضعف حالتان له، فما استثناه الشيخ رحمه الله كان خارجاً عن محلّ النزاع رأساً وكان إخراجاً من قبيل الاستثناء المنقطع.

### القول في استصحاب الطلب عند زوال الوجوب

الثانية: إذا علم بوجوب شيء وقطع بزواله وشكّ في أنّه هل هو تبدّل إلى الاستحباب أو ارتفع رجحانه رأساً، كان من قبيل القسم الثالث من استصحاب الكلّي، لأنّه من قبيل الشكّ في تبدّل فرد من الطلب بفرد آخر مغاير له عرفاً، ولا يكون الوجوب والاستحباب وصفين للطلب في نظر العرف كما كان الشدّة والضعف وصفين للسواد، فإذا علم زوال وجوب شيء واحتمل تبدّله إلى الاستحباب يكون من موارد محلّ النزاع، فإن قلنا بجريان الاستصحاب في الصورة الثانية من القسم الثالث بقى أصل الطلب وإلا فلا.

## البحث حول تفصيل الشيخ الأنصاري رحمه الله في المقام

استدلَّ الشيخ رحمه الله لما اختاره من التفصيل بين الصورتين بأنَّه في الصورة الأولى يكون الكلِّي المعلوم سابقاً مردداً بين أن يكون وجوده على نحو

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١٦٧

لا- يرتفع بارتفاع الفرد المعلوم ارتفاعه، وأن يكون على نحو يرتفع بارتفاع ذلك الفرد، فيحتمل كون الثابت في الآن اللاحق عين الموجود سابقاً، فيجرى الاستصحاب فيه، بخلاف الصورة الثانية، فإنَّ الكلِّي المعلوم سابقاً قد ارتفع يقيناً، ووجوده في ضمن فرد آخر مشكوك الحدوث من الأول، فلا يمكن جريان الاستصحاب فيه [١٨٢].

ويرد عليه أن مقارنة فرد لفرد آخر وعدمها لا- دخل لهما في بقاء الكلِّي وعدمه، إذ النظر في استصحاب الكلِّي إلى نفس الكلِّي مع قطع النظر عن خصوصيات الفرد الذي هو في ضمنه، فلا وجه للتفصيل بين الصورتين، لأنَّ حدوث الكلِّي في كليهما مقطوع وبقائه مشكوك.

فلا بدّ إمّا من القول بعدم جريان الاستصحاب في القسم الثالث من الكلِّي مطلقاً وإمّا من القول بجريانه فيه كذلك حسب ما يقتضيه الدليل.

## أدلة المنكرين لجريان الاستصحاب في القسم الثالث من الكلِّي

وقد استدلَّ على العدم بوجوه:

منها: أن العلم بوجود الفرد في الخارج إنّما يلزم العلم بوجود حصّة من الكلِّي في ضمن الفرد الخاصّ، لا- العلم بوجود الكلِّي، والحصّة الموجودة في ضمن الفرد الخاصّ تغاير الحصّة الأخرى في ضمن فرد آخر، ولذا قيل: نسبة الكلِّي إلى الأفراد نسبة الآباء المتعدّدة إلى الأبناء [١٨٣].

واستشكل عليه سيّدنا الاستاذ الأعظم الإمام «مدّ ظلّه» بقوله: لا يخفى أن هذا

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١٦٨

ناش من عدم تعقل الكلِّي الطبيعي وكيفية وجوده وعدم الوصول إلى مغزى [١٨٤] مراد القوم من أن نسبة الكلِّي إلى الأفراد نسبة الآباء إلى الأبناء، ضرورة أن الكلِّي الطبيعي لدى المحققين موجود بتمام ذاته مع كلّ فرد من الأفراد، فكُلّ فرد في الخارج بتمام هويته عين الكلِّي، لا أنّه حصّة منه، ولا يعقل الحصص للكلِّي، فزيد إنسان، لا نصف إنسان أو جزء إنسان أو حصّة منه، فلا معنى للحصّة أصلاً.

وبالجملة: هذا الإشكال بمكان من الضعف يغني تصوّر الكلِّي عن ردّه، والعجب أن بعض أعظم العصر ادّعى البداهة لما اختاره من الحصص للكلِّي [١٨٥] مع كونه ضروري الفساد [١٨٦]، إنتهى كلامه.

وهو حقّ متين، فالاستدلال بهذا الوجه على عدم جريان الاستصحاب في القسم الثالث من الكلِّي غير تامّ.

## البحث في كلام صاحب الكفاية في المسألة

ومنها: ما استدلَّ به المحقق الخراساني رحمه الله، وهو أن الطبيعي يتعدّد بتعدّد أفراده، والكلِّي في ضمن فرد غيره في ضمن فرد آخر، فالقضية المشكوكه في استصحاب القسم الثالث من الكلِّي غير المتيقّنه، مع أن الاتحاد بينهما شرط في جريان الاستصحاب [١٨٧].

وأورد عليه سيّدنا الاستاذ الأعظم الإمام «مدّ ظلّه» بأنَّ الكلِّي الموجود

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١٦٩

في ضمن فرد وإن كان مغايراً عقلاً للكلى الموجود في ضمن فرد آخر كما حَقَّق في محلّه، إلّا أنّ جريان الاستصحاب لا يتوقّف على الوحدة العقلية، بل الميزان وحدة القضية المتيقّنة والمشكوك فيها عرفاً، ولا إشكال في اختلاف الكليات بالنسبة إلى أفرادها لدى العرف.

توضيحه: أنّ الأفراد قد تلاحظ بالنسبة إلى النوع الذي هي تحته، كزيد وعمرو بالنسبة إلى الإنسان، وقد تلاحظ بالنسبة إلى الجنس القريب، كزيد وحمار بالنسبة إلى الحيوان، وقد تلاحظ بالنسبة إلى الجنس المتوسط أو البعيد، وقد تلاحظ بالنسبة إلى الكلى العرضى الذي هي تحته، كزيد وعمرو بالنسبة إلى الأسود أو الأبيض، أو بالنسبة إلى العالم أو الجاهل.

ولا يخفى أنّ الأفراد بالنسبة إلى الكليات مختلفة عرفاً، فإنّه لا يرى إنسانية زيد مغايرة لإنسانية عمرو مثلاً، وهكذا لا يرى حيوانية بقر مغايرة لحيوانية حمار مثلاً، فإذا علمنا بوجود الإنسان في الدار في ضمن زيد ثم علمنا بخروج زيد منها واحتملنا وجود عمرو فيها مقارناً لوجوده أو لخروجه لا إشكال في جريان استصحاب الإنسان؛ لأنّ الإنسان في ضمن زيد لا يغير عرفاً الإنسان في ضمن عمرو، وكذا إذا علمنا بوجود الحيوان في الدار في ضمن بقر ثم علمنا بخروج هذا البقر منها واحتملنا وجود حمار فيها مقارناً لوجوده أو لخروجه لا إشكال في جريان استصحاب الحيوان؛ لأنّ الحيوان في ضمن البقر لا يغير عرفاً الحيوان في ضمن الحمار، بخلاف ما إذا علمنا بوجود الحيوان في الدار في ضمن زيد ثم علمنا بخروج زيد منها واحتملنا وجود حمار فيها مقارناً لوجوده أو لخروجه، فإنّ الإنسان وإن كان حيواناً عند المنطقيين، ولذا عزّفوه بأنّه «حيوان ناطق» إلّا أنّ العرف لا يرى الإنسان من جنس الحيوان،

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١٧٠

فلا يجرى استصحاب الحيوان في هذا المثال.

وبالجملة: إذا كانت القضية المتيقّنة متّحدة مع المشكوك عند العرف يجرى الاستصحاب في القسم الثالث من الكلى، وإذا لم تكونا كذلك فلا يجرى، ولا عبرة بالوحدة العقلية وعدمها [١٨٨].

هذا حاصل بيان سيدنا الاستاذ الأعظم الإمام «مدّ ظلّه» في المقام، وهو حقّ متين.

وإن شئت قلت بجريان الاستصحاب في القسم الثالث من الكلى مطلقاً من غير التصريح بالتفصيل بين ما إذا اتّحدت القضيتان عرفاً وبين غيره؛ لأنّ الاتّحاد بينهما من شرائط جريان الاستصحاب في جميع الموارد حتّى في استصحاب الفرد المعين، فعدم جريانه في بعض موارد القسم الثالث من الكلى - وهو ما إذا لم تتحد القضيتان - إنّما هو لاختلال الشرط المعبر في جميع الموارد، فلا يسمّى هذا تفصيلاً بين موارد القسم الثالث من استصحاب الكلى.

### القول فيما أفاده المحقّق الخوئي «مدّ ظلّه» في المسألة

ومنها: ما استدللّ به بعض الأعلام، وهو أنّ الكلى لا وجود له إلّا في ضمن الفرد، فهو حين وجوده متخصّص بإحدى الخصوصيات الفردية، فالعلم بوجود فرد معين يوجب العلم بحدوث الكلى بنحو الانحصار - أى يوجب العلم بوجود الكلى المتخصّص بخصوصية هذا الفرد - وأمّا وجود الكلى المتخصّص بخصوصية فرد آخر فلم يكن معلوماً لنا، فما هو المعلوم لنا قد ارتفع يقيناً، وما هو محتمل للبقاء لم يكن معلوماً لنا، فلا يكون الشكّ متعلّقاً

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١٧١

ببقاء ما تعلق به اليقين، فلا يجرى فيه الاستصحاب [١٨٩]، إنتهى كلامه.

وفيه: أنّ الكلى وإن لم يوجد إلّا في ضمن فرد، إلّا أنّ تغاير الأفراد لا يستلزم تغايره، فالإنسانية التي في ضمن زيد مثلاً لا تغاير الإنسانية التي في ضمن عمرو، إذ لكلّ منهما جهات شخصية وجهه مشتركة مع الآخر، وهى الإنسانية، واستصحاب الكلى عبارة عن الحكم

ببقاء الجهة المشتركة مع قطع النظر عن الجهات الشخصية، فإذا علمنا بوجود زيد في الدار ثم علمنا بخروجه عنها مع احتمال دخول عمرو فيها مقارناً لدخول زيد أو لخروجه يصدق أن يقال: كان الإنسان في الدار والآن نشك في بقاءه فيها، فيستصحب.

### إشكال آخر على استصحاب القسم الثالث من الكلى

ومنها: أن جريان الاستصحاب في القسم الثالث من الكلى يستلزم الحكم بعدم جواز مس كتابه القرآن لمن احتمل الجنابة في حال النوم وتوضاً بعد الانتباه، لأنه لو قلنا بجريان استصحاب الحدث في حقه كان اللازم ترتيب الأحكام المشتركة بين الحدث الناشئ من النوم والجنابة عليه ما دام لم يغتسل، كعدم جواز مس المصحف، مع أنه لا يمكن الالتزام به، لأن كفاية الوضوء حينئذٍ من الواضحات، وهذا يكشف عن عدم جريان الاستصحاب في هذا القسم من الكلى.

وأنت خير بأن هذا الإشكال يتوجه إلى كل من قال بجريان الاستصحاب في القسم الثالث، سواء قال به مطلقاً أو فصل وقال بجريانه في صورة احتمال حدوث فرد آخر مقارن لحدوث الفرد المعلوم، وبعدم جريانه في صورة احتمال

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١٧٢

حدوثه مقارناً لارتفاع الفرد الأول، كما هو مذهب الشيخ الأنصاري رحمه الله، وذلك لكون مورد الإشكال هو الصورة الاولى كما هو واضح.

### جواب المحقق الخوئي «مدّ ظلّه» عن هذا الإشكال

وقد أجاب عنه بعض الأعلام بأن في هذا المثال خصوصية تقتضى عدم وجوب الغسل وجواز كل مشروط بالطهارة، وهي أن جريان الاستصحاب في الكلى محكوم بالأصل الموضوعي.

توضيح ذلك: أن قوله تعالى: «إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ [١٩٠] فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا» [١٩١] [١٩٢] يدل على وجوب الوضوء على كل من كان نائماً ولم يكن جنباً، فقد اخذ في موضوع وجوب الوضوء أمر وجودي، وهو النوم، وأمر عدمي جزءاً أو قيداً، وهو عدم الجنابة، وهذا الأمر العدمي وإن لم يذكر في الآية الشريفة صريحاً، إلا أنه يستفاد من مقابلة الوضوء للغسل والنوم للجنابة، فإن التفصيل بين النوم والجنابة، والوضوء والغسل قاطع للشركة، بمعنى أنه لا يشارك الغسل للوضوء، ولا الوضوء للغسل.

كما يستفاد نظير ذلك من مقابلة الوضوء للتييم في الآية الشريفة، فإن قوله تعالى في ذيل الآية: «فَلَمَّ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا» [١٩٣] يدل على أن

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١٧٣

وجدان الماء قيد في موضوع وجوب الوضوء وإن لم يذكر فيه صريحاً، إلا أنه من مقابلة الوضوء للتييم يستفاد ذلك، لأن التفصيل قاطع للشركة.

وبالجملة: يستفاد من الآية الشريفة كون الموضوع لوجوب الوضوء مركباً من النوم وعدم الجنابة، فيكون المثال المتقدم من صغريات الموضوعات المركبة التي قد احرز بعض أجزائها بالوجدان وبعضها الآخر بالأصل، فإن النائم الذي احتمل الجنابة قد احرز جزئي الموضوع لوجوب الوضوء، أحدهما بالوجدان، وهو النوم، والآخر بالأصل، وهو عدم الجنابة، فيجب عليه الوضوء فقط، لما عرفت من أنه لا يجتمع على المكلف وجوب الوضوء والغسل معاً، لأن سبب وجوب الوضوء لا يمكن أن يجتمع مع سبب وجوب الغسل، فإن من أجزاء سبب وجوب الوضوء عدم الجنابة، فلا يعقل أن يجتمع مع الجنابة التي هي سبب وجوب الغسل، فإنه يستلزم اجتماع



النقيضين.

فعلى هذا لا يجرى استصحاب الحدث الكلى، لأن الشك في بقاء الحدث مسبب عن احتمال حدوث الجنابة في النوم، وبعد جريان استصحاب عدم حدوثها لا مجال لهذا الاحتمال، فثبت أن استصحاب الحدث في هذا المثال محكوم بالأصل الموضوعى ولا يكون هذا مانعاً عن جريان الاستصحاب في سائر موارد القسم الثالث من الكلى [١٩٤].  
هذا توضيح ما أفاده بعض الأعلام في المقام.

### البحث حول كلام المحقق الخوئي «مدّ ظله» في المسألة

وقد استشكل في هذا الجواب بأن ما قاله - من أن التفصيل بين النوم والجنابة وبين الوضوء والغسل قاطع للشركة - في غير محلّه، لأن من الواضح

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١٧٤

أن التفصيل في قولنا: «إذا جاءك زيد فأكرمه، وإذا جاءك عمرو فأهنه» لا يدل على أن المجيء الذي سبب لوجوب إكرام زيد مقيد بعدم مجيء عمرو، أو أن موضوع وجوب الإكرام مركب من مجيء زيد وعدم مجيء عمرو، وهكذا الأمر بالنسبة إلى إهانته عمرو، بل التفصيل هنا يدل على أن مجيء زيد سبب مستقل لوجوب إكرامه وأن مجيء عمرو سبب مستقل آخر لوجوب إهانته، فإذا اجتمع السببان يؤثر كل منهما في مسيبه، وعليه فمجرد ذكر الغسل عقب الوضوء والجنابة عقب النوم لا يدل على ما ذكره هذا المحقق الكبير، فلو لم يكن دليل على كون الغسل مجزياً عن الوضوء لحكمنا - بمقتضى هذه الآية - بأن الواجب عند اجتماع النوم والجنابة هو الجمع بين الوضوء والغسل.

واستشهاده بآية التيمم أيضاً في غير محلّه؛ لأن مقابلة آية الوضوء والتيمم أيضاً لا تدل على أن وجدان الماء قيد في موضوع وجوب الوضوء؛ لأنه لا يمكن إيجاد الوضوء بدون الماء عقلاً، لا بدلالة الآية [١٩٥].

ويمكن الجواب عن هذا الإشكال بأن الآية لا تكون من قبيل قول القائل:

«إذا جاءك زيد فأكرمه، وإذا جاءك عمرو فأهنه» حتى يكون النوم موضوعاً لوجوب الوضوء من دون أن يقيد بقيد آخر، بل ظاهر الآية أن النوم مع عدم الجنابة موضوع له.

توضيح ذلك: أن ظاهر الآية أن وجوب الاغتسال المستفاد من قوله:

«وإن كنتم جنباً فاطهروا» مرتبط بالصلاة المذكورة في الشرطية الاولى، فكأنه قيل في الشرطية الثانية: «وإن كنتم جنباً حال قيامكم من النوم إلى الصلاة فاطهروا» فكان معنى الآية: «إذا قمتم من النوم إلى الصلاة ولم تكونوا

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١٧٥

جنباً فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين، وإذا قمتم من النوم إلى الصلاة وكنتم جنباً فاغسلوا».

وذكر الجنابة عقب النوم لتناسبها إياه، فإنها تتحقق غالباً إما في النوم وإما في الليل قبل النوم بحيث إذا قام منه لأجل الصلاة كان جنباً. فظهر بما ذكرناه أن جواب بعض الأعلام عن شبهة جريان الاستصحاب في القسم الثالث من الكلى صحيح، فلا مانع من جريانه.

### جواب آخر عن الشبهة

واجب عنها بوجه آخر، وهو أن الجامع بين الحدثين لم يكن مجموعاً من قبل الشارع، ولم يكن موضوعاً ذا أثر شرعى حتى يستصحب

ويترتب الآثار المشتركة بينهما عليه، بل الجامع بينهما إنما هو جامع انتزاعي عقلي، ولا يترتب عليه أثر شرعي، إذ كلما ورد في الأخبار إنما هو جعل آثار لخصوص الحدث الأكبر والأصغر، كحرمة مس كتابه القرآن على الجنب وعلى من بال ونحو ذلك، ولم يرد في الشرع ما رتب أثراً على الحدث الكلي.

وأما ما قال به المحقق الخراساني رحمه الله - من أن اشتراك شيئين في الأثر حاكٍ عن وجود جامع بينهما هو ذو الأثر واقعاً - فإنما هو في التكوينيّات، كاشتراك النار والشمس في الحرارة، فإنّه حاكٍ عن جامع بينهما هو المؤثر في الحرارة واقعاً، بخلاف التشريعيّات التي لا يجوز فيها التخطي عمياً ورد من قبل الشارع، فاشتراك النوم والجنابة في بعض الآثار الشرعيّة لا يوجب أن يكون ذلك الأثر أثراً للجامع بينهما، وهو الحدث الكلي.

أقول: هذا أيضاً جواب صحيح لو كان الأمر كما ذكره المجيب من عدم ورود أثر في الشرع لكلي الحدث، إلّا أنّ ببالي ورود الأثر الشرعي كذلك وإن

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١٧٦

لم يحضر في ذهني الآن.

بل يمكن إثبات ذلك بقوله تعالى: «لَا يَمَسُّهُوَ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ» [١٩٦] لو اريد بالمسّ والتطهير المسّ الظاهري والتطهير الظاهري، فإنّه عليه يدلّ على حرمة مسّ كتابه القرآن على من كان محدثاً غير مطهر من غير ذكر حدث خاص، وأما على ما هو التحقيق من أنّ معناه أنّه «لا يدرك مضامينه العالية إلّا المطهرون بالطهارة الحقيقيّة، وهم الذين أنزل الله تعالى في شأنهم آية التطهير» [١٩٧] فلا يرتبط بالمقام. وبالجملة: إن كان ما ذكره هذا المجيب - من عدم ورود أثر شرعي لكلي الحدث - حقاً، فجوابه عن الشبهة أيضاً حق، وإلّا فلا. وكيف كان، فبعد تماميّة الجواب المتقدّم نقله عن بعض الأعلام فلا إشكال في جريان الاستصحاب في القسم الثالث من الكلي أيضاً.

### البحث حول قسم آخر لاستصحاب الكلي

ذكر لاستصحاب الكلي قسم رابع: وهو ما إذا علمنا بتحقق عنوانين وشككنا في انطباقهما على فرد واحد أو على فردين، وما إذا علمنا بتحقق فردين وشككنا في تعاقبهما وعدمه.

ومثل لهذا القسم بأمثلة ثلاثة [١٩٨]:

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١٧٧

أحدها: أن نعلم بوجود زيد في الدار ونعلم أيضاً بوجود روحاني فيها ثم خرج زيد منها ونشكّ في بقاء الروحاني فيها، ومنشأ الشكّ أنّنا نحتمل أن يكون الروحاني هو زيد المقطوع ارتفاعه وأن يكون عمراً مثلاً المقطوع بقاءه في الدار أو المشكوك بقاءه فيها، وبعبارة أخرى: الشكّ في بقاء الروحاني ناشٍ عن الشكّ في انطباق عنوان «الروحاني» وعنوان «زيد» على فرد واحد أو على فردين.

الثاني: أن يعلم بحدوث جنابه ليلة الخميس مثلاً ويعلم أيضاً بأنّه اغتسل منها ثم رأى يوم الجمعة متياً في ثوبه وعلم أنّه منه إلّا أنّه يشكّ في أنّه ما خرج ليلة الخميس واغتسل عنه أو حدث ليلة الجمعة ولم يغتسل عنه بعد، فهو يعلم بصيرورته جنباً عقيب خروج هذا المنى، إلّا أنّه لا يعلم أنّ هذه الجنابة هي الجنابة الحادثة ليلة الخميس التي اغتسل عنها أو جنابة جديدة حادثة ليلة الجمعة.

الثالث: أن يعلم أنّه توضأ وضوئين وصار أيضاً محدثاً بالحدث الأصغر، إلّا أنّه لا يعلم أنّ الحدث وقع بينهما فيكون بالفعل متطهراً، أو بعدهما فيكون محدثاً ويكون الوضوء الثاني تجديداً.

ولابدّ قبل البحث في هذا القسم من تحقيق حول الأمثلة المذكورة من حيث إنّها هل هي مصاديق لاستصحاب الكلي أم لا؟ مع قطع النظر عن جريان الاستصحاب فيها وعدمه لابتلائه بالمعارض أو محكوميته بأصل آخر.

لا - إشكال في كون المثال الأوّل من قبيل استصحاب الكلي، ولا يخفى مغايرته مع استصحاب القسم الثاني والثالث من الكلي، فإنّ



## المتيقن في القسم

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١٧٨

الثاني فرد واحد مردّد بين طويل العمر وقصيره، بخلاف المقام، فإنّ الفرد ليس فيه مردّدًا بين فردين، بل الفرد معيّن، غاية الأمر أنّه يحتمل انطباق العنوان الآخر عليه ويحتمل انطباقه على فرد آخر، وامتيازه عن القسم الثالث بعد اشتراكهما في احتمال تقارن فرد آخر مع هذا الفرد المعيّن الذي علمنا ارتفاعه أنّه ليس في القسم الثالث علما، بل علم واحد متعلّق بوجود فرد معيّن، غاية الأمر نحتمل تقارن فرد آخر مع حدوثة أو مع ارتفاعه، بخلاف المقام، فإنّ المفروض فيه علما: علم بوجود فرد معيّن وعلم بوجود ما يحتمل انطباقه على هذا الفرد وعلى غيره.

وأما المثال الثاني والثالث فليسا من قبيل استصحاب الكلّي، بل على فرض جريانها يكونان من قبيل استصحاب الجزئي، أما المثال الثاني: فلأنّ المستصحب فيه هو الجنابة الحادثة عقيب خروج المنى الموجود في الثوب، وجزئيتها ظاهرة، ولا يضرب بجزئيتها الجهل بزمان حدوثةا، فالترديد بين حدوثةا ليلة الخميس أو ليلة الجمعة لا يصيرها كليًا، وأما المثال الثالث: فلأنّ المستصحب فيه هو الطهارة الموجودة للمكلف عقيب الوضوء الثاني، فإنّه تيقن بكونه متطهراً عقيب الوضوء الثاني - سواء كانت مسببة عنه أو عن الوضوء الأول - وشكّ في بقائها لاحتمال وقوع الحدث بينهما، فبقيت، أو بعدهما، فارتفعت، وأما الطهارة الحاصلة عقيب الوضوء الأول فهي قد ارتفعت قطعاً.

وبالجملة: المستصحب هو الطهارة الثابتة له عقيب الوضوء الثاني، وهي جزئية، إلّا أنّ سببها مجهول، إذ لا يعلم أنّ السبب هل هو الوضوء الأول أو الثاني، والجهل في السبب لا يوجب كئيّة المسبّب.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١٧٩

فالحاصل: أنّ المثاليين الأخيرين ليسا من قبيل استصحاب الكلّي، والمثال الأول يكون منه، وحيث إنّ مغاير للأقسام الثلاثة فهو قسم رابع لاستصحاب الكلّي.

## هل يجري استصحاب القسم الرابع من الكلّي أم لا؟

والظاهر جريان الاستصحاب في هذا القسم أيضاً، لأننا نقطع في المثال بدخول الروحاني في الدار ونشكّ في بقائه، فيعمّه قوله عليه السلام: «لا تنقض اليقين بالشكّ».

واورد عليه بأنّ الموضوع - أعني نقض اليقين بالشكّ - لا بدّ من أن يكون محرراً كي يجري الاستصحاب، ولا يجوز التمسك بقوله عليه السلام: «لا تنقض اليقين بالشكّ» في موارد الشكّ في الموضوع، لأنّه تمسك بالعام في الشبهة المصادقية له، وهو لا يجوز بلا إشكال ولا خلاف، وما نحن فيه من هذا القبيل، لأنّه بعد خروج زيد عن الدار لو لم نحكم بوجود الروحاني فيها يحتمل أن يكون رفع اليد عن اليقين بوجود الروحاني فيها نقض اليقين بالشكّ، ويحتمل أن يكون نقض اليقين باليقين، لأنّه لو كان عنوان «الروحاني» متحقّقاً في ضمن عمرو وكان رفع اليد عن اليقين به نقض اليقين بالشكّ، وأما لو كان متحقّقاً في ضمن زيد لكان نقض اليقين باليقين، للعلم بخروجه من الدار، فلا يكون موضوع أخبار الاستصحاب محرراً في المقام، فلا يجوز التمسك بها، كما أنّه إذا قال المولى: «أكرم كلّ عالم» لا يجوز التمسك به لوجوب إكرام زيد المشكوك عالميته، لأنّه تمسك بالعام في الشبهة المصادقية له. ويمكن الجواب عنه بأنّ العناوين المأخوذة في موضوعات الأحكام على قسمين:

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١٨٠

قسم له واقع خارجي لا يرتبط بالذهن، سواء علمنا به أم بضده أم لم نعلم، كالعالمية، وقسم ليس له واقع وراء الذهن، كاليقين والظنّ والشكّ، والشكّ في المصادق يعقل في الأول دون الثاني، إذ يمكن أن نشكّ في عالميّة زيد ولا يمكن أن نشكّ في كوننا متيقنين

بالشيء الفلاني، فلا- يمكن تصوّر الشبهة المصدّقة للعالم فيما نحن فيه، لأنّ الشكّ في أنّ رفع اليد عن اليقين بوجود الروحاني في الدار هل هو نقض اليقين بالشكّ أو باليقين يستلزم الشكّ في أنّ الصفة الحاصلة لنا بالنسبة إليه هل هي اليقين بخروجه أو الشكّ، وهو غير معقول.

هذا مطلب كلّى نافع في جميع الموارد.

وأما في المقام فليس لنا بالنسبة إلى الكلّي - وهو الروحاني - إلّا الشكّ في البقاء والخروج، وما هو متيقّن الخروج إنّما هو زيد بجميع تشخيصاته، ولا بدّ في استصحاب الكلّي من ملاحظته مع قطع النظر عن ملاحظة الفرد الذي احتمل انطباقه عليه. فالحاصل: أنّ الاستصحاب جارٍ في القسم الرابع من الكلّي أيضاً. هذا تمام الكلام في هذا التنبيه.

وقد تعرّض الشيخ الأعظم الأنصاري رحمه الله [١٩٩] وسيدنا الاستاذ الأعظم الإمام «مدّ ظلّه» [٢٠٠] هاهنا البحث عن جريان استصحاب عدم التذكية، لكننا حيث قدّمنا البحث عنه في تنبيهات البرائة [٢٠١] فلا نكرّره. اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١٨١

في استصحاب المتصرّات

## استصحاب المتصرّات

### إشارة

التنبيه الرابع: أنّهم اختلفوا في جريان الاستصحاب في الزمان والزمانيات المتصرّمة، كالحركة والتكلم. واستدلّ من أنكر جريانه بأنّ الشكّ في البقاء المعتبر في الاستصحاب لا يتصوّر فيها، لكونها من الامور غير القارّة التي توجد وتعدم شيئاً فشيئاً.

## نظريّة المحقّق الحائري والشيخ الأنصاري • في المسألة

وأجاب عنه المحقّق الشيخ عبدالكريم الحائري اليزدي رحمه الله حسبما نقل عنه سيّدنا الاستاذ «مدّ ظلّه» بأنّ الشكّ في البقاء لا يعتبر في الاستصحاب، فإنّ الميزان فيه هو مفاد الأخبار، والمعتبر فيها هو صدق نقض اليقين بالشكّ، وهو صادق في التدريجات وغيرها، ضرورة أنّها- ما لم تنقطع - وجود واحد حقيقي، وإن كان متصرّماً، فلو شكّ في تحقّق الحركة أو الزمان بعد العلم بتحقيقه فقد شكّ في تحقّق عين ما كان متحقّقاً سابقاً [٢٠٢].

ويظهر ذلك من الشيخ الأنصاري رحمه الله أيضاً، حيث تفصّل عن الإشكال بأحد الوجهين:

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١٨٢

أحدهما: أنّ الشكّ في البقاء لا يعتبر في جريان الاستصحاب.

إن قلت: فلم عزّفته بإبقاء ما كان؟

قلت: هذا التعريف مختصّ بالامور القارّة ولا- يشمل جميع موارد الاستصحاب، فلا- إشكال في عدم صدقه في الزمان والزمانيات المتصرّمة.

ثانيهما: أنّ الشكّ في البقاء وإن لم يتصوّر حقيقة عند العرف في الزمان ونحوه من الامور غير القارّة، إلّا أنّه يتصوّر عند هم مسامحةً،

وهذا كافٍ في جريان الاستصحاب، فإنَّ الشكَّ في البقاء المعبر فيه أعمَّ من الحقيقي والمسامحي. هذا حاصل ما ذهب إليه الشيخ الأنصاري رحمه الله [٢٠٣].

### بيان الحق في المسألة

والتحقيق يقتضى البحث في مقامين: أ- أنه هل يعتبر الشكَّ في البقاء أم لا؟  
ب- أنه على فرض الاعتبار هل يجرى الاستصحاب في الزمان وسائر المتصرّات أم لا؟

### البحث حول توقف الاستصحاب على الشك في البقاء

أمّا المقام الأول: فالحق في أن الشكَّ في البقاء معتبر في الاستصحاب ومستفاد من الأدلّة، وذلك لأنَّ أخبار الباب وإن لم تصرّح عليه، إلّا أنّ مقتضى الكبرى المجعولة وهي قوله عليه السلام: «لا ينقض اليقين أبداً بالشك» أنّ أصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١٨٣

اليقين الفعلي لا- ينقض بالشكَّ الفعلي، ولازمه أن يكون هنا شكَّ فعلي متعلّق بعين ما تعلّق به اليقين الفعلي، ولا يتصوّر ذلك إلّا بأن يكون الشكَّ في بقاء ما علم وجوده سابقاً، إذ تعلّق اليقين والشكَّ الفعليين بالشىء الواحد حتّى من حيث الزمان محال كما هو واضح.

فقوله عليه السلام: «لأنك كنت على يقين من طهارتك فشككت وليس ينبغي لك أن تنقض اليقين بالشكَّ أبداً» يدلّ على الشكَّ في بقاء الطهارة، فكيف يقال: لا يستفاد ذلك من الأخبار؟!

### جريان الاستصحاب في الزمان ومثله

وأمّا المقام الثاني: فالحق أنّ الاستصحاب يجرى في الزمان ومثله- كالحركة- إذ البقاء يتصوّر فيهما عرفاً وعقلاً. أمّا عرفاً: فلأنّ لا نريد باستصحاب الزمان استصحاب نفس عنوان «الزمان» أو الجزء الذي انقضى منه، فإنَّ الأول متيقّن البقاء والثاني متيقّن الارتفاع، على أنه ليس لهما أثر شرعي، بل المراد من الزمان في المقام ما جعل اسماً لمجموعة من أجزاء الزمان، كعنوان «اليوم» و«الليل» و«الاسبوع» و«الشهر» و«السنة»، ولا ريب في أنّ العرف يرون أنّ «اليوم» مثلاً إذا وجد يكون باقياً إلى الليل، و«الليل» يكون باقياً إلى اليوم، فلا إشكال في صدق البقاء عرفاً على استمرار النهار والليل، وكذا الحركات، فإذا تحرّك شىء تكون حركته موجودة باقية عرفاً إلى انقطاعها بالسكون.

وأمّا عقلاً: فلأنَّ الحركة القطعية- التي هي عبارة عن كون الشىء بين المبدأ والمنتهى، بحيث له نسبة إلى حدود المسافة المفروضة التي كلّ واحد منها فعلية للقوة السابقة وقوة للفعلية اللاحقة، من حدّ يتركه ومن حدّ يستقبله- وجود

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١٨٤

مستمرّ متدرّج وإن كان نحو وجودها متصرّماً متقطّعيّاً، فما دام المتحرّك متحرّكاً تكون الحركة متحقّقة باقية بعين شخصيتها المتدرّجة، ولكلّ موجود نحو وجود خاصّ به يكون عدمه بعدم هذا الوجود، لا الوجود الغير اللائق به، فالحركة والزمان يكون نحو وجودهما اللائق بهما هو الوجود المتصرّم المتجدّد، لا الوجود الثابت، فالحركة القطعية أمر ممتدّ مستمرّ باقٍ بالامتداد التصرّمي والاستمرار التغيّري والبقاء التجديدي.

وأمّا الحركة التوسّطية- التي هي عبارة عن كون الشىء في كلّ آن في حدّ [٢٠٤] أو مكان [٢٠٥]- فهي مجرد تصوّر ولا وجود لها في

الخارج، لأنها تستلزم الجزء اللا يتجزى وتتالي الآتات ولا يمكن الالتزام بهما كما حَقَّق في محلّه. فالحركة التوسّيطية والآن السّيال ممّا لا وجود لهما، بل ما هو الموجود هو الحركة القطعية والزمان، لكن نحو وجودهما يكون بالامتداد التصرّمي والاستمرار التجديدي، فالشكّ في البقاء يتصوّر في الزمان والحركة عرفاً وعقلاً، وإن كان تصوّره عند العرف كافياً في جريان الاستصحاب فيهما، إذ الملاك في فهم كلمات الشارع- التي منها أخبار الاستصحاب- هو نظر العرف، لا العقل كما قلنا كراراً. والمحقق الخراساني رحمه الله عرّف الحركة القطعية بـ «كون الشيء في كلّ آن في حدّ أو مكان» والتوسّيطية بـ «كونه بين المبدأ والمنتهى» وجعل النزاع في الثانية منهما لا الاولى [٢٠٦].

اصول الشيعه لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١٨٥

لكن تعريفهما بهذين التعريفين عكس ما هو المشهور بين الفلاسفة [٢٠٧].

فالحقّ في تعريفهما ما تقدّم ممّا آنفاً.

وكيف كان، فلا إشكال في جريان الاستصحاب في الزمان والحركة من جهة اشتراطه بالشكّ في البقاء.

### مناقشة الشيخ رحمه الله في استصحاب المتصرّات

إنّما الإشكال فيما أفاده الشيخ الأعظم رحمه الله وتبعه غيره، من أنّ استصحاب بقاء النهار أو الليل لا يثبت كون الجزء المشكوك فيه متّصفاً بكونه من النهار أو من الليل حتّى يصدق على الفعل الواقع فيه أنّه واقع في الليل أو النهار إلّا على القول بالأصل المثبت [٢٠٨]. وبالجملة: استصحاب بقاء الليل والنهار لا يثبت وقوع فعل المكلف فيهما؛ لأنّه لازم عقلي، مع أنّ الأثر للفعل الواقع فيهما، لأنّ الشارع حكم بوجوب الإمساك في النهار مثلاً.

ولأجل هذا الإشكال عدل الشيخ رحمه الله عن استصحاب الزمان إلى استصحاب الحكم المترتب عليه، كاستصحاب وجوب الإمساك المترتب على النهار وجواز الأكل المترتب على الليل، وكعدم تحقّق حكم الصوم والإفطار عند الشكّ في هلال رمضان أو سؤال [٢٠٩].

وأجاب عنه المحقق الخراساني رحمه الله عنه بوجه آخر، وهو التمسك باستصحاب متعلّق الحكم، فيقال: إنّ الإمساك كان قبل هذا الآن في النهار، والآن

اصول الشيعه لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١٨٦

كما كان، فيجب [٢١٠].

### نقد كلام الشيخ الأنصاري والمحقق الخراساني رحمهما الله في المقام

ويرد على ما ذهب إليه الشيخ رحمه الله أنّ المشكوك هو بقاء الزمان، أعنى النهار مثلاً، وأمّا الحكم، أعنى وجوب الإمساك فيه، فلا شكّ فيه وإن انقضى النهار، ألا ترى أنّك كلّما التفتّ إلى نهار شر رمضان كان وجوب الإمساك فيه متيقناً لك؟ فكيف يمكن أن يتحقّق الشكّ في وجوب الإمساك في نهار رمضان؟

وبعبارة أخرى: استصحاب الحكم لا- يثبت موضوعه، لتأخّر الحكم عن موضوعه رتباً، فكيف يمكن إثبات كون الإمساك في النهار باستصحاب حكمه؟

وأما ما ذهب إليه المحقق الخراساني رحمه الله فلا إشكال فيه بالنسبة إلى مسألة الإمساك، ولكنّه لا يجري في جميع الموارد، لأنّنا إذا شككنا في بقاء النهار حتّى يجب علينا صلاة الظهر والعصر أداءً، أو عدم بقائه حتّى لا تجب كذلك، لا يمكن استصحاب كون الصلاة

في الوقت، لعدم وقوعها قبل زمان الشك أصلاً.

اللهم إله أن يتممك بذيل الاستصحاب التعليقي، بأن يقال: إن الصلاة لو وقعت قبل هذا الآن لوقعت في الوقت، والآن كما كان، فتجب أداءً.

لكن التحقيق عدم جريان الاستصحاب التعليقي، سيما إذا كان التعليق في الموضوع لا الحكم، فما أفاده المحقق الخراساني غير تام في جميع موارد استصحاب الزمان.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١٨٧

### الحق في دفع الإشكال

ويمكن أن يجاب عن الإشكال بأن مورد الصحيحة الاولى لزرارة نظير ما نحن فيه، لأن الإمام عليه السلام استصحب الطهارة بقوله: «وإلا فإنه على يقين من وضوئه، ولا ينقض اليقين أبداً بالشك» مع أنه لا يثبت وقوع الصلاة في الطهارة إلا على القول بالأصل المثبت، فإن اتصاف الصلاة بأنها وقعت في الطهارة لازم عقلي للمستحصب.

والحل أن الأمور به هو الصلاة المقارنة مع الطهارة، لا الصلاة المقيدة بها، فالطهارة جزء للواجب، لا وصف له، فالواجب مركب من جزئين: أحدهما محرز بالوجدان وهو الصلاة، والثاني بالتعبد وهو الطهارة، فيترتب عليه الوجوب، إذ لا إشكال في ترتب الحكم على الموضوع المركب الذي ثبت بعض أجزائه وجداناً وبعضها تعبداً.

وما نحن فيه أيضاً كذلك، فالأمور به هو الإمساك المقارن مع النهار، لا المتصف بكونه واقعاً فيه، فالزمان جزء للواجب، لا وصف له، فلا ضير في استصحابه ولا يكون مثبتاً.

### كلام الإمام الخميني «مدّ ظلّه» في المقام

ثم إن سيدنا الاستاذ الأعظم الإمام «مدّ ظلّه العالی» جعل إشكال المشبّهة إشكالين: أحدهما: أن استصحاب بقاء النهار أو الليل لا يثبت كون الجزء المشكوك فيه متصفاً بكونه من النهار أو من الليل، ثانيهما: أنه على فرض إثبات ذلك لا يثبت وقوع الفعل فيه [٢١١].

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١٨٨

لكن التحقيق أنه إشكال واحد، لأن الحكم الشرعي مترتب على الفعل الواقع في النهار أو الليل، لا على كون الجزء المشكوك فيه متصفاً بكونه من النهار أو الليل، فأصل الإشكال هو الثاني، لا الأول.

ولأجل كون الإشكال في الحقيقة واحداً خلط «مدّ ظلّه» في الجواب، فإن جوابه الثالث عن الإشكال الأول يكون في الواقع جواباً عن الإشكال الثاني [٢١٢]، فراجع.

هذا حال استصحاب نفس الزمان أو ما هو مثله كالحركة.

### البحث حول استصحاب غير الحركة من الزمانيات المتصرمة كلام الإمام الخميني «مدّ ظلّه» في ذلك

قال سيدنا الاستاذ الأعظم الإمام «مدّ ظلّه»: وأما غير الحركة من الزمانيات المتصرمة المتقضية فهو على أقسام ثلاثة:

منها: ما يكون تصرّمه وتقضيه ممّا لا يراه العرف، بل يكون بنظرهم ثابتاً كسائر الثابتات، كشعلة السراج التي يراها العرف باقية من أول الليل إلى آخرها من غير تصرّم وتغيّر، وكشعاع الشمس الواقع على الجدار الذي يروونه ثابتاً غير متغيّر، مع أن الواقع خلافه بالدقّة

العقلية، فإنَّ العقل يراهما غير قارٍ.

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١٨٩

ومنها: ما يرى العرف تصرّمه وتغيّره، لكن يكون نحو بقاءه كبقاء نفس الزمان والحركة ممّا يكون واحداً عقلاً وعرفاً وإن كانت وحدته وبقائه بعين تصرّمه وتقضيه، كصوت ممتدّ مثل الرعد وأمثاله.

ومنها: ما تكون وحدته وبقائه بنحو من الاعتبار، كالتكلم، فإنَّ العرف يرى لكلّ كلمة في خطابه وجوداً غير ما يلحقه وغير ما سبقه، إلّا أنّه يتسامح ويعتبر جميع الخطابه وجوداً واحداً باقياً.

ولا إشكال في جريان الاستصحاب في القسم الأوّل منها، سواء جرى في الزمان والحركة أم لا، والقسم الثاني حاله حال نفس الزمان والحركة، وقد عرفت جريانه فيهما، والقسم الثالث أسوأ حالاً من الزمان والحركة، وحيث إنّ الوحدة فيه لا تكون عند العرف إلّا بنحو المسامحة فلا يجرى فيه استصحاب الفرد، إذ لم يصدق نقض اليقين بالشكّ بالنسبة إلى مجموع الخطابه إلّا بالمسامحة والتأوّل، وقد ذكرنا أنّ موضوعات الأحكام تؤخذ من العرف لكن لا على وجه المسامحة، بل على نحو الحقيقة والدقّة العرفية، وإن لم يكن على نحو الدقّة العقلية.

نعم، لا- إشكال في جريان استصحاب الكلّي في هذا القسم، فإنّه من قبيل القسم الثاني من القسم الثالث من الكلّي، فلو قلنا بجريان الاستصحاب في هذا القسم من الكلّي - كما هو الحقّ - فلا- إشكال في جريانه في المقام، فنقول: إنّ ماهيّة الكلام والخطابه كانت موجودة في ضمن فرد منها قطعاً وعلماً بزوال هذا الفرد، لكن نشكّ في بقاء الكلام لأجل احتمال حدوث فرد آخر مقارناً لزوال الفرد الأوّل، فيستصحب [٢١٣].

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١٩٠

هذا ما أفاده الإمام «مدّ ظلّه العالی».

وهو وإن كان صحيحاً، إلّا أنّ البحث في باب الزمان والزمانيات ليس في استصحاب الكلّي منهما، بل في استصحاب الفرد.

### في جريان الاستصحاب في موارد تعلق الحكم بالفعل المقيّد بالزمان

قال الشيخ رحمه الله: إذا قيّد الفعل بالزمان في لسان الدليل، فتارةً: يقع الشكّ بنحو الشبهة الموضوعية، واخرى: بنحو الشبهة الحكمية، مثال ذلك: الإمساك المقيّد بالنهار والجلوس المقيّد بما قبل الزوال، فتارةً: نشكّ في بقاء النهار وما قبل الزوال، واخرى: في بقاء الوجوب المتعلق بالإمساك والجلوس مع القطع بارتفاع النهار والقطع بزوال الشمس.

أمّا إذا كانت الشبهة موضوعية فتقدّم بحثه [٢١٤]، وهو الذي عدل فيه الشيخ رحمه الله عن استصحاب الزمان إلى استصحاب الحكم المترتب عليه، والمحقّق الخراساني رحمه الله إلى استصحاب متعلّق الحكم - وهو المقيّد - فراراً من إشكال المثبتة، وتقدّم التحقيق فيه. وأمّا إذا كانت حكمية - كما إذا حكم المولى بوجوب الجلوس قبل الزوال ثم شككنا في وجوبه بعد الزوال - فقال الشيخ رحمه الله: إنّ الزمان إن اخذ قيّداً مقوماً لموضوع الحكم بأن كان الجلوس المقيّد بما قبل الزوال واجباً فلا مجال لاستصحاب الحكم، وإن اخذ ظرفاً لثبوت الحكم فلا إشكال في جريانه [٢١٥].

هذا حاصل مقالة الشيخ رحمه الله، وتبعه في ذلك جماعة ممّن تأخّر عنه، منهم

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١٩١

صاحب الكفاية [٢١٦].

وهذا وإن كان حقاً في محلّه، إلّا أنّه خارج عن بحث الزمان، فإنَّ البحث في الزمان والزمانيات المتصرّمة لا يكون إلّا من جهة كونها من التدريجيات والمتصرّمات، والحكم المشكوك بقاءه لا- يكون تدريجياً وإن كان متعلّقاً بالفعل المقيّد بالزمان الذي هو من

التدريجات.

### الكلام في شبهة الفاضل النراقي رحمه الله

ومما ذكرنا من خروج هذا البحث من بحث الزمان يعلم أنّ ذكر كلام الفاضل النراقي رحمه الله [٢١٧] في ذيل هذا البحث غير مناسب. توضيح ذلك: أنّه رحمه الله استشكل في جريان استصحاب الحكم المشكوك بقاءه بأنّه معارض دائماً بالاستصحاب العدمي، بيان ذلك: أنّ الجلوس المقيّد بما بعد الزوال لم يكن واجباً قبل ورود الأمر بالجلوس قبل الزوال قطعاً، فيستصحب ويعارض استصحاب الوجوب، فيتساقطان، ولا بدّ من الرجوع إلى القواعد الأخرى.

لا يقال: لا بدّ في الاستصحاب من اتصال زمان الشكّ باليقين، وهو منفى في المقام، لتخلّل وجوب الجلوس الثابت قبل الزوال. فإنّه يقال: إنّ زمان الشكّ متّصل باليقين بالنسبة إلى هذا الموضوع المقيّد - أعني الجلوس المقيّد بما بعد الزوال - فإنّه قبل صدور الحكم من الشارع أو قبل بلوغه إلى المكلف معلوم عدم وجوبه، وبعد ورود الحكم وبلوغه صار

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١٩٢

مشكوكاً فيه حتّى قبل الزوال الذي هو ظرف وجوب نفس الجلوس، وبعبارة أخرى: المتخلّل بين زمان الشكّ واليقين هو العلم بوجوب الجلوس، لا بوجوب الجلوس المقيّد بما بعد الزوال، والمضّر هو الثاني دون الأول [٢١٨].

### البحث حول ما أفاده المحقّق النراقي رحمه الله في المسألة

وأجاب عنه الأعظم بأجوبة مختلفة:

### إشكال الشيخ الأنصاري رحمه الله على المحقّق النراقي رحمه الله

منها: ما أفاده الشيخ الأعظم رحمه الله، وهو أنّ الأمر الوجودي المجعول [٢١٩] إنّ لوظف الزمان قيدهاً له أو لمتعلّقه بأن لوظف وجوب الجلوس المقيّد بكونه إلى الزوال شيئاً والمقيّد بكونه بعد الزوال شيئاً آخر متعلّقاً للوجوب فلا مجال لاستصحاب الوجوب، للقطع بارتفاع ما علم وجوده والشكّ في حدوث ما عده، ولذا لا يجوز الاستصحاب في مثل «صم يوم الخميس» إذا شكّ في وجوب صوم يوم الجمعة، وإن لوظف الزمان ظرفاً للوجوب الجلوس فلا مجال لاستصحاب العدم، لأنّه إذا انقلب العدم إلى الوجود المراد بين كونه في قطعة خاصّة من الزمان وكونه أزيد - والمفروض تسليم حكم الشارع بأنّ المتيقّن في زمان لا بدّ من إبقائه [٢٢٠] - فلا وجه لاعتبار العدم السابق [٢٢١]، إنتهى موضع الحاجة من كلامه رحمه الله.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١٩٣

### نقد ما أفاده الشيخ رحمه الله في المسألة

ويرد عليه أنّ فرض قيديّة الزمان للجلوس أو الحكم ليس في كلامه، بل ظاهره كونه ظرفاً، لأنّه فرض جريان الاستصحاب الوجودي مسلماً، وهذا لا يكون إلّا فيما إذا اخذ «قبل الزوال» ظرفاً لثبوت الحكم، فلا يرد عليه أنّه قد لا يجرى استصحاب الوجود، وذلك فيما إذا اخذ الزمان قيدهاً، لأنّ هذا الفرض خارج عن كلامه.

وأما على فرض ظرفيّة الزمان فجريان استصحاب العدم الأزلي للعنوان المقيّد ممّا لا مانع منه، لأنّ الموضوع المقيّد غير الموضوع غير المقيّد، فلا يكون ثبوت الوجوب للجلوس نقضاً لعدم وجوب الجلوس المقيّد بما بعد الزوال، لإمكان أن يكون نفس الجلوس واجباً



والجلوس المتيقّد غير واجب.

وبالجملة: فرض كلام الفاضل النراقي رحمه الله إنّما يكون فيما إذا كان الزمان بالنسبة إلى ما قبل الزوال ظرفاً لثبوت الحكم، وبالنسبة إلى ما بعد الزوال قيلاً لعدم وجوب الجلوس، ووجوب الجلوس الثابت فيما قبل الزوال لا يستلزم انقلاب عدم وجوب الجلوس المتيقّد بما بعد الزوال إلى الوجوب، لتغاير موضوعهما، فإنّ موضوع الأوّل مطلق - وهو الجلوس - وموضوع الثاني مقيّد - وهو الجلوس بعد الزوال - فلم ينتقض عدم كما لم ينتقض الوجود، فيجوز الاستصحاب الوجودي والعدمي معاً.

ومنها: ما أجاب به المحقّق الخراساني رحمه الله، وحيث إنّ قرّر شبهة النراقي بوجه آخر فلا بدّ أوّلاً من ذكر تقريره لها، ثمّ ذكر ما أجاب به عنها، فنقول:

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١٩٤

### تقرير صاحب الكفاية لكلام الفاضل النراقي \*

إنّ رحمه الله قال تقريراً للشبهة: إنّ الزمان يكون لا محالة من قيود الموضوع بنظر العقل، وإن اخذ ظرفاً لثبوت الحكم بنظر العرف، ففيما إذا اخذ ظرفاً في دليله عرفاً يحكم العقل بقيديته والعرف بظرفيته، وحيث إنّ مراعاة كلا النظريّن - أعني نظر العقل والعرف - لازمة علينا فيجوز الاستصحاب الوجودي والعدمي [٢٢٢] ويقع التعارض بينهما [٢٢٣]. هذا حاصل تقريره لشبهة الفاضل النراقي من غير تصريح باسمه، بل أشار إليه بقوله: «كما قيل».

### مناقشة المحقّق الخراساني في كلام الفاضل النراقي رحمهما الله

ثمّ أجاب عنها بقوله: فإنّه يقال: إنّما يكون ذلك لو كان في الدليل ما يفهمه يعمّ النظريّن، وإلّا فلا - يكاد يصحّ إلّا [٢٢٤] إذا سبق [٢٢٥] بأحدهما، لعدم إمكان الجمع بينهما، لكمال المنافاة بينهما، ولا يكون في أخبار الباب ما يفهمه يعمّهما، فلا يكون هناك إلّا استصحاب واحد، وهو استصحاب الثبوت فيما إذا اخذ الزمان ظرفاً، واستصحاب عدم فيما إذا اخذ قيلاً، لما عرفت من أنّ العبرة في هذا الباب بالنظر العرفي، ولا شبهة في أنّ الفعل فيما بعد ذاك الوقت معه قبله متّحد في الأوّل ومتعدّد في الثاني بحسبه، ضرورة أنّ الفعل المقيّد

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١٩٥

بزمان خاصّ غير الفعل في زمان آخر ولو بالنظر المسامحي العرفي [٢٢٦]، إنتهى كلامه.

### نقد ما أفاده المحقّق الخراساني رحمه الله في المقام

أقول: تقرير الشبهة بهذا الوجه الذي في الكفاية خلاف ما هو المشهور المنقول عن الفاضل النراقي، فإنّه رحمه الله بعد فرض أخذ الزمان ظرفاً قال بجريان الاستصحابين وتعارضهما كما عرفت، فكونه قيلاً لا محالة بالدقّة العقليّة لا يكون ملحوظاً في كلامه أصلاً. هذا أوّلاً.

وثانياً: كلام صاحب الكفاية مضطرب، لأنّ قوله رحمه الله: «إنّما يكون ذلك لو كان في الدليل ما يفهمه يعمّ النظريّن» ظاهر في استشكله على الفاضل النراقي بحسب مقام الإثبات، ومقتضاه إمكان تعارض الاستصحابين ثبوتاً، إلّا أنّه لا دليل عليه، لعدم شمول مفهوم أخبار الاستصحاب كليهما، ثمّ عدل عن ذلك إلى مقام الثبوت في مقام التعليل وقال: «لعدم إمكان الجمع بينهما، لكمال المنافاة بينهما» ثمّ رجع إلى مقام الإثبات والدلالة ثانياً وقال: «ولا يكون في أخبار الباب ما يفهمه يعمّهما».

وبعد الغمض عن ذلك كله، ففيه: أن إطلاق دليل الاستصحاب يشمل الاستصحابيين من غير لزوم الجمع بين اللحاظين [٢٢٧]، لأن معنى الإطلاق ليس لحاظ الحالات الطارئة والحيثيات العارضة والحكم عليها، وإلا يرجع إلى العموم، بل معناه جعل الماهية تمام الموضوع للحكم من غير تقييده بشيء، فينطبق قهراً على الكثرات من غير لحاظها بوجه، فقوله: «لا تنقض اليقين اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة»، ج ٦، ص: ١٩٦

بالشكّ» يكون مطلقاً بهذا المعنى، أي يكون نقض اليقين بالشكّ تمام الموضوع للحكم من غير لحاظ خصوصيته معه، فهو بوحدته يشمل جميع الاستصحابات بما أنّها عدم نقض اليقين بالشكّ، فلا إشكال في شمول أخبار الباب الاستصحاب الوجودي الذي هو مقتضى حكم العرف بظرفية الزمان، والاستصحاب العدمي الذي هو مقتضى حكم العقل بقيديته، لوجود الموضوع في كليهما، وهو نقض اليقين بالشكّ.

ولو كان عدم إمكان الجمع بين الاستصحابيين وكمال المنافاة بينهما موجباً لعدم شمول أخبار الباب لهما ورفع التعارض بينهما، لما وجدنا مورداً تعارض فيه استصحابان، إذ في كل مورد من موارد التعارض لا يمكن الجمع بينهما، ولا يلتزم المحقق الخراساني رحمه الله بذلك.

### جواب المحقق النائيني عن شبهة الفاضل النراقي

ومنها: ما في تقريرات المحقق النائيني رحمه الله من عدم جريان استصحاب العدم الأزلي مطلقاً ولو لم يجر استصحاب الوجود، لأنّ العدم الأزلي هو العدم المطلق، وانتقاضه إنمائيكون بحدوث الحادث، وإذا ارتفع بعد الحدوث لم يكن العدم الثاني هو العدم الأزلي، والعدم المقيّد بقيد خاص من الزمان أو الزماني متقوم بوجود القيد، ولا يعقل تقدّمه على قيده، فإذا وجب الجلوس إلى الزوال فالعدم الأزلي انتقض إلى الوجود قطعاً، فإذا فرض ارتفاع الوجوب بعد الزوال لأخذه قيده فعدم الوجوب بعد الزوال لا يكون العدم الأزلي، لكونه مقيداً بـ «بعد الزوال»، والعدم المقيّد غير العدم المطلق المعبر عنه بالعدم الأزلي، فالمستصحب بعد الزوال ليس هو العدم المطلق، بل هو العدم المقيّد بـ «بعد الزوال»، وهو متقوم بما بعد الزوال، فلا يمكن استصحابه إلا إذا آن بعد اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١٩٧

الزوال وثبت العدم، ففي الآن الثاني يستصحب، والمفروض غير ذلك؛ لأنّ العدم يكون مشكوكاً فيه حتى في الآن الأول بعد الزوال، فالعدم الأزلي المطلق قد انتقض بالوجوب قبل الزوال، والعدم المقيّد لم يكن قبل الزوال متحققاً. وبعبارة أخرى: العدم المطلق تبدّل اليقين به إلى اليقين بنقيضه، فنقضه لا يكون نقضاً بالشكّ، بل بيقين آخر، والعدم المقيّد بـ «بعد الزوال» لم يكن قبل الزوال متيقناً إلا بنحو السالبة بانتفاء الموضوع، لكنّ السالبة بانتفاء الموضوع لا تكون قضية في الحقيقة. نعم، لا مانع من استصحاب عدم جعل الوجوب للموضوع المقيّد، لكنّه مثبت، لأنّ عدم وجوب الجلوس المقيّد بما بعد الزوال لازم عقلي لعدم جعل الوجوب له.

وبعبارة أخرى: عدم جعل ليس له أثر إلا بلحاظ المجعول، وإثبات عدم المجعول بعدم جعل مثبت. هذا، مضافاً إلى أنّ استصحاب البرائة الأصلية [٢٢٨] المعبر عنه باستصحاب حال العقل لا يجري عندنا، وإن قال به بعض، لأنّ العدم الأصلي عبارة من اللاهكومية واللاحرجية واللاتكليفية، وهذا المعنى بعد وجود المكلف واجتماع الشرائط فيه قد انتقض قطعاً. إن قلت: أين القطع بالانتقاض مع احتمال كونه مباحاً شرعاً؟

قلت: الإباحة الشرعية غير اللاحرجية التي كانت قبل التكليف، إذ الأول

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١٩٨

مستند إلى إذن الشارع، بخلاف الثاني، فالالتكليفية واللاحرجية التي كانت قبل التكليف انتقضت بعد التكليف قطعاً ولو إلى

الإباحة [٢٢٩].

هذا حاصل جواب المحقق النائيني عن شبهة الفاضل النراقي رحمهما الله.

**نقد كلام المحقق النائيني في المسألة**

وفيه: أنّ العدم الأزلي وإن كان هو العدم المطلق الغير المسبوق بالوجود، لكنّه يلاحظ بالنسبة إلى كلّ عنوان مستقلاً، فوجوب الجلوس المطلق عدمه الأزلي هو عدم وجوب الجلوس المطلق ووجوب الجلوس المقيّد بما بعد الزوال عدمه الأزلي هو عدم وجوب هذا المقيّد، كما أنّ العدم الأزلي للإنسان هو عدم الإنسان من غير تقيّد بكونه في زمان كذا أو مكان كذا، والعدم الأزلي للإنسان العالم هو عدم هذا العنوان من غير تقيّد بالقيود المذكورة، فوجوب الجلوس بعد الزوال عدمه الأزلي بعدم هذا الوجوب المتعلّق بالموضوع المقيّد بما بعد الزوال، وهذا العدم عدم مطلق للوجوب المقيّد إذا كان «بعد الزوال» قيّداً للهيئته، وللوجوب المتعلّق بالموضوع المقيّد إذا كان قيّداً للمادة، ولا يكون هذا القسم منتقضاً، ضرورة أنّ انتقاضه إنّما يكون بوجوب الجلوس بعد الزوال، لا بوجوب الجلوس المطلق بحيث يكون الجلوس تمام الموضوع للوجوب من غير تقييده بقيد، ولا بوجوب الجلوس قبل الزوال، ومعلوم أنّ عدم وجوب الجلوس المقيّد بما بعد الزوال - سواء كان القيد للوجوب أو الجلوس - غير معلوم الانتقاض، فلا مانع من جريان استصحابه.

ومنشأ اشتباهه هو الخلط بين كون الزمان - أعني «بعد الزوال» - قيّداً

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ١٩٩

للعدم وبين كونه قيّداً للجلوس أو الوجوب، فإنّه ظنّ - كما يستفاد من غير موضع من كلامه - أنّ الفاضل النراقي رحمه الله جعل الزمان قيّداً للعدم، فاستشكل عليه ب «أنّ العدم المقيّد بقيد خاصّ من الزمان أو الزمانى متقوم بوجود القيد ولا يعقل تقدّمه على قيده، فلا يمكن استصحابه إلّا إذا آن بعد الزوال وثبت العدم، ففي الآن الثانى يستصحب، والمفروض غير ذلك، لأنّ العدم يكون مشكوكاً فيه حتّى فى الآن الأوّل بعد الزوال، فليس له حالة سابقة حتّى يستصحب».

مع أنّ هذا غير مربوط بكلام الفاضل النراقي رحمه الله، ضرورة أنّ العدم لم يقيد فى كلامه بما بعد الزوال، بل العدم مطلق والوجوب أو الجلوس متقيّد به.

والحاصل: أنّه لا فرق بين عدم وجوب الجلوس وبين عدم وجوب الجلوس المقيّد بما بعد الزوال - بأن يكون قيّداً للوجوب أو الجلوس - فى كون كلّ منهما عدماً مطلقاً وعدماً أزلياً ذا حالة سابقة متيقّنة، ولو جعل ما بعد الزوال قيّداً للعدم فهو وإن لم يكن ذا حالة سابقة متيقّنة حتّى يستصحب، إلّا أنّه لا يرتبط بكلام الفاضل النراقي رحمه الله، لأنّه جعل الزمان - أعني «بعد الزوال» - قيّداً للوجوب أو الجلوس، لا للعدم.

هذا أساس الإشكال الوارد على جواب النائيني رحمه الله عن شبهة النراقي قدس سره، ويمكن المناقشة فى مواضع اخر من كلامه أيضاً، إلّا أنّنا لا نطيل الكلام بذكرها.

واجيب عن الشبهة بوجوه اخر عرضنا عنها وعن ردّها، حذراً من طول الكلام.

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢٠٠

**الحقّ فى الجواب عن هذه الشبهة**

والتحقيق فى ردّها أن يقال: يجرى الاستصحاب الوجودى والعدمى معاً من دون أن يتعارضاً، لأنّه يلزم من فرض المعارضة بينهما عدم المعارضة.

بيان ذلك: أن المعارضة إنما تكون فيما إذا فرض الزمان بالنسبة إلى ما قبل الزوال ظرفاً وإلى ما بعده قيداً، وإلا فلو كان «قبل الزوال» قيداً للوجوب أو الجلوس فلا يجرى استصحاب الوجود كما هو واضح، ولو كان «بعد الزوال» ظرفاً فلا يجرى استصحاب العدم، لأن عدم وجوب الجلوس انتقض بوجوبه الثابت قبل الزوال، ولو لم يجر أحدهما في نفسه فلا يتصور التعارض، فلا بد من أخذ ما قبل الزوال ظرفاً لثبوت الحكم وما بعده قيداً للوجوب أو للجلوس - كما أن كلام الفاضل النراقي أيضاً ظاهر في هذا الفرض - حتى يجرى الاستصحابان وتصل النوبة إلى التعارض المدعى في كلام الفاضل النراقي رحمه الله.

والحق أن الاستصحابين في هذا الفرض كلاهما يجران من غير أن يكون أحدهما حاكماً على الآخر، ومع ذلك لا تعارض بينهما، لأن المعارضة بين الطريقتين أو الأصلين إنما تتحقق إذا كان موضوعهما واحداً وكان أحدهما يقتضى حكماً منافياً للآخر.

نعم، قد تكون المعارضة بالعرض كما في أطراف العلم الإجمالي، ولا يشترط فيه وحدة موضوع الحكمين [٢٣٠]، لكن ظاهر كلامه رحمه الله في المقام هو المعارضة بالذات، ولا بد فيه من وحدة الموضوع، وموضوع الأصلين فيما نحن

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢٠١

فيه متعدّد، لأنّ موضوع الاستصحاب الوجودى هو نفس وجوب الجلوس وموضوع الاستصحاب العدمى هو عدم وجوب الجلوس المتقيد بما بعد الزوال، فلا منافاة بينهما، لإمكان أن يكون الجلوس بعد الزوال واجباً بما أنه جلوس، أى يكون نفس الجلوس تمام الموضوع للوجوب، والجلوس المتقيد بما بعد الزوال غير واجب، بحيث يكون الجلوس بعض الموضوع، وبعضه الآخر تقيده بكونه بعد الزوال، كما أنه تجب عليك نفقة زوجتك من حيث إنك زوج، ولا تجب من حيث إنك زوج روحاني بحيث تكون الزوجية بعض الموضوع، وبعضه الآخر هو الروحانية.

لا يقال: إن المطلق إذا كان واجباً يقتضى إطلاقه وجوب الجلوس في جميع الحالات، ومنها الجلوس بعد الزوال، فيصير معارضاً لعدم وجوب الجلوس بعد الزوال.

فإنه يقال: لا يدلّ الإطلاق على الشيعى والسريان كى يكون المطلق ناظراً إلى الأفراد والأحوال، بل الإطلاق يفيد أن موضوع الحكم هو صرف الماهية لا غير، فليس معنى إطلاق وجوب الجلوس فى المقام أن الجلوس بعد الزوال - بما أنه جلوس بعد الزوال - واجب، بل معناه أن الجلوس بعد الزوال واجب بما أنه جلوس، فلا منافاة بين وجوب الجلوس بعد الزوال بما أنه جلوس، وبين عدم وجوبه بما أنه جلوس متقيد بما بعد الزوال كما هو واضح.

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢٠٣

فى الاستصحاب التعليقى

## الاستصحاب التعليقى

### إشارة

التنبه الخامس: هل يجرى الاستصحاب التعليقى مطلقاً، أو لا يجرى كذلك، أو يجرى فيما إذا كان التعليق فى الحكم دون الموضوع، أو فيما إذا كان التعليق شرعياً دون غيره؟ وجوه، بل أقوال:

ولا بدّ قبل بيان ما هو الحقّ فى المسألة من تحرير محلّ النزاع، فنقول:

إنّ محلّ النزاع فى الاستصحاب التعليقى - كما قال سيّدنا الاستاذ «مدّ ظلّه» [٢٣١] - فى مقامين: أ- أنّ تعليقيّة الحكم أو الموضوع هل توجب خللاً فى أركان الاستصحاب وشرائط جريانه أم لا؟ ب- أنه على فرض جريان الاستصحاب التعليقى هل يكون مفيداً ومنتهاياً إلى العمل أم لا؟ لا بتلائه بالمعارضة دائماً.

فلا بد من تركيز البحث على هاتين الجهتين.

وأما قضية بقاء الموضوع وعدمه فهي خارجة عن محطّ البحث ومورد الإبرام والنقض، فما قيل من أنّ العنب إذا صار زبيبا لا يجرى استصحاب حرمة على تقدير الغليان، لكونهما موضوعين مختلفين، خارج عن محلّ النزاع، إذ بقاء الموضوع شرط في الاستصحابات التنجيزية أيضاً، ولا يبحث

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢٠٤

في المقام إلّا عن أنّ نفس التعليق هل توجب عدم جريان الحرمة التعليقية أم لا؟ وأما أنّ العنب والزبيب هل هما شيئا أو شيء واحد والعينية والزبيبية حالتان له فليبحث عنه محلّ آخر.

إذا عرفت محلّ النزاع فلا بد من تقديم أمرين حتّى يتضح ما هو الحقّ في المسألة:

### الوجه المحتمل في التعليقات الشرعية

الأول: أنّ التعليقات الواقعة في لسان الشارع - كقوله: «إذا كان الماء قدر كز لم ينجسه شيء» [٢٣٢] وقوله: «إذا غلى العصير العنبى يحرم» [٢٣٣] - تحتل ثبوتاً لأمور: منها: أن يكون التعليق للحكم كما قال به المشهور في الواجب المشروط من أنّ القيد راجع إلى الهيئة لا إلى المادة، فإذا قلنا: «إن جائك زيد فأكرمه» يكون المجيء قيدا للوجوب لا للإكرام، ومنها: أن يكون تعليقا للموضوع كما قال به الشيخ رحمه الله في الواجب المشروط من أنّ القيد راجع إلى المادة لا إلى الهيئة، فعلى الأول يكون المجعول في مثال العصير حرمة على تقدير الغليان، وفي مثال كزّية الماء الاعتصام على تقدير الكزّية، وعلى الثاني يكون المجعول فيهما هو الحرمة المتعلقة بالعصير المغلى والاعتصام بالمتعلّق بالماء البالغ حدّ الكزّ، ومنها: أن يجعل سببية المعلق عليه للمعلق، فيكون مفاد القضيتين أنّ الغليان سبب للحرمة والكزّية سبب للاعتصام، ومنها: أن يجعل الملازمة بين الكزّية والاعتصام وبين الحرمة والغليان من دون أن يكون بينهما

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢٠٥

تقدّم وتأخر، بخلاف السببية، فإنّ السبب مقدّم على المسبّب رتبة.

لا يقال: لا يتصور جعل السببية والملازمة.

فإنّه يقال: ما لا يمكن جعله هو السببية والملازمة التكوينية، وأما السببية والملازمة الاعتبارية التشريعية فلا إشكال في إمكان جعلهما الشرعي، فهذا القائل [٢٣٤] خلط بين التكوين والتشريع كما تقدّم في مبحث الأحكام الوضعية.

والحاصل: أنّ التعليق يحتمل ثبوتاً أربعة أمور: جعل الحكم معلقاً على شيء، وجعله متعلقاً بموضوع معلق عليه، وجعل السببية للمعلق عليه، وجعل الملازمة بينه وبين المعلق.

نعم، تسمية الأخيرين تعليقا في غير محلّه، لأنّ الشارع إذا قال: «الغليان سبب للحرمة» أو «ملازم لها» كان قضية تنجيزية لا تعليقية كما هو واضح، فالفرضان الأخيران خارجان عن محلّ النزاع، لعدم التعليق فيهما.

### اختصاص النزاع بالتعليقات الشرعية

الثاني: أنّ التعليق قد يكون في كلام الشارع ويعبّر عنه بالتعليق الشرعي، كما إذا قال: «إذا غلى العنب يحرم» و «إذا بلغ الماء قدر كز لا ينجسه شيء» وقد لا يكون في كلامه، لكنّ العقل بعد ملاحظته يحكم بالتعليق، ويعبّر عنه بالتعليق العقلي، كما إذا ورد أنّ «العنب المغلى حرام» وأنّ «الماء البالغ حدّ الكزّية لا ينجسه شيء» وأنّ «الماء البالغ مساحته ثلاثة أشبار ونصف طولاً وعرضاً وعمقاً كز» ثمّ العقل بعد ملاحظة هذا الكلام يحكم بأنّ العنب إذا غلى يحرم، وأنّ الماء إذا بلغ قدر كز لا ينجسه شيء، ويحكم أيضاً على الماء

البالغ

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢٠٦

ثلاثة أشبار في أبعاده الثلاثة بأنه إذا زيد عليه نصف شبر في كل من أبعاده يصير كراً، لكنه ليس من التعليق الشرعي، بل هو تعليق يدركه العقل من القضية المنجزة.

والتعليق العقلي خارج عن محلّ البحث، لأنه لا يكون حكماً شرعياً ولا موضوعاً ذا أثر شرعي، أما عدم كونه حكماً شرعياً فلا لأن الحكم الشرعي هو حرمة العنب المغلّي مثلاً لا حرمة على تقدير الغليان، وأما عدم كونه ذا أثر شرعي فلا لأن الأثر الوارد في كلام الشارع هو الحرمة وموضوعها العنب المغلّي، فالتعليق العقلي خارج عن محلّ النزاع، لعدم كونه حكماً شرعياً ولا ذا أثر شرعي كي يستصحب. فالتفصيل بين التعليق الشرعي والعقلي والقول بجريان الاستصحاب في الأوّل دون الثاني ليس تفصيلاً في المسألة واقعاً.

### بيان الحق في المسألة

إذا عرفت هاتين المقدمتين فاعلم أنّ الملاك في أخبار الاستصحاب هو فعليّة اليقين والشك، لا فعليّة المتيقن، فعلى هذا لا مانع من جريان الاستصحاب التعليقي، لأنّ الشارع إذا قال: «العنب إذا غلّي يحرم» ثم شككنا في حرمة الزبيب على تقدير الغليان فلنا يقين فعلي متعلّق بحرمة العنب على تقدير الغليان وشكّ فعلي متعلّق بها كذلك بعد أن صار زيبياً. ودعوى أنّ الحكم المتعلّق على شيء لا وجود له قبل وجود المتعلّق عليه، فما دام الغليان لم يتحقّق لا حرمة أصلاً، فلا يكون لنا قضية متيقّنة، فاسدّة، لأنّ الحكم الفعلي يتوقّف على تحقّق المتعلّق عليه، لا التعليقي، فإنّه يوجد بنفس صدور الحكم من قبل الشارع من غير تأخير.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢٠٧

إن قلت: الاستصحاب في المقام مثبت، لأنّ الأثر المترتب على استصحاب الحرمة على تقدير الغليان لا يكون إلّا الحرمة التنجيزيّة بعد تحقّق الغليان، وهي من اللوازم العقليّة، وبعبارة اخرى: يستصحب الحكم التعليقي ويتربّ عليه الحكم الفعلي الذي هو من لوازمه العقليّة.

قلت: إنّ التعيّد بقضيّة تعليقيّة، كقوله: «العنب إذا غلّي يحرم» أثره فعليّة الحكم وتنجيزيّة لدى حصول المتعلّق عليه من غير شبهة المشبّهة، لأنّ التعليق إذا كان شرعياً يقتضى التعيّد شرعاً بفعليّة الحكم لدى تحقّق المتعلّق عليه، فتحقّق الغليان وجداناً بمنزلة تحقّق موضوع الحكم الشرعي وجداناً. هذا أوّلاً.

وثانياً: أنّ عدم حجّيّة الأصل المثبت إنّما يكون فيما إذا كان المستصحب من الموضوعات، وأمّا إذا كان حكماً شرعياً يترتب عليه آثاره العقليّة والعاديّة كالأثار الشرعيّة، ألا ترى أنّنا لو استصحبنا وجوب صلاة الجمعة مثلاً يترتب عليه وجوب الإطاعة مع كونه حكماً عقلياً، فإنّ الأحكام العقليّة تترتب على الأحكام الشرعيّة، سواء ثبت باليقين أو الأمانة أو الاستصحاب.

### نظريّة المحقّق النائيني رحمه الله في المقام

وأنكر المحقّق النائيني رحمه الله جريان الاستصحاب التعليقي، وله في هذا المقام كلام طويل نذكره ملخصاً. قال رحمه الله: المستصحب إذا كان حكماً شرعياً فإمّا أن يكون حكماً جزئياً وإمّا أن يكون حكماً كلياً، ونعني بالحكم الجزئي هو الحكم الثابت على موضوعه عند تحقّق الموضوع خارجاً الموجب لفعليّة الحكم، ثمّ إنّ الشكّ في بقاء الحكم الجزئي لا يتصوّر إلّا إذا



عرض لموضوعه الخارجي ما يشك في بقاء الحكم

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢٠٨

معه ولا إشكال في استصحابه.

وأما الشك في بقاء الحكم الكلي فهو يتصور على أحد وجوه ثلاث:

الأول: الشك في بقاءه من جهة احتمال النسخ كما إذا شك في نسخ الحكم الكلي المجمعول على موضوعه المقدر وجوده، فيستصحب بقاء الحكم الكلي المترتب على الموضوع، ولا إشكال أيضاً في استصحاب هذا القسم، ونظير استصحاب بقاء الحكم عند الشك في النسخ استصحاب الملكية المنشأة في العقود العهديّة التعليقيّة، كعقد الجعالة والسبق والرماية، فإنّ ملكية العوض المنشأة في هذه العقود تشبه الأحكام المنشأة على موضوعاتها المقدّرة وجودها، فلو شك في كون عقد السبق والرماية من العقود اللازمة التي لا تنفسخ بفسخ أحد المتعاقدين أو من العقود الجائزة التي تنفسخ بفسخ أحدهما يجرى استصحاب بقاء الملكية المنشأة إذا فسخ أحد المتعاقدين في الأثناء قبل تحقّق السبق وإصابه الرمي.

الوجه الثاني: الشك في بقاء الحكم الكلي على موضوعه المقدر وجوده عند فرض تغيّر بعض حالات الموضوع، كما لو شك في بقاء النجاسة في الماء المتغيّر الذي زال عنه التغيّر من قبل نفسه، ولا إشكال في جريان استصحاب بقاء الحكم في هذا الوجه أيضاً.

الوجه الثالث: الشك في بقاء الحكم المترتب على موضوع مركّب من جزئين عند فرض وجود أحد جزئيه وتبدّل بعض حالاته قبل فرض وجود الجزء الآخر، كما إذا شك في بقاء الحرمة والنجاسة المترتبة على العنب على تقدير الغليان عند فرض وجود العنب وتبدّله إلى الزبيب قبل غليانه، فيستصحب بقاء النجاسة والحرمة للعنب على تقدير الغليان ويترتب عليه نجاسة الزبيب عند غليانه إذا فرض أنّ وصف العنبية والزبيبية من حالات

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢٠٩

الموضوع لا أركانه، وهذا القسم من الاستصحاب هو المصطلح عليه بالاستصحاب التعليقي.

وفي جريان استصحاب الحكم في هذا الوجه وعدم جريانه قولان:

أقواهما: عدم الجريان، لأنّ الحكم المترتب على الموضوع المركّب إنّما يكون وجوده وتقرّره بوجود الموضوع بما له من الأجزاء والشرائط، لأنّ نسبة الموضوع إلى الحكم نسبة العلّة إلى المعلول، ولا يعقل أن يتقدّم الحكم على موضوعه، والموضوع للنجاسة والحرمة في مثال العنب إنّما يكون مركّباً من جزئين: العنب والغليان، من غير فرق بين أخذ الغليان وصفاً للعنب، كقوله:

«العنب المغليّ يحرم وينجس» أو أخذه شرطاً له، كقوله: «العنب إذا غلى يحرم وينجس» لأنّ الشرط يرجع إلى الموضوع ويكون من قيوده لا محالة، فقبل فرض غليان العنب لا يمكن فرض وجود الحكم، ومع عدم فرض وجود الحكم لا معنى لاستصحاب بقاءه، لما تقدّم من أنّه يعتبر في الاستصحاب الوجودي أن يكون للمستصحب نحو وجود وتقرّر في الوعاء المناسب له، فوجود أحد جزئي الموضوع المركّب كعدمه لا يترتب عليه الحكم الشرعي ما لم ينضم إليه الجزء الآخر.

نعم، الأثر المترتب على أحد جزئي المركّب هو أنّه لو انضم إليه الجزء الآخر لترتب عليه الأثر، وهذا المعنى مع أنّه عقلي، مقطوع البقاء في كلّ مركّب وجد أحد جزئيه، فلا معنى لاستصحابه، وقد تقدّم في مبحث الأقلّ والأكثر أنّه لا يمكن استصحاب الصحة التأهليّة لجزء المركّب عند احتمال طرؤ القاطع أو المانع، لأنّ الصحة التأهليّة ممّا لا شك في بقائها، فإنّها عبارة عن كون الجزء على وجه لو انضم إليه الجزء الآخر لترتب عليه الأثر، ففي ما نحن فيه ليس

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢١٠

للعنب المجرد عن الغليان أثر إلّا كونه لو انضم إليه الغليان لثبت حرمة وعرضت عليه النجاسة، وهذا المعنى ممّا لا شك في بقاءه، فلا معنى لاستصحابه.



وحاصل الكلام: أنّ الشكّ في بقاء الحرمة والنجاسة المحمولين على العنب المغلّي إنّما يمكن بوجهين: أحدهما: الشكّ في رفع الحرمة والنجاسة عنه بالنسخ، ثانيهما: الشكّ في بقاء الحرمة والنجاسة عند تبدّل بعض الحالات بعد فرض وجود العنب المغلّي بكلا جزئيه، كما إذا شكّ في بقائهما عند ذهاب ثلثه، ولا إشكال في استصحاب بقاء الحرمة والنجاسة للعنب في كلّ من الوجهين كما تقدّم، وليس هذا مراد القائل بالاستصحاب التعليقي، ونحن لا تصوّر للشكّ في بقاء النجاسة والحرمة للعنب المغلّي وجهاً آخر غير الوجهين المتقدمين، فالاستصحاب التعليقي بمعنى لا يرجع إلى استصحاب عدم النسخ ولا إلى استصحاب الحكم عند فرض وجود الموضوع بجميع أجزائه وقيوده وتبدّل بعض حالاته ممّا لا- أساس له ولا- يرجع إلى معنى محصّل [٢٣٥]، إنتهى موضع الحاجة من كلامه رحمه الله ملخصاً.

### نقد نظرية المحقق النائيني رحمه الله في المقام

ويرد عليه أنّ تفسير الاستصحاب التعليقي بما ذكره غير صحيح، لأنّ ما هو مورد النقض والإبرام بين الأعلام في الاستصحاب التعليقي هو ما إذا وردت قضيه شرعيّة تعليقيّة وأردنا استصحاب نفس تلك القضيه التعليقيّة عند الشكّ في بقائها، وأمّا ما ذكره هذا المحقق الكبير فلا تعليق فيه أصلاً، فإنّ

اصول الشيعه لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢١١

الحكم الشرعي إذا تعلّق بموضوع مركّب من جزئين قد وجد أحدهما دون الآخر فلا تعليق في الحكم ولا في الموضوع، فإنّ الشارع إذا قال: «العنب المغلّي حرام» كان مثل «جائني زيد العالم» فكما أنّ الثاني قضيه تنجيزيّة فكذلك الأوّل.

نعم، إذا قال: «العنب إذا غلّي يحرم» كان مشتتلاً على التعليق، لكنّ المحقق النائيني رحمه الله ذهب إلى كون التعليق مربوطاً بالموضوع الذي هو عنب، لا بالحكم الذي هو الحرمة، مع أنّنا نريد استصحاب الحكم لا الموضوع، فما هو معلق على الغليان لا نريد استصحابه، وما نريد استصحابه لا يكون معلقاً، فالاستصحاب ليس تعليقيّاً هاهنا أيضاً على مبنى المحقق النائيني رحمه الله.

وأما قوله رحمه الله: «إنّ الشرط يرجع إلى الموضوع ويكون من قيوده لا محاله» فهو ما قال به الشيخ الأعظم الأنصاري رحمه الله أيضاً، حيث ذهب إلى رجوع القيد إلى المادّة، خلافاً للمشهور، فإنّهم قائلون برجوعه إلى الهيئه، وللبحث عنه محلّ آخر، وهو مبحث الواجب المشروط، فتفسير الاستصحاب التعليقي بما ذكره تفسير بما لا يرضى صاحبه.

وأما قوله: «يعتبر في الاستصحاب الوجودي أن يكون للمستصحب نحو وجود وتقرّر في الوعاء المناسب له» فإنّه وإن كان صحيحاً، إلّا أنّ الحكم المعلق على شيء يكون موجوداً قبل تحقّق قيده، فإنّ وجود كلّ حكم بحسبه، فالحكم الفعلي لا يوجد إلّا بعد تحقّق القيد، وأمّا الحكم التعليقي فيوجد بمجرد جعل الشارع، وإنّ أبيت عن ذلك فراجع وجدانك هل يمكن لك القول بأنّ ما بعد قول الشارع: «العنب يحرم إذا غلّي» وما قبله سواء في عدم وجود الحكم بالحرمة أصلاً؟ فالحكم التعليقي يكون موجوداً قبل تحقّق الغليان، فلا مانع

اصول الشيعه لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢١٢

من استصحابه.

وبهذا ظهر ضعف ما أفاده رحمه الله في الهامش من أنّ المنع من جريان الاستصحاب التعليقي لا يتوقّف على رجوع الشرط إلى الموضوع وكونه من قيوده- كما لا محيص عنه- بل يكفي كون الشرط علّة لحدوث النجاسة والحرمة للعنب، فإنّه مع عدم الغليان لا نجاسة ولا حرمة أيضاً، لانتفاء المعلول بانتفاء علته كانتفاء الحكم بانتفاء موضوعه، غاية أنّه في الموضوع يدور بقاء الحكم أيضاً مدار بقاء الموضوع وفي العلّة يمكن أن يكون علّة للحدوث فقط، فالاستصحاب التعليقي لا يجري على كلّ حال [٢٣٦]، إنتهى كلامه رحمه الله.

وجه الضعف أن النجاسة والحرمة الفعلية تتوقف على الغليان، لا النجاسة والتعليقية، فإنهما معلولتان لجعل الشارع لا للغليان، فإذا قال الشارع:

«العنب إذا غلى يحرم وينجس» ثبتت الحرمة والنجاسة التعليقية وإن لم يغل بعد.  
وفى كلام المحقق النائيني رحمه الله مواضع آخر للنظر أعرضنا عنها حذراً من التويل.

### نظرية الشيخ الأنصاري رحمه الله في المقام

والشيخ الأعظم رحمه الله حيث ذهب إلى رجوع القيود إلى المادة أنكر جريان الاستصحاب التعليقي، لأن معنى الاستصحاب التعليقي هو استصحاب الحكم التعليقي، وليس لنا حكم تعليقي على مبناه كي نستصحبه.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢١٣

ولأجل ذلك سلك في المقام مسلماً آخر، وهو إجراء استصحاب تنجيزي ينتج نتيجة الاستصحاب التعليقي حيث تمسك باستصحاب سببية المعلق عليه للمعلق، أو استصحاب الملازمة بينهما، فنقول: الغليان سبب لحرمة العنب المغلي، وبعد صيرورته زيبياً نشك في بقاء السببية، فيجرب استصحابها، أو نقول: حرمة العنب لازم لغليانه، وبعد صيرورته زيبياً نشك في بقاء الملازمة بينهما، فيجرب استصحابها [٢٣٧].

هذا حاصل ما أفاده الشيخ رحمه الله في الرسائل.

### البحث حول نظرية الشيخ الأنصاري رحمه الله في المسألة

أقول: قد عرفت أن في كون السببية ونحوها مجعولة شرعاً ثلاثة أقوال [٢٣٨]:

الأول: ما ذهب إليه المحقق النائيني رحمه الله من عدم إمكان جعلها أصلاً، فعليه لا يجرب استصحاب السببية ونحوها كما لا يجرب الاستصحاب التعليقي على زعمه.

الثاني: ما ذهب إليه سيدنا الاستاذ الأعظم الإمام «مد ظله» - وهو الحق - من إمكان جعلها بنحو الاستقلال، بل وقوعه كذلك في لسان الشرع، فإن قوله تعالى: «أحلَّ اللهُ التَّبَيْعَ» ظاهر في جعل البيع سبباً للملكية، فإنَّ الحليَّة فيه ظاهرة في الحكم الوضعي لا التكليفي، أي أمضى اللهُ البيع وجعله سبباً للملكية.

وعليه فلا إشكال في جريان استصحاب السببية ونحوها إلّا أن قولنا: «إن جائتك زيد فأكرمه» وقول الشارع: «العنب يحرم إذا غلى» ظاهر في جعل

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢١٤

الحكم التكليفي، لا الوضعي، ولا كليهما، وأما لو كانت لنا قضيتة شرطية شرعية ظاهرة في جعل الشرط سبباً للمشروط فلا مانع من جريان استصحابه عند الشك في بقائه.

وأورد عليه سيدنا الاستاذ الأعظم الإمام «مد ظله» بأن استصحاب السببية مثبت، إذ لا أثر له إلّا ترتب المسبب عند وجود السبب، وهو حكم العقل، مثلاً لو كان غليان العنب سبباً لحرمة فعد تحقق الغليان يحكم العقل بترتب الحرمة عليه، فكيف يستصحب السببية عند الشك فيها لأجل أثر عقلي، أو شرعي مترتب عليه؟!

ويمكن الجواب عنه بأن المستصحب إذا كان من المجعولات الشرعية فقد عرفت [٢٣٩] أنه يترتب عليه آثاره العقلية والشرعية المترتبة عليها، كما يترتب عليها الآثار الشرعية بلا واسطة، ألا ترى أننا لو استصحبنا وجوب صلاة الجمعة يترتب عليه وجوب الإطاعة مع كونه

## حكماً عقلياً؟

الثالث: ما ذهب إليه الشيخ الأعظم الأنصاري رحمه الله من كون السببية وأمثالها مجعولةً تبعاً للتكليف، فلا يمكنه إجراء استصحابها مع قوله رحمه الله برجوع القيد في القضية الشرطية دائماً إلى المادة، لا إلى الهيئة، يعني رجوعه إلى الموضوع، لا إلى الحكم، إذ لا منشأ لانتزاع السببية بناءً على رجوع القيد إلى المادة، فإنّ المولى إذا قال: «إن جئتك زيد فأكرمه» ثم صار العبد شاكاً في بقاء وجوب إكرامه عقيب مجيئه لأنه كان صديقاً للمولى عند صدور الحكم ثم زال صداقته، لم يكن المجيء شرطاً لوجوب الإكرام على مذهب الشيخ رحمه الله كي ينتزع سببته له ويجرى استصحابها عند الشك في بقائها.

اصول الشيعه لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢١٥

إن قلت: لعله قال بمقالة المحقق النائيني رحمه الله من كون الموضوع في مثل هذه القضية مركباً من جزئين، وهما الشرط والمشروط، فكأنه قال: «زيد الجائي يجب إكرامه» والموضوع يكون بمنزلة العلة للحكم، فلا إشكال في انتزاع السببية. قلت: هذا لا يختص بالقضايا التعليقية، فإن نسبة الموضوع إلى الحكم في القضايا التنجيزية أيضاً كنسبة العلة إلى المعلول، فإنّ الخمر في قول الشارع:

«الخمر حرام» علة للحرمه، فكيف خصّ رحمه الله استصحاب السببية إلى القضايا التعليقية ولم يقل بجرانها في القضايا التنجيزية؟ وبالجملة: لا يمكن الجمع بين إنكار الواجب المشروط والحرام المشروط والقول بكون السببية وأمثالها منتزعة عن التكليف وإجراء استصحابها عند الشك في بقائها كما جمع الشيخ الأعظم رحمه الله بين هذه الامور الثلاثة.

ثم استشكل المحقق النائيني رحمه الله عليه بوجه آخر، وهو أنه لا يمكن تحقق الشك في بقاء السببية عند تمام الموضوع أصلاً، لأنها مقطوع البقاء حينئذ، فلا مجال لاستصحابها، وإن أراد الشك لأجل احتمال النسخ فهو غير الاستصحاب التعليقي [٢٤٠]. وأجاب عنه سيدنا الاستاذ الأعظم الإمام «مدّ ظلّه» بأنّ غليان العنب مثلاً وإن كان سبباً في حرمة ولا شك في بقاء الحكم عند تمام الموضوع، ضرورة عدم الشك في حرمة العصير العنبي المغلي، إلّا أنّ الشك في العصير الزبيبي، وليس منشأ الشك في نسخ الحكم الأول، بل في أنّ العنبيّة

اصول الشيعه لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢١٦

هل هي واسطة في الثبوت أو العروض [٢٤١]؟ وبعبارة أخرى: إنّ سببية الغليان للحرمه هل هي مجعولة بنحو تدور مدار العنبيّة أم لا؟ وفي مثله لا يكون الشك في النسخ، ولعمري إنّ هذا بمكان من الوضوح، تدبر [٢٤٢]، إنتهى كلامه «مدّ ظلّه». وحاصله: أنّ منشأ الشك هو أنّ عنوان «العنب» - فيما إذا قال الشارع:

«العنب إذا غلى يحرم» - هل اخذ بنحو الموضوعيّة، أي كان واسطة في العروض وتمام الحيثيّة الدخيلة في الحكم بحيث يكون الحكم حدوداً وبقاءً تابعاً له، فينتفي الحكم عند تبدل عنوان «العنب» إلى عنوان «الزبيب»، أو بنحو العليّة والواسطة في الثبوت التي تؤثر في حدوث الحكم لا في بقائه، فيبقى الحكم حتى فيما إذا تبدل العنبيّة إلى الزبيبيّة.

### البحث حول معارضة الاستصحاب التعليقي مع التنجيزي

قد اورد على جريان الاستصحاب التعليقي بأنه معارض دائماً باستصحاب تنجيزي، فإذا عرض الغليان على العصير الزبيبي كان استصحاب الحرمة المعلقة على الغليان أثره الحرمة الفعلية بعد الغليان، وهو معارض باستصحاب الحيثية الثابتة للعصير قبل الغليان، لأنه إذا غلى يشك في حليته وحرمة، فيتعارض الأصلان.

اصول الشيعه لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢١٧

## كلام الشيخ الأنصاري رحمه الله في الجواب عن الإشكال

فأجاب عنه الشيخ الأعظم قدس سره بحكومة الاستصحاب التعليق على الاستصحاب التنجيزي [٢٤٣]، ولم يذكر وجهها.

### ما أفاده صاحب الكفاية رحمه الله في المسألة

فقال المحقق الخراساني رحمه الله في تعليقه على الرسائل في بيان وجه الحكومة ما محصّله: أنّ الشكّ في الإباحة بعد الغليان مسبّب عن الشكّ في حرمة المعلّقة قبله، فاستصحاب حرمة ذلك المستلزم لنفي إباحته بعد الغليان يكون حاكماً على استصحاب الحليّة، والترتب وإن كان عقلياً، إلّا أنّ الأثر المترتب على الأعمّ من الحكم الواقعي والظاهري يترتب على المستصحب [٢٤٤]، فيكون استصحاب الحرمة حاكماً عليه بهذه الملاحظة.

وبالجملة: إنّ استصحاب الحرمة التعليقيّة يترتب عليه الحرمة الفعلية بعد الغليان وينفي الإباحة بعده، لأنّ نفي الإباحة لازم عقلي للحكم بالحرمة الفعلية، واقعيّة كانت أو ظاهريّة، فيرتفع الشكّ المسببي [٢٤٥]. هذا حاصل ما ذكره المحقق الخراساني رحمه الله في التعليق.

وله قدس سره كلام آخر في الكفاية، فإنّه قال: إن قلت: نعم [٢٤٦]، ولكنّه لا مجال لاستصحاب المعلّق، لمعارضته باستصحاب ضده المطلق، فيعارض

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢١٨

استصحاب الحرمة المعلّقة للعصير باستصحاب حليّته المطلقة.

قلت: لا يكاد يضّرّ استصحابه على نحو كان قبل عروض الحالة التي شكّ في بقاء حكم المعلّق بعده، ضرورة أنّه كان مغيباً بعدم ما علّق عليه المعلّق، وما كان كذلك لا يكاد يضّرّ ثبوته بعده بالقطع فضلاً عن الاستصحاب، لعدم المضادة بينهما، فيكونان بعد عروضها بالاستصحاب كما كانا معاً بالقطع قبل بلا منافاة أصلاً، وقضيّة ذلك انتفاء حكم المطلق بمجرد ثبوت ما علّق عليه المعلّق، فالغليان في المثال كما كان شرطاً للحرمة كان غايةً للحليّة، فإذا شكّ في حرمة المعلّقة بعد عروض حاله عليه شكّ في حليّته المغيئة لا محالة أيضاً، فيكون الشكّ في حليّته وحرمة فعله بعد عروضها متّحداً خارجاً مع الشكّ في بقائه على ما كان عليه من الحليّة والحرمة بنحو كانتا عليه، فقضيّة استصحاب حرمة المعلّقة بعد عروضها الملازم لاستصحاب حليّته المغيئة حرمة فعله بعد غليانه وانتفاء حليّته، فإنّه قضيّة نحو ثبوتهما، كان بدليلهما أو بدليل الاستصحاب كما لا يخفى بأدنى التفات على ذوى الأبواب، فالتفت ولا تغفل كيلا [٢٤٧] تقول في مقام التفصيّل عن إشكال المعارضة أنّ الشكّ في الحليّة فعلاً بعد الغليان يكون مسبباً عن الشكّ في الحرمة المعلّقة [٢٤٨]، إنتهى موضع الحاجة من كلامه.

### بيان ما أرادته المحقق الخراساني رحمه الله في الحاشية والكفاية

ثمّ قال سيّدنا الاستاذ الأعظم الإمام «مدّ ظلّه» - بعد نقل هذين الكلامين منه رحمه الله - برجوع ما في الكفاية إلى ما في التعليق، فإنّه «مدّ ظلّه» قال: والظاهر أنّه

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢١٩

يرجع إلى ما في التعليق مع تعبير مخلّ وتغيير مضرّ [٢٤٩].

لكنّ التأمّل في عبارته في الكفاية التي نقلناها بعينها يعطى خلاف ذلك، فإنّه صرّح في التعليق بأنّ الشكّ في الإباحة بعد الغليان مسبّب عن الشكّ في حرمة المعلّقة قبله، وصرّح في الكفاية بعدم السببية والمسببية بينهما.

بل مراده في الكفاية أن للعنب بعد صدور قول الشارع: «العنب إذا غلى يحرم» حكيمين: حرمة معلقة على الغليان، وحليته مغتباة به، فإذا صار زيباً وشككنا في بقاء حرمة المعلقة شككنا في بقاء حليته المغتباة أيضاً لا محالة، ولا إشكال في جريان كلا الاستصحابين، لعدم المنافاة بين الحكمين إذا كانا مقطوعين فضلاً عن كونهما ثابتين بالاستصحاب، وقضية جريان الاستصحابين حرمة الفعلية بعد الغليان وانتفاء حليته، لتحقق غاية الحلية، وهي الغليان.

وأيّن هذا المعنى ممّا ذهب إليه في التعليقة؟!

وحمل بعض الأعلام أيضاً ما في الكفاية على غير مراده رحمه الله، فإنه قال: بيان ما ذكره في الكفاية بتوضيح منّا: أن الحلية الثابتة للزبيب قبل الغليان غير قابلة للبقاء ولا- يجرى فيها الاستصحاب، لوجود أصل حاكم عليه، وذلك لأن الحلية في العنب كانت مغتباة بالغليان، إذ الحرمة فيه كانت معلقة على الغليان، ويستحيل اجتماع الحلية المطلقة مع الحرمة على تقدير الغليان كما هو واضح، وأمّا الحلية في الزبيب فهي وإن كانت متيقنة، إلا أنها مرددة بين أنها هل هي الحلية التي كانت ثابتة للعنب بعينها حتى تكون مغتباة بالغليان، أو أنها حادثة للزبيب بعنوانه فتكون باقية ولو بالاستصحاب؟ والأصل عدم حدوث حليته

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢٢٠

جديده وبقاء الحلية السابقة المغتباة بالغليان، وهي ترتفع به، فلا تكون قابلة للاستصحاب، فالمعارضة المتوهمه غير تامه. ونظير ذلك ما ذكرناه في بحث استصحاب الكلّي، من أنه إذا كان المكلف محدثاً بالحدث الأصغر ورأى بللاً مردداً بين البول والمنى، فتوضاً، لم يمكن جريان استصحاب كلّي الحدث، لوجود أصل حاكم عليه، وهو أصالة عدم حدوث الجنابة وأصالة عدم تبدل الحدث الأصغر بالحدث الأكبر.

والمقام من هذا القبيل بعينه.

وهذا الجواب متين جداً [٢٥٠]، إنتهى كلامه.

أقول: هذا البيان مع قطع النظر عن صحته وسقمه لا يطابق كلامه رحمه الله في الكفاية، إذ لم يكن فيه من أصالة عدم حدوث حليته جديده عين ولا أثر.

بقي الكلام في صحته ما سلكه المحقق الخراساني رحمه الله في المسألة:

### نقد ما أفاده رحمه الله في الحاشية

أما كلامه في التعليقة فورد عليه بأن الشك في الحلية بعد الغليان وإن كان مسبباً عن الشك في الحرمة التعليقية قبله، إلا أن هذا لا يكفي في الحكومه وتقدم الثاني على الأول.

توضيح ذلك: أن تقدم الأصل السببي على المسببي في باب الحكومه إنما هو لأن الأصل الجارى في السبب يرفع الشك تعبداً عن المسبب، أى يكون التعبد ببقاء السبب أثره الشرعى هو التعبد بحكم المسبب، وإلا فلا وجه لتقدم أحدهما على الآخر.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢٢١

توضيح ذلك: أننا إذا غسلنا ثوباً متنجساً بماء شك في كزيبته وكان كزراً سابقاً يقع التعارض بدواً بين استصحاب كزيبته الماء واستصحاب نجاسة الثوب، وذلك لأجل ضم كبرى شرعية- أعني «المتنجس إذا غسل في الكز يطهر»- إلى استصحاب الكزيبه، فإن استصحاب نجاسة الثوب ينافى ويعارض بدواً استصحاب كزيبته الماء بملاحظة ضم تلك الكبرى الكلية الشرعية إليه؛ لتضاد الحكمين، أعني النجاسة المستفاده من استصحاب النجاسة والطهارة المستفاده من الكبرى الشرعية، ولو لم تكن تلك الكبرى لم يكن بين الأصلين تعارض أصلاً، لتغاير موضوعهما ومحمولهما، فإن موضوع أحدهما هو الماء ومحموله الكزيبه، وموضوع الآخر هو الثوب ومحموله النجاسة.

وبهذا ظهر وجه تقدّم الأصل السببي على المسببي في المثال، وهو أنّ تلك الكبرى الشرعية المنصّمة إلى استصحاب الكزّيّة ترفع الشكّ تعبدًا عن المسبب.

وبعبارة أخرى: يكون التعبد ببقاء السبب أثره الشرعي هو التعبد بحكم المسبب، فإنّ التعبد ببقاء كزّيّة الماء أثره الشرعي طهارة الثوب المغسول به، ولا عكس، إذ ليس لاستصحاب نجاسة الثوب أثر شرعي مبيّن لحكم الماء الذي شكّ في كزّيّته، وإن كان له أثر عقلي كذلك، حيث إنّ التعبد بنجاسة الثوب أثره العقلي عدم كزّيّة الماء، فتقدّم الأصل السببي إنّما هو بملاك رفعه الشكّ عن المسبب تعبدًا، دون العكس.

وسياتى زيادة توضيح لذلك إنشاء الله تعالى.

وأما الأصل الجارى في ناحية السبب في ما نحن فيه- أعنى استصحاب الحرمة المعلقة قبل الغليان- فلا يكون له أثر شرعي مبيّن لحكم المسبب.

وأما عدم الحليّة المترتب على الحرمة الفعلية بعد الغليان المترتبة على

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢٢٢

الحرمة المعلقة قبله وإن كان مترتباً على الأصل السببي، إلّا أنّه أثر عقلي مترتب على الأعم من الحكم الواقعي والظاهري [٢٥١]، فلا وجه لتقدّم الأصل الجارى في السبب على الجارى في المسبب.

### مسلك الإمام الخميني «مدّ ظلّه» في المقام

وذهب سيّدنا الاستاذ الأعظم الإمام «مدّ ظلّه»- كالشيخ رحمه الله- إلى حكومه استصحاب الحرمة التعليقيّة على استصحاب الإباحة، كسائر الحكومات، لأنّ شرط حكومه أصل على آخر أمران: أحدهما: كون أحد الشكّين مسبباً عن الآخر، والثاني: أن يكون جريان الأصل في السبب رافعاً للشكّ عن المسبب تعبدًا، كما أنّ استصحاب كزّيّة الماء يكون حكمه طهارة الثوب المغسول به بحسب الكبرى الشرعية من أنّ الكزّ مطهر، فيرفع الشكّ في أنّ الثوب طاهر أم لا؟ ثمّ إنّ «مدّ ظلّه» ذكر مقدّمتين لإثبات المدعى:

الاولى: أنّ الحكم الشرعي إذا كان معلقاً على شيء صار فعلياً بعد تحقّق ما علّق عليه، وهذا الحكم الفعلي المترتب على التعليقي والترتب عليه كلاهما شرعيان، فإذا قال الشارع: «العنب يحرم إذا غلى» يترتب عليه بعد الغليان

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢٢٣

حرمة فعلية للعنب، وهذه الحرمة الفعلية وترتبها على الحرمة التعليقيّة كلاهما شرعيان.

الثانية: أنّ الشكّ والترديد قائم بطرفين، فإذا شككنا في طهارة شيء مثلًا تارةً نعبر عنه بالشكّ في طهارته ونجاسته، وأخرى بالشكّ في الطهارة وعدمها، وثالثةً بالشكّ في النجاسة وعدمها، ولكنّه لا تكون في النفس إلّا حالة ترديديّة واحدة، والتعبير عنها مختلف، فإذا قام الدليل على طهارة ذلك الشيء ارتفع الترديد رأساً، لزوال أحد طرفيه ولو تعبدًا، فإذا كان مفاد أصل هو الطهارة بلسان الأصل السببي يكون رافعاً للشكّ المتقوم بطرفي الترديد، فيصير حاكماً على الأصل المسببي.

وما نحن فيه من هذا القبيل، لأنّ الشكّ في بقاء الإباحة الفعلية للعصير الزببي المغليّ مسبب عن بقاء الحرمة الشرعية التعليقيّة بالنسبة إلى الزبيب قبل غليانه، ولما كان التعليق شرعيّاً تكون الحرمة الفعلية بعد الغليان وترتبها على الحرمة التعليقيّة قبله كلاهما بحكم الشرع، فترتب الحرمة على العصير المغليّ ليس بعقلي، بل شرعي، فحينئذٍ يقتضى استصحاب الحرمة التعليقيّة قبل الغليان الحرمة الفعلية عند فعليّة الغليان، فيرفع الشكّ في الحرمة والإباحة الفعليتين، لأنّ الشكّ في الحرمة والإباحة متقوم بطرفي الترديد، فإذا كان لسان جريان الأصل في السبب هو التعبد بحرمة المغليّ يرفع الترديد بين الحرمة والحليّة، وهذا معنى حكومه الأصل السببي على المسببي.



فالقول بالفرق بين الأصل التعليقي السببي والتنجيزي المسببي وبين الأصل السببي والمسببي في موارد آخر إن كان لدعوى تعليقية الأصل وأن صيرورة التعليق فعلياً عقلياً فقد عرفت بطلانها في المقدمة الأولى، وإن كان من جهة أن

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢٢٤

الحليّة والحرمة متضادّتان، فإثبات أحد الضدّين يدفع الضدّ الآخر بحكم العقل، وهذا اللازم وإن كان مترتباً على المستصحب إلّا أنّه لا يصحّ الحكومة، فقد عرفت بطلانه أيضاً آنفاً، لما ذكرنا من أن جريان الأصل في التعليق يدفع الشكّ المتقوم بطرفي التردد، لأجل التعيّد بأحد طرفي التردد متعيّناً، وهو الحرمة، لأننا قلنا في المقدمة الثانية: إذا زال أحد طرفي الشكّ - ولو تعيّد - ارتفع الشكّ، ألا ترى أن أصالة بقاء كزيّة الماء أيضاً لا - تدفع نجاسة الثوب المغسول به؟ بل ترفع التردد، بالتعيّد بطهارته، ومع ذلك لا يجرى استصحاب النجاسة، لحكومة استصحاب الكزيّة عليه.

والحاصل: أن الحكومة بكلا ركنيها - أعني كون أحد الشكّين مسبباً عن الآخر وكون جريان الأصل في السبب رافعاً للشكّ عن المسبب تعيّد - موجودة في المقام.

وإن شئت قلت: إن استصحاب الحرمة المعلقة على الغليان جارٍ قبل حصوله، ويترتب عليه الحرمة الشرعيّة الفعلية بعد حصوله، وأمّا استصحاب الحليّة فلا يجرى إلّا بعد حصول الغليان، إذ لا شكّ فيها قبله، فاستصحاب الحرمة المعلقة الذي هو جارٍ في الآن الأوّل الذي صار العنب زيباً فيه يترتب عليه الحرمة التنجيزيّة بعد الغليان تعيّد، فالاستصحاب التعليق عين قبل الغليان حكم الزيب بعده، فهو رافع للشكّ، فلا مجال لاستصحاب الحليّة المنجزّة، لأنّ موضوعه الشكّ في الحليّة، ولا شكّ.

فالإنصاف أنّه لا فرق بين الحكومة في المقام وبين المقامات الآخر [٢٥٢].

هذا حاصل ما أفاده سيّدنا الاستاذ الأعظم الإمام «مدّ ظلّه».

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢٢٥

### نقد نظرية الإمام الخميني «مدّ ظلّه» في المسألة

ويمكن المناقشة في موضع من كلامه، وهو قوله بأن ترتّب الحكم الفعلي الشرعي على الموضوع بعد حصول المعلق عليه شرعي، فإنّه لا يبعد أن يكون عقلياً، والحكم الفعلي وإن كان شرعيّاً، كالتعليق، ضرورة أن الحاكم بالحرمة الفعلية للعنب المغلي هو الشارع، كما أنّه هو الحاكم بحرمة التعليق قبل الغليان، إلّا أنّ ذلك لا يوجب أن يكون الترتّب أيضاً شرعيّاً، ألا ترى أنّنا إذا قلنا بوجود مقدّمة الواجب يكون وجوبها ووجوب ذبيها كلاهما شرعيتين، ولكنّ الملازمة بينهما عقليّة، والمقام أيضاً كذلك، فإنّ الشارع إذا قال: «العنب يحرم إذا غلى» يكشف العقل بعد ملاحظته أن العنب بعد الغليان يحرم فعلاً بحكم الشرع.

### الحق في المسألة

ولكن هذه المناقشة لا تضرّ بمسألة الحكومة، لتحقق ركنيها، إذ لا شكّ في أن الشكّ في حليّة الزيب بعد الغليان مسبب عن الشكّ في بقاء الحرمة التعليقيّة قبله، ولا شكّ أيضاً في أن الاستصحاب السببي يرفع بأثره [٢٥٣] الشكّ الذي هو موضوع الاستصحاب المسببي تعيّد، لأنّ الترتّب وإن كان عقليّاً، إلّا أنّ الحكم الفعلي الذي يرتفع به الشكّ شرعي كما عرفت، فالتعيّد ببقاء السبب أثره الشرعي هو التعيّد بحكم المسبب، وهو معنى الحكومة.

والحاصل: أن الاستصحاب التعليق كما هو جارٍ في نفسه، لا يعارضه



اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢٢٦

الاستصحاب التنجيزي، فلا يكون جريانه وعدمه سواء، لحكومته عليه، كما قال الشيخ الأعظم رحمه الله وسيدنا الاستاذ «مدّ ظلّه» [٢٥٤].

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة؛ ج ٦؛ ص ٢٢٦

### نقد ما أفاده المحقق الخراساني رحمه الله في الكفاية

وأما كلامه رحمه الله في الكفاية [٢٥٥] دفعاً لإشكال المعارض: ففيه: أن القائل بها لا يقول باستصحاب الحليّة المغيّاة قبل الغليان ومعارضته لاستصحاب الحرمة المعلقة قبله، حتى يقال: لا- منافاة بين الحكمين إذا كانا مقطوعين، فضلاً عن كونهما ثابتين بالاستصحاب، بل هو يقول بجريان استصحاب الحليّة المطلقة بعد الغليان ومعارضته لاستصحاب الحرمة المعلقة قبله، ولا شك في تنافيهما وتعارضهما بدوياً، وإن كان أحدهما حاكماً على الآخر بالنظر الدقي.

وأما ما أفاده بعض [٢٥٦] الأعلام توضيحاً لكلام المحقق الخراساني رحمه الله فإنه وإن كان مخالفاً لمراده رحمه الله كما عرفت، إلا أنه أيضاً وجه صحيح لحكومة الاستصحاب التعليقي على التنجيزي ويؤيد ما أفاده سيدنا الاستاذ «مدّ ظلّه» من حكومة الأول على الثاني. هذا تمام الكلام في الاستصحاب التعليقي.

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢٢٧

في استصحاب عدم النسخ

### استصحاب عدم النسخ

#### إشارة

التنبية السادس: عنون العلماء- كالشيخ في الرسائل والمحقق الخراساني في الكفاية- هذا البحث بأنه هل يجرى استصحاب الأحكام الثابتة في الشرائع السابقة التي نشك في بقائها إلى هذا الزمان أم لا؟  
وأما الأحكام الثابتة في شريعتنا فجعّلوا استصحابها من المسلّمات [٢٥٧].

ويؤيده ما نقل عن المحدث الأستر آبادي رحمه الله من أن صحّة جريان استصحاب عدم النسخ من الضروريات [٢٥٨].  
ولكنه حيث لم يكن بهذه المثابة من الوضوح- ويمكن أن يجعل أصالة عدم نسخ الأحكام الثابتة في شريعتنا أيضاً مورداً للنقض والإبرام- عدلنا عن البحث على طريقتهم وجعلنا عنوان البحث «استصحاب عدم النسخ» كي يعم استصحاب أحكام شريعتنا أيضاً، سيما أن البحث في استصحاب أحكام الشرائع السابقة قليل الجدوى، بل لا فائدة فيه أصلاً، حيث إن الشيخ الأعظم

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢٢٨

الأنصاري رحمه الله ذكر في ذيل هذا البحث موارد لثمرته ثم ردّ جميعها وادّعى أن أحكامها كلّها يستفاد من عموم أو خصوص في الشريعة، فلا نشك في حكمها حتى نحتاج إلى الاستصحاب [٢٥٩].

### شبهة تغاير الموضوع في استصحاب عدم النسخ

وكيف كان، فنقول: اورد على استصحاب عدم النسخ بأن الحكم الثابت في حق جماعة لا- يمكن إثباته في حق الآخرين، لتغاير

الموضوع، فإن الأحكام الثابتة في شريعته موسى عليه السلام مثلاً ثبتت في حق من كان موجوداً في ذلك الزمان فقط، والأحكام الثابتة في شريعتنا ثبتت في حق من أدرك النبي صلى الله عليه وآله فلو شككنا في بقاء حكم منها في هذا الزمان لا يمكن استصحابه، لتغاير القضية المتيقنة مع المشكوكه.

### كلام الشيخ الأنصاري في الجواب عن الشبهة

وأجاب عنها الشيخ الأعظم رحمه الله بأن الحكم ثابت للكلّي، كما أنّ الملكيّة له في باب الزكاة والوقف العام، حيث لا مدخل للأشخاص فيها [٢٦٠].

وفى هذا الجواب بظاهرة إشكال واضح، وهو أنّ التكليف وما يستتبعه من الطاعة أو المعصية والثواب أو العقاب لا يمكن أن يتعلّق بالكلّي، لكونه أمراً اعتبارياً غير قابل لتوجه التكليف - الذي هو من الأمور الحقيقيّة - إليه، بخلاف مثل الملكيّة في باب الزكاة والوقف العام، فإنّها أمر اعتباري قد يتعلّق بالكلّي، كالفقراء، بل قد يتعلّق بما لا يعقل، كالمسجد ونحوه.

اصول الشيعه لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢٢٩

### كلام صاحب الكفاية في الجواب عن الشبهة

فلأجل هذا الإشكال أرجع المحقّق الخراساني رحمه الله هذا الجواب إلى ما ذكره، من أنّ الأحكام ثابتة لعامة أفراد المكلف ممّن وجد أو يوجد على نحو القضايا الحقيقيّة، لا لخصوص الأفراد الخارجيّة كما هو قضية القضايا الخارجيّة، فمراد الشيخ رحمه الله أيضاً أنّ الأحكام تعلّقت بالأشخاص، سواء كانوا موجودين محقّقاً أو مقدّراً، ولا مدخل لأشخاص خاصّة فيها [٢٦١].

فلا يرد الإشكال المتقدّم على استصحاب عدم النسخ.

### كلام الإمام الخميني «مدّ ظلّه» حول استصحاب أحكام الشرائع السابقة

لكن هاهنا إشكال آخر أورده سيّدنا الاستاذ الأعظم الإمام «مدّ ظلّه» على استصحاب أحكام الشرائع السابقة خاصّة [٢٦٢]، وهو أنّه من الممكن أن يكون المأخوذ في موضوع الحكم الثابت في الشرائع السابقة عنوان على نحو القضية الحقيقيّة لا ينطبق ذلك العنوان على الموجودين في عصرنا، كما لو اخذ عنوان «اليهود» و «النصارى» فإنّ القضية وإن كانت حقيقيّة، لكن لا ينطبق عنوان موضوعها على غير مصاديقه، ففي قوله تعالى: «وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا كُلَّ ذِي ظُفْرٍ وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا» [٢٦٣] إلخ كانت القضية حقيقيّة، لكن إذا شكّ المسلمون في بقاء حكمها لهم لا يجرى الاستصحاب، كما لو ثبت حكم للفقراء وشكّ الأغنياء في ثبوته لهم لا يمكن إثباته لهم

اصول الشيعه لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢٣٠

بالاستصحاب، وهذا واضح جداً.

ولا يخفى أنّ مجرد احتمال أخذ عنوان غير منطبق على المسلمين كفي في المنع، للزوم إحراز وحدة القضيتين، ولا دافع لاحتمال في حكم من الأحكام المشكوك في نسخها، لأنّ ظواهر الكتب المنسوخة الراجعة بينهم ليست قابلةً للتمسك بها مع ورود الدسّ والتغيير عليها، وأصلها الغير المتغير ليس عندهم ولا - عندنا حتّى يعلم أنّ الحكم ثابت للعنوان الكذائي، والقرآن المجيد لم يحكّ العناوين المأخوذة في موضوع أحكامهم الكلّيّة كما يظهر بالتأمّل فيما جعلوه ثمرةً للنزاع تبعاً للمحكّي عن تمهيد القواعد.

فتحصّل ممّا ذكرنا عدم جريان استصحاب أحكام الشرائع السابقة [٢٦٤]، إنتهى موضع الحاجة من كلامه «مدّ ظلّه» ملخصاً.

### نظرية المحقق الخوئي «مدّ ظلّه» حول استصحاب عدم النسخ

ثم إن بعض الأعلام أنكر جريان استصحاب عدم النسخ مطلقاً، حتّى في شريعتنا، وله بيان نظير ما أفاده سيدنا الاستاذ «مدّ ظلّه» في ردّ استصحاب أحكام الشرائع السابقة، حيث قال:

وفيه [٢٦٥]: أن النسخ في الأحكام الشرعية إنّما هو بمعنى الدفع وبيان أمد الحكم، لأنّ النسخ بمعنى رفع الحكم الثابت مستلزم للبداء المستحيل في حقّه سبحانه وتعالى، وقد ذكرنا غير مرّة أنّ الإهمال بحسب الواقع ومقام الثبوت غير معقول، فإنّما أن يجعل المولى حكمه بلا تقييد بزمان ويعتبره إلى الأبد،

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢٣١

وإنّما أن يجعله ممتدّاً إلى وقت معين، وعليه فالشكّ في النسخ شكّ في سعة المفعول وضيقة من جهة احتمال اختصاصه بالموجودين في زمان الحضور، وكذا الكلام في أحكام الشرائع السابقة، فإنّ الشكّ في نسخها شكّ في ثبوت التكليف بالنسبة إلى المعدومين، لا شكّ في بقاءه بعد العلم بثبوتها، فإنّ احتمال البداء مستحيل في حقّه تعالى، فلا مجال حينئذٍ لجريان الاستصحاب.

وتوهم أنّ جعل الأحكام على نحو القضايا الحقيقية ينافي اختصاصها بالموجودين، مدفوع بأنّ جعل الأحكام على نحو القضايا الحقيقية معناه عدم دخل خصوصيّة الأفراد في ثبوت الحكم، لا عدم اختصاص الحكم بحصّة دون حصّة، فإذا شككنا في أنّ المحرّم هو الخمر مطلقاً، أو خصوص الخمر المأخوذة من العنب، كان الشكّ في حرمة الخمر المأخوذة من غير العنب شكّاً في ثبوت التكليف، ولا- مجال لجريان الاستصحاب معه، والمقام من هذا القبيل، فإنّنا نشكّ في أنّ التكليف مفعول لجميع المكلفين أو هو مختصّ بمدركي زمان الحضور، فيكون احتمال التكليف بالنسبة إلى غير المدركين شكّاً في ثبوت التكليف، لا في بقاءه، فلا مجال لجريان الاستصحاب حينئذٍ إلّا على نحو الاستصحاب التعليقي، بأن يقال: لو كان هذا المكلف موجوداً في ذلك الزمان لكان هذا الحكم ثابتاً في حقّه، والآن كما كان، لكنك قد عرفت [٢٦٦] عدم حجّية الاستصحاب التعليقي.

فالتحقيق: أنّ هذا الإشكال لا دافع له، وأنّ استصحاب عدم النسخ ممّا لا أساس له، فإن كان لدليل الحكم عموم أو إطلاق يستفاد منه استمرار الحكم، فهو المتّبع، وإلّا فإنّ دلّ دليل من الخارج على استمرار الحكم، كقوله عليه السلام:

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢٣٢

«حلال محمّد صلى الله عليه وآله حلال إلى يوم القيامة وحرامه حرام إلى يوم القيامة» [٢٦٧] فيؤخذ به، وإلّا فلا يمكن إثبات الاستمرار باستصحاب عدم النسخ.

فما ذكره المحدّث الأسترآبادي- من أنّ استصحاب عدم النسخ من الضروريات- إن كان مراده الاستصحاب المصطلح، فهو غير تامّ، وإن كان مراده نتيجة الاستصحاب ولو من جهة الأدلّة الدالّة على الاستمرار، فهو خارج عن محلّ الكلام [٢٦٨]، إنتهى كلامه.

### نقد نظرية المحقق الخوئي «مدّ ظلّه» في المسألة

ويرد عليه أنّ النسخ وإن كان بمعنى الدفع وانتهاء أمد الحكم، إلّا أنّ من أدرك النبي صلى الله عليه وآله وعمل بحكم في المدينة المنورة مثلاً ثمّ سافر إلى بلد بعيد عنها بحيث يشكل عليه زيارته صلى الله عليه وآله ثمّ شكّ في نسخ ما كان يعمل به في المدينة لا يكون له مرجع إلّا استصحاب عدم النسخ، وليس الشكّ حينئذٍ شكّاً في ثبوت التكليف في حقّه، بل في بقاءه كما هو واضح.

فقوله: «إنّ استصحاب عدم النسخ ممّا لا أساس له» ممّا لا أساس له.

هذا بالنسبة إلى من أدرك زمان الحضور.

وأمّا بالنسبة إلينا فلو كان لنا خطاب عامّ لنا من حيث الأفراد- مثل «يأيّها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام» [٢٦٩]- ولكنّا شككنا في

استمراره ودوامه فلا مانع من جريان استصحاب عدم النسخ أيضاً، إذ الشك هاهنا أيضاً في البقاء لا في الحدوث، فإن الخطاب عام على الفرض والقضية حقيقية  
اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢٣٣  
لا خارجية.

فالحاصل: أن أصالة عدم النسخ جارية بالنسبة إلى أحكام شريعتنا، وأما بالنسبة إلى أحكام الشرائع السابقة فلا، للإشكال المتقدم ذكره الذي أفاده سيدنا الاستاذ «مدّ ظله».  
بقي هنا إشكالان آخران في استصحاب أحكام الشرائع السابقة:

### كلام المحقق النائيني حول المسألة

الأول: ما أورده المحقق النائيني رحمه الله واعتمد عليه.

وحاصله: أن تبدل الشريعة السابقة بالشريعة اللاحقة إن كان بمعنى نسخ جميع أحكام الشريعة السابقة - بحيث لو كان حكم في الشريعة اللاحقة موافقاً لما في الشريعة السابقة، لكان الحكم المجعول في الشريعة اللاحقة مماثلاً للحكم المجعول في الشريعة السابقة لابقاء له - فيكون مثل إباحة شرب الماء الذي هو ثابت في جميع الشرائع مجعولاً في كل شريعة مستقلاً، غاية الأمر أنها أحكام متماثلة، فعدم جريان الاستصحاب عند الشك في النسخ واضح، للقطع بارتفاع جميع أحكام الشريعة السابقة، فلا يبقى مجال للاستصحاب، نعم، يحتمل أن يكون المجعول في الشريعة اللاحقة مماثلاً للمجعول في الشريعة السابقة، كما يحتمل أن يكون مخالفاً له، وكيف كان، لا يحتمل بقاء الحكم الأول.

وإن كان تبدل الشريعة بمعنى نسخ بعض أحكامها، لا جميعها، فبقاء الحكم الذي كان في الشريعة السابقة وإن كان محتملاً، إلا أنه يحتاج إلى الإمضاء في الشريعة اللاحقة، ولا يمكن إثبات الإمضاء باستصحاب عدم النسخ إلا على  
اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢٣٤  
القول بالأصل المثبت [٢٧٠].  
هذا حاصل ما أفاده رحمه الله في المقام.

### نقد ما أفاده النائيني رحمه الله في استصحاب أحكام الشريعة السابقة

ويرد عليه أن نسخ جميع أحكام الشريعة السابقة وإن كان مانعاً عن جريان استصحاب عدم النسخ، إلا أن الالتزام به بلا موجب، فإنه لا داعي إلى جعل إباحة شرب الماء مثلاً في الشريعة اللاحقة مماثلاً للإباحة التي كانت في الشريعة السابقة.  
وأما ما ذكره من أن بقاء حكم الشريعة السابقة يحتاج إلى الإمضاء في الشريعة اللاحقة، فهو صحيح، إلا أن نفس أدلة الاستصحاب كافية في إثبات الإمضاء، وليس التمسك بها من قبيل التمسك بالأصل المثبت، فإن الأصل المثبت إنما هو فيما إذا وقع التعبد بما هو خارج عن مفاد الاستصحاب، وفي المقام نفس دليل الاستصحاب دليل على الإمضاء، فكما لو ورد دليل خاص على وجوب البناء على بقاء أحكام الشريعة السابقة إلا فيما علم النسخ فيه، يجب التعبد به، فيحكم بالبقاء في غير ما علم نسخه، ويكون هذا الدليل الخاص دليلاً على الإمضاء، فكذا في المقام، فإن أدلة الاستصحاب تدل على وجوب البناء على البقاء في كل متيقن شك في بقائه، سواء كان من أحكام الشريعة السابقة، أو من أحكام هذه الشريعة المقدسة، أو من الموضوعات الخارجية، فلا إشكال في استصحاب أحكام الشريعة السابقة من هذه الجهة.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢٣٥

### كلام صاحب الكفاية في استصحاب أحكام الشريعة السابقة

الثاني: ما أفاده المحقق الخراساني رحمه الله ثم أجاب عنه.

أما الإشكال: فحاصله: أننا نعلم إجمالاً بنسخ كثير من الأحكام التي كانت ثابتة في الشريعة السابقة، ولا يجري الأصل في أطراف العلم الإجمالي، سيما إذا كان مخالفاً له، سواء كان وجه عدم جريان الاصول في أطراف العلم الإجمالي لزوم التناقض في أدلة الاصول أو استلزامه المخالفة العملية على اختلاف فيه، كما عرفت في مبحث الاشتغال [٢٧١].

وأما الجواب: فهو أنه مدفوع بأن محل الكلام إنما هو بعد انحلال العلم الإجمالي بالظفر بموارد النسخ بمقدار المعلوم بالإجمال، فما زاد عليه فهو مشكوك بالشك البدوي.

كما أننا نعلم إجمالاً بورود التخصيص على عمومات كثيرة، ولكنه لا يمنع من التمسك بالعموم في موارد الشك في التخصيص، لانحلال العلم الإجمالي بالظفر بالمخصص بمقدار المعلوم بالإجمال [٢٧٢].

فلا إشكال في استصحاب أحكام الشريعة السابقة من هذه الجهة أيضاً.

فالعمدة في منعه هو ما ذكره سيدنا الاستاذ الأعظم الإمام «مد ظله».

فتحصّل من جميع ما ذكرنا أن استصحاب عدم النسخ يجري بالنسبة إلى أحكام شريعتنا، ولا يجري بالنسبة إلى أحكام الشرائع السابقة. هذا تمام الكلام في استصحاب عدم النسخ.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢٣٧

في الاصول المثبتة

### الاصول المثبتة

#### إشارة

التنبية السابع: المشهور بين المحققين اعتبار مثبتات الأمارات دون الاصول، إلا أنهم اختلفوا في وجه الفرق بينهما.

### تحرير محل النزاع

وقبل نقل كلماتهم في ذلك لابد من تحرير محل البحث، فنقول:

إذا كان المستصحب [٢٧٣] حكماً شرعياً - كوجوب صلاة الجمعة - يجري ويكون نتيجته جعل حكم ظاهري مماثل للحكم الواقعي المشكوك فيه، ويترتب عليه لوازمه العقلية والعادية [٢٧٤]، كالأثار الشرعية، لأن موضوع حكم العقل هو الحكم الشرعي، سواء كان واقعياً أو ظاهرياً، فإذا ثبت وجوب صلاة الجمعة يحكم العقل بلزوم الطاعة، سواء كان ثبوته بالقطع أو الأمانة المعتبرة أو الاستصحاب.

وأما إذا كان من الموضوعات فلا يجري الاستصحاب إلا بلحاظ ترتب الأثر الشرعي عليه، وإلا فلا ترتب الموضوعات - مع قطع النظر عن آثارها

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢٣٨

الشرعية- بالشارع بما هو شارع حتى يحكم بحرمة نقض اليقين المتعلق بها بالشك، فاستصحاب حياة زيد مثلاً إنما يكون بلحاظ حرمة تزويج زوجته وحرمة التصرف في أمواله ونحو ذلك، ولا إشكال في ترتب الآثار الشرعية على الموضوع المستصحب إن لم يكن بينهما واسطة عقلية أو عادية.

وأما إذا كان له في عرض الأثر الشرعي لازم عقلي أو عادي له أثر شرعي، فهل يترتب عليه هذا الأثر أيضاً أم لا؟ قال المشهور بعدم ترتبه، فلو نذرنا أن نتصدق عشرة دراهم عند بلوغ زيد ثمانين عاماً، لا يجرى استصحاب حياته لإثبات بلوغه ثمانين عاماً، فلا يجب علينا التصديق.

وظهر ممياً ذكرنا أن البحث إنما يكون فيما إذا لم يكن اللازم العقلي والعادي ذا حالة سابقة متيقنة، وإلا فهو بنفسه يكون مجرى الاستصحاب بلحاظ الأثر الشرعي المترتب عليه، ولا يكون حينئذ مثباً كما هو واضح.

فاتضح بما ذكرنا أيضاً أن مرادهم من مثبتات الاصول والأمارات هو اللوازم العقلية والعادية التي تكون ذات أثر شرعي، وقالوا بعدم حجيتها في الاصول وبحجيتها في الأمارات، ففي المثال السابق لو قامت البيئنة على حياة زيد فكما أنها تثبت حرمة تزويج زوجته يثبت أيضاً بلوغه ثمانين عاماً، فيجب التصديق بعشرة دراهم. هذا ما ذهب إليه المشهور.

### وجه حجبة مثبتات الأمارات دون الاصول

لكنهم اختلفوا فيما هو الفرق بينهما.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢٣٩

### كلام صاحب الكفاية في ذلك

ذهب المحقق الخراساني رحمه الله إلى أن وجه إطلاق أدلة الأمارات، فإن الأمارات حاكية عن مدلولها المطابقي والالتزامي كليهما، ومقتضى إطلاق أدلتها اعتبارها ولزوم تصديقها في كلا المدلولين، فهي حجة بالنسبة إلى لوازم مؤداها وملزوماته وملازماته، كما أنها حجة بالنسبة إلى نفس المؤدى.

وأما الاصول فلا إطلاق في أدلتها، لوجود القدر المتيقن في مقام التخاطب فيها، وهو آثار نفس المستصحب بلا واسطة شيء [٢٧٥].

### نقد كلام صاحب الكفاية في المسألة

وفيه: أن الإطلاق والتقييد من أوصاف الأدلة اللفظية، فظاهر قوله رحمه الله: «إن وجه الفرق إطلاق أدلة الأمارات دون الاصول» أن أدلة الأمارات مع كونها لفظية مطلقاً تعم مدلولها المطابقي والالتزامي كليهما، لتماثية مقدمات الحكم فيها، بخلاف أدلة الاصول، لوجود القدر المتيقن في مقام التخاطب فيها مع أن عدمه من مقدمات الحكم، فقوله: «صدق العادل» مثلاً مطلق دون قوله: «لا تنقض اليقين بالشك».

وهذه الدعوى فاسدة عندنا، لأن الشارع إذا ألزمتنا بقبول قول العادل يمكن أن يلزمتنا به في خصوص مدلوله المطابقي فقط، وهو حياة زيد في المثال، دون لازمه، وهو بلوغه ثمانين عاماً حتى يترتب عليه أثره الشرعي، أعني وجوب التصديق بعشرة دراهم.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢٤٠

لا يقال: كيف يمكن التفكيك بين الشيء وبين لازمه أو ملزومه أو ملازمه؟

فإنه يقال: نعم، لا- يمكن التفكيك تكويناً، لأننا إذا علمنا أو ظننا بحياة زيد مثلاً علمنا أو ظننا بلوازمه وملزوماته وملازماته لا محالة، ولكنه يمكن تشريعاً، إذ لا مانع من أن يجعل الشارع خبر الثقة مثلاً حجة لنا في مدلوله المطابقى دون الالتزامى. فكما أن أدلة الاصول لا إطلاق لها لتحقق القدر المتيقن فى مقام التخاطب، كذلك أدلة الإمارات لو كانت لفظية. نعم، إن كان دليلها بناء العقلاء- كما هو التحقيق- كانت معتبرة فى مدلولها الالتزامى، كالمطابقى، لأن العمل بخبر الثقة مثلاً عند العقلاء لا- يكون إلّالأجل الوثوق والاطمينان، وإذا حصل الوثوق بشيء حصل أيضاً بلوازمه وملزوماته وملازماته، لما تقدم من عدم إمكان التفكيك بينهما تكويناً، فالعقلاء يعملون بخبر الثقة فى كلا مدلوليه، والشارع أمضى بنائهم على ذلك ولم يجعل له حجة جديدة كما هو الفرض والحق.

والحاصل: أن دليل حجة الإمارات لو كان لفظياً لم يكن مثبتاتها حجة، لعدم الفرق حينئذٍ بينها وبين الاصول من هذه الجهة، لأن قوله: «صدق العادل» مثلاً جعل خبر العادل حجة، وما أخبر به العادل فى المثال هو حياة زيد، فلا وجه للتعدي منه إلى لوازمه أو ملزوماته أو ملازماته، لأنه لم يخبر بها، كما أن قوله: «لا تنقض اليقين بالشك» صدر فى مورد القضية المتيقنة والمشكوكه، وهى فى المثال حياة زيد، فلا وجه للتعدي إلى لوازمها وملزوماتها وملازماتها، لعدم تعلق اليقين والشك بها. اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢٤١

### نقد كلام المحقق النائنى رحمه الله فى المسألة

وبهذا ظهر ضعف ما قاله المحقق النائنى رحمه الله فى المقام، من أن المجعول فى باب الطرق والأمارات إنما هو الطريقيه والكاشفيه، ولازمه حجة المثبات، وفى باب الاصول هو مجرد تطبيق العمل على مؤدى الأصل، وهو لا يقتضى حجيتها [٢٧٦]. وجه الضعف: أن طريقيه الأمارات وكاشفيتها لو كانت مجعولة [٢٧٧] تعيداً- كما هو ظاهر كلامه- فغايه ما يدل عليه الجعل هو طريقيتها وكاشفيتها بالنسبة إلى نفس مؤداها، ألا ترى أنه إذا قال مثلاً: «جعلت خبر الثقة طريقاً إلى الواقع وكاشفاً عنه» فهو يقتضى أن خبر الثقة كاشف عما أخبر به، ولا يقتضى طريقيته وكاشفيته بالنسبة إلى مثبتات ما أخبر به، لأنه لم يخبر بها؟

### نظريه الشيخ الأنصارى رحمه الله فى المقام

وقال الشيخ الأعظم رحمه الله: إن الوجه فى عدم اعتبار مثبتات الاصول أن اللوازم العقلية والعادية ليست تحت جعل الشارع، ووجوب ترتيب الآثار المستفاد من دليل الاستصحاب لا يعقل إلّأفى الآثار القابلة للجعل الشرعى، فالمعقول من حكم الشارع بحياة زيد وإيجابه ترتب آثار الحياة فى زمان الشك هو الحكم بحرمة تزويج زوجته والتصرف فى ماله، لا حكمه بنموه ونبات لحيته، لأن هذه غير قابلة لجعل الشارع، فإذا لم يعقل

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢٤٢

جعل اللوازم العقلية والعادية لم يعقل أيضاً جعل الآثار الشرعية المترتبة عليها [٢٧٨].

### بيان ما هو الحق فى المسألة

أقول: والتحقيق يقتضى البحث فى مقامين:

أ- فى ترتب الآثار الشرعية المترتبة على اللوازم العقلية والعادية، كما إذا نذرنا تصدق عشرة دراهم عند بلوغ زيد عشرين سنة أو عند نبات لحيته، فإذا استصحبنا حياة زيد فهل يثبت لازمه العقلى، وهو بلوغه عشرين سنة، أو العادى، وهو نبات لحيته، ليرتب عليه أثره



الشرعي، وهو وجوب التصدق أم لا؟

ب- في ترتب الآثار الشرعية المترتبة على اللوازم الشرعية، كما إذا نذرنا التصدق لو كان التصرف في مال زيد حراماً حرمةً حادثه في الزمان الحاضر [٢٧٩]، فإذا استصحبنا حياة زيد فلا إشكال في ترتب لازمه الشرعي، وهو حرمة التصرف في ماله، فهل يثبت أيضاً أثر هذا اللازم، وهو وجوب التصدق أم لا؟

وإنما قيدنا الحرمة بحدوثها في الزمان الحاضر، لأن محل النزاع - كما قلنا [٢٨٠] - في اللوازم التي لا تكون لها حالة سابقة متيقنة، وإلا فكانت اللوازم نفسها مجرى الاستصحاب، وحيث إن التصرف في مال زيد وتقسيمه بين الورثة كان حراماً في السابق فلا بد من فرض حرمة جديدة غير ما كان في السابق حتى

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢٤٣

تكون من مصاديق محل النزاع.

وما أفاده سيدنا الاستاذ الأعظم الإمام «مد ظله» في المقام متين، إلا أنه مع بسط الكلام خلط بين المقامين، والحق تفكيكهما والبحث في كل منهما مستقلاً.

### البحث حول الآثار الشرعية المترتبة على اللوازم العقلية والعادية

أما المقام الأول: فالحق فيه عدم حجّية مثبتات الاصول، والسرّ فيه ما أفاده سيدنا الاستاذ «مد ظله»:

قال ما حاصله: وأما الاصول - وعمدتها الاستصحاب - فالسرّ في عدم حجّية مثبتاتها يتضح بعد التنبيه على أمرين:

أحدهما: أن اليقين إذا تعلق بشيء يكون له لازم وملزوم ويكون لكلّ منها أثر شرعي يصير تعلق اليقين به موجباً لتعلق يقين آخر على لازمه ويقين آخر على ملازمه ويقين آخر على ملزومه، لأن اليقين صفة قائمة بطرفين: أحدهما: نفس الإنسان، والآخر: هو الشيء المتيقن، فيتكثّر بتكثّر أحدهما أو كليهما، وحيث إنه إذا كان شيء متيقناً كان لازمه وملزومه وأيضاً كذلك لا محالة - لما قلنا من عدم إمكان التفكيك بينهما تكويناً - فاليقين بالشيء يوجب اليقين بلازمه وملزومه، ويترتب آثار جميعها، لأن اليقين بكلّ متعلق موضوع مستقلّ لوجوب ترتيب أثره الشرعي، وإن كان بعض اليقينات معلولاً لبعض آخر.

ثانيهما: أن الكبرى الكلّية في الاستصحاب، وهي قوله عليه السلام: «لا ينقض اليقين أبداً بالشك» [٢٨١] إمّا أن يكون المراد منها هو إقامة المشكوك فيه مقام

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢٤٤

المتيقن في ترتيب الآثار، فيكون المفاد وجوب ترتيب آثار المتيقن على المشكوك فيه - كما هو الظاهر من الشيخ - وإما أن يكون المراد منها إبقاء اليقين في اعتبار الشرع وإطالة عمره وعدم نقضه بالشك، لكونه أمراً مبرماً لا ينقض بما ليس كذلك، فيكون معنى عدم نقض اليقين بالشك هو التبعّد ببقاء اليقين الطريقي في مقام العمل، كما هو المختار.

وكيف كان، فلا يترتب على الاستصحاب آثار اللوازم العقلية والعادية، لأنها ليست آثاراً للمتيقن، بل تكون آثار لوازمه، فعدم ترتبها ليس نقض المتيقن [٢٨٢] بالمشكوك فيه، ولا نقض اليقين [٢٨٣] بالشك حتى يحرم بمقتضى «لا تنقض اليقين بالشك» فإذا نذرنا التصدق عند بلوغ زيد عشرين سنة مثلاً ثم استصحبنا حياته فالأثر الشرعي لا يكون للمتيقن، أعنى الحياة، بل للازمه، أعنى بلوغه عشرين سنة، فالذي تعلق به اليقين لا يكون ذا أثر شرعي، وما يكون ذا أثر لم يتعلق به اليقين، فكيف يشمله دليل الاستصحاب مع أن عنوانه نقض المتيقن بالمشكوك فيه على رأى الشيخ، ونقض اليقين بالشك على ما اخترناه؟

وأما ما ذهب إليه المحقق الخراساني رحمه الله من عدم تحقّق الإطلاق في أدلّة الاصول غير صحيح، لأننا لا نحتاج إليه بعد خروج المثبتات منها تخصّيصاً، لعدم شمول عنوان الدليل - أعنى «نقض اليقين بالشك» - لها، لأن بلوغ زيد عشرين سنة مثلاً ليس له حالة

سابقة وجودية متيقنة، بل عدمه كان متيقناً، فلا يعمه دليل الاستصحاب حتى يترتب عليه أثره، أعني وجوب التصديق،

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢٤٥

نعم، حياة زيد كانت متيقنة، إلا أن الأثر ليس أثراً لها، بل هو أثر لازمها كما قلنا آنفاً، فقوله: «لا تنقض اليقين بالشك» مطلق عندنا، وعدم شموله للمثبتات إنما هو لعدم شمول عنوانها، لا لوجود القدر المتيقن في مقام التخاطب بعد شمول العنوان.

وبهذا ظهر ضعف ما ذهب إليه الشيخ رحمه الله من أن الوجه في عدم اعتبار مثبتات الاصول عدم قابلية اللوازم العقلية والعادية للجعل الشرعي، فإنه وإن كان صحيحاً في نفسه، إلا أنه لا يرتبط بالمقام، لأن المثبتات لا تكون حجة ولو فرضنا إمكان جعل اللوازم شرعاً، وذلك لأن عنوان دليل الأصل لا يعمها كما عرفت [٢٨٤].

### البحث حول الآثار الشرعية المترتبة على اللوازم الشرعية

وأما المقام الثاني: فلا بد قبل شروع البحث فيه من ذكر مثال تقريباً للأذهان:

مثل له سيدنا الاستاذ الأعظم الإمام «مدّ ظله» باستصحاب عدالة زيد، فإنها ذات أثر شرعي، وهو جواز قبول شهادته، وهذا الأثر الشرعي له أيضاً أثر شرعي، وهو أنه إذا شهد برؤية هلال شوال عند الحاكم وضم إليه شاهد آخر فبحكم الحاكم يثبت عيدية الغدو يحرم الصوم ويجب أو يستحب صلاة العيد [٢٨٥].

ويمكن المناقشة في هذا المثال بأن محل النزاع - كما قلنا - فيما إذا لم يكن للزام حالة سابقة متيقنة، وإلا جرى الاستصحاب فيه نفسه، والمثال

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢٤٦

من هذا القبيل، لأن عدالة زيد إذا كانت متيقنة سابقاً فجواز قبول شهادته أيضاً كان متيقناً، فيجرى الاستصحاب فيه ويترتب عليه أثره الشرعي بلا واسطة شيء أصلاً.

والمثال الصحيح للمقام: هو استصحاب مطهريّة ماء كان مطهراً سابقاً، والآن نشك في بقاء مطهريته، فإن أثرها أن اليد المتنجسة المغسولة به تصير طاهرة، وهذا أثر شرعي يترتب عليه أثر شرعي آخر، وهو طهارة الثوب الملقى لهذه اليد، أي عدم تنجسه بها، فطهارة اليد التي هي أثر لمطهريّة الماء ليست ذات حالة سابقة متيقنة، بل نجاستها كانت متيقنة، فلا يرد على هذا المثال ما أوردناه على مثال سيدنا الاستاذ «مدّ ظله العالی».

وكيف كان، فالإيراد على المثال ليس بهمم بعد وضوح محل النزاع، فلنشرع في بيان ما هو الحق في المسألة، فنقول:

لا فرق في عدم شمول أدلة الاصول للآثار مع الواسطة بين أن تكون الواسطة لازماً عقلياً أو عادياً وبين أن تكون لازماً شرعياً، لأن قوله: «لا تنقض اليقين بالشك» كما لا يشمل في مثال استصحاب الحياة بلوغ زيد عشرين سنة، لعدم تعلق اليقين به، فلا يترتب عليه وجوب التصديق، فكذلك لا يشمل في مثال استصحاب المطهريّة طهارة اليد المغسولة بالماء الذي شك في بقاء مطهريته، لعدم تعلق اليقين بها أيضاً، فلا يترتب عليه طهارة ملاقى اليد، وطهارة ملاقى اليد ليست أثراً للمستصحب - أعني مطهريّة الماء - بل هي أثر للزامه الشرعي، فإذا استصحبنا مطهريّة الماء يترتب عليه طهارة اليد المغسولة به بمقتضى قوله: «لا تنقض اليقين بالشك» لا طهارة ملاقى اليد، لعدم كونها أثراً لنفس المستصحب كما هو واضح، فلا يثبتها دليل الاستصحاب.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢٤٧

والحاصل: أن ما قلنا في باب اللوازم العقلية والعادية يجري هاهنا أيضاً طابق النعل بالنعل.

ويرد في المقام إشكال آخر أيضاً، وهو أن دليل الأصل لا يمكن أن يتكفل أثر الواسطة إذا كانت شرعية، لأن الواسطة يكون تحققها بنفس التعييد، ولا يمكن أن يكون الدليل المتكفل للتعبيد بالواسطة متكفلاً للتعبيد بأثرها، لأن الواسطة متقدمة على أثرها، لكونها موضوعاً له، فلا بد من جعل الواسطة والتعبيد بها أولاً وجعل أثرها والتعبيد به في الرتبة المتأخرة عن الجعل الأول، ولا يمكن أن يكون الجعل الواحد والدليل الفارد متكفلاً لهما، للزوم تقدم الشيء على نفسه وإثبات الموضوع بالحكم.

وهذا الإشكال لا يرد على ما إذا كانت الواسطة عقلية أو عادية كما هو واضح. ولا يمكن الجواب عنه بما تقدم في مسألة حجية الخبر الواحد.

توضيحه: أن هذا الإشكال نظير ما سبق في شمول أدلة حجية خبر الثقة الأخبار مع الواسطة، وتقريبه - كما تقدم هناك [٢٨٦] - أن الخبر إذا كان بلا واسطة، كإخبار زرارة مثلاً عن الباقر عليه السلام فلا إشكال في شمول قوله: «صدق العادل» له، وأما إذا كان مع الواسطة، كإخبار محمد بن مسلم عن زرارة عن الباقر عليه السلام فلا يمكن أن يشمل دليل حجية خبر العادل، لاستلزامه تقدم الشيء على نفسه وإثبات الموضوع بالحكم، لأن دليل الحجية لا بد من أن يجعل خبر محمد بن مسلم حجياً أولاً ليثبت خبر زرارة تعبيداً ويكون موضوعاً تعبيداً.

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢٤٨

لنفس دليل الحجية، فيجعله حجة في الرتبة المتأخرة، وهذا تقدم الشيء على نفسه وإثبات الموضوع بالحكم، وهو محال. وقد اجيب عن الإشكال هناك بوجوه ثلاثة:

أحدها: أن قوله: «صدق العادل» قضيه حقيقته أو طبيعته تنطبق على كل مصداق وجد منها، ولو كان مصداقاً تعبيداً، فإذا أخبرنا محمد بن مسلم بخبر زرارة عن الباقر عليه السلام فلا بد من وجوب تصديق محمد بن مسلم ابتداءً، لأنه مصداق حقيقى لقوله: «صدق العادل» ثم يتولد منه قول عادل آخر، وهو خبر زرارة، فيصير مصداقاً تعبيداً له، فيشمل الإخبار مع الواسطة كما يشمل الإخبار بلا واسطة.

الثاني: أن أدلة حجية خبر الثقة وإن لم تشمل الأخبار مع الواسطة حقيقة، إلا أن العرف يحكم بإلغاء الخصوصية، فخير محمد بن مسلم حجة لنا، لأنه خبر بلا واسطة فرضاً، فيشمله قوله: «صدق العادل» وبه يثبت خبر زرارة تعبيداً، ويثبت حجيته بإلغاء الخصوصية.

الثالث: أننا نعلم بأن المناط في وجوب تصديق العادل هو كونه عادلاً موثقاً به، وحيث إن هذا المناط موجود في الأخبار مع الواسطة أيضاً فلا بد من حجيتها وإن كان الدليل قاصراً عن شمولها.

ولا يمكن الجواب عن الإشكال بهذه الوجوه في ما نحن فيه.

أما الأول: فلأن جريان قوله: «لا تنقض اليقين بالشك» في مثال استصحاب مطهريه الماء لا يستلزم أن يكون طهارة اليد متيقنة سابقاً مشكوكه فعلاً، فلا يتولد من استصحاب مطهريه الماء مصداق آخر للاستصحاب ولو تعبيداً.

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢٤٩

وأما الثاني والثالث: فلأن الأساس في إلغاء الخصوصية وتنقيح المناط هو الاشتراك، والاشتراك موجود في الأخبار مع الواسطة، فإن خبر محمد بن مسلم وخبر زرارة كل منهما قول عادل موثق به، بخلاف المقام، لعدم وجه اشتراك بين مطهريه الماء وطهارة اليد، فإن الأول ذو حالة سابقة متيقنة وجودية، بخلاف الثاني، لأن اليد لم تكن طاهرة في السابق، بل كانت نجسة.

وجه ترتب الآثار الشرعية بلا واسطة ومع الواسطة الشرعية على المستصحب:

إن قلت: بناء على ما ذكرت لم يبق فرق بين الآثار المترتبة على الوسائط الشرعية وغيرها، بل الإشكال على الأول أكثر، لاشتراكهما في إشكال، واختصاص الأول بإشكال آخر كما ذكرت.

قلت: نعم، لا فرق بينهما من حيث الاستفادة من دليل الأصل، لكن هاهنا أمر آخر موجب للزوم الأخذ بآثار اللوازم الشرعية وإن كانت مع ألف واسطة شرعية دون غيرها.

وتوضيحه يحتاج إلى مقدمة، وهي أن المحقق الخراساني رحمه الله قال في الكفاية بأن قضية قوله: «لا تنقض اليقين بالشك» هو جعل حكم مماثل للمستصحب في استصحاب الأحكام وجعل حكم مماثل لحكم المستصحب في استصحاب الموضوعات [٢٨٧].

### نقد ما أفاده صاحب الكفاية في الموضوع المستصحب

وفيه: أن دليل الاستصحاب في استصحاب الموضوعات لا يقتضى جعل حكم مماثل، بل قضيته التعبد ببقاء الموضوع فقط، والحكم يستفاد من دليل

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢٥٠

شرعى آخر، فإذا استصحبنا خمريه مایع لا يقتضى دليل الاستصحاب إلا التعبد ببقاء خمريته، وأما حرمة مایع فهي تستفاد من قوله: «الخمير حرام» لكونه مصداقاً تعبدياً للخمير.

والشاهد على ذلك أن الاستصحاب قد يجرى في موضوع مع كونه فاقداً للحكم في ذلك الآن، مثل استصحاب عدالة زيد قبل دخول وقت الصلاة، فإن أثره جواز الاقتداء به بعد دخول الوقت، فأين الحكم المماثل في زمن الاستصحاب، حتى يقال: قضية أخبار الباب جعل حكم مماثل لحكم المستصحب في استصحاب الموضوعات؟

وبالجملة: لا فرق بين دليل حجتيه الاستصحاب ودليل حجتيه البيئه في ذلك، فكما أن البيئه إذا قامت بخمريه مایع ثبتت الخمريه بها فقط ولا- يقتضى دليل حجتيها حكم ذلك المایع، بل يستفاد حكمه من قوله: «الخمير حرام» فكذلك إذا استصحبنا خمريته، فإن الوجدان لا يرى فرقاً بين البيئه وبين الاستصحاب إلا في كون الأول أماره والثاني أصلاً.

على أن القاعدة أيضاً تقتضى ذلك، لأن أخبار الاستصحاب- كما قلنا كراراً- لا تدل بالمطابقه إلا على حرمة نقض اليقين بالشك، والمتيقن والمشكوك في المقام هو الموضوع لا الحكم.

نعم، جريان الاستصحاب في الموضوع إنما هو بلحاظ أثره الشرعي كما قلنا سابقاً، إذ الشارع بما هو شارع لا يتعبدنا ببقاء موضوع ليس له أثر شرعي.

والحاصل: أن جريان الاستصحاب في الموضوعات لا يقتضى إلا التعبد ببقائها، وأما آثارها الشرعيه- وإن كانت آثاراً بلا واسطه- فالدليل الدال

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢٥١

عليها غير أخبار الاستصحاب.

إذا عرفت ذلك فنقول: إن أساس الإشكال في المقام إنما هو عدم إمكان شمول أخبار الاستصحاب الآثار الشرعيه المترتبة على اللوازم الشرعيه، لعدم شمول عنوانها إياها أولاً، ولزوم تقدم الشيء على نفسه ثانياً، ونحن أيضاً نسلّم ذلك، إلا أننا نقول: إذا جرى الاستصحاب في الموضوع بمقتضى أخبار الباب يترتب عليه أثره الشرعي بمقتضى دليل آخر، ولو كان الأثر أيضاً ذا أثر شرعي يترتب عليه بمقتضى دليل ثالث، وهكذا، مثلاً إذا استصحبنا خمريه مایع يترتب عليه الحرمة، ولو كان لحرمة الخمر أيضاً أثر شرعي - كارتداد منكرها فرضاً، لكونها من ضروريات الدين مثلاً- يترتب عليها هذا الأثر، لكن دليل الاستصحاب لا يتكفل إلا بالتعبد ببقاء خمريه المایع، لكن المایع يصير بعد جريان استصحبنا خمريته موضوعاً تعبدياً لدليل حرمة الخمر، وإذا ثبتت حرمة مایع يتحقق موضوع دليل ارتداد منكرها، فترتب كل من الآثار إنما هو بدليل خاص به، لا بدليل الأصل، حتى يلزم الإشكال.

بقي هنا امور ينبغى التنبيه عليها:

### آثار اللوازم العقلية والعادية

الأول: أن ما ذكرنا يختص بآثار اللوازم الشرعية فقط، وأما اللوازم العقلية والعادية إذا كانت لها آثار شرعية فلا يمكن ترتيب آثارها لأجل جريان الأصل في ملزومها، لأن الأثر لا يترتب إلا بعد ثبوت موضوعه إما بالوجدان، أو بالبينه، أو بالتعبد، واللوازم العقلية والعادية فاقده لجمعيتها، فإننا إذا استصحبنا حياة زيد لم نعلم ببلوغه ثمانين عاماً مثلاً ولم تقم بينه على ذلك، وهذان واضحان، وأما التعبد فلأن دليله - أعني «لا تنقض اليقين بالشك» -

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢٥٢

لا يجرى إلأى الحياة، وأما بلوغه ثمانين عاماً فلم يكن متيقناً، فلا يجرى الاستصحاب فيه، بل عدمه كان متيقناً ومجرى الاستصحاب. فالفرق بين اللوازم الشرعية وبين اللوازم العقلية والعادية أن الأولى تترتب على المستصحب بدليل شرعي غير دليل الاستصحاب، والثانية فاقده لهذا الدليل، فترتب آثار الأولى دون الثانية.

### آثار ملازمات المستصحب وملزوماته

الثاني: أن المستصحب إذا كان موضوعاً ذا أثر شرعي، يترتب عليه، ولو كان لأثره أيضاً أثر شرعي، يترتب هذا الأثر أيضاً على موضوعه - أعني على الأثر الأول - وهذا ما أثبتناه آنفاً.

فهل يترتب على الموضوع المستصحب أثر ملازمه وملزومه أيضاً إذا كان له ملازم أو ملزوم ذو أثر شرعي أم لا؟ ولا يخفى عليك أن البحث إنما يكون فيما إذا كان الملازم من الموضوعات. وأما إذا كان حكماً شرعياً فلا إشكال في ترتيبه وترتب أثره بمقتضى الملازمة، كما أن البحث فيما إذا كانت الملازمة عقلية، لأنها لو كانت شرعية فلا ريب في ثبوت الملازم باستصحاب الملازم، فيترتب عليه أثره. إذا عرفت ذلك فنقول: لا يثبت بالاستصحاب آثار ملازم المستصحب ولا آثار ملزومه، لأن الاستصحاب لا يجرى فيهما، مع أن الآثار لهما لا للمستصحب.

نعم، لو كان لهما حالة سابقة متيقنة يجرى الاستصحاب فيهما ويترتب عليهما آثارهما، لكنه خارج عن محل البحث.

فتحصّل من جميع ما ذكرنا أن ما يترتب على استصحاب الموضوع إنما هو

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢٥٣

آثاره الشرعية، سواء كانت بلا واسطة أو مع واسطة أو وسائط شرعية، وأما الآثار المترتبة على ملزوماته أو ملازماته أو لوازمه العقلية أو العادية فلا تترتب عليه.

### الآثار المترتبة على المستصحب مع الوسائط الخفية

الثالث: أنه إذا كانت الوسائط بين المستصحب والأثر الشرعي خفية يجرى الاستصحاب ويترتب عليه الأثر، والمراد من خفاء الوسائط أن العرف - ولو بالنظر الدقيق [٢٨٨] - لا يرى وسائط الوسائط في ترتب الحكم على الموضوع المستصحب ويكون لدى العرف ثبوت الحكم من غير واسطة، وإنما يرى العقل بضرب من البرهان كون الأثر مترتباً على الوسائط، وإن كان مترتباً على ذى الوسائط عرفاً. ومثّل لذلك سيّدنا الاستاذ الأعظم الإمام «مدّ ظلّه» مثلاً لا يخلو من المناقشة، إلّا أنه يقرب المطلب إلى الأذهان.

قال «مدّ ظلّه»: مثاله أن الشارع إذا قال: «حرّم عليكم الخمر» يكون الموضوع للحرمة هو الخمر عرفاً، لكنّ العقل يحكم بأن ترتب الحرمة على الخمر لا يمكن إلا للأجل مفسدة قائمة به تكون تلك المفسدة علّة واقعية للحرمة، ثمّ لو فرض أن العقل أطلع على جميع الخصوصيات الواقعية للخمر وحكم

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢٥٤

بالدوران والترديد أن العلة الواقعية للحرمة هي كونها مسكرةً مثلاً، فيحكم بأن إسكار الخمر علة لثبوت الحكم بالحرمة، ثم يحكم بأن موضوع الحرمة ليس هو الخمر بحسب الملاكات الواقعية، بل الموضوع هو المسكر بما أنه مسكر، ولما كان هو متحداً في الخارج مع الخمر يحكم بحرمتها بحسب الظاهر، ولكن الموضوع الواقعي ليس إلّاحيثية المسكرية، لأن الجهات التعليلية هي الموضوعات الواقعية لدى العقل، فإذا علم أن مايعاً كان خمراً سابقاً وشكك في بقاء خمريته فلا إشكال في جريان استصحاب الخمرية وثبوت الحرمة له. ولا يصح أن يقال: إن استصحاب الخمرية لا يثبت المسكرية التي هي موضوع الحكم لدى العقل إلّا بالأصل المثبت، لأن ترتب الحرمة إنّما يكون على المسكر أولاً وبالذات وعلى الخمر ثانياً وبالواسطة، وذلك لأن الواسطة عقليّة خفيّة لا يراها العرف واسطة، وليس المراد بخفاء الواسطة أن العرف يتسامح وينسب الحكم إلى الموضوع دون الواسطة مع رؤيتها، لأن الموضوع للأحكام الشرعية ليس ما يتسامح فيه العرف، بل الموضوع للحكم هو الموضوع العرفي حقيقةً ومن غير تسامح.

والسرّ في كون الموضوع للأحكام الشرعية هو الموضوع العرفي لا-العقلي أن الشارع لا يكون في إلقاء الأحكام على الامية إلّا كسائر الناس ويكون في محاوراته وخطاباته كمحاورات بعض الناس بعضاً، فكما أن المقتن العرفي إذا حكم بنجاسة الدم لا يكون موضوعها إلّا ما يفهمه العرف، كذلك الشارع بالنسبة إلى قوانينه الملقاة إلى العرف [٢٨٩].

هذا حاصل كلامه «مدّ ظلّه» ملخصاً.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢٥٥

وهو متين، إلّا أن مثاله لا يخلو من المناقشة كما أشرنا إليه؛ لأن الواسطة التي هي الإسكار لها حالة سابقة متيقنة وجودية، مع أن محلّ النزاع - كما عرفت - إنّما هو فيما إذا لم تكن الواسطة كذلك، وإلّا جرى الاستصحاب فيها ويترتب عليها أثرها من دون شبهة المثبتة ولو كانت واسطة جليّة يراها العرف.

فاتضح ممّا ذكرنا إلى هنا أمران: أ- أن المراد بالواسطة الخفية ما يدركه العقل ولا يدركه العرف حتّى بالنظر الدقي، ب- أن السرّ في جريان الاستصحاب وترتب الأثر عليه إذا كانت الواسطة خفيّة أن الشارع في محاوراته وخطاباته يكون كسائر الناس في محاوراتهم وخطاباتهم، فإنّ الخطابات الشرعية ملقاة على العرف، فلا بدّ من أخذ معانيها منه، فإذا حكم بعدم الواسطة بين الحرمة والخمر كان متبعاً ولا يلتفت إلى حكم العقل بتحقيق الواسطة.

### نقد كلام الشيخ رحمه الله فيما ذكره مثالا لخفاء الواسطة

ثم إن الشيخ الأعظم رحمه الله ذكر لخفاء الواسطة مثالين، مع أن الواسطة في كليهما من قبيل الوسائط الجليّة التي يدركها العرف ويكون الأصل فيها مثبتاً كما ستعرف.

الأول: استصحاب رطوبة النجس لإثبات نجاسة ملاقيه.

فإنّه «أعلى الله مقامه» قال: إن تنجس الملاقى لا يكون إلّا لأجل سريّة النجاسة إليه وتأثره عن النجاسة الرطبة، إلّا أن السريّة واسطة خفيّة لا يدركها العرف، فإنّه يحكم بأن نجاسة الملاقى أثر ملاقاته للنجس الرطب

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢٥٦

من غير واسطة [٢٩٠].

وفيه: أنه إن أراد أن العرف لا يدرك السريّة بالنظر المسامحي فغير مفيد، وإن أراد أنه لا يراها حتّى بالنظر الدقي فغير صحيح.

الثاني: استصحاب عدم هلال شوال أو بقاء شهر رمضان لإثبات كون الغد أول شوال وعيداً ليرتّب عليه أحكام يوم العيد الذي هو أول شوال، من حرمة الصوم فيه ووجوب صلاة العيد أو استحبابها ونحو ذلك.



فإنه رحمه الله قال: هذه الأحكام وإن كانت آثاراً لأول شؤال، إلّا أنّ العرف يراها آثاراً لعدم دخول شؤال في الأمس الذي شك في كونه آخر رمضان أو أول شؤال، فاستصحاب بقاء رمضان وعدم دخول شؤال وإن كان لازمه العقلي كون الغد عيداً، إلّا أنّ هذا اللازم واسطة خفية لا يراها العرف، فيترتب آثارها على الملزوم عندهم بلا واسطة [٢٩١].

أقول: هذا مثال يكثر الابتلاء به، فإنّ اليوم الذي شك في أنه هل هو آخر ذى القعدة أو أول ذى الحجة من هذا القبيل، فالشيخ رحمه الله يجرى استصحاب عدم دخول ذى الحجة لإثبات تاسعه وعاشره ليرتب عليهما آثارهما من وجوب الوقوف بعرفات والمشعر ونحو ذلك.

لكن فيه ما في المثال الأوّل، لأنّ أوليّة شؤال مثلاً التي هي الواسطة بين الحكم والمستصحب ليست ممّا لا يدركه العرف ولا يراه واسطة.

نعم، لو كانت الأوليّة مركبة من كون اليوم الحاضر جزءاً للشؤال وعدم

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢٥٧

كون الأمس جزءاً له لأمكن إثباتها بالوجدان والأصل، فإنّ الجزء الأوّل مقطوع به، لأنّ المشكوك فيه هو كون اليوم الحاضر أول شؤال أو ثانيه، وأمّا جزئيته له فهو معلوم لنا، والجزء الثاني - أعني عدم كون الأمس جزءاً لشؤال - مدلول الاستصحاب، فلو كانت الأوليّة مركبة منهما يمكن إثباتها كي يترتب عليها أثرها.

لكنه مجرد فرض، إذ الأوليّة أمر بسيط يعتبر عنه بالمبدئية، وكونها مركبة ممّا ذكر واضح الفساد.

فحينئذ بقي الإشكال في الأحكام المترتبة على اليوم الأوّل أو العيد أو اليوم التاسع والعاشر في أعمال الحج، وكذا سائر الأحكام المتعلقة بعناوين الأيام.

ولقد تصدّى بعضهم [٢٩٢] لدفع الإشكال بما لا يخلوا عن غرابه، وهو الالتزام بأنّ اليوم الأوّل في موضوع الأحكام غير اليوم الأوّل الواقعي، فإنّه عبارة عن يوم رؤية الهلال أو اليوم الواحد والثلاثين من الشهر الماضي، فالمراد من ثامن ذى الحجة هو الثامن من رؤية الهلال أو بعد انقضاء ثلاثين يوماً من ذى القعدة، سواء كان مطابقاً للواقع أو لا.

ولا يخفى ما فيه، فإنّه مخالف للضرورة عند جميع المسلمين، فما من مسلم إلّا ويعلم بالضرورة أنّ عيد الفطر هو اليوم الأوّل من شؤال وعيد الأضحى هو اليوم العاشر من ذى الحجة، وأنّ موضوع الأحكام هو اليوم الأوّل الواقعي والعاشر الواقعي، والشاهد على هذا أنّ أحداً من المسلمين لو صام يوم الشك ثم تبين كونه أول شؤال تأسف.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢٥٨

### طرق ثبوت أول الشهر عند المسلمين

وقال سيّدنا الاستاذ الأعظم الإمام «مدّ ظلّه» دفعاً للإشكال:

لكنّ الذي يسهّل الخطب أنّ بناء المسلمين من صدر الإسلام إلى الآن على ترتيب آثار العيديّة على يوم رؤية الهلال ويجعلون يوم الرؤية أو يوم بعد يوم الشك أو بعد انقضاء ثلاثين يوماً من الشهر السابق يوم [٢٩٣] الأوّل وثانيه الثاني وهكذا، لا من جهة أنّ موضوع الحكم الشرعي غير الموضوع الواقعي، فإنّه ضروري البطلان، بل لأنّ هذا حكم ظاهري ثابت من الصدر الأوّل إلى الآن من غير إشكال في جميع الطبقات.

وبالجملة: لا إشكال في أنّ الشهر والعيد ويوم النحر وغير ذلك من الأيام في موضوع الأحكام ليس إلّا الأيام الواقعيّة، كما لا إشكال في أنّ بناء المسلمين على العمل بالظاهر وترتيب آثار الواقع على اليوم الواحد والثلاثين من رؤية هلال شهر شعبان أو شهر رمضان وترتيب آثار الأوّل عليه والثاني على ما بعده وهكذا [٢٩٤]، إنتهى كلامه «مدّ ظلّه» ملخصاً.



## خاتمة

يذكر فيها مطالب:

## في حجية آثار العنوان المنطبق على المستصحب

الأول: أن القدر المتيقن من جريان الاستصحاب في الموضوعات ما إذا كان الأثر الشرعي لنفس الموضوع المستصحب بلا واسطة أصلاً، فإذا قال المولى:

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢٥٩

«أكرم زيدا» فلا إشكال في جواز استصحاب بقاء زيد لترتب وجوب الإكرام عليه، كما أنه لا إشكال في عدم جريان الاستصحاب فيها إذا كان الأثر الشرعي مترتباً على لازمها أو ملزومها أو ملازمها كما تقدم.

إنما الإشكال فيما إذا كان الأثر لعنوان منطبق على المستصحب، فهل يجرى الاستصحاب فيه أم لا؟

## كلام صاحب الكفاية رحمه الله في ذلك

قال المحقق الخراساني رحمه الله في الكفاية: إن كان العنوان ذاتياً من ذاتيات المستصحب - كالتنوع والجنس والفصل - جرى الاستصحاب، فإن الأثر يكون لنفس المستصحب حقيقة حيث لا يكون العنوان الكلي موجوداً إلا بوجود أفراد.

وأما إذا كان من عوارضه، فإما أن يكون من قبيل الخارج المحمول - كالملكية والغصبيّة - أو من قبيل المحمول بالضميمة - كالسواد والبياض [٢٩٥] - فيجرى الاستصحاب في الأول دون الثاني، وذلك لأن الملكية والغصبيّة ونحوهما أمور اعتبارية وانتزاعية [٢٩٦] لا وجود لها إلا بمعنى وجود منشأ انتزاعها ومحل اعتبارها، فالأثر يكون حقيقة لمنشأ الانتزاع ومحل الاعتبار، فاستصحاب الفرد لترتيبه لا يكون بمثبت، بخلاف مثل السواد والبياض، فإن لهما وجوداً حقيقياً خارجياً، فلا يجرى استصحاب معنونهما ليرتّب عليه

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢٦٠

آثارهما [٢٩٧].

هذا حاصل كلامه رحمه الله.

## نقد نظرية الشيخ رحمه الله في المقام

ونسب إلى الشيخ الأعظم رحمه الله أن ظاهر كلامه في الرسائل عدم حجية الاستصحاب في جميع هذه الصور، حيث قال: لا فرق فيما ذكرنا بين كون العنوان الذي يكون واسطه متحد الوجود مع المستصحب أو مغايره [٢٩٨].

وفيه: أنه يستلزم إنكار حجية الاستصحاب في الموضوعات رأساً، لأنه لا يكون لنا حكم شرعي إلا أن متعلقه عنوان كلي.

## نقد كلام صاحب الكفاية في المقام

وأما ما ذهب إليه المحقق الخراساني رحمه الله فليبحث عنه مقامان:

المقام الأول: فيما ذكره أولاً من أن العنوان إذا كان منتزعاً من مرتبة ذات المستصحب - كالتنوع والجنس والفصل - يجرى الاستصحاب

ويترتب عليه أثر العنوان، ولا يكون مثبت.

ويرد عليه أن الأصل المثلث لا يكون إلّا ترتيب الأثر على المستصحب بواسطة عقليّة، والمقام من هذا القبيل، حيث إنك تجرى الاستصحاب في الفرد وترتب عليه أثر العنوان الكلّي المنطبق عليه.

ودعوى أن الأثر يكون للفرد حقيقةً، لعدم وجود الكلّي في الخارج إلّا

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢٦١

بوجوده غير مسموعه، لما عرفت سابقاً [٢٩٩] من أن استصحاب الفرد لا يغني عن استصحاب الكلّي وبالعكس، فإذا تعلق حكم على الإنسان فاستصحاب بقاء زيد لا يثبت آثار الإنسان، لأنّ حيثيّة الإنسانيّة في عالم الاعتبار وتقدير موضوعيّة الموضوع للأحكام غير حيثيّة الفرديّة، وإن كان الفرد متّحداً مع الطبيعي خارجاً، ولأجل لحاظ حيثيّة في عالم تقدير موضوعيّة الموضوع قلنا بعدم اتحاد موضوع الحرمة والوجوب فيما إذا صلّى في الدار المغضوبه، فإنّ متعلّق الوجوب هو عنوان الصلاة، ومتعلّق الحرمة هو عنوان الغضب، ولا يسرى حكم أحدهما إلى الآخر وإن اتّحدا خارجاً.

فما ذهب إليه المحقّق الخراساني رحمه الله دفعاً لإشكال المثبتة غير تام.

### كلام المحقّق الخوئي في دفع الإشكال ونقده

وسلك بعض الأعلام طريقاً آخر لدفعه، وهو أن قوله: «الخمير حرام» مثلاً، قضيّة حقيقيّة، لا طبيعيّة، فمعناه «كلّ مايع وجد وكان خميراً فهو حرام» فمتعلّق الحكم هو الوجودات الخارجيّة وأفراد الخمير، فإذا استصحبنا بقاء خميريّة مايع يترتب عليه الحرمة، لأنّها أثره، لا أثر كلّي الخمير.

نعم، لا دخل للخصوصيات الفرديّة- مثل كونه في هذا الزمان أو في ذلك الظرف أو مصنوع هذا الشخص- في تعلق الحكم به [٣٠٠]. وفيه: أنّه خلاف ظاهر الأدلّة الشرعيّة، فإنّ ظاهرها أنّ الطبايع هي موضوعات الأحكام لا المصاديق الخارجيّة، إذ اللام في مثل قوله: «الخمير»

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢٦٢

حرام» للجنس لا للاستغراق، والمراد من مدخولها- أعني «خمير»- أيضاً طبيعته الخمريّة وماهيّتها، لا أفرادها الخارجيّة.

### الحق في دفع الإشكال

وقال سيّدنا الاستاذ الأعظم الإمام «مدّ ظلّه» لدفع إشكال المثبتة ما حاصله:

أنّ هاهنا اموراً ثلاثة: أحدها: عنوان الكلّي بما أنّه كلّي، كالإنسان، والثاني: عنوان الفرد الذي يتّحد معه خارجاً ومختلف اعتباراً وحيثيّة، كزيد، والثالث: عنوان الكلّي المتحقّق في الخارج المتشخص في العين، كالإنسانيّة المتحقّقة في الخارج في ضمن أحد أفرادها، ويجرى الاستصحاب في الأوّل والثالث لترتيب آثار العنوان الكلّي دون الثاني، أمّا في الأوّل فلا كلام فيه، وأمّا في الثالث فلا ينبغي الإشكال فيه، إذ الأحكام في لسان الأدلّة وإن تعلّقت بالعناوين الكلّيّة بما أنّها كلّيّة، إلّا أنّ العرف يحكم بسرّيتها إلى العناوين المتحقّقة في الخارج المتشخصه في العين، فإذا قال الشارع: «الخمير حرام» كان الموضوع هو الخمير بعنوانها الكلّي، إلّا أنّ الحكم يسرى عند العرف إلى مصداقها الخارجي، لأنّ العناوين الطبيعيّة موجودة بوجود المصاديق عندهم، فإذا شكّ في بقاء خميريّة مايع يستصحب بقائها ويترتب عليها أثرها، وهو الحرمة والنجاسة.

وبالجملة: فرق بين استصحاب الفرد لترتيب آثار الكلّي، كاستصحاب بقاء زيد عند الشكّ في بقائه لترتيب آثار الإنسان عليه،

واستصحاب بقاء المايح الخارجى عند الشكّ فى بقائه لترتيب آثار الخمر عليه، وبين استصحاب العنوان المنطبق على الخارج، كاستصحاب إنسانيّة زيد مثلاً وخمريّة هذا المايح لترتيب آثار الإنسان والخمر عليهما، فالثانى يجرى، لأنّه استصحاب نفس العنوان المتحقّق فى الخارج، فهو كاستصحاب نفس الكلّى لترتيب آثاره، وأمّا اصول الشيعه لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢٦٣

الأوّل فلا يجرى عندنا [٣٠١]، لكونه مثبتاً، لأنّ بقاء زيد يلازم عند العقل بقاء الإنسان، وبقاء المايح الخارجى يلازم عنده بقاء الخمر، فترتيب الآثار لا يكون بلا واسطه، بل بواسطة الملازمة العقلية، فيكون مثبتاً [٣٠٢]. هذا حاصل ما أفاده سيّدنا الاستاذ الأعظم الإمام «مدّ ظلّه» فى المقام، وهو دقيق متين. المقام الثانى: فيما ذكره صاحب الكفاية من التفصيل بين الخارج المحمول والمحمول بالضميمة، فقال بجريان الاستصحاب فى الأوّل دون الثانى.

وفيه - مع قطع النظر عن صحّة تفسير الخارج المحمول بالأعراض الاعتبارية، والمحمول بالضميمة بالأعراض الحقيقية، وعدمها [٣٠٣] - إشكال مهمّ أوردته عليه بعض الأعلام، وهو أنّه إن أراد من هذا التفصيل أنّ استصحاب الفرد يجرى فى الأوّل لترتيب آثار الكلّى عليه دون الثانى، فهو باطل؛ لأنّ الاستصحاب كما يجرى فى ملكية زيد لمال لترتيب آثار الملكية من جواز تصرّفه فيه وعدم جواز تصرّف الغير فيه بدون إذنه، فكذلك إذا شكّ فى بقاء فرد من أفراد المحمول بالضميمة، كعدالة زيد مثلاً، فباستصحاب هذا الفرد تترتب آثار مطلق العدالة، كجواز الاقتداء به ونحوه، فلا وجه للفرق بين الخارج المحمول والمحمول بالضميمة فى ذلك. وإن كان مراده أنّ الاستصحاب يجرى فى منشأ الانتزاع ويترتب عليه أثر الأمر الانتزاعى الذى يكون لازماً له على فرض بقائه فيما إذا كان هذا الأمر

اصول الشيعه لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢٦٤

الانتزاعى اعتبارياً، لا فيما إذا كان له حقيقة وما يازاء خارجى، فهو مثبت فى كليهما، بل هو من أوضح مصاديق الأصل المثبت، فإذا علمنا بوجود جسم فى مكان، ثمّ علمنا بوجود جسم آخر فى أسفل من المكان الأوّل، مع الشكّ فى بقاء الجسم الأوّل فى مكانه، لم يكن ترتيب آثار فوقيته على الجسم الثانى باستصحاب وجوده فى مكانه الأوّل، فإنّه من أوضح أنحاء الأصل المثبت، وكذلك لا يمكن إثبات زوجية امرأة خاصّة لزيد مع الشكّ فى حياتها، وإن علم أنّها على تقدير حياتها تزوّجت به يقيناً [٣٠٤].

### القول فى استصحاب الجزء والشرط وعدم المانع

المطلب الثانى: قال المحقّق الخراسانى رحمه الله: لا تفاوت فى الأثر المستصحب أو المترتب عليه بين أن يكون مجعولاً شرعاً بنفسه، كالتكليف وبعض أنحاء الوضع، مثل الملكية والزوجية والحزبية والرقية ونحوها، أو بمنشأ انتزاعه، كبعض أنحاء [٣٠٥]، كالجزيئية والشرطية والمانعية، فإنّه أيضاً ممّا تناله يد الجعل شرعاً، ويكون أمره بيد الشارع وضعاً ورفعاً ولو بوضع منشأ انتزاعه ورفعه، ولا وجه لاعتبار أن يكون المترتب أو المستصحب مجعولاً مستقلاً كما لا يخفى [٣٠٦].

أقول: هذا كلام متين، لكنّه رحمه الله فرّع عليه جواب إشكال فى المقام، مع أنّه لا يكون متفرّعاً عليه.

حاصل الإشكال: أنّه لا يمكن جريان الاستصحاب فى الشرط أو الجزء

اصول الشيعه لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢٦٥

أو المانع، لأنها لا تكون من المجعولات الشرعية، ولا من الموضوعات التى لها أثر شرعى.

وحاصل الجواب: أنّ الاستصحاب يجرى فيها لترتب الشرطية والجزيئية والمانعية عليه، لأنها آثار شرعية لها ولو كان جعلها بتبع جعل منشأ انتزاعها، فلا إشكال فى استصحاب بقاء الموضوع مثلاً لترتيب شرطية للصلاة [٣٠٧].

## نقد كلام صاحب الكفاية في ذلك

ويرد عليه أن الأثر المترتب على المستصحب لابد من أن يكون مشكوكاً فيه، كما أننا إذا شككنا في بقاء خمريّة مایع شككنا في حرمة هذا المایع أيضاً، والمقام ليس كذلك، لأننا لا نشكّ في بقاء شرطية الوضوء للصلاة، فإنّه معلوم لنا، والمشكوك هو بقاء الوضوء. نعم، لو احتملنا نسخ شرطيته لها لكان الشكّ في بقاء الشرطية، لكنّه لا يرتبط بالمقام كما لا يخفى.

## إشكال مهمّ في استصحاب بقاء الشرط

ويشكل أيضاً استصحاب بقاء الشرط أو عدم المانع ليرتّب عليه كون المأمور به مقيداً بالشرط أو بعدم المانع، فإذا شككنا في بقاء الوضوء أو في كون الثوب الذي لبسناه من أجزاء ما لا يؤكل لحمه يشكل استصحاب الوضوء لإحراز وقوع الصلاة مع الوضوء، واستصحاب عدم لابسية غير المأكول لإحراز كون الصلاة بلا مانع، لأنّ وقوع الصلاة مع الوضوء لازم

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢٦٦

عقلی للمستصحب، فيكون الأصل مثبتاً، وهكذا استصحاب عدم المانع.

بل لو قلنا بحجّية الأصل المثبت لم يكن أيضاً لوقوع الصلاة مع الوضوء أثر شرعي كي يترتب على الاستصحاب، لأنّ موافقة الأمر الموجبة لسقوطه لازم عقلي له، لا أثر شرعي.

فعلى هذا استصحاب بقاء الشرط يكون مثبتاً، مع أنّنا لو قلنا بعدم جريانه للزم خروج مورد الصحيحة الاولى والثانية لزرارة، فإنّ مورد الاولى هو الوضوء، لأنّه عليه السلام قال: «وإلّا فإنّه على يقين من وضوئه ولا ينقض اليقين أبداً بالشكّ» [٣٠٨] ومورد الثانية طهارة الثوب، لأنّه عليه السلام قال: «لأنك كنت على يقين من طهارتك» [٣٠٩] ثم شككت فليس ينبغي لك أن تنقض اليقين بالشكّ أبداً» [٣١٠] وكلاهما - أعني الوضوء وطهارة الثوب - شرطان للصلاة.

على أنّ القول بعدم جريان استصحاب الشرط مخالف للفتاوى أيضاً.

هذه مشكلة مهمّة، وملخصها أنّنا لو قلنا بجريان الاستصحاب في الشرط يكون مثبتاً، ولو قلنا بعدم جريانه للزم خروج مورد الصحيحتين ومخالفة الفتاوى.

على أنّهم قالوا بجريان استصحاب مثل الوضوء دون استصحاب مثل عدم لابسية غير المأكول، ولا يتّضح وجه الفرق بينهما.

ولا يمكن أن يقال: إنّ الطهارة من شرائط المصلّي لا الصلاة، وعدم المأكولية من موانع الصلاة بحسب الأدلّة، فإحراز طهارة المصلّي بالاستصحاب

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢٦٧

يكفي لصحّة صلاته، لكن استصحاب عدم لابسية المصلّي غير المأكول لا يثبت تقيد الصلاة بعدم كونها مع المانع إلّابالأصل المثبت.

وذلك لأنّ لسان روايات شرطية الطهارة هو شرطيتها للصلاة، كما أنّ لسان روايات مانعية ما لا يؤكل لحمه هو مانعية لها، من دون فرق بينهما، فكيف يمكن دعوى كون الوضوء شرطاً للمصلّي دون الصلاة!؟

هذا مضافاً إلى أنّ شرطيته للمصلّي لا يكون لها معنى محصل، لأنّه إن اريد أنّه شرط للمصلّي بما هو مصلّي فمعناه أنّه شرط للصلاة، وإن اريد أنّه شرط لذات المصلّي فلا يمكن تصوّره، إذ لا معنى للقول بأنّ الوضوء شرط لزيد مثلاً، على أنّه لو كان كذلك للزم صحّة الصلاة مع عدم الطهارة ولو عمداً، ولم يلتزم به أحد.

وقال سيدنا الاستاذ الأعظم الإمام «مدّ ظلّه» دفعاً لإشكال المثبتة ما حاصله:

أنّ الميزان في التخلّص عن الأصل المثبت أن يصير المستصحب مندرجاً تحت كبرى شرعية، فإذا استصحب الطهارة الخبيثة أو الحديثية يصير الموضوع مندرجاً تحت الكبرى المستفاد من قوله: «لا صلاة إلا بطهور» [٣١١]، فإنّ الاستفادة منه أنّ الصلاة متحققة بالطهور بعد حفظ سائر الجهات.

وبعبارة أخرى: لا- إشكال في استصحاب الوضوء مثلاً، لأنّه وإن لم يكن حكماً شرعياً إلماً أنّه ذو أثر شرعي، وهو قوله: «لا- صلاة إلا بطهور» لأنّ معناه أنّ الصلاة تتحقّق مع الطهور، فتحقّق الصلاة مع الطهور أثر شرعي  
اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢٤٨  
مترتب على استصحاب الوضوء [٣١٢].

ثمّ أورد على نفسه أنّ مثل قوله: «لا صلاة إلا بطهور» إنّما هو في مقام جعل شرطية الطهور للصلاة أو الإرشاد إليها، لا في مقام الإخبار عن أمر خارجي، وهو تحقّق الصلاة إذا كانت مع الطهور [٣١٣].  
وهذا الإيراد متين لا جواب عنه، وإن كان «مدّ ظلّه» أراد أن يجيب عنه.  
وبالجملة: كلام سيدنا الاستاذ «مدّ ظلّه» مع اضطرابه لا يدفع إشكال المثبتة في المقام.

### التحقيق في جواب الإشكال

والحقّ في الجواب أن يقال: إنّ إشكال المثبتة ناش عن الالتزام بلزوم كون المستصحب أثراً شرعياً أو ذا أثر شرعي، ولا وجه للالتزام به، لعدم ورود آية أو رواية على ذلك [٣١٤]، وإنّما التزموا به لأنّ الاستصحاب الذي جعله الشارع حجّة لا بدّ من أن يكون مرتبطاً بالشارع بما هو شارع، فما لا يكون حكماً شرعياً ولا ذا أثر شرعي - كالجدار - لا يجرى الاستصحاب فيه، لعدم كونه مربوطاً بالشارع، فتمام الملاك في صحّة الاستصحاب وعدمها هو كونه مربوطاً بالشارع وعدمه، وكما يحصل الارتباط بكون المستصحب أثراً شرعياً أو ذا أثر شرعي قد يحصل بأمر ثالث أيضاً، واستصحاب الشرط إنّما يجرى لتوسعه دائرة الشرطية، فهو مرتبط بالشارع.  
اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢٤٩

توضيح ذلك: أنّ قوله عليه السلام: «لا صلاة إلا بطهور» يدلّ على كون الطهارة شرطاً للصلاة، وظاهره أنّ الشرط منحصر في الطهارة الواقعية القطعية ولا يشمل الطهارة الاستصحابية، فإذا ضمنا إليه قوله: «لا تنقض اليقين بالشك» كان شارحاً له وموسّعاً لدائرة الشرط ليشمل الطهارة الاستصحابية.

والحاصل: أنّ الاستصحاب تارة يجرى لكون المستصحب حكماً شرعياً، وأخرى لكونه ذا أثر شرعي، وثالثةً لأمر آخر، كتوسعه دائرة الشرط في المقام، وبكلّ واحد منها يحصل ارتباطه بالشارع ويخرج عن كونه مثبتاً.

ويمكن أن يقال: بعض الشروط - مثل الطهارة عن الحدث التي كانت مورد الصحيحة الاولى، وطهارة الثوب عن الخبث التي كانت مورد الصحيحة الثانية - حكم شرعي وضعي، فلا إشكال في جريان الاستصحاب فيه مع قطع النظر عن الجواب الذي ذكرناه آنفاً.  
لا يقال: مورد الصحيحة الاولى هو الوضوء، لا الطهارة، فلا يكون حكماً شرعياً وضعياً.

فإنّه يقال: لا يتصور الشكّ في بقاء الوضوء، لأنّ الغسلتين والمسحيتين انعدمت قطعاً، فلا يتصور الشكّ فيها حتّى يجرى استصحابها، فالمراد بالوضوء إنّما هو الطهارة الحاصلة منه التي تكون باقية إلى عروض أحد النواقض.

وبالجملة: يمكن دفع الإشكال عن مورد الصحيحتين بأنّ الطهارة عن الحدث والخبث حكم شرعي وضعي، فلا مانع من استصحابها.

لكنّ الجواب الصحيح الذي يقطع الإشكال من أصله هو ما قدّمناه [٣١٥] آنفاً،

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢٧٠

لأنّ البحث في جميع الشروط، لا في الطهارة عن الحدث والخبث خاصّة، مع أنّ بعضها- كالاستقبال- أمر خارجي تكويني، لا حكم شرعي.

### كلام المحقق الخوئي في حل الإشكال

وقال بعض الأعلام دفعاً للإشكال: والذي ينبغي أن يقال في دفعه أنّ الإشكال المذكور إنّما نشأ ممّا هو المعروف بينهم من أنّه يعتبر في الاستصحاب أن يكون المستصحب بنفسه مجعولاً شرعياً أو موضوعاً لمجعول شرعي، فيتوجّه حينئذٍ الإشكال في جريان الاستصحاب في الشرط، لعدم كونه مجعولاً بالجعل التشريعي، وليس له أثر جعلي.

والتحقيق في الجواب: أنّه لا- ملزم لاعتبار ذلك، فإنّه لم يدلّ عليه دليل من آية أو رواية، وإنّما المعتبر في جريان الاستصحاب كون المستصحب قابلاً للتعييد، ومن الظاهر أنّ الحكم بوجود الشرط قابل للتعييد، ومعنى التعييد به هو الاكتفاء بوجوده التعييدي وحصول الامتثال، فإنّ لزوم إحراز الامتثال وإن كان من الأحكام العقليّة، إلّا أنّه معلق على عدم تصرّف الشارع بالحكم بحصوله، كما في قاعدة الفراغ والتجاوز، فإنّه لو لا حكم الشارع بجواز الاكتفاء بما أتى به المكلف فيما إذا كان الشكّ بعد الفراغ، أو بعد التجاوز، لحكم العقل بوجوب الإعادة، لإحراز الامتثال من باب وجوب دفع الضرر المحتمل، لكنّه بعد تصرّف الشارع وحكمه بجواز الاكتفاء بما أتى به ارتفع موضوع حكم العقل، لكونه مبيّناً على دفع الضرر المحتمل، ولا يكون هناك احتمال

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢٧١

ضرر، فكذا الحال في المقام، فإنّ معنى جريان الاستصحاب في الشرط هو الاكتفاء بوجوده الاحتمالي في مقام الامتثال بالتعبّد الشرعي، فلا محذور فيه أصلاً، وتكون حال الاستصحاب حال قاعدة الفراغ والتجاوز في كون كلّ منهما تصرّفاً من الشارع، غاية الأمر أنّ الاستصحاب لا- يختصّ بمقام الامتثال، فيجرى في ثبوت التكليف تارةً، وفي نفيه اخرى، وفي مقام الامتثال ثالثةً، بخلاف قاعدة الفراغ والتجاوز، فإنّها مختصّة بمقام الامتثال [٣١٦]، إنتهى كلامه.

### نقد نظرية المحقق الخوئي «مدّ ظله» في المقام

وهذا الكلام وإن كان صدره الذي ذكره تمهيداً للجواب صحيحاً، إلّا أنّ ما ذهب إليه من أنّ معنى التعبّد بوجود الشرط هو الاكتفاء بوجوده التعبّدي في مقام الامتثال ليس بصحيح، لأنّ التعبّد بوجود الشرط في خصوص مقام الامتثال من غير أن يكون له دخل بمقام الجعل لا- يكون معقولاً، إذ معناه أنّ قوله: «لا- تنقض اليقين بالشكّ» لا يوسّع دائرة الطهور بحسب مقام الجعل بحيث يشمل الطهور الاستصحابي، بل يوسّع دائرته بحسب مقام الامتثال فقط، ومقتضاه أن يكون المراد بالطهور في قوله: «لا صلاة إلّا بطهور» خصوص الطهور الواقعي، مع حكمه في قوله: «لا- تنقض اليقين بالشكّ» بكفاية الطهور الاستصحابي في مقام الامتثال، والجمع بينهما غير معقول.

وكذا الكلام في قاعدة الفراغ والتجاوز، لأنّا إذا شككنا بعد الفراغ من الصلاة في إتيان الركوع وعدمه لا يمكن للشارع أن يحكم بصحة الصلاة في

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢٧٢

مقام الامتثال من دون أن يتصرّف في مقام الجعل، إذ معناه أنّ صلاة من شكّ في إتيان الركوع بعد الفراغ مقبولة مع أنّ الركوع يكون جزءاً وركناً مطلقاً حتّى مع الشكّ في إتيانه بعد الفراغ، والجمع بينهما محال، لأنّ جزئيته المطلقة تقتضي بطلانها لو كانت في

الواقع بلا ركوع، فكيف يحكم بمقبوليتها وصحتها؟!

فلا بد من أن تكون قاعدة الفراغ شارحةً لدليل الجزئية، بأن الركوع لا يكون جزءاً للصلاة بالنسبة إلى من شك في إتيانه بعد الفراغ منها.

فالحق هو الجواب المختار المتقدم ذكره.

### القول في استصحاب بقاء المانع أو عدمه

ويجوز أيضاً استصحاب بقاء المانع كما يجوز استصحاب بقاء الشرط، لأن دليل الاستصحاب كما يوسع دائرة الشرط يوسع دائرة المانع أيضاً.

ولكن لا يجوز استصحاب عدم المانع، لأن عدم المانع لا يكون حكماً شرعياً ولا موضوعاً ذا أثر شرعي ولا يكون مربوطاً بالشارع من جهة أخرى، مثل توسعه دليل آخر أو تضييقه، فلو قلنا بجريان الاستصحاب فيه يكون مثباً.

### القول في الاستصحابات العدمية

المطلب الثالث: قال المحقق الخراساني رحمه الله: لا فرق في المستصحب أو المترتب عليه بين أن يكون وجود الحكم أو عدمه، فكما يجوز استصحاب الوجوب يجوز أيضاً استصحاب عدم الوجوب، وكما يجوز استصحاب الخيرية لترتيب الحرمة عليه يجوز أيضاً استصحاب عدم الخيرية لترتيب

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢٧٣

عدم الحرمة، ضرورة أن أمر نفى الحكم بيد الشارع، كثبوته.

وعدم إطلاق الحكم على عدمه غير ضائر، إذ ليس ما دل على اعتبار كون المستصحب حكماً أو موضوعاً يترتب عليه حكم بعد صدق نقض اليقين بالشك برفع اليد عنه، كصدقه برفعها من طرف ثبوته كما هو واضح [٣١٧].

وهذا كلام متين، وإن كان مغايراً لما صرح به في غير موضع من كلامه من لزوم كون المستصحب أثراً شرعياً أو موضوعاً ذا أثر شرعي.

ثم فرغ عليه إشكالاً على الشيخ الأعظم، لكن البحث فيه قليل الجدوى، فلا نطيل بذكره.

### توضيح حول عدم ترتب الآثار غير الشرعية على المستصحب

المطلب الرابع: قال المحقق الخراساني رحمه الله: لا يذهب عليك أن عدم ترتب الأثر الغير الشرعي ولا الشرعي بوساطة غيره من العادي أو العقلي بالاستصحاب إنما هو بالنسبة إلى ما للمستصحب واقعاً [٣١٨]، فلا يكاد يثبت به من آثاره إلا أثره الشرعي الذي كان له بلا واسطة أو بوساطة أثر شرعي آخر حسبما عرفت فيما مرّ، لا بالنسبة إلى ما كان للأثر الشرعي مطلقاً، كان بخطاب الاستصحاب أو بغيره من أنحاء الخطاب، فإن آثاره - شرعية كانت أو غيرها - تترتب عليه إذا ثبت ولو بأن يستصحب، أو كان من آثار المستصحب، وذلك لتحقق موضوعها حينئذ حقيقة، فما للوجوب عقلاً يترتب على الوجوب الثابت شرعاً باستصحابه أو استصحاب موضوعه من وجوب

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢٧٤

الموافقة وحرمة المخالفة واستحقاق العقوبة أو غير ذلك، كما يترتب على الثابت بغير الاستصحاب بلا شبهة ولا ارتياب [٣١٩]، إنتهى



كلامه رحمه الله.

وهو صحيح بحسب الظاهر كما أشرنا إليه كراراً [٣٢٠].

### كلام الإمام الخميني «مدّ ظله» في المسألة

لكن أورد عليه سيدنا الاستاذ الأعظم الإمام «مدّ ظله» بأنه مبني على التسامح، لأن حرمة المخالفة ووجوب الموافقة واستحقاق العقوبة كلها من آثار الحكم الواقعي عقلاً، وأما الأحكام الظاهرية فليست [٣٢١] في موافقتها ولا- مخالفتها من حيث هي شيء، لأنها أحكام طريقية للتحفظ على الواقع، فخطاب «لا- تنقض» كخطاب «صدق العادل» مثلاً ليس من الخطابات النفسية التي يحكم العقل بوجوب موافقتها وحرمة مخالفتها من حيث هي، ولا يكون في موافقتها ثواب ولا في مخالفتها عقاب إلا انقياداً وتجزياً، وإنما يحكم العقل بلزوم الإتيان بمؤدياتها، لكونها حجة على الواقع، فيحكم العقل من باب الاحتياط بلزوم موافقتها، لا لكونها أحكاماً ظاهرية، بل لاحتمال انطباقها على الواقع، فاستحقاق العقوبة إنما هو على مخالفة الواقع، لا الحكم الظاهري [٣٢٢]، إنتهى كلامه «مدّ ظله».

هذا تمام الكلام في الأصل المثبت وفروعه.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢٧٥

### في كفاية كون المستصحب حكماً شرعياً أو ذا حكم كذلك بقاء

التنبيه الثامن: قال المحقق الخراساني رحمه الله: إنه قد ظهر مما مرّ لزوم أن يكون المستصحب حكماً شرعياً أو ذا حكم كذلك، لكنّه لا يخفى أنه لا بدّ أن يكون كذلك بقاءً، ولو لم يكن كذلك ثبوتاً، فلو لم يكن المستصحب في زمان ثبوته حكماً ولا له أثر شرعاً وكان في زمان استصحابه كذلك- أي حكماً أو ذا حكم- يصحّ استصحابه، كما في استصحاب عدم التكليف، فإنه وإن لم يكن بحكم مجعول في الأنزل ولا- ذا حكم، إلا أنه حكم مجعول فيما لا يزال، لما عرفت من أن نفيه كثبوته في الحال مجعول شرعاً، وكذا استصحاب موضوع لم يكن له حكم ثبوتاً أو كان ولم يكن حكمه فعلياً وله حكم كذلك بقاءً [٣٢٣]، وذلك لصدق نقض اليقين بالشك على رفع اليد عنه والعمل كما إذا قطع بارتفاعه يقيناً ووضوح عدم دخل أثر الحالة السابقة ثبوتاً فيه وفي تنزيلها بقاءً، فتوهم اعتبار الأثر سابقاً كما ربما يتوهمه الغافل من اعتبار كون المستصحب حكماً أو ذا حكم فاسد قطعاً [٣٢٤].

إنتهى كلامه رحمه الله، وهو صحيح متين.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢٧٧

في أصالة تأخر الحادث

### أصالة تأخر الحادث

#### إشارة

التنبيه التاسع: إذا شككنا في أصل تحقق حكم أو موضوع فلا إشكال في جريان استصحاب عدمه، وأما إذا شككنا في تقدمه وتأخره بعد القطع بتحقيقه وحدثه في زمان فتارة: يلاحظ التقدّم والتأخر بالإضافة إلى أجزاء الزمان، وأخرى: بالإضافة إلى حادث آخر. فينبغي البحث في مقامين:

## لحاظ التقدّم والتأخّر بالنسبة إلى أجزاء الزمان

المقام الأول: فيما إذا لوحظ التقدّم والتأخّر بالإضافة إلى أجزاء الزمان، كما إذا شككنا في أن موت زيد هل حدث يوم الخميس أو الجمعة، فهل يجرى الاستصحاب فيه أم لا؟

أقول: لا- إشكال في استصحاب عدم تحقّقه في الزمان الأوّل وترتيب آثاره، وأمّا آثار تأخّره عن الزمان الأوّل فلا تترتب، لكون الاستصحاب بالنسبة إليها مثبتاً، حيث إنّ التأخّر لازم عقلي للمستصحب.

اللهمّ إلّا أن يدعى خفاء الواسطة، لكنّه خلاف الظاهر، لما عرفت من أن الواسطة الخفية ما لا يراها العرف، مع أن التأخّر ليس كذلك. اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢٧٨

فالتعبير عن هذا الاستصحاب ب «أصالة تأخّر الحادث» كما في كلماتهم مبنى على التسامح، لعدم كون التأخّر ذا حالة سابقة متيقّنه، بل هو لازم عقلي لما كان كذلك، أعني عدم التحقّق في الزمان الأوّل.

وكذلك لا تترتب آثار حدوثه في الزمان الثاني، لكونه بالنسبة إليها أيضاً مثبتاً، لأنّ حدوثه في الزمان الثاني لازم عقلي لعدم حدوثه في الزمان الأوّل.

نعم، لو كان الحدوث عبارة عن أمر مركّب من الوجود في الزمان الثاني وعدم الوجود في الزمان الأوّل لترتب آثاره بذاك الاستصحاب، لثبوت كلا جزئيه، أحدهما- أعني الوجود في الزمان الثاني- بالوجدان، والآخر- أعني عدم الوجود في الزمان الأوّل- بالاستصحاب، ولا يجب أن يكون المستصحب نفسه ذا أثر شرعي، بل يكفي كونه أحد أجزاء مركّب ذي أثر إذا احرز سائر الأجزاء من طريق آخر، ألا ترى أنّا إذا علمنا أنّ زيدا عادلاً ثمّ صار مجتهداً وشككنا في بقاء عدالته يجرى استصحاب العدالة لترتيب جواز تقليده، مع أنّ موضوع جواز التقليد مركّب من الاجتهاد والعدالة، لا العدالة فقط.

هذا، ولكن كون معنى الحدوث مركّباً خلاف الظاهر، لأنّه عبارة عن أمر بسيط مقيد ظاهراً، وهو الوجود المقيد بكونه مسبقاً بالعدم. فالحاصل: أنّا إذا علمنا بحدوث شيء وشككنا في تقدّمه وتأخّره بالنسبة إلى أجزاء الزمان يجرى استصحاب عدمه في الزمان الأوّل لترتيب آثاره، أعني آثار هذا عدم، لا آثار تأخّره عن الزمان الأوّل، ولا آثار حدوثه في الزمان الثاني.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢٧٩

## لحاظ التقدّم والتأخّر بالنسبة إلى حادث آخر

المقام الثاني: فيما إذا لوحظ الحادث بالإضافة إلى حادث آخر علم بحدوثه أيضاً وشكّ في تقدّم ذلك عليه وتأخّره عنه. وللمسألة صور كثيرة، لأنّ الحادثين إمّا أن يكونا مجهولي التاريخ أو يكون تاريخ أحدهما معلوماً، وفي كلّ منهما إمّا أن يكون الأثر للوجود بنحو خاصّ من التقدّم أو التأخّر أو التقارن، أو للعدم كذلك، وفي كلّ منها إمّا أن يؤخذ الوجود أو عدم بنحو كان التامة وليس التامة موضوعاً للأثر أو بنحو كان الناقصة وليس الناقصة، وفي كلّ من هذه الصور إمّا أن يكون أحد الحادثين موضوعاً للأثر، أو كلاهما، فهاهنا مسائل.

## صور مجهولي التاريخ

المسألة الاولى: فيما إذا كان تاريخ كليهما مجهولاً مع كون الأثر لوجود أحد الحادثين بنحو خاصّ مع أخذ هذا الوجود بنحو كان التامة موضوعاً للأثر، مثاله ما إذا علمنا بموت زيد وعمرو وشككنا في المتقدّم والمتأخّر منهما وكان الأثر مترتباً على تقدّم موت زيد على موت عمرو [٣٢٥].

ففي هذه الصورة يجري استصحاب عدم التقدم لمنع الأثر.

لا يقال: عدم تقدم موت زيد على موت عمرو لم يكن متيقناً إلا بنحو القضية السالبة بانتفاء الموضوع، ولا يجري الاستصحاب فيها.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢٨٠

فإنه يقال: تقدم موت زيد على موت عمرو لا يكون قضيه، بل مفرد، لأنه مفاد كان التامة، لا الناقصة.

هذا إذا كان الأثر مترتباً على تقدم أحدهما على الآخر فقط، أو على تأخره عنه، أو على تقارنه معه، وأما إذا كان كل من وجوداته الخاصية موضوعاً للأثر - كأن يترتب على تقدمه عليه أثر وعلى تأخره عنه أثر آخر وعلى تقارنه معه أثر ثالث - فاستصحاب عدم كل

منها وإن أمكن جريانه في حد نفسه، إلا أنها لا تجرى، لكونها متعارضة، لأننا نعلم بكذب أحدها واقعاً.

وأما إذا كان الأثر لاثنين منها - كأن يترتب على تقدمه أثر وعلى تأخره أثر آخر من غير أن يكون تقارنه معه ذا أثر - فلا إشكال في جريان استصحاب عدم كليهما، لعدم العلم بكذب أحدهما، فلا تعارض.

نعم، لو شككنا في التقدم والتأخر ولم نحتمل التقارن أصلاً لكانا متعارضين.

ومن هنا علم حال صورة كون كل من الحادثين بوجوده الخاص ذا أثر، كما إذا كان تقدم كل منهما على الآخر ذا أثر شرعي، فإن احتملنا التقارن أيضاً يجري استصحاب عدم تقدم كل منهما لنفي أثره، وإن لم نحتمله فلا، لتحقق التعارض.

وبالجملة: إذا استلزم جريان الاستصحابين كذب أحدهما في الواقع أو في علمنا فلا يجري الاستصحاب، وإلا فهو يجري.

المسألة الثانية من صور مجهولى التاريخ: ما إذا كان الأثر لوجود أحد الحادثين أو كليهما بنحو خاص من التقدم أو التأخر أو التقارن، مع أخذه موضوعاً للأثر بنحو كان الناقصة، كما إذا كان الأثر في المثال المتقدم مترتباً

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢٨١

على كون موت زيد متصفاً بتقدمه على موت عمرو، ففي هذه الصورة لا- يجري استصحاب وجود الموضوع لترتيب الأثر، ولا استصحاب عدمه لمنع الأثر.

أما الأول فواضح، فإن اتصاف موت زيد بتقدمه على موت عمرو لم يكن متيقناً، وكذلك الثاني، لأن عدم اتصاف موت زيد بتقدمه على موت عمرو أيضاً لم يكن متيقناً إلا بنحو السالبة بانتفاء الموضوع، إذ عدم الاتصاف بالتقدم سابقاً إنما هو لأجل عدم تحقق

الموت، ولا- يجري الاستصحاب في هذا النوع من السالبة، لعدم اتحاد القضيتين، فإن القضية المتيقنة سالبة بانتفاء الموضوع، والمشكوكه- التي نريد إثباتها بالاستصحاب- سالبة بانتفاء المحمول، وإن كان لفظهما واحداً، حيث نقول: لم يكن موت زيد متقدماً

على موت عمرو، والآذن نشك في كونه متقدماً عليه، لفظ القضيتين واحد، إلا أن الأولى سالبة بانتفاء الموضوع، والثانية بانتفاء المحمول، كما هو واضح.

هذا حاصل ما أفاده المحقق الخراساني رحمه الله في المقام مع توضيح من [٣٢٦].

وهو متين، إلا أنه ينافي ما ذهب إليه في مبحث العام والخاص، فإنه قال هناك: إذا ورد الدليل بأن النساء يحضن إلى الخمسين إلا القرشية، فهي تحيض إلى الستين، يجري استصحاب عدم القرشية لنفي حكم المخصص [٣٢٧]، مع أن القضية المتيقنة- وهو عدم

قرشية المرأة- سالبة بانتفاء الموضوع، فكيف تستصحب لإثبات السالبة بانتفاء المحمول؟!

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢٨٢

وبالجملة: ما ذهب إليه المحقق الخراساني رحمه الله فيما نحن فيه صحيح متين، لا ما ذهب إليه في مبحث العام والخاص، وناقشنا في كلامه هناك أيضاً، فراجع [٣٢٨].

المسألة الثالثة من صور مجهولى التاريخ: ما إذا كان الأثر لعدم أحدهما في زمان حدوث الآخر مع أخذه موضوعاً بنحو مفاد ليس الناقصة [٣٢٩]، الذي يعبر عنه بالعدم النعتي [٣٣٠]، في مقابل مفاد ليس التامة الذي يعبر عنه بالعدم المحمولي.

ولا- يجرى الاستصحاب في هذه الصورة أيضاً؛ لانتفاء القضية المتيقنة إلماً بنحو السالبة بانتفاء الموضوع التي عرفت عدم جريان الاستصحاب فيها.

المسألة الرابعة من صور مجهولي التاريخ: ما إذا كان الأثر لعدم الحادث في زمان حدوث الآخر مع أخذه موضوعاً بنحو مفاد ليس التامة الذي يعبر عنه بالعدم المحمولي.

وهذا على قسمين: لأنه إما أن يكون عدم كل منهما في زمان حدوث الآخر موضوعاً للأثر، أي يكون عدم هذا الحادث في زمان حدوث الآخر موضوعاً للأثر، وعدم ذاك الحادث كذلك موضوعاً للأثر آخر، وإما أن يكون عدم أحدهما كذلك فقط موضوعاً له.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢٨٣

### نظريّة صاحب الكفاية والشيخ الأنصاري في المقام

قال المحقق الخراساني والشيخ الأعظم الأنصاري \* بعدم جريان الاستصحاب في القسم الأول، إلماً أنّهما اختلفا في وجهه، فقال الشيخ: وجهه أن الاستصحاب وإن أمكن أن يجرى في عدم كل منهما في زمان حدوث الآخر، إلماً أنّهما يتساقطان لأجل التعارض [٣٣١].

وقال المحقق الخراساني رحمه الله: وجهه عدم تمامية أركان الاستصحاب [٣٣٢].

ولا ثمره بين القولين في هذا القسم، لكن تظهر الثمرة في القسم الثاني، أعني ما إذا كان الأثر مترتباً على عدم أحدهما فقط في زمان حدوث الآخر، وله أمثلة كثيرة:

منها: ما إذا علم حدوث الكريّة والملاقاة وشكّ في المتقدّم منهما، فعدم الكريّة في زمان حدوث الملاقاة موضوع للأثر وهو الانفعال والتنجّس، وأمّا العكس - أعني عدم الملاقاة في زمان حدوث الكريّة - فلا أثر له أصلاً.

ومنها: ما إذا علم موت الوالد وإسلام الولد، وشكّ في المتقدّم منهما، فإنّ عدم إسلام الولد في زمان موت الوالد موضوع للأثر، وهو المنع من الإرث، بخلاف العكس، إذ لا أثر لعدم موت الوالد في زمان إسلام الولد.

ففي هذا القسم يجرى الاستصحاب بناءً على ما ذهب إليه الشيخ رحمه الله، لانتفاء التعارض هاهنا، ولا يجرى على مذهب المحقق الخراساني قدس سره.

وينبغي ذكر مقدمتين ليّتضح كلامه في الكفاية:

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢٨٤

### اعتبار اتصال زمان الشكّ بزمان اليقين في الاستصحاب

الاولى: أنه يعتبر في جريان الاستصحاب اتصال زمان الشكّ بزمان اليقين [٣٣٣]، لعدم صدق الشكّ في البقاء لو كان منفصلاً عنه، فإذا قطعنا بالطهارة، ثم بالحدث، ثم شككنا فيهما لا- يجرى إلماً استصحاب الحدث، لانفصال الشكّ فيهما عن اليقين بالطهارة واتصاله باليقين بالحدث.

### عدم جواز التمسك بالدليل في شبهته المصادقية

الثانية: أنهم وإن اختلفوا في جواز التمسك بالعام في شبهة المصادقية للمخصّص، فقال صاحب العروة بالجواز، وكثير من المحققين بعدمه، إلماً أنهم اتفقوا على عدم جواز التمسك بالدليل في شبهة المصادقية لنفسه، سواء كان عامّاً أو غير عامّاً، فلا يجوز التمسك بقوله: «أكرم العلماء» فيما إذا شكّ في عالميّة زيد، ولا- بقوله: «لا- تشرب الخمر» فيما إذا شكّ في خمريّة مايع، فلا بدّ في جواز

التمسك بقوله: «لا تنقض اليقين بالشك» من إحراز صدق نقض اليقين بالشك، وأما إذا شككنا في مورد أنه هل هو من مصاديقه أم لا؟ وبعبارة أخرى: إذا شككنا في أن زمان الشك هل هو متصل بزمان اليقين أم لا؟ فلا يجوز التمسك بدليل الاستصحاب، لأنه شبهة مصداقية له، وقد عرفت اتفاقهم على عدم جواز التمسك بالدليل في شبهة المصداقية لنفسه.

### كلام صاحب الكفاية رحمه الله في المسألة

إذا عرفت هاتين المقدمتين فاعلم أن حاصل كلام المحقق الخراساني رحمه الله في

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢٨٥

المقام أنه لم يحرز اتصال زمان الشك بزمان اليقين.

ولابد من توضيح كلامه في ضمن مثال:

إذا علمنا بعدم كزئية ماء الحوض مثلاً يوم السبت، ثم علمنا بصيرورته كزراً وملاقاته للنجس، لكن شككنا في أن الكزئية حدثت يوم الأحد والملاقاة يوم الاثنين أو بالعكس، فزمان اليقين بعدم كزئته هو يوم السبت وزمان الشك فيه - الذي اريد استصحابه إليه لترتيب الأثر - هو زمان الملاقاة المردد بين الأحد والاثنين، إذ الأثر يترتب على عدم الكزئية في زمان الملاقاة، وحيث إنه مردد بين هذين اليومين فإن كان في الواقع يوم الأحد فزمان الشك متصل بزمان اليقين، وأما إن كان يوم الاثنين فلا، لانفصاله عنه بيوم الأحد الذي هو زمان الكزئية لا محالة، فلم يحرز كون رفع اليد عن اليقين بعدم حدوث الكزئية بهذا الشك من قبيل نقض اليقين بالشك.

نعم، إذا لوحظ إضافته إلى أجزاء الزمان فلا إشكال في استصحابه، لأننا نعلم بعدم الكزئية يوم السبت ونشك في بقاءه يوم الأحد، فزمان الشك متصل بزمان اليقين، إلا أنه خلاف الفرض، لأن المفروض أن موضوع الأثر هو عدم الكزئية في زمان الملاقاة، لا عدمها يوم الأحد [٣٣٤].

هذا حاصل كلامه رحمه الله لإثبات اختلال أركان الاستصحاب في المقام.

### نقد نظرية صاحب الكفاية رحمه الله في المسألة

وفيه: أن ما نحن فيه لا - يكون من قبيل شبهة المصداقية؛ لأنها لا - تتصور إلما فيما إذا كان عنوان الدليل منطبقاً على أحد طرفي الاحتمال، فإن الشك في

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢٨٦

عالمية زيد ينحل إلى احتمال عالميته واحتمال عدمها، وعلى الأول ينطبق عليه قوله: «أكرم العالم» بخلاف ما نحن فيه، إذ بناءً على احتمال حدوث الملاقاة في يوم الاثنين في المثال الملازم لحدوث الكزئية يوم الأحد يكون رفع اليد عن اليقين من قبيل نقض اليقين باليقين لا بالشك، وبناءً على احتمال حدوثها في يوم الأحد الملازم لحدوث الكزئية يوم الاثنين يكون رفع اليد عنه من قبيل نقضه في زمان بقاءه لا في زمان الشك في البقاء حتى يصدق عليه نقض اليقين بالشك، فلا مجال لتصوير شبهة المصداقية في المقام.

وبهذا ظهر أساس الإشكال في كلامه، وهو أنه يتحصّل من هذين اليقينين التعليقيين الشك في بقاء عدم الكزئية إلى زمان الملاقاة، ويكون رفع اليد عن اليقين بهذا الشك من مصاديق نقض اليقين بالشك، فإن الشك غالباً يحصل من لحاظ اليقينين التعليقيين معاً، ألا ترى أنك إذا أيقنت بقتل كل من كان في سيارة بسبب تصادمها مع سيارة أخرى وشككت في أن صديقك كان فيها أم لا، يكون لك يقينان تعليقيان:

أحدهما: يقينك بقتل صديقك إن كان فيها، والثاني: يقينك بسلامته إن لم يكن فيها، ويحصل منهما الشك في بقاء سلامته، فيجری

استصحابها.

هذا ما خطر ببالي ردّاً على كلام المحقق الخراساني رحمه الله في المقام، ولم أرَ أحداً استشكل به عليه.

### إشكال المحققين على كلام المحقق الخراساني رحمه الله

نعم، ناقش فيه كثير من المحققين - منهم سيدنا الاستاذ «مدّ ظلّه» - بوجه آخر، وهو أيضاً إشكال مهم، وإليك بيانه:

قالوا: لا يتصوّر الشبهة المصدّقية في المقام، لأنّ عناوين الموضوعات على

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢٨٧

قسمين: واقعيّة خارجيّة، كالخمر والعدالة [٣٣٥]، ووجدانيّة، كالعلم والشكّ ونحوهما، وإنّما يتصوّر الشبهة المصدّقية في القسم الأوّل،

لا الثاني، إذ لا يشكّ أحد في أنّه هل هو شاكّ في أمر كذائي أم لا؟ ولا في أنّه هل هو متيقّن أم لا؟

إلّا بعض أهل الوسوسة الشاكّ في وجدانيّاته، وهو خارج عن محلّ الكلام.

نعم، يمكن أن يشكّ في وجدانيّات غيره، أو في أنّه كان شاكّاً أو متيقّناً أمس مثلاً، أو في أنّ شكّه هل تعلق بهذا الشيء أو بذاك

الشيء، كأن يشكّ في الصلاة في أنّ شكّه هل يكون بين الاثنين والثلاث، أو بين الثلاث والأربع، أمّا الشكّ في وجدانيّات نفسه فعلاً

مع تشخّص متعلقاتها فلا يتصوّر أصلاً.

فإذا شكّ ابتداءً في أنّ شكّه هل هو متّصل باليقين أم لا؟ رجع إلى وجدانه، فإن كان له يقين بالصدّ متخلّل بين اليقين السابق والشكّ

اللاحق فزمان الشكّ منفصل عن زمان اليقين، وإلّا فلا، فأين الشبهة المصدّقية لقوله: «لا تنقض اليقين بالشكّ»؟! إن قلت:

لنا موارد قالوا بعدم جريان الاستصحاب فيها، ولا وجه له إلّا كونها من قبيل الشبهة المصدّقية:

منها: ما إذا علم المكلف بأنّه كان جنباً في أوّل النهار وصار متطهراً منها جزءاً، ثم رأى في ثوبه متياً وعلم إجمالاً بأنّه إمّا من جنبته

التي قطع بارتفاعها بال غسل أو من جنبته جديدة، فإنّه عالم بأنّه صار جنباً عقيب خروج هذا المنى، ومع هذا لا يجري استصحاب هذه

الجنبنة المقطوعة، ولا- وجه له إلّا عدم إحراز اتّصال زمان الشكّ بزمان اليقين، لأنّ الجنبنة أمرها دائر بين التي قطع زوالها وبين التي

قطع بقائها، فيحتمل الفصل بين زمان الشكّ

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢٨٨

واليقين بحصول الجنبنة بيقين بزوالها، فهذا من قبيل عدم إحراز الاتّصال.

قلت: مجرد وجدان المنى - الذي حصل عقيب الجنبنة - في الثوب مع العلم بكونه منه لا يكون منشأ للأثر، لأنّ الأثر للجنبنة، لا لوجدان

المنى في الثوب، والمفروض أنّه يعلم بحصول جنبنة له أوّل النهار وزوالها بال غسل بعده، ويشكّ بدوّاً في حصول جنبنة جديدة له،

فعدم جريان الاستصحاب فيه ليس لعدم إحراز الاتّصال، بل لعدم اليقين السابق.

لا- يقال: هذا خلط واضح، لأنّ المراد استصحاب الجنبنة المقطوعة بعد خروج هذا المنى المرّد الذي وجد في الثوب ولم يعلم

بارتفاعها، فإنّا نسلم أنّ المنشأ للأثر هو الجنبنة، وندعى كونها في المقام ذات حالة سابقة متيقّنة.

فإنّه يقال: إن أردتم جريان الاستصحاب الشخصي - أعني استصحاب الجنبنة الشخصية - فلا نسلم كونها ذات حالة سابقة متيقّنة، لأنّ

جنبنة أوّل النهار مقطوعة الزوال، والتي بعده مشكوكة الحدوث، فأين اليقين السابق!؟

وإن أردتم جريان القسم الثاني من استصحاب الكلّي، فالمقام ليس منه، لأنّ مجرى هذا النوع من الاستصحاب أن يتحقّق الكلّي في

ضمن فرد مرّد بين ما هو مقطوع البقاء لكونه طويل العمر، ومقطوع الارتفاع لكونه قصير العمر، والمقام ليس كذلك [٣٣٦]، لعدم

تصوّر تحقّق كلّي الجنبنة في ضمن فرد مرّد بين طويل العمر وقصيره في المثال، فإنّ حالات المكلف لا تزيد على ثلاث:

اليقين بالجنبنة أوّل النهار، واليقين بارتفاعها بال غسل في الزمان الثاني، والشكّ في حدوث جنبنة جديدة بعده.



اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢٨٩

نعم، لو احتمل حدوث جنابة جديدة عند ارتفاع الاولى لكان من القسم الثالث من استصحاب الكلّي، وعلى القول بجريان الاستصحاب في هذا القسم من الكلّي لا بأس بجريانه في كلّي الجنابة هاهنا أيضاً [٣٣٧]. هذا حاصل ما أجاب به سيّدنا الاستاذ الأعظم الإمام «مدّ ظلّه العالی» عن الإشكال.

ومنها [٣٣٨]: ما إذا علمنا بعدم عدالة زيد، ثم شككنا فيه بعد عام، واحتملنا كوننا في وسط هذا العام عالمين بعدالته، فإنّ هذا شبهة مصداقيّة لدليل الاستصحاب، لعدم إحراز اتّصال زمان اليقين بزمان الشكّ، حيث احتملنا عروض يقين في أثناء العام على ضدّ الحالة السابقة، ولو كان كذلك واقعاً لكان رفع اليد عمّا علم قبل العام من قبيل نقض اليقين باليقين لا بالشكّ.

وفيه: أنّ الشكّ إذا تعلّق بعين ما تعلّق به اليقين حتّى من حيث الزمان يرفعه رأساً [٣٣٩]، ولا يضرّ بالاستصحاب القطع به فضلاً عن احتماله، فلو كنت محدثاً أوّل النهار ثمّ أيقنت في الظهر بصيرورتك متطهراً ثمّ شككت بعد العصر في الطهارة في الظهر التي كانت متيقّنة يجرى استصحاب الحدث، لا اتّصال زمان المشكوك - أعنى الظهر - بزمان المتيقّن - أعنى أوّل النهار - واليقين الذي تبدّل بالشكّ كأن لم يكن، فلا أثر له أصلاً.

نعم، لو قلنا بحجّية قاعدة اليقين لكان اليقين المرفوع بالشكّ السارى منشأً للأثر، لكنّنا لا نقول بحجّيتها.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢٩٠

والحاصل: أنّ الشكّ إذا كان سارياً لا يضرّ القطع بتخلّل اليقين بالصدّ بينه وبين اليقين السابق في جريان الاستصحاب، فضلاً عن كونه محتملاً.

ولو كان احتمال التخلّل مضرّاً لكان جريان الاستصحاب في أشهر موارد منوعاً، لأنّ من كان متطهراً مثلاً ثمّ شكّ في صيرورته محدثاً يكون منشأ شكّه احتمال خروج البول مثلاً، ولو بال لكان حين البول قاطعاً بصيرورته محدثاً، فاحتمال خروج البول يستلزم احتمال اليقين بالمحدثيّة، وأيضاً من كان محدثاً ثمّ شكّ في بقائه كان منشأ احتمال تحقّق الوضوء منه، وهذا الاحتمال يستلزم احتمال اليقين بالطهارة، فهو يحتمل التخلّل بين الشكّ واليقين باليقين بالطهارة.

وبالجملة: لا يكون المثال من قبيل الشبهة المصداقيّة لدليل الاستصحاب، بل أركان الاستصحاب فيه تامّة، ونحن نلتزم بجريانه.

### كلام للمحقّق النائيني رحمه الله مربوط بالمقام

ومنها: ما ذكره المحقّق النائيني رحمه الله ردّاً على ما ذهب إليه السيّد محمّد كاظم صاحب العروة في الإثنيين المشتهين: توضيحه: أنّ صاحب العروة رحمه الله قال فيها ما حاصله: أنّه لو كان عندنا إثنان علم نجاستهما تفصيلاً ثمّ علمنا بصيرورة أحدهما طاهراً لكنّه اشتبه بالنجس فله ثلاث صور:

الاولى: أن يكون الطاهر معلوماً بالتفصيل ابتداءً ثمّ صار مشتبهاً لأجل الظلمة ونحوها.

الثانية: أن يكون معلوماً بالإجمال ذاتاً، أي حصل لنا العلم بصيرورة أحد النجسين - لا على التعيين - طاهراً، من غير سبق علم تفصيلي به أصلاً.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢٩١

الثالثة: أن يحصل العلم بطهارة أحدهما معنوياً بعنوان، كالعلم بطهارة إناء زيد مثلاً، إلّا أنّه غير معلوم لنا.

فيجرى الاستصحاب في كلّ من الطرفين في جميع هذه الصور، فيجب الاجتناب عن كليهما [٣٤٠].

هذا توضيح ما أفاده السيّد رحمه الله في العروة.

واستشكل عليه المحقّق النائيني رحمه الله بأنّ الاستصحاب لا يجرى في هذه الصور أصلاً.



أمّا في الصورة الثانية: فلأنّ جريانه في كليهما مستلزم للتناقض في أدلته، حيث إنّ صدر دليل الاستصحاب - أعنى قوله: «لا تنقض اليقين بالشك» - يقتضى نجاسة كلّ من الإثنين، وذيله - أعنى قوله: «انقضه بيقين آخر» - يقتضى طهارة المعلوم بالإجمال، وهذا تناقض واضح، فاستصحاب نجاسة كلّ منهما وإن كان جارياً في نفسه، إلّا أنّهما يتعارضان ويتساقطان بسبب العلم الإجمالي، ولو لاه لكان جارياً فيهما، لتمايمه أركانه.

وأمّا في الصورة الأولى: فلاختلال أركان الاستصحاب فيها، لكونها شبهة مصداقيةً لدليله، توضيحه: أنّا إذا علمنا تفصيلاً بطهارة أحدهما، كالإناء الواقع في الجانب الشرقى مثلاً انتقض اليقين بنجاسته بيقين آخر، فإذا اشتبه اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢٩٢

بالآخر بعد ذلك بسبب عروض الظلمة ونحوها يصدق في كلّ منهما أنّه كان معلوم النجاسة والآن شكّ فيها، إلّا أنّه لم يحرز اتصال زمان الشكّ بزمان اليقين، لأنّه يحتمل في كلّ منهما أن يكون هو الذى صار طاهراً، فانفصل زمان الشكّ عن زمان اليقين بتخلّل اليقين على ضدّ اليقين السابق بينهما، ويحتمل أن يكون الذى بقى نجساً، فاتّصل زمانهما ولم يتخلّل بينهما شىء، فلم يحرز الاتصال، بل يكون شبهة مصداقيةً، لاحتمال أن يكون رفع اليد عن النجاسة المعلومه سابقاً من قبيل نقض اليقين باليقين واحتمال أن يكون من قبيل نقض اليقين بالشكّ.

وكذلك الحال في الصورة الثالثة، لأنّ معلوم الطهارة وإن لم يتشخص فيها تشخصاً تاماً، إلّا أنّه مشخص بعنوانه، فيحتمل في كلّ منهما أن يكون هو إناء زيد، فانفصل زمان الشكّ عن زمان اليقين، ويحتمل أن يكون هو الإناء الآخر، فاتّصل زمانهما، فيكون هذا أيضاً شبهة مصداقيةً لدليل الاستصحاب [٣٤١].  
هذا حاصل كلام المحقّق النائيني رحمه الله هاهنا.

### نقد نظرية المحقّق النائيني رحمه الله

تتصوّر إلّا فيما انطبق عليه الدليل على أحد الاحتمالين، والمقام ليس كذلك، لأنّ كلّاً من الإثنين إذا أردنا استصحابه إن كان هو إناء زيد كان معلوم الطهارة، وإن كان هو الآخر كان معلوم النجاسة، فليس لنا احتمال ينطبق عليه دليل الاستصحاب، وكذلك الحال في الصورة الأولى.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢٩٣

لكن يحصل من هذين اليقينين التعليقيين شكّ في بقاء نجاسة كلّ منهما، فيجرى استصحابهما، لتمايمه أركانه. على أنّ اليقين التفصيلي في الصورة الأولى صار بعد عروض مثل الظلمة يقيناً إجمالياً، فليس لنا حين الشكّ يقين تفصيلي أصلاً، فزمان الشكّ متّصل بزمان اليقين، وبعبارة أخرى: إذا علمنا بنجاسة الإثنين أوّل النهار ثمّ علمنا بعد ساعة بصيرورة أحدهما معيّناً طاهراً ثمّ اشتبهنا بعد ساعة أخرى يكون كلّ منهما بعد الاشتباه مشكوك الطهارة والنجاسة، ولا يكون هذا الشكّ متعلّقاً بما بعد الاشتباه فقط، بل يشمل ما قبله، أعنى الزمان الذى حصل اليقين التفصيلي بطهارة أحدهما، فيكون الشكّ متّصلاً باليقين بالنجاسة، فأين شبهة المصداقيةً لدليل الاستصحاب؟! فلا إشكال - مع قطع النظر عن العلم الإجمالي - في الالتزام بجريان الاستصحاب في هذه الصورة، وإذا جرى فيها ففي الصورة الثالثة يجرى بطريق أولى، لعدم علم تفصيلي فيها أصلاً.

فتحصّل من جميع ما ذكرناه أنّ الموارد التى ادّعى كونها من قبيل شبهة المصداقية لقوله: «لا تنقض اليقين بالشك» ليست كذلك.

فما ذهب إليه المحقّق الخراساني رحمه الله من عدم إحراز الاتصال في الصورة الرابعة من صور مجهولى التاريخ غير تام.

واحتمل أن يكون مراده إحراز الانفصال في هذه الصورة.

توضيحه: أنّ عدم الكريّة وعدم الملاقاة متيقّنان يوم السبت في المثال السابق، وفي يوم الأحد الذى علمنا بحدوث أحد الحادثين فيه لا

يكون عدم الكزبية حين الملاقاة- الذى هو موضوع للأثر لا عدم الكزبية فقط- معلوماً،

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢٩٤

ولا مشكوكاً.

أما عدم كونه معلوماً فلاحتمال أن يكون الحادث يوم الأحد هو الكزبية.

وأما عدم كونه مشكوكاً فلأنّ الشكّ فيه [٣٤٢] لم يتحقق قبل يوم الاثنين الذى هو ظرف حدوث الآخر، فإذا جاء يوم الاثنين علم

حدوث الكزبية والملاقاة وشكّ فى عدم الكزبية حين الملاقاة، فيوم الأحد متخلل بين زمان الشكّ وزمان اليقين قطعاً.

ولكنه خلاف ما هو ظاهر كلامه رحمه الله، فإنه عبّر بعدم إحراز الاتصال، فكيف يحمل على إحراز عدم الاتصال؟!

وكيف كان، فلا- يصحّ الالتزام بهذا الاحتمال، لما عرفت سابقاً، من أنّ الملاك فى اتصال زمان الشكّ بزمان اليقين هو حين جريان

الاستصحاب، لا قبله، وفى هذا الزمان الذى هو يوم الاثنين فى المثال يكون زمانهما متصلين، لأننا وإن لم نكن يوم الأحد شاكين فى

عدم الكزبية حين الملاقاة، إلّا أنه فى زمان القطع بتحقيق كلا الحادثين- أعنى يوم الاثنين- يصير يوم الأحد أيضاً كما بعده زمان الشكّ

فى عدم الكزبية فى زمان الملاقاة وإن لم يكن كذلك قبل مجى الاثنين، فزمان اليقين هو يوم السبت، وزمان الشكّ هو ما بعده، وهما

متصلان كما هو واضح.

وعلم من مطاوى ما ذكرنا أنّ المراد باتّصال زمان الشكّ بزمان اليقين كون المورد مصداقاً لقوله: «لا تنقض اليقين بالشكّ» والمراد

بعدمه عدم كونه مصداقاً له، والمراد بعدم إحرازه الشكّ فى كونه مصداقاً له، ونحن استظهرنا هذا الأخير من كلام المحقق الخراسانى

رحمه الله.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢٩٥

### اضطراب كلام الإمام الخميني «مدّ ظلّه» فى ذلك

ولكن وقع التهافت فى كلام سيّدنا الاستاذ الأعظم الإمام «مدّ ظلّه» حيث فسّر الاتصال بصدق نقض اليقين بالشكّ [٣٤٣] أولاً، ثم ذكر

كلام المحقق الخراسانى رحمه الله [٣٤٤] وذكر له احتمالين لم يكن واحد منهما منطبقاً على ما استظهرناه من كلامه، بل أحدهما هو

الاحتمال الذى ذكرناه آنفاً وقلنا بأنّه خلاف ظاهر كلامه، والثانى احتمال آخر غيرهما.

وظاهره أنّ عدم إحراز الاتصال مغاير لما ادّعاه صاحب الكفاية، وهو الشكّ فى صدق نقض اليقين بالشكّ، وإلّا فلم يكن للإعراض

عن تفسير كلامه بما استظهرناه منه وجه.

بل نقل [٣٤٥] عن شيخه العلّامة الحائرى رحمه الله كلاماً يصرّح بتغايرهما وتلقّاه بالقبول.

ثمّ احتمال [٣٤٦] عند البحث عمّا إذا كان تاريخ أحدهما معلوماً أن يكون مراد المحقق الخراسانى رحمه الله من عدم إحراز الاتصال

عدم إحراز كونه من مصاديق نقض اليقين بالشكّ.

وهذا الكلام كما ترى مضطرب كمال الاضطراب، لاستلزامه القطع بكون عدم إحراز الاتصال عبارةً عن عدم إحراز نقض اليقين

بالشكّ مرّة، والقطع بتغايرهما اخرى، واحتمال اتّحادهما ثالثاً. [٣٤٧]

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة ؛ ج ٦ ؛ ص ٢٩٥

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢٩٦

وحاصل جميع ما تقدّم فى هذه الصورة الرابعة: أنّ الأثر لو كان لعدم أحد الحادثين فى زمان الآخر يجرى الاستصحاب، وأما لو كان

عدم كلّ منهما فى زمان الآخر موضوعاً للأثر فالاستصحابان يتعارضان ويتساقطان.

هذا تمام الكلام في مجهولى التاريخ.

### صور ما إذا كان تاريخ أحدهما معلوماً

وأما إذا كان تاريخ أحد الحادثين معلوماً فله أيضاً صور كثيرة عين ما تقدّم في مجهولى التاريخ طابق النعل بالنعل. وحكم ثلاث صور منها- أعنى ما إذا كان الأثر مترتباً على الوجود الخاص، من المتقدّم أو المتأخّر أو المقارن، بنحو مفاد كان التامّة، أو عليه بنحو مفاد كان الناقصة، أو على عدمه بنحو مفاد ليس الناقصة المعبر عنه بالعدم النعتى فى زمان الآخر- حكم مجهولى التاريخ، فلا نطيل الكلام بتكرار البحث هاهنا. إنّما الإشكال فيما إذا كان الأثر مترتباً على عدمه بنحو مفاد ليس التامّة المعبر عنه بالعدم المحمولى فى زمان الآخر.

### كلام صاحب الكفاية فى المسألة

فالمحقّق الخراسانى رحمه الله فصل فى هذه الصورة بين ما إذا كان الأثر مترتباً على عدم مجهول التاريخ وبين ما إذا كان مترتباً على عدم معلومه، فقال بجريان الاستصحاب فى الأوّل دون الثانى. أمّا الجريان فى الأوّل فلا حراز اتّصال زمان الشكّ بزمان اليقين. توضيحه: أنا إذا علمنا بعدم الكزيّة وعدم الملاقاة يوم السبت مثلاً وعلمنا اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢٩٧ بحدوث الملاقاة يوم الاثنين، وفى الثلاثاء علمنا أيضاً بتحقيق الكزيّة، لكن نشكّ فى أنّها هل حدثت يوم الأحد حتّى يكون الماء معتصماً حين الملاقاة، أو يوم الثلاثاء حتّى لا يكون كذلك، فزمان الشكّ هو يوم الاثنين الذى علم حدوث الملاقاة فيه، فلا فرق بين أن نعبر عنه بزمان الملاقاة أو بيوم الاثنين، وحيث إنّنا قلنا بجريان الاستصحاب فيما إذا لو حظ تقدّم الحادث وتأخّره بالإضافة إلى أجزاء الزمان فلا إشكال فى استصحاب عدم الكزيّة إلى زمان الملاقاة، لأنّ الشكّ فى بقائه إلى زمان الملاقاة عبارة اخرى عن الشكّ فى تقدّم الكزيّة على يوم الاثنين وتأخّرها عنه، فيجرى استصحاب عدمها إلى يوم الاثنين الذى هو عبارة اخرى عن زمان الملاقاة. وأمّا عدم الجريان فى الثانى فلعدم إحراز اتّصال زمان الشكّ بزمان اليقين.

توضيحه: أنا إذا علمنا بعدم الكزيّة وعدم الملاقاة يوم السبت، وعلمنا بحدوث الكزيّة يوم الاثنين، وفى الثلاثاء علمنا أيضاً بتحقيق الملاقاة، لكن نشكّ فى أنّها هل حدثت يوم الأحد حتّى يكون الماء حين الملاقاة قليلاً منفعلاً بها أو الثلاثاء حتّى يكون حين الملاقاة كزراً معتصماً، فلم يحرز اتّصال زمان الشكّ بزمان اليقين، لأنّ زمان الشكّ الذى هو زمان الملاقاة إن كان يوم الأحد اتّصل بزمان اليقين الذى هو يوم السبت، وإن كان يوم الثلاثاء انفصل عنه بيوم الاثنين، وبعبارة اخرى: إن كان زمان الملاقاة يوم الأحد فيكون المثال مصداقاً لدليل الاستصحاب، وإن كان يوم الثلاثاء فلا لصدق نقض اليقين باليقين، لا- بالشكّ، فالمثال من قبيل الشبهة المصداقية لدليل الاستصحاب.

فلا يجرى الاستصحاب فى هذا القسم على مبنى المحقّق الخراسانى رحمه الله من إمكان تصوير الشبهة المصداقية فى الوجدانيات، ولا يجرى أيضاً عند المحقّق

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢٩٨

النائىنى رحمه الله، لأنّه تلقى هذا المبنى بالقبول، حيث استشكل على السيّد صاحب العروة كما عرفت [٣٤٨].

ولا يخفى أنّ عبارة المحقّق الخراسانى رحمه الله فى المقام ناقصة جدّاً، لأنّه اكتفى عند بيان العلة بقوله: لانتفاء الشكّ فيه فى زمان،

وإنما الشك فيه بإضافة زمانه إلى الآخر [٣٤٩].  
ولا يفهم مراده وهو عدم إحراز اتصال زمان الشك بزمان اليقين من هذه العبارة كما ترى.

### نظريّة الشيخ الأنصاري رحمه الله في المسألة ونقدها

والشيخ الأعظم الأنصاري رحمه الله مع ذهابه في مجهولى التاريخ إلى جريان الاستصحاب ذهب هنا إلى عدمه، وعلله بأن تاريخ حدوث الكثرية معلوم، فهي قبله متيقن بعدمه وبعده متيقن الوجود، فلم نشك فيها في زمان حتى يجرى الاستصحاب [٣٥٠].  
وفيه: أن العلم بالتاريخ يوجب معلومتها بالإضافة إلى أجزاء الزمان، لا بالإضافة إلى الحادث الآخر - أعنى الملاقاة - والأثر مترتب على الثانى، لا الأول.

فالحق هو جريان الاستصحاب فى عدم معلوم التاريخ فى زمان الآخر أيضاً.  
نعم، لو كان عدم كل منهما فى زمان الآخر موضوعاً للأثر لتعارض الاستصحابان وتساقطا، كما فى مجهولى التاريخ.  
اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢٩٩

### البحث حول تعاقب الحالتين المتضادتين

ثم إنهم ذكروا عقيب هذه المسألة الاصولية فروض الحالتين المتضادتين، ونحن أيضاً نذكرها، لكثرة الابتلاء بها، فنقول:  
إذا كان الأثر مترتباً على وجود الحالتين المتضادتين، وشك في المتقدم منهما، كما لو تيقن الحدث والطهارة وشك في المتقدم منهما، فاختلفوا في حكمه:

### نظريّة المشهور وصاحب الكفاية في المسألة

ذهب المشهور إلى جريان استصحابهما وتساقطهما بالتعارض، فلا بد له من تحصيل الطهارة، لأن الاشتغال اليقيني يقتضى الفراغ اليقيني.

وذهب المحقق الخراساني رحمه الله إلى عدم جريان الاستصحاب أصلاً، لعدم إحراز اتصال زمان الشك بزمان اليقين، لأننا إذا أردنا استصحاب الطهارة مثلاً نحتمل وقوع الحدث بعدها، فيكون من قبيل نقض اليقين باليقين، ووقوعه قبلها، فيكون من قبيل نقض اليقين بالشك، فلم يحرز كونه مصداقاً لدليل الاستصحاب، وكذلك إذا أردنا استصحاب الحدث، فلا يجرى الاستصحاب فى المقام، لاختلال أركانه، فلا بد من تحصيل الطهارة، لقاعدة الاشتغال [٣٥١].

### كلام المحقق الحلى والإمام الخميني فى المقام

وقال المحقق فى المعتبر: نحكم على ضد الحالة السابقة عليهما، فإن كانت طهارة نحكم بكونه محدثاً، وإن كانت حدثاً نحكم بكونه متطهراً [٣٥٢].

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣٠٠  
واختاره سيدنا الاستاذ الإمام «مد ظله» فى مجهولى التاريخ، وفصل فيما إذا كان تاريخ أحدهما معلوماً بأنه إن كان معلوم التاريخ هو ضد الحالة السابقة فكالمتحقق، وإلا فكالمشهور، وإن ينطبق المسألتان نتيجة أحياناً [٣٥٣].  
ومنه يعلم أن للمسألة صورتين:

إحدهما: ما إذا لم يعلم الحالة السابقة، ففيها قولان: قول المشهور بجريان الاستصحابين وتساقطهما بالتعارض، وقول المحقق الخراساني رحمه الله بعدم الجريان، لاختلال أركانه، ونتيجة القولين في هذه الصورة واحدة، وهي لزوم تحصيل الطهارة، لقاعدة الاشتغال، وإن كان ملاكه على ما ذهبنا إليه تعارض الاستصحابين، وعلى ما ذهب إليه المحقق الخراساني عدم جريانهما. الثانية: ما إذا علم الحالة السابقة، وفيها ثلاثة أقوال: قول المشهور، وقول المحقق الخراساني، وقول المحقق الحلي بالحكم على ضد الحالة السابقة.

### بيان الحق في موارد الجهل بتاريخ الحالتين المتضادتين

ولابد قبل التحقيق في المسألة من ذكر أمور مقدّمة:

أ- أن البحث فعلاً في مجهولي التاريخ، وأمّا ما إذا كان تاريخ أحدهما معلوماً فسيأتي البحث فيه.  
ب- أن البحث فيما إذا كانت الحالة السابقة على الحالتين مساوية في الأثر مع إحدى الحالتين العارضتين، فإن كان الحدث العارض حدثاً أصغر مثلاً كان السابق أيضاً كذلك، وإن كان حدثاً أكبر كان السابق أيضاً أكبر. نعم، لا يعتبر الوحدة النوعية، فإن كان السابق بولاً والعارض نوماً مثلاً كفى.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣٠١

ج- أنهم اتفقوا في أن الحدث أمر واحد له أسباب كثيرة، وإذا تعاقب اثنان منها أو أكثر كان الأثر الفعلي للمتقدم منها، فإذا كان متطهراً ثم خرج منه البول ثم الريح من دون أن يتوضأ بينهما كان البول ناقضاً للطهارة السابقة وموجباً عليه طهارة جديدة، وأمّا الريح فلا يكون له أثر فعلي هاهنا. نعم، له اقتضاء التأثير، بمعنى أنه لو حدث عقيب الطهارة لكان مؤثراً. لا يقال: دعوى الاتفاق على ذلك ممنوعة، لأنهم اختلفوا في أن القاعدة في الأسباب المتعاقبة هل هي التداخل أو عدمه؟ فإنه يقال: نعم، ولكنهم اتفقوا في خصوص الطهارة والحدث أن التأثير الفعلي لا يكون إلا للسبب الأول. إذا عرفت هذا فنقول:

الحق ما ذهب إليه المحقق رحمه الله في المعتبر، لأنّ المكلف إذا كان محدثاً في أول النهار فعلم بحدوث طهارة وحدث بين النهار وشك في المتقدم والمتأخر منهما يكون استصحاب الطهارة المتيقنة مما لا إشكال فيه، ولا يجري استصحاب الحدث، أمّا الحدث السابق فلكونه مقطوع الزوال، وأمّا اللاحق فلأنّ أمره دائر بين حدوثه قبل الطهارة وبعدها، وعلى الاحتمال الأول لا تأثير له أصلاً، وإنّما هو مؤثر على الاحتمال الثاني، والعلم الإجمالي لا يكون منجزاً إلّا فيما إذا كان مؤثراً على جميع أطرافه، مثلاً إذا كان لنا إنانان: أحدهما نجس، والآخر طاهر، ثم تيقننا بوقوع قطرة من الدم في أحدهما إجمالاً يجري استصحاب طهارة ما كان طاهراً، لعدم تأثير العلم الإجمالي لو وقعت في الإناء النجس.

وكذلك الحال لو كان متطهراً في أول النهار فعلم بحدوث طهارة وحدث بين النهار وشك في المتقدم منهما، فيكون استصحاب الحدث جارياً،

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣٠٢

لا استصحاب الطهارة، لأنها لو حدثت قبل الحدث لا تأثير لها في رفع الحدث، بل هي طهارة تجديديّة استجابيّة فقط، فلا يكون العلم الإجمالي بحدوثها إمّا قبل الحدث أو بعده مؤثراً، فهذا العلم كلاً علم، فلا يجري استصحاب المعلوم بالإجمال كذلك. والحاصل: أن الحق هو الأخذ بضد الحالة السابقة كما قال المحقق في المعتبر.

مقتضى التحقيق فيما إذا كان تاريخ إحدى الحالتين معلوماً

وأما إذا كان تاريخ إحدى الحالتين معلوماً، فإما أن تكون الحالة السابقة عليهما هي الحدث أو الطهارة، وفي كل منهما إما أن يكون تاريخ الحدث معلوماً أو تاريخ الطهارة، فهنا صور أربع لا بدّ من ملاحظة حكم كل منها.

الصورة الأولى: ما إذا كانت الحالة السابقة هي الحدث وكان تاريخ الطهارة معلوماً، كأن تيقن كونه محدثاً في أول النهار وعلم بصيرورته متطهراً في أول الزوال وعلم بعد ساعة بخروج حدث آخر منه، ولكنه شكّ في خروجه قبل الزوال أو بعده، ففي هذه الصورة يجرى استصحاب الطهارة فقط، للعلم بتاريخ حدوثها تفصيلاً، ولكونها مؤثراً سواء وقع الحدث قبلها أو بعدها كما هو واضح، بخلاف الحدث، فإنه لا يكون معلوماً تفصيلاً ولا مؤثراً على كل حال، لأنه يكون مؤثراً لو وقع بعد الطهارة، وأما لو وقع قبلها فلا يجرى استصحابه، ففي هذه الصورة أيضاً نأخذ بضدّ الحالة السابقة كما قال المحقق رحمه الله.

الصورة الثانية: ما إذا كانت الحالة السابقة هي الحدث وكان تاريخ الحدث الجديد معلوماً، كأن تيقن كونه محدثاً في أول النهار وعلم بخروج حدث آخر أيضاً في أول الزوال وعلم بعد ساعة بتحقق طهارة إما قبل الزوال أو بعده، ففي هذه الصورة يجرى استصحاب الحدث والطهارة كليهما ويتساقطان

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣٠٣

بالتعارض، أما استصحاب الطهارة فلكونها مؤثراً على كل حال، وأما الحدث فإنه وإن لم يكن مؤثراً لو وقع قبل الطهارة إلا أن تاريخ حدوثه معلوم تفصيلاً، وهو أول الزوال، ونشكّ في ارتفاعه، فيستصحب ويعارض استصحاب الطهارة، فيتساقطان، فيجب تحصيل الطهارة، لأن الاشتغال اليقيني يقتضى البراءة اليقينية، ففي هذه الصورة نأخذ بنفس الحالة السابقة، لكنه لأجل قاعدة الاشتغال، لا لاستصحاب الحدث المتحقق في أول الزوال.

الصورة الثالثة: ما إذا كانت الحالة السابقة هي الطهارة وكان تاريخ الطهارة الجديدة معلوماً، كأن تيقن كونه متطهراً في أول النهار وعلم بأنه توضعاً أول الزوال وعلم بعد ساعة بخروج حدث منه إما قبل الزوال أو بعده، ففي هذه الصورة أيضاً يجرى استصحاب الطهارة والحدث كليهما، أما الأول فلا نأخذ بتاريخ وقوعها معلوم تفصيلاً وهو أول الزوال، ونشكّ في ارتفاعها، فتستصحب، وأما الثاني فلكونه مؤثراً على كل حال، فيجرى استصحابه، ويعارض استصحاب الطهارة ويتساقطان، فنرجع إلى قاعدة الاشتغال، ففي هذه الصورة أيضاً نأخذ بضدّ الحالة السابقة بمقتضى قاعدة الاشتغال.

الصورة الرابعة: ما إذا كانت الحالة السابقة هي الطهارة وكان تاريخ الحدث معلوماً، كأن تيقن كونه متطهراً في أول النهار وعلم بخروج حدث منه في أول الزوال، وعلم بعد ساعة بتحقق طهارة منه إما قبل الزوال أو بعده، ففي هذه الصورة يجرى استصحاب الحدث فقط، لمعلوماته تفصيلاً أولاً وكونه مؤثراً مطلقاً ثانياً، بخلاف الطهارة، فإنها لا تكون معلومة بالتفصيل ولا مؤثراً على كل حال، فلا أثر للعلم الإجمالي بها، ففي هذه الصورة أيضاً نأخذ بضدّ الحالة السابقة لأجل الاستصحاب.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣٠٥

في استصحاب الامور الاعتقاديّة

## استصحاب الامور الاعتقاديّة

### إشارة

التنبيه العاشر: أنهم اختلفوا في جريان الاستصحاب في الاعتقاديّات.

ومنشأ الشبهة في جريانه أمران:



أحدهما: أنهم قالوا: إن الاستصحاب أصل عملي، فتخيّل بعضهم عدم شموله للاعتقادات التي هي من الأمور القلبية لا العملية. الثاني: احتجاج الجائلي على الإمام علي بن موسى الرضا عليه السلام باستصحاب النبوة لإثبات بقاء شريعته. والحقّ جريان الاستصحاب فيها إذا كان أركانها موجودة، ولا يضّرّ تعبيرهم بأنه أصل عملي، لأنّ معناه أنّه وظيفه للشاكّ تعبداً في قبال الأمارات الحاكية عن الواقعات، فيعمّ الأعمال الجوانحية، كالجوارحية. على أنّ التعبير بكونه أصلاً عملياً لم يرد في آية أو رواية، فالملاك في جريان الاستصحاب إنّما هو صدق قوله عليه السلام: «لا تنقض اليقين بالشكّ». وأركانه هي اليقين بالحدوث والشكّ في البقاء مع كونه مرتبطاً بالشارع، يعني قابلاً للتعيّد الشرعي، سواء كان حكماً أو موضوعاً ذا حكم أو مربوطاً به بوجه ثالث، ولا يخفى أنّ المراد بالشكّ في البقاء ما يقابل اليقين، لا الشكّ المتساوي طرفاه فقط، فإذا تحقّق هذه الأمور يجرى الاستصحاب، سواء كان من الأعمال الجوارحية أو من الأمور الاعتقادية. اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣٠٦

### كلام المحقق الخراساني رحمه الله في المسألة

والمحقّق صاحب الكفاية رحمه الله فصل في المقام تفصيلاً متيناً، وهو أنّ الأمور الاعتقادية على قسمين: الأول: ما يكون المطلوب به هو الانقياد والتسليم والاعتقاد، بمعنى عقد القلب عليه من الأعمال القلبية الاختيارية [٣٥٤]، كالالتزام القلبي بوجوب الصلاة وحرمة الخمر، فيجرى استصحاب الحكم، وكذا استصحاب الموضوع، مثلاً إذا تيقّن أنّ الالتزام بوجوب صلاة الجمعة كان واجباً وشكّ في بقاءه يجرى استصحاب وجوب الالتزام بذلك [٣٥٥]. الثاني: ما يكون المطلوب به هو القطع به ومعرفة، فيجرى الاستصحاب في الحكم، لا الموضوع، فلو كان متيقّناً بوجوب تحصيل القطع بشيء - كتفاصيل القيامة - في زمان، وشكّ في بقاء وجوبه يستصحب، وأمّا لو شكّ في بقاء حياة إمام زمان مثلاً فلا تستصحب لأجل ترتيب لزوم معرفة إمام زمانه، لأنّ الواجب هو تحصيل القطع بحياة الإمام المعصوم أو بموته، ولا يكفي الاستصحاب [٣٥٦]. هذا حاصل كلام صاحب الكفاية رحمه الله، وهو تامّ متين. اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣٠٧

### استصحاب النبوة

وأما النبوة فلو قلنا بكونها ناشئة من كمال النفس قهراً بلا جعل - كما ذهب إليه المحقق الخراساني رحمه الله [٣٥٧] - فلا وجه لاستصحابها، لأنها على هذا من الصفات الخارجية التكوينية، فلا تكون حكماً شرعياً ولا يترتب عليها أيضاً أثر شرعي مهمّ ولا يرتبط بالشارع من وجه آخر، فلا مجال لاستصحابها. وإن قلنا بكونها مجعولة من قبل الله تعالى بعد كونه أهلاً لها، كالإمامة [٣٥٨] - وهو الأظهر، خلافاً للمحقق الخراساني رحمه الله - فهي وإن كانت مورداً للاستصحاب بنفسها لأجل كونها من المجعولات الشرعية، فيكون وضعها ورفعها بيد الشارع، فلا تحتاج في استصحابها إلى أثر شرعي مترتب عليه، إلّا أنّه لا يجرى لجهة أخرى.

### نقد استصحاب الكتابي نبوة النبي السابق

وهي أنّ الكتابي إن أراد استصحاب نبوة موسى أو عيسى لتشخيص وظيفته نفسه يرد عليه أنّه إن لم يكن شاكّاً فيها فلا مجال



للاستصحاب، وإن كان شاكاً فيها فلا محالة يكون منشأ شكّه احتمال صدق نبينا صلى الله عليه وآله، فلا بدّ له من الفحص، لعدم جريان الاصول العمليّة في الأحكام قبله، وإن كان جارياً في

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣٠٨

الموضوعات، فأهميّة النبوة لا تكون بأقلّ من أهميّة الأحكام الفرعيّة، فإذا كان الفحص لازماً قبل جريان الاصول فيها ففي النبوة بطريق أولى، ونحن نقطع بأنّه لو بحث عن دين الإسلام لقطع بحقائته وارتفاع النبوة السابقة، ولا يبقى مجال لاستصحابها. هذا أولاً. وثانياً: لا يكون الاستصحاب حجّة ذاتاً، فلا بدّ له من دليل على اعتباره، مثل «لا تنقض اليقين بالشك» وليس في الأديان السابقة دليل عليه.

سلمنا وجود الدليل عليه فيها، لكنّ النبوة من الامور التي لا بدّ من القطع بها، فلا يكفي استصحابها، على أنّ الشكّ في بقاء دينه يستلزم الشكّ في اعتبار هذا الدليل أيضاً.

سلمنا كفاية الظنّ لإثبات النبوة، لكنّ الاستصحاب لا يفيد الظنّ بالبقاء أولاً، ولا دليل على اعتبار الظنّ الحاصل منه ثانياً، والأصل العقلاني حرمة العمل بالمظنّة إلّما ثبت حجّيته كما حقّق في محلّه.

فلا يمكن للكتابي استصحاب نبوة النبي السابق لتشخيص وظيفته.

وإن أراد استصحابها لإلزام المسلمين عليها [٣٥٩]، ففيه أولاً: أنّ المسلم لا يكون شاكاً في بقاء نبوة النبي السابق، بل يكون قاطعاً بارتفاعها، وإلّا فلم يكن مسلماً، فلا مجال لتحميل الاستصحاب عليه.

وثانياً: أنّ التمسك بقوله عليه السلام: «لا تنقض اليقين بالشك» لإثبات بقاء النبوة السابقة أمر يلزم من وجوده عدمه، حيث إنّ الإقرار ببقائها يستلزم عدم تحقّق الإسلام، ولازمه عدم حجّيته «لا تنقض اليقين بالشك» رأساً، وما يلزم من وجوده عدمه فهو باطل.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣٠٩

### عدم ثبوت نبوة النبي السابق إلباخبار القرآن

وثالثاً: جعل النبوة لموسى وعيسى عليهما السلام لا يثبت عندنا إلّما من طريق إخبار القرآن بها، لعدم تحقّق التواتر فيها في جميع الطبقات، وتحريف التوراة والإنجيل قطعاً، ألا- ترى أنّ فيهما نسبة الزنا وشرب الخمر إلى الأنبياء العظام؟! ونحو ذلك من الأباطيل الواضحة.

سلمنا عدم تحريفهما، لكنهما لا يكونان معجزة، فإنّ معجزة موسى وعيسى عليهما السلام أشياء اخر غير التوراة والإنجيل، فالطريق إلى العلم بنبوتهما منحصر بالقرآن الذي لم يحرف مع كونه معجزة.

ولا يقول بتحريفه إلّما من في قلبه مرض أو من ليس له اطلاع عليه.

وبالجملة: لا بدّ في الاستصحاب من اليقين بالحدوث، وطريقه في المقام منحصر في القرآن، والتمسك به لاستصحاب النبوة السابقة أمر يلزم أيضاً من وجوده عدمه.

فلا يتمكّن الكتابي أيضاً من استصحاب نبوة النبي السابق لإلزام المسلمين عليها.

ولعلّ المراد بقول الرضا عليه السلام: «إنا نؤمن بنبوة كلّ موسى وعيسى أقرّ بنبوة نبينا صلى الله عليه وآله وكافر بنبوة كلّ من لم يقرّ بذلك» [٣٦٠] هذا الجواب الأخير المتقدّم منّا، أى طريق العلم بنبوتهما إنّما هو القرآن.

وعلى هذا فلا وجه لإيراد الشيخ الأعظم الأنصاري رحمه الله عليه بأنّ هذا الجواب بظاهره مخدوش، لأنّ موسى بن عمران أو عيسى بن مريم ليس كلياً حتّى يصحّ الجواب المذكور، بل شخص واحد وجزئي حقيقي اعترف

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣١٠

المسلمون وأهل الكتاب بنبوتهم، فعلى المسلمين إثبات نسخها [٣٦١].  
 نعم، ما احتملناه في معنى الحديث خلاف ظاهر كلامه عليه السلام.  
 اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣١١  
 في حكم الخاص فيما بعد زمان تخصيصه

### حكم الخاص فيما بعد زمان تخصيصه

#### إشارة

التنبيه الحادى عشر: أنه إذا كان لنا عامٌ بحسب الأفراد والأزمان كليهما، ثم خرج عنه بعض الأفراد في بعض الأزمنة، فشك في حكم هذا الفرد بالنسبة إلى ما بعد ذلك الزمان، فهل يرجع إلى العموم، أو إلى استصحاب حكم المخصّص؟  
 مثال ذلك، أن يقول المولى: «أكرم العلماء كل يوم» ثم قال: «لا تكرم زيدا العالم يوم الجمعة» فشكنا في وجوب إكرامه يوم السبت.

### نظريّة الشيخ الأنصارى رحمه الله في المسألة

فصل الشيخ رحمه الله في الرسائل بين ما إذا كان العموم الأزمانى استغراقياً وبين ما إذا كان مجموعياً، ففي الأول لا بدّ من الرجوع إلى العام، لأنّ لزيد في المثال في كلّ يوم وجوب إكرام مستقلّ، خرج منه يوم الجمعة، والشك في خروج يوم السبت من قبيل الشك في تخصيص الزائد، ومرجعه العموم، وفي الثانى لا بدّ من الأخذ باستصحاب حكم المخصّص، لأنّ لزيد - على هذا - وجوب إكرام واحد مستمرّ في طول الزمان، فإذا انقطع في زمان فإثباته بعد ذلك الزمان يحتاج إلى دليل غير العام الذى انقطع حكمه، فلا بدّ من استصحاب

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣١٢

حكم المخصّص [٣٦٢].

هذا حاصل ما أفاده الشيخ رحمه الله.

### كلام صاحب الكفاية رحمه الله في المقام

وقال المحقق الخراسانى رحمه الله في الكفاية: لا بدّ من ملاحظة المخصّص أيضاً، فإنّ الزمان قد يؤخذ فيه ظرفاً وقد يؤخذ قيماً، فللمسألة أربع صور:

الاولى: ما إذا كان العموم مجموعياً واخذ الزمان في الخاصّ ظرفاً، فالمرجع هو استصحاب حكم الخاصّ في غير مورد دلالتة، لعدم دلالة للعام على حكمه، لعدم دخوله على حدة في موضوعه، وإنّما كان داخلماً في موضوعه بحسب استمرار حكمه، وقد انقطع الاستمرار بعد مجيء الخاصّ، فإذا شككنا في وجوب إكرام زيد يوم السبت لا يجوز التمسك بالعام، لانقطاع استمرار حكمه بالدليل الدالّ على عدم وجوب إكرامه يوم الجمعة، ولا بالخاصّ، لأنّ مورده يوم الجمعة فقط، فلا بدّ من التمسك بديل الاستصحاب، ونتيجته عدم الوجوب يوم السبت.

هذا إذا كان التخصيص من الوسط، بأن قال ليلة الخميس مثلاً: «أكرم العلماء كل يوم» ثم قال: «لا تكرم زيدا العالم يوم الجمعة» وأمّا إذا كان الخاصّ مخصّصاً للعام من الأوّل فلا بدّ بعد زمان الخاصّ من الرجوع إلى العام، فلو قال ليلة الجمعة: «أكرم العلماء كل يوم» ثم

قال: «لا تكرم زيداً العالم يوم الجمعة» لوجب إكرامه يوم السبت بحكم العام، وذلك لأن الخاص غير قاطع لحكم العام، فإن أول زمان استمرار حكمه بعد زمان دلالة الخاص،

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣١٣

فلا يكون إثبات الحكم بعده محتاجاً إلى دليل غير دليل العام.

مثال ذلك في الشرعيات قوله تعالى: «أَوْفُوا بِالْعُقُودِ» [٣٦٣] فإنه عام مجموعي بحسب الزمان، وقد خصّص تارةً بخيار المجلس، واخرى بخيار الغبن، فإذا شككنا في بقاء خيار المجلس بعد الافتراق [٣٦٤]، فلا بد من الرجوع إلى عموم «أَوْفُوا بِالْعُقُودِ».

لأن خيار المجلس كان ثابتاً من أول البيع، وأما إذا شككنا في بقاء خيار الغبن [٣٦٥] فلا يجوز فيه الرجوع إلى العموم إذا علمنا بالغبن بعد يوم مثلما قلنا بكون مبدأ الخيار زمان الالتفات إليه؛ لأن البيع كان لازماً بحكم العام قبل الالتفات إلى الغبن، فانقطع استمراره بمجرد الالتفات، فهاهنا يجري استصحاب الخيار، ولا يجوز التمسك بالعام.

الثانية: ما إذا كان العموم استغراقياً واخذ الزمان في الخاص قيداً، فالمرجع هو العام بلا كلام، ولا يجري استصحاب حكم الخاص وإن فرضنا عدم جواز التمسك بالعام، وذلك لتغاير القضية المتيقنة مع المشكوك، فإن القضية المتيقنة هي عدم وجوب إكرام زيد يوم الجمعة، والمشكوك هي عدمه يوم السبت.

الثالثة: ما إذا كان العام مجموعياً واخذ الزمان في الخاص قيداً، فلا مورد للاستصحاب، ولا مجال أيضاً للتمسك بالعام، فلا بد من الرجوع إلى سائر الاصول، ففي المثال يجري أصالة البراءة من وجوب الإكرام يوم السبت.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣١٤

الرابعة: ما إذا كان العام استغراقياً واخذ الزمان في الخاص ظرفاً، فلا بد من التمسك بالعام، ولكنه لو فرض عدم دلالة العام لكان الاستصحاب مرجعاً [٣٦٦].

هذا حاصل كلام المحقق الخراساني رحمه الله.

### نظرية الإمام الخميني «مدّ ظلّه» في المسألة

وذهب سيدنا الاستاذ الأعظم الإمام «مدّ ظلّه» إلى أن المرجع هو العام في جميع الصور، وذكر لتقريب مراده اموراً:

الأول: أنه يتصور ورود العام على أنحاء ثلاثة:

أ- أن يلاحظ المتكلم الأزمنة بنحو الاستغراق.

ب- أن يلاحظها بنحو العام المجموعي.

ج- أن يلاحظ الزمان مستمراً [٣٦٧]، كقوله: «أوفوا بالعقود مستمراً أو دائماً» لا بمعنى وجوب الوفاء في كلّ يوم مستقلاً، ولا بنحو العام المجموعي، حتى لو فرض عدم الوفاء في زمان سقط التكليف بعده، بل بنحو يكون المطلوب وجوبه مستمراً، بحيث لو وفي المكلف إلى آخر الأبد يكون مطيعاً إطاعة واحدة [٣٦٨]، ولو تخلف في بعض الأوقات تكون البقية مطلوبة [٣٦٩] لا بطلب مستقل، بل بالطلب الأول.

وكذلك لو قال المولى: «لا تهن زيداً» فترك العبد إهانتته مطلقاً، كان مطيعاً

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣١٥

له إطاعة واحدة، ولو أهانه يوماً عصاه، ولكن تكون إهانتته محرّمة عليه بعده أيضاً، لا بنحو المطلوبية المتكررة المستقلة، بل بنحو استمرار المطلوبية.

الثاني: أن العموم الاستمراري قد يستفاد من أداء العموم، نحو «أكرم كلّ عالم دائماً» وقيد يستفاد من الإطلاق، كقوله تعالى: «أَوْفُوا

بِالْعُقُودِ».

الثالث: أن العموم الأزمانى متفرع على العموم الأفرادى، فإن قولنا: «أكرم العلماء كل يوم» ينحلّ إلى قضيتين:

إحداهما: «يجب إكرام العلماء» وهى مفاد العموم الأفرادى، الثانية:

«وجوب إكرام العلماء ثابت فى كل يوم» وهى مفاد العموم الأزمانى، وتفرّعها على الاولى واضح، لكونها بمنزلة الكبرى، والاولى بمنزلة الصغرى، وبعبارة اخرى: الحكم المتعلق بالعموم الأفرادى موضوع للعموم الأزمانى، فهذا فرع، وذلك أصل، أى كما أن الموضوع متقدّم رتبةً على الحكم، فكذلك العموم الأفرادى متقدّم على الأزمانى.

الرابع: أن لانزم تفرّع العموم الأزمانى على الأفرادى أن التخصيص الوارد على كل منهما لا يرتبط بالآخر، فإذا قال: «أكرم العلماء فى كل يوم» ثم قال:

«لا تكرم زيدا العالم» فالتخصيص مربوط بالعامّ الأفرادى فقط، وأما العموم الأزمانى فإنه وإن لم يشمل زيدا إلا أنه خارج عنه موضوعاً، فلا يرتبط التخصيص به.

ولو قال عقيب قوله: «أكرم العلماء فى كل يوم»: «لا تكرم زيدا يوم الجمعة» فالتخصيص مربوط بالعامّ الأزمانى فقط.

لا يقال [٣٧٠]: ظاهر هذا المخصّص أنه مخصّص لكلا العمومين، لاشتماله على

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣١٦

زيد كما أنه مشتمل على يوم الجمعة.

فإنه يقال: لو كان كذلك لكان «لا تكرم العلماء يوم الجمعة» مضاداً للعموم الأفرادى، لعدم إمكان كونه مخصّصاً كما هو واضح، ولا يمكن الالتزام بمضادته له [٣٧١].

هذا حاصل ما ذكره الإمام «مدّ ظلّه» مقدّمه.

ثم قال:

إذا عرفت ما ذكرنا فنقول: إذا ورد عامّ أفرادى يتضمّن العموم أو [٣٧٢] الاستمرار الزمانى بدلالة لغويّة أو بمقدّمات الحكمة وورد دليل مخرج لبعض أفراده عن حكم العموم فى زمان معين، كقوله: «أكرم العلماء فى كل يوم أو مستمراً» وانعقد الإجماع على عدم وجوب إكرام زيد فى يوم الجمعة، أو قوله:

«أَوْفُوا بِالْعُقُودِ» وانعقد الإجماع على عدم وجوب الوفاء عند ظهور الغبن ساعةً وشكّ بعد يوم الجمعة وبعد الساعة فى حكم الفرد المخرج، لا يجوز التمسك بالاستصحاب مطلقاً، سواء لوحظ الزمان أفراداً وعلى نحو العامّ الاصولى، أو ذكر القيد لبيان استمرار الحكم أو المتعلق أو دلّت مقدّمات الحكمة على ذلك.

أما إذا لوحظ الزمان مستقلاً فواضح، لأنّ خروج الفرد فى يوم تصرّف فى العموم الأفرادى التحتانى، فأصالة العموم محكّمة بالنسبة إلى التخصيص الزائد، وأما إذا جعل «مستمراً» أو «دائماً» أو «أبداً» ظرفاً للحكم فلاّ خروج بعض الأفراد فى بعض الأيام ليس تخصّيصاً فى العموم

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣١٧

الأفرادى، بل تقييد وتقطيع للاستمرار الذى قامت الحجّة عليه وتردّد أمره بين الأقلّ والأكثر ولا بدّ من الاكتفاء بالأقلّ، ويكون ظهور الاستمرار فى البقيّة حجّةً.

وإن شئت زيادةً توضيح فاعلم أنه إذا ورد: «أكرم العلماء» ولا يكون له إطلاق بالنسبة إلى الزمان، وورد دليل منفصل بأنّ وجوب إكرام العلماء مستمراً، فحينئذٍ قد يدلّ دليل على عدم وجوب إكرام زيد، فيكون مخصّصاً لقوله: «أكرم العلماء» ولا يكون تصرّفاً فى قوله:

«وجوب إكرام العلماء مستمر» لما عرفت في المقدمات أن إخراج الموضوع عن الموضوعية ليس تصرفاً في العموم أو الإطلاق، وقد يدل على عدم وجوب إكرام زيد في يوم الجمعة، فيكون تصرفاً في قوله:

«وجوب إكرامهم مستمر» لا- في قوله: «أكرم العلماء» لأنّ المفروض أن قوله: «أكرم العلماء» متعرض للعموم الأفرادي، لا الاستمرار الزماني، فتقطع زمان من وجوب إكرامهم تصرف فيما يتعرض للاستمرار الزماني، فإذا كان ذلك في كلام واحد ودليل متصل، كقوله: «أكرم العلماء مستمراً» ينحل إلى عموم أفرادي يدل عليه الجمع المحلّي باللام وإلى استمرار الحكم الذي يدل عليه ظهور القيد الذي قام مقام مقدمات الحكمة في بعض المقامات، فيكون قوله: «لا تكرم زيدا» تخصيصاً للعموم الأفرادي، و«لا تكرمه يوم الجمعة» تقطيعاً لاستمرار الحكم، وكما يكون العموم حجة في البقية لدى العقلاء يكون ظهور القيد في استمرار الحكم حجة فيما عدا مورد التقطيع القطعي لديهم.

ومما ذكرنا يعلم حال الإطلاق المستفاد من دليل الحكمة، فلو فرض أن

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣١٨

قوله: «أوفوا بالعقود» كما يدل بالعموم اللغوي على الشمول الأفرادي يدل على الاستمرار الزماني بمقدمات الحكمة أو مناسبة الحكم والموضوع، بمعنى أن لزوم الوفاء بكل عقد مستمر، لا من قبيل العام المجموعي، بل بحيث تكون المخالفة في بعض الأزمان لا توجب سقوط المطلوبة بالنسبة إلى البقية، ثم دل دليل على عدم وجوب الوفاء بعقد- كالعقد الربوي- يكون مخصّصاً للعموم الأفرادي، ولا يكون مقيداً للإطلاق، بل رافعاً لموضوعه.

وأما لو دل دليل على عدم وجوب الوفاء بعقد في زمان- كما لو انعقد الإجماع على عدم وجوب الوفاء بالعقد إذا ظهر الغبن إلى ساعة مثلاً- يكون هذا تقييداً لإطلاقه، لا تخصيصاً لعمومه، لأنّ التخصيص عبارة عن إخراج ما يشمله العموم إخراجاً حكماً، والعموم اللغوي يدل على دخول تمام أفراد العقود في وجوب الوفاء من غير تعرض لحالات الأفراد وأزمانها، ودليل المخرج لا يدل على خروج فرد من العام رأساً حتى يكون تخصيصاً، بل يدل على خروجه في زمان، وهذا مخالف لظهور الإطلاق في الاستمرار، فإذا شك فيما بعد الساعة في لزوم العقد يرجع إلى الشك في زيادة القيد لا التخصيص، فالمرجع هو أصله الإطلاق.

فقول الشيخ الأعظم قدس سره: «إنه لا يلزم من ذلك زيادة تخصيص إذا خرج الفرد في ساعة أو بعد الساعة مستمراً» خلط بين التخصيص والتقييد، لأنّ خروج الفرد في ساعة تقييد لا تخصيص، وخروجه في الزائد عن الساعة تقييد زائد يدفع بالأصل [٣٧٣]، إنتهى كلامه «مدّ ظله».

ثمّ إنه أجاب عن إشكاليين، نذكر حاصل كلامه فيهما.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣١٩

### الفرق بين هذا المطلق وبين سائر المطلقات

فإنه قال: إن قلت: فرق بين المطلق في سائر المقامات والمطلق الزماني الذي نحن فيه، فإنّ قوله: «أعتق رقبة» يعم جميع أفراد الرقبة بإطلاقه، لأنّ أفرادها في عرض واحد، وكلّهم موجود في الخارج بالفعل، فإذا خرج عنه الرقبة الكافرة بدليل آخر، فإن شككنا في خروج الأسود أيضاً فلا بدّ من التمسك بالإطلاق، وأما في الاستمرار الزماني فإنّ الزمان أمر واحد مستمر يوجد جزء منه وينعدم ثم يوجد جزء آخر وهكذا، وليس جامعاً لأفراد كثيرة، فإذا انقطع الاستمرار بخروج فرد يوم الجمعة مثلاً فليس لهذا العام دلالة على دخول ذلك الفرد يوم السبت؛ إذ لو كان داخلياً لم يكن هذا الحكم استمراراً للحكم السابق.

هذا إذا استفيد الاستمرار الزماني من مقدمات الحكمة.

نعم، إذا كان الاستمرار بالدليل اللفظي، كأن يلاحظ الزمان قطعاً مستقلة وجعل كلّ قطعة منها ملحوظاً في القضية، كأن يقول: «أكرم

العلماء كل يوم، أو مستمرًا» ثم قال: «لا تكرم زيدا يوم الجمعة» كان المرجع هو التمسك بالعموم فيها بعد مورد المخصص، أعنى يوم السبت.

قلت: نعم، هذا ما أفاده شيخنا العلامة [٣٧٤] أعلى الله مقامه.

وفيه أولاً: أن المطلق في سائر المقامات أيضاً لا يفيد الحكم للأفراد ولا يكون الحكم بلحاظ الأفراد الخارجيه استغراقاً وبدلاً، ولم يكن المطلق بعد تماميته مقدمات الإطلاق كالعامة مفاداً، بل ليس مقتضى الإطلاق بعد تماميته

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣٢٠

المقدمات إلبا أن ما اخذ في الموضوع - كالرقبة - تمام الموضوع للحكم، وأما السريان والشيوع فهو مفاد العام، لا المطلق، كما هو المقرر في محله.

وثانياً: ما الفرق بين كون الاستمرار الزماني مستفاداً من قوله: «مستمراً» وبين كونه مستفاداً من مقدمات الحكمة، حيث ذهبتم إلى بقاءه في الزمان المشكوك فيه في الأول دون الثاني؟ فإن كون الزمان المستمر أمراً واحداً مشترك بينهما، فإذا استلزم خروج جزء منه انقطاع الاستمرار في الثاني استلزم أيضاً في الأول، فالفرق بينهما تحكّم.

### الفرق بين كون العموم الأزمانى قيماً للحكم وبين كونه قيماً لمتعلقه

ثم قال: فإن قلت [٣٧٥]: إن العموم الأزمانى على قسمين: لأنه إما أن يلاحظ قيماً [٣٧٦] للحكم، أو لمتعلقه.

والفرق بينهما من وجهين:

أحدهما: أنه إن كان قيماً للمتعلق يمكن بيانه في نفس دليل الحكم، كأن يقال: «أكرم العلماء في كل يوم أو أبداً أو مستمرًا» فكان معناه «إكرام العلماء في كل يوم أو أبداً أو مستمرًا واجب» بخلاف ما إذا كان قيماً للحكم، فلا بد من بيانه في دليل مستقل، لكون الحكم بمنزلة موضوعه، وحيث إن الموضوع متقدّم على الحكم فلا يمكن بيانهما في دليل واحد، فلا بد له من أن يقول أولاً: «أكرم العلماء» ثم يقول بدليل منفصل: «هذا الوجوب يكون في كل يوم أو مستمرًا».

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣٢١

الثاني: أنه إن كان قيماً للمتعلق يمكن التمسك بالعموم في موارد الشك، فلو قال: «أكرم العلماء في كل يوم» ثم قال: «لا تكرم زيدا يوم الجمعة» وشك في وجوب إكرامه يوم السبت يتمسك بعموم وجوب إكرام العلماء في كل يوم، لأن الموضوع - وهو الإكرام في كل يوم - محرز بالنسبة إلى زيد، وإنما الشك في خروجه عن الحكم في يوم السبت، وهو الشك في تخصيص الزائد، فيرجع إلى الحكم - أعنى وجوب الإكرام - كسائر موارد الشك في تخصيص الزائد.

بخلاف ما إذا كان قيماً للحكم، إذ لا يمكن التمسك بالدليل الثاني المبيّن للاستمرار، لأن الموضوع في قوله: «هذا الوجوب يكون مستمرًا أو في كل يوم» هو الوجوب، وإنما الشك في تحقق أصل الوجوب بالنسبة إلى يوم السبت، فكيف يتمسك بهذا الدليل بدون إحراز موضوعه؟

فالحاصل: أن العموم الأزمانى إن كان قيماً لمتعلق الحكم يرجع في موارد الشك في التخصيص إلى العموم، وإن كان قيماً لنفس الحكم فلا، ولا فرق في ذلك بين أن يستفاد العموم الأزمانى والاستمرار بدليل لفظي، أو بمقدمات الحكمة كما في قوله تعالى: «أَوْفُوا بِالْعُقُودِ» على فرض إطلاقه بالنسبة إلى الأزمان.

قلت: هذا صحيح لو كان الدليل الثاني بنحو القضية الضرورية بشرط المحمول، أى كان قوله: «الحكم بالوجوب مستمر» بمعنى «الحكم بالوجوب المستمر مستمر» لكن الظاهر أن الموضوع اخذ بالنسبة إلى المحمول على نحو قضية مهمل، لعدم ترتب فائدة على الضرورية بشرط المحمول، ووجوب الإكرام المستمر [٣٧٧] وإن لم يحرز بالنسبة إلى زيد، إلا أن أصل الوجوب بالنسبة



اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣٢٢

إليه محرز، وقد عرفت أنّ الموضوع في الدليل الثاني هو أصل الوجوب بنحو المهملة، لا المستمرة، فموضوع هذا الدليل محرز، وإنّما الشك في محموله - أعني الاستمرار - فيتمسك به لإثباته [٣٧٨].

هذا حاصل ما أجاب به سيّدنا الاستاذ الأعظم الإمام «مدّ ظلّه» عمّا أفاده المحقّق النائيني رحمه الله في المقام.

ويمكن المناقشة أيضاً في قوله بعدم إمكان بيان الحكم والعموم الأزمانى في دليل واحد إذا كان العموم الأزمانى راجعاً إلى الحكم، إلّا أنّ الإمام «مدّ ظلّه» لم يكن بصدد بيان جميع إشكالات كلامه رحمه الله.

### في تقرير التفصيل بين الخروج من الأول والأثناء

ثمّ إنّه «مدّ ظلّه» أورد على نفسه إشكالاً آخر وأجاب عنه حيث قال:

نعم، قد يقال: إنّ مقتضى ما ذكرت من أنّ العموم والإطلاق الزمانيين - سواء كان مستفاداً من مثل قوله: «أكرم العلماء في كلّ زمان» أو «أوفوا بالعقود مستمراً» أو من مقدّمات الحكمة - متفرّع على العموم الأفرادى، وأنّ محطّ التخصيص الأفرادى غير محطّ التخصيص والتقييد الزمانيين: هو التفصيل بين ما إذا خرج فرد في أوّل الزمان وشكّ في خروجه مطلقاً أو في زمان، وبين ما إذا خرج في الأثناء مع العلم بدخوله قبل زمان الخروج، فيتمسك بالاستصحاب في الأوّل، وبعموم [٣٧٩] الدليل أو إطلاقه [٣٨٠] في الثاني؛ لأنّ

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣٢٣

الأمر في الأوّل دائر بين التخصيص الفردى وبين التخصيص الزمانى أو تقييد الإطلاق، فيكون من قبيل العلم الإجمالى بورود تخصيص إمّا في العامّ فوقانى، فلا يكون مخالفةً للعامّ التحتانى، وإمّا في العامّ التحتانى، فلا يكون مخالفةً للعامّ فوقانى، أو يكون من قبيل العلم الإجمالى بورود تخصيص في العامّ مع بقاء الإطلاق على ظاهره، لأنّ الإخراج الموضوعى ليس مخالفةً للإطلاق، أو تقييداً في الإطلاق مع حفظ ظاهر العموم، لأنّ تقييد إطلاق دليل العامّ ليس تخصيصاً حتّى يخالف أصالة العموم، فبعد تعارض الأصلين يتمسك بالاستصحاب [٣٨١].

ويلحق به ما إذا علم خروجه من الأثناء في الجملة ولا يعلم أنّه خارج مطلقاً أو من الأثناء فقط، فيدور الأمر بين التخصيص الفردى والزمانى، أو التخصيص والتقييد.

وأما الخارج من الأثناء مع العلم بدخوله تحت حكم العامّ قبل زمان القطع بخروجه، كخيار التأخير [٣٨٢]، وخيار الغبن، بناءً على كون ظهور الغبن شرطاً شرعياً له، فيتمسك بالعموم أو الإطلاق، للقطع بعدم التخصيص الفردى، بل الأمر دائر بين قلة التخصيص وكثرته أو قلة التقييد وكثرته، فيؤخذ بالقدر

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣٢٤

المتيقن ويتمسك في المشكوك فيه بأصالة العموم أو الإطلاق.

وهذا التفصيل تقريباً عكس التفصيل الذى اختاره المحقّق الخراسانى وشيخنا العلامة فى مجلس بحثه [٣٨٣]، إنتهى كلامه «مدّ ظلّه» فى تقرير الإشكال.

ثمّ أجاب عنه بثلاثة أوجه، لكنّه ناقش فى اثنين منها:

### توقف التعارض على اتحاد رتبة المتعارضين

الأوّل: قوله: ويمكن أن يقال: إنّ أصالة العموم جارية فى العموم الأفرادى فوقانى ولا يعارضها أصالة العموم فى العامّ التحتانى



الزمانى ولا- أصالة الإطلاق، لأنّ التعارض فرع كون المتعارضين فى الرتبة الواحدة، والعموم الأفرادى فى رتبة موضوع العموم والإطلاق الزمانيين، فى الرتبة المتقدمة تجرى أصالة العموم من غير معارض، فيرجع التخصيص أو التقييد إلى الرتبة المتأخرة. اللهم إلا أن يقال: إنّ العقلاء فى إجراء الاصول لا ينظرون إلى أمثال هذه التقدّمات والتأخرات الرتبية، مضافاً إلى إمكان أن يقال: إنّ لزوم كون المتعارضين فى الرتبة الواحدة فى التعارض بالعرض [٣٨٤] فى حيز المنع، فإنّ العلم الإجمالى بوقوع خلاف ظاهر إما فى العامّ الفوقانى أو فى العامّ التحتانى موجب لسقوط الأصلين العقلانيين لدى العقلاء [٣٨٥]، انتهى كلامه فى الوجه الأوّل وجوابه. اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣٢٥

### هل المسألة من مصاديق الدوران بين الأقل والأكثر أم لا؟

الثانى: قوله: ويمكن أن يُقال: إنّه بعد ورود قوله: «أكرم العلماء فى كل يوم» الذى هو الحجّة على مفاده إذا ورد دليل على عدم وجوب إكرام زيد وكان المتيقّن منه هو عدمه يوم الجمعة مثلاً فرفع اليد عن العموم أو الإطلاق فى غير يوم الجمعة رفع اليد عن الحجّة من غير حجّة لدى العقلاء، فالمورد من قبيل دوران التخصيص أو التقييد بين الأقل والأكثر، فلا بدّ من الاكتفاء بالأقلّ فى رفع اليد عن الحجّة الفعلية، والعموم الإجمالى المدعى كالعلم الإجمالى بين الأقل والأكثر المنحلّ عند العقلاء، وبالرجوع إلى الوجدان وبناء العقلاء يظهر صدق ما ادّعيناه.

لكنّه أيضاً محلّ إشكال بل منع، لأنّ مورد الأقلّ والأكثر إنّما هو فيما علم ورود التخصيص على أحد العامّين وشكّ فى الأقلّ والأكثر فى أفرادها، وأمّا مع العلم بورود التخصيص آنأ [٣٨٦] فى الفوقانى أو التحتانى فلا لأنّ أفراد كلّ منهما تباين أفراد الآخر، فلا معنى للأقلّ والأكثر [٣٨٧]. انتهى كلامه فى الوجه الثانى وجوابه أيضاً.

### بيان مجرى الاصول اللفظية

الثالث: قوله: والتحقيق عدم جريان إلخ.

وحاصله: أنّ أصالة العموم الأفرادى تجرى، بخلاف أصالة العموم أو الإطلاق الزمانيين، وذلك لأنّ الاصول اللفظية إنّما تجرى فيما إذا شكّ فى المراد، لا فى كيفية الاستعمال، فإذا قال: «أكرم العلماء» وشكّ فى وجوب إكرام زيد اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣٢٦

العالم قطعاً يتمسك بأصالة العموم، وأمّا إذا علم أنّه لا يجب إكرام زيد إمّا لكونه غير عالم، فخروجه عن العلماء بنحو التخصيص، وإمّا لكونه فاسقاً مع العلم بكونه عالمياً، فخروجه بنحو التخصيص، فلا مجال للتمسك بأصالة العموم لإثبات كونه غير عالم، فالاصول اللفظية التى هى اصول عقلانية لا تجرى عندهم إلّا فيما إذا ترتّب عليها أثر عملى.

إذا عرفت ذلك فنقول فى المقام: لا يترتب على أصالة العموم أو الإطلاق الزمانيين أثر عملى، لأنّ جريانهما لإدخال يوم الجمعة الذى علم خروجه غير معقول، ولو اجريا لإثبات لازمهما وهو ورود التخصيص على العموم الأفرادى [٣٨٨] فهو باطل، لأنّ إثبات هذا اللازم ليس أثراً عملياً لهما، بخلاف أصالة العموم الأفرادى، فإنّ أثرها هو وجوب إكرام زيد يوم السبت وما بعده، وهو أثر عملى [٣٨٩]. هذا حاصل كلامه «مدّ ظلّه» فى جواب الإشكال، وإن لم يكن بهذا الوضوح.

وتحصّل من جميع ما ذكره أنّ الحقّ فى جميع الموارد هو الرجوع إلى دليل العامّ، لكنّ المرجع فيما إذا خرج فرد فى الأثناء مع العلم بدخوله قبل زمان الخروج هو العموم أو الإطلاق الزمانيان، وفيما إذا خرج فى أوّل الزمان هو العموم الأفرادى.

وهو كلام صحيح متين.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣٢٧

في المراد بالشك في أدلة الاستصحاب

## المراد بالشك في أدلة الاستصحاب

### إشارة

التنبيه الثاني عشر: أن الشك المقابل لليقين في أدلته الاستصحاب ليس بمعنى الاحتمال المساوي بالنسبة إلى البقاء واللبقاء، بل هو خلاف اليقين، فيعم الظن بالبقاء وبعدمه أيضاً.

وذلك أولاً: لأنه معناه بحسب اللغة والعرف العام.

إن قلت: فكيف اريد منه في قوله عليه السلام: «متى ما شككت فخذ بالأكثر» [٣٩٠] وسائر أخبار الشكوك في عدد ركعات الصلاة، الاحتمال المساوي فقط؟

قلت: هذا لأجل القرينة التي تدل على اعتبار الظن في عدد الركعات، فلا يضرب بالمدعى، وهو كونه لو خلى وطبعه بمعنى غير اليقين لغه وعرفاً.

وثانياً: لأن ذلك مقتضى مقابله باليقين في قوله عليه السلام: «لا تنقض اليقين بالشك» حيث إن النهي عن نقض اليقين بالشك إنما هو باعتبار كون اليقين مبرماً ومستحكماً وكون الشك غير مبرم، ولا يختص هذا بالشك المساوي بالنسبة إلى البقاء واللبقاء، بل الظن بالبقاء وبعدمه أيضاً أمر غير مبرم، فلا يجوز نقض اليقين به أيضاً بمقتضى قوله: «لا تنقض اليقين بالشك».

وثالثاً: لأن ذلك مقتضى قوله: «ولكن تنقضه بيقين آخر» حيث إن ظاهره

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣٢٨

أنه في بيان تحديد ما ينقض به اليقين وأنه ليس إلاً اليقين.

ورابعاً: لأن مقتضى قوله: «لا، حتى يستيقن أنه قد نام» عقيب سؤال زرارة: «فإن حرك في جنبه شيء وهو لا يعلم» فإن من حاله كذلك فهو يظن بتحقق النوم، فقوله عليه السلام: «لا، حتى يستيقن أنه قد نام» ورد في مورد الظن بارتفاع الحالة السابقة، سلمنا إمكان كونه على حال حرك في جنبه شيء وهو لا يعلم مع عدم تحقق الظن بالنوم، بل قد يظن به من هذا الحال وقد لا يظن، إلا أن ترك الإمام عليه السلام الاستفصال يفيد الإطلاق، فقوله: «لا، حتى يستيقن أنه قد نام» يدل على جريان استصحاب الوضوء مطلقاً، سواء حصل له الظن بالنوم من عدم علمه بتحرك شيء في جنبه أم لا.

فالحاصل: أن المراد بالشك في أدلة الاستصحاب هو خلاف اليقين.

وقد عرفت سابقاً [٣٩١] أن المراد باليقين فيها هو الحجة، لا خصوص القطع، لقلمة تحقق القطع بالأحكام وموضوعاتها جداً لو لم نقل بعدم تحققه، فاختصاص اليقين فيها بالقطع يستلزم كونها قليل المورد، بل بلا مورد.

على أن مورد الصحيحة الأولى هو الوضوء، ومورد الصحيحة الثانية طهارة الثوب، وهما ممّا لا طريق إلى القطع به، فإن تحقق الوضوء صحيحاً مع جميع شرائطه من دون أعمال قاعدة أو أصل أو بينة ممّا لا طريق إليه، وهكذا الثوب، لأن احتمال تحقق ذرات النجس في

الماء الذي غسل به وإن كان بحراً ممّا لا دافع له، فأين اليقين بالوضوء وبطهارة الثوب؟

فتحصّل من جميع ما ذكرناه أن مفاد قوله: «لا تنقض اليقين بالشك» لا تنقض الحجة باللاحقة.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣٢٩

هذا بناءً على ما اخترناه من أن «اليقين» في أخبار الباب يكون بمعناه، وأما على ما ذهب إليه الشيخ رحمه الله من أن المراد به هو المتيقن، لكن لا- بما هو متيقن، بل ذاته، ويكون قوله: «لا- تنقض اليقين بالشك» بمعنى «لا- تنقض المتيقن بالشك» [٣٩٢] فلا وجه للاستدلال على كون الشك في أخبار الباب خلاف اليقين بمقابلته باليقين في قوله: «لا تنقض اليقين بالشك» فإنه على مذهبه يكون مقابلاً للمتيقن، لا لليقين، سيما أنه أراد بالمتيقن ذاته، كالطهارة مثلاً، فلا يكون الشك مقابلاً لليقين. نعم، له أن يستدل على كون المراد بالشك في باب الاستصحاب خلاف اليقين بالوجه الثلاثة الآخر المتقدمة.

### نقد ما استدل به الشيخ رحمه الله في المقام

واستدل الشيخ أيضاً بوجهين آخرين [٣٩٣] ذكرهما المحقق الخراساني رحمه الله وناقش فيهما [٣٩٤]:  
الأول: الإجماع التقديري، فإنهم وإن اختلفوا في حجج الاستصحاب على أزيد من عشرة أقوال واختلف القائلون بالحجج أيضاً في أن مدركه هل هو الأخبار أو بناء العقلاء أو إفادته الظن، إلا أنهم اتفقوا على أنه لو كان حججاً من باب الأخبار لكان حججاً مطلقاً، أي ولو ظن بالخلاف، فضلاً عن الظن بالوفاق.

وفيه أولاً: أنه إجماع منقول، وهو ليس بحجة.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣٣٠

وثانياً: أن مدركهم معلوم لنا، فإن كل واحد منهم ذكر دليل مذهبه.

وثالثاً: لا يكون هذا الإجماع كاشفاً عن رأي المعصوم عليه السلام؛ فإن الرأي التقديري لا يعقل بالنسبة إليه؛ لأنه عالم بالواقع.

الثاني: أن الظن بخلاف الحالة السابقة إن كان من الظنون التي علم بعدم اعتبارها- كالظن القياسي- فوجوده كعدمه عند الشارع، فكما يجري الاستصحاب لو لم يكن هذا الظن يجري أيضاً مع وجوده، وإن كان من الظنون التي شك في اعتبارها فرفع اليد عن الحالة السابقة به يكون نقضاً لليقين بالشك.

وفيه: أن عدم حجج الظن القياسي ونحوه يكون بمعنى عدم إثبات الحكم الشرعي به، لا أن وجوده كعدمه رأساً، والشاهد على هذا أنه لو نذر تصدق عشرة دراهم مثلاً إن ظن بعدم وجوب صلاة الجمعة ثم حصل له الظن به من طريق القياس وجب عليه التصديق، وإن لم يثبت به عدم وجوب صلاة الجمعة، فقوله: «الظن القياسي ليس بحجة» يكون بمعنى عدم ثبوت الحكم به، ولا يدل على أن وجوده كالعدم رأساً.

وكون الظن بالخلاف من الظنون التي شك في اعتبارها لا يوجب صدق نقض اليقين بالشك على رفع اليد عن الحالة السابقة، لأن شرطه وحدة متعلقهما، مع أن متعلق اليقين في المقام هو الطهارة مثلاً ومتعلق الشك هو الحجج وعدم الحجج، فلا تتحد القضيتان.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣٣١

في اتحاد القضية المتيقنة والمشكوك فيها

### خاتمه: فيما يعتبر في جريان الاستصحاب

#### إشارة

وهو أمران:

### الأول: في اتحاد القضية المتيقنة والمشكوك فيها

## إشارة

وقد يعتبر عنه ببقاء الموضوع، وهل معناه أنه لا بدّ من إحراز وجود الموضوع خارجاً؟ فإذا كان قيام زيد متيقناً ثم شككنا في بقاءه فلا بدّ من إحراز وجود زيد خارجاً حتى يجرى استصحاب قيامه؟  
في هذا المعنى إشكال واضح، لأنّ اعتبار بقاء الموضوع بهذا المعنى لا يعقل في استصحاب وجود الموجودات عند الشكّ في بقائها، فإنّ زيدا إذا كان موجوداً سابقاً ثم شككنا في وجوده فلا معنى لأن يقال: يشترط في استصحاب وجوده إحراز وجوده خارجاً، لأنّه لو كان محرز الوجود لم يعقل استصحابه.

## كلام الشيخ رحمه الله في معنى اعتبار بقاء الموضوع

ولأجل هذا عدل الشيخ الأعظم رحمه الله عن هذا المعنى إلى معنى آخر، فإنّه بعد القول باعتبار بقاء الموضوع في الاستصحاب، قال:  
المراد به معروض المستصحب، فإذا اريد استصحاب قيام زيد أو وجوده  
اصول الشيعه لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣٣٢  
فلا بدّ من تحقّق زيد في الزمان اللاحق على النحو الذي كان معروضاً في السابق، سواء كان تحقّقه في السابق بتقرّره ذهنياً أو بوجوده خارجاً، فزيد معروض للقيام في السابق بوصف وجوده الخارجى وللوجود بوصف تقرّره ذهنياً لا وجوده الخارجى [٣٩٥]، [٣٩٦]، إنتهى كلامه.

## نقد كلام الشيخ رحمه الله في معنى اعتبار الموضوع

وفيه: أنه لا- يمكن أن يكون بوصف وجوده الذهني أيضاً معروضاً للوجود، لما ثبت في الحكمة من تضادّ الوجود الخارجى مع الذهني، فما هو موجود في الذهن لا يمكن أن يوجد في الخارج بوصف تقرّره ذهنياً، وما هو موجود في الخارج لا يمكن أن يوجد في الذهن بوصف وجوده الخارجى، فكيف يمكن أن يقال: قولنا: «زيد موجود» يكون بمعنى «زيد المتقرّر في الذهن موجود في الخارج»؟!.

فالموضوع في هذه القضية هو ذات زيد ونفسه مع قطع النظر عن وجوده الذهني والخارجي، فإنّ ذات زيد كذلك قد يكون موجوداً وقد لا يكون موجوداً، كما هيّة الإنسان مثلاً، فإذا قلنا: «زيد موجود» لا يكون زيد بوجوده الخارجى موضوعاً حتى يستلزم كون القضية ضرورية بشرط المحمول، ولا بتقرّره الذهني حتى يلزم الاستحالة العقلية.  
على أن قوله رحمه الله: «المراد بالموضوع معروض المستصحب» ظاهر في أنّ  
اصول الشيعه لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣٣٣

المستصحب هو محمول القضية فقط، مع أنه تمام القضية لا المحمول فقط، وذلك لأنّ الدليل على اعتبار الاستصحاب هو قوله: «لا تنقض اليقين بالشكّ» واليقين والشكّ ونحوهما من الأوصاف القائمة بالنفس - كالظنّ والوهم - لا تتعلّق بالتصورات، فإذا قلنا: إنّي متيقّن بزيد، أو بقيامه، أو بالطهارة مثلاً، يكون فيه تسامح في التعبير، ومعناه «إنّي متيقّن بأنّ زيدا موجود، وبأنّ قيام زيد موجود، وبأنّي متطهر» وإلّا فمجرد «زيد، أو قيامه، أو الطهارة» بمعناها التصورية لا يكون موجوداً ولا معدوماً، ولا يعقل تعلق اليقين به، وكذلك الأمر في الشكّ والظنّ والوهم.

فلا يمكن أن يكون المستصحب الذي هو متعلّق اليقين والشكّ بمقتضى أخبار الاستصحاب من التصورات، بل لابدّ من أن يكون أمراً

تصديقاً، وهو القضية [٣٩٧] بتمامها، لا خصوص محمولها، كما هو ظاهر كلام الشيخ الأعظم رحمه الله. فتحصل ممّا تقدّم أنّ متعلّق اليقين في الاستصحاب يكون قضية، وكذلك متعلّق الشكّ، فلنا قضيتان: متيقّنة، ومشكوكة، ولا بدّ من وحدتهما موضوعاً ومحمولاً بمقتضى أخبار الباب، إذ لا معنى لتحريم نقض اليقين بقيام زيد بالشكّ في قيام عمرو، وكذلك لا معنى لتحريم نقض اليقين بقيام زيد بالشكّ في عدالته، فإنّ النقص لا يتعلّق فيهما، فالأخبار بسبب اشتغالها على كلمة «النقص» تدلّ على اشتراط وحدة القضيتين.

فالتعبير عن هذا الشرط باشتراط بقاء الموضوع ليس في محله.

اصول الشيعه لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣٣٤

### نقد ما أفاده صاحب الكفاية في المقام

ومن هنا ظهر فساد كلام المحقق الخراساني رحمه الله، فإنّه قال باعتبار اتّحاد القضية المتيقّنة مع المشكوكه موضوعاً [٣٩٨].

إذ لا يكفي الاتّحاد في خصوص الموضوع في الاستصحاب، بل لا بدّ من الاتّحاد بين القضيتين.

نعم، إنّ بعد قوله بلزوم الاتّحاد موضوعاً قال: «كأتّحادهما حكماً».

لكنّه يدلّ - بمقتضى التشبيه - على كون الاتّحاد في المحمول أوضح من الاتّحاد في الموضوع في نظره، وهو فاسد، فإنّ الاتّحاد في الموضوع والمحمول يستفاد من قوله: «لا- تنقض اليقين بالشكّ» كما عرفت، فلا يكون الاتّحاد في المحمول مقدّماً على الاتّحاد في الموضوع، بل هما في رتبة واحدة، والدليل عليهما واحد، فلا يكون أحدهما أوضح والآخر أخفى.

### دليل الشيخ على ما اختاره في المسألة ونقده

ثمّ إنّ الشيخ رحمه الله استدلّ على ما ذهب إليه من اعتبار بقاء الموضوع في الزمان اللاحق على النحو الذي كان معروضاً في السابق بوجه عقلي:

وهو أنّه لو لم يعلم تحقّقه لاحقاً فإذا اريد إبقاء المستصحب العارض له المتقوم به فإنّما أن يبقى في غير محلّ وموضوع، وهو محال، وإمّا أن يبقى في موضوع غير الموضوع السابق، فإن اريد إبقاء العرض السابق بشخصه في موضوع آخر فهو أيضاً محال، لاستحالة انتقال العرض، وإن اريد إثبات مثله في موضوع آخر فلا يشمل تعريف الاستصحاب، فإنّه عبارة عن «إبقاء

اصول الشيعه لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣٣٥

ما كان» وإثبات مثل العرض السابق لا يكون منه، فلا بدّ من إحراز وجود الموضوع في الزمان اللاحق [٣٩٩].

ويرد عليه أولاً: أنّه مبنيّ على مذهبه من اشتراط بقاء الموضوع في جريان الاستصحاب، وقد عرفت بطلانه، فإنّ الشرط هو اتّحاد القضيتين، لإبقاء الموضوع.

وثانياً: أنّه مبنيّ أيضاً على ما ذهب إليه من أنّ المستصحب هو خصوص المحمول، وقد عرفت أيضاً بطلانه، فإنّ المستصحب تمام القضية، لا المحمول فقط.

وثالثاً: - وهو الإشكال الأساسي الوارد على قلب هذا الدليل [٤٠٠] - أنّنا سلّمنا كونه خصوص العرض والمحمول، لكنّ الشارع لم يحكم بإبقاء العرض، بل حكم بترتيب آثاره عليه، فإنّنا إذا شككنا في بقاء عدالة زيد يكون معنى قوله:

«لا تنقض اليقين بالشكّ» ترتيب آثار العدالة، لا الحكم بإبقائها، فإنّها أمر تكويني لا يرتبط بالشارع، وما هو المربوط به إنّما هو ترتيب آثارها الشرعية، فأين الحكم ببقاء العرض حتّى يقال: كيف يحكم ببقائه مع عدم إحراز موضوعه؟

ثم إنه بعد ما علم لزوم اتحاد القضية المتيقنة والمشكوك فيها موضوعاً ومحمولاً فلا بد من إحرازه وجداناً، فلا إشكال في جريان الاستصحاب فيما إذا علمنا بأن زيداً موجود ثم شككنا فيه، وكذلك إذا علمنا بأن زيداً عادل ثم شككنا في بقاء عدالته مع العلم بحياته، فإن الاتحاد في هذين المثالين

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣٣٦

محرز بالوجدان.

إنما الإشكال في جريان الاستصحاب فيما إذا علمنا بأن زيداً عادل مثلاً ثم شككنا في عدالته وحياته كليهما، فاستصحاب العدالة هل يجرى أم لا؟

والحق جريانه، لأن الموضوع في مثل هذه القضية عند العرف هو نفس زيد وماهيته من غير أن يكون الوجود والحياء دخلياً فيه، فإن وجود الماهية عند العرف من الحيثيات التعليلية لعروض العوارض عليها، فكأنه قيل: «زيد عادل لكونه حياً» أو تكون القضية عند العرف من قبيل القضايا الحيتية، فكأنه قيل: «زيد عادل حينما كان حياً» فالإتحاد بين القضيتين محرز وجداناً، لأننا علمنا بعدالة زيد وشككنا في بقائها، فلا إشكال في استصحابها.

نعم، لو اخذ بعض الأوصاف في لسان الدليل قيماً في الموضوع، كأن يقال:

«إذا كان زيد الحي عادلاً يجوز أو يجب تقليده» ثم شككنا في بقاء عدالته وحياته كليهما، فلا مجال لاستصحاب العدالة، لعدم إحراز الاتحاد، فإن القضية المتيقنة «زيد الحي عادل» بخلاف المشكوك فيها، فإن الحياء لم تحرز فيها حتى يقال: «إننا نشك في بقاء عدالة زيد الحي».

لا يقال: يجرى الاستصحاب في حياته أولاً، فإن كونه حياً كان متيقناً أيضاً، وبعد إثباتها بالاستصحاب يجرى في عدالته، لصدق قولنا: «إننا نشك في بقاء عدالة زيد الحي» حينئذ.

فإنه يقال: لا يثبت باستصحاب حياته موضوع قضية «زيد الحي عادل» لعدم كونه [٤٠١] أثراً شرعياً للحياة.

على أن الوصف اخذ في موضوع القضية محرزاً بالوجدان، واستصحاب

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣٣٧

الحياة لا يثبت إلبقاء «زيد الحي» تعبداً، فلم يحرز الموضوع وجداناً باستصحاب الحياة.

فالحاصل: عدم جريان الاستصحاب فيما إذا اخذ بعض الأوصاف قيماً في الموضوع وشك في بقاء هذا القيد والمحمول كليهما، لعدم إحراز الاتحاد بين القضيتين.

### كلام المحقق النائيني رحمه الله في المقام

ولكن المحقق النائيني رحمه الله قال: لا مانع من جريان الاستصحاب فيه، لأنه إذا قال: «إذا كان زيد حياً عادلاً يجوز تقليده» وشككنا في بقاء حياته وعدالته يجوز إحراز الحياة والعدالة بالاستصحابين، كما يجوز إحراز أحد جزئي المركب بالاستصحاب والآخر بالوجدان، فنستصحب في المثال كلا الوصفين للموضوع الذي هو زيد ونرتب الأثر - وهو جواز التقليد - على الموضوع المحرز كلا جزئيه بالأصل [٤٠٢]. هذا حاصل كلامه رحمه الله.

### نقد ما أفاده المحقق النائيني في المقام

والجواب عنه أنه وقع الخلط في كلامه، فإنه مثل بقضية لا يكون موضوعها مقيداً بوصف، بل كان الموضوع فيها زيداً فقط، ولكن له

محمولان شك في بقاء كل منهما، ونحن أيضاً نقول بجريان الاستصحاب فيهما [٤٠٣] لترتيب

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣٣٨

الأثر الشرعي.

إلا أنه لا يرتبط بالمقام، فإن البحث إنما يكون فيما إذا اخذ أحد الوصفين قيداً للموضوع، كأن يقال: «إذا كان زيد الحي عادلاً يجوز تقليده».

ثبت إلى هنا أنه يعتبر في جريان الاستصحاب وحدة القضيتين وأنه لا بد من إحرازها وجداناً.

### ملاك الاتحاد بين القضية المتيقنة مع المشكوك

بقي الكلام في أن الملاك في الاتحاد هل هو نظر العقل أو نظر العرف أو لسان الدليل الشرعي؟

وتظهر الثمرة في أن الملاك لو كان نظر العقل لا يجرى الاستصحاب في الأحكام أصلاً، لأنه كلما شك في بقاء الحكم كان لأجل الشك في بقاء موضوعه، ولا يتصور كون الموضوع محرزاً بنظره ومع ذلك شك في بقاء حكمه، ألا ترى أنه إذا شك في بقاء وجوب صلاة الجمعة يكون هذا الشك ناشياً عن تغيير خصوصيته من خصوصيات الموضوع عقلاً، وهو أن موضوع القضية المتيقنة صلاة الجمعة في زمن حضور المعصوم وموضوع المشكوك فيها صلاة الجمعة في زمان الغيبة.

فلا يعقل أن يجرى الاستصحاب في الشبهات الحكمية لو كان ملاك الاتحاد نظر العقل حتى في باب النسخ، فإن العقل لا يحتمل

النسخ إلا إذا تغير بعض خصوصيات الموضوع، فلا يجرى استصحاب عدم النسخ أيضاً لو كان الملاك

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣٣٩

في الاتحاد نظر العقل.

بل لا يجرى على ذلك في بعض الشبهات الموضوعية أيضاً، كالشك في بقاء الضوء الناشئ عن عروض الخفقة أو الخفتين الذي هو كان مورد الصحيحه الاولى لزراره، فإن موضوع القضية المتيقنة والمشكوك فيها متغايران فيه عقلاً، لتغاير الإنسان الذي عرض عليه الخفقة والخفتان والذي لا يكون كذلك بحسب نظر العقل، وكالشك في بقاء كزيه الماء، فإن الماء الذي علم بكريته كان أكثر من الذي شك في بقاء كزيته، فلا تتحد القضيتان عقلاً.

فما يظهر من المحقق الخراساني رحمه الله من جريان الاستصحاب في جميع موارد الشبهه الموضوعية لو كان الملاك في الاتحاد حكم العقل [٤٠٤]، فاسد.

نعم، الحكم كما قال في المثال الذي ذكره، وهو استصحاب حياة زيد، فإن القضية المتيقنة فيه «زيد حي» والموضوع في مثله - كما عرفت [٤٠٥] - نفس زيد وماهيته وهو كذلك موجود في زمان الشك حتى بنظر العقل، فلا إشكال في استصحاب حياته، لاتحاد القضيتين عقلاً.

فلا يصح القول بأن المناط في بقاء الموضوع نظر العقل، وإنما انسد باب الاستصحاب في الشبهات الحكمية وبعض الشبهات الموضوعية.

هذا هو الفرق بين أخذ الموضوع من العقل وغيره.

والفرق بين أخذه من العرف وبين أخذه من لسان الدليل أن الشارع إذا قال: «الماء المتغير نجس» وعلمنا بتغير ماء في أحد أوصافه الثلاثة، فصار نجساً بحسب هذا الدليل، فإن زال تغيره من قبل نفسه فهل يجرى استصحاب

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣٤٠

النجاسة أم لا؟ تظهر ثمره الفرق بين أخذ الموضوع من العرف وبين أخذه من لسان الدليل في هذا المثال، فإن العرف بعد الشك في



بقاء النجاسة لأجل زوال التغير من قبل نفسه يحكم ببقاء الموضوع ويقول: «هذا الماء كان نجساً والآن نشك في بقاء نجاسته» فيجري الاستصحاب، بخلاف ما لو كان الملاك لسان الدليل، فإن النجاسة حملت في لسان الدليل على الماء المتغير، وبعد زواله لا يبقى هذا الموضوع، فلا مجال لاستصحاب النجاسة. وهذا هو الفرق بين كون الملاك في اتحاد القضيتين نظر العرف أو لسان الدليل.

### إشكال ودفع

هاهنا شبهة: وهي أننا ذكرنا غير مرّة أنّ المتبع في مفاد الأدلة الشرعية هو فهم العرف، فكيف يتحقق الفرق بين لسان الدليل ونظر العرف في بقاء الموضوع؟!

### كلام صاحب الكفاية في الجواب عن الشبهة

وأجاب المحقق الخراساني رحمه الله عنها في الكفاية بأن الشارع إذا قال: «العنب إذا غلى يحرم» ثم شككنا في حرمة الزبيب على تقدير الغليان، كان موضوع الدليل الشرعي بحسب فهم العرف هو خصوص العنب، ولكنهم يتخيلون بحسب ارتكازهم ومناسبات الحكم والموضوع أنّ الموضوع أعم من العنب، لكن لا- بحيث يصير ذلك الارتكاز وتلك المناسبة موجبين لصرف الدليل عما هو ظاهره المتفاهم عرفاً، وهو ترتب الحرمة على خصوص عنوان العنب.

وبعبارة اخرى: إنّ العرف يرون أنّ موضوع الحرمة هو العنب، لكنهم مع

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣٤١

ذلك يتخيلون بحسب ارتكازهم أنّ الموضوع أعم منه ومن الزبيب وأنّ العنبية والزبيبية من حالاته المتبادلة، إلّا أنّهم مع ذلك لا يجترؤن أن يحكموا بشمول نفس الدليل الشرعي للزبيب، لكنهم يثبتون حكمه بالاستصحاب، لأنّ الزبيب لو لم يكن محكوماً بما حكم به العنب يكون عندهم من ارتفاع الحكم عن موضوعه ويصدق نقض اليقين بالشك [٤٠٦]. هذا حاصل ما أفاده رحمه الله.

### نقد كلام صاحب الكفاية في ردّ الشبهة

وفيه: أنّ الارتكازات والتخييلات العرفية إن كانت بحيث توجب صرف الدليل عما هو ظاهره عرفاً وتوجب انعقاد ظهور آخر له حتى كان قوله:

«العنب إذا غلى يحرم» بمعنى «العنب والزبيب إذا غلى يحرم» فالمتبع في موضوع الدليل هذا الظهور الثاني لا الظهور البدوي المترزل، فلم يتحقق فرق بين أخذ الموضوع من العرف وبين أخذه من لسان الدليل، وإن لم تكن بهذه المثابة [٤٠٧] فلا وجه للاستصحاب، لعدم فائدة بقاء الموضوع التخيلي فيه.

فلم يحصل الفرق أيضاً بين أخذ الموضوع من العرف وبين أخذه من لسان الدليل.

فما أفاده المحقق الخراساني رحمه الله في الفرق بينهما غير تام.

ولأجل هذا الإشكال التزم المحقق النائيني رحمه الله بعدم الفرق بينهما، وقال بكون الفرق بينهما بدوياً يزول بعد الدقة العرفية، فلا يعتمد عليه [٤٠٨].

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣٤٢

**كلام الإمام «مدّ ظلّه» في المسألة**

والحقّ ما أفاده سيّدنا الاستاذ الأعظم الإمام «مدّ ظلّه» من أنّ الفرق بين أخذ الموضوع من لسان الدليل الشرعي وبين أخذه من العرف أنّ الموضوع في قوله: «العنب إذا غلى يحرم» بحسب فهم العرف هو خصوص العنب ولا يرتبط بالزبيب أصلاً، والشاهد على ذلك أنّك لو اشترت العنب من زيد مثلاً لا يجوز له أن يدفع إليك الزبيب في مقام تسليم المبيع، فمفهوم العنب عند العرف لا يشمل الزبيب ولا يرتبط به أصلاً [٤٠٩]، لكنّ العنب الخارجي إذا يبس وصار زيباً يشير العرف إليه ويقولون: هذا الموجود الخارجي كان قبل يبوسته إذا غلى يحرم، والآن نشكّ في أنّه إذا غلى يحرم أم لا؟ فيستصحب، وذلك لأنّ العنب والزبيب مع كونهما متغيرين عندهم مفهوماً تكون ماهيتهما واحدة، والعنبيّة والزبيبيّة وصفان لهذه الماهيّة الواحدة.

وبالجملة: إنّ العنب قبل أن يبس وصار زيباً يكون إذا غلى حراماً عند العرف بمقتضى الدليل الشرعي، وهو «العنب إذا غلى يحرم» وبعد صيرورته زيباً لا يشمل الدليل، لكن يشمل أخبار الاستصحاب لو كان الملاك في اتّحاد القضيتين نظر العرف، ولا تشمله لو كان الملاك لسان الدليل، فإنّ الموضوع في الدليل هو العنب لا الزبيب، وهما متغيران مفهوماً عند العرف.

وكذلك الأمر في قوله: «الماء المتغيّر نجس» فإنّنا إذا سألنا العرف عن هذا الدليل هل هو يشمل الماء الذي لم يتغيّر أصلاً أو يتغيّر ثم زال تغيّره من قبل

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣٤٣

نفسه؟ يقولون: لا، لكنهم مع ذلك يشيرون إلى الماء الخارجي بعد زوال تغيّره من قبل نفسه ويقولون: هذا الماء كان نجساً والآن نشكّ في بقاء نجاسته، فتتحد القضية المتيقّنة والمشكوكه في هذا المثال أيضاً بحسب نظر العرف لا بحسب لسان الدليل [٤١٠].

**ملاك الاتّحاد**

إذا عرفت هذا فالحقّ أنّ الملاك في الاتّحاد نظر العرف لا العقل ولا لسان الدليل، لأنّ المتّبع في فهم الأخبار هو نظر العرف، ومن جملتها قوله: «لا تنقض اليقين بالشكّ» ففي كلّ مورد حكم العرف باتّحاد القضيتين وصدق عنوان نقض اليقين بالشكّ على رفع اليد عن الحالة السابقة فلا بدّ من الاستصحاب بمقتضى أخبار الباب.

وليعلم أنّ أخذ الموضوع من العقل لا يكون دائماً مضيّقاً لدائرة الاستصحاب، ولا أخذه من العرف موسّعاً لها دائماً، بل قد يكون بالعكس، فإنّ الوجوب والندب مثلاً متباينان عند العرف، لكنّ العقل يرى أنّهما وصفان لشيء واحد، فإنّ الوجوب مرتبة شديدة من الطلب، والندب مرتبة ضعيفة منه، فكلاهما طلب، والاختلاف في الشدّة والضعف، كالسواد الشديد والضعيف.

هذا تمام الكلام في هذا البحث.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣٤٥

في ملاك تقدّم الأمارات على الاستصحاب

**الأمر الثاني: في ملاك تقدّم الأمارات على الاستصحاب****إشارة**

لا إشكال في عدم جريان الاستصحاب مع الأماره المعبّره في مورده، سواء كانت مخالفة له أو موافقة.

وإنّما الكلام في وجه تقدّمها عليه وأنّه من باب الورد أو الحكومه أو الجمع العرفي بين دليل اعتبارها وبين دليل اعتبارها؟

## نظرية المحقق صاحب الكفاية في المسألة

هذه ثلاثة أوجه ذكرها المحقق الخراساني رحمه الله بحسب مقام الثبوت، ثم اختار الأول - أعنى الورود - بحسب مقام الإثبات، حيث قال ما حاصله: والتحقيق أنه للورود، فإن رفع اليد عن اليقين السابق بسبب أمانة معتبرة على خلافه ليس من نقض اليقين بالشك، بل باليقين، فإذا قامت رواية معتبرة على عدم وجوب صلاة الجمعة في عصر الغيبة فلا مجال للتمسك بقوله: «لا تنقض اليقين بالشك» لأنه لا مورد له هاهنا مع قوله: «صدق العادل» الشامل للخبر القائم على عدم وجوب صلاة الجمعة. وأمّا إذا كانت الأمانة على وفقه فلا عمل على طبق الحالة السابقة يكون مستنداً إليها، لا إلى الاستصحاب لئلا يلزم نقض اليقين بالشك.

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣٤٦

إن قلت: لم لا يؤخذ بدليله ويجب الأخذ بدليلها؟

قلت: ذلك إنما هو لأجل أنه لا محذور في الأخذ بدليلها، بخلاف الأخذ بدليله، فإن تقديم دليل الاستصحاب على دليل الأمانة لا يتصور إلاًعلى وجه التخصيص، والتخصيص هاهنا يستلزم الدور، فإن تخصيص قوله:

«صدق العادل» بقوله: «لا تنقض اليقين بالشك» متوقف على حجتيه الاستصحاب في مورد الأمانات، وحجتيه في موردها متوقفة على تخصيص «صدق العادل» بقوله: «لا تنقض اليقين بالشك».

وأما الحكومة: فلا أصل لها هاهنا، فإنها عبارة عن ورود دليل بلحاظ دليل آخر لتفسيره وشرحه والنظارة عليه، مثل قوله: «إذا شككت بين الثلاث والأربع فابن على الأربع» [٤١١] وقوله: «لا شك لكثير الشك» [٤١٢] فإن هذا الدليل الثاني ورد بلحاظ الدليل الأول، وغرضه نفي أحكام الشك التي دل عليها الدليل الأول عن شك كثير الشك بلسان نفي موضوعه، ولو لا الدليل الأول لا مجال لورود الدليل الثاني أصلاً.

والمقام ليس كذلك، فإنه لا نظر لدليل الأمانة إلى مدلول دليل الاستصحاب ولا بالعكس، فإن كلاً منهما بصدد بيان ما هو الوظيفة للجاهل، ويترد كل منهما الآخر مع المخالفة.

وظاهر القائل بالحكومة كون دليلها حاكماً على دليله حتى في صورة الموافقة، مع أنه لا يمكن الالتزام به، لأن الحكومة إما أن تكون بنحو تضيق

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣٤٧

الدليل الحاكم لدائرة الدليل المحكوم أو بنحو توسعته لها، والمقام ليس كذلك، فإن مفاد الخبر الدال على وجوب صلاة الجمعة مثلاً عين مفاد استصحابه، فكيف يكون قوله: «صدق العادل» حاكماً على قوله: «لا تنقض اليقين بالشك»؟!

وأما التوفيق العرفي فإن اريد منه ما ذكرناه - أعنى ورود دليلها على دليله - فلا بحث، إذ الاختلاف إنما يكون في اللفظ والتعبير فقط، وإن اريد به التخصيص، ففيه: أنه كما عرفت لا يبقى المورد لدليل الاستصحاب مع دليل الأمانة، لأن كلاً منهما يشمل حتى يكون تقديم الثاني تخصيصاً للأول [٤١٣].

هذا حاصل كلام المحقق الخراساني رحمه الله في المقام.

## ملاك تقدم أحد الدليلين على الآخر

ولابد قبل بيان ما هو الحق في المسألة من ذكر مقدمته إجمالاً في بيان ما يمكن أن يكون ملاكاً لتقدم أحد الدليلين على الآخر، وسيجيء تفصيل البحث فيه في مبحث التعادل والترجيح إنشاء الله.

فقول: إنَّ كلَّ دليلين لا يخلو من إحدى حالات ثلاث:

الاولى: أن لا- يتعرّض أحدهما بمدلوله لما يتعرّضه الآخر، أى لا- ربط بينهما أصلاً، مثل قوله: «يجب إكرام العلماء» و «يحرم إكرام الجهّال» فلا إشكال فى وجوب العمل بكليهما.

الثانية: أن يكون كلّ منهما متعرّضاً لما يتعرّضه الآخر، ولكن لا تقدّم بينهما بوجه من الوجوه، مثل أن يقول: «يجب إكرام العلماء» و «يحرم إكرام العلماء»

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣٤٨

فإنَّ كلّاً منهما يتعرّض لإكرام العلماء، لكنّ أحدهما يوجبه والآخر يحرمه، ولا وجه لتقديم أحدهما على الآخر، فيقع التعارض بينهما. الثالثة: أن يكون بينهما ربط ويكون أحدهما مقدّماً على الآخر.

وملاك التقدّم قد يكون الأقوائية فى الظهور، كما إذا كان أحدهما ظاهراً والآخر أظهر أو نصّاً، فإذا قال: «رأيت أسداً» ثم قال بكلام منفصل [٤١٤]: «الذى رأيت كان ماهراً فى الرمي» يقدّم الثانى على الأوّل، لأنّ ظهور القرينة أقوى من ظهور ذبها.

وأما تقدّم الخاصّ على العامّ الذى يعبر عنه بالتخصيص وتقدّم المقيّد على المطلق الذى يعبر عنه بالتقييد، فهل هو من جهة الأقوائية فى الظهور كما هو مقتضى التحقيق، أو من جهة الحكومه كما قال به الشيخ الأ-عظم، فللبحث عنه محلّ آخر، وهو مبحث التعادل والترجيح، وسيأتى إنشاء الله تعالى.

وبالجملة: قد يكون ملاك التقدّم هو الأقوائية فى الظهور ومصداقه البارز تقدّم ظهور قرينة المجاز على ظهور ذبها فى المعنى الحقيقى.

وقد يكون الملاك هو الحكومه.

توضيح ذلك: أنّ الدليلين قد يكون بينهما ربط من دون أن يكون أحدهما أقوى ظهوراً من الآخر، إلّا أنّ أحدهما متعرّض لجهة من جهات الآخر ممّا لا يتعرّضها نفسه بمدلوله المطابقى، كالتعرّض لموضوعه أو متعلّقه أو جهة اخرى، فإذا قال: «أكرم العلماء» ثم قال: «الفساق ليسوا من العلماء» أو «سلام العالم إكرام له» أو «الموسيقى ليس بعلم» فإنّ كلّاً من هذه الأدلّة الثلاثة الأخيرة

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣٤٩

مقدّم على قوله: «أكرم العلماء» مع عدم كونه أظهر منه، وذلك لأنّ قوله:

«الفساق ليسوا من العلماء» ورد بلحاظ ما للعلماء من الحكم وهو وجوب إكرامهم، وإلّا فلا وجه لوروده لو لم يكن بهذا اللحاظ، فهو مربوط بقوله:

«أكرم العلماء» فى أنّه متعرّض لجهة من جهات موضوعه من دون أن يكون نفسه متعرّضاً لها، فإنّه يدلّ على وجوب إكرام العلماء فقط، من دون أن يحكم بأنّ الفاسق عالم أم لا، فقوله: «الفساق ليسوا من العلماء» متعرّض لجهة من جهات قوله: «أكرم العلماء» من دون أن يدلّ هذا بمدلوله المطابقى عليها، وهذا هو الوجه لتقديمه عليه، ويسمى حكومه.

وهكذا الحال فى تقدّم قوله: «سلام العالم إكرام له» و «الموسيقى ليس بعلم» على قوله: «أكرم العلماء».

فعلى هذا قد يتحقّق التعارض بين العامّين من وجه، كما إذا قال: «أكرم العلماء» و «لا تكرم الفساق» فإنّ كلّاً منهما بعمومه متعرّض لحكم العالم الفاسق الذى هو مادّة اجتماعهما، فيتعارضان فيه، لأجل تنافيهما فيه.

وقد يتحقّق بينهما الحكومه، كما إذا بدلنا «لا تكرم الفساق» بقولنا:

«الفساق ليسوا من العلماء» فإنّه كما عرفت متعرّض لجهة من جهات قوله:

«أكرم العلماء» ممّا لا يتعرّضها ذلك، فلا منافاة بينهما أصلاً، فلا وجه للتعارض.

وهكذا لو قال: «ما أردت إكرام الفساق» أو «لا صلاح فى إكرامهم» أو «ليس الفساق أهلاً للإكرام» أو نحوها، فكلّ واحد من هذه

التعبيرات حاكم على قوله: «أكرم العلماء» مع أن النسبة بينه وبينها عموم من وجه.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣٥٠

### نتيجة الحكومة

والحكومة قد تنتج نتيجة التخصيص [٤١٥]، كما إذا قال: «أكرم العلماء» ثم قال: «الفساق من العلماء ليسوا منهم» فالدليل الثاني متعرض لجهة من جهات موضوع الدليل الأول من غير أن يتعرض نفسه لها، فهو حاكم عليه.

نعم، لو بدل قوله: «الفساق من العلماء ليسوا منهم» ب «لا تكرم الفساق من العلماء» لكان من قبيل التخصيص الاصطلاحي الذي ملاكه الأقوائية في الظهور، فإن كلا منهما متعرض لحكم العالم الفاسق، إلا أن الثاني أقوى ظهوراً من الأول.

وقد تنتج نتيجة التقييد، مثال ذلك تقدم قوله تعالى: «مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ» [٤١٦] على قوله: «يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ» [٤١٧].

فإن هذه الآية تدل على وجوب الوضوء مطلقاً، سواء كان حرجياً أم لا [٤١٨]، وتلك تدل على نفي جعل الحرج في الدين، فتقيدها آية وجوب الوضوء، وحيث كان هذا التقييد بلسان نفي الحرج في الدين ولا يتعرض آية الوضوء بمدلولها المطابق لا يكون تقييداً اصطلاحياً، بل حكومة نتیجتها

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣٥١

التقييد.

لا يقال: آية الوضوء تدل على جعل وجوب الوضوء مطلقاً، حرجياً كان أم لا، فهي مثبتة لجعل الحرج، وآية الحرج نافية له، فكل منهما متعرض له، فلا يكون تقدم آية الحرج على آية الوضوء من باب الحكومة، بل من باب التقييد الاصطلاحي.

فإنه يقال: آية الوضوء تدل بالمطابقة على وجوب الوضوء، وأما جعل الحرج فهو مدلولها الالتزامي لا المطابقي، فهي لا تكون بلفظها متعرضة لما تعرضته آية الحرج.

نعم، لو قيل مكان آية الحرج: «لا يجب الوضوء الحرجي» لكان تقييداً اصطلاحياً [٤١٩].

### كلام الإمام الخميني «مدّ ظلّه» في الحكومة والورود

والورود أيضاً عند سيدنا الاستاذ الأعظم الإمام «مدّ ظلّه العالی» كثيراً ما يكون من نتائج الحكومة وثمراتها، وليس في عرضها، فإن حيثية تقدم دليل لفظي على دليل لفظي آخر ليست إلا على نحوين: أحدهما: التقدم الظهوري، والثاني: التقدم على وجه الحكومة، سواء كانت نتیجتها رفع الموضوع حكماً أو رفعه حقيقةً، فالورود ليس من أنحاء تقديم دليل لفظي على دليل آخر في مقابل التخصيص والحكومة.

وإن شئت قلت: تقسيم تقدم دليل على آخر بين التقدم الظهوري وعلى

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣٥٢

نحو الحكومة حاصر دائر بين النفي والإثبات، فلا يعقل قسم آخر في الأدلة اللفظية يسمى وروداً، فإن أحد الدليلين إما أن يتعرض لما يتعرض له الدليل الآخر أو يتعرض لما لا يتعرض له، والتقديم في الأول من باب الأقوائية في الظهور، وفي الثاني من باب الحكومة، ولا ثالث لهما، فليس لنا ملاك آخر للتقدم كي نسميه وروداً، فإن أتم مصاديق الورود عندهم أن يقال: «أكرم العالم» و «ليس زيد بعالم» مع أن تقدم الثاني لا يكون إلا بملاك تعرضه لما لا يتعرض له الأول، فالورود قسم من الحكومة، لا في عرضها.

نعم، لا بأس بتسمية تقديم بعض الأدلة اللبئية على بعض - كتقدم بناء العقلاء على العمل بخبر الثقة على قبح العقاب بلا بيان - بالورود، كما أنه لا بأس بتسمية تقدم بعض الأدلة اللفظية على بعض الأدلة اللبئية - كتقدم أدلة الأمارات والاستصحاب على قبح العقاب بلا بيان - بالورود، وأما في الدليلين اللفظيين فلا يعقل الورود في عرض الحكومة [٤٢٠].

هذا حاصل كلام الإمام «مدّ ظله العالی» في المقام.

### الحق في الفرق بين الورود والحكومة

أقول: قوله «مدّ ظله»: «تقسيم تقدم دليل على آخر بين التقدم الظهوري وعلى نحو الحكومة حاصر دائر بين النفي والإثبات إلخ» صحيح لو جعلنا المقسم في التقسيم الدلالة اللفظية، ولكن يمكن أن يتقدم دليل على آخر بملاك غير الدلالة اللفظية، فلا محالة يكون ملاكاً ثالثاً غير داخل في ذلك المقسم، وهو أن يكون

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣٥٣

دليل بوجوده [٤٢١] رافعاً لموضوع دليل آخر حقيقة، وهذا يسمى وروداً، لا حكومة، ولهذا الملاك دائرة واسعة، فإنه قد يتحقق في تقدم دليل لبي على لبي آخر، وقد يتحقق في تقدم دليل لفظي على لبي، وقد يتحقق في تقدم دليل لفظي على دليل لفظي آخر، فإن تقدم الأمارات على أصله البراءة العقلية لا - يكون إلا بملاك - الورود، فإن قوله: «شرب التتن حرام» فرضاً نفس وجوده بيان رافع لموضوع البراءة العقلية من دون أن يكون بحسب دلالاته متعرضاً لما لا يتعرض له البراءة العقلية من موضوعها أو حكمها أو غير ذلك، فإن مفاده اللفظي حرمة شرب التتن، ومفادها قبح العقاب بلا بيان، وليس لسانه «أنا بيان» حتى يكون تقدمه عليها من باب الحكومة، لكن نفس وجوده يكون بياناً، فتقدمه عليها يكون وروداً، والوارد في هذا المثال دليل لفظي والمورود دليل لبي.

### الحق في وجه تقدم الأمارات على الاستصحاب

وتقدم الأمارات على الاستصحاب أيضاً يكون بنحو الورود، لأنه إذا قامت رواية معتبرة على عدم وجوب صلاة الجمعة مثلاً يكون نفس وجودها [٤٢٢] بمقتضى دليل اعتبارها حجة، فلا مجال للتمسك بقوله: «لا تنقض اليقين بالشك» إذ لا مورد له بملاحظة ما عرفت [٤٢٣] من أن معناه «لا تنقض الحجة بغير الحجة» فالأمارات متقدمة على الاستصحاب بنحو الورود، سواء كان دليل

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣٥٤

حجيتها لفظياً أو بناء العقلاء، وكل من الوارد والمورود هاهنا دليل لفظي.

فدائرة الورود واسعة، بخلاف الحكومة، فإنها لا تتحقق إلا بين دليلين لفظيين.

فتحصّل من ذلك أن تقدم الأمارات على الاستصحاب يكون بنحو الورود، وهو لا يكون قسماً من الحكومة كما تخيله سيدنا الاستاذ «مدّ ظله».

هذا هو الفرق بين الحكومة والورود.

### الفرق بين التخصص والورود

وأما الفرق بينه وبين التخصص فهو أن التخصص خروج عن الدليل بنفسه، أي من دون ملاحظة دليل آخر، بخلاف الورود، فإنه خروج عنه بملاحظة وجود الدليل الوارد، بحيث لو لم يكن لما خرج ما خرج، وبعبارة أخرى: الورود يكون نوعاً من التعبد، بخلاف التخصص، فإنه خروج واقعي بلا تعبد أصلاً. في ملاك تقدم الاستصحاب على سائر الاصول العملية

## ملاك تقدّم الاستصحاب على سائر الاصول العمليّة

لا إشكال في تقدّم الاستصحاب على سائر الاصول العمليّة الاخر، ولذا اشتهر بينهم أنّ الاستصحاب عرش الاصول وفرش الأمارات. وإنّما الإشكال في وجهه.

وحيث إنّ الاصول تنقسم إلى عقليّة وشرعيّة [٤٢٤] نعقد لكلّ منهما بحثاً عليحدة، فنقول:

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣٥٥

### وجه تقدّم الاستصحاب على الاصول العقليّة

الحقّ أنّه وارد على الاصول العقليّة.

وذلك لأنّ موضوع البراءة العقليّة هو العقاب بلا-بيان، فإنّ العقل يحكم بقبحه، وموضوع الاحتياط هو دفع العقاب المحتمل، فإنّه يحكم بوجوبه، وموضوع التخيير دوران الأمر بين المحذورين مع عدم المرجّح في البين.

وقوله: «لا تنقض اليقين بالشك» بيان بالنسبة إلى البراءة العقليّة، لأنّنا إذا شككنا مثلاً في وجوب صلاة الجمعة في عصر الغيبة فلا مورد لحكم العقل بقبح العقاب بلا بيان، إذ نفس دليل الاستصحاب الحاكم ببقاء وجوبها بيان.

وهو- أعنى الاستصحاب- مؤمن من العقاب بالنسبة إلى الاحتياط، لأنّنا إذا شككنا يوم الجمعة في أنّ الواجب هل هو صلاة الظهر أو الجمعة يجرى استصحاب عدم وجوب الظهر في يوم الجمعة، فلا- يبقى مجال لحكم العقل بوجوب دفع الضرر المحتمل، لارتفاع مورده بالاستصحاب.

وهو- أعنى الاستصحاب- مرجّح لأحد الطرفين في أصالة التخيير، لأنّنا إذا شككنا في أنّ العمل الكذائي هل هو واجب أو حرام وكان سابقاً واجباً، يكون استصحاب الوجوب مرجّحاً له، فلا يبقى مورد لدوران الأمر بين المحذورين من غير مرجّح في البين.

وحيث إنّ نفس وجود دليل الاستصحاب يكون بياناً ومؤمناً من العقاب ومرجّحاً، لا دلالة اللفظيّة، فالاستصحاب وارد على الاصول العقليّة [٤٢٥].

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣٥٦

### وجه تقدّم الاستصحاب على الاصول الشرعيّة

وأما وجه تقدّمه على الاصول الشرعيّة فلا بدّ قبل التحقيق فيه من ملاحظة مفاد هذه الاصول، فنقول:

إنّ موضوع الاصول الشرعيّة مقيد بعدم [٤٢٦] العلم، فإنّ مفاد قوله: «رفع ما لا يعلمون» رفع التكليف الذي لا يكون معلوماً، ومفاد قوله: «كلّ شيء حلال حتّى تعرف أنّه حرام» كلّ شيء لم يعلم حرمة فهو لك حلال، ومفاد قوله: «كلّ شيء طاهر حتّى تعلم أنّه قدر» كلّ شيء لم يعلم نجاسته فهو طاهر.

ومعلوم أنّه لا خصوصيّة للعلم، بل المراد منه هو الحجّة، فمدلول البراءة الشرعيّة هو رفع التكليف الذي لم تقم عليه حجّة شرعيّة أو عقليّة، ومدلول قاعدة الحليّة هو إباحة كلّ شيء لم تقم على حرمة حجّة، ومدلول قاعدة الطهارة هو طهارة كلّ شيء لم تقم حجّة على قذارته، سواء كانت الحجّة قطعاً أو أمارّة معتبرة أو غير ذلك من الحجج.

إذا عرفت هذا فاعلم أنّ الحقّ ورود الاستصحاب على الاصول الشرعيّة أيضاً.

ويمكن تقريره بوجهين:



الأول: أن قوله: «لا تنقض اليقين بالشك» بدلالته اللفظية يدل على وجود

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣٥٧

الحجة في مورده، لأنك قد عرفت أن مفاده «لا تنقض الحجة باللاحجة» فهو يدل على أن الحجة التي قامت على حدوث حكم أو موضوع في السابق حجتها باقية في الزمان اللاحق [٤٢٧] أيضاً، فعلى هذا لا يبقى موضوع للأصول الشرعية، فالاستصحاب وارد عليها. إن قلت: كيف يكون التقدم بنحو الوجود؟ مع أن أخبار الاستصحاب - على هذا - تعرضت جهة من جهات أدلة الاصول الشرعية التي لم تعرض لها نفسها، وبعبارة أخرى: دليل الاستصحاب بدلالته رافع لموضوع هذه الاصول، لا بوجوده، فلا محالة يكون حاكماً عليها، لا وارداً.

قلت: إن الحكومة لا تتحقق إلا إذا كان الدليل الحاكم بدلالته متعرضاً لجهة لم يتعرضها الدليل المحكوم وكان صدوره بلحاظ شرح الدليل المحكوم وتفسيره، بحيث لو لم يكن الدليل المحكوم لكان صدوره غير معقول، والمقام ليس كذلك، لأن قوله: «لا تنقض اليقين بالشك» دليل مستقل غير صادر بلحاظ تفسير أدلة الاصول الشرعية، ألا ترى أن صدوره معقول ولو لم يكن لنا اصول شرعية أصلاً؟

الثاني: أن نفس وجود دليل الاستصحاب حجة ورافع لموضوع هذه الاصول، وعلى هذا كونه وارداً عليها واضح.

والحاصل: أن الاستصحاب وارد على الاصول العملية الاخر، عقليته كانت أو شرعية.

وعلم مياً ذكرنا أن الأمارات كما تتقدم على الاستصحاب تكون متقدمة على سائر الاصول أيضاً، لأن تقدم الأمارات على الاستصحاب يستلزم تقدمها على ما يتقدم عليه الاستصحاب بطريق أولى.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣٥٨

### تعارض الاستصحابين

إن للمحقق الخراساني رحمه الله كلاماً في تصوير تعارض الاستصحابين، لكنه ناقص يحتاج إلى تكميل، وهو أن التعارض بينهما على أقسام: في تعارض الاستصحابين

الأول: أن لا نعلم بارتفاع الحالة السابقة في أحدهما، بل يحتمل بقائهما، إلا أن المكلف لا يتمكن من العمل بهما، كما إذا وجب عليه أمران مع تمكنه من العمل بهما ثم عرض له الشك في بقاء وجوبهما وعرض له أيضاً عدم القدرة إلا على أحدهما. قال رحمه الله: فهو من باب تراحم الواجبين، فكما أنك تكون مخيراً بين الواجبين القطعيين إذا لم تكن قادراً على كليهما، فهنا أيضاً تكون مخيراً بين الواجبين المستصحبين.

الثاني: ما إذا علم انتقاض الحالة السابقة في أحدهما إجمالاً، فتارة لا يكون الشك في أحدهما مسبباً عن الشك في الآخر، كما إذا كان لنا إنباء ان طاهران ثم وقع قطرة من الدم مثلاً في أحدهما لا على التعيين، وتارة أخرى يكون مسبباً عنه، إما شرعاً، كما إذا غسلنا الثوب النجس بماء مشكوك الطهارة والنجاسة مع كونه طاهراً سابقاً، فيتعارض استصحاب طهارة الماء واستصحاب نجاسة الثوب، للعلم بكذب أحدهما، أو عادةً، كما إذا شككنا في حياة زيد وفي نبات لحيته، ففي الأول يجري استصحاب الحياة، وفي الثاني استصحاب عدم النبات، وهما متعارضان، للعلم بكذب أحدهما، إذ الشك في الثاني مسبب عن الأول عادةً، فإن كان حياً نبتت لحيته عادةً، وإن لم تنبت فلا يكون حياً، أو عقلاً، كالشك في حياة زيد وفي بلوغه عشرين سنة، فاستصحاب الحياة يعارض

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣٥٩

استصحاب عدم بلوغه عشرين سنة، للعلم بكذب أحدهما عقلاً [٤٢٨].

هذا حاصل كلامه رحمه الله بتكميل منا.

## ملاك تقدّم الاستصحاب السببي على المسببي

فإن كانت السببية شرعية فلا إشكال في تقدّم الاستصحاب السببي على المسببي، إنّما الإشكال والنزاع في وجهه وأنّ تقدّمه عليه بنحو الحكومة أو الورود أو غيرهما؟

## كلام الشيخ الأنصاري رحمه الله في ذلك

ذكر الشيخ رحمه الله له وجوهاً نشير إلى أهمّها، وهو اثنان ذكرهما دفعاً لإشكال أورده على نفسه: فقال في بيان الإشكال: وقد يشكل بأنّ اليقين بطهارة الماء واليقين بنجاسة الثوب المغسول به كلّ منهما يقين سابق شكّ في بقائه وارتفاعه، وحكم الشارع بعدم النقص نسبته إليهما على حدّ سواء، لأنّ نسبة حكم العامّ إلى أفرادها على سواء، فكيف يلاحظ ثبوت هذا الحكم لليقين بالطهارة أولاً حتّى يجب نقض اليقين بالنجاسة، لأنّه مدلوله [٤٢٩] ومقتضاه. والحاصل: أنّ جعل شمول حكم العامّ لبعض الأفراد سبباً لخروج بعض الأفراد عن الحكم أو عن الموضوع كما في ما نحن فيه فاسد بعد فرض تساوي الفردين في الفرديّة [٤٣٠]، إنتهى كلامه رحمه الله في بيان الإشكال.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣٦٠

ثمّ أجاب عنه أولاً: بأنّ السبب مقدّم على المسبّب رتبةً، وهذا يوجب شمول دليل الاستصحاب له قبل شموله للمسبّب [٤٣١]. وثانياً: بأنّه لا محذور في شموله للسبب، فإنّ جريان الاستصحاب في الشكّ السببي رافع لموضوع الشكّ المسببي، فلا يبقى له مورد أصلاً، ولا إشكال فيه.

بخلاف جريانه في الشكّ المسببي، لأنّه حينئذٍ إمّا يجرى في ناحية السبب أيضاً أم لا، فعلى الأول يقع التعارض بينهما، للعلم بكذب أحدهما، وعلى الثاني لا- وجه لخروج السبب عنه إلّا التخصيص، لوضوح أنّ الشكّ في بقاء طهارة الماء من موارد قوله: «لا تنقض اليقين بالشكّ» فلا محالة يكون خروجه عنه تخصيصاً، والتخصيص وإن لم يكن في نفسه ممنوعاً إلّا أنّه في المقام يستلزم الدور، لأنّه يتوقّف على شمول «لا تنقض» للشكّ المسببي، وشموله له يتوقّف على تخصيصه بالنسبة إلى الشكّ السببي، وهذا دور مصرّح.

وبالجملة: لا محذور في جريان الاستصحاب في السبب بخلاف جريانه في المسبّب [٤٣٢].

هذا حاصل كلامه رحمه الله في الجواب عن الإشكال.

وتبعه المحقّق الخراساني رحمه الله في هذا الجواب الأخير وجعله السّرّ في تقديم الاستصحاب السببي على المسببي [٤٣٣].

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣٦١

## نقد ما أفاده الشيخ الأنصاري والمحقّق الخراساني

وفيه: أنّ تقدّم السبب على المسبّب رتبةً عقلي لا يفهمه العرف الذي تكون الخطابات الشرعية ملقاةً إليه، والتقدّم الزماني الذي يدركه العرف لا يتحقّق بينهما، لأنّهما متّحدان زماناً، فهما فردان من «لا تنقض» ويشملهما على حدّ سواء.

وأما ما أفاده من أنّ تخصيص دليل الاستصحاب بالنسبة إلى الشكّ السببي يستلزم الدور، فهو أيضاً ممنوع، لأنّه بعد ما كان الملاك في فهم الخطابات الشرعية هو العرف لا العقل فكلّ من السبب والمسبّب فرد لدليل الاستصحاب وجداناً، وخروج كلّ منهما عنه لا يرتبط بشموله للآخر ولا يتوقّف عليه.

## الحق في المسألة

والتحقيق أن تقدم الاستصحاب السببي على المسببي يكون بنحو ورود.  
توضيح ذلك يحتاج إلى مقدمة:

وهي أن قضية أخبار الباب هو الحكم ببقاء المستصحب، سواء كان من الأحكام أو الموضوعات.  
فما أفاده المحقق الخراساني رحمه الله من أن قضيتها هو إنشاء حكم مماثل للمستصحب في استصحاب الأحكام ولأحكامه في استصحاب الموضوعات [٤٣٤]، غير تام.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣٦٢

إذ مفادها- كما عرفت [٤٣٥]- هو الحكم بحجية اليقين السابق في الزمان اللاحق أيضاً تعديداً، فإن كان متعلق اليقين هو الحكم فأخبار الاستصحاب تحكم ببقائه تعديداً، وإن كان هو الموضوع تحكم ببقاء الموضوع من دون أن تتعرض لحكمه، بل حكمه يستفاد من دليل آخر بعد تنقيح الاستصحاب موضوعه، مثلاً إذا شككنا في بقاء خمريه مايع يجرى استصحابها وينقح موضوع قوله: «كل خمير حرام» فالاستصحاب حاكم على هذا الدليل الاجتهادي بتوسعة موضوعه [٤٣٦]. [٤٣٧]

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة؛ ج ٦؛ ص ٣٦٢

أعرفت هذا فنقول في المقام: استصحاب طهارة الماء في المثال المتقدم ينقح موضوع قوله: «كل ماء طاهر مطهر» وحاكم عليه، لكونه متعرضاً لموضوعه توسعاً، فلا مجال لاستصحاب نجاسة الثوب المغسول بهذا الماء المستصحب الطهارة، لأن قوله: «كل ماء طاهر مطهر» وارد على قوله: «لا تنقض اليقين بالشك» فإن مفاده حرمة نقض الحجية بغير الحجية، وقوله: «كل ماء طاهر مطهر» بوجوده حجة رافعة لموضوعه.

وبالجملة: يستفاد طهارة الماء من الاستصحاب، ومطهريته من الدليل الاجتهادي الدال على مطهرية الماء الطاهر، فلا يبقى مورد لاستصحاب نجاسة الثوب، فالأصل السببي حاكم على الدليل الاجتهادي، وهو وارد على الأصل المسببي، فالأصل السببي بمعونه الدليل الاجتهادي وارد على الأصل المسببي.  
هذا هو مقتضى التحقيق في المقام.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣٦٣

## تعارض الاستصحابين الذين بينهما سببية غير شرعية

وأما إذا كانت السببية غير شرعية فلا وجه لتقدم الاستصحاب السببي على المسببي، لعدم الارتباط بينهما، فإننا إذا استصحبنا حياة زيد يترتب عليه حرمة تزويج زوجته وحرمة التصرف في أمواله ونحوهما من آثار الحياة، وأما آثار نبات لحيته الذي يكون الشك فيه مسبباً عن الشك في الحياة فلا، لأن استصحاب الحياة بالنسبة إليها مثبت، وبعبارة أخرى: إذا استصحبنا حياة زيد فهو ينقح موضوع قوله: «إذا كان زيد حياً يحرم التزويج بزوجه والتصرف في أمواله» وأما نبات لحيته وعدمه فلا يرتبط باستصحاب الحياة، ولا بهذا الدليل الاجتهادي المترتب عليه، فلو نذر تصدق عشرة دراهم على تقدير نبات لحية زيد لما وجب عليه باستصحاب حياته، لأن الآثار العادية والعقلية لا تترتب على المستصحب ولا الآثار الشرعية المترتبة عليهما، فلا يكون استصحاب الحياة مقدماً على استصحاب عدم نبات اللحية.

وهذا هو السر في إجراء الإمام عليه السلام استصحاب الوضوء في الصحيحة الاولى لزرارة بقوله: «فإنه على يقين من وضوئه ولا ينقض

اليقين أبداً بالشك» مع كون الشك في بقاء الضوء في مورد الرواية مسبب عن الشك في النوم، وذلك أن السببية حيث لا تكون شرعية بل عقلية لا يكون استصحاب عدم النوم مقدماً على استصحاب الضوء، كما عرفت توضيح ذلك في البحث عن مفاد الرواية، فراجع [٤٣٨].

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣٦٤

### تعارض الاستصحابين الذين لا سببية بينهما

وأما إذا لم يكن الشك في أحدهما مسبباً عن الآخر أصلاً فلا بد قبل التحقيق في المسألة من تحرير محل النزاع، فنقول: وقع النزاع في وجه عدم جريان الاصول العملية في أطراف العلم الإجمالي على ثلاثة أقوال [٤٣٩]:  
الأول: ما ذهب إليه الشيخ رحمه الله من أن وجهه هو لزوم التناقض في أدلة الاصول على تقدير جريانها في أطراف العلم، فإننا إذا علمنا بطهارة إنائين ثم علمنا بوقوع قطرة من الدم في أحدهما إجمالاً فلو كان الاستصحاب جارياً فيهما لزم التناقض بين صدر دليل الاستصحاب وذيلها، فإن صدرها - أعنى قوله: «لا تنقض اليقين بالشك» - يقتضى طهارة كلا الإنائين تعبداً، وذيلها - أعنى قوله: «ولكن تنقضه يقين آخر» - يوجب ترتيب الأثر على العلم الإجمالي بنجاسة أحدهما، وهذا تناقض ظاهر.  
الثاني: ما ذهب إليه المحقق الخراساني رحمه الله من أن وجهه لزوم المخالفة العملية للتكليف المعلوم بالإجمال، فإننا إذا استصحبنا طهارة كلا الإنائين خالفنا التكليف بالاجتناب عن النجس.  
الثالث: ما ذهب إليه المحقق النائيني رحمه الله من أن وجهه أنه لا يمكن جريان دليل الاستصحاب في أطراف العلم، لأن من [٤٤٠] هو عالم بأن المكلف قطع

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣٦٥

بارتفاع الحالة السابقة في أحد طرفيه ويكون قطعه حجة ذاتاً كيف يمكن له أن يحكم بقائهما في كليهما تعبداً؟! وهكذا سائر الاصول.

وما اختاره الشيخ والمحقق النائيني رحمهما الله يتحدان نتيجةً، وهي أن الاصول - ومنها الاستصحاب - لا تجرى في أطراف العلم الإجمالي مطلقاً، سواء استلزم جريانها فيها مخالفة عملية لتكليف معلوم بالإجمال، كالمثال السابق، أم لا، كاستصحاب نجاسة إنائين عند العلم بصيرورة أحدهما طاهراً، لكن الشيخ ذهب إليه لأجل مقام الإثبات ودلالة الدليل، والمحقق النائيني لأجل مقام الثبوت. بخلاف ما ذهب إليه المحقق الخراساني رحمه الله، فإنه لا يمنع جريان الاصول في أطراف العلم إلا فيما إذا استلزم المخالفة العملية للتكليف المعلوم بالإجمال.

### محل النزاع في المقام

إذا عرفت هذا فاعلم أن البحث هاهنا إنما هو في تعارض الاستصحابين بعد الفراغ عن جريانهما في أنفسهما، لا في جريانهما وعدمه في أطراف العلم.

فعلى هذا لا مجال لهذا البحث على ما ذهب إليه الشيخ والمحقق النائيني رحمهما الله من عدم جريان الاستصحاب في أطراف العلم، لقصور دلالة دليله، أو لعدم إمكانه، وأما بناءً على جريانه فيها ذاتاً وكون المحذور هو المخالفة العملية - كما ذهب إليه المحقق الخراساني رحمه الله - فلا مجال لهذا البحث أيضاً لو لم يكن جريانهما مستلزماً لها.

فينحصر النزاع في تعارض الاستصحابين بعد العلم الإجمالي بانتقاض الحالة السابقة في أحدهما فيما إذا كان جريانهما مستلزماً

للمخالفة العملية بعد

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣٦٦

الفراغ من جريانهما ذاتاً، فإذا كان كذلك فلا بد من البحث في حكمه.

فما أفاده المحقق الخراساني رحمه الله في المقام من جريان الاستصحاب في أطراف العلم لو لم يستلزم المخالفة العملية وعدم جريانه فيها لو استلزمها [٤٤١] فهو مشخص لموضوع البحث في تعارض الاستصحابين، وأما حكمه الذي يكون النزاع هاهنا فيه فلم يتعرض له أصلاً.

فلا بد هاهنا من البحث في أن الاستصحابين إذا تعارضا في أطراف العلم لأجل المخالفة العملية فهل القاعدة تقتضي تساقطهما أو التخيير بينهما أو ترجيح أحدهما لو كان له مزبئة؟

### تصوير تعارض الاستصحابين في غير موارد العلم الإجمالي

ويمكن تصوير مورد آخر لمحل النزاع غير أطراف العلم الإجمالي، وهو ما إذا دلّ دليل على عدم الجمع بين المستصحبين من دون أن يكون الشك في بقاء أحدهما مسبباً عن الشك في الآخر ومن دون أن يعلم بانتقاض الحالة السابقة في أحدهما إجمالاً.

مثاله: أن يكون لنا ماء قليل نجس بالملاقاة وتمنناه كراً بماء طاهر، فشكنا في بقاء طهارة المتمم - بالكسر - وفي بقاء نجاسة المتمم - بالفتح - فيتعارض الاستصحابان لأجل الإجماع على أن الماء الواحد لا يكون له إلا حكم واحد، فلا مجال للجمع بين استصحاب طهارة المتمم - بالكسر - ونجاسة المتمم - بالفتح - بعد صيرورتهما ماءً واحداً، ولولا الإجماع لما تعارضا، لعدم العلم الإجمالي بانتقاض الحالة السابقة في أحدهما، ولا يكون الشك في

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣٦٧

أحدهما مسبباً عن الآخر أيضاً.

وفي هذا المورد يقع التعارض بين الاستصحابين عند الكل.

فتلخص من جميع ما ذكرناه أن محل النزاع موردان: أحدهما: ما إذا كان جريانهما مستلزماً للمخالفة القطعية العملية بعد الفراغ عن جريانهما ذاتاً، وهذا مبنى على ما ذهب إليه المحقق الخراساني رحمه الله في وجه عدم جريان الاصول في أطراف العلم، ثانيهما: قيام دليل من الخارج على عدم جواز الجمع بين الاستصحابين، ولا فرق في هذا بين مذهب المحقق الخراساني رحمه الله وبين مذهب الشيخ والمحقق النائيني رحمهما الله، فإنه من مصاديق تعارض الاستصحابين عند الجميع.

### حكم الاستصحابين المتعارضين

إذا عرفت محل النزاع فاعلم أن حكمه دائر ثبوتاً بين الترجيح والتساقط والتخيير، ولا رابع لها.

أمّا الترجيح: فلا طريق إليه هاهنا كما قاله سيدنا الاستاذ الأعظم الإمام «مدّ ظله» [٤٤٢]؛ لأنه يعتبر في الترجيح أن لا يكون المرجح حاكماً على ذي الترجيح ولا بالعكس، ويعتبر أيضاً اتحادهما لساناً، فعلى هذا لا يجوز ترجيح أحد الاستصحابين بموافقه أماره معتبرة له ولا بموافقه أصل من الاصول العملية الاخر ولا بموافقه ظن غير معتبر، لفقد الشرط الأول في الأولين، فإن الأماره وارده على الاستصحاب وهو وارد على الاصول العملية الاخر كما عرفت آنفاً، ولفقد الشرط الثاني في الأخير، فإن الاستصحاب يفيد حكماً

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣٦٨

ظاهرية عند الشك في الحكم الواقعي، بخلاف الظن، فإنه حاكك عن الواقع وطريق إليه، فإذا تمننا الماء القليل المتنجس كراً بماء

ظاهر فلو قام دليل اجتهادي على نجاسة ما كان منه نجساً لا يمكن ترجيح استصحاب النجاسة به، لكونه وارداً على الاستصحاب ورافعاً لموضوعه، فلا يبقى لنا استصحاب حتى يرجح به، ولا يمكن أيضاً ترجيح استصحاب طهارة المتمم - بالكسر - بأصالة الطهارة، لأن الاستصحاب وارد عليها كما عرفت، فلا تبقى هي معه، ولا - يمكن أيضاً ترجيح أحدهما بظن غير معتبر، لاختلاف لسانهما، فإن الاستصحاب على التحقيق أصل ناظر إلى الظاهر، والظن طريق إلى الواقع وحاكٍ عنه، فلم يتحد مضمونهما حتى يترجح أحدهما بالآخر.

نعم، لو كان الاستصحاب أمانة أو أصلاً محرزاً لجاز ترجيحه بالدليل الظني غير المعتبر، لوحده مضمونهما، لكنّه خلاف التحقيق. وبالجملة: ليس لنا شيء يصلح لأن يكون مرجحاً لأحد الاستصحابين المتعارضين.

### الحق هو تساقط الاستصحابين المتعارضين

وأما وجه تساقطهما فهو أنّ أخبار الباب تشمل كلياً منهما على سبيل التعيين، لا الأعم منه ومن التخيير، أي نسبة الأخبار إلى جميع أفرادها في جميع حالاتها على السواء، ولا تشمل كلّ واحد منها مرّات عديدة: مرّة تعيناً، وهو إذا لم يعارض غيره أصلاً، واخرى تخييراً بين اثنين إذا كانت المعارضه بين استصحابين، وثالثة بين ثلاثة إذا كانت بين ثلاثة استصحابات، وهكذا، وحينئذ لا يمكن الأخذ بكل واحد من الاستصحابين المتعارضين، للزوم المخالفة العملية القطعية أو لزوم المخالفة مع الدليل الخارجي الدال على اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣٦٩

عدم الجمع بينهما، ولا يمكن الأخذ أيضاً بواحد منهما معيّناً، لعدم الترجيح، ولا مخيراً، لعدم شمول الأخبار للأفراد بنحو التخيير، فلا بد من الالتزام بسقوطهما.

### نقد ما استدلّ به القائل بالتخيير في الاستصحابين المتعارضين

والقائل بالتخيير تمسك بوجهين:

أحدهما: أنّه بعد سقوط الدليل بما ذكر يستكشف العقل خطاباً تخييراً، لوجود الملاك التام في كليهما، كما في باب التراحم، فقوله: «أنقذ الغريق» يشمل كلّ غريق على سبيل التعيين، وإذا كان لنا غريقان ولم نتمكن من إنقاذ كليهما سقط الخطاب التعيني - أعني قوله: «أنقذ الغريق» - لكنّ العقل يستكشف أنّ للشارع هاهنا خطاباً تخييراً، لتحقق الملاك في كلّ منهما، والمقام أيضاً كذلك، لأنّ التعارض وإن كان يوجب سقوط الخطاب التعيني بحرمة نقض اليقين بالشك، إلّا أنّ العقل يستكشف أنّ للشارع خطاباً تخييراً، لوجود الملاك في كلّ منهما، فلا بدّ من إجراء الاستصحاب في واحد منهما تخييراً.

وفيه: أنّ قياس المقام بباب التراحم مع الفارق، فإنّ كشف الخطاب التخييري في مثل «أنقذ الغريق» ممّا لا مانع منه، لوجود الملاك في كلّ من الطرفين، دون مثل «لا- تنقض اليقين بالشك» وذلك لأنّ الملاك في وجوب إنقاذ الغريق هو حفظ النفس المحترمة، وهو موجود بالنسبة إلى كلّ واحد من الغريقين وإن لم نقدر على إنقاذ كليهما، بخلاف المقام، فإنّ حرمة نقض اليقين بالشك ليست تكليفاً نفسياً مشتتلاً على الملاك، بل هي تكليف لأجل التحفظ على الواقع، لا بمعنى كونه طريقاً إليه، بل بمعنى كون ترتيب آثار الواقع بملاك درك الواقع، فاستصحاب الوجوب والحرمة لا يوجب حدوث ملاك في

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣٧٠

المستصحب، بل يكون حجّة على الواقع لو أصاب، وإلّا يكون التخلف تجريباً لا- غير، فالنهي عن نقض اليقين بالشك لا- يكون إلّا بملاك التحفظ على الواقع، وهذا الملاك ليس بموجود في الاستصحابين المتعارضين، للعلم بانتقاض الحالة السابقة في أحدهما،



أو لقيام دليل خارجي على عدم اجتماعهما، فملاك الاستصحاب لا يكون موجوداً في كليهما، بخلاف باب التراحم، فإنك قد عرفت وجود الملاك في إنقاذ كلا الغريقين، فقياس المقام به مع الفارق.

الثاني: أن المحذور من جريان الاستصحاب في صورة التعارض إنما هو ناشٍ من إطلاق أدلته، فلا بد من رفع اليد منه، لا من أصلها، كما في باب التراحم، فإن إطلاق قوله: «أنقذ الغريق» يقتضى وجوب إنقاذ كل من الغريقين مطلقاً، سواء أنقذ الآخر أم لم ينقذه، وهذا يستلزم التكليف بما لا يطاق، لعدم القدرة على إنقاذ كليهما فرضاً، فلا بد من تقييد هذا الإطلاق، فيصير مفاده وجوب إنقاذ زيد مثلاً بشرط عدم إنقاذ عمرو، وبالعكس، فيكون واجباً تخييراً، كسائر الواجبات التخييرية، إلا أن الحاكم بالتخيير هاهنا هو العقل وهناك هو الشرع.

ومسألة تعارض الاستصحابين أو الاستصحابات أيضاً نظير باب التراحم، فإن إطلاق قوله: «لا تنقض اليقين بالشك» يقتضى المنع من نقض اليقين بالشك في هذا الإناء مثلاً مطلقاً، سواء نقض في الآخر أم لا، وكذلك بالنسبة إلى الإناء الآخر، فيجوز استصحاب طهارة كل منهما بمقتضى هذا الإطلاق، وحيث إنه مستلزم لمخالفة قطعية عملية للتكليف المعلوم بالإجمال - وهو وجوب الاجتناب عن النجس - فلا بد من رفع اليد من هذا الإطلاق، فيصير مفاده بعد التقييد حرمة نقض اليقين بالشك في هذا الإناء بشرط النقض في الآخر، وبالعكس، كما في باب التراحم.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣٧١

وبالجملة: إن المانع من جريان الاستصحاب في صورة التعارض هو إطلاق دليله، لا أصله، فلا ملزم لطرحة بالكيفية والقول بالتساقط، بل يكفي رفع اليد من إطلاقه، وهو معنى التخيير.

وفيه أولاً: أن ما نحن فيه من موارد العلم الإجمالي، لأننا نعلم بانتقاض الحالة السابقة في أحد المستصحبين إجمالاً، ويمكن من بداية الأمر دعوى عدم تحقق الإطلاق في دليل الاستصحاب بحيث يعم أطراف العلم الإجمالي - لعدم إحراز مقدمات الحكمة هاهنا التي منها كون المتكلم في مقام البيان - سيما إذا كان شموله لها مستلزماً للمخالفة القطعية، بخلاف باب التراحم الذي ليس من موارد العلم الإجمالي، فلا يصح قياس المقام به.

وثانياً: أننا لا نسلّم أن يكون التخيير في باب التراحم نظير التخيير الشرعي من جميع الجهات، غير أن الفرق بينهما في عقلية التخيير وشرعيته فقط، لأن المكلف إن عصى في الواجب التخييري لا يستحقّ الأعقوبة واحدة، بخلاف باب التراحم، فإنه لو لم ينقذ زيداً ولا عمراً لاستحقّ عقابين.

إن قلت: كيف يستحقّ عقابين مع عدم قدرته على إنقاذ كليهما؟!

قلت: قوله: «أنقذ الغريق» يشمل كلياً منهما، فهو مكلف بإنقاذ كليهما، إلا أنه إذا صرف قدرته في إنقاذ أحدهما كان في مخالفة التكليف بالنسبة إلى الآخر معذوراً عقلاً، وأما إن لم يصرف قدرته أصلاً فلا عذر له في المخالفة، فإن المولى يمكن أن يحتجّ عليه بأنك كنت مكلفاً بإنقاذ زيد ولا عذر لك في المخالفة، وأيضاً كنت مكلفاً بإنقاذ عمرو ولا عذر لك في المخالفة، وذلك لأنك لم تصرف قدرتك في أحدهما حتى تكون عاجزاً بالنسبة إلى الآخر، فتكون معذوراً.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣٧٢

بخلاف الواجب التخييري، فإن من أفطر في شهر رمضان يجب عليه عتق رقبة أو إطعام ستين مسكيناً أو صيام شهرين متتابعين تخييراً بينها، وإن ترك الجميع لا يستحقّ الأعقوبة واحدة.

فلا يمكن استنتاج الوجوب التخييري من دليل الاستصحاب في صورة التعارض قياساً على باب التراحم، لمنع الوجوب التخييري في المقيس عليه.

فالمحذور في جريان الاستصحاب في صورة التعارض وكذا في باب التراحم هو أصل دليلهما، لا إطلاقه.



فالحاصل: أن مقتضى القاعدة في الاستصحابين المتعارضين هو التساقط.

هذا كله حال الاستصحاب مع الإمارات والاصول.

### البحث حول تعارض الاستصحاب مع بعض القواعد الفقهية

بقي الكلام في حاله مع بعض قواعد اخر فقهية، كقاعدة اليد والتجاوز والفراغ وأصالة الصحة في عمل الغير والقرعة. في تعارض الاستصحاب مع بعض القواعد الفقهية والشيخ الأعظم بسط الكلام في هذه القواعد [٤٤٣]، لكنها حيث كانت قواعد فقهية فمحل التفصيل فيها هو الفقه، فلا بد هاهنا من الاكتفاء بالبحث عن تعارضها مع الاستصحاب تبعاً للمحقق الخراساني رحمه الله [٤٤٤].

### تعارض الاستصحاب مع قاعدة اليد

فنقول: لا إشكال في تقدم قاعدة اليد على الاستصحاب، سواء قلنا بكونها أماراً - كما هو الظاهر - أو أصلاً عقلياً أمضاه الشارع.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣٧٣

أما على الأول فواضح، لما عرفت من ورود الإمارات على الاصول.

وأما على الثاني فلأن النسبة بينهما وإن كانت عموماً من وجه، إلا أنه لا بد هاهنا من تخصيص الاستصحاب بقاعدة اليد لوجهين:

الأول: قيام الإجماع على العمل بقاعدة اليد مطلقاً، حتى فيما يعارضها الاستصحاب.

الثاني: أنه لو خرج مورد الاجتماع عن قاعدة اليد ودخل تحت الاستصحاب لما بقي تحتها إلّا موارد نادرة جداً، لجريان استصحاب عدم الملكية في أكثر موارد اليد، فكل شيء وجدناه تحت يد شخص وشككنا في ملكيته له يجري فيه استصحاب عدمها إلّا في موارد قليلة [٤٤٥] لا يعقل تشريع هذه القاعدة لأجلها، سيما أن تشريعها علل في الأخبار بأنه «لو لا ذلك لما قام للمسلمين سوق» [٤٤٦] فإن هذا التعليل يرشدنا إلى تقدمها على الاستصحاب في موارد الاجتماع، إذ لو عكس الأمر لما قام أيضاً للمسلمين سوق.

وأما الاستصحاب فله موارد كثيرة غير موارد اليد، فإن قاعدة اليد تختص بالشك في الملكية من الشبهات الموضوعية فيما إذا كان المال تحت يد شخص، فيختص الاستصحاب بجميع الشبهات الحكمية والشبهات الموضوعية غير الملكية، كالشك في بقاء الخمرية والطهارة ونحوهما والشبهات الملكية التي

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣٧٤

لم تثبت فيها يد على المال، كالشك في كون شيء مطروح على الأرض ملكاً لزيد مثلاً، فلا محذور في تقدم اليد على الاستصحاب في مورد الاجتماع، بخلاف العكس.

### تعارض الاستصحاب مع قاعدة التجاوز والفراغ وأصالة الصحة

وأما قاعدة التجاوز والفراغ [٤٤٧] وأصالة الصحة في عمل الغير فكل منها أخص من الاستصحاب، فلا بد من تخصيصه بها، سواء قلنا بكونها من الإمارات، كما هو الظاهر من قوله عليه السلام: «هو حين يتوضأ أذكر منه حين يشك» [٤٤٨] أو من الاصول العقلية المعتمدة شرعاً أيضاً.

توضيح ذلك: أن مورد قاعدة التجاوز إنما هو الشك حين الاشتغال بالعمل في إتيان شيء منه، كالشك في إتيان ركوع الركعة الثالثة حين الاشتغال بالرابعة، ومورد قاعدة الفراغ إنما هو الشك في إتيان شيء من العمل بعد الفراغ منه، ولا ريب في جريان استصحاب

عدم الإتيان به في كليهما، ومورد أصالة الصحة في عمل الغير، أو في عمل نفسه بعد مضيّ زمان إنّما هو الشك في صحّة معاملة صدرت من الغير أو من نفسه، والشك فيها ناش عن الشك في إتيان شرط من شروط المعاملة [٤٤٩]، ولا ريب في جريان استصحاب عدمه، وهو يقتضى فسادها.

فالاستصحاب أعم من هذه القواعد الثلاث، فلا بد من تخصيصه بها.

وبعبارة أخرى: لو قدّم الاستصحاب عليها للزم لغويّتها رأساً، بخلاف

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣٧٥

العكس، فإنّ قاعدة التجاوز والفراغ مختصّة بالشبهات الموضوعيّة في بعض العبادات، كالصلاة والصوم ونحوهما، وأصالة الصحة مختصّة بالشبهات الموضوعيّة في باب المعاملات، فيختص الاستصحاب بجميع الشبهات الحكميّة وكثير من الشبهات الموضوعيّة، فلا محذور في تقدّم هذه القواعد على الاستصحاب، بخلاف العكس.

### تعارض الاستصحاب مع قاعدة القرعة مجرى قاعدة القرعة

وأما القرعة فهي لكلّ أمر مشكل ومجهول ومشتبه على ما في أخبارها [٤٥٠]، وهذه التعابير بظاهرها تعمّ جميع الشبهات، سواء كانت حكميّة أو موضوعيّة، فإنّ كلّها من مصاديق المشكل والمشتبه والمجهول، وقد اشتهر في السنّة المتأخّرين أنّ عمومات القرعة قد وردت عليها تخصيصات كثيرة بالغه حدّ الاستهجان، لعدم جواز القرعة في الشبهات الحكميّة ولا في موارد الاصول العمليّة من الشبهات الموضوعيّة ولا في موارد القواعد الفقهيّة [٤٥١]، ولا ريب في أنّ تخصيصها بهذه الموارد تخصيص للأكثر، وهو مستهجن، فيستكشف منه أنّها [٤٥٢] كانت محفوفة بقرائن وقيود لم تصل إلينا، فلا يجوز التمسك بها إلّا في موارد عمل الأصحاب على طبقها.

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣٧٦

ولكن يمكن أن يقال: إنّ استلزام هذا المعنى للتخصيصات الكثيرة الموجبة للاستهجان يرشدنا إلى معنى آخر في عمومات القرعة، وهو - على ما أشار إليه المحقّق الخراساني رحمه الله - أنّها لكلّ أمر مشكل مشتبه مجهول بقول مطلق، لا في الجملة، فتختصّ بموارد كان حكمها الواقعي والظاهري مجهولاً [٤٥٣]، فلا تعمّ الشبهات الحكميّة أصلاً، إذ ما من شبهة حكميّة إلّا وفي مورد أصل من الاصول العمليّة، ولا موارد الاصول العمليّة من الشبهات الموضوعيّة، ولا موارد القواعد الفقهيّة، وهو واضح [٤٥٤].

هذا توضيح ما أشار إليه المحقّق الخراساني رحمه الله.

### كلام الإمام الخميني «مدّ ظلّه» في مجرى قاعدة القرعة

وقال سيّدنا الاستاذ الأعظم الإمام «مدّ ظلّه»: إنّ التبع في أخبار القرعة يوجب القطع بأنّ مصبّ القرعة في الشريعة ليس إلّا ما لدى العقلاء، وليس بنائهم على العمل بها إلّا في موارد تراحم الحقوق مع عدم الترجيح عندهم، سواء كان لها واقع معلوم عند الله، كتعيين مالك المال الذي ليس في يد واحد من المتخاصمين بالقرعة، أو لا، كتقسيم الإرث والأموال المشتركة بها.

نعم، يبقى مورد واحد في أخبار القرعة ليس من باب تراحم الحقوق، وهو قضية اشتباه الشاة الموطوءة في قطع، فيقسّم القطيع نصفين ويقرع بينهما، ثم يقسّم النصف الذي أصابته القرعة نصفين ويقرع بينهما ويكرّر ذلك حتّى يبقى

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣٧٧

واحدة أصابتها القرعة الأخيرة، فتذبح وتحرق [٤٥٥].

فهذا لا بدّ من الالتزام فيه بالتعبّد في المورد الخاص لا يتجاوز منه إلى غيره.

ويمكن أن يُقال: إنَّ التَّعبُد في هذا المورد أيضاً إنما يكون لأجل تراحم حقوق الشياء لنجاة البقية، كما أشار إليه في النصِّ بقوله: «فإن لم يعرفها قسّمها نصفين أبداً حتّى يقع السهم بها، فتذبح وتحرق وقد نجت سائرهما» فالتعبير بنجاة سائرهما لعلّه إشارة إلى أن هذا المورد أيضاً من قبيل تراحم حقوق الشياء في بقاء حياتها، وربما يحتمل أن يكون مورده من قبيل تراحم حقوق أرباب الغنم، فإنّ قطع الأغنام يكون من أرباب متفرّقة غالباً، فيتراحم حقوقهم [٤٥٦].

هذا حاصل كلام سيّدنا الاستاذ «مدّ ظلّه».

### تقدّم الاستصحاب على قاعدة القرعة

إذا تأملت هذا فأتضح لك أنّ الاستصحاب مقدّم على القرعة على جميع هذه المباني، إلّا أنّ وجهه على الأوّل هو التخصيص، وعلى الثاني الذي أفاده المحقّق الخراساني رحمه الله هو الورد، وهكذا على ما ذهب إليه سيّدنا الاستاذ «مدّ ظلّه»؛ فإنّ الاستصحاب يرفع تراحم الحقوق، فيكون دليلاً وارداً على دليل القرعة، وسيّدنا الاستاذ وإن عبّر بحكومة دليله على دليلها، إلّا أنّه مبنيّ على ما ذهب إليه من إرجاع الورد إلى الحكومة.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣٧٨

### اضطراب كلام صاحب الكفاية في نسبة الاستصحاب مع القرعة

ثمّ إنّ كلام المحقّق الخراساني رحمه الله في المقام مضطرب [٤٥٧]، فإنّه قال ابتداءً بأخصّيّة دليل الاستصحاب من دليل القرعة - وهذا هو المبني الأوّل الذي ذكرناه - سيّما أنّه قال بأنّ الإجماع قام على خروج الشبهات الحكميّة عن دليلها، فإنّه صريح في شموله لها مع قطع النظر عن الإجماع، ثمّ انتقل إلى ما نقلناه عنه آنفاً، وهو أنّ الظاهر من دليل القرعة اختصاصه بالمشكوك حكمه الواقعي والظاهري كلاهما، وهذا يقتضى خروج الشبهات الحكميّة وموارد الاصول العمليّة والقواعد الفقهيّة عن موضوع دليلها، ثمّ انتقل إلى أنّ بين دليل الاستصحاب ودليل القرعة عموماً من وجهه بقوله: «فلا بأس برفع اليد عن دليلها عند دوران الأمر بينه وبين رفع اليد عن دليله، لو هن عمومها وقوّة عمومه» فإنّه ظاهر في أنّ بينهما عموماً من وجهه، إلّا أنّنا نتمسك في مورد الاجتماع بدليل الاستصحاب، لقوّة عمومه ووهن عموم دليل القرعة.

وأنت ترى أنّ بين هذه الفقرات الثلاث من كلامه منافاة واضحة.

هذا تمام الكلام في الاستصحاب، وبه تمّ مباحث الاصول العمليّة.

والحمد لله ربّ العالمين.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣٧٩

### المقصد الثامن في تعارض الأدلّة

#### إشارة

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣٨١

في تعارض الأدلّة

## أهمية البحث

## إشارة

لقد أجاد المحقق الخراساني رحمه الله حيث جعل هذا المبحث من مقاصد علم الاصول- حيث قال: المقصد الثامن: في تعارض الأدلة والأمارات [٤٥٨]-، لا خاتمة له، كما صنع بعضهم، فإنه من مهمات بحث الاصول، لشدة ارتباطه بالفقه، ولقد أجاد أيضاً حيث جعل عنوانه «تعارض الأدلة والأمارات» [٤٥٩] لا «التعادل والترجيح» [٤٦٠]، [٤٦١] فإنّ البحث هاهنا في الخبرين المتعارضين، إلّا أنّهما قد يكونان متعادلين، وقد يكون أحدهما ذامزيه على الآخر.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣٨٢

## حدود البحث

وهذا العنوان، أعني «تعارض الأدلة والأمارات» لا يختص بالخبرين المتعارضين، إلّا أنّهم خصّوا البحث بهما لوجهين:

أحدهما: أنّ أساس فقه الشيعة هو الأخبار، لأنّ الدليل على أكثر المسائل الفقهيّة منحصر بها.

الثاني: أنّ الأخبار العلاجيّة إنّما وردت في الخبرين المتعارضين.

فلا بدّ من عقد البحث في تعارض الأخبار واختصاص الكلام به.

فنقول: إنّ الأخبار العلاجيّة تدور مدار عنوانين:

أ- الخبران المتعارضان، كما في مقبولة عمر بن حنظلة [٤٦٢].

ب- الخبران المختلفان، كما في سائر الروايات، فالكلام في باب التعارض يدور مدارهما، ومفادهما واحد عند العرف الذي نظره هو الميزان في تشخيص الموضوعات مصداقاً ومفهوماً.

ويعمّ البحث التعارض عرضاً كالتعارض حقيقة، لأنّ العرف كما يرى التعارض والاختلاف بين الخبرين الدالّ أحدهما على وجوب

صلاة الجمعة والآخر على عدم وجوبها، يرى التعارض والاختلاف أيضاً بين الخبرين الدالّ أحدهما على وجوبها والآخر على وجوب

صلاة الظهر مع العلم بعدم وجوب كليهما في يوم الجمعة، فإنّ الخبرين وإن لم يمتنع اجتماعهما ذاتاً، إلّا أنّ

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣٨٣

العلم بكذب أحدهما يوجب التعارض والاختلاف بينهما عرفاً.

فما أفاده المحقق الخراساني رحمه الله من «أنّ التعارض هو تنافي الدليلين أو الأدلة بحسب الدلالة ومقام الإثبات على وجه التناقض أو

التضاد حقيقة أو عرضاً» [٤٦٣] صحيح متين. في حكم العام والخاص الواردين في مقام التقين

## حكم العام والخاص الواردين في مقام التقين

ثمّ إنّ التعارض والتنافي لدى العرف في الكلامين الصادرين من المتكلمين مختلف، فإنّ الكلام قد يصدر من مصنّف الكتب

ومتعارف الناس في محاوراتهم العاديّة ممّا لم يتعارف فيها إلقاء العمومات والمطلقات ثمّ بيان المخصّصات والمقيّدات وقرائن

المجازات بعدها، وقد يكون صادراً من مقنن القوانين ومشرّع الشرايع ممّا يتعارف فيها ذلك، فإنّك ترى في القوانين العرفيّة إلقاء

الكليات في فصل وبيان حدودها ومخصّصاتاتها في فصول آخر، فمحيط التقين والتشريع غير محيط الكتب العلميّة والمحاورات العرفيّة

المتداوله، ولهذا ترى أن فيلسوفاً أو اصولياً لو ادعى قاعدة كئييه في فصل ثم ادعى خلافها في بعض الموارد يقال: تناقض في المقال، وهكذا الفقهاء، لأن المتون الفقهييه والرسائل العملييه وضعت لنقل الشرع لا للتشريع.

ولكن العرف والعقلاء لا يرون التناقض في محيط التقنين والتشريع بين العام والخاص والمطلق والمقيّد، مع أن تحقّق التناقض بين الإيجاب الكلي والسلب الجزئي وكذا العكس أمر واضح ضروري، لكن لما شاع وتعارف في وعاء التقنين ومحيط التشريع ذلك لا يعدونه تناقضاً.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣٨٤

ولأجل هذا نفى الله تعالى وقوع الاختلاف في القرآن بقوله: «وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا» [٤٦٤] مع أن فيه العام والخاص والمطلق والمقيّد ولم يستشكل أحد بوقوع الاختلاف فيه من هذه الجهة.

والشاهد على عدم تحقّق التعارض عرفاً بين العام والخاص في محيط التقنين والتشريع عدم جواز التمسك بالعموم إلبعد الفحص عن المخصّص واليأس عن الظفر به، بخلاف العام الوارد في المحاورات العرفييه والكتب العلمييه، حيث لا مانع من التمسك بالعموم من دون فحص.

فعلى هذا وجه تقدّم الخاص على العام هو عدم تحقّق التنافي والتعارض بينهما عرفاً، ولا فرق في ذلك بين كونهما متساويين في الظهور وبين كون الخاص أظهر من العام أو بالعكس.

ثم إن كلام المحقّقين مختلف في وجه تقديم الخاص على العام:

### كلام الشيخ في ذلك

فالشيخ الأعظم الأنصاري رحمه الله بعد بيان معنى الورود والحكومة قال ما حاصله: ثم إن ما ذكرنا من الورود والحكومة جار في الاصول اللفظييه أيضاً، فإن أصالة الحقيقة أو العموم معتبرة إذا لم يعلم هناك قرينه على المجاز [٤٦٥]، فإن كان المخصّص مثلاً دليلاً علمياً كان وارداً [٤٦٦] على العام، لأن

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣٨٥

أصالة العموم كانت مشروطة بعدم العلم بالتخصيص، والعلم به هاهنا حاصل، فلا موضوع لها.

وإن كان المخصّص ظنياً [٤٦٧] معتبراً كان حاكماً عليه، لأن معنى حجّية الظن جعل احتمال الخلاف بمنزلة العدم، فأنت عالم بالتخصيص في نظر الشارع تعبداً.

ويحتمل أن يكون وارداً عليه في هذه الصورة أيضاً بناءً على كون اعتبار أصالة العموم مشروطاً بعدم التعبد بالتخصيص، لا بعدم العلم به، فحالها حال الاصول العقلييه، فكما أن الأمارات تكون وارده عليها تكون وارده على أصالة العموم أيضاً.

ثم أمر بالتأمل، ولعل وجهه ضعف هذا الاحتمال، لأن الظاهر اشتراط أصالة العموم بعدم العلم بالتخصيص، لا بعدم التعبد به.

ثم قال: هذا كله على تقدير كون أصالة الظهور من حيث أصالة عدم القرينه، وأمّا إذا كان من جهة الظن النوعي بإرادة الحقيقة الحاصل من الغلبة أو من غيرها فالظاهر أن المخصّص النصّ وارد على العام وإن كان النصّ ظنياً من جهة السند، لأن الظاهر أن دليل حجّية الظن بإرادة الحقيقة الذي هو مستند أصالة الظهور فرضاً مقيّد بعدم وجود ظنّ معتبر على خلافه، فإذا وجد ارتفع موضوع ذلك الدليل، نظير ارتفاع موضوع الأصل بالدليل.

ثم قال: ويكشف عمّا ذكرنا أننا لم نجد في كلام أحد ولا نجد من أنفسنا مورداً يقدم فيه العام على الخاص، وإن فرض كونه أضعف الظنون المعبرة، فلو كان حجّية ظهور العام غير معلق على عدم الظنّ المعبر على خلافه لوجد

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣٨٦

مورد نفرض فيه أضعفياً مرتبة ظنّ الخاصّ من ظنّ العامّ حتّى يقدم عليه أو مكافئته له حتّى يتوقف، مع أنّا لم نسمع مورداً يتوقف في مقابلة العامّ والخاصّ فضلاً عن أن يرجح عليه.

ثمّ استثنى مورداً بقوله: نعم، لو فرض الخاصّ ظاهراً [٤٦٨] خرج من النصّ وصار من باب تعارض الظاهرين، فربما يقدم العامّ، كما إذا كان أقوى ظهوراً من الخاصّ، أو يتوقف، كما إذا كانا متساويين في الظهور [٤٦٩]. هذا حاصل ما أفاده الشيخ رحمه الله في المسألة.

### نقد كلام الشيخ الأنصاري رحمه الله في وجه تقدّم الخاصّ على العامّ

وفيه: مضافاً إلى أنّ التخصيص لا يستلزم المجازية في العامّ كما حقّق في محلّه [٤٧٠]، وإلى أنّه لا يكون لنا اصول متعدّدة لفظية، بل أصل واحد - وهو أصالة الظهور [٤٧١] - وكلّ من أصالته الحقيقيّة والعموم والإطلاق وعدم القرينة من مصاديقها، فلا يصحّ قوله: «هذا كلّه على تقدير كون أصالة الظهور من حيث أصالة عدم القرينة» فإنّ الأصلين لا يكونان متعدّدين حتّى يبتنى أحدهما على الآخر، وأيضاً قد يجرى أصالة الظهور في المعنى المجازي، كما إذا قال: «رأيت أسداً يرمى» فكيف يمكن أن يكون أصالة الظهور من حيث أصالة عدم القرينة مع أنّ القرينة في المثال موجودة؟! فليس لنا إلّا أصل لفظي واحد، وهو أصالة الظهور، ودليل حجّيتها بناء العقلاء.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣٨٧

أنّ [٤٧٢] كون حجّية الظنّ بإرادة الحقيقة مقيداً بعدم وجود ظنّ معتبر على خلافه ممّا لا - دليل عليه، لأنّ الدليل على حجّيته بناء العقلاء، فلو كان لنا عامّ وخبر واحد معتبر أخصّ منه لكان بناء العقلاء حاكماً بحجّية الظنّ بإرادة العموم وبحجّية الخبر الواحد كليهما، من دون أن تكون حجّية أحدهما مقيدة بعدم الآخر عندهم.

وأما عدم وجدان مورد يقدم فيه العامّ على الخاصّ وإن فرض كونه أضعف الظنون المعتمدة فليس لأجل كون حجّية ظهور العامّ معلّقاً على عدم الظنّ المعتمد على خلافه، فإنّه ممنوع كما عرفت، بل لأجل عدم تحقّق التعارض والتنافي عرفاً بين العامّ والخاصّ في مقام التقنين والتشريع كما عرفت.

وبهذا ظهر ضعف ما ذهب إليه في آخر كلامه من تعارض العامّ والخاصّ إذا كانا متساويين في الظهور بل تقدّمه عليه إذا كان أقوى ظهوراً منه، فإنّه كلام لا قائل به، وهو مخالف لطريقة العقلاء، فإنّهم لا يلاحظون الأقواتية في الظهور بين العامّ والخاصّ الواردين في مقام التقنين، لعدم تحقّق المنافاة والمعارضة عندهم بينهما كما عرفت. هذا ما ذهب إليه الشيخ رحمه الله في وجه تقدّم الخاصّ على العامّ وجوابه.

### نظريّة صاحب الكفاية في المقام ونقدها

وقال المحقّق الخراساني رحمه الله: إنّ وجهه هو أظهرية الخاصّ من العامّ أو كونه نصّاً والعامّ ظاهراً [٤٧٣].

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣٨٨

وفيه: منع كون الخاصّ الظاهر أظهر من العامّ دائماً، فإنّ قولنا: «أهن كلّ عالم فاسق» ليس بأظهر من قولنا: «أكرم كلّ عالم» لأنّ هيئته الأمر ومادّته في كليهما سواء، وكلمة «كلّ» في كليهما بمعنى واحد، و«العالم» فيهما مفاده واحد، و«الفاسق» وإن كان في الخاصّ فقط، إلّا أنّه لا يوجب أظهرية من العامّ، لأنّه لا يدلّ إلّا على المتلبّس بالفسق.

وأما تعيين الخاصّ في العالم الفاسق وشمول العامّ له في ضمن سائر العلماء فهو مربوط بمقام الانطباق، لا بمقام الدلالة ولسان الدليل، والظهور وقوّته وضعفه يرتبط بمقام الدلالة لا بمقام الانطباق.

## كلام المحقق النائيني رحمه الله في وجه تقدّم الخاص على العام

وقال المحقق النائيني رحمه الله في وجهه: إن الخاص قرينة على التصرف في العام، وأصالة الظهور في القرينة حاكمه على أصالة الظهور في ذبيها، ولو كان ظهور القرينة أضعف منه، والشاهد على هذا أن أصالة ظهور «يرمي» في قولك: «رأيت أسداً يرمي» في الرمي بالنبل حاكمه على أصالة ظهور «أسد» في الحيوان المفترس، مع أن ظهور «أسد» في الحيوان المفترس أقوى من ظهور «يرمي» في الرمي بالنبل، لأنّه بالوضع وذلك بالإطلاق [٤٧٤]، ونسبة الخاص إلى العام كنسبة «يرمي» إلى «أسد» فلا مجال للتوقف في تقديم ظهور الخاص في التخصيص على ظهور العام في العموم [٤٧٥].

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣٨٩

## نقد ما أفاده المحقق النائيني رحمه الله في المسألة

ويرد على الكبرى أنّه كيف تكون أصالة الظهور في القرينة حاكمه على أصالة الظهور في ذى القرينة حتّى في صورة أضعفيتها ظهورها من ظهوره، مع أن قرينتها لا تعلم إلّا بأظهرتها من ذبيها؟! وعبارة اخرى: إن علم أن المتكلم جعل الكلمة الفلانية قرينة على صرف صاحبها فلا معنى للقول بحكومة أصالة الظهور في القرينة على أصالة الظهور في ذبيها، لأنّه لا مجال لجريان أصالة الظهور لا في القرينة ولا في ذبيها، فإنّ الاصول اللفظية - كالعلمية - لا تجرى إلّا في الشك في المراد.

وإن لم يعلم فلا - طريق إلى القرينية لولا - الأظهرية، فلو لم يكن في المثال ظهور «يرمي» في الرمي بالنبل أقوى من ظهور «أسد» في الحيوان المفترس فلم يرفع اليد بسبب «يرمي» من ظهور «أسد» ولا يعكس الأمر؟ وأما أقوائية الظهور الوضعي من الإطلاق فهي وإن كانت مسلّمة، إلّا أن الأمر في المثال بالعكس، فإنّ العرف إذا لاحظته يجعل لفظه «يرمي» قرينة على صرف ظهور «أسد» لا - العكس، ولعل وجه كثرة استعمال الأسد في المعنى المجازي وقلته استعمال «يرمي» في الرمي بالمخلب، وكثرة استعماله في الرمي بالنبل.

فتقدّم القرينة على ذبيها إنّما هو لأجل أظهرتها منه، لا لأجل الحكومة.

ويرد على الصغرى أن التخصيص لا - يستلزم التجوّز في العام، فلا - يكون الخاص قرينة على التصرف في العام، وعبارة اخرى: إنّ الخاص يوجب

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣٩٠

التضييق في الإرادة الجدّية من العام فقط، لا في الإرادة الاستعمالية كما عرفت [٤٧٦] في مبحث العام والخاص، فاستعمل العام في العموم، سواء خصص أم لا، فلا يكون الخاص قرينة على التصرف في العام.

والشاهد على هذا ذهاب المشهور إلى تقدّم الخاص إلى العام دائماً، فإنّنا لا نجد مورداً يقدّم عندهم العام على الخاص وإن فرض كونه أضعف الظنون سنداً أو دلالة، فإنّ ذهابهم إلى ذلك إنّما هو لعدم التنافي بينهما عرفاً، فلا يكون الخاص قرينة على التصرف في العام وإلّا تحقّق بينهما التنافي، لمنافاة القرينة الصارفة ذا القرينة.

## خروج العام والخاص عن مبحث التعارض

فاتّضح بما ذكرنا أنّه لا - تعارض في نظر العرف بين العام والخاص، فلا يعمّهما أخبار العلاج، لأنّ المأخوذ فيها - كما عرفت [٤٧٧] - عنوانان: أ - الخبران المتعارضان، ب - الحديثان المختلفان، وهما لا يشملان ما لا تعارض بينهما عرفاً.



### نظريّة صاحب الكفاية في شمول الأخبار العلاجيّة للعامّ والخاصّ

والعجب من المحقّق الخراساني رحمه الله حيث إنّه - بعد الاعتراف بعدم التعارض بين العامّ والخاصّ عرفاً، وبعد نقل ذهاب المشهور إلى عدم شمول الأخبار العلاجيّة لهما - قال بشمولها لهما، واستدل عليه بثلاثة وجوه:

الأول: أنّ التعارض بينهما ثابت في بدو النظر، وإن زال عرفاً بعد التأمل والدقّة.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣٩١

الثاني: أنّ العرف وإن لم يتخيّر في الحكم الظاهري، إلّا أنّه متخيّر في الحكم الواقعي، فإذا قال المولى: «أكرم العلماء» ثمّ قال: «لا تكرم الفساق من العلماء» لا يتخيّر العرف في عدم وجوب إكرام الفساق من العلماء ظاهراً، لكنّه متخيّر في حكم إكرامهم واقعاً، وهذا كافٍ في شمول الأخبار العلاجيّة.

الثالث: أنّ طريقة العقلاء حجّة شرعاً ما لم يردع عنها، ويمكن أن يكون السائل في الأخبار العلاجيّة متخيّراً في أنّ الشارع هل ردع عن طريقتهم بالنسبة إلى عدم رؤية المغايرة بين العامّ والخاصّ أم لا؟ فسأل عنه [٤٧٨].

هذا حاصل ما أفاده في المقام.

### نقد كلام المحقّق الخراساني رحمه الله في المسألة

والجواب عن الأول: أنّ التعارض البدوي الزائل بالدقّة لا يكفي في شمول الأخبار العلاجيّة، لأنّ الميزان في تشخيص الموضوعات نظر العرف بالدقّة، فلا - عبرة بنظره البدوي الزائل بعد الدقّة، وهل هذا الكلام من المحقّق الخراساني رحمه الله إلّا كالقول بشمول دليل وجوب الاجتناب عن الدم للون الذي تخيل في بدو النظر أنّه دم وإن زال هذا التخيل بعد الدقّة وعلم أنّه لون؟! وعن الثاني: أنّ الأخبار العلاجيّة لا ترتبط بالحكم الواقعي، بل وردت لبيان الوظيفة الظاهريّة للراوى والفقهاء، إذ السؤال فيها عن عنوان كلّى - أعنى الخبرين المتعارضين - مثل أن دلّ أحدهما على وجوب صلاة الجمعة والآخر على استحبابها، فأجاب عليه السلام بالتخيير أو الترجيح، مع إمكان أن يكون الحكم

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣٩٢

الواقعي على خلاف كليهما، كالحرمه، فكيف يمكن القول بكون السؤال عن الحكم الواقعي وورود الجواب على طبقه؟! نعم، لو كان السؤال عن مورد خاصّ من العامّ والخاصّ - كالسؤال عن خبرين خاصّين يدلّ أحدهما على وجوب إكرام العلماء والآخر على عدم وجوب إكرام الفساق منهم - لكان الجواب على طبق الحكم الواقعي، لكنّه مجرد الفرض، لعدم ورود الأخبار العلاجيّة في العامّ والخاصّ بنحو الكلّي فضلاً عن ورودها في واقعه خاصّه منهما.

وعن الثالث: أنّ صرف إمكان تحيّر السائل في أنّ الشارع هل ردع عن طريقة العقلاء أم لا؟ لا يجديده، لأنّه ليس في أخبار العلاج ما يدلّ على كون السؤال عن الردع عن بناء العقلاء على حمل العامّ على الخاصّ وعدم معاملته المتنافيين بينهما، ولو فرض كون السؤال عنه فلا بدّ من ملاحظة جوابه عليه السلام وأنّه هل أجاز برده أو بعده؟

### نظريّة المحقّق الحائري رحمه الله في شمول أخبار العلاج للعامّ والخاصّ

والمحقّق الحائري رحمه الله أيضاً بعد الاعتراف بعدم كون العامّ والخاصّ من المتعارضين عرفاً [٤٧٩]، قال بالرجوع إلى الأخبار العلاجيّة فيهما، واستدلّ عليه - مضافاً إلى ما استدللّ به المحقّق الخراساني - بقوله:

إنّ المرتكزات العرفية لا يلزم أن تكون مشروحةً مفصّلةً عند كلّ أحد حتّى يرى السائل فى هذه الأخبار عدم احتياجه إلى السؤال عن حكم العامّ والخاصّ المنفصل وأمثاله.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣٩٣

وأيد ما ادّعه برواية الحميرى عن الحجّة عليه السلام من قوله عليه السلام: «فى الجواب عن ذلك حديثان: أمّا أحدهما: فإذا انتقل من حالة إلى اخرى فعليه التكبير، وأمّا الآخر: فإنّه روى أنّه إذا رفع رأسه من السجدة الثانية وكبر ثمّ جلس ثمّ قام فليس عليه فى القيام بعد القعود تكبير» [٤٨٠] إلخ.

ولا- شكّ أنّ الثانى أخصّ من الأوّل مطلقاً، مع أنّه عليه السلام أمر بالتخيير بقوله فى آخر الخبر: «بأيّهما أخذت من باب التسليم كان صواباً».

وبرواية على بن مهزيار: «قال: قرأت فى كتاب لعبد الله بن محمّد إلى أبى الحسن عليه السلام: اختلف أصحابنا فى رواياتهم عن أبى عبد الله عليه السلام فى ركعتى الفجر فى السفر، فروى بعضهم: صلّهما فى المحمل، وروى بعضهم: لا- تصلّهما إلّاعلى وجه الأرض» [٤٨١] إلخ.

والظاهر أنّ الرويتين من قبيل النصّ والظاهر، لأنّ الاولى نصّ فى الجواز، والثانية ظاهرة فى عدمه، لإمكان حملها على أنّ إيقاعها على الأرض أفضل، مع أنّه عليه السلام أمر بالتخيير بقوله عليه السلام: «موسّع عليك بأية عملت» [٤٨٢].

ثمّ قال: ودعوى السيرة القطعية على التوفيق بين العامّ والخاصّ والمطلق والمقيّد من لدن زمان الأئمة عليهم السلام وعدم رجوع أحد من العلماء إلى المرجّحات الاخرى، يمكن منعها، كيف؟ ولو كانت لما خفيت على مثل شيخ الطائفة، فلا يظنّ بالسيرة، فضلاً عن القطع بعد ذهاب مثله إلى العمل بالمرجّحات فى تعارض النصّ والظاهر، كما يظهر من عبارته المحكيّة عنه

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣٩٤

فى الاستبصار والعدّة [٤٨٣].

إنتهى كلامه رحمه الله.

### نقد كلام المحقّق الحائرى رحمه الله فى المسألة

ويرد عليه أنّ احتمال عدم كون المرتكزات العرفية مشروحةً لدى السائل لا- يوجب شمول العنوان المسئول عنه- وهو الخبران المتعارضان- لغير مصاديقه العرفية، وبعبارة اخرى: ليس فى السؤال شاهد على عدم مشروحيّة المرتكزات العرفية لدى السائل.

نعم، لو سئل عن ورود العامّ والخاصّ كان لما ذكر وجه.

وأما رواية الحميرى: فوقع الاختلاف فى حجّية مكاتباته، هذا أوّلاً.

وثانياً: كيف يجيب الإمام العالم بالواقع فى واقعه خاصّة بورود خبرين فيها ثمّ يختر السائل فى العمل بأيّهما شاء؟! مع أنّ عليه بيان حكمها الواقعى، فلا بدّ من حمل قوله عليه السلام: «بأيّهما أخذت من باب التسليم كان صواباً» على بيان الحكم الواقعى، أى أنت مخير بحسب الواقع بين فعل التكبير بعد القيام عن الجلوس وبين تركه، أى لا يجب التكبير فى هذه الحالة.

وهذا الحكم موافق أيضاً لتخصيص الخبر العامّ الذى أشار عليه السلام إليه بالخاصّ، إذ الأوّل ظاهر فى وجوب التكبير عند الانتقال من كلّ حالة إلى اخرى، والثانى يدلّ على عدم وجوبه عند الانتقال إلى القيام من الجلوس.

وبهذا ظهر الجواب عن رواية على بن مهزيار أيضاً، فإنّ الجواب فيها أيضاً عن الواقع، كما هو مقتضى الجمع العرفى بين الرويتين.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣٩٥

وأما إنكاره السيرة بدليل ذهاب شيخ الطائفة إلى العمل بالمرجّحات فى النصّ والظاهر: ففيه أوّلاً: أنّ الشيخ رحمه الله بحث فى كتاب

العدّة عن العامّ والخاصّ، ولا مجال لهذا البحث لو كان معتقداً بشمول أخبار العلاج لهما، إذ لا أثر لمباحث العامّ والخاصّ لو التزمنا بكونهما متعارضين ولزوم أعمال المرجّحات عند كونهما متفاضلين والتخيير في صورة كونهما متكافئين. وثانياً: سيرته العملية في كتبه الفقهيّة على حمل العامّ على الخاصّ والمطلق على المقيد والظاهر على النصّ، والملاك في ثبوت السيرة هو السيرة العمليّة.

والعمل بأخبار العلاج في العامّ والخاصّ مستلزم لفقه جديد وانقراض الفقه المتداول الموجود.

ولم يكن عندي كتاب العدّة والاستنباط حتّى يتّضح لى أنّ ما نسبته المحقّق الحائري رحمه الله إلى الشيخ فيهما هل هو صحيح أم لا؟ لكنّه قيل: إنّ عبارتيهما لا تدلّان على ذلك.

### البحث حول قاعدة الجمع

اشتهر بينهم أنّ «الجمع بين الدليلين مهما أمكن أولى من الطرح». في قاعدة الجمع والمراد بالأولويّة هو الأولويّة التبعيّة، فهي من قبيل الأولويّة في أولى الأرحام [٤٨٤]، كما قال المحقّق الخراساني رحمه الله [٤٨٥]، فلو تمّ هذه القاعدة سنداً فمدلولها وجوب الجمع بين الدليلين المتعارضين. والمراد بالجمع هل هو الجمع العرفي، كالجمع بين العامّ والخاصّ وبين اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣٩٦

المطلق والمقيد وبين النصّ والظاهر وأمثالها، أو مطلقاً، حتّى فيما لا يمكن التوفيق العرفي [٤٨٦]؟ كما يظهر من تعبير ناقل هذه القاعدة، وهو الشيخ ابن أبي الجمهور الأحسائي في كتاب عوالي اللئالي بقوله: «ولو ببعض من التأويلات» [٤٨٧]. أمّا الأول: فلا إشكال فيه، ويكفي في سند القاعدة على هذا المبني بناء العقلاء.

وأمّا الثاني: فهو مستلزم لاختصاص أخبار العلاج مع كثرتها بموارد نادرة جدّاً، لندرة موارد التعارض مع عدم إمكان التأويل في كليهما أو في أحدهما.

ولا دليل على القاعدة بهذا المعنى.

واستدلّ عليها بوجوه ثلاثة:

الأول: الإجماع.

وفيه أولاً: أنّه إجماع منقول، وثبت في محلّه أنّه ليس بحجّة، وثانياً: سيرة العلماء على العمل بالمرجّحات، وبالتخيير عند فقدها فيما لا يمكن التوفيق العرفي، فأين الإجماع!؟

الثاني: أنّ الأصل [٤٨٨] في الدليلين الإعمال، فيجب الجمع بينهما مهما أمكن، لاستحالة الترجيح من غير مرجّح.

وفيه أولاً: أنّه لا يدلّ على المدعى، فإنّه لا يجري إلّا في الدليلين المتعادلين، وأمّا إذا كان لأحدهما مرجّح فالأخذ بأحدهما ليس ترجيحاً من غير

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣٩٧

مرجّح، مع أنّ المدعى هو وجوب الجمع بينهما، سواء كانا متعادلين أو كان أحدهما دأزيّة.

وثانياً: أنّ القاعدة في المتعارضين هي التساقط عقلاً وعرفاً، وإن شئت قلت: إنّ كون القاعدة في الدليلين الإعمال مسلّم في كلّ منهما مع قطع النظر عن التعارض، وأمّا بلحاظه فهما متساقطان.

الثالث: أنّ لكلّ من الدليلين مدلولين: أصلي وتبعي، فإنّ دلالة اللفظ على تمام معناه أصليّة وعلى جزئه تبعيّة، وطرح كليهما مستلزم لطرح الدلالات الأربع، وطرح أحدهما مستلزم لطرح دلالاته الأصليّة والتبعيّة، فلا بدّ من الجمع بينهما، لأنّه لا يستلزم إلّا طرح دلالتين

تبعيتين.

وفيه: أنه لا يدل على المدعى، لعدم تصوّر الداليتين إلبافى العام والخاصّ ونحوهما، فإنّ المولى إذا قال: «أكرم العلماء» ثمّ قال: «لا تكرم الفسّاق من العلماء» فللعامّ دلالتان: أصلية، وهى دلالته على جميع العلماء، وتبعية، وهى دلالته على الفسّاق منهم، فلا بدّ من رفع اليد عن هذه الدلالة التبعية لأجل الدليل الخاصّ، بخلاف مثل «تجب صلاة الجمعة» و «لا تجب صلاة الجمعة» فإنّه لا يمكن تصوّر الداليتين فيهما، سيّما على ما هو التحقيق من بساطة مفهوم الوجوب. فهذا الدليل لا يدلّ إلّاعلى وجوب الجمع فى موارد التوفيق العرفى.

### نظريّة الشيخ رحمه الله فى قاعدة الجمع ونقدها

والشيخ الأعظم الأنصارى رحمه الله مع ذهابه إلى اختصاص القاعدة بموارد الجمع العرفى وقال بعدم كليلتها استثنى مورداً، وهو ما إذا كان كلا الدليلين مقطوعى الصدور، كآيتين أو متواترين، فقال بوجوب الجمع بينهما بتأويلهما اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣٩٨ والعمل بخلاف ظاهرهما [٤٨٩].

ويرد عليه أنه لا يمكن القول بتعارض آيتين من الكتاب العزيز، كيف؟ وهو ينادى بأعلى صوته: «وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلافًا كَثِيرًا» [٤٩٠]، فينفى وقوع التعارض والاختلاف فيه. وأمّا التعارض البدوى الذى يزول بتأمل ودقّة، كالتعارض بين العامّ والخاصّ وبين المطلق والمقيّد ونحوهما، فإنّه وإن كان فى الكتاب، إلّاأنّه ليس من مصاديق التعارض كما عرفت [٤٩١]. وأمّا الخبران المقطوع صدورهما- كالمتواترين- فالتعارض بينهما وإن كان ممكناً، إلّاأنّ الطريق لا ينحصر بما ذهب إليه الشيخ رحمه الله من العمل بخلاف ظاهرهما، لإمكان حمل أحدهما على صدوره تقيّة. هذا تمام الكلام حول قاعدة الجمع.

### البحث حول النصّ والظاهر والأظهر والظاهر

الحقّ أنّ النصّ والظاهر خارجان عن موضوع الأخبار العلاجيّة تخصّيصاً، وكذلك الأظهر والظاهر، لأنّ موضوعها- كما عرفت- هو الخبران المتعارضان والحديثان المختلفان، ولا- تعارض بين النصّ والظاهر ولا- بين الأظهر والظاهر، لأنّ العرف يجمع بينهما بحمل الظاهر على النصّ أو الأظهر، فهما خارجان عن موضوع أخبار العلاج حقيقّةً وتخصّيصاً، كخروج الجاهل عن قوله: «أكرم العلماء». فى النصّ والظاهر والأظهر والظاهر

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٣٩٩

وليعلم أنّ جميع موارد الجمع العرفى إمّا من قبيل النصّ والظاهر أو من قبيل الأظهر والظاهر. وأمّا التوفيق بين العامّ والخاصّ وبين المطلق والمقيّد فليس بجمع حقيقّةً.

### نقد ما أفاده الشيخ رحمه الله فى الأظهر والظاهر

ويظهر من الشيخ الأعظم الأنصارى رحمه الله فى المقام الرابع من مبحث التعادل والترجيح أنّ النصّ والظاهر خارجان عن الأخبار العلاجيّة موضوعاً، والأظهر والظاهر داخلان فيها موضوعاً، خارجان حكماً [٤٩٢].

ويرد عليه أوّلاً: أنّ خروج الأظهر والظاهر أيضاً موضوعي، ألا ترى أنّه إذا قال: «رأيت أسداً يرمى» لا يقال: إنّ تناقض في كلامه، مع أنّه من قبيل الأظهر والظاهر، فلا تعارض ولا اختلاف بينهما عرفاً حتى يشملهما موضوع الأخبار العلاجية. وثانياً: لو سلّمنا دخولهما فيها موضوعاً، فلا دليل على خروجهما عن حكمها، فلا بدّ من العمل بأخبار العلاج فيهما.

### نقد كلام آخر للشيخ رحمه الله حول النصّ والظاهر

ثمّ إنّ يظهر من الشيخ الأعمش رحمه الله أنّه ذهب إلى فرق آخر بين النصّ والظاهر وبين الأظهر والظاهر، وهو أنّ النصّ والظاهر خارجان عن أخبار العلاج مطلقاً، بخلاف الأظهر والظاهر، فإنّ خروجهما مشروط بأن يكون بينهما جمع مقبول عرفياً [٤٩٣].

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤٠٠

وفيه: أنّ خروج النصّ والظاهر أيضاً مشروط بذلك، وإلّا فلو كان التصرف في الظاهر لأجل النصّ خلاف قانون المحاورة ولم يكن الجمع بينهما عرفياً مقبولاً يكونان من المتعارضين، ولا بدّ من العمل بأخبار العلاج فيهما، فالميزان الكلي في الخروج هو كون الجمع مقبولاً عرفياً، فقولته: «صلّ في الحمام» و«لا تصلّ في الحمام» من المتعارضين، مع أنّ الأول نصّ في الرخصة والمشروعية، والثاني ظاهر في الحرمة وعدم المشروعية، لكنّ الجمع بينهما ليس بمقبول عقلائي، فاللازم للفقهاء مراعاة مقبولية الجمع عرفياً وكونه على قانون المحاورات في محيط التشريع والتقنين، لا الأخذ بما قيل من حمل الظاهر على النصّ، فإنّه لم يرد فيه آية أو رواية. ثمّ ينبغي التكلّم هاهنا حول الموارد التي تكون خارجة عن تحت أخبار العلاج أو قيل بخروجها، لكونها إمّا من قبيل النصّ والظاهر أو من قبيل الأظهر والظاهر.

والبحت المفصل الجامع هنا ما ذكره المحقق النائيني رحمه الله.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤٠١

### ما ادعى كونه من قبيل النصّ والظاهر

### فيما إذا كان لأحد العامين من وجه قدر متيقن في مقام التخاطب

فمن الموارد التي قال بكونها من قبيل النصّ والظاهر: ما إذا كان بين الدليلين عموم من وجه وكان لأحدهما قدر متيقن في مقام التخاطب، لكنّه لم يصل إلى حدّ الانصراف [٤٩٤]، مثلاً إذا قال: «أكرم العلماء» ثمّ قال: «لا تكرم الفساق» وعلم من حاله أنّه يبغض فساق العلماء ويكرههم أشدّ كراهة من فساق غيرهم، فيصير فساق العلماء متيقن الاندراج تحت قوله: «لا تكرم الفساق» فيكون نصّاً فيهم، وقوله: «أكرم العلماء» يشملهم بنحو الظهور [٤٩٥].

وأجاب عنه سيّدنا الاستاذ الأعظم الإمام «مدّ ظلّه» بثلاثة أوجه، لكن غير

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤٠٢

الأخير منها مبنائي.

والجواب المتين الذي لا يكون مبنائياً ما ذكره بقوله:

إن اريد بتيقن الاندراج: العلم الفعلي بإرادة المتكلّم من قوله: «لا- تكرم الفساق» العلماء منهم كما هو ظاهر كلامه فهذا العلم الفعلي ملازم للعلم الفعلي بعدم إرادته العلماء الفساق من قوله: «أكرم العلماء» فحينئذ يخرج المقام من باب التعارض جزماً ولا يكون من قبيل تعارض النصّ والظاهر، فإنّه بعد العلم الفعلي بمراد المولى من الدليلين خرج المورد عن الجمع في مدلولهما كما لا يخفى.

وإن اريد به العلم التقديري، بمعنى أنّه إن أراد بقوله: «لا- تكرم الفساق» حرمة إكرام الفاسق الجاهل فهو أراد الفاسق العالم بطريق

أولى، وإن لم يرد الفاسق العالم لم يرد الفاسق الجاهل بطريق أولى أيضاً، ولا يمكن التفكيك بينهما بأنه حرّم إكرام الفاسق الجاهل دون العالم، فلا محالة يكون بينهما ملازمة، فإما أنه حرّم إكرامهما أو لم يحرم إكرامهما، ففيه: [٤٩٦] أن الملازمة بين حرمة إكرام الفاسق العالم وبين حرمة إكرام الفاسق الجاهل توجب أن يكون قوله: «لا تكرم الفساق» بجميع مدلوله معارضاً لقوله: «أكرم العلماء» لا في خصوص مادة الاجتماع، فلا ينحصر طريق رعاية الملازمة فيما ذهبتم إليه من الأخذ بقوله: «لا تكرم الفساق» بجميع مدلوله، لإمكان رعايتها بطرحه بجميع مدلوله أيضاً [٤٩٧].

هذا حاصل كلام سيدنا الاستاذ «مدّ ظله» وإن لم يكن بهذا الوضوح.

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤٠٣

### فيما إذا كان التخصيص في أحد المتعارضين مستهجناً

ومنها: ما إذا كانت أفراد أحد العامين من وجه بمرتبة من القلة بحيث لو خصص بما عدا مورد الاجتماع مع العام الآخر يلزم التخصيص المستهجن، بخلاف العام الآخر المعارض له، فيجمع بينهما بتخصيص ما لا يلزم منه التخصيص المستهجن وإبقاء ما يلزم منه ذلك على حاله، لأنّ العام يكون نصّاً في المقدار الذي يلزم من خروجه عنه التخصيص المستهجن [٤٩٨].

وفيه أولاً: أن استهجان التخصيص أمر عقلي لا يرتبط بمقام دلالة الدليل، وإلّا كان كلّ عام - وإن لم يكن له معارض - ذا دالتين: دلالة نصّية بالنسبة إلى المقدار الذي يستلزم تخصيصه فيه تخصيصاً مستهجناً [٤٩٩]، ودلالة ظهورية بالنسبة إلى ما زاد على ذلك المقدار [٥٠٠]، وما سمعنا بهذا في كلام أحد منهم.

وثانياً: أن الفرار من الاستهجان لا ينحصر فيما ذكرتم، لإمكان أن يقال: إن العام الذي يستلزم تخصيصه في مادة الاجتماع تخصيصاً مستهجناً يكون بجميع مدلوله معارضاً للعام الآخر، لأجل الملازمة بين إرادة مادتي الافتراق والاجتماع وعدم إمكان التفكيك بينهما كالمورد السابق [٥٠١]، فإما أن نأخذ بجميع مدلوله كما ذهبتم إليه، أو نتركه بجميع مدلوله، فلا ينحصر طريق الفرار من الاستهجان فيما ذكرتم.

اصول الشريعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤٠٤

### في ورود أحد المتعارضين مورد التحديدات

ومنها: ما إذا كان أحد الدليلين وارداً مورد التحديدات [٥٠٢] والأوزان والمقادير والمسافة ونحو ذلك، فإن وروده في هذه الموارد يوجب قوة الظهور في المدلول بحيث يلحقه بالنص، لعدم تطرّق المسامحة في هذه الامور، فيقدّم على غيره عند التعارض، فإذا قال مثلاً: «الطواف سبعة أشواط» يكون نصّاً في معناه، لعدم قبوله المسامحة بكونه أقلّ من سبعة أشواط أو أكثر، فيقدّم على دليل آخر يعارضه ولم يشتمل على هذه الخصوصية [٥٠٣].

وفيه أولاً: أن عدم تطرّق التسامح لا يختصّ بهذه الأدلة، فإنّ الملاحة في موضوع كلّ دليل - سواء كان وارداً مورد التحديدات والأوزان ونحوهما أم لا - هو نظر العرف الدقّي، لا المسامحة كما عرفت مراراً.

وثانياً: أنه قد يختلف المقادير أيضاً، ألا ترى أن تحديد الكثر بالإناء الذي كان كلّ من أطرافه الثلاثة ثلاثة أشبار ونصف شبر يقبل الاختلاف؟

لاختلاف الشبر المتوسط بالنسبة إلى الأفراد، ولأجل هذا رأى الفقهاء أن تحديده بالأشبار مخالف لتحديده بالوزن.

فورود دليل في هذه الموارد لا يوجب كونه نصّاً في معناه.

## في ورود أحد المتعارضين في مورد الاجتماع

ومنها: ما إذا كان أحد العامين من وجه وارداً في مورد الاجتماع مع العام الآخر، كما إذا ورد قوله: «كل مسكر حرام» جواباً عن سؤال حكم الخمر،

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤٠٥

وورد أيضاً ابتداءً قوله: «لا بأس بالماء المتخذ من التمر» فإن النسبة بين الدليلين وإن كانت هي العموم من وجه إلماً أنه لا يمكن تخصيص قوله: «كل مسكر حرام» بما عدا الخمر، فإنه لا يجوز إخراج المورد، لأن الدليل يكون نصاً فيه، فلا بد من تخصيص قوله: «لا بأس بالماء المتخذ من التمر» بما عدا الخمر [٥٠٤].

أقول: إن كان الخمر خصوص المسكر المتخذ من العنب فلا يرتبط المثال بالمقام، لعدم دخوله في قوله: «لا بأس بالماء المتخذ من التمر» فلا يكون مورد السؤال مورد الاجتماع بين العامين من وجه.

وإن كان خصوص المسكر المتخذ من التمر أو أعم منه ومن المتخذ من العنب فهو مما نحن فيه.

ولا يتم ما ذهب إليه المحقق النائيني رحمه الله إلاً على الفرض الأول، أعني كونه خصوص المسكر المتخذ من التمر، بخلاف الفرض الثاني، فإنه إن كان مورد السؤال ذا موردين فلا يكون العام نصاً إلاً في القدر المتيقن منهما، فإذا قال المولى: «لا تكرم الفساق» ثم سأله العبد عن إكرام الفقهاء فأجاب بقوله:

«أكرم كل عالم» فهو لا يكون نصاً في جميع مورد السؤال، بل في خصوص القدر المتيقن منه، وهو الفقهاء العدول، والمقام أيضاً من هذا القبيل.

وبعبارة أخرى: كما أن بين قوله: «كل مسكر حرام» وبين قوله: «لا بأس بالماء المتخذ من التمر» عموماً من وجه، فكذلك بين مورد السؤال وبينه أيضاً عموم من وجه، لأن الخمر الذي هو مورد السؤال أعم من أن يكون متخذاً من التمر أو من العنب، والماء المتخذ من التمر أيضاً أعم من أن يكون خمراً أو

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤٠٦

غير خمر، فلا يكون دلالة قوله: «كل مسكر حرام» الوارد مورد الخمر أقوى من أن يقول: «كل خمر حرام» وهذا [٥٠٥] لا يقدم على قوله: «لا بأس بالماء المتخذ من التمر» في مورد الاجتماع، لعدم كونه نصاً فيه، فكذلك قوله: «كل مسكر حرام».

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤٠٧

## ما ادعى كونه من قبيل الأظهر والظاهر

### البحث حول تعارض العام مع المطلق

ومن الموارد التي قيل بكونها من قبيل الأظهر والظاهر: تعارض العام الاصولي [٥٠٦] مع المطلق الشمولي [٥٠٧]، كما إذا قال: «أكرم كل عالم» ثم قال: «لا تكرم الفاسق».

## كلام الشيخ والمحقق النائيني في المسألة

فقال الشيخ الأعظم الأنصاري [٥٠٨] والمحقق النائيني [٥٠٩] بتقدم العام على المطلق في مادة الاجتماع، لكونه أظهر منه.



وخالف فيه المحقق الخراساني [٥١٠] والحائري اليزدي [٥١١].  
 واستدل الشيخ والنائني ٠ بأن دلالة العام على العموم بالوضع،  
 اصول الشيعه لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤٠٨  
 فلا تتوقف على شيء، بخلاف المطلق، فإن دلالاته على الإطلاق والشمول تتوقف على مقدمات الحكمة ومنها عدم البيان على التقييد،  
 والعام يصلح لأن يكون بياناً، فالتقييد مقدم على التخصيص عند دوران الأمر بينهما.

### نقد ما أفاده الشيخ والنائني رحمهما الله في المقام

وفيه: أن جريان أصالة العموم أيضاً متوقف على عدم البيان على التخصيص إذا كان المتكلم في مقام التشريع والتقنين، لما جرى عليه  
 بناء المقتنين من جعل القوانين بنحو الكلّي ثم بيان مخصّصات منفصلة، فأصالة العموم أيضاً معلقة على عدم البيان على التخصيص،  
 والمطلق يصلح لأن يكون بياناً عليه، فأين الأظهرية والظاهرية في المقام!؟

### الحق في وجه تقدّم العام على المطلق

نعم، لنا طريق آخر لإثبات تقدّم العموم على الإطلاق، وهو أنه ليس لنا هاهنا دليلان لفظيان، بل دليل لفظي واحد، وهو العام [٥١٢]،  
 وأما المطلق فلا يدل بلفظه على الإطلاق كما سيظهر.

توضيح ذلك يحتاج إلى بيان ما يستفاد منه العموم والإطلاق ابتداءً، ثم المقايسة بينهما، فنقول:

إذا قال: «أكرم كلّ عالم» فلفظ «عالم» يدل على الطبيعة فقط، والعموم مستفاد من لفظه «كلّ» فإنّها تدلّ على تكثّر مدخولها، وهو  
 «العالم» وحيث إنّ الطبيعة لا يعقل أن تكون متكرّرة فلا محالة يكون التكرّر بلحاظ أفرادها،

اصول الشيعه لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤٠٩

لكن بما هم موصوفون بهذا الوصف، فكأنّه قال: «أكرم زيدا من حيث هو عالم» و «أكرم عمراً من حيث هو عالم» وهكذا.  
 فالعموم يستفاد من لفظه «كلّ» فهو دليل لفظي.

فإذا ورد عقبيه: «لا تكرم الفسّاق من العلماء» كان التعارض بين الدليلين اللفظيين، لكن تخصيص العمومات حيث كان متعارفاً في مقام  
 التقنين كان التعارض بينهما بدوياً زائلاً بالتأمل والدقّة.

هذا بالنسبة إلى العموم.

وأما المطلق فدلالته على الإطلاق إنّما تكون بتوسط مقدمات الحكمة، فإذا قال: «أعتق الرقبة» فلا يدل بلفظه على أزيد من وجوب عتق  
 طبيعة الرقبة، وأما أنّه لا فرق بين الرقبة المؤمنة والكافرة فهو مستفاد من حكم العقل بأنّ المولى الحكيم المرید المختار الذي هو في  
 مقام بيان تمام مراده لو أراد الرقبة المؤمنة لبيّنه لا محالة، فلا بدّ من أن يكون مراده طبيعة الرقبة من دون دخل الإيمان في مراده، وهذا  
 هو الذي يعبر عنه ب «مقدمات الحكمة».

فلفظه «الرقبة» لا تكون ناظرة إلى الأفراد أصلاً، فإنّ ماهية «الإنسان» وهي الحيوان الناطق غير أفرادها.

نعم، هي متّحدة مع الأفراد ومنطبقه عليها، لكن مقام الاتحاد والانطباق غير مقام الدلالة، فلا يمكن القول بدلالة قوله: «أعتق الرقبة»  
 على عدم الفرق بين الفرد المؤمن منها وبين الكافر.

إذا عرفت ذلك فنقول: إنّ احتجاج العبد في المطلق لما كان متقوماً بجعل الطبيعة بنفسها موضوعاً وعدم ذكر قيد لها يكون أمر هذا

## الاحتجاج إلى

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤١٠

زمان ورود القيد، فإذا ورد ينتهي احتجاجه ويرتفع موضوعه، فتقدم العام على المطلق في مورد الاجتماع إنما هو لكون العام غاية لاحتجاج العقلاء بالإطلاق، لكونه بياناً للقيد، لأنّ البيان لا يلزم أن يكون بنحو الخصوص، فكما أنه إذا قال: «أعتق الرقبة» ثم قال: «لا تعتق الرقبة الكافرة» يكون الثاني قيداً للأول، فكذلك إذا قال: «لا تكرم الفاسق» ثم قال: «أكرم كل عالم» لأنه - حيث كان لفظه «كل» - دالّة على التكثير - يشمل جميع أفراد العالم، سواء كانوا عدولاً أم فساقاً، فهو يكون في مورد الاجتماع بمنزلة أن يقال: «أكرم العلماء الفساق».

وبالجملة: حيث إنّ الإطلاق لا يكون دليلاً لفظياً، بل هو مستفاد من مقدمات الحكمة التي منها عدم البيان على القيد، يكون العام الذي هو دليل لفظي صالح لتقييده مقدماً عليه في مادة الاجتماع.

فجعلهما من قبيل الأظهر والظاهر - كما اعتقده الشيخ والمحقق النائيني<sup>٥٠</sup> - لا يتم، لأنّ الظهور من أوصاف الدلالة اللفظية، فلا يتقوم بالإطلاق الذي ليس بدليل لفظي.

ومما ذكرنا يتضح أمران:

### تقدم المفهوم اللفظي على الإطلاق

أحدهما: أنه لو قلنا بثبوت المفهوم لبعض الجمل ووقع التعارض بين مفهومين، فإن كان ثبوت المفهوم في أحدهما بالإطلاق وفي الآخر بالدلالة اللفظية [٥١٣]،

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤١١

يقدم المفهوم اللفظي على الإطلاق، لعدم الفرق فيما ذكرنا من تقييد الإطلاق بالدليل اللفظي بين كونهما منطوقى الدليلين أو مفهوميهما.

### عدم دلالة المطلق على الشمول

الثاني: أنه ليس الإطلاق عندنا على قسمين: شمولى وبدلى، لعدم وجود لفظ دالّ على التكثر فيه كما في العموم، فلا يدلّ على الشمول أصلاً، لكن لو فرضنا كونه على قسمين فلا يكون الإطلاق الشمولى مقدماً على البدلى عند التعارض في مورد الاجتماع، فلو قال: «أعتق الرقبة» ثم قال: «لا خير في كافر» استقرّ التعارض بينهما في الرقبة الكافرة من دون أن يقيّد أحدهما بالآخر، وذلك لأنّ الطريق إلى الإطلاق في كليهما واحد، وهو تمامية مقدمات الحكمة، وإن كان نتيجتها في أحدهما الشمول وفي الآخر البدلية، فليس المطلق الشمولى بلفظه دالّاً على الإطلاق حتّى يقدم على الإطلاق البدلى.

### دوران الأمر بين التخصيص والنسخ

ومنها [٥١٤]: ما إذا دار الأمر بين التخصيص والنسخ.

وقبل الورود في البحث لابدّ من ذكر إشكال هاهنا وجوابه:

أما الإشكال: فهو أنه يشكل تخصيص الكتاب والسنة النبوية بالخصوصات الصادرة عن الأئمة عليهم السلام [٥١٥] فإنها صادرة بعد حضور وقت العمل بعموماتها، وتأخير البيان عن وقت الحاجة قبيح، فكيف حمل الفقهاء هذه الأخبار على التخصيص؟!  
اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤١٢

### نظريّة الشيخ والمحقّق النائيني والخراساني في دفع الإشكال

وأما دفعه: فذكر الشيخ فيه ثلاثة أوجه [٥١٦]:  
أحدها: أن هذه الخصوصات تكون ناسخة لا مخصّصة.  
ويلزمه جواز نسخ الكتاب بالخبر الواحد الصادر عن الإمام عليه السلام.  
ثمّ استشكل نفسه في هذا الوجه بأنّ كثرة التخصيص بلغت إلى حدّ قيل: ما من عامّ إلّا وقد خصّ، فكيف يحمل هذه الخصوصات الكثيرة الصادرة عنهم عليهم السلام على النسخ؟!  
الثاني: أن هذه الأخبار كاشفة عن أنّ العمومات الصادرة عن النبيّ صلى الله عليه وآله كانت متّصلة بمخصّصات، لكنّ المخصّصات اختفت علينا، فحملها على التخصيص لا يستلزم تأخير البيان عن وقت الحاجة.  
واستشكل نفسه في هذا الوجه أيضاً بعد نقل الرواة العمومات من دون مخصّصات التي كانت متّصلة بها مع كثرة الدواعي إلى ضبط القرائن والمخصّصات المتّصلة واهتمام الرواة إلى حفظها ونقلها، فمن المستحيل عادةً أن تكون مخصّصات متّصلة بعدد المخصّصات المنفصلة وقد خفيت كلّها علينا.  
لكنّ المحقّق النائيني رحمه الله تلقى هذا الوجه بالقبول [٥١٧]، ووجّهه بأنّ كثيراً  
اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤١٣  
من الخصوصات الصادرة عن الأئمة عليهم السلام منقول في كتب العائمة عن النبيّ صلى الله عليه وآله وهذا يكشف عن أنّ العمومات النبوية كانت متّصلة بمخصّصات، ثمّ اختفت المخصّصات علينا [٥١٨].  
الثالث: أنّ تأخير البيان عن وقت الحاجة إنّما يكون قبيحاً فيما إذا صدر العامّ لبيان الحكم الواقعي، ويمكن أن يكون المخاطبون بالعامّ في زمن النبيّ صلى الله عليه وآله مكلفين بحسب الظاهر بالعمل على العموم لمصلحة، مع أنّ المراد به الخصوص واقعاً وتبيّن لنا ذلك بعد صدور الخاصّ في لسان الأئمة عليهم السلام.  
وهذا هو الوجه الذي اختاره الشيخ رحمه الله لدفع الإشكال.  
واختاره المحقّق الخراساني رحمه الله أيضاً حيث قال ما حاصله:  
تأخير البيان عن وقت الحاجة إنّما يكون قبيحاً إذا لم يكن فيه مصلحة أقوى أو في تقديمه مفسدة أقوى، فلم يكن بأس بتخصيص عمومات الكتاب والسنة بالخصوصات الصادرة عن الأئمة عليهم السلام واستكشاف أنّ موردها كان خارجاً عن حكم العامّ واقعاً وإن كان داخلاً فيه ظاهراً [٥١٩].  
وهذا هو الوجه الذي اختاره الشيخ رحمه الله وإن كان يخالفه تعبيراً.  
اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤١٤

والذى يخطر بالبال فى حلّ الإشكال أنّ النبىّ صلى الله عليه وآله يبين جميع أحكام الإسلام، عموماتها ومخصّصاتها، مطلقاتها ومقيّداتها، محكماتها ومتشابهاتها، وجميع ما له دخل فيها، حتّى أُرش الخدش كما فى بعض الأخبار [٥٢٠].

ويشهد عليه أيضاً قوله صلى الله عليه وآله فى حجّة الوداع: «يا أيها الناس والله ما من شىء يقربكم من الجنّة ويباعدكم من النار إلّا وقد أمرتكم به، وما من شىء يقربكم من النار ويباعدكم من الجنّة إلّا وقد نهيتكم عنه» [٥٢١].

فهو صلى الله عليه وآله يبين جميع الأحكام وكتبها علىّ عليه السلام فى صحيفته وأراد تبليغها علىّ الناس، لكنّه عليه السلام صار بعد رسول الله صلى الله عليه وآله مظلوماً فى حقّه ولم يلتفت الناس إلى صحيفته، بل قالوا: حسبنا كتاب الله، وهذا الأمر وإن لم يحتج إلى الإثبات، لتوفّر الدواعى عليه بعد رسول الله صلى الله عليه وآله إلّا أنّ بعض الأخبار يدلّ عليه:

ففى كتاب سليم بن قيس الهلالي أنّه قال: قلت لعلىّ عليه السلام: يا أمير المؤمنين إنى سمعت من سلمان والمقداد وأبى ذر شيئاً من تفسير القرآن ومن الرواية عن النبىّ صلى الله عليه وآله ثمّ سمعت منك تصديق ما سمعت منهم، ورأيت فى أيدي الناس أشياء كثيرة من تفسير القرآن ومن الأحاديث عن النبىّ صلى الله عليه وآله تخالف الذى سمعته منكم، وأتمّ تزعمون أنّ ذلك باطل افترى الناس يكذبون علىّ رسول الله صلى الله عليه وآله متعمّدين، ويفسرون القرآن برأيهم.

قال: فأقبل علىّ فقال لى: «يا سليم، قد سألت، فافهم الجواب، إنّ فى أيدي

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤١٥

الناس حقّاً وباطلاً، وصدقا وكذبا، وناسخاً ومنسوخاً، وخاصّاً وعماماً، ومحكماً ومتشابهاً، وحفظاً ووهماً، وقد كذب علىّ رسول الله صلى الله عليه وآله على عهده حتّى قام فيهم خطيباً فقال: أيها الناس قد كثرت علىّ الكذابة، فمن كذب علىّ متعمّداً فليتبوأ مقعده من النار، ثمّ كذب عليه من بعده حين توفى رحمة الله علىّ نبيّ الرحمة وصلىّ الله عليه وآله، وإتما يأتيك بالحديث أربعة نفر ليس لهم خامس:

رجل منافق مُظهر للإيمان، متصنّع بالإسلام، لا يتأثم [٥٢٢] ولا يتحرّج [٥٢٣] أن يكذب علىّ رسول الله صلى الله عليه وآله متعمّداً، فلو علم المسلمون أنّه منافق كذاب لم يقبلوا منه ولم يصدّقوه، ولكنهم قالوا: هذا صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسمع منه وهو لا يكذب ولا يستحلّ الكذب علىّ رسول الله صلى الله عليه وآله وقد أخبر الله عن المنافقين بما أخبر، ووصفهم بما وصفهم، فقال الله عزّ وجلّ: «وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ وَإِنْ يَقُولُوا تَسْمِعُ لِقَوْلِهِمْ» [٥٢٤] ثمّ بقوا بعده، وتقربوا إلى أئمّة الضلال والدعاه إلى النار بالزور والكذب والنفاق والبهتان، فولّوهم الأعمال وحملوهم على رقاب الناس وأكلوا بهم من الدنيا، وإتما الناس مع الملوك فى الدنيا [٥٢٥] إلّا من عصم الله، فهذا أوّل الأربعة.

ورجل سمع من رسول الله صلى الله عليه وآله شيئاً فلم يحفظه على وجهه ووهم فيه ولم يتعمّد كذباً، وهو فى يده يرويه ويعمل به ويقول: أنا سمعته من رسول الله صلى الله عليه وآله فلو علم المسلمون أنّه وهم لم يقبلوا، ولو علم هو أنّه وهم فيه لرفضه.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤١٦

ورجل ثالث سمع من رسول الله صلى الله عليه وآله شيئاً أمر به ثمّ نهى عنه وهو لا يعلم، أو سمعه نهى عن شىء ثمّ أمر به وهو لا يعلم، حفظ المنسوخ ولم يحفظ الناسخ، فلو علم أنّه منسوخ لرفضه، ولو علم المسلمون أنّه منسوخ إذ سمعوه لرفضوه.

ورجل رابع لم يكذب علىّ الله ولا علىّ رسوله، بغضاً للكذب، وتخوّفاً من الله، وتعظيماً لرسوله صلى الله عليه وآله ولم يوهم، بل حفظ ما سمع على وجهه، فجاء به كما سمعه، ولم يزد فيه ولم ينقص، وحفظ الناسخ من المنسوخ، فعمل بالناسخ ورفض المنسوخ، وأنّ أمر رسول الله صلى الله عليه وآله ونهيه مثل القرآن: ناسخ ومنسوخ، وعمام وخاصّ، ومحكم ومتشابه، وقد كان يكون من رسول الله صلى الله عليه وآله الكلام له وجهان: كلام خاصّ، وكلام عامّ، مثل القرآن، يسمعه من لا يعرف ما عنى الله به وما عنى به رسول الله صلى الله عليه وآله، وليس كلّ أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله كان يسأله، فيفهم... وكنت أدخل على رسول الله صلى

الله عليه وآله كل يوم دخله وفي كل ليلة دخله، فيخلىني فيها أدور معه حيث دار، وقد علم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله أنه لم يكن يصنع ذلك بأحد من الناس غيري، وربما كان ذلك في منزلي، يأتيني رسول الله صلى الله عليه وآله، فإذا دخلت عليه في بعض منازل خلا بي وأقام نساءه، فلم يبق غيري وغيره، وإذا أتاني للخلوة في بيتي لم تقم من عندنا فاطمة ولا أحد من ابني، وكنت إذا سألته أجابني وإذا سكت أو نفدت مسألي ابتدأني، فما نزلت عليه آية من القرآن إلّا أقرأنيها وأملاها عليّ، فكتبها بخطي، ودعا الله أن يفهمني إياها ويحفظني، فما نسيت آية من كتاب الله منذ حفظتها، وعلمني تأويلها، فحفظته، وأملاه عليّ، فكتبته، وما ترك شيئاً علمه الله من حلال وحرام، أو أمرٍ ونهي، أو طاعه ومعصية، كان أو يكون إلى يوم القيامة إلّا وقد علمنيه

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤١٧

وحفظته ولم أنس منه حرفاً واحداً [٥٢٦]. الحديث.

أقول: والعلماء وإن اختلفوا في سند الكتاب إلى سليم بن قيس [٥٢٧]، إلّا أنّ الكشي اعتمد عليه، على أنّ آثار الصدق تلوح من متن الرواية.

وبالجملة: يستفاد من غير واحد من الروايات أنّ النبي صلى الله عليه وآله بين جميع الأحكام، فالمخصّصات الصادرة عن الأئمة عليهم السلام كلّها صدرت قبلهم من قبل النبي صلى الله عليه وآله، فلا إشكال في تخصيص الكتاب أو السنّة النبويّة بها.

وهذا وإن كان يشبه الوجه الثاني المتقدّم من الشيخ رحمه الله الذي اختاره المحقّق النائيني، إلّا أنّه يخالفه في بعض الجهات:

منها: أنّ قضيه ما ذكرنا أنّ جميع الأحكام الصادرة عن الأئمة عليهم السلام صدرت قبلهم عن النبي صلى الله عليه وآله، لا المخصّصات فقط.

ومنها: أنّه لا دليل على كون جميع المخصّصات متّصلةً بعموماتها في كلامه صلى الله عليه وآله، فلعلّها كان بعضها أو جميعها منفصلةً عنها، لكنّها صدرت قبل حضور وقت العمل بالعمومات.

إذا عرفت هذا فلنرجع إلى أصل البحث، وهو دوران الأمر بين النسخ والتخصيص، فنقول:

### تحرير محلّ النزاع في الدوران بين النسخ والتخصيص

إنّ محلّ البحث إنّما يكون فيما إذا أمكن كلّ منهما وتحقّق شرائط كليهما، وأمّا إذا دلّ دليل على عدم إمكان أحدهما لفقد شرطه فهو خارج عن محلّ الكلام.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤١٨

فما أفاده المحقّق النائيني رحمه الله، من أنّ التخصيص مقدّم على النسخ عند الدوران، واستدلّ عليه بأنّه إذا قال: «أكرم العلماء» ثمّ قال: «لا- تكرم الفساق من العلماء» يتوقّف النسخ على ثبوت حكم العامّ لما تحت الخاصّ من الأفراد، ومقتضى ما تقدّم [٥٢٨] من حكومة أصالة الظهور في طرف الخاصّ على أصالة الظهور في طرف العامّ هو عدم ثبوت حكم العامّ لأفراد الخاصّ، فيرتفع موضوع النسخ، فاسد [٥٢٩].

لأنّه خارج عن محلّ النزاع، لتعيّن التخصيص عند ارتفاع موضوع النسخ، لفقد شرطه، فلا يدور الأمر بينهما.

على أنّا نمنع كون المخصّص قرينه على التصرف في العامّ، كما عرفت [٥٣٠].

أضف إلى ذلك: أنّ حكومة أصالة الظهور في طرف الخاصّ على أصالة الظهور في طرف العامّ - على فرض صحّتها - مبيّنة على التخصيص الذي هو أوّل الكلام، إذ لا وجه للحكومة بناءً على النسخ.

فلو سلّم كون الخاصّ قرينه على التصرف في العامّ وكون أصالة الظهور في القرينة حاكمه على أصالة الظهور في ذبيها، لا ينطبق هذا

الكلام على المقام، لعدم إحراز كون الدليل الثاني مخصصاً للأول.

### صور دوران الأمر بين النسخ والتخصيص

إذا عرفت هذا فاعلم أن لمحل النزاع ثلاثة موارد:

الأول: ما إذا صدر العام بعد صدور الخاص وحضور وقت العمل

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤١٩

به [٥٣١]، فالأمر حينئذٍ دائر بين كون الخاص مخصصاً للعام وبين كون العام ناسخاً للخاص.

الثاني: ما إذا انعكس الأمر، فالأمر دائر بين كون الخاص مخصصاً للعام وبين كونه ناسخاً له بناءً على ما ذهب إليه الشيخ رحمه الله من إمكان إرادة العموم من العام المتقدم ظاهراً مع أن الحكم الواقعي يدور مدار الخاص المتأخر. الثالث: ما إذا شك في المتقدم منهما، فلو كان الخاص متقدماً على العام لكان منسوخاً به [٥٣٢]، ولو كان متأخراً عنه لكان مخصصاً له [٥٣٣].

ولابد قبل بيان الحق في هذه الصور الثلاث من ذكر نكتته، وهي أن التخصيص يكون في مقابل العموم الأفرادي، فهو يدل على أن مورد الخاص لم يكن مراداً جدياً أصلاً، بخلاف النسخ، فإنه يقابل استمرار الدليل المنسوخ مع كون مورد النسخ مراداً جدياً قبل صدوره.

والاستمرار تارة: يستفاد من إطلاق الدليل، واخرى: من كونه بنحو القضية الحقيقية، وثالثة: من دليل لفظي آخر، كقوله:

«حلال محمد حلال أبداً إلى يوم القيامة، وحرامه حرام أبداً إلى يوم القيامة» [٥٣٤].

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤٢٠

### حكم ما إذا صدر الخاص بعد حضور وقت العمل بالعام

فإذا كان الخاص صادراً بعد حضور وقت العمل بالعام [٥٣٥]، واستفيد الاستمرار في العام من الإطلاق، فربما يتوهم أن النسخ مقدم على التخصيص، لأنه في الواقع تقييد للإطلاق، فالأمر دائر واقعاً بين تخصيص العموم الأفرادي وتقييد الإطلاق الأزمانى، وقد عرفت أن التقييد مقدم على التخصيص إذا دار الأمر بينهما [٥٣٦]، فلا بد في المقام من القول بتقدم النسخ على التخصيص.

ولكن الحق عدم تقدم واحد منهما على الآخر، وذلك لأن ما ذكرناه من تقديم التقييد على التخصيص إنما هو في فرض تعارض العموم والإطلاق، كما إذا قال: «أكرم العلماء» ثم قال: «لا تكرم الفاسق» فإنهما يتعارضان في مورد الاجتماع، والمقام ليس كذلك، لعدم التعارض بين عموم «أكرم العلماء» وبين إطلاقه الأزمانى، غاية الأمر أن هاهنا دليلاً آخر - أعنى «لا تكرم الفاسق من العلماء» - وأمره دائر بين تخصيص العموم الأفرادي وتقييد الإطلاق الأزمانى المعبر عنه بالنسخ، فإنه صالح لكل منهما [٥٣٧].

ولا يجرى هاهنا ما ذكرناه في تلك المسألة من كون العام بياناً للمطلق، فينتهى أمره بعد صدور العام، بخلاف العكس، فإنه لا تعارض بينهما في المقام حتى يقال بكون العام بياناً للمطلق.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤٢١

وقد يتوهم أن التخصيص مستلزم للتصرف في المطلق أيضاً، بخلاف النسخ، فالنسخ مقدم على التخصيص، لعدم استلزامه إلتصافاً واحداً واستلزام التخصيص تصرفين: أحدهما في العموم الأفرادي، والآخر في الإطلاق الأزمانى.



وفيه: أن التخصيص يرفع موضوع الإطلاق، لأنه يتصرف فيه، فهو أيضاً لا يستلزم إلّا تصرفاً واحداً، وهو خروج مورد الخاص عن تحت العموم الأفرادى واقعاً من أول الأمر، فلا يشمله دليل العام بحسب الإرادة الجدئية حتى يعقد له بالنسبة إليه إطلاق. وقد يتوهم تقدم التخصيص على النسخ، لأن العلم الإجمالي بكون الخاص المتأخر إما مخصّصاً وإما ناسخاً ينحلّ إلى علم تفصيلي وشكّ بدوي، لأنّ المولى إذا قال: «أكرم العلماء» ثمّ قال بعد حضور وقت العمل به: «لا تكرم الفساق من العلماء» نعلم تفصيلاً بعدم وجوب إكرام العالم الفاسق من حين صدور الخاص، ونشكّ في وجوبه فيما بين صدور العام وصدور الخاص، لأنّ الخاص إن كان ناسخاً للعام كان العالم الفاسق واجب الإكرام في تلك البرهة من الزمان، وإن كان مخصّصاً له فلا. فالخاص وإن كان أمره دائراً بين كونه مخصّصاً للعام وبين كونه ناسخاً له، إلّا أنّه يتولّد من هذا العلم الإجمالي علم تفصيلي متعلّق بعدم وجوب إكرام الفساق من العلماء بعد صدور الخاص، وشكّ بدوي متعلّق بوجوب إكرامهم وعدمه فيما بين صدور العام والخاص، فيجرب أصالة البراءة واستصحاب عدم الوجوب، وهذا مقتضى التخصيص، فإنّ مقتضى النسخ وجوب إكرامهم فيما بين صدور العام والخاص.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤٢٢

إن قلت: لا يجزى هاهنا أصالة البراءة والاستصحاب، لأنّ جريان الاصول مشروط بتحقق ثمره عمليته، وهي منتفية هاهنا. قلت: يكفي في الأثر ما يترتب على مجرى الأصل بنحو النذر، فلو نذرنا تصدق درهم إذا كان إكرام العالم الفاسق واجباً ولو في يوم، وأجرينا أصالة البراءة من وجوب إكرامه أو استصحاب عدم وجوبه فيما بين صدور العام والخاص لكفى في انتفاء وجوب التصدق. وفيه: أنّ العلم الإجمالي إذا كان واقعياً لا يعقل أن ينحلّ إلى علم تفصيلي وشكّ بدوي متولدين منه، فإنّه يستلزم رافعيته الشيء لنفسه، وهو غير معقول.

وبعبارة أخرى: إن كان العلم الإجمالي تخيلياً [٥٣٨]، فهو خارج عن محلّ الكلام، فإنّ البحث إنّما يكون في الدوران بين التخصيص والنسخ حقيقة، وإن كان حقيقياً فلا يعقل أن يتولّد منه شيء يوجب انحلاله، لاستحالة رافعيته الشيء لنفسه. نعم، لو قلنا بإمكان انحلاله كذلك فالانصاف أنّ هذا وجه حسن لتقديم التخصيص على النسخ في صورة تأخر صدور الخاص عن العام، فصحة هذا الوجه وعدمها مبناي.

ويمكن المناقشة فيه على فرض تسليم المبنى - أعني انحلال العلم الإجمالي - أيضاً، لأنّ إكرام العالم الفاسق قبل صدور الخاص كان واجباً قطعاً إما ظاهراً وإما واقعاً، فلا يجزى أصالة البراءة منه أو استصحاب عدمه [٥٣٩].

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤٢٣

هذا كلّه فيما إذا استفيد الاستمرار الزماني في العام من الإطلاق.

وأما إذا استفيد من القضية الحقيقية فالنسخ يرجع إلى نحو من التخصيص أيضاً، فإنّه إذا قال: «أكرم العلماء» وقلنا: معناه: «كلّ من وجد في الخارج في طول الزمان وتصف بكونه عالماً يجب إكرامه» فله عموم أفرادى، وعموم أزماني مستفاد من القضية الحقيقية، فلو قال عقيبه: «لا تكرم الفساق من العلماء» يدور أمره بين تصرفه في العموم الأفرادى وبين تصرفه في العموم الأزماني، فإن قلنا بتقدم قلّة التصرف على كثرته كان النسخ مقدّماً على التخصيص، فإنّه تصرف في العام من زمان صدور الخاص، بخلاف التخصيص الذي هو تصرف فيه من أول الأمر، أي من زمان صدور العام، وإلّا فلا ترجيح بينهما.

وأما إذا استفيد الاستمرار من نحو قوله: «حلال محمّد صلى الله عليه وآله حلال أبداً إلى يوم القيامة، وحرامه حرام أبداً إلى يوم القيامة» فلنا أدلّة ثلاثه لفظية: أحدها: «إكرام كلّ عالم حلال» مثلاً، ثانيها: «حلال محمّد صلى الله عليه وآله حلال إلى يوم القيامة» [٥٤٠]، ثالثها: «إكرام العالم الفاسق حرام» وأمر الأخير دائر بين تصرفه في الصغرى [٥٤١] وتصرفه في الكبرى [٥٤٢]، فإن قلنا بإفاده المصدر المضاف العموم كان الدليل الثاني أيضاً عامّاً ومفاده «كلّ حلال محمّد صلى الله عليه وآله حلال أبداً إلى يوم القيامة»



وكلّ حرامه حرام أبداً إلى يوم القيامة» فيرجع النسخ أيضاً إلى التخصيص، ولا ترجيح بين التخصيصين، إلا إذا قلنا بتقدم ما هو أقلّ تصرّفاً، فيقدم

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢٢٤

النسخ، وإن لم نقل بإفادته العموم كان الدليل الثاني من حيث الموضوع [٥٤٣] مطلقاً، فأمر الخاصّ في الواقع دائر بين التخصيص والتقييد، ولا ترجيح بينهما، لعدم كون المقام من الموارد التي يقدم فيها التقييد على التخصيص كما عرفت [٥٤٤]، فلا ترجيح بين النسخ والتخصيص.

هذا كله فيما إذا تقدّم العامّ على الخاصّ.

### حكم ما إذا صدر العام بعد حضور وقت العمل بالخاص

وأما إذا كان متأخراً عنه ودار الأمر بين كونه ناسخاً للخاصّ وبين كون الخاصّ مخيّراً له، فلا بدّ من الحكم بتقدم التخصيص على النسخ [٥٤٥]، سواء كان الدليل على الاستمرار الزماني في الخاصّ هو الإطلاق، أو كونه بنحو القضية الحقيقيّة، أو مثل قوله: «حلال محمّد صلى الله عليه وآله حلال أبداً إلى يوم القيامة وحرامه حرام أبداً إلى يوم القيامة».

أما على الأوّل: فلما تقدّم [٥٤٦] من أنّ التحقيق في وجه تقدّم الخاصّ على العامّ عدم التنافي بينهما عرفاً إذا صدرا في مقام التقنين والتشريع، سواء كانا متساويين في الظهور أو كان الخاصّ أظهر من العامّ أو بالعكس، فإذا قال: «لا تكرم الفساق من العلماء» ثمّ قال بعد اسبوع: «أكرم كلّ عالم» فلا يرى العرف بينهما تعارضاً أصلاً، ولا يعمّهما الأخبار الواردة في المتعارضين والمختلفين.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢٢٥

فدعوى تقدّم النسخ على التخصيص في المقام، لدوران الأمر واقعاً بين تقييد الخاصّ بالعامّ وتخصيص العامّ بالخاصّ، وقلنا بتقدم التقييد على التخصيص عند الدوران بينهما، ممنوعة، بأنّ تقدّم التقييد على التخصيص إنّما يكون فيما إذا كان بينهما تعارض، كالعالمين من وجه، فإذا قال: «أكرم العلماء» وقال أيضاً: «لا تكرم الفاسق» يتعارضان في مادّة الاجتماع، ويقدم العامّ على المطلق، لكونه بياناً له وقاطعاً لصحّة احتجاج العبد به كما تقدّم [٥٤٧]، ولولاه لرجعنا في مورد الاجتماع إلى أخبار العلاج، بخلاف العموم والخصوص المطلقين، إذ لا تعارض بينهما عرفاً في وعاء التقنين.

ومنه ظهر وجه تقدّم التخصيص على النسخ على تقدير استفادة الاستمرار من كون الخاصّ قضية حقيقيّة، فإنّ القضية الحقيقيّة - كما عرفت آنفاً - تدلّ على الاستمرار بنحو من العموم، فإذا كان الخاصّ الدالّ بالإطلاق على الاستمرار مخيّراً للعامّ فالخاصّ الدالّ بالعموم عليه يكون مخيّراً له بطريق أولى، فإنّه دليل لفظي، فهو أقوى من الإطلاق الذي ليس كذلك.

وبعبارة أخرى: إذا كان قوله: «لا تكرم الفساق من العلماء» قضية حقيقيّة كان معناه: «كلّ من وجد في الخارج وتّصف بكونه عالمياً فاسقاً يحرم إكرامه» فكأنّه قال: «يحرم إكرام العالم الفاسق في هذا الاسبوع وفي الاسبوع الآتى وفي الاسبوع الثالث» وهكذا، فهو بلسانه يبيّن حكم ما بعد صدور العامّ بالنسبة إلى العالم الفاسق، فهو أولى بتخصيص العامّ ممّا إذا استفيد استمرار حكم الخاصّ من الإطلاق.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٢٢٦

وهكذا إذا كان الدليل على الاستمرار مثل قوله: «حلال محمّد صلى الله عليه وآله حلال أبداً إلى يوم القيامة إلخ» فإنّه إذا انضمّ إلى الخاصّ المتقدم كان استمرار حكمه بالدليل اللفظي كما هو ظاهر.

هذا تمام الكلام في معلومی التاريخ.

### حكم دوران الأمر بين النسخ والتخصيص في مجهولى التاريخ

وأما مع الجهل بتاريخهما والشك في النسخ والتخصيص الناشئ من الشك في أن الخاص هل ورد بعد حضور وقت العمل بالعام، فيكون ناسخاً له، أو قبل حضوره [٥٤٨]، فيكون مخصصاً له.

فهل يمكن القول بتقدم التخصيص، لغلبته على النسخ وأن الظن يلحق الشيء بالأعم الأغلب؟ أقول: لا، لأن الظن وإن كان يلحق الشيء بالأعم الأغلب، إلا أنه لا دليل على حججه هذا الظن. نعم، يمكن أن يقال: إن العقلاء لا يعتنون باحتمال النسخ في مثل المقام.

توضيح ذلك: أن العقلاء كما لا يعتنون بالاحتمال النادر في مقابل الكثرة - كما في الشبهة غير المحصورة - كذلك لا يعتنون باحتمال النسخ الذى لا يعلم وقوعه في الشريعة إلا في موارد نادرة جداً في مقابل التخصيص الرائج الشائع بمثابة قيل فيه: «ما من عام إلا وقد خص» فملاك عدم الاعتناء بالاحتمال النادر في الشبهة غير المحصورة موجود هنا أيضاً.

فكان المقام ليس من موارد دوران الأمر بين النسخ والتخصيص،

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤٢٧

لأن احتمال النسخ وإن كان موجوداً واقعاً، إلا أنه غير مرئى بنظر العقلاء.

### دوران الأمر بين التقييد وبين الحمل على الاستحباب أو الكراهة

ومنها [٥٤٩]: ما إذا دار الأمر بين تقييد المطلق وبين حمل الأمر على الاستحباب أو النهى على الكراهة، كما إذا قال: «أعتق رقبة» و «لا تعتق رقبة كافر» أو قال: «إن ظاهرت فأعتق رقبة» و «إن ظاهرت فأعتق رقبة مؤمنة» فالأمر دائر بين حمل المطلق على المقيّد وبين حمل الأمر فى المقيّد على الاستحباب [٥٥٠] والنهى على الكراهة [٥٥١]، كحمل الأمر فى قوله: «صلّوا فى المسجد» على الاستحباب، وحمل النهى فى قوله: «لا تصلّ فى الحمام» على الكراهة، من دون تقييد قوله: «أقيموا الصلاة» بهما.

### نظريّة المحقق المؤسس الحائرى رحمه الله فى المقام

قال سيدنا الاستاذ الأعظم الإمام «مدّ ظلّه» فى مجلس الدرس: ذهب شيخنا العلامة الحائرى رحمه الله إلى تقدّم حمل الأمر فى المقيّد على الاستحباب والنهى على الكراهة، وقال: يصعب على حمل المطلق على المقيّد بعد انعقاد الظهور للمطلق فى الإطلاق، سيّما أن استعمال الأمر فى الندب كان شائعاً فى عرف الأئمّة عليهم السلام وكذا استعمال النهى فى الكراهة [٥٥٢].

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤٢٨

فعلى هذا ظهور المطلق فى الإطلاق أقوى من ظهور الأمر بالمقيّد فى الوجوب والنهى عنه فى الحرمة.

### كلام الإمام الخمينى «مدّ ظلّه» فى المسألة

ثم فصل سيدنا الاستاذ الأعظم الإمام «مدّ ظلّه» تفصيلاً متيناً، وهو أن الإطلاق فى مقام البيان قد يقع فى جواب سؤال من يريد العمل به، كما لو سأل رجل عن تكليفه الفعلى فيما إذا ظاهر امرأته، فقال الإمام عليه السلام له: «إن ظاهرت فأعتق رقبة» فأخذ بإطلاقه وأعتق

رقبة كافرة، ثم بعده ورد دليل على أنه «إن ظهرت فأعتق رقبة مؤمنة» أو «لا تعتق رقبة كافرة» ففي مثل ذلك يكون حمل الأمر على الاستحباب والنهي على الكراهة أقوى، بل متعيناً، لأنّ في تقييد الإطلاق محذور الإغراء بالجهل الممتنع، وأمّا حمل الأمر على الاستحباب أو النهي على الكراهة فلا محذور فيه.

وقد يقع الإطلاق في مقام البيان في جواب مثل زرارة ومحمّد بن مسلم وأمثالهما من الفقهاء وأصحاب الجوامع والاصول ممّن لا يكون مقصده عمل نفسه، بل جمع المسائل وتدوين الكتب لمراجعة من تأخر عن المعصومين عليهم السلام.

فحينئذٍ إن قلنا بأنّ الأمر والنهي وضعا للوجوب والحرمة فالحمل عليهما وتقييد الإطلاق أولى؛ لأنّ الإطلاق لا يكون من قبيل ظهور اللفظ، بل إنّما يحكم به من السكوت في مقام البيان، والأمر والنهي بمالهما من الظهور يصيران بياناً له، وذكر المطلقات ثم بيان القيود منفصلةً عنها أمر متعارف في مقام التقنين. وأمّا لو قلنا بأنّ الأمر والنهي محمولان على الوجوب والحرمة قضاءً للإطلاق، وإنّما هما موضوعان لمطلق البعث والزجر، لكنّ البعث المطلق من

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤٢٩

غير الإذن في الترك والزجر من دون الإذن في الفعل يكونان حجّة على العبد، فترجيح أحد الحملين [٥٥٣] على الآخر مشكل، لأنّ دلالة كلا الدليلين بالإطلاق.

نعم، لو قلنا بأنّ تعارف حمل المطلق على المقيّد عند العلماء يكون مرجحاً لكان التقييد أولى من حمل الأمر على الاستحباب والنهي على الكراهة.

وأما تحقيق حال الأمر والنهي وأنّهما هل وضعا للوجوب والحرمة أو لمطلق البعث والزجر فموكول إلى محلّه [٥٥٤].

هذا بيان الإمام «مدّ ظلّه» في المقام مع تتميم منّا، وهو صحيح متين. [٥٥٥]

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة ؛ ج ٦ ؛ ص ٤٢٩

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤٣١

في انقلاب النسبة

### البحث حول انقلاب النسبة

ثمّ قد يقع التعارض بين أكثر من دليلين [٥٥٦]:

وله صور:

### تعارض عامّ وخاصين

الصورة الاولى: أن يكون أحد الأدلّة عامّاً وكلّ من الدليلين الآخرين خاصّاً، ولهذه الصورة فروض:

### تعارض عامّ وخاصين متباينين

الفرض الأول: ما إذا كان الخاصان متباينين.

وفيه مقامان من البحث:

### كيفية الجمع بين هذه الأدلة

المقام الأول: أن في كيفية الجمع بينها احتمالات أربعة:

أ- أن يخصص العام بأحد الخاصين أولاً، ثم يلاحظ النسبة بينه وبين

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤٣٢

الخاص الآخر.

ب- أن يخصص بكل منهما من دون ملاحظة النسبة بعد التخصيص بأحدهما.

ج- أن يفصل بين المخصّص اللبّي واللفظي، فيخصّص أولاً باللبي ثم يلاحظ النسبة بين العام وبين المخصّص اللفظي، وأما لو كانا

لفظيين فيخصص بكل منهما من دون ملاحظة النسبة بعد التخصيص بأحدهما.

د- أن يفصل بين اللفظي وبعض المخصّصات اللبّيّة- مثل الإجماع ونحوه ممّا لا يكون كالمخصّص المتّصل بالعام- فيخصّص بكل

منهما [٥٥٧] بدون لحاظ النسبة بعد التخصيص بأحدهما، وبين بعض آخر من المخصّصات اللبّيّة ممّا يكون واضحاً عند السامع

كالقرينة المتّصلة، فيخصص به أولاً ثم يلاحظ النسبة بين العام والمخصّص الآخر الذي ليس كذلك.

### الحق في المسألة

والحقّ تخصيص العام بكل منهما إذا كانا لفظيين وإن استلزم تخصيصه بأحدهما انقلاب نسبه مع الخاص الآخر، فإذا قال: «أكرم

العلماء» ثم قال:

«لا تكرم الصرّفيين منهم» ثم قال: «لا تكرم النحويين منهم» [٥٥٨] خصص العام

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤٣٣

بكل من الخاصين وحكم بحرمة إكرام الصرّفيين والنحويين ووجوب إكرام باقى العلماء، ولا يخصص بالخاصّ الأوّل ابتداءً ثم يلاحظ

النسبة بينه وبين الخاصّ الثانى حتّى يعامل بينهما معاملة المتعارضين فى مورد الاجتماع [٥٥٩]، فإنّ بينهما عموماً من وجه، لأنّ العام

بعد التخصيص بالأوّل يصير مفاده «يجب إكرام العالم غير الصرّفي» وكون النسبة بينه وبين مفاد الخاصّ الثانى عموماً من وجه، واضح.

وذلك لأنّ للعام أبعاداً، وكلّ خاصّ يرد على بُعده منه، والعقلاء لا يلاحظون فى مثل ذلك انقلاب النسبة فى مقام التقنين، وإن صدر

أحد الخاصين مقدّماً على الآخر، سيّما أنّ التخصيص لا يستلزم المجازية فى العام، فإنّه تضيق للحجّية والإرادة الجدّية، لا لدلالة اللفظ

والإرادة الاستعمالية.

نعم، إذا كان أحد الخاصين لبّيّاً واضحاً لدى المخاطب من دون تعمّق وتفكّر، كما إذا قال: «أكرم العلماء» ونحن نعلم بكون العالم

الفاسق مبغوضاً له يخصّص العام به أولاً، ثم يلاحظ النسبة بينه وبين الخاصّ الآخر، بل لا- ينعقد له ظهور إلّافى غير مورد هذا

المخصّص اللبّي، لأنّه كالمخصّص اللفظي المتّصل، بل التعبير بكونه مخصّصاً مبني على التسامح.

بخلاف المخصّص اللبّي الذى لا يكون بهذه المثابة من الوضوح، كالإجماع وبعض المخصّصات العقلية، فلا فرق بينه وبين المخصّص

اللفظي المنفصل فى تخصيص العام بكل منهما من دون ملاحظة انقلاب النسبة.

فالحق هو الاحتمال الرابع من بين الاحتمالات المتقدمة، وهو التفصيل بين

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤٣٤

ما إذا كان الخاصان لفظيين، أو لئيين غير واضحين بدون التأمل ومراجعة الكتب أو مختلفين، وبين ما إذا كان أحدهما لئياً واضحاً. هذا إذا لم يتوجه إلى تخصيص العام بكليهما إشكال.

### حكم ما إذا استلزم التخصيص بهما التخصيص المستهجن

المقام الثاني: لو استلزم تخصيصه بكليهما بقائه بلا- مورد، كما إذا خرج نصف أفرادهما والنصف الآخر بالآخر، أو استلزم التخصيص المستهجن، فحينئذ قال الشيخ الأعظم الأنصارى [٥٦٠] وكثير ممين تبعه- منهم المحقق النائيني رحمه الله [٥٦١]- بتحقق التعارض بين العام وبين مجموع الخاصين، لأن مجموعهما مبين له.

### نظرية الإمام الخميني «مدّ ظله» في المقام

وأورد عليهم سيدنا الاستاذ الأعظم الإمام «مدّ ظله العالی» بأن المجموع لا وجود له في الخارج، وإنما هو اعتبار عقلي، والموجود في الخارج الصادر من الأئمة عليهم السلام هو كل واحد من الخاصين بخصوصه، والعام لا يباين ولا يعارض كلياً منهما، والمجموع الذي هو أمر اعتباري غير موجود في الخارج، لا يصلح لأن يعارض العام.

فالتعارض إنما هو بين الخاصين لكن بالعرض، لا- بالذات، لاختلاف موردتهما، كما أن الاصول العمليّة في أطراف العلم الإجمالي تكون متعارضة بالعرض، وإن لم يتحقق التعارض بينها ذاتاً، لاختلاف مجراها.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤٣٥

فلو قلنا بشمول أخبار العلاج التعارض بالعرض فلا بدّ من العمل على مقتضاها في هذين الخاصين، وإلا فلا بدّ من الرجوع إلى القاعدة في المتعارضين من التساقط أو التخيير، فإنها تشمل التعارض بالعرض بلا إشكال.

وسياتى [٥٦٢] البحث عن شمول أخبار العلاج التعارض بالعرض وعدمه، وهكذا البحث عن القاعدة الأولى وأنها هل هي التساقط أو التخيير [٥٦٣].

هذا حاصل كلام الإمام «مدّ ظله» مع توضيح منّا، وهو صحيح متين.

فالعام لا يكون طرفاً للمعارضة، بل المعارضة بين الخاصين.

لا يقال: كيف يكون العام خارجاً عن طرفية المعارضة مع أنه لولاه لما تحقّق التعارض بين الخاصين؟!!

فإنه يقال: العام نظير العلم الإجمالي الموجب لتحقق التعارض بين الأصلين مع كونه خارجاً عن طرفيته.

نعم، لو علم تلازم حكم الخاصين لوقع التعارض بين العام وكلّ من الخاصين، إذ كلّ منهما وإن لم يكن معارضاً للعام ذاتاً إلا أنه بضميمة العلم بملازمة حكمه لحكم الخاص الآخر- بحيث لا يمكن انفكاكهما- يصير معارضاً للعام، ولا تعارض بين الخاصين على هذا الفرض، لكونهما متلازمين.

فما ذهب إليه الشيخ ومن تبعه ينطبق على هذا الفرض، لكن مع تبديل قولهم: «يقع التعارض بين العام ومجموع الخاصين» ب «يقع التعارض بين العام وبين كلّ واحد من الخاصين».

هذا كله فيما إذا كان الخاصان متباينين.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤٣٦

### تعارض عام وخاصين أحدهما أعم من الآخر

الفرض الثاني: ما إذا كانت النسبة بينهما عموماً وخصوصاً مطلقاً، كما إذا قال: «أكرم كل عالم» و «لا تكرم النحويين من العلماء» و «لا تكرم الكوفيين من النحويين».

وفيه صورتان:

الاولى: ما إذا كان الخاصان متوافقي الحكم، كالمثال، فحينئذٍ قد لا يلزم من تخصيص العام بهما بقاءه بلا مورد ولا الاستهجان، وقد يلزم ذلك من تخصيصه بكل منهما، أي إن خصص بالخاص الأعم فقط يلزم الاستهجان وإن خصص بالخاص الأخص فقط يلزم ذلك أيضاً، وقد يلزم من تخصيصه بالخاص الأعم دون تخصيصه بالخاص الأخص، فهذه ثلاثة أقسام.

وأيضاً تارةً تحرز وحدة الحكم بين الخاصين إما من طريق وحدة السبب أو غيره، واخرى لا تحرز.

وأيضاً تارةً يلزم من حمل الخاص الأعم على الخاص الأخص بقاءه بلا مورد أو الاستهجان، واخرى لا يلزم.

فلا بد من البحث في هذه الفروض [٥٦٤] بعون الله تعالى.

فإن احرزت وحدة الحكم في الخاصين يحمل الخاص على الأخص، ثم يخصص العام به، فيخرج النحويون من الكوفيين من العام وبقي الباقي تحته.

هذا إذا لم يلزم من تخصيص الخاص بالأخص الاستهجان، وإلا فيقع التعارض بينهما، فكل منهما أخذناه تخييراً أو ترجيحاً يخصص العام به [٥٦٥].

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤٣٧

وإن لم تحرز وحدة الحكم فالظاهر أن مدلول كل خاص حكم مستقل غير مرتبط بحكم الآخر، لكن يتأكد الحكم في مورد توافقهما، فحينئذٍ إن لا يلزم من تخصيص العام بكليهما التخصيص المستهجن يخصص بهما، وإن لزم الاستهجان من تخصيصه بالخاص فقط دون الأخص يحمل الخاص على الأخص ثم يخصص العام به؛ لأنه جمع عرفي [٥٦٦]، وإن لزم من كل منهما مستقلاً فلا محالة يكون تخصيص الخاص بالأخص أيضاً مستهجناً، فيقع التعارض بين جميعها [٥٦٧].

الثانية: ما إذا كانت الأدلة الثلاثة مختلفه الحكم، كقوله: «أكرم كل عالم» و «لا تكرم النحويين من العلماء» و «يستحب إكرام الكوفيين من النحويين»

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤٣٨

فيخصص الخاص بالأخص ثم يخصص العام بالخاص، أي بما بقي تحته بعد تخصيصه بالأخص.

هذا إذا لم يستلزم تخصيص الخاص بالأخص ولا تخصيص العام بالخاص الاستهجان.

وأما إن كان تخصيص الخاص بالأخص مستهجناً فيقع التعارض بين الخاصين، فما اخترناه منهما ترجيحاً أو تخييراً يخصص العام به.

وإن كان - مضافاً إلى استهجان تخصيص الخاص بالأخص - تخصيص العام بالخاص أيضاً مستهجناً حتى بعد إخراج مورد الأخص

منه [٥٦٨] يقع التعارض بين الأدلة الثلاثة، لأننا لا نتمكن من التوفيق بينها بجمع مقبول عقلائي، فلا بد من إعمال الأخبار العلاجية فيها.

هذا تمام الكلام فيما إذا كانت النسبة بين الخاصين عموماً وخصوصاً مطلقاً.

وبه ظهر فساد ما ذهب إليه المحقق النائيني رحمه الله من قياس هذه الصورة بالصورة السابقة التي كانت النسبة بين الخاصين فيها تبايناً،

فإنه قال:

حكم هذا القسم حكم القسم السابق من وجوب تخصيص العام بكل من الخاصين إن لم يلزم التخصيص المستهجن أو بقاء العام بلا مورد، وإلا فيعامل مع العام ومجموع الخاصين معاملة التعارض [٥٦٩]، إنتهى مورد الحاجة من كلامه.  
فهو رحمه الله لم يفضل بين صور هذا القسم وفروضة كما ترى.  
اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤٣٩

### تعارض عام وخاصين بينهما عموم من وجه

الفرض الثالث: ما إذا كانت النسبة بين الخاصين عموماً من وجه.  
وفيه أيضاً صورتان:

الاولى: ما إذا كان الخاصان متفقى الحكم، كقوله: «أكرم كل عالم» و «لا تكرم النحويين من العلماء» و «لا تكرم الفساق من العلماء» فإن لم يستلزم تخصيص العام بهما الاستهجان خصص بهما، وإن استلزم ذلك يقع التعارض بين الخاصين، فكل منهما أخذناه تخييراً أو ترجيحاً خصص العام به فقط [٥٧٠].

الثانية: ما إذا كانا مختلفى الحكم، كقوله: «أكرم كل عالم» و «لا تكرم الفساق من العلماء» و «يستحب إكرام النحويين من العلماء» فيقع التعارض بين الخاصين في مادة اجتماعهما، وهو الفاسق النحوي، ويخصيص العام بما دتى الافتراق، وهما النحوي غير الفاسق والفاسق غير النحوي من العلماء، وأما مادة الاجتماع - أعنى النحوي الفاسق - فيتعارض فيه الأدلة الثلاثة، لأنه يكون عالماً فيشمله العام، وفاسقاً فيشمله الخاص الأول، ونحويّاً فيشمله الخاص الثاني.

ووقوع العام طرفاً للتعارض مع كونه أعم إنما هو لأحد وجهين:

أ- أن الفاسق النحوي وإن كان أخص من عنوان العام، إلا أنه لا دليل على تخصيص العام به بعد تعارض الخاصين فيه، فكما يشمله الخاصان يشمله العام أيضاً، ويتعارض الجميع فيه.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤٤٠

ب- أن العام وإن كان أعم مطلقاً من الخاصين، إلا أنه بعد تخصيصه بما دتى افتراق الخاصين صار أعم من وجه، فإن عنوانه بعد التخصيص بهما هو «أكرم كل عالم غير فاسق غير نحوي وغير نحوي غير فاسق» [٥٧١] والنسبة بينه وبين كل واحد من الخاصين عموم من وجه، فيقع التعارض بين جميعها في الفاسق النحوي، فإنه مورد اجتماعها.

لكن يمكن المناقشة في هذا الوجه بأن العام المخصيص لا يصير معنوياً بعنوان الخاص على ما هو التحقيق، لأن التخصيص تصرف في الإرادة الجدّية، لا الاستعمالية.

فالوجه الصحيح لوقوع العام طرفاً للمعارضة هو الوجه الأول.

نعم، هاهنا إشكال، وهو أن مقتضى هذا الوجه أن يكون الفاسق النحوي محكوماً بحكم العام، لأن الخاصين إذا تعارضا فيه وتساقطا فلا دليل على إخراجه عن تحت العام، فيعمه العام سليماً عن المعارض.  
هذا كله فيما إذا كان أحد الأدلة عاماً والآخران خاصين.

### تعارض عامين من وجه وخاصي

الصورة الثانية من موارد تعارض أكثر من دليلين: ما إذا ورد عامان من وجه وخاص [٥٧٢].



فإن أخرج الخاصّ مادّة الاجتماع من أحدهما- كما إذا قال: «أكرم كلّ

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤٤١

عالم» و «لا تكرم كلّ فاسق» و «لا تكرم العالم الفاسق»- يرتفع التعارض من بينهما، لاختصاص كلّ منهما بموضوع غير موضوع الآخر، فإنّ العامّ الأول بعد تخصيصه بالخاصّ وإخراج العالم الفاسق من تحته يصير مفاده من حيث الحجّية والإرادة الجديّة [٥٧٣]: «أكرم كلّ عالم غير فاسق» ولا اختلاف بينه وبين «لا تكرم كلّ فاسق» كما هو واضح.

وإن أخرج الخاصّ مورد افتراق أحدهما- كما إذا بدلنا الخاصّ في المثال بقولنا: «أكرم الفاسق الجاهل»- تنقلب النسبة بين العامّين من وجه إلى الأعمّ والأخصّ مطلقاً، وذلك لأنّ العامّ الثاني بعد تخصيصه بالخاصّ لا يكون حجّة إلّا في الفاسق غير الجاهل وهو الفاسق العالم، فهو أخصّ من العامّ الأوّل كما هو واضح، فيخصّصه، فيكون مفاد الأوّل من حيث الحجّية وجوب إكرام العالم غير الفاسق ومفاد الثاني حرمة إكرام العام الفاسق.

### تعارض عامّين متباينين وخاصّ [٥٧٤]

الصورة الثالثة: ما إذا ورد دليلان متباينان وخاصّ:

فقد يرتفع التباين بينهما بإعمال الخاصّ ويصيران أعمّ وأخصّ مطلقاً، كما إذا قال: «أكرم كلّ عالم» و «لا تكرم كلّ عالم» و «لا تكرم فاسق العلماء» فالنسبة بين الدليلين الأوّلين وإن كانت هي التباين، إلّا أنّ الأوّل إذا خصّص بالثالث صار مفاده «أكرم كلّ عالم غير فاسق» فانقلبت النسبة بين الأوّلين إلى العموم والخصوص المطلق، فيخصّص الأعمّ وهو الدليل الثاني بالأخصّ وهو

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤٤٢

الدليل الأوّل.

وقد ينقلب التباين بالتخصيص إلى العموم من وجه [٥٧٥]، فيتعارضان في مادّة الاجتماع.

هذا تمام الكلام في انقلاب النسبة.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤٤٣

في ضابط التعارض

### بيان ضابط التعارض

إنّ الأخبار العلاجيّة كما عرفت [٥٧٦] تدور مدار عنوانين: أحدهما: الخبران المتعارضان، والثاني: الحديثان المختلفان.

نعم، في بعضها: «يأتي عنكم خبران أحدهما يأمر بالآخر ينهى» [٥٧٧].

لكنّه من باب ذكر مصاديق التعارض والاختلاف، وليس عنواناً ثالثاً في المقام.

ثمّ الميزان في تشخيص موضوعات الأحكام الشرعيّة هو العرف، والتعارض والاختلاف يتساويان عند العرف سعةً وضيقةً، بل يتحدان مفهوماً، فهما مترادفان.

إذا عرفت هذا فنقول: لا إشكال في كون المتباينين- مثل «يجب إكرام العلماء» و «لا يجب إكرام العلماء»- من المتعارضين.

والأخصّ المطلق إذا كان تخصيص العامّ به مستهجنًا يعامل معهما أيضاً معاملة الخبرين المختلفين، لاندراجهما فيهما حقيقةً [٥٧٨]،

لكن خروجهما عن أدلة

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤٤٤

العلاج إنما هو لأجل الجمع العرفي، وحيث إن الجمع العرفي مشروط بكون المتكلم في مقام التقنين وعدم كون التخصيص مستلزماً للاستهجان فمع فقد أحد هذين الشرطين انتفى الجمع العرفي ويعامل معهما معاملة المتعارضين، فيندرجان في الأخبار العلاجية. إنما البحث في ثلاثة موارد اخرى:

أحدها: ما إذا كانت النسبة بين الدليلين عموماً من وجه، كقوله: «أكرم العلماء» و «لا تكرم الفساق».

إن قلت: لا مجال لهذا البحث على ما اخترت من جواز اجتماع الأمر والنهي [٥٧٩].

قلت: موضوع البحثين مختلف، لأننا قلنا هناك بجواز اجتماعهما بعد إحراز ملاكهما، فهما من قبيل المتزاحمين، بخلاف المقام، فإننا نعلم أن لمورد الاجتماع من العامين من وجه ملاكاً واحداً، فهما من قبيل المتعارضين، فيقع البحث في أنهما هل يندرجان في الأخبار العلاجية التي موضوعها الخبران المتعارضان والحديثان المختلفان أم لا؟

الثاني: ما إذا كان الدليلان متعارضين بالعرض، كما إذا ورد دليل بوجوب صلاة الجمعة ودليل آخر بوجوب صلاة الظهر وعلم وجوب أحدهما وعدم وجوب الآخر، فإن هذا العلم يوجب التعارض بينهما بالعرض، وكما إذا ورد خاصان غير متعارضين ذاتاً، لكن كان تخصيص العام بكليهما موجباً للاستهجان [٥٨٠]، فإنه يوجب التعارض بالعرض بين الخاصين.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤٤٥

الثالث: ما إذا لم يكن بين الدليلين في مدلوليهما المطابقتين تعارض، لكن كان لكل منهما مدلول التزامي، وهما متعارضان.

### البحث حول شمول أخبار العلاج العامين من وجه

أمّا التعارض بالعموم من وجه: فقال المحقق النائيني رحمه الله بشمول أخبار العلاج له، لأنّ الدليلين يختلفان ويتعارضان في مادة اجتماعهما فيشمولهما الأخبار العلاجية [٥٨١].

ويمكن أن يقال: إنّ العامين من وجه وإن كانا متعارضين في مادة الاجتماع، إلّا أنّ العرف لا يراهما كذلك، لأنّ كلّاً منهما ذو عنوان مستقل غير مرتبط بعنوان الآخر، ألا ترى أننا إذا قلنا: «أكرم العلماء» و «لا تكرم الفساق» لا يرتبط مفهوم «العلماء» بمفهوم «الفساق»؟ وإن كان بعض الأشخاص مصداقاً لكليهما.

فالتعارض بينهما إنّما هو في مقام الإجراء، لا في نظر العرف، والملاك في تشخيص الموضوعات هو العرف.

على أنّ الظاهر من أخبار العلاج هو أخذ أحدهما ترجيحاً أو تخييراً وترك الآخر رأساً، كما في قوله: «خذبما اشتهر بين أصحابك ودع الشاذّ النادر» [٥٨٢] وقوله: «ما خالف كتاب الله فهو زخرف» [٥٨٣]، أو باطل [٥٨٤]، أو فإنّي لم أقله [٥٨٥]،

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤٤٦

أو فردّوه [٥٨٦] وأمثال ذلك.

مع أنّ العامين من وجه حجّة في مادة افتراقهما حتّى المرجوح منهما، فكيف يشملهما الأخبار العلاجية؟! نعم، لا يبعد أن يقال بشمولها لهما بالملاك، بل بالأولوية.

توضيح ذلك: أنّ أحكام الأخبار العلاجية لو لم تجر في العامين من وجه فلا بدّ من القول بتساقطهما في مادة الاجتماع، لكونه هو مقتضى القاعدة الأولية في المتعارضين على ما سيأتى [٥٨٧] تحقيقه، مع أنّ الالتزام بلزوم الأخذ بأحد الدليلين إمّا ترجيحاً وإمّا تخييراً بمقتضى الأخبار العلاجية فيما إذا كانا متعارضين بالتباين، وبالتساقط فيما إذا كانا متعارضين في الجملة، مشكل [٥٨٨].

فالأخبار العلاجية وإن لم تشملها لساناً، لما تقدّم من الوجهين، إلّا أنّها تعمّهما بالملاك وإلغاء الخصوصية، بل بالأولوية. ثمّ على القول بالشمول إمّا لساناً وإمّا ملاكاً فهل يجرى فيهما جميع المرجّحات، سواء كانت صدوريّة، كالأعدلية والأصديّة ونحوهما، أو جهتيّة، كمخالفة العامّة، أو مضمونيّة، كموافقة الشهرة الفتوائية [٥٨٩]، أو لا يجرى في العامّين من وجه إلّا بعضها؟

### نظريّة المحقّق النائيني رحمه الله في ذلك

قال المحقّق النائيني رحمه الله بعدم جريان المرجّحات الصدوريّة فيهما، لأنّ اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤٤٧

الترجيح بها مستلزم للحكم بعدم صدور المرجوح، وهذا يناهض حجّية العامّين من وجه حتّى المرجوح منهما من حيث الصدور في مادّة الافتراق، لعدم [٥٩٠] تحقّق التعارض فيها.

هذا إن اريد من الرجوع إلى المرجّحات الصدوريّة في العامّين من وجه طرح الخبر المرجوح رأساً.

وإن اريد من الرجوع إليها طرحه في خصوص مادّة الاجتماع التي هي مورد التعارض فهو غير ممكن، فإنّ الخبر الواحد لا يقبل التبعض في المدلول من حيث الصدور، بحيث يكون صادراً في بعض مدلوله وغير صادر في بعض آخر.

وما يقال من أنّ الخبر الواحد ينحلّ إلى أخبار متعدّدة حسب تعدّد أفراد الموضوع كما هو الشأن في جميع القضايا الحقيقيّة، فإنّ قوله: «أكرم العلماء» بمنزلة أن يقال: «أكرم زيداً وأكرم عمراً وأكرم خالداً و...» فلا محذور في طرح أحد العامّين من وجه في خصوص مادّة الاجتماع، لأنّ الانحلال يقتضى أن يكون لخصوص مادّة الاجتماع قضية تخصّصها، فتسقط بالمعارضه مع ما هي أقوى منها صدوراً.

واضح الفساد، فإنّ الانحلال في القضايا الحقيقيّة لا يقتضى تعدّد الرواية، بل ليس في البين إلّا رواية واحدة ربّ فيها الحكم على موضوعها المقدر وجوده.

فتحصّل أنّ تقديم أحد العامّين من وجه على الآخر إمّا بالمرجّح الجهتي وإمّا بالمرجّح المضموني [٥٩١].

هذا حاصل ما أفاده رحمه الله في المقام.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤٤٨

### نقد كلام المحقّق النائيني رحمه الله في المسألة

وفيه أولاً: أنّ عدم إمكان الرجوع إلى المرجّحات الصدوريّة في العامّين من وجه شاهد على ما اخترناه من عدم اندراجهما في الأخبار العلاجية.

وبعبارة أخرى: سياق هذه الأخبار بالنسبة إلى جميع أنواع المرجّحات واحد، إمّا أن يجرى في العامّين من وجه جميع أنواع المرجّحات أو لا يجرى شيء منها فيهما أصلاً، والتفصيل بين المرجّحات الصدوريّة وبين غيرها خلاف الظاهر، فعدم إمكان جريان المرجّحات الصدوريّة في العامّين من وجه شاهد على عدم اندراجهما في أخبار العلاج.

وثانياً: أنّ ما لا يمكن إنّما هو التبعض في صدور رواية واحدة حقيقةً، وأمّا التبعض تبعداً فلا مانع منه، وحجّية الخبر الواحد لا تكون بمعنى صدوره واقعاً، بل بمعنى التعيّد بصدوره والبناء عليه، فما المانع من تعبد الشارع بصدور مادّة الافتراق بمقتضى أدلّة حجّية خبر الواحد وبعدم صدور مادّة الاجتماع بمقتضى أخبار العلاج؟

والشاهد على هذا حجّية الاستصحاب في ترتّب آثار المستصحب وعدم حجّيته في ترتّب آثار لوازمه العقلية والعادية، فإنّ هذا يرشدنا

إلى الفرق بين الواقعيات والتعدييات أحياناً.

سَلَمْنَا عدم إمكان التبعض تعدياً أيضاً، لكن الرجوع إلى المرجحات الصدورية لا يستلزم الحكم بعدم صدور المرجوح دائماً، بل يكون معناه في بعض الموارد صدور المرجوح على نحو لا ينافي الراجح، مثلاً إذا ورد «أكرم العلماء» وورد أيضاً «لا تكرم الفساق» فتعارضاً في العالم الفاسق، وورد «خذ بما يقوله أو ثقهما» وكان راوي العام الأول أوثق من الثاني، فمعنى لزوم الأخذ أصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤٤٩

بقوله: «أكرم العلماء» هو التعدي بصدوره بمضمونه من دون إلقاء قيد أو زيادته، ولازمه الحكم بأن الثاني كان صدر مقيداً بقيد ألقاه الراوي، مثل «الجهال» فلم يناف الأول، لاختصاصه بحرمة إكرام الفساق الجهال. هذا على ما ذهب إليه المحقق النائيني رحمه الله من شمول أخبار العلاج العامين من وجه، وأما على ما ذهبنا إليه من عدم الشمول، فلا يجرى فيهما المرجحات أصلاً.

وأما الشبهة المتقدمة [٥٩٢] التي كانت تقتضى إجراء حكم المتعارضين بالتباين في العامين من وجه إما بالملاك أو بالأولوية فليست بمثابة توجب رفع اليد عن القاعدة العقلية، فإن الأخذ بنى الترجيح وبأحدهما مخيراً عند فقد المرجح حكم مخالف للقاعدة، فيقتصر فيه على مورده المنصوص فيه [٥٩٣]. فاللازم هو إجراء القاعدة في العامين من وجه، وهي التساقط في مادة الاجتماع.

### البحث حول شمول أخبار العلاج المتعارضين بالعرض

وأما التعارض بالعرض: فهو أولى بعدم الاندراج في موضوع أخبار العلاج، فإن العامين من وجه مع كونهما متعارضين بالذات إذا لم يندرجا فيه فلا يندرج المتعارضان بالعرض بطريق أولى، لعدم تحقق التعارض بينهما حقيقةً، لكن العلم الإجمالي أو الاستهجان اقتضى التعارض بينهما.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤٥٠

### البحث حول شمول أخبار العلاج المتعارضين بالالتزام

والتعارض بالالتزام أيضاً لا يندرج في موضوع أخبار العلاج، لعدم تحقق التعارض في لسان الدليلين، لكن المدلول الالتزامى يوجب التعارض، فإذا لم يندرج العامان من وجه في موضوع أخبار العلاج فلا يندرج المتعارضان بالالتزام بطريق أولى. فتحصيل من جميع ما ذكرناه أن مورد الأخبار العلاجية هو التعارض بالتباين والأعم والأخص المطلق فيما إذا استلزم التخصيص الاستهجان.

فإذا اتضح موارد التعارض وحدود موضوع أخبار العلاج فاعلم أن الكلام يقع في مقامين:

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤٥١

في المتعارضين المتكافئين

### المقام الأول: في المتكافئين

وفيه بحثان:

### الأول: في مقتضى القاعدة الأولى [٥٩٤] في المقام

والكلام فيها يقع تارةً: على القول بكون حجية الأمارات- ومنها الخبر الواحد- من باب الطريقيّة والكاشفيّة، واخرى: على القول بكونها من باب السببيّة.

وأيضاً قد يقع الكلام فيها بناءً على القول بأنّ الدليل على حجيتها هو بناء العقلاء بضميمة عدم ردع الشارع، وقد يقع بناءً على القول بأنّ الدليل عليها هو الأدلة اللفظية من الكتاب والسنة.

فإن قلنا بأنّ الدليل على حجيتها الأخبار بناء العقلاء لأجل كونها طريقاً إلى الواقع- كما هو الحقّ- فالعقل يحكم في المتكافئين بالتساقط، لوجهين:

أحدهما: أنّ الخبرين إذا تعارضا وتكافئا من جميع الجهات لا- يكون واحد منهما كاشفاً عن الواقع وطريقاً إليه، ألا ترى أنّك إذا أردت مقصداً وتحيّرت بين طريقين وأنّ أيهما يصل إليه فإن أخبرك ثقةً بوصول أحدهما المعين إليه اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤٥٢

عملت بخبره ما لم يخبرك ثقةً آخر مثله بوصول الطريق الآخر إليه، وإلّا تترك كلا الخبرين.

الثاني: أنّ الاحتجاج على العبد متوقف على بيان الحكم ووصوله إلى العبد وعدم معارضته مع بيان آخر مثله، ألا ترى أنّه إذا جاء العبد رسول ثقةً وأخبره بأنّ المولى يأمرك بفعل كذا، وجائه آخر وأخبره بعدم وجوب ذلك الفعل عليه، وتركه العبد، وكان خبر الرسول الأوّل مطابقاً للواقع، لم يكن للمولى عقابه لأجل تركه الواجب؟ وهكذا الأمر لو دلّ خبر على وجوب صلاة الجمعة في عصر الغيبة ودلّ خبر آخر مثله من جميع الجهات على عدم وجوبها، فلو تركناها وكانت واجبةً في الواقع لما صحّ الاحتجاج علينا. وبالجملة: حجّية كلّ أمانة متوقّفة على عدم معارضتها بأمانة اخرى.

فالأصل في المتعارضين المتكافئين هو التساقط في مدلولهما المطابقي.

### القول في نفي الثالث بالمتعارضين المتكافئين

وهل يمكن نفي الاحتمال الثالث بدلالتهما الالتزامية أم لا؟ وعلى فرض حجّيتهما في نفي الثالث فهل الحجّة كلاهما أو أحدهما؟ وليعلم أنّ البحث إنّما يكون فيما إذا كان الاحتمال الثالث متحقّقاً، كما إذا دلّ أحد الخبرين على وجوب صلاة الجمعة والآخر على حرمتها، فلكلّ منهما دلالة التزامية على نفي احتمال الاستحباب مثلاً، بخلاف ما إذا دلّ أحدهما على الوجوب والآخر على عدمه، إذ ليس لنا احتمال ثالث غير الوجوب وعدمه.

وأيضاً إنّ البحث إنّما يكون فيما إذا لم يعلم إجمالاً بإصابة أحد الخبرين للواقع، وإلّا كان نفي الاحتمال الثالث بالعلم، لا بهما.

وبالجملة: فلا بدّ لنا البحث في كونهما حجّةً في نفي الثالث بالدلالة الالتزامية

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤٥٣

أولاً، وعلى فرض الحجّية في أنّ الحجّة هل هي مجموعهما أو الذي يحتمل مطابقته للواقع ثانياً؟

فنقول:

### كلام صاحب الكفاية رحمه الله في نفي الثالث بالمتعارضين

ذهب المحقق الخراساني رحمه الله إلى حجيتهما في نفي الثالث، وإلى أن الحجّة على نفيه أحدهما الذي يحتمل إصابته للواقع. توضيح ذلك: أنا لا نعلم بصدق أحد الخبرين، بل نحتمل كذبهما معاً، لكننا نعلم إجمالاً كذب أحدهما ونحتمل صدق الآخر، والذي يكون حجّة في نفي الثالث إنما هو الخبر المحتمل صدقه، لا المعلوم كذبه [٥٩٥]. هذا توضيح ما أفاده المحقق الخراساني رحمه الله في المقام.

### نظرية المحقق النائيني رحمه الله في نفي الثالث بالمتعارضين

ووافقه المحقق النائيني رحمه الله في أصل حجيتهما في نفي الثالث، لكنّه خالفه في النزاع الثاني وذهب إلى كونهما معاً حجّة في عدم الثالث، حيث قال: وأما بالنسبة إلى نفي الثالث فلا وجه لسقوطهما، فإنّ المتعارضين يشتركان في نفي الثالث بالدلالة الالتزامية، فيكونان معاً حجّة في عدم الثالث. وتوهم أنّ الدلالة الالتزامية فرع الدلالة المطابقيّة، وبعد سقوط المتعارضين في المدلول المطابقي لا مجال لبقاء الدلالة الالتزامية لهما في نفي الثالث.

فاسد، فإنّ الدلالة الالتزامية إنّما تكون فرع الدلالة المطابقيّة في الوجود، اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤٥٤

لا في الحجّية، وبعبارة أوضح: الدلالة الالتزامية للكلام تتوقّف على دلالة التصديقيّة، أي دلالة على المؤدّي [٥٩٦]، وأما كون المؤدّي مراداً فهو ممّا لا يتوقّف عليه الدلالة الالتزامية، فسقوط المتعارضين عن الحجّية في المؤدّي لا يلازم سقوطهما عن الحجّية في نفي الثالث، لأنّ سقوطهما عن الحجّية في المؤدّي إنّما كان لأجل التعارض، وأما نفي الثالث فلا معارضة بينهما، بل يتفقان فيه، فلو كان مفاد أحد المتعارضين وجوب الدعاء عند رؤية الهلال وكان مفاد الآخر حرمة الدعاء في ذلك الوقت، فبالنسبة إلى نفي الكراهة والإباحة والاستحباب عن الدعاء عند رؤية الهلال يتوافقان [٥٩٧]. إنتهى كلامه رحمه الله.

وحاصله: إمكان نفي الثالث بالدلالة الالتزامية أوّلًا، والحجّة عليه كلاهما ثانيًا.

### نقد ما أفاده المحقق النائيني رحمه الله في المقام

ويمكن المناقشة في الثاني بأنّ الخبر الذي نعلم كذبه إجمالاً كيف يكون حجّة في دلالة الالتزامية؟! ألا ترى أنّه إذا ورد خبر بوجوب صلاة الجمعة ونحن نعلم بكذبه تفصيلاً، كما لا يمكن إثبات الوجوب به لا يمكن أيضاً نفي الاستحباب، ولا فرق في ذلك بين ما علم كذبه إجمالاً وبين ما علم كذبه تفصيلاً.

فلا يمكن القول بأنّ الحجّة على نفي الثالث هي كلّ منهما مع العلم بكذب

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤٥٥

أحدهما إجمالاً، فالحقّ ما ذهب إليه المحقق الخراساني رحمه الله من أنّ الحجّة عليه هو أحدهما الذي لا يعلم كذبه.

وأما ما ذهب إليه المحقق النائيني رحمه الله في أصل المسألة من إمكان نفي الثالث بالدلالة الالتزامية مع سقوطهما في المطابقيّة فهو حق.

لكن يمكن المناقشة في الوجه الذي ذكره له، فإنّ الدلالة الالتزامية لا تكون من الدلالات اللفظية [٥٩٨]، لأنها لو كانت كذلك لكانت إما بالوضع أو بالتجوّز.

أمّا الأوّل: فبطلانه واضح، فإنّ اللفظ وضع للملزوم وهو المعنى المطابقى، لا لللازم، وأمّا الثانى: فلأنّ المجاز [٥٩٩] على التحقيق الذى تقدّم فى محلّه [٦٠٠] حقيقة ادّعائية شبيهة بالحقيقة الادّعائية التى ذهب إليها السكاكى فى خصوص الاستعارة [٦٠١]، فالمجاز استعمال اللفظ فى المعنى الحقيقى بادّعاء توسّعه بحيث يشملها، وهذا لا يتطرق فى الدلالة الالتزامية.

بل لا يمكن القول بالتجوّز أيضاً على ما ذهب إليه المشهور فى باب المجاز من كونه استعمالاً فى غير ما وضع له، لأنّ الملزوم مراد من اللفظ قطعاً فى المقام.

فالمعنى الالتزامى فرع المعنى المطابقى، فلا تتحقّق الدلالة الالتزامية بدون الدلالة المطابقيّة.

ولا يمكن التفكيك بين وجود الدلالة وحجّيتها، كما ذهب إليه المحقق

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤٥٦

النائيني رحمه الله فى الدلالة المطابقيّة، فإنّ المدلول المطابقى لو كان موجوداً لكان لا محالة حجّة، إذ لا يعقل أن يكون الوجوب مثلاً موجوداً ولا يكون دلالة اللفظ عليه حجّة.

وما ذهب إليه فى معنى الدلالة التصديقيّة أيضاً فاسد، لأنّ دلالة اللفظ على معناه - سواء أراده المتكلم أو لم يرد - مربوط بالغة، لا بتصديق المخاطب، والذى يرتبط بتصديقه إنّما هو أنّ هذا المعنى مراد للمتكلم من اللفظ، فالدلالة الالتزامية تتوقّف على الدلالة التصديقيّة التى هى عبارة عن كون المؤدّى مراداً للمتكلم.

فما ذهب إليه من وجه حجّية الخبرين المتعارضين فى نفي الثالث لا يتم.

### بيان الحقّ فى وجه نفي الثالث بالمتعارضين

والتحقيق يقتضى أن يقال فى وجهه: إنّ الدلالة المطابقيّة تسقط عن الحجّية عقلاً من حيث إثبات المدلول المطابقى، لأجل التعارض، وأمّا من حيث تفرّع الدلالة الالتزامية عليها فلا [٦٠٢]، فالدلالة المطابقيّة حجّة عقلاً بالنسبة إلى حيثية وليست بحجّة بالنسبة إلى حيثية اخرى.

فتحصّل من جميع ما ذكرناه أنّ الأصل فى الخبرين المتعارضين المتكافئين هو التساقط فى إثبات المدلول المطابقى، لا فى نفي الثالث.

هذا إذا قلنا: إنّ دليل حجّية خبر الثقة هو بناء العقلاء لأجل الكشف والطريقة.

وإن قلنا بأنّه الأدلّة اللفظية - كمفهوم آية النبأ والأخبار المتواترة - ففى

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤٥٧

كيفية دلالتها وجوه بالنظر إلى مقام الثبوت والإمكان، وإن كان بعضها مخالفاً للواقع إثباتاً:

الأوّل: أن تكون دالّة على حجّية خبر الثقة إجمالاً، أى من دون أن يكون لها إطلاق تتعرّض به لحال التعارض، فتكون مهملةً بالنسبة إلى هذا الحال.

فعلية فلا دليل على حجّية الخبرين المتعارضين أصلاً، فحكمهما هو التساقط، بمعنى عدم وجود الدليل على حجّيتهما.



الثاني: أن تكون مطلقاً.

وفي الإطلاق مسلطان:

أ- ما ذهب إليه المحقق الخراساني رحمه الله من كون الإطلاق عبارة عن الشمول والشياع والسريان بواسطة لحاظ المتكلم وإرادته [٦٠٣]، ونسب هذا إلى المشهور أيضاً [٦٠٤].

ب- ما اخترناه من عدم دخل الشمول والسريان ولا لحاظ المتكلم في الإطلاق، بل الإطلاق إنما هو بذات اللفظ، فإذا جعل المتكلم الطبيعة موضوعاً للحكم وقال مثلاً: «أعتق رقبة» يفهم منه الإطلاق، سواء لاحظ الشياع والسريان في الأفراد أم لا. نعم، لا بد من تحقق مقدمات الحكم، كي يستكشف بها أن المتكلم جعل نفس الطبيعة موضوعاً لحكمه [٦٠٥].

اصول الشيعه لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤٥٨

فعلى الإطلاق اللحاظي - الذي اختاره صاحب الكفاية - فلا بد من القول بالتخيير، فإن الشارع إذا قال: «صدّق العادل» ولاحظ أفراد خبر العادل يكون قوله هذا حكماً بحجّية كلّ ما كان مصداقاً لخبر العادل، فإذا تعارض الخبران فإن قلنا بلزوم العمل على طبق كلّ منهما في هذا الحال أيضاً فهو تكليف بما لا يطاق، وإن قلنا بأننا متعبّدون بصدورهما لا بالعمل بهما، فنطرح كليهما عملاً، فهذا التعبّد بلا طائل، وإن قلنا بتساقطهما ففساده أظهر من سابقه، لأنّ حجّيتهما بمقتضى دليل اعتبارهما ثمّ تساقطهما صدوراً ودلالةً، لا تعقل، فالعقل يحكم بالتخيير بينهما، لأنه مقتضى حجّيتهما وعدم إمكان العمل بكليهما.

وأما على الإطلاق الذاتي - الذي نحن نقول به - فيمكن أن يقال بأن مقتضى القاعدة هو التخيير أيضاً، لا التساقط، لأنّ التصرف في دليل الاعتبار لا بدّ من أن يتقدّر بقدر الحاجة والضرورة [٦٠٦]، فإذا دار الأمر بين رفع اليد عن دليل الاعتبار بالنسبة إلى حال التعارض مطلقاً حتى تصير النتيجة عدم حجّية كلا المتعارضين أو رفع اليد عن كلّ منهما حال الإتيان بالآخر، كان الثاني أولى، ونتيجته هي التخيير، كما في باب التزاحم.

### الفرق بين بابي التزاحم والتعارض

ولكن يرد عليه أنّ التكليف في باب التزاحم نفسى بالنسبة إلى كلا المتزاحمين، فإذا قال: «أنقذ الغريق» كان نفس إنقاذ كلّ غريق ذا مصلحة ملزمة، والعقل يحكم عند التزاحم بالتخيير.

اصول الشيعه لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤٥٩

بخلاف المقام، فإنّ وجوب تصديق كلّ عادل ليس نفسياً، بل طريقيّاً مجعولاً لأجل كشف خبر العادل عن الواقع، ولا يعقل في الخبرين المتعارضين أن يكون كلّ منهما طريقاً إلى الواقع حتى نقول بالتخيير بينهما قياساً على باب التزاحم.

نعم، لو كان لنا طريقان وعلمنا بوصول كلّ منهما إلى المقصد يحكم العقل بالتخيير بينهما في الذهاب إلى المقصد، بخلاف المقام الذي نعلم بعدم وصول أحدهما إلى المقصد بل بتبعيده عنه أحياناً، كما إذا كان مفاد أحد المتعارضين هو الوجوب ومفاد الآخر هو الحرمة، فحينئذٍ نحن نعلم بأنّ أحدهما مبيّح عن الواقع، كما إذا كان لنا طريقان: أحدهما واصل إلى المقصد، والآخر موقع في البئر، فلا معنى لحكم العقل بالتخيير حينئذٍ.

فلا بدّ من القول بالتساقط.

فتحصّل من جميع ما ذكرناه أنّ القاعدة العقلية هي التساقط، سواء قلنا بكون الدليل على حجّية خبر الواحد بناء العقلاء كما هو الحقّ، أو الأدلّة اللفظية، لأنّها على تقدير تماميتها تدلّ على الحجّية بالإطلاق الذاتي، ومقتضاه هو التساقط كما عرفت آنفاً. هذا كلّ على الطريقيّة.

وأما السببية فلا فائدة في البحث بناءً عليها، لكونها مجرد فرض مخالف للواقع.

ثم لا إشكال في أن الشهرة الفتوائية على خلاف القاعدة العقلية، فإن المشهور قالوا بالتخير بين المتكافئين، بل ادعى عليه الإجماع.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤٦٠

لكن الإجماع المنقول ليس بحجة كما ثبت في محله [٦٠٧]، على أن مدرك المجمعين هو الأخبار الدالة على التخير، فليس لنا في المسألة إجماع بما هو إجماع.

### البحث الثاني: في مقتضى الأخبار الواردة في المتكافئين

فلنشرع في مقتضى أخبار المسألة، فنقول:

الروايات الواردة في المتعارضين المتكافئين الدالة على التخير فقد ادعى الشيخ الأعظم الأنصاري رحمه الله تواترها [٦٠٨].

### نقد كلام الشيخ في دعوى تواتر أحاديث التخير

وفيه: أن أخبار التخير لا تزيد على سبعة [٦٠٩]، فأين التواتر؟!

وحيث إن بعضها ضعيف سنداً وبعضها دالة يشكل طرح القاعدة والعمل بها لولا انجبارها بفتوى المشهور.

ثم إن أحاديث المتكافئين على طائفتين: فإن بعضها يدل على التخير وبعضها على التوقف، وأخبار التوقف أيضاً لا تزيد على أربعة [٦١٠].

وكل منهما على قسمين: لأن ما يدل على التخير بعضها مطلق وبعضها مقيد بزمن حضور الإمام عليه السلام، وهكذا أخبار التوقف، فجميع الأخبار الواردة في المقام على طوائف أربع.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤٦١

وحيث إنها في نفسها تكون متعارضة فلا بد من رفع التعارض عنها ابتداءً ليتضح حكم الخبرين المتكافئين بمقتضاها.

### نظرية المحقق النائيني رحمه الله في رفع المعارضة عن أخبار الباب

قال المحقق النائيني رحمه الله: لا معارضة بين ما دل على التخير مطلقاً وبين ما دل عليه مقيداً بزمن الحضور، وكذا لا معارضة بين ما دل على التوقف مطلقاً وبين ما دل عليه مقيداً بزمن الحضور، لأن المقيد لا يكون له مفهوم حتى يعارض به المطلق، بل لا مفهوم عندنا للشرط، فضلاً عن اللقب.

فالمعارضة إنما تكون بين ما دل على التخير في زمن الحضور وبين ما دل على التوقف كذلك، وهكذا بين التخير المطلق وبين التوقف كذلك.

والتعارض في الأولين تعارض على نحو التباين، لكن لا ثمره عملية في البحث عنه بالنسبة إلى زماننا هذا.

فلا بد من تمحّص البحث في رفع التعارض بين ما دل على التخير مطلقاً وبين ما دل على التوقف كذلك، فنقول:

إن التعارض بينهما إنما يكون ابتداءً بنحو العموم من وجه، لكنه ينقلب إلى العموم والخصوص المطلق، لأن أخبار التخير مطلقاً تخصّص بأخبار التوقف في زمن الحضور، فيصير مفادها التخير في زمن الغيبة، فتكون أخصّ مطلقاً ممّا دل على التوقف مطلقاً،

فتخصّصه وتصير النتيجة هي التخيير في زمن الغيبة، وبهذا ارتفعت المعارضة بين الأخبار العلاجية الواردة في المتكافئين [٦١١]. هذا حاصل ما أفاده رحمه الله في رفع التعارض عن أحاديث التخيير والتوقف. اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤٦٢

### نقد كلام المحقق النائيني رحمه الله في المقام

وفيه أولاً: أنا لم نتصوّر العموم من وجه بين الأخبار الدالّة على التخيير المطلق والدالّة على التوقف كذلك، ولم يوضح هو أيضاً كيفية العموم من وجه.

وثانياً: لو أمكن رفع التعارض بما ذهب إليه لأمكن بعكسه أيضاً، بأن نجعل ما دلّ على التخيير في زمن الحضور مخصّصاً للأخبار الدالّة على التوقف المطلق، فتصير أخصّ من الأخبار الدالّة على التخيير المطلق، فتخصّصها وتكون النتيجة هي التوقف في زمان الغيبة. وثالثاً: الأخبار على طوائف أربع كما عرفت آنفاً، ولا يجوز أخذ ثلاث طوائف منها وملاحظة النسبة بينها وطرح الطائفة الرابعة، بل لابدّ من ملاحظة النسبة بين جميعها.

وبتقريب آخر: إنّ الأخبار الدالّة على التوقف في زمن الحضور معارضة بالأخبار الدالّة على التخيير كذلك بنحو التباين - كما اعترف به هو رحمه الله أيضاً - ولا يجوز جعل أحد المتعارضين مخصّصاً للعام وطرح الآخر كما إذا لم يكن أصلاً، ألا ترى أنه إذا ورد: «أكرم كلّ عالم» و «لا تكرم زيدا العالم» و «أكرم زيدا العالم» لا يجوز تخصيص العام بالخاصّ الأول؟ لأنه معارض بالخاصّ الثاني، والمقام كذلك طابق النعل بالنعل.

وبالجملة: لا- يمكن الالتزام بانقلاب النسبة بين ما دلّ على التخيير مطلقاً وبين ما دلّ على التوقف كذلك بواسطة تخصيص الأول بمخصّص مبتلى بمعارض مثله.

فما ذهب إليه المحقق النائيني رحمه الله في الجمع بين الأخبار غير صحيح.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤٦٣

### مسلك الشيخ الأنصاري رحمه الله في الجمع بين أخبار الباب

وذهب الشيخ الأعظم رحمه الله في الجمع بينها إلى حمل أخبار التوقف على صورة التمكّن من الوصول إلى الإمام عليه السلام وأخبار التخيير على صورة عدم التمكّن منه [٦١٢].

### نقد ما أفاده الشيخ رحمه الله في الجمع بين روايات الباب

أقول: إن أراد به ما يشابهه مقالة المحقق النائيني رحمه الله من تخصيص أخبار التخيير ببعض أخبار التوقف حتّى تنقلب النسبة، ففيه: ما تقدّم من الإشكال على مقالة النائيني رحمه الله.

وإن أراد به جمعاً عرفياً، ففيه: أنه جمع تبرّعى [٦١٣] غير مقبول عند العقلاء، فإنّ الجمع المقبول عندهم إنّما هو فيما إذا لم يتحقّق التعارض عندهم، كما في العموم والخصوص المطلق الواردين في مقام التقنين، فإنّهما وإن كانا متعارضين عقلاً، إلّا أنّ العرف لا يراهما متعارضين. هذا أولاً.

وثانياً: أنّ المراد من التمكن إما أن يكون التمكن الفعلي في حال حضور الواقعة ووقت العمل بها، بأن يكون الإمام عليه السلام حاضراً في البلد مثلاً، فهو يستلزم اختصاص أخبار التوقف بموارد نادرة، لأنّ الإمام عليه السلام إن كان في المدينة الطيبة مثلاً فأهلها مأمورون بالتوقف بمقتضى أخباره، وسائر المسلمين كلّهم مخيرون في الأخذ بما شاؤوا من المتعارضين بمقتضى أخبار التخيير. وإما أن يكون المراد به التمكن ولو في المستقبل في مقابل عدم التمكن مطلقاً،

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤٦٤

فهو يستلزم العكس - أعني اختصاص أخبار التخيير بموارد نادرة - إذ من لا يتمكن من الوصول إليه عليه السلام ولو بطى طريق بعيد نادر جداً.

على أنّ السائل في كثير من أخبار التخيير كان متمكناً من الوصول إلى الإمام عليه السلام وسأل عن المتعارضين لعمل نفسه وتشخيص وظيفته، فكيف أجاب عليه السلام بالتخيير الذي هو وظيفة غيره؟! وهل هذا إلا خروج مورد الرواية عن تحتها؟! والمورد وإن لم يكن مخصصاً، إلّا أنّ خروجه أيضاً لا يجوز، لكونه هو القدر المتيقن من الرواية.

### نظريّة المحقّق الحائري رحمه الله في الجمع بين هذه الأحاديث

وذهب المحقّق المؤسّس الحائري اليزدي رحمه الله في كتاب الدرر إلى حمل أخبار التوقف على الإفتاء، وأخبار التخيير على العمل [٤١٤].

### نقد ما أفاده المحقّق الحائري رحمه الله في المقام

وفيه: أنّه أيضاً جمع تبرّعى لا شاهد له في الأخبار، بل بعض أخبار التوقف نصّ في مقام العمل، كقوله عليه السلام في خبر سماعة: «لا تعمل بواحد منهما» [٤١٥] وبعضها ظاهر فيه، كقوله عليه السلام في ذيل مقبولة عمر بن حنظلة: «إذا كان ذلك [٤١٦] فأرجئه حتّى تلقى إمامك» [٤١٧] فإنّ الإرجاء تأخير الأخذ بالخبرين، وظاهره ترك العمل بهما.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤٦٥

ولهم وجوه اخر في الجمع نقلها المجلسي رحمه الله في مرآة العقول [٤١٨]:

منها: حمل أخبار التخيير على العبادات، والتوقف على المعاملات.

ومنها: حمل أخبار التخيير على حقوق الله، والتوقف على حقوق الناس.

ولعل وجه ورود المقبولة في مورد المنازعة في دين أو ميراث، وهو حقّ مالي من حقوق الناس.

وفيه: أنّ المورد لا يكون مخصصاً.

ويؤيدّه أنّه لو كان التوقف في المقبولة مخصوصاً بالأمور المائيّة لكان المرجّحات المذكورة فيها قبل الأمر بالتوقف والإرجاء [٤١٩]

أيضاً مخصوصة بالخبرين المتعارضين الواردين في المال، ولم يتفوّه به أحد.

ومنها: حمل أخبار التخيير على التعارض بنحو التناقض، فإنّ المكلف

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤٦٦

حينئذٍ يضطرّ إلى اختيار أحد طرفي النقيض، لاستحالة ارتفاع النقيضين، وأخبار التوقف على غيره من الموارد التي لا يكون مضطراً إلى العمل بأحدهما.

وهذه الوجوه الثلاثة أيضاً تبرّعية لا شاهد لها.

### الحق في الجمع بين أخبار التخيير والتوقف

والحق ما ذهب إليه سيدنا الاستاذ الأعظم الإمام «مدّ ظلّه» في الجمع بينهما، وهو أنّ أخبار التخيير نصّ في جواز الأخذ بأحدهما، وأخبار التوقف ظاهرة في وجوب الإرجاء وحرمة العمل بهما، ومقتضى القاعدة حمل روايات التوقف على رجحانه ومرجوحية العمل والأخذ بأخبار التخيير الدالة على جواز العمل بأحدهما.

بل يمكن أن يقال: إنّ قوله عليه السلام في ذيل المقبولة: «أرجئه حتّى تلقى إمامك» أمر إرشادي، لا مولوي، لأنّه معلّل بقوله عليه السلام: «فإنّ الوقوف عند الشبهات خير من الاقتحام في الهلكات» ومسبوق بقوله عليه السلام: «إنّما الامور ثلاثة: أمر بين رشده فيتبع، وأمر بين غيه فيجتنب، وأمر مشكل يردّ علمه إلى الله وإلى رسوله، قال رسول الله صلى الله عليه وآله: حلال بين وحرام بين وشبهات بين ذلك، فمن ترك الشبهات نجى من المحرّمات، ومن أخذ بالشبهات ارتكب المحرّمات وهلك من حيث لا يعلم» [٦٢٠].

فإنّ التعليل المذكور وتثليث الامور إلى آخره ظاهران في أنّ الأمر بالإرجاء إرشاد إلى ما هو أصلح بحال المكلف، لأنّه بالوقوف عند الشبهة

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤٦٧

يتخلّص عن الاقتحام في الهلكة [٦٢١].

هذا حاصل كلام سيدنا الاستاذ الأعظم الإمام «مدّ ظلّه العالی» في المقام، وهو صحيح متين.

### جمع آخر بين أحاديث الباب ونقده

وذهب بعضهم إلى الجمع بينهما بحمل أخبار التخيير على التخيير في المستحبات والمكروهات، وحمل أخبار التوقف على التوقف في الواجبات والمحرّمات، فإذا دلّ أحد الخبرين على الاستحباب أو الكراهة والآخر على نفيه أو دلّ أحدهما على الاستحباب والآخر الكراهة نختار أحدهما ونعمل به، وإذا دلّ أحدهما على الوجوب أو الحرمة والآخر على عدمه أو دلّ أحدهما على الوجوب والآخر على الحرمة فلا بدّ من التوقف.

واستدلّ عليه برواية الميثمي، والمناسب نقل هذه الرواية الشريفة بطولها حتّى يتّضح بطلان هذه الدعوى.

ففي عيون الأخبار عن أبيه ومحمّد بن الحسن بن الوليد جميعاً عن سعد بن عبد الله، عن محمد بن عبد الله المسمعي، عن أحمد بن الحسن الميثمي أنّه سأل الرضا عليه السلام يوماً وقد اجتمع عنده قوم من أصحابه وقد كانوا يتنازعون في الحديثين المختلفين عن رسول الله صلى الله عليه وآله في الشىء الواحد، فقال عليه السلام: «إنّ الله حرّم حراماً وأحلّ حلالاً وفرض فرائض، فما جاء في تحليل ما حرّم الله أو في تحريم ما أحلّ الله أو دفع فريضة في كتاب الله رسمها [٦٢٢] بين قائم بلا ناسخ نسّخ ذلك فذلك ما لا يسع الأخذ به، لأنّ رسول الله صلى الله عليه وآله لم يكن ليحرّم ما أحلّ الله

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤٦٨

ولا- ليحلّل ما حرّم الله ولا- ليعتبر فرائض الله وأحكامه، كان في ذلك كلّ متبعا مسلماً مؤدياً عن الله، وذلك قول الله: «إِنْ أَتَيْتُمْ إِلَّا مَا يُوحى إِلَيْكُمْ» [٦٢٣] فكان عليه السلام متبعا لله مؤدياً عن الله ما أمره به من تبليغ الرسالة.

قلت: فإنّه يرد عنكم الحديث في الشىء عن رسول الله صلى الله عليه وآله مما ليس في الكتاب وهو في السنّة ثم يرد خلافه، فقال:

كذلك قد نهى رسول الله صلى الله عليه وآله عن أشياء نهى حرام، فوافق في ذلك نهيه نهى الله، وأمر بأشياء، فصار ذلك الأمر واجباً لازماً كعدل فرائض الله، فوافق في ذلك أمره أمر الله، فما جاء في النهى عن رسول الله صلى الله عليه وآله نهى حرام ثم جاء خلافه لم يسع استعمال ذلك، وكذلك فيما أمر به، لأننا لا نرخص فيما لم يرخص فيه رسول الله صلى الله عليه وآله ولا نأمر بخلاف ما أمر به رسول الله صلى الله عليه وآله إلا لعلمه خوف ضرورة، فأما أن نستحل ما حرم رسول الله صلى الله عليه وآله أو نحرم ما استحله رسول الله صلى الله عليه وآله فلا يكون ذلك أبداً، لأننا تابعون لرسول الله صلى الله عليه وآله مسلمون له كما كان رسول الله صلى الله عليه وآله تابعاً لأمر ربه مسلماً له، وقال الله عز وجل: «مَا آتَلَ - كُمْ الرُّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَلَ - كُمْ عَنْهُ فَاتَّبِعُوا» [٦٢٤].

وإن الله نهى عن أشياء ليس نهى حرام، بل إعافه [٦٢٥] وكرهه، وأمر بأشياء ليس بأمر فرض ولا واجب، بل أمر فضل ورجحان في الدين، ثم رخص في ذلك للمعلول وغير المعلول، فما كان عن رسول الله صلى الله عليه وآله نهى إعافه أو أمر فضل فذلك الذى يسع استعمال الرخصة فيه، إذا ورد عليكم عنا الخبر [٦٢٦] فيه باتفاق

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤٦٩

يرويه من يرويه فى النهى ولا- ينكره وكان الخبران صحيحين معروفين باتفاق الناقله فيهما يجب الأخذ بأحدهما أو بهما جميعاً أو بأيهما شئت وأحببت موسع ذلك لك من باب التسليم لرسول الله صلى الله عليه وآله والرد إليه وإلينا وكان تارك ذلك من باب العناد والإنكار وترك التسليم لرسول الله صلى الله عليه وآله مشركاً بالله العظيم.

فما ورد عليكم من خبرين مختلفين فاعرضوهما على كتاب الله، فما كان فى كتاب الله موجوداً حلالاً أو حراماً فاتبعوا ما وافق الكتاب، وما لم يكن فى الكتاب فاعرضوه على سنن رسول الله صلى الله عليه وآله، فما كان فى السنن موجوداً منهيّاً عنه نهى حرام ومأموراً به عن رسول الله صلى الله عليه وآله أمر إلزام فاتبعوا ما وافق نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وأمره، وما كان فى السنن نهى إعافه أو كراهه ثم كان الخبر الأخير خلافه فذلك رخصة فيما عافه رسول الله صلى الله عليه وآله وكرهه ولم يحرمه، فذلك الذى يسع الأخذ بهما جميعاً، وبأيهما شئت وسعك الاختيار من باب التسليم والاتباع والرد إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وما لم تجدوه فى شيء من هذه الوجوه فردوا إلينا علمه، فنحن أولى بذلك، ولا تقولوا فيه بآرائكم، وعليكم بالكف والتثبت والوقوف وأنتم طالبون باحثون حتى يأتيكم البيان من عندنا» [٦٢٧].

قال الصدوق رحمه الله فى ذيل هذه الرواية: كان شيخنا محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد رضى الله عنه سيئ الرأى فى محمد بن عبد الله المسمعى راوى هذا الحديث، وإنما أخرجت هذا الخبر فى هذا الكتاب، لأنه كان فى كتاب الرحمة، وقد قرأته عليه، فلم ينكره ورواه لى.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤٧٠

وقال الشيخ الحرّفى الوسائل فى ذيلها: أقول: ذكر الصدوق أنه نقل هذا من كتاب الرحمة لسعد بن عبد الله، وذكر فى الفقيه أنه من الاصول والكتب التى عليها المعول وإليها المرجع.

وكيف كان، فهذا الخبر لا يدل على الجمع المتقدم، لأن صدره مربوط بالترجيح بكتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وآله ولا يرتبط بالمتكافئين.

وأما قوله: «وإن الله نهى عن أشياء ليس نهى حرام» إلى قوله: «مشركاً بالله العظيم» فهو لا- يدل على التخيير الظاهرى الذى نحن بصدده، بل على التخيير الواقعى، فهو يدل على عدم المعارضة بين الخبر الدال على الاستحباب والكرهه والدال على الرخصة فى الترك أو الفعل.

والشاهد على هذا قوله: «أو بهما جميعاً» إذ لا يمكن الأخذ بكليهما إلا إذا لم يكونا متعارضين.

نعم، ذيلها يدل على التوقف، فهو من أخبار التوقف، من دون أن يكون دليلاً على الجمع المتقدم.

ولو لم نناقش في سند هذه الرواية لكانت رداً على ما ذهب إليه بعض الأعلام من أن الدال على التوقف روايتان: إحداهما: مقبولة عمر بن حنظلة [٦٢٨]، والاخرى: رواية سماعة [٦٢٩]، وهما مع ضعفهما سنداً متعارضان [٦٣٠].  
فإن هذه الرواية تكون رواية ثالثة دالة على التوقف.  
اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤٧١

### نتيجة البحث

والحاصل: أن الحق في الجمع بين الأخبار ما ذهب إليه سيدنا الاستاذ الأعظم الإمام «مدّ ظله» من أن أخبار التخيير نص في جواز الأخذ بأحد المتعارضين وأخبار التوقف ظاهرة في وجوب الإرجاء وحرمة العمل بهما، ومقتضى القاعدة هو الأخذ بأخبار التخيير وحمل أحاديث التوقف على رجحانه، بل يمكن القول بكون الأمر فيها إرشادياً، لا مولوياً.  
فالشهرة الفتوائية وإن كانت على خلاف القاعدة الأولى في المتكافئين كما تقدم [٦٣١]، إلا أنها توافق الأخبار الواردة في المقام.  
اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤٧٣

### بقي التنبيه على امور

### في أن التخيير في المسألة الاصولية

الأول: لا إشكال في أن التخيير في الأخذ بأحد الخبرين ليس من قبيل التخيير في المسألة الفرعية، بل في المسألة الاصولية، ضرورة أن معناه أن المجتهد مخير عند الفتوى في الأخذ بأحد الخبرين، لا أنه حكم من الأحكام الفرعية، كالتخيير بين خصال الكفارة.  
نعم، سيجيء البحث في أن التخيير في الأخذ بأحد الخبرين المتكافئين هل هو مختص بالمجتهد أو يعم المقلد أيضاً.  
ثم إن هاهنا إشكالاً، وهو أنه كيف يحكم العقل والعقلاء بتساقط المتكافئين والأخبار بالتخيير؟  
واجب عنه بوجه:

أ- أن العقل والعقلاء يحكمان بتساقطهما من حيث طريقتيهما إلى الواقع وكاشفتيهما عنه ولا يخطئهما الأخبار العلاجية في ذلك، لكنها تجعل حكماً ظاهرياً للشاك المتخير في وظيفته العملية بعد تساقطهما بحكم العقل والعقلاء، فمعنى التخيير المستفاد من الأخبار من قبيل الأصل المعول عليه لدى الشك في الوظيفة.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤٧٤

ويشهد عليه أن ظاهر بعض أدلة التخيير ذلك، فإن مفاده هو التوسع في الأخذ بأحدهما في صورة عدم العلم بالواقع [٦٣٢].

لكن استشكل عليه بأن التخيير لو كان أصلاً عملياً لما كانت مثبتات الخبر المختار حجة، مع أن القائلين بالتخيير يلتزمون بحجيتها كحجية مدلوله المطابق كما لو لم يكن له معارض أصلاً، وهذا شاهد على عدم كون التخيير في المقام من قبيل الاصول العملية.

ب- أن الشارع جعل الطريقة في صورة التعارض زائدة على الطريقة التي كانت لكل خبر ثقة، سواء كان له معارض أم لا.

وفيه أولاً: أن الطريقة أمر ذاتي ولو كان الطريق ظنيّاً، فإن الطريقة والكاشفية عبارة عن حصول الظن بالواقع، ولا يمكن جعل الظن للدليل الظني ولا سلبه عنه، فلا يمكن جعل الطريقة والكاشفية له، ولا سلبها عنه.

نعم، يمكن جعل الحجية له وسلبها عنه، ولهذا يقال: إن الأمارات والطرق على قسمين: معتبرة وغير معتبرة.



وثانياً: إن اريد بجعل الطريقيّة في صورة التعارض جعلها لكلا المتعارضين فهو مستحيل، وإلّا فلم يحكم العقل والعقلاء بتساقطهما، بل حكما بوجوب الأخذ بكليهما.

وإن اريد جعلها لأحدهما المعين فهو تحكّم، لعدم تعيين علامة بها يعرف ذلك المعين، على أنّه ينافي القول بالتخيير.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤٧٥

وإن اريد جعلها لواحد غير معين منهما فلا واقعيّة له، فإنّ الموجود واقعاً هذا الخبر وذاك الخبر، وليس عندنا واحد غير معين من الخبرين.

### كلام الإمام الخميني «مدّ ظلّه» في الجواب عن الإشكال

ج- قال سيدنا الاستاذ الأعظم الإمام «مدّ ظلّه العالی» في حلّ الإشكال ما حاصله: ليس الحكم بالتخيير حكماً جديداً بنحو الأصل العملي أو جعل الطريقيّة الثانويّة، بل هو الحكم ببقاء الحجّيّة والطريقيّة الذاتيّة التي كانت للمتعارضين قبل التعارض، وذلك لأنّ بناء العقلاء على العمل بخبر الثقة عند عدم التعارض، وبنائهم على التساقط عند التعارض، والشارع لم يردع عن بنائهم الأوّل، فهو دليل على حجّيّة خبر الثقة، وردع عن بنائهم الثاني في ضمن أخبار العلاج، فيكون خبر الثقة طريقاً معتبراً عند العرف والشرع فيما إذا لم يكن له معارض، وعند الشرع فقط لو كان له معارض، وإن لم يكن حينئذٍ طريقاً عند العرف، كما أنّه لو كان لأحد المتعارضين مزيّة معتبرة شرعاً لوجب الأخذ به - بمقتضى أخبار الترجيح - وإن لم تكن مزيّة عند العرف.

فكلّ خبر ثقة حجّيّة شرعاً وطريق ذاتي عنده، سواء كان له معارض أم لا، إلّا أنّه حيث لم يمكن الأخذ بكليهما عند التعارض حكم بالتخيير [٤٣٣].

هذا حاصل ما أفاده سيدنا الاستاذ الأعظم الإمام «مدّ ظلّه» في المقام.

### نقد كلام الإمام الخميني «مدّ ظلّه» في حلّ الإشكال

وفيه: أنّه متين لو كان الحاكم بتساقط المتكافئين العرف فقط، فإنّ الشرع كثيراً ما ردع عن سيره العقلاء، إلّا أنّ العقل أيضاً يحكم بالتساقط، ولا يمكن

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤٧٦

للشارع أن يحكم بخلاف حكم العقل القطعي، وإلّا اضطرب كثير من الاعتقادات القطعيّة، ألا ترى أنّ ظاهر قوله تعالى: «وَجَاءَ رَبُّكَ» [٦٣٤] تجسّمه تعالى، ولا نجعل هذه الآية ردعاً عن حكم العقل باستحاله كونه تعالى جسماً؟

وبالجملة: تساقط المتعارضين المتكافئين قاعدة عقليّة كما عرفت [٤٣٥]، لا عقلائيّة فقط، فلا يصحّ كلام سيدنا الاستاذ «مدّ ظلّه» في المقام.

### الحقّ في الجواب عن الإشكال

والأقرب عندي هو الجواب الأوّل، وهو أنّ مقتضى التخيير المستفاد من الأخبار من قبيل الأصل المعوّل عليه عند الشكّ في الوظيفة.

ويمكن الجواب عن الإيراد المتقدّم بأنّه يمكن القول بعدم حجّيّة مثبتات الخبر الذي اختير من المتعارضين مثل سائر الاصول العمليّة.

هذا أولاً.

وثانياً: أن الأصل العملي هو نفس التخيير لا طرفاه، فإنّ طرفيه - وهما هذا الخبر بجميع مداليه المطابقيّة والالتزاميّة وغيرهما، وذاك الخبر كذلك - خارجان عن الأصل، فلو كان لنفس التخيير لازم عقلي أو عادي ذو أثر شرعي لم يترتب عليه، بخلاف الخبرين المتعارضين، فإنّهما بتمام مداليهما يكونان طرفي التخيير، فكلّ منهما اختاره المجتهد كان دلالة الالتزامية حجة كدلالة المطابقيّة. اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤٧٧

### هل التخيير في المقام يعمّ المقلد أم لا؟

التنبية الثاني: بعد ما عرفت من أن التخيير إنّما هو في المسألة الاصولية فاعلم أنّه لا إشكال في تخيير المجتهد. فهل يثبت التخيير للمقلد أيضاً - بأن يقول المجتهد: في هذه المسألة روايتان متكافئتان، ويجوز لمن قلّدي الأخذ بأيّهما شاء، فيختار المقلد أحدهما، سيّما إذا كان من أهل العلم - أم لا؟

ويمكن طرح البحث في دائرة أوسع بحيث يشمل جميع الاصول العمليّة وإن لم يكن له ثمره عمليّة إلّا في المقام. لا إشكال في أنّه يجوز للمقلد إجراء الاصول العمليّة في الشبهات الموضوعيّة، فإذا علم أن الاستصحاب مثلاً حجة عند مقلده يجوز له استصحاب وضوئه، لأنّه متمكّن من تشخيص الموضوع في الشبهات الموضوعيّة.

ولا إشكال أيضاً في أنّ تشخيص الموضوع في الشبهات الحكميّة من وظائف المجتهد، والمقلد لا يتمكّن منه، فإنّ استصحاب وجوب صلاة الجمعة مثلاً يتوقّف على ثبوت وجوبه في زمن المعصوم عليه السلام والشكّ فيه في زمن الغيبة، ولا يمكن إثباتهما إلّا للمجتهد المتتبع في روايات صلاة الجمعة، سيّما مع كثرتها واختلافها، وكذا إجراء أصالة الحليّة في شرب التبن مثلاً يتوقّف على الفحص واليأس عن الظفر بحكمه الواقعي، وهذا ممّا لا يتمكّن منه إلّا للمجتهد.

إنّما الإشكال في أنّه هل يجوز للمجتهد أن يقول: صلاة الجمعة كانت واجبة في زمن الحضور ووجوبها مشكوك فيه في هذا الزمان والاستصحاب حجة عندي، فيأخذ المقلد هذه الامور منه ويجري الاستصحاب مستقيماً، أو لا بدّ اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤٧٨

للمجتهد من أن يفتي بوجوب صلاة الجمعة قضيةً للاستصحاب، ويعمل المقلد على فتواه؟

وفي ما نحن فيه هل يجوز للمجتهد أن يقول: في هذه المسألة خبران متعارضان متكافئان، والمكلف مخير في الأخذ بأيّهما شاء، أم لا بدّ له من أن يأخذ أحدهما ويفتي على طبقه، فيعمل المقلد على فتواه؟

نعم، لا ثمره عمليّة في الاستصحاب ونحوه، كما هو ظاهر، بخلاف التخيير، فإنّ التخيير إن ثبت للمقلدين أيضاً فربما اختلف عملهم، إذ يمكن أن يأخذ بعضهم هذا الخبر والآخرون ذاك الخبر [٤٣٦]، بخلاف ما إذا لم يثبت لهم التخيير، فإنّ جميعهم يعملون حينئذٍ بفتوى المجتهد، فلا يختلف عملهم.

إذا عرفت هذا فالحقّ أنّ التخيير ثابت للمقلد أيضاً، كالمجتهد، لأنّ اختصاص تشخيص الموضوع بالمجتهد لا يقتضي اختصاص الخطاب أيضاً به، فالخطاب في قوله عليه السلام: «فإذا لم تعلم فموسّع عليك بأيّهما أخذت» [٤٣٧] يعمّ المجتهد والمقلد، ولا دليل على اختصاصه بالمجتهد.

والحاصل: أنّ للمجتهد طريقين: أحدهما: الأخذ بإحدى الروايتين والإفتاء على طبقها، الثاني: الإفتاء على التخيير في الأخذ بإحدهما. وهل يجوز له الإفتاء بالتخيير في المسألة الفرعية - بأن يقول مثلاً: «أيّها المكلف أنت مخير بين الإتيان بصلاة الجمعة وبين تركها» من دون أن يعلمه بوجود الخبرين المتعارضين المتكافئين في المسألة - أم لا؟

قيل: نعم، يجوز له ذلك.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤٧٩

والحقّ عندى خلافه، لأنه يوهّم تحقّق التخيير فى المسألة الفرعية، مع أنّ التخيير إنّما هو فى المسألة الاصولية، لا فى حكم الله تعالى، كما عرفت [٦٣٨] فى التنبيه الأوّل.

### فى أنّ التخيير بدوى أو استمرارى

التنبيه الثالث: هل التخيير بدوى أو استمرارى أو فيه تفصيل بين ما إذا قلنا باختصاص التخيير بالمجتهد، فيكون بدوياً، وبين ثبوته للمقلّد أيضاً، فيكون استمرارياً؟

وليعلم أنّ المحتاج إلى الإثبات هنا إنّما هو كونه استمرارياً، وأمّا ثبوت التخيير بدوياً فلا يحتاج إلى مزيد من أصل أدلّة التخيير كما هو واضح.

والذى يمكن الاستدلال به على الاستمرار اثنان: نفس أدلّة التخيير، واستصحابه.

### مناقشة الشيخ رحمه الله فى دلالة أحاديث التخيير على استمراره

واستشكل الشيخ الأعظم رحمه الله على الأوّل بعدم تحقّق الإطلاق فى أدلّة التخيير، لأنها فى مقام بيان أصل التخيير، لا كفيته. وتوضيح كلامه: أنّ السؤال عن كفيته التخيير إنّما هو فى طول السؤال عن أصله، فإنّ للمكلّف شكّين: أحدهما: الشكّ فى وظيفته عند مجيء الخبرين المتعادلين، وثانيهما: الشكّ فى خصوصياتها بعد تعيين أصل الوظيفة من كون التخيير فى الأخذ بأحدهما بدوياً أو استمرارياً، ولا إشكال فى أنّ السائل فى

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤٨٠

أدلّة التخيير كان شاكاً فى أصل الوظيفة وأنه لدى تعارض الخبرين المتعادلين ما ذا يصنع؟ فإذا اجيب بأنّه مخير فى الأخذ بأحدهما ينشأ له شكّ آخر فى كفيته التخيير وأنه دائمى أم لا؟ وهذا موضوع آخر وشكّ ثانٍ مسكوت عنه فى أدلّة التخيير سؤالاً وجواباً. وبالجملة: تكون روايات التخيير فى مقام بيان أصل الوظيفة، لا كفيته [٦٣٩].

هذا حاصل ما أفاده الشيخ الأنصارى رحمه الله فى المقام.

### نقد كلام الشيخ رحمه الله من قبل الإمام الخمينى

«مدّ ظلّه»

وأجاب عنه سيدنا الاستاذ الأعظم الإمام «مدّ ظلّه» بأنّ فى روايات التخيير خبرين يستفاد منهما استمرار التخيير:

أحدهما: ما روى مرسلًا عن الحسن بن الجهم عن الرضا عليه السلام قال: قلت:

يجئنا الرجال وكلاهما ثقةً بحدِيثين مختلفين ولا نعلم أيّهما الحقّ، قال: «فإذا لم تعلم فموسّع عليك بأيّهما أخذت» [٦٤٠] فإنّه عليه السلام جعل موضوع التوسعة والتخيير عدم العلم بحقيّة أحدهما، ومعلوم أنّ المكلّف بعد الأخذ بأحدهما أيضاً لا يعلم الحقّ منهما، إذ لا يعقل أن يُعدم الحكم موضوع نفسه [٦٤١].

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤٨١

الثاني: ما روى مرسلًا أيضاً عن الحارث بن المغيرة، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا سمعت من أصحابك الحديث وكلهم ثقة فموسع عليك حتى ترى القائم [٦٤٢]، فترد إليه» [٦٤٣].

هذه الرواية أضعف من رواية الحسن بن الجهم من وجه وأقوى منها من وجه آخر:

أما أضعفيتها: فلأنها لا تكون نصاً في الخبرين المتعارضين، لكن قوله:

«كلهم ثقة» يدل على تعدد الرواية وتعارضها، أما التعدد فلأن لفظ «كلهم» يدل على تعدد الرواة وتعدد هم يدل على كون الرواية أكثر من واحدة، وأمّا التعارض فلأنه لو لم تكونا متعارضتين لم يكن بينهما ربط، فلم يعقل الحكم بالتوسعة في الروايتين اللتين لا ربط بينهما.

ويدل عليه أيضاً قوله عليه السلام: «فموسع عليك»، لأن الحديث إن كان واحداً أو متعدداً غير متعارض لم يكن الأخذ بها موجباً للتوسعة، بل للتضييق، لكونها مشتمة على الأحكام التي في العمل بها كلفه ومشقة على العبد، بخلاف ما إذا كانت روايتين متعارضتين: إحداهما تثبت التكليف، والآخرى تنفيه، فإن التوسعة فيهما بالأخذ بإحدهما معقولة.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤٨٢

وأمّا أقوائيتها: فلأن الغاية المذكورة فيها رؤية الإمام، وهو كالصريح في استمرار التخيير، بخلاف رواية الحسن بن الجهم، فإن الاستمرار فيها إنما هو استفاد من الإطلاق.

فلا يصغى إلى احتمال كون التوسعة إلى لقائه عليه السلام في رواية الحارث بن المغيرة والتوسعة ما لم يعلم في رواية ابن الجهم هي التوسعة في الأخذ ابتداءً لا بعد الأخذ، لكن نفى هذا الاحتمال في الأولى بالنص وفي الثانية بالإطلاق [٦٤٤]. هذا حاصل ما أفاده الإمام «مد ظله» مع توضيح من في المقام.

ولو قلنا بعدم دلالة أخبار التخيير على استمراره فهل يجرى استصحابه أم لا؟

### مناقشة الشيخ رحمه الله في جريان استصحاب التخيير ونقدها

استشكل الشيخ الأعظم الأنصارى رحمه الله فيه بدعوى تغير الموضوع، لأن الثابت سابقاً ثبوت التخيير لمن لم يختر، فإثباته لمن اختار إثبات للحكم في غير موضعه الأول [٦٤٥].

أقول: تارة: يفرض كون الموضوع في أدلته التخيير هو ذات المكلف إذا لم يعلم الحق، كما هو مفاد رواية ابن الجهم، فإن ظاهرها أن الحكم بالتوسعة لذات المكلف، وعدم العلم بالحق واسطة لثبوت الحكم له، و أخرى: كونه غير العالم بالحق بوصفه العنوانى، وثالثة: كونه عنوان المتخير في وظيفته، ورابعة:

كونه عنوان من لم يختر لأحدهما [٦٤٦] كما قال الشيخ رحمه الله.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤٨٣

والتحقيق جريان الاستصحاب في جميع الصور، أمّا في صورتين الأولىين فواضح، لبقاء الموضوع فيهما قطعاً، أمّا إذا كان ذات المكلف - كما هو الحق - فمعلوم، وأمّا إذا كان عنوان «غير العالم بأن أيهما حق» فلأن الأخذ بأحدهما لا يجعله عالماً بحقيقته أحدهما.

وأمّا في صورتين الأخيرتين فلأن عنوان «المتخير» أو «الذى لم يختر» وإن كانا بحسب المفهوم الكلى مخالفاً لعنوان مقابلهما [٦٤٧]، لكن مصداقهما إذا وجد في الخارج وصدق عليهما العنوانان يثبت لهما الحكم، فإذا زال العنوان بقى الموضوع قطعاً، لأن المكلف الموجود في الخارج إذا زال عنه عنوان «المتخير» أو عنوان «من لم يختر لأحدهما» لا ينقلب عمياً هو عليه عرفاً، فيكون إثبات حكم

التخيير له بالاستصحاب إبقاء للحكم السابق، لا إسراء من موضوع إلى موضوع آخر.

وبعبارة أخرى: الموضوع في القضية المتيقنة والمشكوكه هو المكلف الخارجي، لا- العنوان الكلي المأخوذ في الأخبار، فيتحد القضيتان، لأننا نقول:

هذا المكلف الموجود في الخارج كان مخيراً، والآن نشك في بقاء تخيره، فيستصحب.

نعم، عنوان «التخير» و «عدم الاختيار» كان سبباً لثبوت الحكم في القضية المتيقنة، كما أن زوالهما سبب لتحقق الشك في بقاء الحكم، وهذا الشك ناش عن الشك في أن التخير وعدم الاختيار هل هما مؤثران في حدوث الحكم فقط أو في حدوثه وبقائه، فيستصحب التخير ويكشف عن كونهما مؤثرين

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤٨٤

حدوثاً فقط.

كما أن الماء إذا زال تغييره من قبل نفسه، فشككنا في بقاء نجاسته- وكان هذا الشك ناشئاً عن الشك في أن التغيير هل كان مؤثراً في حدوث الحكم بالنجاسة فقط أو فيه وفي البقاء- يستصحب النجاسة ويكشف عن كون التغيير مؤثراً حدوثاً فقط.

فالحاصل: أن استصحاب التخير جارٍ على جميع الصور الأربع، لاتحاد القضية المتيقنة مع المشكوكه.

فالتخير في المقام استمرارى، لإطلاق أدلته، وعلى فرض عدم تحقق الإطلاق، لأجل الاستصحاب.

### عدم شمول الأخبار العلاجية لاختلاف النسخ

التنبية الرابع: قد عرفت أنه ورد في الخبر: «يجئنا الرجلان وكلاهما ثقة بحديثين مختلفين ولا نعلم أيهما الحق» [٤٤٨].

لكن الظاهر عدم كون التعدد في الراوى دخلياً في الموضوع، كما أن الرجولية لا- دخل لها فيه، بل تمام الموضوع وجود الخبرين المتعارضين، سواء رواهما رجلان أو رجل واحد.

والشاهد على هذا أن أخبار التخير وردت في مورد حكم العقلاء بالتساقط، ولا ريب في أن العقلاء كما يحكمون بالتساقط في مورد تعدد الراوى كذلك يحكمون به في مورد وحدته.

والتعبير ب «يجئنا الرجلان» إنما هو لأن الغالب في الخبرين المتعارضين

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤٨٥

كون الراوى متعدداً.

فعلى هذا كما يشمل أخبار التخير الخبرين المتعارضين الممتازين في جميع سلسلة السند فكذلك يشمل الخبرين الذين كان أحد رواتهما أو جميعهم متحداً، كما إذا حدثنا الكليني مثلاً عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد، عن حريز، عن زرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: «تجب صلاة الجمعة» وحدثنا الكليني أيضاً أو غيره بهذا السند أو بسند آخر عن زرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: «لا تجب صلاة الجمعة».

نعم، لو كان الاختلاف لأجل اشتباه الناسخين والطابعين فلا مجال للتخير، لعدم صدق الخبرين المتعارضين هاهنا، فإنه خبر واحد وقع الخطأ في بعض نسخ نقله.

فعلى هذا إن علمنا أن الاختلاف ناش من اختلاف نسخ الكتاب فلا مجال للمسك بالأخبار العلاجية الواردة حول المتعارضين، ونتمسك بها فيما إذا علمنا أنه من قبيل الحديثين المختلفين.

وإن شككنا واحتملنا كلا الوجهين فللجوامع الأولية حكم غير ما للجوامع المتأخرة.

توضيح ذلك: أنّ الظاهر أنّ الاختلاف الواقع في نقل القدماء عن الجوامع الأولى - ككتاب الحسين بن سعيد الأهوازي - من قبيل اختلاف الحديثين، إلّا إذا حرز كونه لأجل اشتباه الناسخين، فلو روى الشيخ رحمه الله بسنده عن كتاب الحسين بن سعيد عن أبي الحسن الرضا عليه السلام أنّه قال: «تجب صلاة الجمعة» وروى الصدوق رحمه الله أيضاً بسنده عن كتابه عنه عليه السلام أنّه قال: «لا تجب صلاة الجمعة» لكانا من مصاديق الحديثين المختلفين، إلّا إذا أحرزنا أنّ

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤٨٦

الاختلاف ناشٍ من اختلاف نسخ كتاب الحسين بن سعيد.

وذلك لأنّ بناء السلف - ومنهم المشايخ الثلاثة أرباب الكتب الأربعة - كان على قراءة الأحاديث على المشايخ أو السماع منهم، لا مجرد الأخذ من الكتب، فما لم يحرز أنّ الاختلاف ناشٍ من اشتباه النسخ فالظاهر أنّه من قبيل اختلاف الحديثين، فيجرى فيهما التخيير.

بخلاف الاختلاف الواقع في الجوامع المتأخّرة - كالكتب الأربعة - فإنّه إنّما هو لأجل اختلاف النسخ ويندرج في أخبار العلاج، إلّا إذا أحرز كونه من اختلاف الحديثين لا اشتباه النسخ.

وذلك لأنّ بناء المتأخّرين على أخذ الأحاديث من الكتب، وقلّ جداً من روى قرائه أو سماعاً.

هذا تمام الكلام في المتكافئين.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤٨٧

في المتعارضين المتفاضلين ومقتضى أخبار العلاج فيهما

### المقام الثاني: فيما إذا كان لأحد الخبرين مزية

وفيه أيضاً بحثان:

#### القاعدة العقلية في المتعارضين المتفاضلين

البحث الأوّل: في مقتضى القاعدة العقلية فيهما مع قطع النظر عن أخبار الترجيح:

وليعلم أنّ الكلام في المقام بعد الفراغ عن لزوم الخروج عن الأصل الأوّلي الحاكم بالتسايط بواسطة الإجماع أو الأخبار الواردة في المتكافئين كما تقدّم [٤٤٩].

وليعلم أيضاً أنّ البحث مبنّى على القول بكون حجّة الأمارات من باب الطريقة، لعدم فائدة في البحث بناءً على السببية، لكونها مجرد فرض مخالف للواقع.

فنقول: لو كان لأحد الخبرين المتعارضين مزية أو احتمال مزية فهل مقتضى الأصل وجوب الأخذ بأحد المتعارضين على سبيل التخيير

أو الأخذ بذى المزية على سبيل التعيين؟

والحقّ أنّ المسألة - بناءً على ما ذهبنا إليه من كون أخبار التخيير بصدد

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤٨٨

بيان الوظيفة للشاكّ بنحو الأصل العملي - من مصاديق دوران الأمر بين التعيين والتخيير، ومحلّ الكلام فيه هو مبحث الاشتغال [٤٥٠].

وأما بناءً على كون أخبار التخيير بصدد جعل الطريقة للمتعارضين فلا بدّ من الأخذ بذى المزية أو ما فيه احتمال المزية، لكونه مقطوع

الطريقة والحجّة، والآخر مشكوك الطريقة والحجّة، وذلك لأننا نشكّ في أن أخبار التخيير هل جعلت الطريقة لكليهما كما في المتكافئين أو لخصوص ذى المزيّة، فذوالمزيّة حجة قطعاً، وحجّة غيره مشكوكه، والشكّ في الحجّة مساوق للقطع بعدم الحجّة، إذ الحجّة إنّما هي شيء يصحّ احتجاج المولى به على العبد وبالعكس، ومشكوك الحجّة لا يكون كذلك، فمقتضى القاعدة على هذا لزوم الأخذ بذى المزيّة أو ما فيه احتمالها.

### قضية الأخبار العلاجية في المقام

البحث الثاني: في مقتضى أخبار العلاج في المقام، وهو من أهمّ المسائل الاصولية.

ويتمّ البحث فيه في ضمن امور ثلاثة:

أ- في دلالة أخبار العلاج على وجوب الأخذ بذى المزيّة.

ب- في تعداد المرجّحات.

ج- في كيفية ترتيبها.

فنقول: قد استشكل على تماميّة دلالة هذه الأخبار على وجوب الأخذ بذى المزيّة تارةً: بأنّها وإن كانت ظاهرة في الوجوب، إلّا أنّ الأخبار الواردة

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤٨٩

في التخيير مع كثرتها مطلقه تشمل الخبرين المتعارضين الذين كان في أحدهما مزيّة، فالأمر دائر بين تقييد إطلاقات كثيرة في مقام البيان في أخبار التخيير بأخبار الترجيح، وبين حمل الأوامر الواردة في أخبار الترجيح على الاستحباب بقرينه أخبار التخيير، ولا يمكن الذهاب إلى الأوّل، إذ قلما يتفق أن يخلو أحد الخبرين عن إحدى المرجّحات بكثرتها، لأنّ كون الخبرين في جميع سلسلة سندهما متساويين في العدالة والفقاهة والورع والوثاقة وصدق الحديث ومضمونها موافقاً للكتاب والعامّة أو مخالفاً لهما ومشهوراً بين الأصحاب أو غير مشهور، نادر جدّاً، فتقييد أخبار التخيير بأخبار الترجيح مستلزم لحمل أخبار التخيير مع كثرتها على فرد نادر، فلا بدّ من حمل الأوامر الواردة في الترجيحات على الاستحباب، حفظاً لإطلاق أخبار التخيير. [٦٥١]

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة ؛ ج ٦ ؛ ص ٤٨٩

خرى: بأنّ الاختلافات الكثيرة في نفس أخبار الترجيح قرينه على أنّها بصدد بيان حكم استحبابي، لا وجوبي، فإنّها تختلف في ذكر مقدار المرجّحات، ففي بعضها ذكر الترجيح بمخالفة العامّة فقط، وفي بعضها بموافقة الكتاب كذلك، وذكر في بعضها مرجّحات كثيرة، على أنّ الأخبار المشتملة على المرجّحات الكثيرة تختلف في المرجّح الأوّل، ففي بعضها جعل الترجيح بالأعدلية والأفقيته أوّل المرجّحات، وفي بعضها الآخر جعل الاشتهار بين الأصحاب أوّلها.

والأخبار التي هذا حالها لا تناسب الوجوب، فلا بدّ من حملها على الندب.

والتحقيق عدم ورود الإشكاليين.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤٩٠

### الجواب عن الإشكال الأوّل



أما الإشكال الأول: فلأنّ جميع أخبار التخيير لا تزيد على سبعة كما عرفت سابقاً [٦٥٢]، وقال بعض الأعلام: كلّها ضعيفة، بعضها سنداً وبعضها دلالةً، فلا يجوز التمسك بواحد منها [٦٥٣].

وكلامه وإن كان منظوراً فيه عندنا، لأنّ في أخبار التخيير ما يتمّ سنداً ودلالةً [٦٥٤]، إلّا أنّه لا يتجاوز عن واحد أو اثنين، فلا يلزم من تقييدهما بأخبار الترجيح حمل أخبار كثيرة على فرد نادر. هذا أولاً.

وثانياً: تنحسم مادّة الإشكال بأنّه وارد لو كانت المرجّحات المربوطة بالأخبار المتعارضة كثيرة كما توهم، والحقّ أنّها لا تتجاوز عن اثنين أو ثلاث، كمواقفة الكتاب ومخالفة العامة، أو بضميمة الشهرة الفتوائية.

وأما سائر المرجّحات ممّا ورد في المقبولة فهي مربوطة بباب آخر غير باب تعارض الخبرين كما سيّضح [٦٥٥].

ولا ريب في أنّ تقييد أخبار التخيير بهذه القيود الثلاثة لا يستلزم حملها على فرد نادر، لأنّ كثيراً من موارد الخبرين المتعارضين يكون من قبيل المتكافئين، أعني لا يكون بينهما ترجيح من حيث موافقة الكتاب ولا من حيث مخالفة العامة ولا من حيث موافقة الشهرة، فأين الحمل على فرد نادر؟!

وأما إثبات أنّ غير هذه المرجّحات الثلاثة مربوط بباب آخر غير باب تعارض الخبرين فهو يحتاج إلى التأمل في الخبرين المشتملين على أزيد من

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤٩١

المرجّحات الثلاثة، وهما: مقبولة عمر بن حنظلة ومرفوعة زرارة، فنقول:

أما المقبولة: فهي ما رواه المشايخ الثلاثة في الكافي والفقيه والتهذيب بأسانيدهم عن عمر بن حنظلة.

### البحث حول سند المقبولة

وسند الكليني إليه هكذا: محمّد بن يعقوب، عن محمّد بن يحيى، عن محمّد بن الحسين، عن محمّد بن عيسى، عن صفوان بن يحيى، عن داود بن الحسين، عن عمر بن حنظلة.

ولا إشكال في هذا السند إلّا في عمر بن حنظلة، فإنّه مجهول، لعدم ورود قده ولا مدح فيه.

والمشهور وإن عملوا بروايته هذه حتّى اشتهرت بالمقبولة، إلّا أنّ انجبار ضعف السند بالشهرة لا دليل عليه إلّا نفس المقبولة، فلا يمكن جبر سندها بالشهرة الذي [٦٥٦] دليله نفسها [٦٥٧]، لأنّه دور.

نعم، لو جبر ضعف سندها بطريق آخر لأمكن الاعتماد عليها في انجبار ضعف سند سائر الأخبار بالشهرة.

إن قلت: وإن لم يجبر ضعف سندها بتلقّي الأصحاب إيّاها بالقبول، إلّا أنّ صفوان بن يحيى من أصحاب الإجماع، فروايته عن عمر بن حنظلة دليل على كونه ثقة.

قلت: لا يكون نقل أصحاب الإجماع موجباً لانجبار السند، فإنّ روايتهم

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤٩٢

عن شخص لا تدلّ على وثاقته عندنا، وإن اشتهر ذلك في الكلمات.

والذي يهون الخطب أنّ اثنين وعشرين رجلاً يروون في الأبواب المختلفة عن عمر بن حنظلة وكان هو استاذهم في الرواية مع أنّ تسعة عشر بل عشرين منهم من الثقات الأجلّاء، بل بعضهم من أصحاب الإجماع، ورواية أشخاص كثيرة ثقات عن شخص واحد موجبة للاطمئنان بكونه ثقة وإن لم يذكر في كتب الرجال بمدح ولا قدح كما قال به سيّدنا الاستاذ آية الله البروجردى نحرير فنّ الرجال في المتأخّرين.

على أنه نقل [٦٥٨] عن النجاشي أنه قال بكون عمر بن حنظلة ثقةً.

أضف إلى ذلك أن الصدوق - الذي روى المقبولة في «من لا يحضره الفقيه» - قال في مقدمته هذا الكتاب: قصدت إيراد ما افتى به وأحكم بصحته وأعتقد فيه أنه حجة فيما بيني وبين ربّي [٦٥٩].  
فعلى هذا لو عبرنا عن الرواية بموثقة عمر بن حنظلة بل بصحتها مكان المقبولة لم يكن جزافاً.  
فلا ينبغي الإشكال في سندها.

### البحث حول متن المقبولة

وأما متنها: فعن عمر بن حنظلة قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجلين من أصحابنا بينهما منازعة في دين أو ميراث، فتحاكما إلى السلطان وإلى القضاة أيحل ذلك؟ قال: «من تحاكم إليهم في حق أو باطل فإنما تحاكم إلى الطاغوت، أصول الشيعة لاستنباط أحكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤٩٣»

وما يحكم له فإنما يأخذ سحتاً، وإن كان حقاً ثابتاً له، لأنه أخذه بحكم الطاغوت، وقد أمر الله أن يكفر به، قال الله تعالى: «يُرِيدُونَ أَنْ يُتَحَاكَمُوا إِلَى الطُّغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ» [٦٦٠].

قلت: فكيف يصنعان؟ قال: ينظران [إلى] من كان منكم ممن قد روى حديثنا ونظر في حلالنا وحرامنا وعرف أحكامنا فليرضوا به حكماً، فإنني قد جعلته عليكم حاكماً، فإذا حكم بحكمنا فلم يقبله منه فإنما استخف بحكم الله وعلينا رد، والراد علينا الراد على الله، وهو على حدّ الشرك بالله.

قلت: فإن كان كل رجل اختار رجلاً من أصحابنا فرضياً أن يكونا الناظرين في حقهما، واختلفا فيما حكما وكلاهما اختلفا في حديثكم [٦٦١]؟

قال: الحكم ما حكم به أعدلها وأفقهها وأصدقهما في الحديث وأورعهما، ولا يلتفت إلى ما يحكم به الآخر.

قال: قلت: فإنهما عدلان مرضيان عند أصحابنا لا يفضل واحد منهما على الآخر؟ قال: فقال: ينظر إلى ما كان من روايتهم عنا في ذلك الذي حكما به المجمع عليه من أصحابك فيؤخذ به من حكمنا ويترك الشاذ الذي ليس بمشهور عند أصحابك، فإن المجمع عليه لا ريب فيه، وإنما الأمور ثلاثة: أمر بين رشده فيتبع، وأمر بين غيبه فيجتنب، وأمر مشكل يردّ علمه إلى الله وإلى رسوله، قال رسول الله صلى الله عليه وآله: حلال بين وحرام بين وشبهات بين ذلك، فمن ترك الشبهات نجا من المحرمات، ومن أخذ بالشبهات ارتكب المحرمات وهلك

اصول الشيعة لاستنباط أحكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤٩٤

من حيث لا يعلم.

قلت: فإن كان الخبران عنكما [٦٦٢] مشهورين قد رواهما الثقات عنكم؟

قال: ينظر، فما وافق حكمه حكم الكتاب والسنة وخالف العامة فيؤخذ به ويترك ما خالف حكمه حكم الكتاب والسنة ووافق العامة.  
قلت: جعلت فداك أرايت إن كان الفقيهان عرفا حكمه من الكتاب والسنة ووجدنا أحد الخبرين موافقاً للعامة والآخر مخالفاً لهم بأى الخبرين يؤخذ؟

قال: ما خالف العامة ففيه الرشاد.

فقلت: جعلت فداك فإن وافقهما الخبران جميعاً؟

قال: ينظر إلى ما هم إليه أميل، حكاهم وقضاتهم، فيترك، ويؤخذ بالآخر.

قلت: فإن وافق حكاهم الخبرين جميعاً؟

قال: إذا كان ذلك فأرجه [٦٦٣] حتى تلقى إمامك، فإن الوقوف عند الشبهات خيرٌ من الاقتحام في الهلكات» [٦٦٤].

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤٩٥

أقول: لا إشكال في أن صدر هذه الرواية ظاهر بل صريح في كون السؤال عن الشبهة الموضوعية، مثل تنازع زيد وعمرو بأن يقول زيد لعمرو: «إن لي عليك مائة درهم» وهو ينكره، ومثل أن يتنازعا في ميراث، فقال زيد: «هو لي» وقال عمرو: «بل هو لي». ولا يصح القول بأن السؤال عن الشبهة الحكمية، لأن المرجع فيها هو الفقيه، لا السلطان أو القاضي، سيما أن الراوي فرض الرجلين المتنازعين من الأصحاب، إذ عدم صحته رجوعهما إلى السلطان الجائر أو إلى القاضي المنسوب من قبله لأخذ الحكم الكلي معلوم، فلا مورد لسؤاله عن حثية رجوعهما إليهما لأخذ الفتوى والحكم الشرعي الكلي منهما.

### كلام المحقق الرشتي رحمه الله في مدلول المقبولة

لكن ذهب الميرزا حبيب الله الرشتي رحمه الله إلى كون الرواية واردةً مورد الشبهة الحكمية ولا ربط لها بالقضاء، لأن اختيار كل من المتخاصمين رجلاً من الأصحاب لأجل القضاة لا يمكن إلا على وجوه ثلاثة: أحدهما: أن يحكما معاً ويقولوا: حكما بهذا، الثاني: أن يكون الحكم أحدهما ولكن الآخر يعينه في مقدمات الحكم، فالأول يشاور الثاني ثم يحكم، الثالث: أن يكون أحدهما حاكماً والآخر منفذاً للحكم، فيقول الأول: حكمت بكذا، والثاني: أنفذت هذا الحكم، وكلها خلاف ظاهر الرواية، فإن ظاهرها اختيار كل من المتنازعين حاكماً ليكون مستقلاً في القضاء، وهذا غير معقول، لعدم رفع الخصومة به.

فلا بد من حمل الحكم في الرواية على معناه اللغوي، وهو الفتوى، كما في قوله تعالى: «وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤٩٦

الْفَاسِقُونَ» [٦٦٥] أي من لم يفت بما أنزل الله.

فحاصل مضمون الرواية أن كل واحد من الرجلين اختار رجلاً من المجتهدين ليفتي فيما وقع بينهما الاختلاف من حكم الله تعالى، وحيث إن الإفتاء كان في ذلك الزمان بالروايات ذكر كل منهما في مقام الفتوى رواية مخالفة للرواية التي ذكرها الآخر.

ثم ذكر قرينه أخرى على كون الرواية مربوطه بالشبهة الحكمية، وهي قوله عليه السلام: «ينظر إلى ما كان من روايتهم إلخ» فإن المتنازعين لا صلاحية [٦٦٦]، بل لا حق لهما أن ينظرا إلى مدرك حكم القاضي، فراجع إلى وجدانك لتعلم أنه هل يجوز لأحد من المتخاصمين بعد صدور الحكم من قبل القاضي أن يقول له: أيها القاضي ما مدرك هذا الحكم؟!

على أن الحكمين إن صدر الحكم منهما في زمان واحد تساقطا، وإن تقدم أحدهما على الآخر فالحكم ما حكم به الأول ولا يعتد بحسب موازين باب القضاء - إلى حكم المتأخر، فإذا كان هذا ميزان باب القضاء فما معنى النظر إلى مأخذ حكمهما عند اختلافهما في الحكم؟!

فلا بد من حمل هذه الرواية من أولها إلى آخرها إلى باب الفتوى ونقل الرواية [٦٦٧].

هذا حاصل كلامه رحمه الله مع توضيح منّا، وعليه يكون جميع المرجحات المذكورة فيها حتى الأعدلية وأمثالها من مرجحات باب الرواية.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤٩٧

### نقد ما اختاره الميرزا الرشتي رحمه الله في مفاد المقبولة

أقول: إنَّ المحقِّق الرشتي رحمه الله و إن تأمَّل في الرواية كمال التأمُّل والدقَّة، لكنَّه رحمه الله كأن لم ينظر إلى صدرها [٦٦٨]، فإنَّ حمل صدرها على الشبهة الحكمية ممَّا لا يمكن، لأنَّ التحاكم إلى السلطان أو إلى القضاة إنَّما هو التحاكم إلى القدرة، وهو لا يتصوَّر إلَّما في المنازعة في الموضوعات، لأنَّ النزاع في الحكم الشرعي مرجعه إنَّما هو الفقيه العالم بحكم الله، لا السلطان والقاضي كما هو واضح.

فصدر الرواية ظاهر بل صريح في الشبهة الموضوعية، بل لا يمكن حمله على الشبهة الحكمية، وكذا لسائر فقرات الحديث إلى قوله: «لا يلتفت إلى ما يحكم به الآخر» ظهور قوي في أنَّ الحكم بمعنى القضاء ورفع الخصومة. فلا ريب في أنَّ الترجيح بالأعدلية [٦٦٩] وأمثالها في المقبولة مربوط بحكم الحاكمين لا بفتوى الفقيهِين أو تعارض الخبرين. ويشهد له حديثان آخران:

أحدهما: ما رواه الصدوق بإسناده عن داود بن الحصين، عن أبي عبد الله عليه السلام في رجلين اتَّفقا على عدلين جعلهما بينهما في حكم وقع بينهما فيه خلاف، فرضيا بالعدلين، فاختلف العدلان بينهما، عن قول أيَّهما يمضي الحكم؟ قال: «ينظر إلى أفضلهما وأعلمهما بأحاديثنا وأورعهما، فينفذ حكمه، ولا يلتفت إلى الآخر» [٦٧٠].

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤٩٨

الثاني: ما رواه الشيخ رحمه الله بإسناده عن موسى بن اكيل، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سئل عن رجل يكون بينه وبين أخ له منازعة في حق، فيتَّفقان على رجلين يكونان بينهما، فحكما، فاختلفا فيما حكما، قال: وكيف يختلفان؟ قال:

حكم كل واحد منهما للذي اختاره الخصمان، فقال: «ينظر إلى أعدلها وأفقهها في دين الله، فيمضي حكمه» [٦٧١]. فإنَّ الرويتين تدلَّان على نفوذ حكم الأفقه الأورع، وعلى نفوذ حكم الأعدل الأفقه، ومضمونهما عين مضمون المقبولة، ومع ذلك لم يستدلوا بهما على الترجيح في باب تعارض الرويتين، وليس ذلك إلَّا لعدم ربطهما بما نحن فيه، فكذا الحال في المقبولة. فالترجيح بصفات الإنسان - من الأعدلية وأمثالها - مربوط بباب القضاء وتعارض حكم الحاكمين.

ولا ملازمة بين الترجيح بصفات القاضي عند اختلاف الحاكمين وبين الترجيح بصفات الراوي عند تعارض الرويتين، سيَّما أنَّ بينهما فرقا واضحا، وهو أنَّ التخيير ممكن في باب الخبرين المتعارضين، بخلاف الحاكمين المختلفين، لأنَّ المتخاصمين لو كانا مختيرين في الأخذ بأي حكم منهما لاختار كل منهما الحكم الذي له، ولم ترفع المنازعة، ولعلَّه لأجل هذا ورد أخبار التخيير كلَّها في الخبرين المتعارضين، ولا ترتبط أصلا بالحكمين المختلفين.

وما أفاده [٦٧٢] المحقِّق الرشتي رحمه الله في صدر كلامه من عدم إمكان حمل المقبولة على القضاء إلَّا على وجوه ثلاثة كلَّها خلاف الظاهر، وفي ذيله من عدم

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٤٩٩

صلاحية المتخاصمين لأنَّ ينظرا في مدرك الحاكمين، لا يوجبان رفع اليد عن ظهور صدر الرواية بل صراحتها في القضاء. على أنَّ الإشكال الثاني وارد عليه أيضاً، لعدم صلاحية المستفتي أيضاً لأنَّ ينظر في مدرك الفتوى [٦٧٣]، فهذا إشكال مشترك الورد.

على أنَّه لا يتصوَّر اختلاف رجلين في حكم مسألة ثم رجوعهما إلى المجتهدين، سواء كان الرجلان مجتهدين أو مقلَّدين، أمَّا على الأوَّل: فلعدم صحَّة رجوع المجتهد إلى مجتهد آخر، وأمَّا على الثاني: فلأنَّ المقلَّد تابع لفتوى مرجعه وإن خالفه مجتهد آخر في الفتوى.

وكيف كان، ففرض ورود الإشكالات على الأخذ بظاهر المقبولة بل صريحها في مسألة القضاء لا يوجب صرفها عنه.

## القول في الترجيح بالشهرة

وأما الترجيح بالشهرة فلا- ريب في أن قوله عليه السلام- بعد فرض الراوى تساوى الخبرين في الصفات-: «ينظر إلى ما كان من روايتهم عنا في ذلك الذى حكما به المجمع عليه من أصحابك إلخ» مربوط بتعارض الخبرين، ولا بد لنا من تصوّر معنى «المجمع عليه» وأنه هل هو بمعنى الإجماع المصطلح أو بمعنى الشهرة، وأن الشهرة هل هى الشهرة من حيث الرواية أو من حيث الفتوى، وعلى تقدير كونها شهرة فتوائية فهل هى فى مقام ترجيح حجة على حجة اخرى أو فى مقام تمييز الحجة عن اللاحجة؟

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٥٠٠

## كلام المحقق النائيني والخوئي حول كلمة «المجمع عليه»

فقول: ذهب المحقق النائيني رحمه الله وبعض الأعلام «مدّ ظله» إلى أن المراد ب «المجمع عليه» المجمع عليه من حيث الرواية، إلّا أنّ المحقق النائيني ذهب إلى كونه بمعنى الشهرة [٦٧٤] وبعض الأعلام إلى كونه بمعنى الإجماع الاصطلاحى، أعنى: اتفاق الكلّ.

فقال بعض الأعلام: أمّا الشهرة فالظاهر عدم كونها من المرجّحات، فإنّ المذكور فى المقبولة هو الأخذ ب «المجمع عليه» والمراد به الخبر الذى أجمع الأصحاب على نقله، فالمراد به الخبر المعلوم صدوره من المعصوم عليه السلام بقريته قوله عليه السلام- بعد الأمر بالأخذ بالمجمع عليه-: «فإنّ المجمع عليه لا ريب فيه» وقوله عليه السلام- بعد ذلك-: «إنّما الامور ثلاثة: أمر بين رشده فيتبع، وأمر بين غيّه فيجتنب، وأمر مشكل يردّ حكمه إلى الله ... إلخ» فإنّ الإمام عليه السلام طيق الأمر البيّن رشده على الخبر المجمع عليه.

إن قلت: لو كان المراد ب «المجمع عليه» الخبر الذى أجمع الأصحاب على نقله وليس المراد به الشهرة فلم جعل الإمام عليه السلام فى مقابله الخبر الشاذّ ووصفه بأنّه ليس بمشهور عند الأصحاب؟

قلت: المراد بالشهرة التى فرض كون الخبر الشاذّ فاقداً لها معناها اللغوى، أى الوضوح، لا- معناه الاصطلاحى، فالخبر الذى أجمع الأصحاب على نقله هو الواضح، وغيره هو الشاذّ الذى ليس بواضح.

ولا- ينافى ما ذكرنا فرض الراوى الشهرة فى كلتا الروايتين بعد أمره عليه السلام بالأخذ بالمجمع عليه، فإنّ الشهرة كما قلنا بمعنى الوضوح، ومنه قولهم: «شهر

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٥٠١

فلان سيفه» و «سيف شاهر» فمعنى كون الروايتين مشهورتين أنّهما بحيث قد رواهما جميع الأصحاب وعلم صدورهما عن المعصوم عليه السلام.

ولا منافاة بين القطع بصدور الخبرين وبين تعارضهما، لإمكان صدور أحدهما للتقيّة وأمثالها [٦٧٥].

هذا حاصل كلام بعض الأعلام «مدّ ظله» فى المقام مع توضيح منّا.

## نقد ما أفاده المحقق الخوئي فى المسألة

ويرد عليه أن آخر كلامه يبطل سائر فقراته، لأنّه فرض فى آخر كلامه كون الروايتين المتعارضتين مجعماً عليهما ومعلوماً صدورهما عن المعصوم عليه السلام إلّا أنّ صدور أحدهما لغير بيان حكم الله، فلا ينفى احتمال الريب عن الخبر المجمع عليه المقطوع الصدور ولا- يكون بين الرشده، فلا يصح الاستدلال لإثبات كون «المجمع عليه» بمعنى الخبر الذى أجمع الأصحاب على صدوره بقوله عليه

السلام: «فإنَّ المجمع عليه لا ريب فيه» أو بقوله عليه السلام: «إنَّما الامور ثلاثة: أمر بين رشده فيتبع إلخ». إن قلت: قوله عليه السلام: «فإنَّ المجمع عليه لا ريب فيه» معناه «لا ريب في صدوره» لا في وجوب العمل على طبقه. قلت: كلاً، فإنَّه عليه السلام أمر بوجوب الأخذ بالجمع عليه وعَلَّله بأنَّه لا ريب فيه، فيكون معناه «لا ريب في وجوب الأخذ به والعمل على طبقه».

وبالجملة: لا يمكن أن يكون كلَّ من الخبرين المتعارضين أمراً بيناً رشده ومن مصاديق قوله عليه السلام: «لا ريب فيه». اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٥٠٢

### بيان ما هو الحق في معنى «المجمع عليه»

ف «المجمع عليه» يكون بمعنى الشهرة في الفتوى كما قال به سيدنا الاستاذ الأعظم الإمام «مدَّ ظله العالى» [٦٧٦]. لا يقال: كيف يمكن أن يتحقَّق في كلَّ من الخبرين المتعارضين الشهرة الفتوائية؟ فإنَّه يقال: إنَّ الشهرة- كما تقدَّم في كلام بعض الأعلام- بمعنى الوضوح، لا بمعنى ذهاب الأكثر إليه، ولا إشكال في إمكان أن يكون في مسألة قولان مختلفان مشهوران بهذا المعنى، كما إذا ذهب نصف العلماء إلى نجاسة ماء البئر بوقوع الميتة مثلاً فيه ونصفهم إلى عدم نجاسته به.

### كلام الإمام الخميني «مدَّ ظله» حول «المجمع عليه»

فالحقَّ ما ذهب إليه سيدنا الاستاذ من أن «المجمع عليه» يكون بمعنى المشهور، وأنَّ المراد بالشهرة: الشهرة الفتوائية، لا الروائية. ولكنَّه «مدَّ ظله» ذهب بعد ذلك إلى أنَّ الشهرة الواردة في الرواية ليست من مرجَّحات حجِّه على حجِّه اخرى، بل هي ملاك تمييز الحجِّه عن اللاحجِّه، فمقتضى المقبوله أنَّ الخبر المشهور حجِّه والخبر الشاذَّ المعارض له باطل رأساً. واستدلَّ عليه بقوله عليه السلام: «فإنَّ المجمع عليه لا ريب فيه» بدعوى أنَّه إذا كان الشهرة الفتوائية موافقةً لأحد الخبرين المتعارضين كان مضمون هذا الخبر ممِّياً لا ريب فيه وحكم الله الواقعي، فكان معارضه ممَّا لا ريب في بطلانه، فالخبر الموافق للشهرة يكون من مصاديق بين الرشد والشاذَّ المعارض له من

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٥٠٣

مصاديق بين الغيِّ في قوله عليه السلام: «إنَّما الامور ثلاثة: أمر بين رشده فيتبع، وأمر بين غيِّه فيجتنب، وأمر مشكل يردُّ علمه إلى الله وإلى رسوله» ويكون الخبر الموافق للشهرة من مصاديق الحلال البين والشاذَّ المعارض له من مصاديق الحرام البين في قوله صلى الله عليه وآله: «حلال بين وحرام بين وشبهات بين ذلك» [٦٧٧]. هذا حاصل ما استدللَّ به الإمام «مدَّ ظله» لما ذهب إليه في المقام.

### نقد نظرية الإمام الخميني «مدَّ ظله» في مفاد المقبوله

ويرد عليه أولاً: أنَّ المراد من التعليل- أعنى قوله عليه السلام: «إنَّ المجمع عليه لا- ريب فيه»- ليس جعل التعيِّد بذلك، بل تتبَّه بأمر عقلائي ارتكازي كما قال به سيدنا الاستاذ أيضاً، فنفي الريب عن الخبر المشهور، معناه: نفيه حقيقةً، لا تعيِّداً، فلا محالة كان المراد

نفى الريب عنه بالإضافة إلى الخبر الشاذ، لا مطلقاً، لتحقق الريب واقعاً في الخبر المشهور أيضاً، لاحتمال كون حكم الله مطابقاً للخبر الشاذ، إلا أن الريب المتحقق فيه بالنسبة إلى الخبر الشاذ قليل بحيث لا يعتد به العقلاء ويرونه بالإضافة إلى الخبر الشاذ ممّا لا ريب فيه. وعلى هذا فكان بين الرشد أيضاً بالإضافة إلى الخبر الشاذ، لا مطلقاً.

وثانياً: تثليث الامور دليل على أن له عليه السلام عناية بالأمر الثالث منها، فالخبر المشهور وإن كان داخلياً في «بين الرشد» إلا أن الخبر الشاذ لا يكون داخلياً في «بين الغي» بل في «المشكل الذي يردّ علمه إلى الله وإلى الرسول» وإلا لقال:

«إنما الامور اثنان: بين رشده فيتبع، وبين غيه فيجتنب» إذ لا حاجة إلى القسم الثالث، سيما مع تحقق عناية خاصة في ذيل تثليث النبي صلى الله عليه وآله بالأمر الثالث، وهو

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٥٠٤

قوله صلى الله عليه وآله: «فمن ترك الشبهات نجا من المحرّمات ومن أخذ بالشبهات ارتكب المحرّمات وهلك من حيث لا يعلم» فهذا شاهد على كون الخبر الشاذ داخلياً في «المشكل الذي يردّ علمه إلى الله وإلى الرسول» في تثليث الإمام عليه السلام وفي «الشبهات بين ذلك» في تثليث النبي صلى الله عليه وآله.

وثالثاً: لو كان المراد بنفي الريب عن الخبر المشهور نفيه مطلقاً لم يعقل كون الخبرين المتعارضين كليهما مشهورين كما فرضه ابن حنظلة وقّرّه الإمام عليه السلام، لعدم إمكان أن يكون مضمون هذا الخبر المشهور حكم الله الواقعي وكذا مضمون ذاك الخبر المشهور المعارض له، فلا محالة يكون نفى الريب عن الخبر المشهور وكذا كونه بين الرشد إنما هما إذا قيس إلى الخبر الشاذ المعارض له، لا مطلقاً حتى يعمّ ما إذا كانت الشهرة على طبق كليهما.

نعم، هذا مستلزم لأن يطلق قوله عليه السلام: «أمر بين رشده» على معنيين:

أحدهما: أمر بين رشده مطلقاً، والثاني: أمر بين رشده بالإضافة إلى أمر آخر، وهو خلاف ظاهره.

فإن ظاهره هو المعنى الأول فقط، إلا أنه لا إشكال في رفع اليد عن هذا الظهور لأجل القرائن الثلاثة التي ذكرناها.

فتحصّل من جميع ما ذكرناه أن الشهرة الفتوائية من مرجّحات باب الرواية.

إن قلت: إنها أيضاً من مرجّحات باب الحكم والقضاء، لقوله عليه السلام: «ينظر إلى ما كان من روايتهم عنّا في ذلك الذي حكما به المجمع عليه من أصحابك فيؤخذ به من حكمنّا» فإنه دالّ على وجوب الأخذ بالحكم الذي كان مدرّكه الخبر المشهور، ولا دلالة فيه على وجوب الأخذ بنفس الخبر المشهور.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٥٠٥

قلت: كلا، فإنه عليه السلام بصدد بيان ترجيح الخبر بالشهرة، وذكر الحكم إنما هو من باب ذكر النتيجة في مورد الرواية [٦٧٨]، فكأنه قال: يجب الأخذ بالخبر المشهور، فالحكم الذي مدرّكه كذلك يجب الأخذ به.

فمقتضى المقبولة وجوب الأخذ بالخبر المشهور من بين المتعارضين، سواء اخذ مدرّكاً للحكم أو للفتوى.

فأول المرجّحات المستفادّة من المقبولة: هو الشهرة الفتوائية عندنا [٦٧٩].

وثانيها: هو موافقة الكتاب والسنة.

وثالثها: هو مخالفة العامة.

لا- يقال: إن الترجيح بالأخيرين إنما هو فيما إذا كان الخبران كلاهما مشهورين، لوقوعه عقيب فرض ابن حنظلة إياهما كذلك، فلا يمكن الترجيح بهما فيما إذا كان الخبران كلاهما على خلاف الشهرة.

فإنه يقال: وإن فرضهما ابن حنظلة مشهورين، إلا أن الترجيح بموافقة الكتاب ومخالفة العامة لم يرد لأجل كونهما مشهورين، بل لأجل عدم كون الشهرة مرجّحة، فكلمّا لم تتمكّن من الترجيح بالشهرة- سواء كان لكونهما مشهورين، أو لكونهما على خلاف الشهرة-



تصل النوبة إلى الترجيح بموافقة الكتاب ومخالفة العامة.

على أنه لم يقل أحد بالفصل، بل كل من قال بالترجيح بهما في الخبرين المشهورين قال به في الخبرين المخالفين للشهرة أيضاً، وكل من لم يقل

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٥٠٦

بالترجيح بهما في الخبرين المخالفين للشهرة لم يقل به في الخبرين المشهورين أيضاً.

فالحاصل: أنه لا إشكال في سند المقبولة، وأما دلالتها فهي تدل على الترجيح بالشهرة الفتوائية، ثم بموافقة الكتاب والسنة، ثم بمخالفة العامة، ولا دلالة فيها على الترجيح بصفات الراوي أصلاً. هذا تمام الكلام في مقبولة عمر بن حنظلة.

### البحث حول مرفوعة زرارة

وأما مرفوعة زرارة: فهي الرواية المنقولة عن عوالي اللثالي، قال: روى العلامة مرفوعاً إلى زرارة بن أعين قال: سألت الباقر عليه السلام فقلت: جعلت فداك، يأتي عنكم الخبران أو الحديثان المتعارضان فبأيهما آخذ؟ قال عليه السلام: «يا زرارة خذ بما اشتهر بين أصحابك ودع الشاذ النادر، فقلت: يا سيدي إنهما معاً مشهوران مرويان مأثوران عنكم، فقال عليه السلام: خذ بقول أعدلهما عندك وأوتقهما في نفسك، فقلت: إنهما معاً عدلان مرضيان موثقان، فقال عليه السلام: انظر ما وافق منهما مذهب العامة فاتركه وخذ بما خالفهم، قلت: ربما كانا معاً موافقين لهم أو مخالفين، فكيف أصنع؟ فقال: إذن فخذ بما فيه الحائطة لدينك واترك ما خالف الاحتياط، فقلت: إنهما معاً موافقان للاحتياط أو مخالفان له، فكيف أصنع؟

فقال عليه السلام: إذن فتخير أحدهما فتأخذ به وتدع الآخر» [٦٨٠].

هذه الرواية صريحة في أن الأعدلية والأوثقية أيضاً من المرجحات.

لكن الإشكال في سندها، فإنها مرسله في غاية الضعف من غير جابر لها،

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٥٠٧

وتمسك من تأخر عن ابن أبي الجمهور [٦٨١] بها لا يفيد جبرها، فإن الشهرة الفتوائية بين القدماء جابرة لضعف سند الرواية، لأنهم كانوا قريبي العهد بأصحاب الاصول والجوامع، وكانت عندهم اصول لم تكن عند المتأخرين، فلا قيمة للشهرة الفتوائية بين المتأخرين من حيث جبر سند رواية بها.

فما أفاده الشيخ الأعظم الأنصاري من جبر سند المرفوعة بعمل العلماء [٦٨٢] ليس على ما ينبغي.

فتحصّل إلى هنا أن مرجحات باب الرواية ثلاثة: موافقة الشهرة، وموافقة الكتاب، ومخالفة العامة، ولو تأملت في المقبولة لعرفت أنها ظاهرة في وجوب الترجيح بهذه الثلاثة كمال الظهور.

وإلى هنا ظهر دفع الإشكال في دلالة أخبار الترجيح على الوجوب بأن حمله على الوجوب مستلزم لحمل أخبار التخيير على فرد نادر [٦٨٣].

فإن تقييد أخبار التخيير بهذه القيود الثلاثة لا يستلزم حملها على فرد نادر كما هو واضح.

### الجواب عن الإشكال الثاني

وأما الإشكال في دلالتها على الوجوب بالاختلافات الكثيرة في نفسها [٦٨٤]: فجوابه متوقف على ملاحظة أخبار الترجيح بموافقة الكتاب ومخالفة العامة، فنقول: لا بد لنا من عقد بحثين:  
اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٥٠٨

### الأحاديث الواردة حول الخبر الموافق للكتاب والمخالف له

البحث الأول: في حال الأخبار الواردة في موافقة الكتاب ومخالفته، وهي على كثرها طائفتان:  
الطائفة الاولى: ما وردت في مطلق ما وافق الكتاب وخالفه من غير تعرض لتعارض الخبرين، فهي في مقام تمييز الحجية عن اللاهجة، لا في مقام ترجيح حجة على اخرى.  
الطائفة الثانية: ما وردت في الحديثين المتعارضين، وهي في مقام الترجيح.  
فمن الاولى: موثقة السكوني، وهو ما عن الكليني بإسناده عن السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: إن على كل حق حقيقة» [٦٨٥] وعلى كل صواب نوراً [٦٨٦]، فما وافق كتاب الله فخذوه، وما خالف كتاب الله فدعوه» [٦٨٧].  
ومنها: خبر أيوب بن الحر، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «كل شيء مردود إلى الكتاب والسنة، وكل حديث لا يوافق كتاب الله فهو زخرف» [٦٨٨].  
إلى غير ذلك من الأخبار الواردة في المقام، فراجع.  
والمراد بقوله عليه السلام: «لا يوافق كتاب الله» كونه مخالفاً له، وإلما فكثير من الأخبار متضمن لأحكام لم يتعرضها القرآن أصلاً، كقوله عليه السلام: «إذا لم تدر أثنين صليت أم أربعاً، ولم يذهب وهمك إلى شيء فتشهد وسلم ثم صل»  
اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٥٠٩  
ركعتين وأربع سجعات، تقرأ فيهما بآم الكتاب ثم تشهد وتسلم» [٦٨٩] وعدم الموافقة وإن كان أعم من المخالفة إلا أن العرف لا يرون شيئاً غير موافق لشيء آخر إلا إذا خالفه.  
ومن الثانية: خبر [٦٩٠] عبد الرحمان بن أبي عبد الله قال: قال الصادق عليه السلام: «إذا ورد عليكم حديثان مختلفان فاعرضوهما على كتاب الله، فما وافق كتاب الله فخذوه وما خالف كتاب الله فردوه» [٦٩١]. الحديث.  
إلى غير ذلك من الروايات الواردة في هذا المجال، فراجع.  
كيفية الجمع بين الأحاديث المروية حول الخبر الموافق للكتاب والمخالف له:  
وقد استشكل في التوفيق بين الطائفتين، حيث إن الطائفة الاولى جعلت موافقة الكتاب ومخالفته ميزاناً لتشخيص الحجية عن اللاهجة، والطائفة الثانية جعلت موافقته مرجحة على الخبر المخالف له مع حجية كليهما في أنفسهما.

### كلام المحقق النائيني رحمه الله في المقام

فذهب المحقق النائيني رحمه الله في التوفيق بينهما إلى أن الطائفة الاولى محمولة على مخالفة الخبر للكتاب بالتباين الكلي، والثانية محمولة على المخالفة بالعموم من وجه أو المطلق [٦٩٢]، فالذي يكون مرجحاً هو عدم المخالفة بأحد النحويين،  
اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٥١٠

والذى يكون من شرائط الحجية هو عدم المخالفة بالتباين، فلا منافاة بين جعل مخالفة الكتاب ملاكاً لعدم الحجية في بعض الأخبار وبين جعلها ملاكاً للمرجوحية بالنسبة إلى حجة أخرى في بعض آخر [٦٩٣]. هذا حاصل كلامه رحمه الله.

### مناقشة الإمام الخميني في كلام المحقق النائيني

وأورد عليه سيدنا الاستاذ الأعظم الإمام «مدّ ظلّه العالی» بأنّ خبر [٦٩٤] المسمى المتقدم ذكره وارد في المتعارضين، ومع ذلك لسانه عين لسان الأخبار الواردة في الطائفة الاولى، فإنّ المفروض فيه هو ما ورد من الأخبار في تحليل ما حرّم الله ورسوله أو تحريم ما أحلّ الله ورسوله وأنّ الخبرين المختلفين إذا كان أحدهما كذلك يرفع اليد عنه ويؤخذ بالآخر، فلا يمكن الجمع بينه وبين الطائفة الاولى بما ذكر [٦٩٥].

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٥١١

قال سيدنا الاستاذ الأعظم الإمام «مدّ ظلّه»: والذى يمكن أن يقال: إنّ المخالفة بحسب مفهومها أعمّ من التباين والأعمّ من وجه والمطلق، فهي بمفهومها شاملة لجميع أنواع المخالفة، لكن حمل الطائفة الاولى من الأخبار على هذا المفهوم الواسع غير ممكن، للقطع بصدور روايات كثيرة مخالفة للكتاب بالعموم والخصوص المطلق أو من وجه، فهي تختصّ بالمخالفة بمعنى التباين. بخلاف الطائفة الثانية، فإنّه لا مانع من كون المخالفة فيها بمعناها الواسع.

وبالجملة: تحمل الطائفة الاولى من الأخبار - بمقتضى القرينة الخارجية القطعية - على المخالفة بالتباين، وأمّا الطائفة الثانية: فليس فيها قرينة صارفة تقتضى رفع اليد عن ظهور المخالفة في المعنى الأعمّ.

وحاصل الجميع: أنّ الخبر المخالف للقرآن لو لم يكن له معارض لا - يطرح إلماً إذا كانت مخالفته بالتباين، وأمّا لو كان له معارض فيطرح مطلقاً، سواء كانت مخالفته بالتباين أو العموم والخصوص المطلق أو من وجه.

إن قلت: كيف يجعل مخالفة أحد الخبرين المتعارضين للقرآن - حتّى المخالفة بالتباين - موجبةً لترجيح الخبر الآخر مع أنّ المخالفة كذلك موجب لعدم حجية المخالف ولو لم يكن له معارض؟!

قلت: مفاد الطائفة الثانية من الأخبار - أعني ما ورد في الخبرين المتعارضين - وجوب أخذ الخبر الموافق للقرآن وطرح الآخر دون أن يكون لها مفهوم، فلا تدلّ على حجية المخالف عند عدم التعارض [٦٩٦].

هذا حاصل كلام الإمام «مدّ ظلّه» مع توضيح منّا.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٥١٢

### الروايات الواردة حول الخبر المخالف للعامة

المبحث الثاني: في حال الأخبار الواردة في مخالفة العامة، وهي أيضاً طائفتان:

الطائفة الاولى: ما يظهر منها لزوم مخالفتهم وترك الخبر الموافق لهم مطلقاً.

الطائفة الثانية: ما ورد في خصوص الخبرين المتعارضين.

فمن الاولى: ما عن العيون بإسناده عن عليّ بن أسباط، قال: قلت للرضا عليه السلام: يحدث الأمر لا أجد بدّاً من معرفته، وليس في البلد الذى أنا فيه أحد أستفتيه من مواليك، قال: فقال: «أنت فقيه البلد فاستفتيه من أمرك، فإذا أفتاك بشيء فخذ بخلافه، فإنّ الحقّ

فيه» [٦٩٧].

إلى غير ذلك من الأخبار الواردة في هذا المجال، فراجع.

وهذا الحديث وإن كان خالياً عن ذكر الخبر، لكن في بعضها: «ما سمعته مني يشبه قول الناس فيه التقيّة» [٦٩٨].

ولا إشكال في كونه مربوطاً بالخبر الموافق لهم.

ومن الثانية: مصحّحه عبدالرحمن بن أبي عبد الله، وفيها- بعد ذكر الترجيح بموافقة الكتاب:- «فإن لم تجدوهما في كتاب الله

فاعرضوهما على أخبار العامة، فما وافق أخبارهم فذروه، وما خالف أخبارهم فخذوه» [٦٩٩].

إلى غير ذلك من الأخبار التي منها ذيل المقبولة [٧٠٠].

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٥١٣

ولابدّ إمّا من طرح الطائفة الاولى أو من حملها إلى صورة التعارض، لوضوح حجّية الخبر الموافق للعامة ما لم يكن له معارض.

وعلى أيّ حال لا إشكال في أنّ مخالفة العامة من مرجّحات باب التعارض.

فتحصّل من جميع ما ذكرناه أنّ المرجّح المنصوص ينحصر في امور ثلاثة:

موافقة الشهرة، وموافقة الكتاب، ومخالفة العامة.

ثمّ إنّ الظاهر من مصحّحه عبد الرحمان هو وجوب العرض على كتاب الله أولاً، ومع عدم وجدان الحكم فيه وجوب العرض على

أخبار العامة، فمقتضاها هو الترتيب بينهما، كما أنّ ظاهر المقبولة هو الترتيب بين المرجّحات الثلاثة: موافقة الشهرة، ثمّ موافقة الكتاب،

ثمّ مخالفة العامة.

فظهر دفع الإشكال [٧٠١] في دلالة أخبار الترجيح على الوجوب بالاختلافات الكثيرة في نفسها، لعدم الاختلاف فيها من حيث ترتيب

المرجّحات كما عرفت.

نعم، ذكر في بعضها جميع المرجّحات الثلاثة، وفي بعضها اثنان منها، وفي بعضها واحد، لكن بعد حمل المطلق على المقيد يرفع

الاختلاف بينها من هذه الجهة أيضاً، فصارت النتيجة وجوب الترجيح بالمرجّحات المذكورة على الترتيب المذكور، ومع فقدانها تصل

النوبة إلى التخيير.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٥١٤

### البحث في التعدّي من المرجّحات المنصوصة نظريّة الشيخ الأنصاري رحمه الله في ذلك

قال الشيخ الأعظم رحمه الله: ذهب جمهور المجتهدين إلى عدم الاقتصار على المرجّحات الخاصّة، بل ادّعى بعضهم ظهور الإجماع

وعدم ظهور الخلاف على وجوب العمل بالراجح من الدليلين بعد أن حكى الإجماع عليه عن جماعة [٧٠٢].

ثمّ استدلّ عليه بفقرات من روايات الترجيح:

منها: الترجيح بالأصديّة في المقبولة والأوثقيّة في المرفوعة، فإنّ الترجيح بهما ليس إلّا من حيث الأقربيّة إلى الواقع من دون دخالة

سبب خاصّ فيه، وليستا كالأعدلية والأفقيّة، حيث يحتمل فيهما اعتبار الأقربيّة من السبب الخاصّ، فحينئذ يتعدّى منهما إلى كلّ مزيّة

تكون الرواية من أجلها أقرب إلى الواقع.

ومنها: تعليقه عليه السلام الأخذ بالمشهور في المقبولة بقوله: «فإنّ المجمع عليه لا ريب فيه» فإنّ المراد بنفي الريب نفيه بالإضافة إلى

الشاذّ، ومعناه أنّ الريب المحتمل في الشاذّ غير محتمل في المشهور، فيكون حاصل التعليل أنّ كلّما كان أقلّ احتمالاً لمخالفة الواقع

يجب ترجيحه على غيره، فإذا كان لأحد المتعارضين مزيّة على الآخر، سواء كانت من المزايا المنصوصة أو غيرها يجب ترجيحه على

الآخر، لكونه أقل ريباً منه [٧٠٣].

هذا حاصل ما أفاده الشيخ رحمه الله في المسألة.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٥١٥

### نقد كلام الشيخ الأنصاري قدس سره في المسألة

ويرد على الأول: أن المرفوعه ليست بحجة، لضعفها سنداً، وأن الترجيح بالأصديقه ونحوها في المقبولة مربوطه بباب الحكم والقضاء، كما تقدم [٧٠٤].

وعلى الثاني: أن الحكم إذا كان حكماً واحداً مشتتاً على التعليل فلا ريب في أن العرف يحكم بأن تمام الملاك لهذا الحكم هو التعليل المذكور في الكلام، فإذا قال: «لا تشرب الخمر لأنه مسكر» نستفيد منه حرمة كل مسكر، لكن فيما نحن فيه خصوصية تقتضى عدم جواز إسراء الحكم إلى غير الشهرة مما يوجب كون خبر أقل ريباً من معارضه، ولا بد لتوضيح هذا المطلب من ذكر مقدمه: وهى أن الأحكام المندرجه تحت المقبولة تكون متعدده، لاشتمالها على مرجحات ثلاثه مترتبة: الشهرة، ثم موافقه الكتاب، ثم مخالفة العامه، والمرجح الأول مشتمل على التعليل ب «فإن المجمع عليه لا ريب فيه» دون الأخيرين، ولا يمكن أن يكون علمه الترجيح بهما أيضاً عموم التعليل المذكور في الشهرة- أعني أقلية الريب- لاستلزامه بطلان الترتيب بينها، ضرورة أن جعل أشياء ثلاثه من المرجحات بملاك واحد يقتضى كون جميعها في عرض واحد، فلا يصح الترتيب بينها بتقديم الشهرة على موافقه الكتاب وتقديمها على مخالفة العامه.

على أن موافقه الكتاب ومخالفته بالعموم والخصوص المطلق من مرجحات الخبر الموافق على المخالف، مع أن موافقه والمخالفة كذلك لا توجبان كون الموافق للعموم أقل ريباً من المخالف، ألا ترى أن المولى إذا قال: «أكرم العلماء»

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٥١٦

ثم ورد أنه قال: «لا تكرم زيدا العالم» وورد أيضاً أنه قال: «أكرم زيد العالم» لا- يكون الأخير أقل ريباً من سابقه؟ كما أن الخبر المخالف للعامه لا يكون أقل ريباً من الخبر الموافق لهم.

وبالجملة: إن المقبولة مشتملة على أحكام ثلاثه مترتبة:

أ- الترجيح بالشهرة.

ب- الترجيح بموافقه الكتاب.

ج- الترجيح بمخالفة العامه.

والحكم الأول معلل بكون الخبر المشهور أقل ريباً من الخبر الشاذ، ولكل من الحكمين الآخرين علة اخرى غير معلومة لنا.

إذا عرفت هذا فنقول: تعميم التعليل المذكور في الترجيح بالشهرة إلى كل ما يوجب كون خبر أقل ريباً من معارضه، يستلزم أن يكون الترجيح بأقلية الريب مطلقاً [٧٠٥] مقدماً على الترجيح بموافقه الكتاب ومخالفة العامه، لأنه مقتضى قوله عليه السلام: «فإن المجمع عليه

لا ريب فيه» وهو مقدم عليهما، وهل يلتزم الشيخ الأعظم رحمه الله بذلك؟!!

على أن نفى الريب في قوله عليه السلام: «فإن المجمع عليه لا- ريب فيه» وإن كان إضافياً، إلا أنه إضافي قريب بالحقيقى، بحيث يعده العرف مما لا ريب فيه، فلا يصح القول بالتعدى إلى كل مزية توجب كون أحد الخبرين أقل ريباً من الآخر.

نعم، لو كان أدلة التخيير مهملة والقدر المتيقن منها صورة التكافؤ من جميع الجهات، أو كان الدليل على التخيير هو الإجماع [٧٠٦]، لا الأدلة اللفظية- لقصور

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٥١٧

ما دلّ منها سنداً- كان لما ذهب إليه الشيخ رحمه الله من التعدي إلى المرجحات غير المنصوصة وجه، لوجوب الرجوع إلى ذي المزية فيما إذا لم يكن لنا دليل على التخيير.

لكن قد عرفت عدم تمامية الإجماع [٧٠٧] وتمامية بعض أخبار التخيير سنداً ودلالة [٧٠٨]، ولا إشكال في أنها مطلقة تشمل صورة وجود مزية في أحد المتعارضين أيضاً، فتقيد بالأخبار الدالة على الترجيح بموافقة الشهرة وموافقة الكتاب ومخالفة العامة، وتبقى بقيه الصور تحتها.

وبالجملة: لا يتعدى من المرجحات المنصوصة إلى غيرها.

هذا تمام الكلام في تعارض الخبرين.

وهاهنا قد تم ما أردنا إيراده من المباحث الاصولية [٧٠٩].

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

اللهم وفقنا لما تحب وترضى واجعل عواقب امورنا خيراً، بحق خاتم أنبيائك ورسلك محمد، صلواتك عليه وعلى آله أجمعين، آمين رب العالمين.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٥١٩

فهرس المصادر

### فهرس المصادر

١- القرآن الكريم. «أ»

٢- أجود التقريرات، السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي (م ١٤١٣)، تقارير بحث المحقق النائيني، مؤسسه صاحب الأمر، قم، الاولى، ١٤١٩.

٣- الاحتجاج على أهل اللجاج، أحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسي (القرن السادس) نشر المرتضى، مشهد، ١٤٠٣.

٤- الاختصاص، الشيخ المفيد (م ٤١٣)، مؤسسه النشر الإسلامي، قم، الخامسة، ١٣٩٤.

٥- اختيار معرفة الرجال «رجال الكشي»، الشيخ الطوسي (م ٤٦٠)، مؤسسه آل البيت عليهم السلام، قم، ١٤٠٤.

٦- الإرشاد، الشيخ المفيد (م ٤١٣)، دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الثانية، ١٤١٤.

٧- الاستبصار فيما اختلف من الأخبار، الشيخ الطوسي (م ٤٦٠)، دار الأضواء، بيروت، الثانية، ١٤١٣.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٥٢٠

٨- أنوار الهداية في التعليقة على الكفاية، السيد روح الله الإمام الخميني (م ١٣٦٨ ش)، مؤسسه تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني، قم، الثانية، ١٤١٥.

«ب»

٩- بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، العلامة محمد باقر المجلسي (م ١١١٠)، مؤسسه الوفاء، بيروت، الثانية، ١٤٠٣.

١٠- بداية الحكمة، العلامة السيد محمد حسين الطباطبائي (م ١٣٦٠ ش)، مؤسسه النشر الإسلامي، قم، الحادية والعشرون، ١٤٢٤.

١١- بدائع الأفكار، ميرزا حبيب الله الرشتي (م ١٣١٢)، مؤسسه آل البيت عليهم السلام، قم، الطبع الحجري.

١٢- بدائع الأفكار، ميرزا هاشم الآملي (م ١٣٧١ ش)، تقارير بحث الحاج آقا ضياء الدين العراقي، المطبعة العلمية، نجف.

١٣- البهجة المرضية، جلال الدين السيوطي (م ٩١١)، انتشارات إسماعيليان، قم، الرابعة عشرة، ١٤٢٥.

- ١٤- البيان في تفسير القرآن، السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي (م ١٤١٣)، مطبعة الآداب، نجف، الثانية، ١٣٨٥.  
(ت)
- ١٥- تحرير الوسيلة، السيد روح الله الإمام الخميني (م ١٣٦٨ ش)، مؤسسه تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني، قم، الاولى، ١٤٢١.
- ١٦- تحف العقول عن آل الرسول، الحسن بن علي بن الحسين بن شعبة الحراني (م ٣٨١)، مؤسسه النشر الإسلامي، قم، الخامسة، ١٤١٧.
- ١٧- تذكرة الفقهاء، العلامة الحلّي (م ٧٢٦)، مؤسسه آل البيت عليهم السلام، قم، الاولى، ١٤٢٠.  
اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٥٢١
- ١٨- تفسير القمي، علي بن إبراهيم القمي (م ٣٠٧)، مؤسسه دار الكتاب للطباعة والنشر، قم، الثالثة، ١٤٠٤.
- ١٩- تفسير نور الثقلين، علي بن جمعة الحويزي (م ١١١٢)، المطبعة العلمية، قم، الثانية.
- ٢٠- تهذيب الأحكام، الشيخ الطوسي (م ٤٦٠)، دار الأضواء، بيروت، الثانية، ١٤١٣.
- ٢١- تهذيب الاصول، الشيخ جعفر السبحاني، تقريرات بحث الإمام الخميني، مؤسسه النشر الإسلامي، قم، ١٤٠٥.
- ٢٢- التوحيد، محمد بن علي بن بابويه، الشيخ الصدوق (م ٣٨١)، مؤسسه النشر الإسلامي، قم.  
(ج)
- ٢٣- جامع أحاديث الشيعة، الحاج آقا حسين الطباطبائي البروجردي (م ١٣٨٠)، مطبعة مهر، قم، ١٤١٣.
- ٢٤- جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام، محمد حسن النجفي (م ١٢٦٦)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، السابعة، ١٩٨١ م.  
(ح)
- ٢٥- حاشية الشريف علي شرح المطالع المطبوعة في حواشي الكتاب، علي بن محمد الجرجاني، السيد الشريف (م ٨١٦).
- ٢٦- الحاشية على تهذيب المنطق، ملا عبد الله اليزدي (م ١٠١٥)، مؤسسه النشر الإسلامي، قم، العاشرة، ١٤٢١.
- ٢٧- حاشية كتاب فرائد الاصول، الآخوند محمد كاظم الخراساني (م ١٣٢٩)، الطبع الحجري، طهران، ١٣٤٢.
- ٢٨- حقائق الاصول، السيد محسن الطباطبائي الحكيم (م ١٣٩٠)، مكتبة البصيرتي، قم.  
اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٥٢٢
- ٢٩- الحكمة المتعالية في الأسفار العقلية الأربعة، صدر الدين الشيرازي (م ١٠٥٠)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الثالثة، ١٩٨١ م.  
(خ)
- ٣٠- الخلاف، الشيخ الطوسي (م ٤٦٠)، مؤسسه النشر الإسلامي، قم، ١٤١١.  
(د)
- ٣١- درر الفوائد، الشيخ عبدالكريم الحائري اليزدي (م ١٣٥٥)، مؤسسه النشر الإسلامي، قم، الخامسة، ١٤٠٨.
- ٣٢- الدرّ المنثور في التفسير المأثور، جلال الدين السيوطي (م ٩١١)، دار الكتب العلمية، بيروت، الاولى، ١٤١١.  
(ر)
- ٣٣- الرسائل، السيد روح الله الإمام الخميني (م ١٣٦٨ ش)، انتشارات إسماعيليان، قم، الثالثة، ١٣٨٥.
- ٣٤- رسالة نفى الضرر، الشيخ الأنصاري (م ١٢٨١)، المطبوعة في آخر المكاسب بالطبع الحجري، مؤسسه النشر الإسلامي، قم، الثانية، ١٤١٦.  
(س)
- ٣٥- سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث السجستاني (م ٢٧٥)، دار ابن حزم، بيروت، الاولى، ١٤١٨.



- ٣٦- سنن الدارمي، عبدالله بن عبدالرحمان السمرقندي الدارمي (م ٢٥٥)، دار الكتاب العربي، بيروت، الاولى، ١٤٠٧.
- ٣٧- السنن الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (م ٤٥٨)، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، هند، الاولى، ١٣٥٢.
- اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٥٢٣
- «ش»
- ٣٨- شرح المطالع، قطب الدين الرازي (م ٧٦٦)، الكتبي النجفي، قم، الطبع الحجري.
- ٣٩- شرح المنظومة، الحاج ملا هادي السبزواري (م ١٢٨٩)، مكتبة المصطفوي.
- ٤٠- شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد (م ٦٥٥ أو ٦٥٦)، دار إحياء الكتب العربية، قم، الاولى، ١٣٧٨.
- «ص»
- ٤١- الصحاح، إسماعيل بن حماد الجوهري (م ٣٩٣).
- «ط»
- ٤٢- الطلب والإرادة، السيد روح الله الإمام الخميني (م ١٣٦٨ ش)، مؤسسه تنظيم و نشر آثار الإمام الخميني، قم، الاولى، ١٤٢١.
- «ع»
- ٤٣- العدة في اصول الفقه، الشيخ الطوسي (م ٤٦٠)، مؤسسه البعثه، قم، الاولى، ١٣٧٦ ش.
- ٤٤- العروة الوثقى، السيد محمد كاظم الطباطبائي اليزدي (م ١٣٣٧)، مركز فقه الأئمة الأطهار عليهم السلام، قم، الاولى، ١٤٢٢.
- ٤٥- عوالي اللئالي العزيزية في الأحاديث الدينية، ابن أبي جمهور الأحسائي (القرن العاشر)، طبع سيد الشهداء، قم، الاولى، ١٤٠٥.
- ٤٦- عيون أخبار الرضا، محمد بن علي بن بابويه، الشيخ الصدوق (م ٣٨١)، رضا المشهدي، قم، الثانية، ١٣٦٣ ش.
- «غ»
- ٤٧- غنية النزوع إلى علم الاصول والفروع، أبو المكارم بن زهرة (م ٥٨٥)، مؤسسه
- اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٥٢٤
- الإمام الصادق عليه السلام، قم، الاولى، ١٤١٧.
- «ف»
- ٤٨- فرائد الاصول، الشيخ مرتضى الأنصاري (م ١٢٨١)، مجمع الفكر الإسلامي، قم، السابعة، ١٤٢٧.
- ٤٩- الفصول الغروية في الاصول الفقهية، الشيخ محمد حسين الاصفهاني، صاحب الفصول (م ١٢٥٠)، الطبع الحجري.
- ٥٠- فوائد الاصول، الشيخ محمد علي الكاظمي الخراساني (م ١٣٦٥)، تقريرات بحث المحقق النائيني، مؤسسه النشر الإسلامي، قم، الاولى، ١٤٠٩.
- ٥١- الفوائد الرضوية على الفرائد المرتضوية، الحاج آقا رضا الهمداني (م ١٣٢٢)، الطبع الحجري، طهران، ١٣٧٤.
- «ق»
- ٥٢- قاعدة لا ضرر، شيخ الشريعة الاصفهاني (م ١٣٣٩)، مؤسسه النشر الإسلامي، قم، ١٤٠٦.
- ٥٣- قوانين الاصول، ميرزا أبو القاسم القمي (م ١٢٣١)، الطبع الحجري، طهران.
- «ك»
- ٥٤- الكافي، محمد بن يعقوب الكليني (م ٣٢٩)، دار الكتب الإسلامية، طهران، الثالثة، ١٣٨٨.
- ٥٥- كامل الزيارات، جعفر بن محمد بن قولويه القمي (م ٣٦٨)، الباقرى، قم، الثالثة، ١٤٢٤.
- ٥٦- كتاب الخصال، محمد بن علي بن بابويه، الشيخ الصدوق (م ٣٨١)، مؤسسه النشر الإسلامي، قم، ١٤٠٣.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٥٢٥

٥٧- كتاب سليم بن قيس الهلالي، سليم بن قيس الكوفى الهلالي (م ٩٠)، انتشارات دليل ما، قم، الثالثة، ١٤٢٣.

٥٨- كتاب الصلاة، الشيخ عبدالكريم الحائري اليزدي (م ١٣٥٥)، مكتب الإعلام الإسلامى، قم، ١٣٦٢ ش.

٥٩- كتاب المكاسب، الشيخ مرتضى الأنصارى (م ١٢٨١)، دار الحكمة، قم، الثالثة، ١٤٢٣.

٦٠- كشف الغطاء عن خفيات مبهمات الشريعة الغراء، الشيخ جعفر بن خضر، كاشف الغطاء (م ١٢٢٧)، مكتب الإعلام الإسلامى، قم، الاولى، ١٤٢٢.

٦١- كشف الغمّة فى معرفة الأئمّة، على بن عيسى بن أبى الفتح الإربلى (م ٦٩٣)، سوق المسجد الجامع، تبريز.

٦٢- كفاية الاصول، الآخوند محمد كاظم الخراسانى (م ١٣٢٩)، مؤسسه النشر الإسلامى، قم، الرابعة، ١٤١٨.

٦٣- كفاية الاصول المحشّى، ميرزا أبوالحسن المشكىنى (م ١٣٥٨)، دار الحكمة، قم، الثانية، ١٣٨١.

٦٤- كنز العمال فى سنن الأقوال والأفعال، علاء الدين بن حسام الدين الهندى (م ٩٧٥)، مؤسسه الرسالة، بيروت، الخامسة، ١٤٠٥.

«م»

٦٥- المبسوط فى فقه الإمامية، الشيخ الطوسى (م ٤٦٠)، مؤسسه النشر الإسلامى، قم، الاولى، ١٤٢٢.

٦٦- مجمع البحرين ومطلع التّيرين، فخرالدين الطريحي (م ١٠٨٧).

٦٧- مجمع البيان فى تفسير القرآن، الفضل بن الحسن الطبرسى (م ٥٤٨)، كتابفروشى إسلامية، طهران، الخامسة، ١٣٩٥.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٥٢٦

٦٨- مجمع الفائدة والبرهان فى شرح إرشاد الأذهان، أحمد بن محمّد، المحقق الأردبيلي (م ٩٩٣)، مؤسسه النشر الإسلامى، قم، الاولى، ١٤٠٢-١٤١٤.

٦٩- مجموعة الوثائق السياسيّة، محمّد حميد الله، دار النفاس، بيروت، السادسة، ١٤٠٧.

٧٠- محاضرات فى اصول الفقه، محمّد إسحق الفيّاض، تقارير بحث السيّد أبى القاسم الموسوى الخوئى، مؤسسه النشر الإسلامى، قم، الاولى، ١٤١٩.

٧١- مختصر المعانى، سعدالدين التفتازانى (م ٧٩١)، مكتبة البصيرتى، قم.

٧٢- مختلف الشيعة فى أحكام الشريعة، العلامة الحلّى (م ٧٢٦)، مؤسسه النشر الإسلامى، قم.

٧٣- مدارك الأحكام فى شرح شرائع الإسلام، السيّد محمّد بن علىّ الموسوى العاملى (م ١٠٠٩)، مؤسسه آل البيت عليهم السلام، قم، الاولى، ١٤١٠.

٧٤- مرآة العقول فى شرح أخبار آل الرسول، العلامة محمّد باقر المجلسى (م ١١١٠)، دار الكتب الإسلامية، طهران، الثانية، ١٣٩٤.

٧٥- مستدرک الوسائل ومستنبط المسائل، ميرزا حسين النورى (م ١٣٢٠)، مؤسسه آل البيت عليهم السلام، بيروت، الثانية، ١٤٠٨.

٧٦- مستمسك العروة الوثقى، السيّد محسن الطباطبائى الحكيم (م ١٣٩٠)، دار إحياء التراث العربى، بيروت، الرابعة، ١٣٩١.

٧٧- المسند، أحمد بن محمّد بن حنبل (م ٢٤١)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الثانية، ١٤١٤.

٧٨- مصباح الاصول، محمّد سرور البهسودى، تقارير بحث السيّد أبى القاسم الموسوى الخوئى، مكتبة الداورى، قم، الثانية، ١٤١٢.

٧٩- مصباح الفقيه، الحاج آقا رضا الهمدانى (م ١٣٢٢)، مؤسسه المهديّ الموعود، قم، الاولى، ١٤١٨.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٥٢٧

٨٠- المصباح المنير فى غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمّد بن علىّ المقرئ الفيومى (م ٧٧٠).

٨١- مطارح الأنظار، الشيخ أبوالقاسم الكلانترى (م ١٢٩٢)، تقارير بحث الشيخ مرتضى الأنصارى، مجمع الفكر الإسلامى، قم،

الاولى، ١٤٢٥.

٨٢- معالم الدين وملاذ المجتهدين، الشيخ حسن بن زين الدين العاملي (م ١٠١١)، مؤسسه النشر الإسلامى، قم، ١٣٦٥ ش.

٨٣- المعبر فى شرح المختصر، جعفر بن الحسن، المحقق الحلى (م ٦٧٦)، مؤسسه سيدالشهداء، قم، ١٣٦٤ ش.

٨٤- معجم رجال الحديث، السيد أبو القاسم الموسوى الخوئى (م ١٤١٣)، مركز نشر آثار الشيعة، قم، الرابعة، ١٤١٠.

٨٥- مفتاح العلوم، يوسف بن أبى بكر السكاكى (م ٦٢٦)، دار الكتب العلميه، بيروت، الاولى، ١٤٠٣.

٨٦- مقالات الاصول، الحاج آقا ضياء الدين العراقى (م ١٣٦١)، مجمع الفكر الإسلامى، قم، الاولى، ١٤١٤.

٨٧- مناقب آل أبى طالب، محمد بن على بن شهر آشوب المازندراني (م ٥٨٨)، المطبعة العلميه، قم.

٨٨- مناهج الأحكام والاصول، المولى أحمد النراقى (م ١٢٤٥)، الطبع الحجرى، ١٢٢٤.

٨٩- منتهى الاصول، ميرزا محمد حسن البجنوردى (م ١٣٩٦)، مطبعة مؤسسه العروج، الاولى، ١٤٢١.

٩٠- من لا يحضره الفقيه، محمد بن على بن بابويه، الشيخ الصدوق (م ٣٨١)، مؤسسه النشر الإسلامى، قم، الثانية، ١٤٠٤.

٩١- منية الطالب فى حاشية المكاسب، الشيخ موسى النجفى الخوانسارى (م ١٣٦٣)،

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٥٢٨

تقريرات بحث المحقق النائينى، المطبعة الحيدريه، طهران، والمطبعة المرتضويه، نجف، ١٣٥٨.

٩٢- الميزان فى تفسير القرآن، العلامة السيد محمد حسين الطباطبائى (م ١٣٦٠ ش)، مؤسسه الأعلمى للمطبوعات، بيروت، الثالثة،

١٣٩٣.

«ن»

٩٣- نضد القواعد الفقيهيه، مقداد بن عبدالله السيورى الحلى (م ٨٢٦)، مكتبة آية الله المرعشى، قم، ١٤٠٣.

٩٤- نهاية الاصول، حسينعلى المنتظرى، تقريرات بحث الحاج آقا حسين الطباطبائى البروجردى، مطبعة القدس، قم، الاولى، ١٤١٥.

٩٥- نهاية الأفكار، الشيخ محمد تقى البروجردى (م ١٣٩١)، تقريرات بحث الحاج آقا ضياء الدين العراقى، مؤسسه النشر الإسلامى،

قم، الرابعة، ١٤٢٢.

٩٦- نهاية الحكمه، العلامة السيد محمد حسين الطباطبائى (م ١٣٦٠ ش)، مؤسسه النشر الإسلامى، قم، الثامنة عشره، ١٤٢٤.

٩٧- نهاية الدرايه فى شرح الكفايه، الشيخ محمد حسين الاصفهانى، الكمپانى (م ١٣٦١)، مؤسسه آل البيت عليهم السلام، قم، الاولى،

١٤١٨.

٩٨- النهايه فى غريب الحديث والأثر، ابن الأثير (م ٦٠٦).

٩٩- نهج البلاغه، من كلام مولانا أمير المؤمنين عليه السلام، السيد الرضى (م ٤٠٦)، الدكتور صبحى الصالح، بيروت، الاولى، ١٣٨٧.

«ه»

١٠٠- هدايه المسترشدين فى شرح معالم الدين، الشيخ محمد تقى الاصفهانى (م ١٢٤٨)، مؤسسه النشر الإسلامى، قم، الاولى، ١٤٢٠.

اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ج ٦، ص: ٥٢٩

«و»

١٠١- وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، الشيخ محمد بن الحسن الحر العاملى (م ١١٠٤)، مؤسسه آل البيت عليهم السلام،

الثالثه، ١٤١٦.

١٠٢- وقايه الأذهان، الشيخ محمد رضا النجفى الاصفهانى (م ١٣٦٢)، مؤسسه آل البيت عليهم السلام، قم، الاولى، ١٤١٣. [٧١٠]

- [١] (١) معنى كونها أصلاً عقلاً أن العقلاء يعملون بمقتضاها من دون أن تكون طريقاً إلى الواقع عندهم بالظن بمقتضاها، بل يعملون بها حتى في صورة الشك. منه مدّ ظلّه.
- [٢] (١) فرائد الاصول ٣: ٩.
- [٣] (٢) بل الطريق هو نفس خبر العادل. م ح- ي.
- [٤] (٣) الملاك في هذا التعريف هو اليقين. منه مدّ ظلّه.
- [٥] (٤) الملاك في هذا التعريف هو المتيقن الذي عبر عنه فيه ب«الشيء». منه مدّ ظلّه.
- [٦] (١) يعني كونه أصلاً عملياً. منه مدّ ظلّه.
- [٧] (٢) حاشية كتاب فرائد الاصول: ١٧١.
- [٨] (١) فرائد الاصول ٣: ٤٩.
- [٩] (٢) فرائد الاصول ٣: ٩.
- [١٠] (١) أى بتوسطه. منه مدّ ظلّه.
- [١١] (٢) فرائد الاصول ٣: ١٨.
- [١٢] (١) فإنه قدس سره قال- على ما نقله عنه الشيخ الأعظم الأنصاري قدس سره في فرائد الاصول ٣: ٢٠-: وليس عموم قولهم: «لا تنقض اليقين بالشك» بالقياس إلى أفراد الاستصحاب وجزئياته إلّا كعموم آية النبأ بالقياس إلى آحاد الأخبار المعبرة.
- [١٣] (١) فرائد الاصول ٣: ٢٠.
- [١٤] (١) راجع الرسائل، مبحث الاستصحاب: ٧٤.
- [١٥] (١) أى العقل إذا حكم بحسن شيء أو قبحه ثبت حكم الشارع بوجوده أو حرمة، لأجل الملازمة، وهو «كلما حكم به العقل حكم به الشرع». منه مدّ ظلّه.
- [١٦] (١) فرائد الاصول ٣: ٣٧.
- [١٧] (١) مثاله: أن العقل يدرك قبح الكذب الضار غير النافع لأحد قطعاً، وأما إذا انتفى عنوان «الضار» أو عنوان «غير النافع لأحد» يشك في قبحه وعدمه، لشكه في بقاء ملاك حكمه وعدمه. منه مدّ ظلّه.
- [١٨] (١) أجود التقريرات ٤: ٢١، وفوائد الاصول ٤: ٣٢١.
- [١٩] (١) أى الموضوع الخارجى الذى كان حسناً قطعاً قبل الشك في صدق عنوان قبيح عليه. م ح- ي.
- [٢٠] (٢) الشك في حكمه هذا ليس لأجل الشك في حدود موضوع حكمه حتى يلزم الخروج عن الفرض، بل لأجل الشك في تحقق عنوان «السبب لله ورسوله»، ولو قطع بتحقق هذا العنوان لقطع بقبح الإنقاذ، ولو قطع بعدم تحققه لقطع بحسنه، فموضوعه مبين كما هو الفرض. منه مدّ ظلّه.
- [٢١] (١) الرسائل، مبحث الاستصحاب: ٧٨.
- [٢٢] (١) والمحقق الخوانسارى، والنائينى والحاج آقا رضا الهمدانى رحمهم الله، كما سيجيء في الصفحة ٤٩. م ح- ي.
- [٢٣] (٢) فرائد الاصول ٣: ٥٠-٥١.
- [٢٤] (١) فوائد الاصول ٤: ٣٢٥ وما بعدها.
- [٢٥] (١) وهذا هو المعنى الثالث للمقتضى، والمحقق النائينى رحمه الله قال بإمكان القول بالتفصيل بين الشك في المقتضى بهذا

المعنى والشك في الرفع. م ح- ي.

[٢٦] (٢) فإننا إذا أحرزنا من طريق الدليل الشرعي أن ما صار نجساً استمرت نجاسته إلى أن يجيء الرفع، فإن تطهر بعد ساعة زالت النجاسة، وإن لم يتطهر إلى مائة عام مثلاً بقيت النجاسة وكشفت عن بقاء ملاكها. منه مدّ ظله، توضيحاً لكلام الإمام الخميني « حفظه الله ».

[٢٧] (٣) الرسائل، مبحث الاستصحاب: ٨٢.

[٢٨] (١) هذه الرواية صحيحة، لأن إسناده الشيخ إلى الحسين بن سعيد صحيح - كما ثبت في محله - بل صحه هذا الإسناد كالمتفق عليها، إلّا أنها مضمرة، ولكن لا ضير في ذلك حيث كان المضمرة زاررة، وقال أكابر علم الرجال بأن مثل زاررة لا يسأل إلا الإمام عليه السلام. منه مدّ ظله.

[٢٩] (٢) تهذيب الأحكام ١: ٥٩، باب الأحداث الموجبة للطهارة، الحديث ١١، ووسائل الشيعة ١: ٢٤٥، كتاب الطهارة، الباب ١ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ١.

[٣٠] (١) فرائد الاصول ٣: ٥٦.

[٣١] (١) المراد بـ «الحكم» هو الحرمة، والمراد بـ «الموضوع» هو نقض اليقين بالشك، والمناسبة بينهما واضحة. م ح- ي.

[٣٢] (١) الرسائل، مبحث الاستصحاب: ٨٤.

[٣٣] (٢) أي لمكان «الباء» في قوله تعالى: «وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلُكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ»، المائدة: ٦.

[٣٤] (٣) وسائل الشيعة ١: ٤١٣، كتاب الطهارة، الباب ٢٣ من أبواب الوضوء، الحديث ١.

[٣٥] (١) الرسائل، مبحث الاستصحاب: ٢٤٦.

[٣٦] (٢) راجع ص ٣٦.

[٣٧] (٣) أي قوله عليه السلام: «فإنه على يقين من وضوئه». م ح- ي.

[٣٨] (١) فوائد الاصول ٤: ٣٣٦.

[٣٩] (٢) أي: لا يجب عليه الوضوء. م ح- ي.

[٤٠] (٣) أي: إن لم يستيقن أنه قد نام فلا يجب عليه الوضوء. م ح- ي.

[٤١] (١) فوائد الاصول ٤: ٣٣٦.

[٤٢] (١) بل قال المحقق الخراساني رحمه الله: إنه أظهر في الدلالة على الإنشاء من صيغة «افعل». كفاية الاصول: ٩٢. م ح- ي.

[٤٣] (٢) حيث قال: والاستدلال بالرواية على اعتبار الاستصحاب مطلقاً في جميع المسائل يتوقف على إلغاء خصوصية تعلق اليقين بالوضوء، وأن إضافة اليقين إلى الوضوء في قوله: «وإلّا فإنه على يقين من وضوئه» ليس لبيان تقييد اليقين بالوضوء، بل لمجرد بيان أحد مصاديق ما تعلق به اليقين، واختيار هذا المصداق بالذكر لكونه مورد السؤال لا لخصوصية فيه، وعلى هذا يكون المحمول في الصغرى مطلق اليقين مجرداً عن خصوصية تعلقه بالوضوء، وينطبق على ما هو الموضوع في الكبرى، وهي قوله عليه السلام: «ولا ينقض اليقين أبداً بالشك»، فيكون «الألف واللام» في اليقين للجنس، لا للعهد ليختص الموضوع في الكبرى باليقين المتعلق بالوضوء، ويتألف من مجموع الجملتين قياس بصورة الشكل الأول، فتكون النتيجة هي عدم جواز نقض مطلق اليقين بالشك، سواء تعلق اليقين بالوضوء أو بغيره من الأحكام والموضوعات، كما لو فرض أنه قدّم الوضوء على اليقين وكان الكلام هكذا: «فإنه من وضوئه على يقين ولا ينقض اليقين بالشك» إذ لا إشكال حينئذ في أن المحمول في الصغرى والموضوع في الكبرى هو نفس اليقين بلا قيد، إنتهى موضع الحاجة من كلامه. فوائد الاصول ٤: ٣٣٥.

[٤٤] (١) الرسائل، مبحث الاستصحاب: ٨٦.

- [٤٥] (١) الرسائل، مبحث الاستصحاب: ٨٧.
- [٤٦] (١) راجع فوائد الاصول ٤: ٣٣٨.
- [٤٧] (٢) وهو الحاج آقا رضا الهمداني، والمحقق النائيني كما سيوضح قريباً. م ح- ي.
- [٤٨] (٣) هو الحاج آقا حسين الخوانساري والد آقا جمال الخوانساري صاحب الحاشية النفيسة على شرح اللمعة. منه مدّ ظلّه.
- [٤٩] (١) فوائد الاصول ٣: ٧٨.
- [٥٠] (١) الفوائد الرضوية على الفرائد المرتضوية: ٨١.
- [٥١] (١) فوائد الاصول ٤: ٣٧٣.
- [٥٢] (١) الرسائل، مبحث الاستصحاب: ٩١.
- [٥٣] (١) كما عتبر به الإمام الخميني نفسه «مدّ ظلّه» في إيراده الرابع على المحقق الهمداني رحمه الله. م ح- ي.
- [٥٤] (٢) وهي الإشكال الثاني والثالث والخامس. م ح- ي.
- [٥٥] (١) كفاية الاصول: ٤٤٢.
- [٥٦] (١) النحل: ٩١.
- [٥٧] (١) الرسائل، مبحث الاستصحاب: ٩٠.
- [٥٨] (٢) وهم: ١- المحقق الخوانساري، ٢- الشيخ الأعظم الأنصاري، ٣- الحاج آقا رضا الهمداني، ٤- المحقق النائيني «قدّس الله أسرارهم». م ح- ي.
- [٥٩] (١) سيجيء في ص ٦٩.
- [٦٠] (١) الرسائل، مبحث الاستصحاب: ٩٥.
- [٦١] (١) ضرورة أنّ عدم نقض اليقين بالشكّ في مثل الوضوء مع حصول مقدمات النوم كالخفقه والخفقتين وتحريك شيء إلى جنبه مع عدم التفاته إليه، وفي مثل الظنّ بإصابة دم الرعاف فيمن حصل له الرعاف، ليس ارتكازياً للعقلاء، لأنهم في مثل تلك الموارد التي تكون في مظانّ حصول منافيات الحالة السابقة يتفحصون عنها، كما ترى أنّ في الصحيحة الثانية يقول: «فإن ظننت أنّه قد أصابه ولم أتيقن فنظرت فلم أر شيئاً» فلم يكتف بالحالة السابقة حتّى نظر إليه فصلّى، مضافاً إلى أنّ هذا التعبير كثيراً ما وقع في الأخبار فيما لا يكون على طبقه ارتكاز كما يظهر بالتتابع فيها، مع أنّك قد عرفت أنّ العمل على طبق اليقين المتعلّق بحاله مع انقلابه إلى الشكّ في حاله اخرى لا يكون ارتكازياً، والحال أنّ مفاد الروايات هو أنّ لا ينقض اليقين بالشكّ من حيث ذاتهما من غير أن يحصل وثوق أو اطمئنان على البقاء. هذا ما أفاده الإمام الخميني «مدّ ظلّه» في الرسائل، مبحث الاستصحاب: ٩٥.
- [٦٢] (١) ليس في التهذيب والاستبصار كلمة «له». م ح- ي.
- [٦٣] (٢) الرعاف: الدم الذي يخرج من الأنف. م ح- ي.
- [٦٤] (٣) كلمة «غيره» معطوفة على «رعاف» لا على «دم». منه مدّ ظلّه.
- [٦٥] (٤) الظاهر أنّه صلّى فيه مع نسيانه النجاسة، لا مع علمه الإجمالي بها، لأنّ الجهل ببطلان الصلاة في الثوب النجس بعيد عن مثل زرارة، على أنّ قوله في السؤال الأوّل: «علّمت أثره إلى أن اصيب له الماء» دليل على كونه عالماً ببطلان الصلاة في الثوب النجس. منه مدّ ظلّه.
- [٦٦] (١) تهذيب الأحكام ١: ٤٣٢، كتاب الطهارة، الباب ٢٢ من أبواب تطهير البدن والثياب من النجاسات، الحديث ٨، والاستبصار ١: ٢٩٢، كتاب الطهارة، الباب ١٠٩ من أبواب الرجل يصلّى في ثوب فيه نجاسة قبل أن يعلم، الحديث ١٣.
- [٦٧] (١) راجع وسائل الشيعة ٧: ٢٣٨، كتاب الصلاة، الباب ٢ من أبواب قواطع الصلاة.

[٦٨] (٢) رَعَفَ الرجل: خرج الدم من أنفه. م ح - ي.

[٦٩] (١) الكافي ٣: ٣٥١، كتاب الصلاة، باب السهو في الثلاث والأربع، الحديث ٣.

[٧٠] (١) الرسائل، مبحث الاستصحاب: ١٠٤، نقلًا عن المحدث الفيض الكاشاني رحمه الله.

[٧١] يوسفى گنابادى، محمد حسين، اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ٦ جلد، مركز فقه الاثمه الاطهار (ع) - قم، چاپ: اول، ١٣٨٨ هـ.ش.

[٧٢] (١) ولأجل هذا نحتاج إلى القول بأن مراد المحدث الكاشاني رحمه الله أن قوله عليه السلام: «لا يُدخِلُ الشكَّ في اليقين ولا يخلط أحدهما بالآخر» يكون نهياً عن البناء على أن المشكوك فيها دخلت في المتيقنة واختلطت بها واقعاً، يعني يكون نهياً عن البناء على الأكثر، وهذا خلاف ظاهر الرواية، لأن متعلق النهي هو نفس الإدخال والخلط، لا البناء على الدخول والاختلاط. منه مدّ ظله.

[٧٣] (١) أى من قوله: «قام فأضاف إليها اخرى». م ح - ي.

[٧٤] (١) هذا هو موثقه إسحاق بن عمّار الآتية في ص ٩٣.

[٧٥] (٢) راجع وسائل الشيعة ٨: ٢١٨ و ٢١٩، كتاب الصلاة، الباب ١٠ من أبواب الخلل الواقع في الصلاة، الحديث ٨، والباب ١١ من أبواب الخلل الواقع في الصلاة، الحديث ١ و ٢.

[٧٦] (٣) وسائل الشيعة ٨: ٢١٣، كتاب الصلاة، الباب ٨ من أبواب الخلل الواقع في الصلاة، الحديث ٣.

[٧٧] (٤) راجع فرائد الاصول ٣: ٦٢.

[٧٨] (١) كفاية الاصول: ٤٥٠.

[٧٩] (٢) المستشكل هو المحقق الخوئي «مدّ ظله» في «مصباح الاصول» ٣: ٦٣. م ح - ي.

[٨٠] (١) الرسائل، مبحث الاستصحاب: ١٠٦.

[٨١] (١) راجع ص ٥٤ و ٦٠ - ٦٢.

[٨٢] (١) مصباح الاصول ٣: ٦٣.

[٨٣] (٢) راجع ص ٨٥.

[٨٤] (١) راجع ص ٨٠.

[٨٥] (١) وسائل الشيعة ١٠: ٢٥٥، كتاب الصوم، الباب ٣ من أبواب أحكام شهر رمضان، الحديث ١٣.

[٨٦] (١) وسائل الشيعة ٨: ٢١٢، كتاب الصلاة، الباب ٨ من أبواب الخلل الواقع في الصلاة، الحديث ٢.

[٨٧] (٢) الرسائل، مبحث الاستصحاب: ١٠٧.

[٨٨] (٣) وهذا هو الاستصحاب، ولا ينطبق على قاعدة اليقين، لعدم كون المكلف متيقناً في ظرف كونه شاكاً في تلك القاعدة، فليس الشك واليقين فعلتين معاً فيها. منه مدّ ظله.

[٨٩] (١) كتاب الخصال: ٦١٩، حديث الأربعمائه، ووسائل الشيعة ١: ٢٤٦، كتاب الطهارة، الباب ١ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٦، وتحف العقول: ١٠٩. وفيه «من كان على يقين فأصابه ما يشك فليمض على يقينه، فإن الشك لا يدفع اليقين ولا ينقضه».

م ح - ي.

[٩٠] (١) كفاية الاصول: ٤٥١.

[٩١] (١) وسائل الشيعة ١٠: ٢٥٥، كتاب الصوم، الباب ٣ من أبواب أحكام شهر رمضان، الحديث ١٣.

[٩٢] (١) فرائد الاصول ٣: ٧١.

[٩٣] (٢) كفاية الاصول: ٤٥٢.



- [٩٤] (١) المصدر نفسه.
- [٩٥] (١) أجود التقريرات ٤: ٥٧.
- [٩٦] (١) تقدّم ذكرها في ص ٣١.
- [٩٧] (٢) وسائل الشيعة ٣: ٤٦٧، كتاب الطهارة، الباب ٣٧ من أبواب النجاسات، الحديث ٤.
- [٩٨] (٣) وسائل الشيعة ١: ١٣٤، كتاب الطهارة، الباب ١ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٥.
- [٩٩] (١) وسائل الشيعة ١٧: ٨٩، كتاب التجارة، الباب ٤ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ٤.
- [١٠٠] (١) كفاية الاصول: ٤٥٢.
- [١٠١] (٢) حاشية كتاب فرائد الاصول: ١٨٥-١٨٦.
- [١٠٢] (٣) راجع الفصول الغروية: ٣٧٣.
- [١٠٣] (١) كالكافر. منه مدّ ظلّه.
- [١٠٤] (٢) كماء الأنف والشم. منه مدّ ظلّه.
- [١٠٥] (١) الرسائل، مبحث الاستصحاب: ١١٢.
- [١٠٦] (١) هذا الإشكال متين وارد على ما في الحاشية. منه مدّ ظلّه.
- [١٠٧] (٢) وجه عدم الإمكان عدم الجامع بينهما. منه مدّ ظلّه.
- [١٠٨] (٣) هذا الإشكال ممّا أورده المحقّق الثاني أيضاً على المحقّق الخراساني مع زيادة توضيح. منه مدّ ظلّه.
- [١٠٩] (٤) أي ما شكّك في حكمه الواقعي. م-ح-ي.
- [١١٠] (٥) لأنّ الحكم الظاهري متأخّر عن الواقعي بمرتين. منه مدّ ظلّه.
- [١١١] (٦) فكّل من الطهارة والحليّة الظاهريّة حكم مغيب بالغاية ذاتاً، فلا يمكن جعل الغاية لهما ثانياً بقوله: «حتى تعلم أنّه قدر» أو «حتى تعلم أنّه حرام». منه مدّ ظلّه توضيحاً لكلام الإمام «مدّ ظلّه».
- [١١٢] (١) الرسائل، مبحث الاستصحاب: ١١٣.
- [١١٣] (٢) المصدر نفسه.
- [١١٤] (٣) ولا بأس بنقل كلامه رحمه الله، فإنّه مشتمل على توضيحات مفيدة في المقام، فقال: إنّ المراد من «الشيء» في قوله عليه السلام: «كلّ شيء إلخ» إمّا أن يكون هو ذات الشيء المعروف للحكم الواقعي الأوّلي، سواء كان من الأفعال أو من الموضوعات الخارجيّة، كالقيام والقعود والإنسان والحيوان والنبات وغير ذلك من متعلّقات التكليف وموضوعاتها، وإمّا أن يكون هو «الشيء» بوصف كونه مشكوك الحليّة أو الطهارة.
- فإن كان المراد منه ذات الشيء بعنوانه الأوّلي، فحمل قوله عليه السلام: «حلال» أو «طاهر» عليه إنّما هو لبيان حكمه الواقعي، فيكون مفاده حينئذٍ: إنّ كلّ موجود في العالم يكون محكوماً بالحليّة والطهارة واقعاً، غايته أنّه يكون من العمومات المخصّصة، كقوله تعالى: «واحلّ لكم ما في الأرض جميعاً».
- وإن كان المراد منه الذات بوصف كونها مشكوك الطهارة والحليّة، فحمل قوله عليه السلام: «حلال» أو «طاهر» عليه إنّما هو لبيان حكمه الظاهري، ولا يمكن حينئذٍ أن يكون المراد من المحمول الحليّة والطهارة الواقعيّة، فإنّ موضوعات الأحكام الواقعيّة إنّما هي ذوات الأشياء المرسله، ولا يعقل تقييد موضوع الحكم الواقعي بكونه مشكوك الحكم، فالشيء المقيّد بكونه مشكوك الطهارة والحليّة لا يمكن أن يحمل عليه إلّا الطهارة والحليّة الظاهريّة، كما أنّ الشيء المرسل الغير المقيّد بذلك لا يمكن أن يحمل عليه إلّا الطهارة والحليّة الواقعيّة، فإنّ للشكّ دخلًا في موضوع الحكم الظاهري مطلقاً.

فالموضوع في قوله عليه السلام: «كل شيء لك طاهر» أو «حلال» إما أن يكون هو الشيء المرسل، ويلزمه أن يكون المحمول حكماً واقعياً، وإما أن يكون هو الشيء المشكوك حليته أو طهارته، ويلزمه أن يكون المحمول حكماً ظاهرياً، ولا يمكن أن يكون المراد منه الأعم من المرسل والمشكوك، كما لا يمكن أن يكون المراد من المحمول الأعم من الواقعي والظاهري، فإن الشيء المشكوك متأخر رتبة عن الشيء المرسل، كما أن الحكم الظاهري متأخر في الرتبة عن الحكم الواقعي، فكل من موضوع الحكم الظاهري وحكمه في طول موضوع الحكم الواقعي وحكمه، ولا يمكن جمعهما في اللحاظ والاستعمال، وذلك كله واضح مما لا ينبغي إطالة الكلام فيه، إنتهى موضع الحاجة من كلامه. فوائد الاصول ٤: ٣٦٧. م ح- ي.

[١١٥] (١) فوائد الاصول ٤: ٣٦٨.

[١١٦] (١) أجود التقريرات ٤: ٥٩. أقول: ما وجدت ذيل كلامه في «أجود التقريرات» ولا في «فوائد الاصول» فعمل شيخنا الاستاذ «مدّ ظله» استحاصله من طريق آخر غيرهما. م ح- ي.

[١١٧] (١) مثل أن جعل الجدى خلف المنكب الأيمن مثلاً علامة القبلة لبعض البلاد. منه مدّ ظله.

[١١٨] (٢) العزيمة والرخصة مرتبطتان بالترك، إلّا أن الترك في الاولى لازم، وفي الثانية جائز. منه مدّ ظله.

[١١٩] (٣) المراد بها جعل الولاية، لا الولاية التي تكون من الاعتقادات. منه مدّ ظله.

[١٢٠] (١) «عدم الموانع» صحّ ظاهراً. م ح- ي.

[١٢١] (١) فوائد الاصول ٤: ٣٨٥.

[١٢٢] (٢) مريم: ٤٩.

[١٢٣] (٣) البقرة: ٣٠.

[١٢٤] (٤) البقرة: ١٢٤.

[١٢٥] (١) إذ لا إشكال في صدق الحكم على كل مقرّر ومجوع شرعي، وهذه المناصب تكون من المقررات والمجعولات الشرعية. منه مدّ ظله.

[١٢٦] (١) الرسائل، مبحث الاستصحاب: ١١٤.

[١٢٧] (١) فوائد الاصول ٣: ١٢٥ وما بعدها.

[١٢٨] (١) كفاية الاصول: ٤٥٥.

[١٢٩] (٢) تقدّم كلامه في ص ١٢١.

[١٣٠] (١) آل عمران: ٩٧.

[١٣١] (٢) وسائل الشيعة ٢: ٢٨٧، كتاب الطهارة، الباب ٧ من أبواب الحيض، الحديث ٢.

[١٣٢] (٣) كتاب الخصال: ٤١٧، باب التسعة، الحديث ٩.

[١٣٣] (١) كفاية الاصول: ١٢١.

[١٣٤] (٢) وسائل الشيعة ٤: ١٢٥، كتاب الصلاة، الباب ٤ من أبواب المواقيت، الحديث ١.

[١٣٥] (١) مستدرک الوسائل ٤: ١٥٨، كتاب الصلاة، الباب ١ من أبواب القراءة في الصلاة، الحديث ٥.

[١٣٦] (٢) وسائل الشيعة ١: ٣١٥، كتاب الطهارة، الباب ٩ من أبواب أحكام الخلوة، الحديث ١.

[١٣٧] (٣) البقرة: ١٤٩ و ١٥٠.

[١٣٨] (١) ما وجدت هذه العبارة في المجاميع الحديثية. م ح- ي.

[١٣٩] (٢) وسائل الشيعة ٢٥: ٤١٢، كتاب إحياء الموات، الباب ١ من أبواب إحياء الموات، الحديث ٥.

- [١٤٠] (١) بحار الأنوار ٢: ٢٧٢، كتاب العلم، الباب ٣٣، باب ما يمكن أن يستنبط من الآيات والأخبار من متفرقات اصول الفقه، الحديث ٧.
- [١٤١] (٢) البقرة: ٢٧٥.
- [١٤٢] (١) فوائد الاصول ٤: ٣٩٤.
- [١٤٣] (١) والمراد من فعليتهما هو الالتفات إلى يقينه السابق وشكّه اللاحق. منه مدّ ظلّه.
- [١٤٤] (٢) خلافاً للشيخ الأعظم رحمه الله حيث ذهب إلى كون اليقين في روايات الباب طريقيّاً، والمراد منه هو المتيقّن، وتقدّم نقل كلامه رحمه الله في ص ٤٩. م-ح-ي.
- [١٤٥] (٣) وأما البراءة الشرعية فلا إشكال في جريانها في الشبهات الموضوعيّة. منه مدّ ظلّه.
- [١٤٦] (١) راجع فرائد الاصول ٣: ٢٥.
- [١٤٧] (٢) راجع كفاية الاصول: ٤٥٩.
- [١٤٨] (٣) أضاف صاحب الكفاية قيداً آخر، وهو قوله: «قطع بعدم تطهيره بعد الشكّ». م-ح-ي.
- [١٤٩] (١) الرسائل، مبحث الاستصحاب: ١٢١.
- [١٥٠] (١) وتجري هاهنا أيضاً قاعدة الاشتغال التي ذهب الاستاذ «مدّ ظلّه» إلى استناد بطلان الصلاة إليها في الفرع الثاني كما سيأتي. م-ح-ي.
- [١٥١] (٢) «قبلها» متعلّق ب«استصحاب» لا ب«محدثاً». م-ح-ي.
- [١٥٢] (١) ويجري أيضاً هاهنا بعد الفراغ من الصلاة وتبدّل غفلته إلى الالتفات استصحاب الحدث في حال الصلاة، وهو الذي أناط الاستاذ «مدّ ظلّه» بطلان الصلاة في الفرع الأوّل إليه. م-ح-ي.
- [١٥٣] (١) كفاية الاصول: ٤٦٠.
- [١٥٤] (١) الرسائل، مبحث الاستصحاب: ١٢٢.
- [١٥٥] (٢) أجود التقريرات ٤: ٨٢، وفوائد الاصول ٤: ٤٠٣.
- [١٥٦] (١) راجع ص ٦٠-٦٢.
- [١٥٧] (١) الرسائل، مبحث الاستصحاب: ١٢٤.
- [١٥٨] (٢) والممكن هو العلم الوجداني بالنجاسة، إلّا أنّه غير مورد الرواية، فلو كان اليقين فيها خصوص العلم الوجداني للزم خروج المورد، وهو العلم بطهارة الثوب. منه مدّ ظلّه.
- [١٥٩] (٣) الرسائل، مبحث الاستصحاب: ١٢٤.
- [١٦٠] (١) كفاية الاصول: ٤٦١.
- [١٦١] (١) بل ولعدم الشكّ في بقائها لو فرض اليقين بها. م-ح-ي.
- [١٦٢] (١) لأنّه توضّحاً فرضاً بعد رؤية الرطوبة المشتبهة. م-ح-ي.
- [١٦٣] يوسفى گنابادى، محمد حسين، اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ٦ جلد، مركز فقه الاثمه الاطهار(ع) - قم، چاپ: اول، ١٣٨٨ ه.ش.
- [١٦٤] (١) كفاية الاصول: ٤٦٢.
- [١٦٥] (٢) هذا في المثال المعروف بين الاصوليين للقسم الثاني من استصحاب الكلّي، وهو أنّا علمنا بوجود حيوان في الدار مردّد بين الفيل والبقّ ثمّ شككنا في بقاء الحيوان، لأنّنا نعلم ببقائه على تقدير كونه فيلاً وبموته على تقدير كونه بقاً. م-ح-ي.

- [١٦٦] (١) الرسائل، مبحث الاستصحاب: ١٢٧.
- [١٦٧] (١) الرسائل، مبحث الاستصحاب: ١٢٩.
- [١٦٨] (١) الرسائل، مبحث الاستصحاب: ١٢٩.
- [١٦٩] (٢) وذلك لأن نجاسة الملاقى ثابتة بالاستصحاب، والملاقاة تحققت بالوجدان، فيترتب الأثر عليه، وهو نجاسة الملاقى. م ح -  
 ي.
- [١٧٠] (١) مصباح الاصول ٣: ١١١، نقلًا عن المحقق النائيني رحمه الله.
- [١٧١] (٢) هو العلامة السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي «مدّ ظلّه».
- [١٧٢] (١) مصباح الاصول ٣: ١١٢.
- [١٧٣] (١) مصباح الاصول ٣: ١١٠، نقلًا عن المحقق النائيني رحمه الله.
- [١٧٤] (٢) هو العلامة السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي «مدّ ظلّه».
- [١٧٥] (٣) مصباح الاصول ٣: ١١١.
- [١٧٦] (١) راجع ص ١٤٧ و ١٥١.
- [١٧٧] (١) راجع ص ١٤٩.
- [١٧٨] (١) مصباح الاصول ٣: ١١٢.
- [١٧٩] (٢) يعنى الجواب المنقول عن الإمام الخميني «مدّ ظلّه» الذي قرره المحقق النائيني رحمه الله ببيان علمي وتقدم في ص ١٥٧ -  
 ١٥٩.
- [١٨٠] (١) فرائد الاصول ٣: ١٩٦.
- [١٨١] (٢) بل السواد الشديد المتبدّل إلى الضعيف فرد واحد من السواد عقلاً أيضاً كما حَقَّق في محلّه، لكنّ الملايك في باب  
 الاستصحاب هو نظر العرف، لا العقل. منه مدّ ظلّه.
- [١٨٢] (١) فرائد الاصول ٣: ١٩٦.
- [١٨٣] (٢) فوائد الاصول ٤: ٤٢٤.
- [١٨٤] (١) مغزى الكلام: مقصده. م ح - ي.
- [١٨٥] (٢) فوائد الاصول ٤: ٤٢٤.
- [١٨٦] (٣) الرسائل، مبحث الاستصحاب: ١٣٣.
- [١٨٧] (٤) كفاية الاصول: ٤٦٢.
- [١٨٨] (١) الرسائل، مبحث الاستصحاب: ١٣٤.
- [١٨٩] (١) مصباح الاصول ٣: ١١٤.
- [١٩٠] (١) إذا قمتم إلى الصلاة: أى إذا قمتم من النوم إلى الصلاة، وبه فسرها المفسرون أيضاً. منه مدّ ظلّه.
- [١٩١] (٢) فاطّهروا: أى فاغتسلوا. منه مدّ ظلّه.
- [١٩٢] (٣) المائدة: ٦.
- [١٩٣] (٤) أصل الآية هكذا: «وَإِنْ كُنْتُمْ مَرَضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَالِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا  
 صَعِيدًا طَيِّبًا».
- [١٩٤] (١) مصباح الاصول ٣: ١١٥.

[١٩٥] (١) راجع تعليقه الرسائل للإمام الخميني «مدّ ظلّه»: ١٣٦.

[١٩٦] (١) الواقعة: ٧٩.

[١٩٧] (٢) وهى قوله تعالى: «إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا»، الأحزاب: ٣٣.

[١٩٨] (٣) المثالان الأولان للعلم بتحقيق عنوانين مع الشكّ فى انطباقهما على فرد واحد أو فردين، والمثال الثالث للعلم بتحقيق فردين والشكّ فى تعاقبهما. م ح- ى.

[١٩٩] (١) فرائد الاصول ٣: ١٩٧.

[٢٠٠] (٢) الرسائل، مبحث الاستصحاب: ١٣٦-١٥٠.

[٢٠١] (٣) تقدّم البحث حول «أصالة عدم قابلية التذكية» فى ص ٤٩٨-٥٠٧ من الجزء الرابع. م ح- ى.

[٢٠٢] (١) الرسائل، مبحث الاستصحاب: ١٥٠.

[٢٠٣] (١) هذا بناءً على ما نقله عنه الإمام الخميني «مدّ ظلّه» فى الرسائل، مبحث الاستصحاب: ١٥١، لكنّ الشيخ رحمه الله ردّه بقوله: «

إلّا أنّ هذا المعنى على تقدير صحّته والإغماض عمّا فيه». راجع فرائد الاصول ٣: ٢٠٤. م ح- ى.

[٢٠٤] (١) هذا فى غير الحركة الأيتية، كالكميّة والكيفيّة والجوهريّة على القول بها. م ح- ى.

[٢٠٥] (٢) هذا فى الحركة الأيتية. م ح- ى.

[٢٠٦] (٣) كفاية الاصول: ٤٦٤.

[٢٠٧] (١) راجع نهاية الحكمة: ٢٥٥.

[٢٠٨] (٢) فرائد الاصول ٣: ٢٠٣.

[٢٠٩] (٣) فرائد الاصول ٣: ٢٠٥.

[٢١٠] (١) كفاية الاصول: ٤٦٥.

[٢١١] (١) الرسائل، مبحث الاستصحاب: ١٥٢.

[٢١٢] (١) وهو قوله: «وثالثاً يمكن إجراء الاستصحاب التعليقى على نحو التعليق فى الموضوع بأن يقال: لو صلّيت فى الزمان السابق

المعلوم كونه نهاراً لكان صلاتى فى النهار، فشككت فى بقاء هذا الأمر، فيستصحب أنّ صلاتى لو وجدت تكون فى النهار، فإيجادها

وجدانى، وكونها واقعةً فى النهار على فرض الوجود إنّما هو بحكم الأصل، لكن جريان الأصل التعليقى بنحو التعليق فى الموضوع

محلّ إشكال». الرسائل، مبحث الاستصحاب: ١٥٤.

[٢١٣] (١) الرسائل، مبحث الاستصحاب: ١٥٤.

[٢١٤] (١) تقدّم هذا البحث فى ص ١٨٥-١٨٧.

[٢١٥] (٢) فرائد الاصول ٣: ٢١٠.

[٢١٦] (١) كفاية الاصول: ٤٦٥.

[٢١٧] (٢) يعنى: ملّا أحمد النراقى. م ح- ى.

[٢١٨] (١) مناهج الأحكام والاصول: ٢٣٧.

[٢١٩] (٢) يعنى «الحكم الشرعى». م ح- ى.

[٢٢٠] (٣) بمقتضى أدلّة الاستصحاب. م ح- ى.

[٢٢١] (٤) فرائد الاصول ٣: ٢١٠.

[٢٢٢] (١) الأوّل مقتضى نظر العرف، والثانى مقتضى نظر العقل. م ح- ى.

- [٢٢٣] (٢) كفاية الاصول: ٤٦٦.
- [٢٢٤] (٣) لا معنى لكلمة «إلّا» في هذه العبارة، فالظاهر وقوع الغلط في نسخة الكفاية، وحقّ العبارة أن يقال: «وإلّا فلا يكاد يصحّ إذا سيق بأحدهما». منه مدّ ظلّه.
- [٢٢٥] (٤) في نسخة الكفاية التي بأيدينا «سبق» بالباء، لكنّ الصحيح هو «سيق» بالياء. منه مدّ ظلّه.
- [٢٢٦] (١) كفاية الاصول: ٤٦٦.
- [٢٢٧] (٢) أى لحاظ القيدية التي هي حكم العقل والظرفية التي هي حكم العرف. م ح-ى.
- [٢٢٨] (١) اريد بها: البرائة الأزلية التي كانت ثابتة قبل التكليف أو قبل ورود الشرع، وتعرض لها الشيخ رحمه الله في مبحث البرائة من رسائله، ثم أجاب عنها. فراجع فرائد الاصول ٢: ٥٩.
- [٢٢٩] (١) فوائد الاصول ٤: ٤٤٥.
- [٢٣٠] (١) كما إذا علمنا إجمالاً بوجود صلاة الظهر أو الجمعة في يومها، حيث إنّه لا- تعارض بينهما ذاتاً، إذ يمكن أن تكون كلتاهما واجبتين، إلّا أنّه يقع التعارض بينهما بالعرض بملاحظة أنّنا نعلم أنّه لا تجب علينا يوم الجمعة إلّا صلاة واحدة. م ح-ى.
- [٢٣١] (١) راجع الرسائل، مبحث الاستصحاب: ١٦٤.
- [٢٣٢] (١) وسائل الشيعة ١: ١٥٨، كتاب الطهارة، الباب ٩ من أبواب الماء المطلق، الحديث ١ و ٢.
- [٢٣٣] (٢) ورد مضمونه في وسائل الشيعة ٢٥: ٢٨٧، كتاب الأطعمة والأشربة، الباب ٣ من أبواب الأشربة المحرّمة، الحديث ٤.
- [٢٣٤] (١) هو المحقق النائيني كما تقدّم في ص ١٣٢.
- [٢٣٥] (١) فوائد الاصول ٤: ٤٦٠-٤٦٨.
- [٢٣٦] (١) فوائد الاصول ٤: ٤٦٧، التعليقة ١.
- [٢٣٧] (١) فرائد الاصول ٣: ٢٢١.
- [٢٣٨] (٢) راجع ص ١٢٥-١٣٣.
- [٢٣٩] (١) راجع ص ٢٠٧.
- [٢٤٠] (١) فوائد الاصول ٤: ٤٧٢.
- [٢٤١] (١) الواسطة في الثبوت: هي علمه ثبوت العرض حقيقة لمعروضه، سواء كان العرض قائماً بها أيضاً، كالنار والشمس العلتين لثبوت الحرارة للماء، أم لا، كالحركة التي هي علّة لعروض الحرارة على الجسم.
- والواسطة في العروض: هي التي يقوم بها العرض حقيقةً، وينسب إلى ذبيها عنايةً ومسامحةً من قبيل وصف الشيء بحال متعلّقه، كالسفينه الواسطة في نسبة الحركة إلى الجالس فيها، فإنّ الحركة صفة للسفينه حقيقةً، ويتّصف بها من جلس فيها بالعناية والمجاز. م ح-ى.
- [٢٤٢] (٢) الرسائل، مبحث الاستصحاب: ١٦٩.
- [٢٤٣] (١) فرائد الاصول ٣: ٢٢٣.
- [٢٤٤] (٢) يعنى بهذا ما تقدّم من أنّ المستصحب إذا كان مجعولاً شرعياً- سواء كان متيقناً أو مدلولاً للأماره أو الأصل- يترتب عليه جميع آثاره حتّى العقلية والعادية منها.
- [٢٤٥] (٣) حاشية كتاب فرائد الاصول: ٢٠٨.
- [٢٤٦] (٤) أى سلّمنا جريان الاستصحاب التعليقى في نفسه. م ح-ى.
- [٢٤٧] (١) هذه العبارة إلى آخر كلامه في المقام ليست في متن الكفاية، بل في حاشية منه قدس سره. م ح-ى.

- [٢٤٨] (٢) كفاية الاصول: ٤٦٨.
- [٢٤٩] (١) الرسائل، مبحث الاستصحاب: ١٧٠.
- [٢٥٠] (١) مصباح الاصول ٣: ١٤٢.
- [٢٥١] (١) توضيحه: أن استصحاب الحرمة التعليقية قبل الغليان يقتضى الحرمة الفعلية بعده، والحرمة الفعلية كذلك تقتضى عدم الحليّة، لأنّ عدم الحليّة وإن كان من آثارها العقلية، إلّا أنّك عرفت أنّ المستصحب إذا كان مجعولاً شرعياً يترتب عليه جميع آثاره، حتى العقلية والعادية منها.
- لكنّه مع ذلك لا يرفع الشكّ في الحليّة وعدمها عن ناحية المسبّب، لما عرفت من أنّ الملاك في رفع الشكّ عن المسبّب هو التبعّد الشرعي بحكمه، لا- ما يحكم به العقل بملاحظة الأصل السببي، فليس بين الأصلين تقدّم وتأخّر، بل كلاهما يجريان ويتعارضان ويتساقتان، ثمّ يرجع إلى القواعد الاخر. هذا توضيح كلام هذا المستشكل. م ح- ي.
- [٢٥٢] (١) الرسائل، مبحث الاستصحاب: ١٧٣.
- [٢٥٣] (١) وهو الحرمة الفعلية بعد الغليان. م ح- ي.
- [٢٥٤] يوسفى گنابادى، محمد حسين، اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ٦ جلد، مركز فقه الاثمه الاطهار(ع) - قم، چاپ: اول، ١٣٨٨ ه.ش.
- [٢٥٥] (١) تقدّم نقل كلامه بعينه في ص ٢١٧.
- [٢٥٦] (٢) تقدّم نقل كلامه عيناً في ص ٢١٩.
- [٢٥٧] (١) أجاب الشيخ- في فرائد الاصول ٣: ٢٢٦- والمحقّق الخراسانى- في كفاية الاصول: ٤٧٠- عن بعض الإشكالات على أصالة عدم نسخ أحكام الشرائع السابقة بالنقض بأصالة عدم نسخ أحكام شريعتنا، وظاهره أنّ الثاني من المسلّمات. منه مدّ ظله.
- [٢٥٨] (٢) مصباح الاصول ٣: ١٤٦.
- [٢٥٩] (١) راجع فرائد الاصول ٣: ٢٢٩.
- [٢٦٠] (٢) فرائد الاصول ٣: ٢٢٦.
- [٢٦١] (١) كفاية الاصول: ٤٧٠.
- [٢٦٢] (٢) لخصر الإمام أيضاً البحث في استصحاب الشرائع السابقة وجعله جريانه في شريعتنا من المسلّمات. م ح- ي.
- [٢٦٣] (٣) الأنعام: ١٤٦.
- [٢٦٤] (١) الرسائل، مبحث الاستصحاب: ١٧٥.
- [٢٦٥] (٢) أى في الجواب عن إشكال تغاير الموضوع بكون الأحكام مجعولة على نحو القضايا الحقيقية لا- على نحو القضايا الخارجية. م ح- ي.
- [٢٦٦] (١) راجع مصباح الاصول ٣: ١٣٦.
- [٢٦٧] (١) الكافي ١: ٥٨، كتاب فضل العلم، باب البدع والرأى والمقائيس، الحديث ١٩.
- [٢٦٨] (٢) مصباح الاصول ٣: ١٤٨.
- [٢٦٩] (٣) البقرة: ١٨٣.
- [٢٧٠] (١) فوائد الاصول ٤: ٤٧٨.
- [٢٧١] (١) راجع ص ٥١ وما بعدها من الجزء الخامس.
- [٢٧٢] (٢) كفاية الاصول: ٤٧١.



- [٢٧٣] (١) ذكر الاستصحاب من باب المثال، فإنَّ البحث أعمَّ منه ومن سائر الاصول العمليَّة. م ح- ي.
- [٢٧٤] (٢) ويترتب عليه أيضاً الآثار الشرعيَّة المترتبة على تلك اللوازم العقليَّة والعاديَّة. م ح- ي.
- [٢٧٥] (١) كفاية الاصول: ٤٧٣.
- [٢٧٦] (١) فوائد الاصول ٤: ٤٨٤-٤٩١.
- [٢٧٧] (٢) أى لا إمضاءً لبناء العقلاء. م ح- ي.
- [٢٧٨] (١) فوائد الاصول ٣: ٢٣٣.
- [٢٧٩] (٢) يعنى زمان استصحاب الحياة. م ح- ي.
- [٢٨٠] (٣) راجع ص ٢٣٨.
- [٢٨١] (١) وسائل الشيعة ١: ٢٤٥، كتاب الطهارة، الباب ١ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ١.
- [٢٨٢] (١) هذا ناظر إلى مذهب الشيخ رحمه الله. م ح- ي.
- [٢٨٣] (٢) هذا ناظر إلى مذهب الاستاذ نفسه «مدَّ ظله». م ح- ي.
- [٢٨٤] (١) الرسائل، مبحث الاستصحاب: ١٧٨.
- [٢٨٥] (٢) الرسائل، مبحث الاستصحاب: ١٨٢.
- [٢٨٦] (١) راجع ص ٣١١ من الجزء الرابع.
- [٢٨٧] (١) كفاية الاصول: ٤٧٢.
- [٢٨٨] (١) فإنَّ للعرف نظرين: نظر مسامحي، كحكمه على الحنطة التي فيها قطعات يسيرة من الطين اليابس ويكون مجموعها ماءً منَّ بأنَّ الحنطة ماءً منَّ، فإنَّ هذا نظر مسامحي، لأنه يرى قطعات الطين، إلَّا أنَّه لا يعتدُّ بها، لكونها قليلةً جدًّا، ونظر دقِّي، كحكمه على ما بقى فى الثوب من أثر الدم بعد زوال جرمه بالغسل بأنَّه لون لادم، فإنَّه نظر عرفي دقيق، لأنَّنا إنَّ سألناه عن حكمه هل تسامح فيه؟ قال: لا، إنِّي لا- أرى الدم فى الثوب أصلًا، والذي بقى فيه لا يكون إلَّا لونًا حقيقيَّةً، لكنَّ العقل يحكم بكونه دمًا، لاستحالة انتقال العرض عنده، فالعرف له نظران: مسامحي ودقِّي، وليس للعقل إلَّا نظر واحد. منه مدَّ ظله.
- [٢٨٩] (١) الرسائل، مبحث الاستصحاب: ١٨٣.
- [٢٩٠] (١) فوائد الاصول ٣: ٢٤٤.
- [٢٩١] (٢) فوائد الاصول ٣: ٢٤٥.
- [٢٩٢] (١) الظاهر أنَّه المحقق النائيني «أعلى الله مقامه». راجع فوائد الاصول ٤: ٤٩٩. م ح- ي.
- [٢٩٣] (١) «اليوم الأوَّل» صحيح ظاهرًا. م ح- ي.
- [٢٩٤] (٢) الرسائل، مبحث الاستصحاب: ١٨٦.
- [٢٩٥] (١) من هنا يعلم أنَّ مراده ب«الخارج المحمول» هو الامور الانتزاعيَّة والاعتباريَّة التي لا وجود لها فى الخارج إلَّا بمنشأ انتزاعها ومحلَّ اعتبارها، وب«المحمول بالضميمة» هو الأعراض المتأصلَّة التي لها حقيقة خارجيَّة. منه مدَّ ظله.
- [٢٩٦] (٢) التعبير ب«الانتزاع» ليس بجيد، إذ الملكيَّة ونحوها من الامور الاعتباريَّة لا الانتزاعيَّة. منه مدَّ ظله.
- [٢٩٧] (١) كفاية الاصول: ٤٧٤.
- [٢٩٨] (٢) فوائد الاصول ٣: ٢٣٥.
- [٢٩٩] (١) راجع ص ١٤٩.
- [٣٠٠] (٢) مصباح الاصول ٣: ١٧١.

- [٣٠١] (١) وإن كان قضية كلام المحقق الخراساني وبعض الأعلام جريانه. منه مدّ ظلّه.
- [٣٠٢] (٢) الرسائل، مبحث الاستصحاب: ١٨٧.
- [٣٠٣] (٣) راجع - للاطلاع على فساد هذا التفسير - الرسائل، مبحث الاستصحاب: ١٨٨.
- [٣٠٤] (١) مصباح الاصول ٣: ١٧١.
- [٣٠٥] (٢) أى بعض أنحاء الوضع. م ح - ي.
- [٣٠٦] (٣) كفاية الاصول: ٤٧٤.
- [٣٠٧] (١) المصدر نفسه.
- [٣٠٨] (١) وسائل الشيعة ١: ٢٤٦، كتاب الطهارة، الباب ١ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ١.
- [٣٠٩] (٢) يعنى: من طهارة ثوبك. م ح - ي.
- [٣١٠] (٣) وسائل الشيعة ٣: ٤٦٦، كتاب الطهارة، الباب ٣٧ من أبواب النجاسات، الحديث ١.
- [٣١١] (١) وسائل الشيعة ١: ٣٦٥، كتاب الطهارة، الباب ١ من أبواب الوضوء، الحديث ١ و ٦.
- [٣١٢] (١) الرسائل، مبحث الاستصحاب: ١٨٩.
- [٣١٣] (٢) المصدر نفسه.
- [٣١٤] (٣) ولذا صرح بعدم لزوم كون المستصحب أثراً شرعياً أو ذا أثر شرعى بعض من التزم به، كالمحقق الخراساني رحمه الله، فإنّ فى كلامه تضاداً كما سيجىء الإشارة إليه فى الصفحة ٢٧٢. منه مدّ ظلّه.
- [٣١٥] (١) لا- يقال: كيف جعلتم استصحاب وجود الشرط الذى هو من الاصول شارحاً وحاكماً على دليل الشرطية الذى هو من الأمارات؟!؛
- فإنّه يقال: الحاكم هو دليل الاستصحاب، أعنى قوله: «لا- تنقض اليقين بالشك» لا- نفس الاستصحاب، فالحاكم أيضاً أماره، كالمحكوم. منه مدّ ظلّه.
- [٣١٦] (١) مصباح الاصول ٣: ١٧٤.
- [٣١٧] (١) كفاية الاصول: ٤٧٥.
- [٣١٨] (٢) يعنى: للمستصحب بوجوده الواقعى، لا للأعمّ منه ومن وجوده الاستصحابى. م ح - ي.
- [٣١٩] (١) كفاية الاصول: ٤٧٥.
- [٣٢٠] (٢) راجع ص ٢٠٧ و ٢١٤.
- [٣٢١] (٣) «ليس» صحّ ظاهراً. م ح - ي.
- [٣٢٢] (٤) الرسائل، مبحث الاستصحاب: ١٩١.
- [٣٢٣] (١) وذلك مثل الشكّ فى حياة الولد عند موت الوالد، فيستصحب بقائها كذلك ليرتبّ عليه انتقال تركه الوالد إليه، فإنّ انتقال التركة لم يكن أثراً لثبوت حياته، إلّا أنّه أثر لبقائها عند موت والده كما لا يخفى. منه مدّ ظلّه.
- [٣٢٤] (٢) كفاية الاصول: ٤٧٦.
- [٣٢٥] (١) كما إذا فرضنا أن يكون زيد كافراً، وابنه عمرو مسلماً، فتقدّم موت زيد موضوع للأثر وهو الإرث، دون العكس، لأنّ المسلم يرث من الكافر شرعاً ولا يرث الكافر من المسلم، لأنّ الكفر من موانع الإرث. م ح - ي.
- [٣٢٦] (١) كفاية الاصول: ٤٧٧.
- [٣٢٧] (٢) كفاية الاصول: ٢٦١.

- [٣٢٨] (١) راجع ص ٣١٧-٣٢٧ من الجزء الثالث.
- [٣٢٩] (٢) ظاهرهم أن «ليس» قسم واحد، وهو ليس الناقصة فقط، لكن كونها مقابلة لـ «كان» يوجب أن تكون هي أيضاً على قسمين، فإذا قلنا: «ليس زيد» تكون تامة، كما أن «كان» في قولنا: «كان زيد» تامة، وإذا قلنا: «ليس زيد صائماً» تكون ناقصة، كما أن «كان» في قولنا: «كان زيد صائماً» ناقصة. منه مدّ ظله.
- [٣٣٠] (٣) كما إذا كان الأثر مترتباً على كون موت زيد غير متقدّم على موت عمرو، وتعبير آخر: كان الأثر مترتباً على عدم كون موت زيد متّصفاً بالتقدّم على موت عمرو. م ح- ي.
- [٣٣١] (١) فرائد الاصول ٣: ٢٤٩.
- [٣٣٢] (٢) كفاية الاصول: ٤٧٨.
- [٣٣٣] (١) المراد من الشكّ واليقين هاهنا المتيقن والمشكوك، لجواز تحقّق الشكّ واليقين في باب الاستصحاب في آن واحد، بل قد يكون حصول الشكّ قبل حصول اليقين. منه مدّ ظله.
- [٣٣٤] (١) كفاية الاصول: ٤٧٨.
- [٣٣٥] (١) واقعيته كلّ شيء بحسبه، فالعدالة أمر واقعي، كما أن الخمر كذلك. منه مدّ ظله.
- [٣٣٦] (١) للعلم بفرد من الجنابة وارتفاعه، وهو جنابة أوّل النهار، والشكّ في حدوث فرد آخر منها، وأين هذا من القسم الثاني من استصحاب الكلّي؟! منه مدّ ظله توضيحاً لكلام الإمام «مدّ ظله».
- [٣٣٧] (١) الرسائل، مبحث الاستصحاب: ١٩٣.
- [٣٣٨] (٢) أي من الموارد التي ادّعى عدم جريان الاستصحاب فيها، لكونها شبهة مصداقية لدليله. م ح- ي.
- [٣٣٩] (٣) لاستحالة اجتماع اليقين والشكّ الساري. م ح- ي.
- [٣٤٠] (١) العروة الوثقى ١: ١٠٣، المسألة ٢ من الفصل المعقود في آخر المطهّرات لبيان طرق ثبوت التطهير.
- وجريان الاستصحاب هاهنا مبني على أن يكون عدم جريان الاصول في أطراف العلم الإجمالي لاستلزامه المخالفة القطعية العملية، فلا مانع من الجريان إذا لم يكن كذلك، كما في المقام، وأمّا إن كان لاستلزامه التناقض في أدلتها، فلا مجال لاستصحاب النجاسة في هذه الصور الثلاث أصلاً، لشمول التناقض جميع موارد العلم الإجمالي، سواء كان جريان الأصل مستلزماً للمخالفة القطعية أم لا. منه مدّ ظله.
- [٣٤١] (١) فوائد الاصول ٤: ٥١١-٥١٥.
- [٣٤٢] (١) أي في عدم الكزيّة حين الملاقاة. م ح- ي.
- [٣٤٣] (١) الرسائل، مبحث الاستصحاب: ١٩٣.
- [٣٤٤] (٢) الرسائل، مبحث الاستصحاب: ١٩٦.
- [٣٤٥] (٣) الرسائل، مبحث الاستصحاب: ١٩٧.
- [٣٤٦] (٤) الرسائل، مبحث الاستصحاب: ١٩٩.
- [٣٤٧] يوسفى گنابادى، محمد حسين، اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ٦ جلد، مركز فقه الاثمه الاطهار (ع) - قم، چاپ: اول، ١٣٨٨ ه.ش.
- [٣٤٨] (١) راجع ص ٢٩٠-٢٩٢.
- [٣٤٩] (٢) كفاية الاصول: ٤٨٠.
- [٣٥٠] (٣) فرائد الاصول ٣: ٢٥٠.

- [٣٥١] (١) كفاية الاصول: ٤٨٠.
- [٣٥٢] (٢) المعتبر في شرح المختصر ١: ١٧٠.
- [٣٥٣] (١) الرسائل، مبحث الاستصحاب: ٢٠٠.
- [٣٥٤] (١) وبعبارة اخرى: يكون المطلوب في هذا القسم مجرد التبانى القلبي، لا القطع واليقين. منه مدّ ظلّه توضيحاً لكلام المحقق الخراساني رحمه الله.
- [٣٥٥] (٢) إن الاستاذ «مدّ ظلّه» لم يذكر مثلاً لاستصحاب الموضوع، ويمكن التمثيل له بما إذا تيقن أن صلاة الجمعة كانت واجبة وشك في بقاء وجوبها، فيستصحب ويترتب عليه وجوب الالتزام به لو قلنا بوجوب الموافقة الالتزامية كالعملية في الأحكام. وهذا المثال وإن كان قابلاً للمناقشة - لأن استصحاب وجوب صلاة الجمعة يكون جارياً، سواء ترتب عليه وجوب الالتزام به أم لا - إلا أنه يوجب تقريب المطلب إلى الذهن. م ح - ي.
- [٣٥٦] (٣) كفاية الاصول: ٤٨١.
- [٣٥٧] (١) المصدر نفسه.
- [٣٥٨] (٢) يستفاد من قوله تعالى: «وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ وَبِكَلِمَةٍ فَاتَّمَهَّنَ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ»، البقرة: ١٢٤. أن الإمامة تكون أمراً مجعولاً من قبل الله تعالى، إذ لو كانت توجد عقيب الأهلية تكويناً لكان إبراهيم عليه السلام بعد الابتلاء إماماً قهراً ولا أثر لجعل الله تعالى الإمامة له، فمن فيه شرائط الإمامة وهو أهل لها لا يكون قبل الجعل إماماً بالفعل، نعم، له شأنية الإمامة. منه مدّ ظلّه.
- [٣٥٩] (١) كأنه يقول للمسلمين: لا بد لكم بمقتضى ما ورد في شريعتكم من «لا- تنقض اليقين بالشك» من الاعتراف بنبوة النبي السابق. منه مدّ ظلّه.
- [٣٦٠] (١) هذا مضمون كلامه عليه السلام لا عينه. راجع عيون أخبار الرضا ١: ١٥٧، والاحتجاج ٢: ٤١٧. م ح - ي.
- [٣٦١] (١) فرائد الاصول ٣: ٢٤١.
- [٣٦٢] (١) فرائد الاصول ٣: ٢٧٤.
- [٣٦٣] (١) المائدة: ١.
- [٣٦٤] (٢) هذا مع قطع النظر عن النصّ الدال على لزوم البيع بعد الافتراق، وهو قوله عليه السلام: «إذا افترقا وجب البيع». وسائل الشيعة ١٨: ٦، كتاب التجارة، الباب ١ من أبواب الخيار، الحديث ٤. م ح - ي.
- [٣٦٥] (٣) وذلك مثل أن يقع البيع ثم علم بالغبن بعد يوم، لكنّه لم يفسخ فوراً، ثم شك في بقاء الخيار، لاحتمال كونه فورياً. م ح - ي.
- [٣٦٦] (١) كفاية الاصول: ٤٨٣.
- [٣٦٧] (٢) أراد الإمام «مدّ ظلّه» بالاستمرار غير ما أراد به المحقق الخراساني رحمه الله، فإنه أراد منه العموم المجموعي، لكن الإمام «مدّ ظلّه» أراد منه قسماً ثالثاً من العموم لا يكون استغراقياً ولا مجموعياً. م ح - ي.
- [٣٦٨] (٣) وهذا دليل على عدم كونه عامّاً استغراقياً. م ح - ي.
- [٣٦٩] (٤) وهذا دليل على عدم كونه عامّاً مجموعياً، وإلا سقط التكليف بمجرد التخلف في زمان. م ح - ي.
- [٣٧٠] (١) هذا الإشكال والجواب لا يكون موجوداً في كلام الإمام «مدّ ظلّه» إلا أن الاستاذ «مدّ ظلّه» ذكره توضيحاً لكلام الإمام. م ح - ي.
- [٣٧١] (١) الرسائل، مبحث الاستصحاب: ٢٠٥.

- [٣٧٢] (٢) «و» صحّ ظاهراً. م ح- ي.
- [٣٧٣] (١) الرسائل، مبحث الاستصحاب: ٢٠٧.
- [٣٧٤] (١) يعني به المحقق الحائري اليزدي مؤسس الحوزة العلمية بقم المقدسة قدس سره. راجع درر الفوائد: ٥٧٠. م ح- ي.
- [٣٧٥] (١) القائل هو المحقق النائيني رحمه الله. راجع فوائد الاصول ٤: ٥٣٥-٥٤٢. م ح- ي.
- [٣٧٦] (٢) أى راجعاً إلى الحكم، ولا يراد منه القيد المقابل للظرف. م ح- ي.
- [٣٧٧] (١) صفة للوجوب، لا للإكرام. م ح- ي.
- [٣٧٨] (١) الرسائل، مبحث الاستصحاب: ٢٠٩.
- [٣٧٩] (٢) أى العموم أو الإطلاق الزماتيين. م ح- ي.
- [٣٨٠] (٣) أى العموم أو الإطلاق الزماتيين. م ح- ي.
- [٣٨١] (١) حاصله: أننا نعلم إجمالاً بورود تخصيص في العموم الأفرادى مع بقاء الإطلاق أو العموم الأزمانى على ظاهره، أو بورود تخصيص في العموم الأزمانى إذا دلّ العموم على استمرار الحكم أو تقييد في الإطلاق إذا ثبت الاستمرار بمقدمات الحكمة، وذلك لأنه إذا قال ليلة الجمعة: «أكرم العلماء في كل يوم» ثم قال: «لا تكرم زيدا يوم الجمعة» ثم شكك في وجوب إكرامه يوم السبت وما بعده فالأمر دائر بين كونه غير واجب الإكرام في السبت وما بعده أيضاً فلا يكون إكرامه واجباً أصلاً، لا في الجمعة التي هي أول زمان وجوب الإكرام، ولا بعدها، فيكون تخصيصاً للعموم الأزمانى - أعنى «العلماء» - وبين كونه واجب الإكرام في السبت وما بعده، فيكون تخصيصاً للعموم الأزمانى - أعنى «كل يوم» - فيتعارض الأصلان ويتساقطان، ثم يرجع إلى استصحاب حكم الخاص. م ح- ي.
- [٣٨٢] (٢) أى تأخير إقباض الثمن والمثمن عن ثلاثة أيام. م ح- ي.
- [٣٨٣] (١) الرسائل، مبحث الاستصحاب: ٢١٢.
- [٣٨٤] (٢) كما في المقام، فإنه لا مانع ذاتاً من بقاء العموم الأفرادى والأزمانى كليهما على ظاهرهما لو لا العلم الإجمالى. م ح- ي.
- [٣٨٥] (٣) الرسائل، مبحث الاستصحاب: ٢١٣.
- [٣٨٦] (١) «إما» صحّ ظاهراً. م ح- ي.
- [٣٨٧] (٢) الرسائل، مبحث الاستصحاب: ٢١٣.
- [٣٨٨] (١) توضيحه: أن يوم الجمعة مثلاً الذى علم خروجه إن كان خروجه تخصيصاً للعموم الأفرادى، وهو على تقدير كون زيد غير واجب الإكرام في يوم السبت وما بعده أيضاً، فالعموم الأزمانى أو الإطلاق يكون باقياً على ظاهره، وإن كان خروج زيد في يوم الجمعة بنحو كان واجب الإكرام في يوم السبت وما بعده كان تخصيصاً للعموم الأزمانى أو تقييداً للإطلاق، فجريان الأصل فيهما يستلزم ورود التخصيص على العموم الأفرادى. م ح- ي.
- [٣٨٩] (٢) الرسائل، مبحث الاستصحاب: ٢١٤.
- [٣٩٠] (١) وسائل الشيعة ٨: ٢١٢، كتاب الصلاة، الباب ٨ من أبواب الخلل الواقع في الصلاة، الحديث ١.
- [٣٩١] (١) راجع ص ١٤٤.
- [٣٩٢] (١) فرائد الاصول ٣: ٧٩.
- [٣٩٣] (٢) راجع فرائد الاصول ٣: ٢٨٥ و ٢٨٦.
- [٣٩٤] (٣) راجع كفاية الاصول: ٤٨٥.
- [٣٩٥] (١) وذلك لأنه لو كان معروضاً للوجود بوصف وجوده الخارجى لكانت القضية ضرورية بشرط المحمول. م ح- ي.
- [٣٩٦] (٢) فرائد الاصول ٣: ٢٨٨.

- [٣٩٧] (١) سواء كانت بنحو مفاد «كان التامة» مثل «زيد موجود» أو «الناقصة» مثل «زيد قائم» أو «ليس التامة» مثل «زيد ليس بموجود» أو «الناقصة» مثل «زيد ليس بقائم». م-ح-ي.
- [٣٩٨] (١) كفاية الاصول: ٤٨٦.
- [٣٩٩] (١) فرائد الاصول ٣: ٢٩٠.
- [٤٠٠] (٢) لكون الإشكالين الأولين مبنيين. م-ح-ي.
- [٤٠١] (١) أي كون الموضوع، وهو «زيد الحي». م-ح-ي.
- [٤٠٢] (١) فوائد الاصول ٤: ٥٦٦-٥٧٠.
- [٤٠٣] (٢) لاتحاد القضيتين في كلا الاستصحابين، فإننا إذا علمنا بأن زيدا حتى ثم شككنا في بقاء حياته كان الموضوع فيها هو نفس زيد وماهيته، وشككنا في بقاء هذه القضية كذلك، فالاتحاد بين القضيتين محرز بالوجدان، فيجوز الاستصحاب، وكذلك إذا علمنا بأن زيدا عادل ثم شككنا في بقاء عدالته، فيجوز الاستصحابان لترتيب الأثر الشرعي، وهو جواز التقليد. م-ح-ي.
- [٤٠٤] (١) كفاية الاصول: ٤٨٧.
- [٤٠٥] (٢) راجع ص ٣٣٢.
- [٤٠٦] (١) كفاية الاصول: ٤٨٧.
- [٤٠٧] (٢) وهذا الشق الثاني هو ظاهر كلام المحقق الخراساني رحمه الله. م-ح-ي.
- [٤٠٨] (٣) فوائد الاصول ٤: ٥٨٦.
- [٤٠٩] (١) بخلاف ما أفاده المحقق الخراساني رحمه الله، فإنه قال بكونهما مرتبطين والزبيب يقرب من العنب المأخوذ موضوعاً في قوله: «العنب إذا غلى يحرم» إلا أن هذا القرب لا يكون بمثابة يدخل في موضوعه ويشمله، فلا بد من استصحاب حرمة. منه مدّ ظله.
- [٤١٠] (١) الرسائل، مبحث الاستصحاب: ٢٢٤.
- [٤١١] (١) ورد مضمونه في وسائل الشيعة ٨: ٢١٦-٢١٨، كتاب الصلاة، الباب ١٠ من أبواب الخلل الواقع في الصلاة.
- [٤١٢] (٢) ورد حكم كثير الشك في وسائل الشيعة ٨: ٢٢٧-٢٢٩، كتاب الصلاة، الباب ١٦ من أبواب الخلل الواقع في الصلاة.
- [٤١٣] (١) كفاية الاصول: ٤٨٨.
- [٤١٤] (١) التعبير «كلام منفصل» لأجل عدم انعقاد الظهور في المعنى الحقيقي إذا اتصل اللفظ بقرينه المجاز. منه مدّ ظله.
- [٤١٥] (١) وما تقدّم من حكمه قوله: «الفساق ليسوا من العلماء» على قوله: «أكرم العلماء» كان أيضاً ينتج نتيجة التخصيص. م-ح-ي.
- [٤١٦] (٢) الحجّ: ٧٨.
- [٤١٧] (٣) المائدة: ٦.
- [٤١٨] (٤) فإن ذيلها وإن أمر بالتيمم عند فقد الماء إلا أنها مطلقة في صورة وجدان الماء، أي تشمل الوضوء الحرجي وغيره. منه مدّ ظله.
- [٤١٩] (١) فتبين أن تقدّم الخاصّ على العامّ والمقيد على المطلق قد يكون ملاك الأقوائية في الظهور ويسمى تخصيصاً وتقييداً، وقد يكون الملاك تعرّض الخاصّ والمقيد لما لا يتعرّضه العامّ والمطلق، ويسمى حكومياً. م-ح-ي.
- [٤٢٠] (١) الرسائل، مبحث الاستصحاب: ٢٤٠.
- [٤٢١] (١) لا بدالته اللفظية. م-ح-ي.
- [٤٢٢] (٢) ولا يكون مدلولها اللفظي حجيتها، فإنها لا تقول: «أنا حجة» فلا تكون بداليتها متعرّضة لجهة من جهات دليل الاستصحاب حتى تكون حاكمه عليه، بل نفس وجودها حجة ورافع لموضوع دليل الاستصحاب، فتقدّمها عليه لا يكون إلا بنحو الورد. منه مدّ ظله.

- [٤٢٣] (٣) راجع ص ١٤٤.
- [٤٢٤] (١) بعض الاصول شرعى وعقلى، كالبرائة، وبعضها لا يكون إلا عقلياً، كالاحتياط والتخيير، وبعضها لا يكون إلا شرعياً، كأصالة الإباحة والطهارة. منه مدّ ظله.
- [٤٢٥] (١) لما تقدّم من أنّ الدليل إذا كان بنفسه متقدماً على دليل آخر سمى وروداً. م ح-ى.
- [٤٢٦] (١) لكن هذا التقييد فى البراءة الشرعية مدلول نفس الموضوع، وفى الحلية والطهارة مستفاد من الغاية المذكورة فى دليليهما. منه مدّ ظله.
- [٤٢٧] (١) لكن حجيتها بالنسبة إلى الحدوث وجدائياً وبالنسبة إلى البقاء تعبدية بمعونة أخبار الاستصحاب. منه مدّ ظله.
- [٤٢٨] (١) كفاية الاصول: ٤٩٠.
- [٤٢٩] (٢) يعنى لأنّ نقض اليقين بالنجاسة مدلول الحكم ببقاء اليقين بالطهارة. م ح-ى.
- [٤٣٠] (٣) فرائد الاصول ٣: ٣٩٧.
- [٤٣١] (١) فلو شمل المسبب أيضاً لزم كون المتقدم متأخراً وبالعكس، وهو محال.
- وعبارة الشيخ رحمه الله بالنسبة إلى الجواب الأول هكذا: «إن شئت قلت: إن حكم العام من قبيل لازم الوجود للشك السببى كما هو شأن الحكم الشرعى وموضوعه، فلا يوجد فى الخارج إلا محكوماً، والمفروض أنّ الشك المسببى أيضاً من لوازم وجود ذلك الشك، فيكون حكم العام وهذا الشك لا زمان لمزوم ثالث فى مرتبة واحدة، فلا يجوز أن يكون أحدهما موضوعاً للآخر، لتقدم الموضوع طبعاً»، إنتهى. م ح-ى.
- [٤٣٢] (٢) فرائد الاصول ٣: ٣٩٧.
- [٤٣٣] (٣) كفاية الاصول: ٤٩٠.
- [٤٣٤] (١) راجع كفاية الاصول: ٤٧٢.
- [٤٣٥] (١) راجع ص ٣٥٦.
- [٤٣٦] (٢) إن قلت: هذا ينافى القول بتقدم الأمارات على الاستصحاب وكونه فرشها. قلت: لا، فإنّ تقدم الأمارات عليه إنّما يكون فيما إذا كان بينهما معارضة، كما إذا اقتضى الاستصحاب وجوب صلاة الجمعة وقامت رواية معتبرة على عدم وجوبها، بخلاف المقام، فإنّ الاستصحاب هنا لا يعارض الدليل الاجتهادى، بل يفسره ويشرحه. منه مدّ ظله.
- [٤٣٧] يوسفى گنابادى، محمد حسين، اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، عجلد، مركز فقه الاثمه الاطهار(ع) - قم، چاپ: اول، ١٣٨٨ هـ.ش.
- [٤٣٨] (١) راجع ص ٣٨.
- [٤٣٩] (١) تقدم تفصيل هذا البحث فى مبحث الاشتغال، والاستاذ «مدّ ظله» أشار هاهنا إجمالاً إلى الأقوال فقط لتشخيص محلّ النزاع فى تعارض الاستصحابيين، ومن أراد التفصيل فليراجع الصفحة ٥١ وما بعدها من الجزء الخامس. م ح-ى.
- [٤٤٠] (٢) وهو الشارع المقدّس. م ح-ى.
- [٤٤١] (١) كفاية الاصول: ٤٩٢.
- [٤٤٢] (١) راجع الرسائل، مبحث الاستصحاب: ٢٥٢.
- [٤٤٣] (١) فرائد الاصول ٣: ٣٢٠-٣٨٦.
- [٤٤٤] (٢) كفاية الاصول: ٤٩٢.
- [٤٤٥] (١) مثل أن يكون شيء تحت يد شخص وعلماً ملكيته سابقاً وعدم ملكيته كذلك، لكننا شككنا فى أنّ الملكية كانت متقدّمة



على عدمها أو بالعكس، فيجري الاستصحاب في كليهما ويتساقطان بالتعارض وتبقى قاعدة اليد سليمة عن المعارض، ومثل أن يكون تحت يده ولم نعلم بعدم ملكيته له سابقاً، بل احتمالنا كونه ملكاً له من أول وجوده، لاحتمال كونه بنفسه مؤلداً له، مثل القول، فلا يجرى هاهنا استصحاب عدم ملكيته بناءً على ما اخترناه من عدم جريانه في القضايا السالبة بانتفاء الموضوع. منه مدّ ظلّه.

[٤٤٦] (٢) وسائل الشيعة ٢٧: ٢٩٢، كتاب القضاء، الباب ٢٥ من أبواب كيفية الحكم وأحكام الدعوى، الحديث ٢.

[٤٤٧] (١) على تقدير كونه قاعدة مستقلة غير قاعدة التجاوز. منه مدّ ظلّه.

[٤٤٨] (٢) وسائل الشيعة ١: ٤٧١، كتاب الطهارة، الباب ٤٢ من أبواب الوضوء، الحديث ٧.

[٤٤٩] (٣) كالبيع والنكاح وغيرهما من المعاملات. م ح- ي.

[٤٥٠] (١) راجع وسائل الشيعة ٢٧: ٢٥٧، كتاب القضاء، الباب ١٣ من أبواب كيفية الحكم وأحكام الدعوى، وبحار الأنوار ٨٨: ٢٣٤،

كتاب الصلاة، باب الاستخارة بالرقاع، ذيل الحديث ٧، وعوالي اللئالي ٢: ١١٢ و ٢٨٥، و ٣: ٥١٢.

[٤٥١] (٢) ولا في مورد إحلاف المنكر إذا لم يكن للمدعى بينه. منه مدّ ظلّه.

[٤٥٢] (٣) أى عمومات القرعة. م ح- ي.

[٤٥٣] (١) مثل أن يكون مال مردداً بين زيد وعمرو من دون ثبوت يد أحدهما عليه ولا- يكون لواحد منهما بينه أو تقوم البيّنة

لكليهما. منه مدّ ظلّه.

[٤٥٤] (٢) كفاية الاصول: ٤٩٣.

[٤٥٥] (١) الاختصاص: ٩٦، والمناقب ٤: ٤٠٤.

[٤٥٦] (٢) الرسائل، مبحث الاستصحاب: ٣٤٧.

[٤٥٧] (١) راجع كفاية الاصول: ٤٩٣-٤٩٤، كى يتضح لك اضطراب كلامه. م ح- ي.

[٤٥٨] (١) راجع كفاية الاصول: ٤٩٦.

[٤٥٩] (٢) لا فرق بين الأدلة والأمارات، وأما ما ذكره الشيخ رحمه الله من الفرق، وهو أنّ الطرق المعتبرة لو قامت على حكم شرعى

فهى الأدلة الاجتهادية، وإن قامت على موضوع فهى الأمارات المعتبرة فاصطلاح خاص به. منه مدّ ظلّه.

[٤٦٠] (٣) وأمّا ما نرى فى الكفاية من التعبير ب« هذا مبحث التعادل والتراجيح » فهو ليس من كلام المحقق الخراسانى، بل من قلم

الناسخ. منه مدّ ظلّه.

[٤٦١] (٤) إنّ بعضهم عبّروا ب« التراجيح » إفراداً بلحاظ نفس الفعل، وعبّر بعض آخر ب« التراجيح » جمعاً بلحاظ الفعل الحاصل من

أقسام المرجحات من حيث صفات الراوى بأقسامها، ومن حيث مضمون الرواية كذلك، وباعتبار جهة الصدور، فيتعدّد التراجيح

باعتبارها، هذا مع أنّ فى الجمع تشاكلاً صورياً ب« التعادل » باعتبار وقوع الألف بين حرفين فى الأوّل. م ح- ي.

[٤٦٢] (١) لم يعبر فى المقبولة ب« الخبرين المتعارضين » نعم، فى مرفوعة زرارة: « يأتى عنكم الخبران أو الحديثان المتعارضان ».

فلاحظ المقبولة فى الكافى ١: ٦٧، كتاب فضل العلم، باب اختلاف الحديث، الحديث ١٠، والمرفوعة فى مستدرک الوسائل ١٧:

٣٠٣، كتاب القضاء، الباب ٩ من أبواب صفات القاضى، الحديث ٢. م ح- ي.

[٤٦٣] (١) كفاية الاصول: ٤٩٦.

[٤٦٤] (١) النساء: ٨٢.

[٤٦٥] (٢) التخصيص عند الشيخ رحمه الله مستلزم للمجازية، ولأجل ذلك لم يقل: « على المجاز أو التخصيص ». منه مدّ ظلّه.

[٤٦٦] (٣) الحق هو التعبير بالتخصيص، لا الورود، لأنّه بعد العلم بالتخصيص ارتفع موضوع أصالة العموم حقيقةً وتكويناً، والورود هو

رفع الموضوع تعبداً. م ح- ي.

- [٤٦٧] (١) أكثر عنايته في هذه الصورة ظنيته من حيث السند. منه مدّ ظلّه.
- [٤٦٨] (١) أى لو كان الخاصّ - مكان الظنيّة من حيث السند - ظنيّاً بحسب الدلالة. منه مدّ ظلّه.
- [٤٦٩] (٢) فرائد الاصول ٤: ١٥.
- [٤٧٠] (٣) راجع ص ٢٧٨-٢٨٧ من الجزء الثالث.
- [٤٧١] (٤) أصالة الظهور عبارة اخرى عن أصالة التطابق بين الإرادة الاستعماليّة والجديّة. منه مدّ ظلّه.
- [٤٧٢] (١) مبتدء مؤخر ل «فيه». م ح - ي.
- [٤٧٣] (٢) كفاية الاصول: ٤٩٨.
- [٤٧٤] (١) المراد بالإطلاق عدم ذكر متعلّق الرمي، لجواز أن يقال: «رأيت أسداً يرمى بالنبل» وأن يقال: «رأيت أسداً يرمى بالمخلب» وهو عند الإطلاق ظاهر في الأوّل. م ح - ي.
- [٤٧٥] (٢) فوائد الاصول ٤: ٧٢٠.
- [٤٧٦] (١) راجع ص ٢٨١ من الجزء الثالث.
- [٤٧٧] (٢) راجع ص ٣٨٢.
- [٤٧٨] (١) كفاية الاصول: ٥١١.
- [٤٧٩] (١) درر الفوائد: ٤٧٨.
- [٤٨٠] (١) وسائل الشيعة ٢٧: ١٢١، كتاب القضاء، الباب ٩ من أبواب صفات القاضى، الحديث ٣٩.
- [٤٨١] (٢) وسائل الشيعة ٢٧: ١٢٢، كتاب القضاء، الباب ٩ من أبواب صفات القاضى، الحديث ٤٤.
- [٤٨٢] (٣) وتوجيه الاستدلال بهذا الخبر على المقام أنّ العامّ والخاصّ إمّا أن يكونا من قبيل النصّ والظاهر، فيشملهما الخبر، وإمّا أن يكونا من قبيل الظاهر والأظهر، فيشملهما بطريق أولى. منه مدّ ظلّه.
- [٤٨٣] (١) درر الفوائد: ٤٧٩.
- [٤٨٤] (١) إشارة إلى قوله تعالى: «وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ». الأنفال: ٧٥. م ح - ي.
- [٤٨٥] (٢) كفاية الاصول: ٥٠١.
- [٤٨٦] (١) كالجمع بين قوله عليه السلام: «ثمن العذرة من السحت» وبين قوله عليه السلام: «لا بأس ببيع العذرة». وسائل الشيعة ١٧: ١٧٥، كتاب التجارة، الباب ٤٠ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ١ و ٢. م ح - ي.
- [٤٨٧] (٢) عوالى اللثالى ٤: ١٣٦.
- [٤٨٨] (٣) يعنى: القاعدة. م ح - ي.
- [٤٨٩] (١) فرائد الاصول ٤: ٢٢.
- [٤٩٠] (٢) النساء: ٨٢.
- [٤٩١] (٣) راجع ص ٣٩١.
- [٤٩٢] (١) راجع فرائد الاصول ٤: ٨١ و ٨٩.
- [٤٩٣] (٢) المصدر نفسه.
- [٤٩٤] (١) توضيح كلامه أنّ للعامين من وجه عنده ثلاث حالات:

الاولى: أن لا يكون لأحدهما قدر متيقّن فى مقام التخاطب أصلاً، فهما متعارضان فى مادّة الاجتماع، الثانية: أن يكون أحدهما منصرفاً إلى مادّة الاجتماع، لكونها قدرأ متيقّناً فى مقام التخاطب، فلا تعارض بينهما أصلاً، لأنّهما وإن كانا عامين من وجه مفهومأ، إلّا أنّهما

بمنزلة العام والخاص مطلقاً، لأجل الانصراف، الثالثة: أن يكون لأحدهما أيضاً قدر متيقن في مقام التخاطب، وهو مادة الاجتماع، إلّا أنّ دلالة عليها لم تكن بحدّ من القوّة يوجب الانصراف إليها، لكن يرفع التعارض بينهما، لأنّهما من قبيل النصّ والظاهر. منه مدّ ظلّه.

[٤٩٥] (٢) فوائد الاصول ٤: ٧٢٨.

[٤٩٦] (١) جواب «إن» في «إن اريد به العلم التقديرى». م ح-ى.

[٤٩٧] (٢) الرسائل، مبحث التعادل والترجيح: ١٩.

[٤٩٨] (١) فوائد الاصول ٤: ٧٢٨.

[٤٩٩] (٢) كدلالته على ٦٠٪ من أفراد مدلوله. منه مدّ ظلّه.

[٥٠٠] (٣) كدلالته على ٤٠٪ من أفراد مدلوله. منه مدّ ظلّه.

[٥٠١] (٤) والفرق بينهما أنّ الملازمة هناك كانت لأجل القدر المتيقن، وهاهنا لأجل الاستهجان. م ح-ى.

[٥٠٢] (١) كوروده في مقام تحديد الماء الكز. منه مدّ ظلّه.

[٥٠٣] (٢) فوائد الاصول ٤: ٧٢٩.

[٥٠٤] (١) المصدر نفسه.

[٥٠٥] (١) أى «كلّ خمر حرام». م ح-ى.

[٥٠٦] (١) المراد بالعام الاصولى: العام الاستغراقى. منه مدّ ظلّه.

[٥٠٧] (٢) هذا على مبنى القوم، وأمّا نحن فقد أنكرنا دلالة المطلق على الشمول. منه مدّ ظلّه.

[٥٠٨] (٣) فوائد الاصول ٤: ٩٧.

[٥٠٩] (٤) فوائد الاصول ٤: ٧٢٩.

[٥١٠] (٥) كفاية الاصول: ٥١٣.

[٥١١] (٦) درر الفوائد: ٦٨٠.

[٥١٢] (١) وعلى هذا فلا مجال للقول بالأظهرية والظاهرية، لأنّ الظهور من أوصاف الدلالة، والدلالة من أوصاف الدليل اللفظى، فلا يمكن القول بأظهرية أحد الدليلين على الآخر إلّا إذا كان الدليلان لفظيين. منه مدّ ظلّه.

[٥١٣] (١) كما قيل فى القضية الشرطية: إنّها تدلّ على المفهوم بلفظها، لأنّ أداء الشرط وضعت لكون الشرط علّة منحصرة للجزاء، ولا يبعد هذا فى مفهوم الحصر، لأنّ أداء الحصر - كـ «إنّما» ونحوها - لا يبعد أن تكون موضوعه لإفادته الحصر. منه مدّ ظلّه.

[٥١٤] (١) أى من الموارد التى قيل بكونها من قبيل الأظهر والظاهر. م ح-ى.

[٥١٥] (٢) وكذا تخصيص كلام كلّ إمام بكلام من بعده من الأئمة عليهم السلام. م ح-ى.

[٥١٦] (١) راجع فوائد الاصول ٤: ٩٤.

[٥١٧] (٢) هذا على ما فى فوائد الاصول، لكنّه رحمه الله ناقش فى هذا الوجه واختار طريقاً آخر لدفع الإشكال فى أجود التقريرات حيث قال:

والانصاف أنّ هذه الدعوى وإن كانت مقبولة فى الجملة، نظراً إلى وجود جملة من تلك المخصّصات فى الكتب المروية بطرق العامة، وجملة من أسانيدنا معتبرة ومنتهية إلى خيار الصحابة «رضى الله عنهم» كعبادة بن صامت وغيره، إلّا أنّ دعوى وجود كلّ مخصّص صادر عن الأئمة المتأخّرين «صلوات الله عليهم أجمعين» فى زمان صدور العمومات السابقة لا تخلو عن الجراف كما هو ظاهر.

والتحقيق فى الجواب أن يقال: إنّ تأخير البيان عن وقت الحاجة وإن كان قبيحاً فى حدّ ذاته، إلّا أنّه لا مانع من عروض عنوان آخر عليه

موجب لارتفاع قبحه، بل لا تصافه بالحسن، نظير بقیة العناوين القبيحة لو لا عروض عنوان آخر عليها، فإذا فرض اقتضاء الحكمة من تقية أو غيرها تأخير البيان فلا بد من التأخير، وإلا لزم العمل على خلاف الحكمة، فالإشكال المذكور إنما نشأ من تخيل أن القبح في المقام نظير القبح الثابت للظلم الغير الممكن تخلفه عنه، مع أنه من الضروري أن الأمر ليس كذلك، بل هو تابع لتحقيق ملاك، فإذا اقتضت الحكمة تأخير البيان لمصلحة أقوى فلا مناص عن التأخير، حفظاً لتلك المصلحة، إنتهى كلامه رحمه الله. أجود التقريرات ٤: ٢٩٩. م-ح-ی.

[٥١٨] (١) فوائد الاصول ٤: ٧٣٧.

[٥١٩] (٢) كفاية الاصول: ٥١٤.

[٥٢٠] (١) الكافي ١: ٥٩، كتاب فضل العلم، باب الرد إلى الكتاب والسنة وأنه ليس شيء من الحلال والحرام وجميع ما يحتاج الناس إليه إلا وقد جاء فيه كتاب أو سنة، الحديث ٣.

[٥٢١] (٢) الكافي ٢: ٧٤، كتاب الإيمان والكفر، باب الطاعة والتقوى، الحديث ٢.

[٥٢٢] (١) لا يتأثم: أي: لا يخاف الإثم. م-ح-ی.

[٥٢٣] (٢) لا يتخرج: أي: لا يخشى الوقوع في الحرج. م-ح-ی.

[٥٢٤] (٣) المنافقين: ٤.

[٥٢٥] (٤) في نهج البلاغة: ٣٢٦ «مع الملوك والدنيا». م-ح-ی.

[٥٢٦] (١) كتاب سليم بن قيس الهلالي ٢: ٦٢٠.

[٥٢٧] (٢) راجع كتب الرجال، سيما معجم رجال الحديث للسيد الخوئي «مد ظله» ذيل ترجمه «سليم بن قيس» كى يتضح لك كيفية سند كتابه. م-ح-ی.

[٥٢٨] (١) راجع ص ٣٨٨.

[٥٢٩] (٢) كلمة «فاسد» خبر لقوله «مد ظله»: «ما أفاده». م-ح-ی.

[٥٣٠] (٣) راجع ص ٣٨٩.

[٥٣١] (١) وذلك لأن النسخ مشروط بحضور وقت العمل بالمنسوخ. م-ح-ی.

[٥٣٢] (٢) هذا ينافی ما سیأتی فی ص ٤٢٦ من أن الخاص لو صدر قبل حضور وقت العمل بالعام- سواء صدر قبله أو بعده وقبل حضور وقت العمل به- لكان مخصصاً، واحتمال النسخ منحصر بفرض ورود الخاص بعد حضور وقت العمل بالعام. م-ح-ی.

[٥٣٣] (٣) فی هذه الصورة الثالثة أربعة فروض، وسيوضح الحق فيها إنشاء الله تعالى. م-ح-ی.

[٥٣٤] (٤) الكافي ١: ٥٨، كتاب فضل العلم، باب البدع والرأى والمقائيس، الحديث ١٩.

[٥٣٥] (١) هذا هو الصورة الثانية من الصور الثلاث المتقدمة. م-ح-ی.

[٥٣٦] (٢) راجع ص ٤٠٨.

[٥٣٧] (٣) ويمكن زيادة توضيح للمسألة في ضمن مثال، وهو أنه إن وقع التنازع والاختلاف بين صبي و غلام كان الغلام غالباً على الصبي، وأما إن لم يكن بينهما اختلاف أصلاً، لكن أراد رجل قوياً أن يضرب أحدهما فلا ترجيح بينهما، لقدرتة على كليهما، ومسألة تعارض العموم والإطلاق من قبيل الأول، وما نحن فيه من قبيل الثاني. م-ح-ی.

[٥٣٨] (١) كما في موارد دوران الأمر بين الأقل والأكثر الاستقلاليين. م-ح-ی.

[٥٣٩] (٢) هذا رجوع عما أفاده آنفاً، من أن الانصاف أن هذا الوجه حسن على فرض تسليم الانحلال. م-ح-ی.

[٥٤٠] (١) وهذا الدليل بمنزلة الكبرى للأول. م-ح-ی.

- [٥٤١] (٢) فيكون تخصيصاً. م-ح-ى.
- [٥٤٢] (٣) فيكون نسخاً. م-ح-ى.
- [٥٤٣] (١) ذكر الاستاذ «مدّ ظله» هذا القيد لئلا يتوهم أنّ الاستمرار مستفاد من الإطلاق، فإنّه مفاد اللفظ، أعنى قوله: «أبدأ» و«إلى يوم القيامة». م-ح-ى.
- [٥٤٤] (٢) راجع ص ٤٢٠.
- [٥٤٥] (٣) ولا يلزم منه محذور، إذ لا قبح في تقديم البيان على وقت الحاجة، بخلاف تأخيره عنه. منه مدّ ظله.
- [٥٤٦] (٤) راجع ص ٣٨٣.
- [٥٤٧] (١) راجع ص ٤٠٩-٤١٠.
- [٥٤٨] (١) سواء ورد قبل صدور العامّ أو بعده وقبل حضور وقت العمل به. م-ح-ى.
- [٥٤٩] (١) أى من الموارد التى قيل بكونها من قبيل الأظهر والظاهر. م-ح-ى.
- [٥٥٠] (٢) فيدلّ على أنّ عتق المؤمنة أفضل فردى الواجب. م-ح-ى.
- [٥٥١] (٣) فيدلّ على أنّ عتق الكافرة أحسن فردى الواجب. م-ح-ى.
- [٥٥٢] (٤) كما قال فى معالم الدين وملاد المجتهدين: ٥٣ و ٩٠.
- [٥٥٣] (١) أى حمل المطلق على المقيّد، وحمل الأمر والنهى على الاستحباب والكرهه. م-ح-ى.
- [٥٥٤] (٢) الرسائل، مبحث التعادل والترجيح: ٣١.
- [٥٥٥] يوسفى گنابادى، محمد حسين، اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ٦جلد، مركز فقه الاثمه الاطهار(ع) - قم، چاپ: اول، ١٣٨٨ ه.ش.
- [٥٥٦] (١) إجمال تصوير هذا البحث: أنّ وقوع التعارض بين أكثر من دليلين يتصوّر على صور: لأنه إما أن يكون أحد الأدلّة عامّاً والآخران خاصّين وإمّا أن لا- تكون كذلك، وعلى الأوّل إمّا أن تكون النسبة بين الخاصّين تبايناً أو عموماً وخصوصاً مطلقاً أو من وجه، وسيأتى تفصيل هذه الصور. م-ح-ى.
- [٥٥٧] (١) أى بكلّ من الخاصّين، سواء كانا لفظيين أو لبّيين أو مختلفين. م-ح-ى.
- [٥٥٨] (٢) هذا المثال لا ينطبق على الفرض المتنازع فيه، فإنّ النسبة بين الخاصّين فى هذا المثال عموم من وجه، لا التباين، وحينما راجعت شيخنا الاستاذ المحاضر «مدّ ظله» اعترف بورود هذا الإشكال على المثال، وإنى ما وجدت حتّى الآن مثالاً لتعارض عامّ وخاصّين متباينين استلزم تخصيص العامّ بأحدهما انقلاب نسبته مع الخاصّ الآخر.
- نعم، لو قال المولى فى دليل: «أكرم العلماء» وفى دليل آخر: «لا- تكرم العلماء اليهود» وفى دليل ثالث: «لا تكرم العلماء النصارى» لكانت النسبة بين الخاصّين هى التباين، لكن لو خصّص العامّ بأحدهما لم تنقلب نسبته مع الخاصّ الآخر كما هو واضح. م-ح-ى.
- [٥٥٩] (١) وهو العالم الذى لا يكون صرفياً، لكنّه نحوى. م-ح-ى.
- [٥٦٠] (١) فرائد الاصول ٤: ١٠٢.
- [٥٦١] (٢) فوائد الاصول ٤: ٧٤٢.
- [٥٦٢] (١) سيأتى فى ص ٤٤٩-٤٥٩.
- [٥٦٣] (٢) الرسائل، مبحث التعادل والترجيح: ٣٢.
- [٥٦٤] (١) وهى اثنا عشر فرضاً يحصل من ضرب الثلاثة فى الاثنين ثمّ الحاصل فى الاثنين الأخيرين. م-ح-ى.
- [٥٦٥] (٢) هذا بناءً على شمول أخبار العلاج التعارض بالعرض، أو قلنا بأنّ القاعدة الأولى فى المتعارضين هى التخيير، وأمّا إذا قلنا

بعدم شمولها له ويكون القاعدة الأولى هي التساقت - كما هو مقتضى التحقيق عند شيخنا الاستاذ المحاضر «مدّ ظلّه» وسيأتي في ص ٤٤٩-٤٥٩- فيتساقت الخاص والأخص في مورد الأخص. م ح- ي.

[٥٦٦] (١) إن قلت: كيف يحمل الخاص على الأخص مع كونهما متوافقي الحكم وظهورهما في كون كلّ حكم مستقلاً عن الآخر؟! هل هذا إلّا نظير «أعتق رقبة» و«أعتق رقبة مؤمنة» حيث لا يحمل المطلق على المقيد فيما إذا لم يحرز وحدة الحكم، بل يحكم بوجوب عتق مطلق الرقبة ويتأكد وجوب مادة الاجتماع التي هي الرقبة المؤمنة؟! قلت: نعم، ولكن حمل الخاص على الأخص ثم تخصيص العام به في المقام جمع مقبول عند العقلاء.

توضيح ذلك: أنّ الدليلين في المقام - أعني الخاص والأخص - حيث انضمّا إلى الدليل الثالث - وهو العام - ولم يمكن تخصيص العام بالخاص، لاستلزامه التخصيص المستهجن، يجمع بينها بحمل الخاص على الأخص ثم تخصيص العام به.

نعم، لو كان تعدد الحكم المستفاد من الخاص والأخص مقطوعاً به، أو كان ظاهراً ولكن لم يكن في مقابلهما دليل عام لم يجمع العرف بينها بما ذكر، ولكن حيث لم يكن تعدد الحكم المستفاد من الخاص والأخص قطعياً، بل يكون ظاهراً أولاً وكان العام في مقابلهما ثانياً يجعل العقلاء الأخص مبيّناً للخاص، ثم يخصّصون به العام. م ح- ي.

[٥٦٧] (٢) أي يقع ثلاثة تعارضات: أحدها: بين العام والخاص، الثاني: بين العام والأخص، الثالث: بين الخاص والأخص. م ح- ي.

[٥٦٨] (١) أي من الخاص. م ح- ي.

[٥٦٩] (٢) فوائد الاصول ٤: ٧٤٣.

[٥٧٠] (١) هذا بناءً على شمول أخبار العلاج للتعارض بالعرض أو كون القاعدة الأولى هي التخيير، وأمّا بناءً على ما اختاره شيخنا الاستاذ المحاضر «مدّ ظلّه» من عدم شمولها له وكون القاعدة هي التساقت كما سيأتي في ص ٤٤٩-٤٥٩، فلا بدّ من القول بتساقت الخاصين، فيبقى العام على عمومه. م ح- ي.

[٥٧١] (١) أي «أكرم كلّ عالم ليس فاسقاً غير نحوي ولا نحوياً غير فاسق». م ح- ي.

[٥٧٢] (٢) قال شيخنا الاستاذ المحاضر «مدّ ظلّه»: هذا الخاص لا محالة يكون مخصّصاً لأحد العامين من وجه.

لكن يمكن أن يقال بإمكان أن يكون مخصّصاً لكليهما، بإخراج مادة الاجتماع منهما، كما إذا قال: «أكرم العلماء» و«لا تكرم الفساق» و«يستحبّ إكرام العالم الفاسق». م ح- ي.

[٥٧٣] (١) لا من حيث الدلالة والإرادة الاستعمالية. م ح- ي.

[٥٧٤] (٢) أو خاصين. م ح- ي.

[٥٧٥] (١) كما لو ورد: «أكرم العلماء» و«لا تكرم العلماء» و«أكرم النحويين من العلماء» و«لا تكرم الفساق من العلماء» فإنّ الأوّل

يخصّص بالرابع، والثاني بالثالث، ويصير مفادهما: «أكرم العلماء غير الفساق منهم» و«لا تكرم العلماء غير النحويين منهم» وكون النسبة بينهما عموماً من وجه واضح. اقتبست هذا المثال من رسائل الإمام الخميني «مدّ ظلّه» مبحث التعادل والترجيح: ٣٦. م ح- ي.

[٥٧٦] (١) راجع ص ٣٨٢.

[٥٧٧] (٢) ورد مضمونه في وسائل الشيعة ٢٧: ١٢٢، كتاب القضاء، الباب ٩ من أبواب صفات القاضي، الحديث ٤٢.

[٥٧٨] (٣) لما ثبت في المنطق من تناقض الموجبة الكلية مع السالبة الجزئية وبالعكس. م ح- ي.

[٥٧٩] (١) راجع ص ٧٥-٨٢ من الجزء الثالث.

[٥٨٠] (٢) كما إذا قال: «أكرم العلماء» و«لا تكرم الكوفيين منهم» و«لا تكرم البصريين منهم» وكان كلّ العلماء أو جلّهم أهل هذين البلدين. م ح- ي.

[٥٨١] (١) فوائد الاصول ٤: ٧٩٢.

- [٥٨٢] (٢) مستدرک الوسائل ١٧: ٣٠٣، كتاب القضاء، الباب ٩ من أبواب صفات القاضي، الحديث ٢.
- [٥٨٣] (٣) وسائل الشيعة ٢٧: ١١٠، كتاب القضاء، الباب ٩ من أبواب صفات القاضي، الحديث ١٢.
- [٥٨٤] (٤) وسائل الشيعة ٢٧: ١٢٣، كتاب القضاء، الباب ٩ من أبواب صفات القاضي، الحديث ٤٨.
- [٥٨٥] (٥) وسائل الشيعة ٢٧: ١١١، كتاب القضاء، الباب ٩ من أبواب صفات القاضي، الحديث ١٥.
- [٥٨٦] (١) وسائل الشيعة ٢٧: ١١٨، كتاب القضاء، الباب ٩ من أبواب صفات القاضي، الحديث ٢٩.
- [٥٨٧] (٢) سيأتي في ص ٤٥١-٤٥٩.
- [٥٨٨] (٣) سيأتي في ص ٤٤٩ عدول الاستاذ «مدّ ظلّه» عن هذا. م-ح-ي.
- [٥٨٩] (٤) فإنّ موافقة الشهرة الفتوائية لأحد الخبرين تؤيد أنّ مضمونه حكم الله الواقعي. م-ح-ي.
- [٥٩٠] (١) علّة لحجّيتهما في مادّة الافتراق. م-ح-ي.
- [٥٩١] (٢) فوائد الاصول ٤: ٧٩٢.
- [٥٩٢] (١) راجع ص ٤٤٦.
- [٥٩٣] (٢) وهو خصوص ما دلّ عليه الأخبار العلاجية لساناً. م-ح-ي.
- [٥٩٤] (١) وهي ما يحكم به العقل مع قطع النظر عن الأخبار. م-ح-ي.
- [٥٩٥] (١) كفاية الاصول: ٤٩٩.
- [٥٩٦] (١) فيكون الدلالة التصديقية عنده رحمه الله بمعنى التصديق بأنّ هذا اللفظ دالّ على ذلك المعنى، سواء كان مراداً للمتكلّم أم لا. م-ح-ي.
- [٥٩٧] (٢) فوائد الاصول ٤: ٧٥٥.
- [٥٩٨] (١) وعدّها من الدلالات اللفظية في كلمات المنطقيين مبني على التسامح. منه مدّ ظلّه.
- [٥٩٩] (٢) سواء كان استعارةً أو مجازاً مرسلًا. م-ح-ي.
- [٦٠٠] (٣) راجع ص ٢٣٦-٢٤٢ من الجزء الأوّل.
- [٦٠١] (٤) والحقيقة الادعائية في مطلق المجازات وإن كانت مخالفة لما ذهب إليه السكاكي في الاستعارة من جهات، إلّا أنّها شبيهة به، وهذا ممّا ابتكره الشيخ محمّد رضا الاصفهاني صاحب كتاب «وقاية الأذهان» رحمه الله وتلقاه سيّدنا الاستاذ الأعظم الإمام «مدّ ظلّه» بالقبول. منه مدّ ظلّه.
- [٦٠٢] (١) لأنّهما لا يتعارضان بالنسبة إليه، بل يتوافقان فيه. منه مدّ ظلّه.
- [٦٠٣] (١) أي لا يدلّ المطلق على الشمول بالوضع، بل بواسطة لحاظ المتكلّم. م-ح-ي.
- [٦٠٤] (٢) كفاية الاصول: ٢٨٧ و ٢٨٨.
- [٦٠٥] (٣) إن قلت: كيف يمكن الجمع بين كون الإطلاق بذات اللفظ وبين افتقاره إلى مقدّمات الحكمة مع أنّ الحاكم بمقدّمات الحكمة هو العقل، لا اللفظ؟! قلت: إنّنا نحتاج إلى مقدّمات الحكمة لأجل استكشاف جعل الطبيعة موضوعاً للحكم في كلام المتكلّم، وأمّا بعد الاستكشاف فاللفظ هو الذي يدلّ على نفس الطبيعة التي هي عبارة عن الإطلاق. م-ح-ي.
- [٦٠٦] (١) فإنّ الضرورات تتقدّر بقدرها. م-ح-ي.
- [٦٠٧] (١) راجع ص ٢٦٠ من الجزء الرابع.
- [٦٠٨] (٢) راجع فوائد الاصول ٤: ٣٩.



- [٦٠٩] (٣) راجع وسائل الشيعة ٢٧: ١٠٦-١٢٤، الباب ٩ من أبواب صفات القاضي، ومستدرك الوسائل ١٧: ٣٠٢-٣٠٧، الباب ٩ من أبواب صفات القاضي، حتى يتضح لك الأمر. منه مدّ ظله.
- [٦١٠] (٤) المصدر نفسه.
- [٦١١] (١) فوائد الاصول ٤: ٧٤٤.
- [٦١٢] (١) فوائد الاصول ٤: ٤٠.
- [٦١٣] (٢) الجمع التبرعي: هو الجمع بلا وجه وشاهد. م ح- ي.
- [٦١٤] (١) درر الفوائد: ٦٥٦.
- [٦١٥] (٢) وسائل الشيعة ٢٧: ١٢٢، كتاب القضاء، الباب ٩ من أبواب صفات القاضي، الحديث ٤٢.
- [٦١٦] (٣) أي: إذا تكافأ الخبران من جميع الجهات. م ح- ي.
- [٦١٧] (٤) وسائل الشيعة ٢٧: ١٠٧، كتاب القضاء، الباب ٩ من أبواب صفات القاضي، الحديث ١.
- [٦١٨] (١) قال رحمه الله في مرآة العقول ١: ٢١٨، كتاب فضل العلم، باب اختلاف الحديث، ذيل الحديث ٧: ثم اعلم أنه يمكن رفع الاختلاف الذي يترائي بين الخبرين بوجوه قد أوامنا إلى بعضها:
- الأول: أن يكون الإرجاء في الحكم والفتوى، والتخيير في العمل.
- الثاني: أن يكون الإرجاء فيما إذا أمكن الوصول إلى الإمام عليه السلام، والتخيير فيما إذا لم يمكن، كهذا الزمان.
- الثالث: أن يكون الإرجاء في المعاملات، والتخيير في العبادات.
- الرابع: أن يخصّ الإرجاء بما يمكن الإرجاء فيه، بأن لا يكون مضطراً إلى العمل بأحدهما، والتخيير بما إذا لم يكن له بدّ من العمل بأحدهما.
- الخامس: أن يحمل الإرجاء على الاستحباب، والتخيير على الجواز، إنتهى كلامه.
- أقول: أراد ب«الخبرين»:
- أ- ما رواه الكليني في الكافي ١: ٦٦، كتاب فضل العلم، باب اختلاف الحديث، الحديث ٧، بإسناده عن سماعة، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن رجل اختلف عليه رجلان من أهل دينه في أمرٍ كلاهما يرويه: أحدهما يأمر بأخذه والآخر ينهاه عنه، كيف يصنع؟ فقال: «يرجئه حتى يلقى من يخبره، فهو في سعة حتى يلقاه».
- ب- قوله في ذيله: وفي رواية أخرى: «بأيهما أخذت من باب التسليم وسعك». م ح- ي.
- [٦١٩] (٢) الإرجاء: تأخير العمل بأحد المتعارضين. م ح- ي.
- [٦٢٠] (١) الكافي ١: ٦٧، كتاب فضل العلم، باب اختلاف الحديث، الحديث ١٠.
- [٦٢١] (١) الرسائل، مبحث التعادل والترجيح: ٥٣.
- [٦٢٢] (٢) أي وضعها. منه مدّ ظله.
- [٦٢٣] (١) الأنعام: ٥٠.
- [٦٢٤] (٢) الحشر: ٧.
- [٦٢٥] (٣) عاف الطعام: كرهه. م ح- ي.
- [٦٢٦] (٤) هكذا في الوسائل، وفي العيون: «الخبران». م ح- ي.
- [٦٢٧] (١) وسائل الشيعة ٢٧: ١١٣، كتاب القضاء، الباب ٩ من أبواب صفات القاضي، الحديث ٢١، وعيون أخبار الرضا ٢: ٢٠، الباب ٣٠ فيما جاء عن الرضا عليه السلام من الأخبار المنتورة، الحديث ٤٥.

- [٦٢٨] (١) وسائل الشيعة ٢٧: ١٠٦، كتاب القضاء، الباب ٩ من أبواب صفات القاضي، الحديث ١.
- [٦٢٩] (٢) وسائل الشيعة ٢٧: ١٢٢، كتاب القضاء، الباب ٩ من أبواب صفات القاضي، الحديث ٤٢.
- [٦٣٠] (٣) مصباح الاصول ٣: ٤٠٤.
- [٦٣١] (١) تقدّم في ص ٤٥٩.
- [٦٣٢] (١) مثل ما روى عن الحسن بن الجهم عن الرضا عليه السلام قال: قلت له: ... يجيئنا الرجلان وكلاهما ثقةً بحدِيثين مختلفين ولا- نعلم أيّهما الحقّ، قال: «فإذا لم تعلم فموسّع عليك بأيّهما أخذت». وسائل الشيعة ٢٧: ١٢١، كتاب القضاء، الباب ٩ من أبواب صفات القاضي، الحديث ٤٠ م ح- ي.
- [٦٣٣] (١) الرسائل، مبحث التعادل والترجيح: ٥٨.
- [٦٣٤] (١) الفجر: ٢٢.
- [٦٣٥] (٢) راجع ص ٤٥١-٤٥٩.
- [٦٣٦] (١) بل قد يختلف عمل شخص واحد في طول الزمان لو قلنا بكون التخيير استمرارياً. منه مدّ ظلّه.
- [٦٣٧] (٢) وسائل الشيعة ٢٧: ١٢٢، كتاب القضاء، الباب ٩ من أبواب صفات القاضي، الحديث ٤٠.
- [٦٣٨] (١) راجع ص ٤٧٣.
- [٦٣٩] (١) فرائد الاصول ٤: ٤٣.
- [٦٤٠] (٢) وسائل الشيعة ٢٧: ١٢١، كتاب القضاء، الباب ٩ من أبواب صفات القاضي، الحديث ٤٠.
- [٦٤١] (٣) توضيحه: أنّ تكرار عدم العلم في كلام الإمام عليه السلام بعد كونه مذكوراً في كلام السائل دليل على أنّه تمام الموضوع للحكم بالتخيير، إذ لو لم يكن ذكره لهذه العناية لاكتفى بذكره في كلام السائل ولم يكرره هو عليه السلام، فسؤال السائل وإن كان من جهة الشكّ في أصل الوظيفة، إلّا أنّ الجواب بإطلاقه يشتمل على الوظيفة وعلى كفيّتها.
- وهذا على ما ذهبنا إليه من كون التخيير المستفاد من أخبار العلاج من قبيل الأصل العملي، واضح، لأنّ موضوع الاصول العمليّة كلّها عدم العلم والتخيير في الحكم الواقعي، ولا ريب في أنّ المكلف بعد الأخذ بإحدى الروايتين أيضاً لا يعلم الواقع.
- وهكذا على ما ذهب إليه سيّدنا الاستاذ «مدّ ظلّه» من أنّ التخيير في كلام الشارع تخطئة لبناء العقلاء على تساقط المتعارضين وحكم بالتخيير عند عدم العلم، فإنّ المكلف بعد الأخذ بأحدهما في الواقعة الاولى غير عالم أيضاً بأنّ أيّهما حقّ، وهو موضوع التوسعة والتخيير في رواية الحسن بن الجهم.
- فاستفادة الاستمرار واضحة على المذهبين، وإن كانت على مذهبنا أوضح. منه مدّ ظلّه.
- [٦٤٢] (١) المراد ب«القائم» في هذه الرواية: القائم بأمر الله، فهو يعمّ كلّ إمام معصوم، ولا يختصّ بالمهديّ «عجل الله تعالى فرجه». منه مدّ ظلّه.
- [٦٤٣] (٢) وسائل الشيعة ٢٧: ١٢٢، كتاب القضاء، الباب ٩ من أبواب صفات القاضي، الحديث ٤١.
- [٦٤٤] (١) الرسائل، مبحث التعادل والترجيح: ٦٠.
- [٦٤٥] (٢) فرائد الاصول ٤: ٤٤.
- [٦٤٦] (٣) هذا الاحتمال الرابع أضعف الاحتمالات. منه مدّ ظلّه.
- [٦٤٧] (١) والثابت بعد الاختيار هو العنوان المقابل، إذ التخيير بعد الاختيار تبدّل إلى عدم التخيير، وعدم الاختيار إلى الاختيار. م ح- ي.
- [٦٤٨] (١) تقدّم نقل هذا الخبر في ص ٤٨٠.

- [٦٤٩] (١) تقدّم في ص ٤٥٩ - ٤٧١.
- [٦٥٠] (١) تقدّمت الإشارة إلى حكمه في ص ٢٨ من الجزء الخامس. م ح - ي.
- [٦٥١] يوسفى گنابادى، محمد حسين، اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ٦ جلد، مركز فقه الاثمه الاطهار (ع) - قم، چاپ: اول، ١٣٨٨ هـ.ش.
- [٦٥٢] (١) راجع ص ٤٦٠.
- [٦٥٣] (٢) مصباح الاصول ٣: ٤٢٣.
- [٦٥٤] (٣) هذا ينافى ما تقدّم منه «مدّ ظلّه» في ص ٤٦٠. م ح - ي.
- [٦٥٥] (٤) سيّضح في ص ٤٩٥ - ٤٩٩.
- [٦٥٦] (١) تذكير الموصول لأجل كونه صفة ل «جبر» ل «الشهرة». م ح - ي.
- [٦٥٧] (٢) الضمير يعود إلى «المقبولة». م ح - ي.
- [٦٥٨] (١) إنى لم لاحظ رجال النجاشى لإثبات صحّة هذا النقل وسقمه. منه مدّ ظلّه. أقول: أنا لا حظته ولم أجد فيه شيئاً يدلّ على صحّة هذا النقل. م ح - ي.
- [٦٥٩] (٢) من لا يحضره الفقيه ١: ٣.
- [٦٦٠] (١) النساء: ٦٠.
- [٦٦١] (٢) هل المراد بالاختلاف في الحديث: الاختلاف في أصل وجوده، أو في معناه، أو أنّ كلّاً منهما استند في حكمه إلى حديث غير ما استند إليه الآخر؟ الظاهر هو الأخير. منه مدّ ظلّه.
- [٦٦٢] (١) قال المجلسى رحمه الله: قوله عليه السلام: «عنكما» أى الباقر والصادق عليهما السلام، وفي الفقيه: «عنكم» وهو أظهر. مرآة العقول ١: ٢٢٥، كتاب فضل العلم، باب اختلاف الحديث، الحديث ١٠.
- [٦٦٣] (٢) قال المجلسى رحمه الله: قوله عليه السلام: «فأرجه»: بكسر الجيم والهاء، من «أرجيت الأمر» بالياء أو من «أرجأت الأمر» بالهمزة، وكلاهما بمعنى «أخرته» فعلى الأول حذفت الياء فى الأمر، وعلى الثانى ابدلت الهمزة ياءً ثم حذففت، و«الهاء» ضمير راجع إلى الأخذ بأحد الخبرين. مرآة العقول ١: ٢٢٦، كتاب فضل العلم، باب اختلاف الحديث، الحديث ١٠.
- [٦٦٤] (٣) الكافى ١: ٦٧، كتاب فضل العلم، باب اختلاف الحديث، الحديث ١٠، ومن لا يحضره الفقيه ٣: ٨، أبواب القضايا والأحكام، باب الاتفاق على عدلين فى الحكومة، الحديث ٣٢٣٣، وتهذيب الأحكام ٦: ٢٦٢، كتاب القضايا والأحكام، باب من الزيادات فى القضايا والأحكام، الحديث ٥٢، ووسائل الشيعة ٢٧: ١٠٦، كتاب القضاء، الباب ٩ من أبواب صفات القاضى، الحديث ١.
- [٦٦٥] (١) المائدة: ٤٧.
- [٦٦٦] (٢) لكونهما من العوامّ غالباً، ولا تتمكّن العوامّ من النظر حول الروايات. منه مدّ ظلّه.
- [٦٦٧] (٣) بدايع الأفكار: ٤٣٥.
- [٦٦٨] (١) قطع صاحب الوسائل رحمه الله هذه الرواية فلم يذكر صدرها، ولعل المحقق الرشتى رحمه الله أخذها من الوسائل فغفل عن صدرها الصريح فى القضاء ورفع الخصومة. منه مدّ ظلّه.
- [٦٦٩] (٢) وهل كلّ من الأعدائيّة والأفقيهيّة والأصديقيّة والأورعبيّة مرجح مستقلّ أو مجموعها مرجح واحد؟ للبحث عنه محلّ آخر، وهو كتاب القضاء من الفقه. منه مدّ ظلّه.
- [٦٧٠] (٣) وسائل الشيعة ٢٧: ١١٣، كتاب القضاء، الباب ٩ من أبواب صفات القاضى، الحديث ٢٠.
- [٦٧١] (١) وسائل الشيعة ٢٧: ١٢٣، كتاب القضاء، الباب ٩ من أبواب صفات القاضى، الحديث ٤٥.

- [٦٧٢] (٢) تقدّم نقل كلامه في ص ٤٩٥.
- [٦٧٣] (١) فإنّ المقلد الذي لاحظ له من الفقاهة والاجتهاد كيف يتمكّن من النظر إلى الحديتين المتعارضين الذين نشأ من اختلافهما اختلاف فتوى المجتهدين؟! فانظر إلى وجدانك هل المقلد المستفتى قادر على تمييز الخبر الموافق للشهرة أو الكتاب أو العامة من الخبر المخالف لها؟! منه مدّ ظلّه.
- [٦٧٤] (١) فوائد الاصول ٤: ٧٨٥.
- [٦٧٥] (١) مصباح الاصول ٣: ٤١٢.
- [٦٧٦] (١) راجع الرسائل، مبحث التعادل والترجيح: ٧٠.
- [٦٧٧] (١) الرسائل، مبحث التعادل والترجيح: ٧١.
- [٦٧٨] (١) أى فى مورد المقبولة، فإنّ موردها هو الحكم والقضاء كما عرفت. م ح-ى.
- [٦٧٩] (٢) وأما عند الإمام الخميني «مدّ ظلّه» فأولها موافقة الكتاب، لكون الشهرة عنده مما يميّز به الحجّة عن اللاجّة. م ح-ى.
- [٦٨٠] (١) مستدرک الوسائل ١٧: ٣٠٣، كتاب القضاء، الباب ٩ من أبواب صفات القاضي، الحديث ٢.
- [٦٨١] (١) ابن أبي الجهمور: مؤلف كتاب عوالي اللئالي الذي رويت المرفوعة فيه. م ح-ى.
- [٦٨٢] (٢) راجع فوائد الاصول ٤: ٦٨.
- [٦٨٣] (٣) تقدّم طرح هذا الإشكال فى ص ٤٨٨.
- [٦٨٤] (٤) تقدّم طرح هذا الإشكال أيضاً فى ص ٤٨٩.
- [٦٨٥] (١) أى علامه يعرف بها حقيته. منه مدّ ظلّه.
- [٦٨٦] (٢) أى نوراً يعرف به كونه صواباً. منه مدّ ظلّه.
- [٦٨٧] (٣) وسائل الشيعة ٢٧: ١٠٩، كتاب القضاء، الباب ٩ من أبواب صفات القاضي، الحديث ١٠.
- [٦٨٨] (٤) وسائل الشيعة ٢٧: ١١١، كتاب القضاء، الباب ٩ من أبواب صفات القاضي، الحديث ١٤.
- [٦٨٩] (١) وسائل الشيعة ٨: ٢١٩، كتاب الصلاة، الباب ١١ من أبواب الخلل الواقع فى الصلاة، الحديث ١.
- [٦٩٠] (٢) ذهب الشيخ إلى أنّ هذا الخبر صحيح، ولأجل ذلك عبّر عنه سيدنا الاستاذ «مدّ ظلّه» بالمصححة. منه مدّ ظلّه.
- [٦٩١] (٣) وسائل الشيعة ٢٧: ١١٨، كتاب القضاء، الباب ٩ من أبواب صفات القاضي، الحديث ٢٩.
- [٦٩٢] (٤) قال المحقق النائيني رحمه الله- بعد القول باندرج المخالفة بالعموم من وجه فى الطائفة الثانية من الأخبار:- وكذا يندرج فى أدلته الترجيح ما إذا كان التعارض بين الخبرين بالتباين الكلى وكان أحدهما موافقاً للعام الكتابي، كما إذا فرض أنّ مفاد أحد الخبرين حلّيّة لحم الحمير وكان مفاد الآخر حرمة لحمه، فيقدّم ما دلّ على حلّيته، لكونه موافقاً للعام الكتابي، وهو قوله تعالى: «واحلّ لكم ما فى الأرض جميعاً» فإنّ ما دلّ على الحرمة وإن كان أخصّ من العام الكتابي وكان اللازم تخصيص العام الكتابي به- بناءً على ما هو الحقّ من جواز تخصيص العام الكتابي بالخبر الواحد- إلّا أنّه لما كان مبتلى بالمعارض فلا يصلح لأن يكون مخصّصاً، ونتيجة ذلك هو الأخذ بما دلّ على الحلّيّة، لموافقة العام الكتابي، فتشمله أدلّة الترجيح. فوائد الاصول ٤: ٧٩٢.
- أقول: جملة «واحلّ لكم ما فى الارض جميعاً» ليست آية قرآنيّة، لكن ورد فى القرآن: «هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا»، البقرة: ٢٩. م ح-ى.
- [٦٩٣] (١) فوائد الاصول ٤: ٧٩١.
- [٦٩٤] (٢) تقدّم نقل هذا الخبر فى ص ٤٦٧.
- [٦٩٥] (٣) الرسائل، مبحث التعادل والترجيح: ٧٧.

- [٦٩٦] (١) الرسائل، مبحث التعادل والترجيح: ٧٨.
- [٦٩٧] (١) وسائل الشيعة ٢٧: ١١٥، كتاب القضاء، الباب ٩ من أبواب صفات القاضي، الحديث ٢٣.
- [٦٩٨] (٢) وسائل الشيعة ٢٧: ١٢٣، كتاب القضاء، الباب ٩ من أبواب صفات القاضي، الحديث ٤٦.
- [٦٩٩] (٣) وسائل الشيعة ٢٧: ١١٨، كتاب القضاء، الباب ٩ من أبواب صفات القاضي، الحديث ٢٩.
- [٧٠٠] (٤) راجع ص ٤٩٤.
- [٧٠١] (١) تقدّم طرح الإشكال في ص ٤٨٩.
- [٧٠٢] (١) فرائد الاصول ٤: ٧٥.
- [٧٠٣] (٢) فرائد الاصول ٤: ٧٦.
- [٧٠٤] (١) راجع ص ٤٩٥-٤٩٩.
- [٧٠٥] (١) أى سواء كانت أقلية الريب ناشئة عن موافقة الشهرة أو غيرها من المرجحات غير المنصوصة. م-ح-ى.
- [٧٠٦] (٢) وهو دليل لئبى، والقدر المتيقن منه أيضاً هو صورة التكافؤ من جميع الجهات. م-ح-ى.
- [٧٠٧] (١) راجع ص ٤٦٠.
- [٧٠٨] (٢) راجع ص ٤٩٠.
- [٧٠٩] (٣) قد تمت المباحث الاصولية- التى أراد إيرادها شيخنا الاستاذ المحاضر «مدّ ظلّه»- فى يوم الأحد ٢٤ شوال ١٤٠٧ هـ. ق. م ح-ى.
- [٧١٠] يوسفى گنابادى، محمد حسين، اصول الشيعة لاستنباط احكام الشريعة، ٦ جلد، مركز فقه الاثمه الاطهار(ع) - قم، چاپ: اول، ١٣٨٨ هـ. ش.

## تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم  
 جاهدوا بأموالكم و أنفُسكم فى سبيل الله ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون (التوبة/٤١).

قال الإمام على بن موسى الرضا - عليه السلام: رَحِمَ اللهُ عَبْدًا أَحْيَا أَمْرَنَا... يَتَعَلَّمُ عُلُومَنَا وَيُعَلِّمُهَا النَّاسَ؛ فَإِنَّ النَّاسَ لَوْ عَلِمُوا مَحَاسِنَ كَلَامِنَا لَاتَّبَعُونَا... (بِنَادِرُ الْبِحَار - فى تلخيص بحار الأنوار، للعلامة فيض الاسلام، ص ١٥٩؛ عُيُونُ أَخْبَارِ الرِّضَا(ع)، الشَّيْخُ الصَّدُوقُ، الباب ٢٨، ج ١/ ص ٣٠٧).

مؤسس مجتمع "القائمية" الثقافي بأصبهان - إيران: الشهيد آية الله "الشمس آبادى - "رَحِمَهُ اللهُ - كان أحدًا من جهايزة هذه المدينة، الذى قد اشتهر بشعفه بأهل بيت النبى (صلوات الله عليهم) ولاسيما بحضرة الإمام على بن موسى الرضا (عليه السلام) و بساحة صاحب الزمان (عجل الله تعالى فرجه الشريف)؛ ولهذا أسس مع نظره و درايته، فى سنة ١٣٤٠ الهجرية الشمسية (= ١٣٨٠ الهجرية القمرية)، مؤسسه و طريقه لم ينطفئ مصباحها، بل تتبّع بأقوى و أحسن موقف كل يوم.

مركز "القائمية" للتحرى الحاسوبى - بأصبهان، إيران - قد ابتدأ أنشيطه من سنة ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية) تحت عناية سماحة آية الله الحاج السيد حسن الإمامى - دام عزه - و مع مساعده جمع من خريجي الحوزات العلميه و طلاب الجوامع، بالليل و النهار، فى مجالات شتى: دينيه، ثقافيه و علميه...

الأهداف: الدفاع عن ساحة الشيعة و تبسيط ثقافته الثقلين (كتاب الله و اهل البيت عليهم السلام) و معارفهما، تعزيز دوافع الشباب و عموم الناس إلى التحرى الأذق للمسائل الدينيه، تخليف المطالب النافعة - مكان البلايتي المبتدله أو الرديئه - فى المحاميل

(=الهواتف المنقولة) و الحواسيب (=الأجهزة الكمبيوترية)، تمهيد أرضية واسعة جامعة ثقافية على أساس معارف القرآن و أهل البيت عليهم السلام - بباعث نشر المعارف، خدمات للمحققين و الطلاب، توسعه ثقافة القراءة و إغناء أوقات فراغه هواة برامج العلوم الإسلامية، إنالة منابع اللازمة لتسهيل رفع الإبهام و الشبهات المنتشرة في الجامعة، و...  
- منها العدالة الاجتماعية: التي يمكن نشرها و بثها بالأجهزة الحديثة متصاعدة، على أنه يمكن تسريع إبراز المرافق و التسهيلات - في آكناف البلد - و نشر الثقافة الإسلامية و الإيرانية - في أنحاء العالم - من جهة أخرى.  
- من الأنشطة الواسعة للمركز:

(الف) طبع و نشر عشرات عنوان كتب، كتيبه، نشره شهريه، مع إقامة مسابقات القراءة

(ب) إنتاج مئات أجهزة تحقيقية و مكتبية، قابلة للتشغيل في الحاسوب و المحمول

(ج) إنتاج المعارض ثلاثية الأبعاد، المنظر الشامل (= بانوراما)، الرسوم المتحركة و... الأماكن الدينيه، السياحية و...

(د) إبداع الموقع الانترنتي "القائمة" [www.Ghaemiyeh.com](http://www.Ghaemiyeh.com) و عدة مواقع أخرى

(ه) إنتاج المنتجات العرضية، الخطابات و... للعرض في القنوات القمرية

(و) الإطلاق و الدعم العلمي لنظام إجابة الأسئلة الشرعية، الاخلاقية و الاعتقادية (الهاتف: ٠٠٩٨٣١١٢٣٥٠٥٢٤)

(ز) ترسيم النظام التلقائي و اليدوي للبلوتوث، ويب كشك، و الرسائل القصيرة SMS

(ح) التعاون الفخري مع عشرات مراكز طبيعية و اعتبارية، منها بيوت الآيات العظام، الحوزات العلمية، الجوامع، الأماكن الدينية كمسجد جمران و...

(ط) إقامة المؤتمرات، و تنفيذ مشروع "ما قبل المدرسة" الخاص بالأطفال و الأحداث المشاركين في الجلسة

(ي) إقامة دورات تعليمية عمومية و دورات تربية المربي (حضوراً و افتراضاً) طيلة السنة

المكتب الرئيسي: إيران/أصفهان/ شارع "مسجد سيد" / ما بين شارع "بنج رمضان" و "مفتق" و فاني/ "بنايه" القائمة

تاريخ التأسيس: ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (=١٤٢٧ الهجرية القمرية)

رقم التسجيل: ٢٣٧٣

الهوية الوطنية: ١٠٨٦٠١٥٢٠٢٦

الموقع: [www.ghaemiyeh.com](http://www.ghaemiyeh.com)

البريد الالكتروني: [Info@ghaemiyeh.com](mailto:Info@ghaemiyeh.com)

المتجر الانترنتي: [www.eslamshop.com](http://www.eslamshop.com)

الهاتف: ٢٥-٢٣٥٧٠٢٣-٢٣٥٧٠٢٣ (٠٠٩٨٣١١)

الفاكس: ٢٣٥٧٠٢٢ (٠٣١١)

مكتب طهران ٨٨٣١٨٧٢٢ (٠٢١)

التجارية و المبيعات ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩

امور المستخدمين ٢٣٣٣٠٤٥ (٠٣١١)

ملاحظة هامة:

الميزانية الحالية لهذا المركز، شعبيته، تبرعته، غير حكومية، و غير ربحية، اقتنيت باهتمام جمع من الخيرين؛ لكنها لا توافي الحجم المتزايد و المتسع للامور الدينية و العلمية الحالية و مشاريع توسعه الثقافية؛ لهذا فقد ترجى هذا المركز صاحب هذا البيت (المسمى بالقائمة) و مع ذلك، يرجو من جانب سماحة بقيه الله الأعظم (عجل الله تعالى فرجه الشريف) أن يوفق الكل توفيقاً متزائلاً لإعانتهم

- في حدّ التمكن لكلّ احدٍ منهم - إيانا في هذا الأمر العظيم؛ إن شاء الله تعالى؛ والله وليّ التوفيق.



مركز  
للبحوث والتحريات الكمبيوترية  
الغمامة اصحمان

WWW



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى  
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم  
**www.Ghaemiyeh.com**

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

